الفصل الأول

التعريف بالزمخشري صاحب المفصل.

الفصل الأول: التعريف بالزمخشري صاحب المفصل.

ويشمل عدة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونشأته:

هـو: محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري ـ جار الله ـ أبو القاسم، ولد في شهر رجب سنة سبع وستين وأربعمائة في قرية من قرى إقليم خوار زم، تُدعى زمخشر، فنسب إليها.

وكـان مولده في عهد السلطان ملكشاه السلجوقي، ووزيره نظام الملك وهو من أزهى الفترات التي ازدهرت فيها العلوم.

بـدأ الزمخشـري طلبه للعلوم في هذه القرية، وعندما عرف أنها لم تسد حاجته سافر إلى بلدان أخرى كثيرة، مثل بخارى، وخرسان، وبغداد، ومكة التي طال فيها مكثه حتى لقب: جار الله.

وكـان الزمخشري قد فقد إحدى رجليه، قيل من إثر سقوطه من على دابته، وقيل من البرد، مما اضطره إلى أن يتخذ له رجلا من خشب، وأخذ يتلقى العلم من أفواه المشايخ الذين اشـتهروا بـالعلم وسـعة الاطلاع، فأخذ النحو من أبي مضر بن محمود بن جرير الضبي الأصبهاني، المتوفى سنة [507 هـ]، وقرأ كتب اللغة في بغداد على أبي منصور الجواليقي، المتوفى سنة [539 هـ]، وقرأ في مكة كتاب سيبويه على عبدالله بن طلحة اليابري، المتوفى سـنة [518هـ]، وقيل: إنه أخذ الأدب عن أبي الحسن بن المظفر المتوفى سنة [442هـ]، وهذا يتعارض مع تاريخ ولادة الزمخشري،إذ وفاة ابن المظفّر قبل ولادة الزمخشري، وسمع الحديث من أبي منصور الحارثي، وأبي سعيد الشقاني وأبي الخطاب بن أبي البطر.

تفقه في اللغة والنحو والدّين حتى سنّ له مذهب الاعتزال وقوي فيه وجاهر به وصار يدعو إليه.

المطلب الثاني: مؤلفاته:

تبحّر الزمخشري في شتى العلوم، فتفقه في الفقه والتوحيد، وتعمق في اللغة وفروعها مـــن نحـــو وبلاغة، وعُرف بحدة الذكاء وتيقد الذهن وقوة الحفظ، وقد ظهر هذا واضحا في مؤلفاته التي كثرت وتنوعت وصارت مراجعا للعلماء من بعده.

فمن أشهرها :-

1. الكشاف في التفسير.
2. أساس البلاغة في اللغة.
3. الفائق في غريب الحديث.
4. المستقصى في أمثال العرب.
5. نوادر الكلم في الأدب.
6. المفصّل في صنعة الأعراب.
7. حواشي المفصل.
8. شرح الأنموذج في النحو.
9. شرح أبيات كتاب سيبويه.
10. الأحاجي النحوية.
11. المفرد والمؤنث.
12. القسطاس في العروض.
13. الرائض في الفرائض.
14. أطواق الذهب.
15. شرح بعض مشكلات المفصل.
16. ربيع الأبرار.
17. وله مقامات ودواوين في الشعر.

توفي رحمه الله بجرجانية خوارزم، ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة[1].

المطلب الثالث: التعريف بكتاب المفصل.

المُفَصَّــل بأداة التعريف، وميم مضمومة، وفاء مفتوحة، وصاد مضعّفة بالفتح: اسم مفعــول من فصّل، اسم اختاره الزمخشري لكتابه، وكأنه يريد باسمه إشارة إلى أنه قد فصّله وشرحه ونظمه أيّما تفصيل وشر ح وتنظيم.

ويعتبــر كــتاب المفصّــل من أهم كتب الزمخشري حيث انتشر وداع صيته، وصار بعض النحويــين يعادله بكتاب سيبويه، شرع في تصنيفه غُرّة رمضان سنة ثلاث عشر وخمسمائة وفــرغ مــنه غرةِ محرم خمس عشر وخمسمائة[2]، وبلغ المفصل درجة من إعجاب الناس به حتى مدحوه وقالوا فيه :-

مُفَصَّل جار الله في الحُسْن غاية وألفاظه فيه كَدُرٍّ مُفَصَّل

ولولا التُّقى قلت المفَصّل مُعجِزٌ كآي طِوَال من طِوال المُفَصّل[3]

وهو كتاب يتناول أبواب النحو والصرف، وأظهر فيه مدى سعة اطلاعه وقدرته العلمية على تحليل النصوص وتأصيل القواعد وفهم المعاني، وقد قسمه إلى أربعة أقسام، مقتفيا بذلك أثر أبــي علــي الفارسي في تقسيمه لكتابه الإيضاح حيث قسمه إلى أربعة أجزاء أسماء وأفعال وحروف ومشترك، حيث قال الزمخشري:(فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب الممفصل في صــنعة الإعــراب مقسوما أربعة أقسام: القسم الأول: في الأسماء.القسم الثاني: في الأفعال.

---

[1]. تنظر ترجمته في، القفطي، أبي الحسن علي بن يوسف، كتاب: إنباه الرواه على أنباه النحاة، تحقيق/ محمد أبو الفضــل إبــراهيم، مطــبعة: دار الكتب المصية1952 م ص265/3ــ 272. والسيوطي، الحافظ جلال الدين، بغية الــوعاة فــي طــبقات اللغويــين والنحاة، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ص279/2ــ 280. والذهبــي، شــمس الــدين أبي سعيد، سير أعلام النبلاء، تحقيق/ شعيب الأرناووطي وآخرون، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ص151/20ــ156. ومعجم البلدان لياقوت الحموي 147/3. ومعجم الأدباء للحموي، الطبعة الثالــثة، دار الفكر ص 126/19ــ 135. وابن خلكان، أبو العباس شمس الدين، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الومان، تحقيق د/ إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ص168/5ــ 174. وهدية العارفين 402/2. وكشف الظنون 1774/2. وتــارخ الأدب العربي 125/5 ــ 238 . ويعقوب، د/ إميل بديع، المعجم المفصل في اللغويين العرب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ص26/2.

[2] / وفيات الأعيان 169/5 .

[3] /ينظر كشف الظنون 1774/2 .

القســـم الـــثالث: فـــي الحروف.القسم الرابع في المشترك من أحوالها. وصنفت كلا من هذه الأقسام تصنيفا، وفصّلت كل صنف منها تفصيلا، حتى رجع كل شيء إلى نصابه واستقر في مركزه)[1] وقد اهتم به العلماء، وصاروا يُدرِّسونه ويَتَدَارسُونه، ومع تداوله بين الناس وطول العهـــد عليه بدأت تظهر عليه الشروح، التي من بينها شرح الإقليد الذي نحن بصدد دراسة وتحقيق الجزء الأول منه الجزء الأول منه.

---

[1] / ينظر الزمخشري: محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق النعساني، دار ومكتبة الهلال بيروت لبنان، الطبعةالأولى1993م، ص 20.

الفصل الثاني

التعريف بالجندي صاحب الإقليد.

الفصل الثاني: التعريف بالجندي صاحب الإقليد.

ويشمل عدة مطالب:

المطلب الأول: اسمه:

هـــو: تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم الجَنْدِي[1] وورد في بعض التراجم بلقـــب الخُجَـــنْدي[2] بدل الجندي، والذي ثبت لي أن الصواب هو الجَنْدي، بفتح الجيم وسكون النون، وليس الخُجَندي للأمور الآتية:

1. مجيء اسمه مضبوطا تاما على غلاف نسخة المخطوطة المصورة من مكتبة المدرسة الأحمدية بحلب-سوريا، وهي التي جعلتها النسخة الأم، ورمزتُ لها بالرمز: (أ).
2. مجـــيء اسمه مضبوطا بالجَنْدي على غلاف النسخة المصورة من دار الكتب التونسية التي رمزت لها بالرمز: (ب).
3. مجـــيء اســـمه مضـــبوطا بالجَنْدي على غلاف النسخة المصورة من المعهد العربي للمخطـــوطات بالكـــويت، والتـــي تحصلت عليها من مركز جمعة الماجد بدبي، والتي رمزت إليها بالرمز:(ج).
4. ما صرح به نفسه، بذكر اسمه في خاتمة كتابه حيث قال: (قَالَ مُؤَلِّف الْكِتَابِ، أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُـــودِ بْـــنِ عُمَرْ الْجَنْدِي-غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالدَيْهِ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِمَا وَإِلَيْه-هَذَا مَا سَبَقَ بِهِ وَعْدِي مِنْ أَنْ أَفْتَحَ لَهُمْ الْغَلَقَ إِلَى مَا هُوَ حَجِيٌّ بِأَنْ يُزبَرَ بِالتِّبْرِ عَلَى صَحَائِفِ الْحَدَقِ)[3].

---

[1]/ ينظـــر القرشي الحنفي، محي الدين أبو محمد المتوفى سنة [775هـــ] كتاب الجواهر المضية في طبقات الحنفية، دار النشر، مكتبة التاريخ والحضارة الإسلامية، محمد كتب خانة، كراتشي ص24 .

والـــبغدادي، أبو الفداء إسماعيل باشا، كتاب: هدية العارفين في أسماء المؤلفين وأثار المصنفين من كشف الظنون، دار الفكـــر 1402هـــ / 1982 م ص5 /102، والزركلي، خير الدين، كتاب الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، الطبعة الخامسة ص 254/1 .

[2] / ينظر هدية العارفين 102/5، وكحالة عمرو رضا، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان ص172/2.

[3] / تنظر اللوحة 324، من الآقليد النسخة:أ

5. ورود اســـمه مضبوطا بالجَنْدي في تراجم كل من ترجم لمؤلفاته مثل: كارل بروكلمان فـــي كـــتابه تـــاريخ الأدب العربي[1]، وحاجي خليفة في كشف الظنون[2]، والقرشي في الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية.[3]
6. ورود اسمه بالجَنْدي في تراجم كل من ترجم له إلا من أشرت إليهم وهم البغدادي في هديـــة العارفـــين، وكحالة في معجمه للمؤلفين، ولعلهما قالا بالخُجَنْدي نسبة إلى مدينة خُجَنْدة وهي مدينة من إقليم بخارى وهي لصيقة مدينة الجَنْد- التي هي مدينة الجَنْدي- في الموقع، وشريكتها في الوصف والنعت لدى جميع من ترجم للمدينتين.

فخُجَـــندة بضم الخاء وفتح الجيم وسكون النون اسم مدينة بالقرب من مدينة الجَنْدي وهي بلدة مشـــهورة بما وراء النهر على شاطئ سيحون، وهي مدينة نزهة، وقال عنها ياقوت الحموي فـــي معجمـــه: "وليس بذلك الصُّقع أنزه منها وينتسب إليها جماعة من الفضلاء"[4]، ولعل هذا الوصف هو الذي جعل بعض المترجمين له ينسبونه لخُجَندة.

المطلب الثاني: موطنه.

أمـــا موطن المؤلف فهي مدينة الجَنْد بفتح الجيم وسكون النون، وهي أيضا مدينة من إقلـــيم بخـــارى، وهي عظيمة الوصف ساحرة الطبيعة[5]، وقال عنها ياقوت:" جَنْد اسم مدينة عظيمة في بلاد تركستان، بينها وبين خوارزم عشرة أيام تلقاء بلاد الترك، مما وراء النهر، قريب من نهر سيحون، وأهلها مسلمون، وإليها منسب القاضي الأديب العالم الشاعر المُنشئ النحوي يعقوب بن شيرين الجَنْدي، كان من أجل من قرأ على أبي القاسم الزمخشري)[6].

---

[1] / ينظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، الطبعة العربية، ص 243/5 .

[2] / ينظر ص 178/2 .

[3] / ينظر ص124 .

[4] / ينظر، الحموي، ياقوت، معجم البلدان، دار بيروت 1399هـ 1979م، ص347/2ـ348.

[5] / ينظـــر الجـــزري، عز الدين بن الأثير، اللباب في تهذيب النساب، دار صادر للطباعة، طبعة سنة 1400هـ 1980 م ص 296/1. وينظـــر الأسيوطي الشافعي، جلال الدين عبد الرحمن، كتاب لب اللباب في تحرير الأنساب، دار صادر ص 68 .

[6] / ينظر معجم البلدان لياقوت 168/2 ـ169 ، [ج، ن، د].

المطلب الثالث: تلاميذه وشيوخه:

أمّــا عن تلاميذه وشيوخه فلم أظفر فيما وقفت عليه من المصادر بذكر لهم إلا إشارة واحدة له حين قال: قال علامتنا[1].

المطلب الرابع: مؤلفاته.

ترك العلامة الجَنْدي عدة مؤلفات للمكتبة العربية منها:-

1.شرح المصباح للمطرزي:

ذكــره كــارل بــروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي[2]، وحاجي خليفة في كشف الظنون[3]، والقرشي في الجواهر المضية في طبقات الحنفية[4]، والبغدادي في هدية العارفين[5].

2.عقود الجواهر في علم التصريف:

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون حيث ذكر أوله وقال أوله:- الحمد لله على تواتر آلائه......)[6]، ذكره بروكلمان[7]، والبغدادي في هدية العارفين[8].

3.شرح الكافية في النحو

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون في معرض ذكره لشرّاح الكافية في النحو للشيخ جمــال الدين أبي عمر عثمان بن الحاجب المالكي النحوي المتوفي سنة 646هـــ حيث قال: ومن شروحها شرح الشيخ أحمد بن محمود العجمي الجَنْدي[9].

4.الإقليد شرح المفصل في صنعة الإعراب.

---

[1] / تنظر الرسالة 208.

[2] / ينظر تاريخ الأدب العربي ص 243/5.

[3] / ينظر كشف الظنون ص 178/2 .

[4] / الجواهر المضية في طبقات الحنفية ص /124.

[5] / ينظر هدية العارفين ص 102/5 .

[6] / ينظر كشف الظنون ص 1155/2 .

[7] / ينظر تاريخ الأدب العربي ص 243/5.

[8] / ينظر هدية العارفين ص 102/5.

[9] / ينظر كشف الظنون ص 1376/2.

والجزء الأول منه موضوع هذا البحث.

المطلب الخامس: توثيق اسم الكتاب ونسبته إليه.

إضافة إلى ما ذكرت في معرض ترجمته من أمور تقطع بأن اسمه هذا هو الصحيح، ما صرح به نفسه في مقدمة كتابه، بأن الكتاب الذي أسماه الإقليد، وعد قطعه على نفسه بأن ينجزه حيث قال: وَقَدْ جَرَى عَلَيَّ الوعْد ــ والإخْلافُ من سُوسِ الوغْد ــ أنْ أفْتَح لهم الغلَق إلى حلِّ عوِيصاته الأبيَّة، وأرفع الحِجَاب عمَّا فيه من غوَامض الأسْرار الأدبيَّة"[1].إلى أن قال: (وجَمَعْتُ في هذه المَجَلَّة الموْسُومة بالإقليد من معان خفايا ما حُلَّ به عُقَد من السحر خبايا) . ثــم قال في خاتمة كتابه في فصل الخاتمة :-(قال مؤلف الكتاب أحمد بن محمود بن عمر الجندي -غفر الله له ولوالديه-هذا ما سبق به وعدي من أن أفتح لهم الغلَق إلى ما هو حَجِي بأن يُزبرَ بالتِّبْرعلى صحائفِ الْحَدْقِ)[2].

[1] /تنظر مقدمة المخطوطةص 39.

[2] / تنظر اللوحة 324 من النسخة أ.

الفصل الثالث

ثقافته

الفصل الثالث: ثقافته.

تظهر ملامح ثقافة الإمام أحمد الجندي واضحة من مطالعة كتابه الإقليد حيث تبدو لنا استعمالاته الكثيرة للعديد من مصطلحات الفنون والعلوم الأخرى، فنجده ذا باع كبير في علم المـــنطق وعلـــم اللغة وأصول الفقه، والعلم بأيّام العرب وأخبارهم، ومنا سباتهم، ويظهر هذا جلـــيّا عـــندما يشـــرع فـــي شرح شاهد من شواهد المفصل حيث يسرد كل أحداث القصة، والمناسبة التي قيل فيها الشاهد.

ويُعد الإمام الجندي من أحد العلماء والفقهاء الذين يكونون طبقات الحنفية، حيث ذكره أبو الفداء القرشي في كتابه: الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية[1]، وإلى جانب هذا يشير إليه كـــل مـــن ترجم له أنه كان حنفيا ورعا، وتظهر لنا ملامح هذا الورع في مقدمة كتابه حيث قـــال- محـــذرا لمن يتطاول على كلام الله بالتأويل بدون علم :- " والوَيْل لِمَن تعاطى تأوِيل كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديْه ولا من خلفه وهو على ذالك راجل"[2].

ويعدُّ الإقليد خير شاهد على ما كان يتمتع به شيخنا من علم وسعة اطّلاع

---

[1] / ينظر الكتاب ص 124

[2] / تنظر مقدمة المخطوطة ص38.

الفصل الرابع

أثره في من بعده من العلماء

الفصل الرابع: أثره في من بعده من العلماء.

كتاب الإقليد للإمام أحمد بن محمود الجَنْدي كان مرجعا لعدد من اللغويين والنحويين الذين أتوا بعده فوجدوا في كتابه الإقليد ما يسعفهم ويحل مشكلهم ومن هؤلاء.

1. الإمام فخر الدين الخوارزمي المتوفي سنة 750 هـ مؤلف كتاب شرح أبيات المفصل، وهذا الكتاب كان تحقيقه ودراسته موضوعا لرسالة قدمت إلى كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس لنيل درجة الإجازة العالية الماجستير من الباحث محمد نور رمضان يوسف، وكان تحت إشراف الأستاذ الدكتور إبراهيم ارفيدة ـ رحمة الله ـ وهو كتاب مطبوع من منشورات كلية الدعوة الإسلامية، حيث نقل مؤلف هذا الكتاب فخر الدين الخوارزمي بقوله قال صاحب الإقليد[1]، ومن الملاحظ على الخوارزمي أنه استفاد من ثروة الجندي اللغوية بالإضافة إلى النحوية بحيث كانت نقولاته منه لغوية ونحوية، وهذا ما يكشف عن سعة اطلاع الجندي حيث يرجع إليه من ألف في شرح شواهد كتاب نحوي قيم مثل شرح أبيات المفصل.

2. العالم حاجي بابا الطوسيوي[2]، حيث كان عالما باللغة والدين والشريعة انتفع به كثير من الطلبة وشاعت تصانيفه، منها إعراب الكافية في النحو، وإعراب المصباح في النحو، وشرح قواعد الإعراب في النحو، وشرح العوامل في النحو، وشرح مائة كاملة في مائة عاملة، ونقل عن الجندي حيث قال في كتابه شرح مائة كاملة في شرح مائة عاملة: قال صاحب الإقليد مستشهدا بقوله على إثبات رأي نحوي، وهذا الكتاب كان تحقيقه ودراسته موضوع رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة السابع من أبريل لنيل درجة الإجازة العالية الماجستير في النحو من الباحث/ عبد الله علي جوان، ونوقشت بتاريخ 2002/10/17 م .

3. العالم عبد القادر البغدادي، المتوفى سنة 1093هـ - صاحب الخزانة، فقد أخذ من الإقليد في أربعة مواضع، وإليك هذه المواضع موضحة:-

---

[1] / ينظر شرح أبيات المفصل 1 / 564 ـ 583 ـ 778.

[2] / تنظر ترجمته في: طا شكبري زاده، كتاب الشقائق النعمانية العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، دار الكتاب العربي بيروت طبعة سنة:1395هـ ، ص 128/1.

أ. الموضــع الأول عند شرحه للشاهد الواحد والأربعين حيث قال: كذا ذكره صاحب الإقليد[1].

ب. الموضع الثاني في شرحه للشاهد التاسع والأربعين بعد المأتين وهو قول الشاعر:-

أَبا خُراشَةَ أَمّا أَنتَ ذا نَفَرٍ　　فَإِنَّ قَومِيَ لَم تَأكُلُهُمُ الضَبُعُ

حــيث قال" الفاء للتعليل لم أذل المقدر ، والمعنى لكونك ذا نفر لم أذل فإن قومي كذا في الإقليد [2].

ج. الموضــع الــثالث عــند شــرحه للبيت الخامس والستين بعد الثلاثمائة وهو قول الشاعر:-

يا مَيَّ إِنَّ سِباعَ الأَرضِ هالِكَةٌ　　وَالأُدمُ وَالعُفرُ وَالآرامُ وَالناسُ

حيث قال (ونقل أيضا عن صاحب الإقليد أنه العفر بعين مهملة [3] .

د. الموضــع الرابع عند شرحه للشاهد التاسع والثمانين بعد الثلاثمائة حيث أشار إلى خلاف بين العلماء في مرد الضمير الذي هو في قول الشاعر:-

فقد جعلتُ نفْسِي تَهُمُّ بِضَغْمَةٍ　　على علّ غَيْظٍ يقْطِمُ العَظْمَ نَابُهَا

حيث رجح رأي من قال أنه يعود لضغمة واستأنس بموافقة الجندي لهما حيث قال (ووافقهما في ذلك صاحب الإقليد)[4].

---

[1] / ينظر البغدادي: عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ) خزانة الأدب ولب لباب العرب، تحقيق: عبد السلام هارون مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1406هـ ـ 1986م. ص/ 289/1.

[2] / تنظر الخزانة ص/15/4.

[3] / تنظر الخزانة ص / 175/5.

[4] / تنظر الخزانة ص /309/5.

الفصل الخامس

الإقليد ـ معناه ـ مكان تأليفه ـ نظراؤه في التسمية

الفصل الخامس: الإقليد. معناه. مكان تأليفه. نظراؤه في التسمية.

اخـــتار الجندي لكتابه اسم الإقليد، وقد صرح بهذا في مقدمته مما يقطع بذلك أي شك في نسبة الكتاب إليه حيث قال: وجمعت في هذه المجلّة الموسومة بالإقليد من معان خفايا ما حُلّ به عقد من السحر خبايا[1].

معناه

معنى كلمة الإقليد: المفتاح، كما جاء في اللسان، حيث قال: " والإقليد المفتاح- يمانية، وقال اللحياني المفتاح ولم يعزها إلى اليمن، وقال تبع حين حج البيت :-

وَأَقَمْنَا مِنَ الدَّهْرِ سَبْتًا   وَجَعَلْنَا لِبَابِهِ إِقْلِيدًا[2]

وتجمع على أقاليد.

مكان تأليفه

وقـــد ألفـــه الجَنْدي وهو ببخارى، وقد صرّح بذلك في خاتمة كتابه حيث قال: "عَمِلْتُهُ وأنَا بِبُخَارَى، صَانَهَا اللّه عَنْ طَوَارِقِ الحَدَثَان ما كرَّ الأَجْدَان عَمَل مَنْ طَ بَّ لِمَنْ حَبَّ"[3].

نظراؤه في التسمية

وقد ناظر الإقليد في التسمية بعض المؤلفات لعدد من العلماء، نذكر منهم:

1. الإقليد الفريد في تجريد التوحيد. لأبي المواهب أحمد بن علي بن أحمد بن عبد القدوس بن محمد الشناوي المصري المتوفى سنة 102هـ.
2. الإقلـــيد في بيان الأسانيد. لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد الإشبيلي الشنتريني، المتوفى سنة 522هـ.
3. الإقلـــيد فـــي درء التقليد. لأبي عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء بن سباع الفزاري، المتوفى سنة 690 هـ
4. الإقليد في التفسير[4].

---

[1] /تنظر مقدمة المخطوطة ص 48.

[2] / ينظـــر الفـــراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق/ مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهـــلال مادة [ق، ل، د] ص116/5، وابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب دار إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الثانية 1417هـ 1997م ــ مادة [ق، ل، د] ص 276/11.

[3] / تنظر المخطوطة اللوحة الأخيرة. والأعلام، الطبعة الخامسة، ص254/1.

[4] / ينظر إيضاح المكنون على كشف الظنون عن أسانيد الكتب والفنون، مكتبة المتنبي ص 113/3، وكشف الظنون 137/1/.

الفصل السادس

المخطوط ووصف نسخه.

الفصل السادس: المخطوط ووصف نسخه.

بعــد اســتخارة واستشــارة، وقف بي الإختيار إلى كتاب الإقليد في شرح المفصل، فســعيت فــي الــبحث عنه في مكتبات المخطوطات في العالم، فاستهديت إليه في المكتبات التالية:-

1. في مكتبة الأسد، بالجمهورية العربية السورية، تحت رقم:(14198).
2. في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وفيها ثلاث نشخ، الأولى برقم:(7881 /ف)، والثانية برقم:(8157/ف)، والثالثة برقم: (4328/ف).
3. في مكتبة دار الكتب الوطنية بتونس برقم:(18704)،ورقم: (8060)، ورقم:(3609).
4. في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي برقم:(370).

فقمــت بمراســلة هذه المكتبات واستجلبت نسختين من مكتبة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ونسخة مركز جمعة الماجد بدبي، واستبعدت نسخ مكتبة الأسد بسوريا، نظرا لصعوبة الإجرآت الإدارية المعمول بها في المكتبة، ولمعرفتي بعد ذلك أن نسخ جامعة الأمــام محمــد ابن سعود الإسلامية مصورة منها، واستبعدت أيضا نسخ دار الكتب الوطنية بتونس لعلمي بعد حصولي على نسخة مركز جمعة الماجد أنها مصورة من نسخة دار الكتب الوطنية بتونس.

وهذا وصف للنسخ التي استجلبتها:-

النسخة الأولى:

وجــدتها فــي مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، مصورة من أوقاف المدرسة الأحمدية بحلب -سوريا، وقد كُتبت بخط نَسْخي واضح، واسم ناسخها: محمد بن حسام حافظ الحولاني، وسنه نسخها (738هـ).

أولها قوله:(إِيَّاه أَحْمَدُ عَلَى نِعَمٍ).

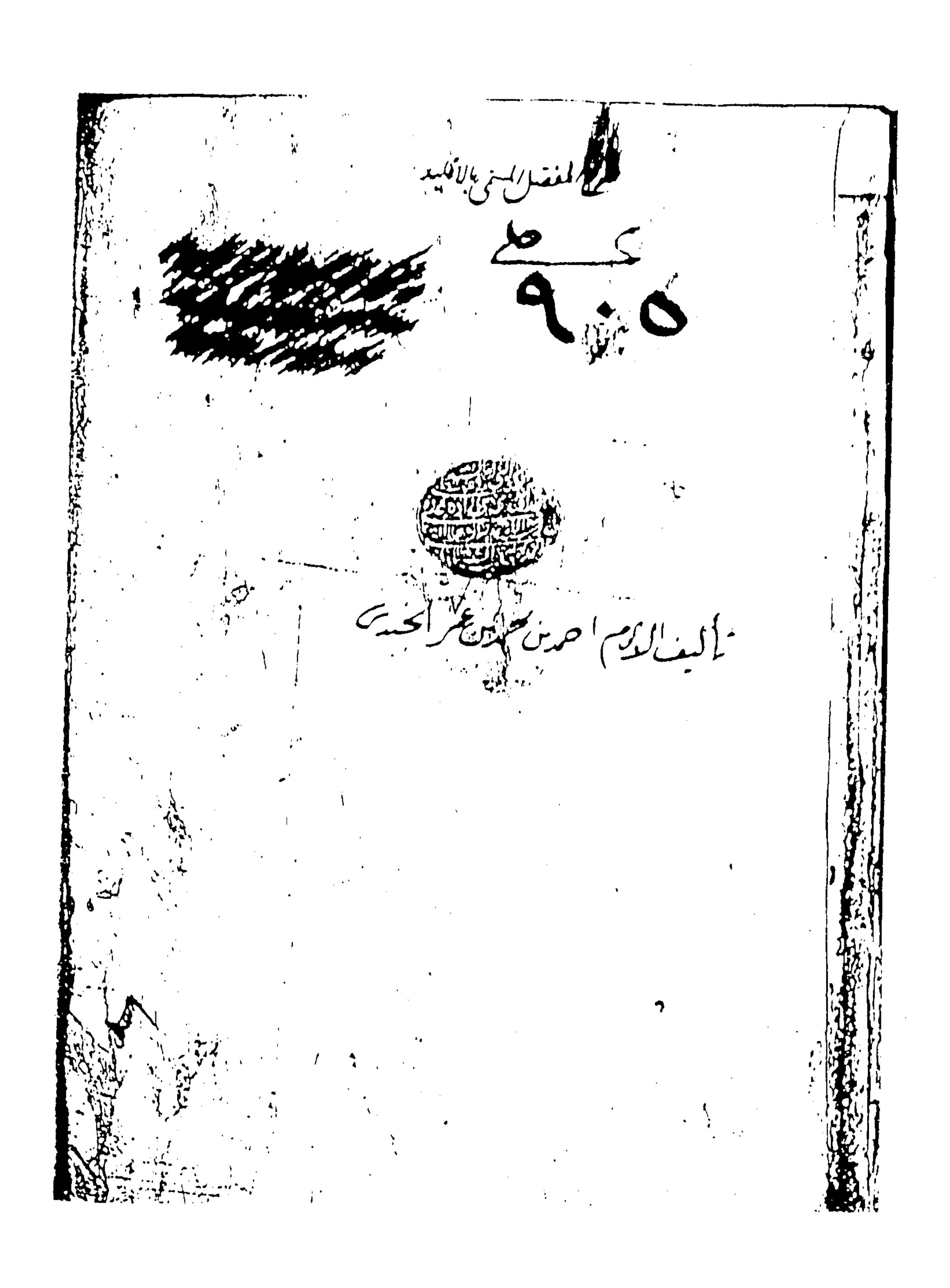
وآخرها قوله: (وَلاَ الزَّائِدِ يَتَّقِي).

وعدد لوحاتها(324) لوحة.

وعدد لوحات الجزء الأول وهو موضوع هذا البحث: (81) لوحة.

وكـــل لـــوحة تحتوي على وجهين، وكل وجه يحتوي على (25)سطرا، وكل سطرٍ يحتوي على: (15– 16) كلمةً.

ورقم حفظها في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (7881/ف)، وحالتها جيدة واضحة، إلا أنها ناقصة اللوحتين (30 و70) مما اضطرني إلى السفر إلى الجمهورية العربية السورية وزيارة مكتبة الأسد – قسم المخطوطات والإطلاع على الأصل على شاشة الميكـــروفيلم، ونســـختُ اللوحتين الناقصتين من الأصل، ورمزت لها بالرمز: (أ)، وجعلتها النسخة الأم نظرا لوضوح خطّها.



غلاف النسخة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم

اللوحة الأولى من النسخة (أ)

وقع عقيبه نحو قوله الذال من اذ واما البيت فخطا بعدان الاصل والابن اوان
صح حذف المضاف اليه وعوض منه التنوين فصار انا وان شبعتها بالذكر كالمرذ لك وانك
النار دالشاهد على [illegible] انما [illegible] في الامام [illegible] هذا المقابل الجيئين واللقيين
[illegible] هذا لكون لا النافية للجنس كلنا نقول ان ذلك ليس [illegible] من شتى وقع
في المصحف وهو خارج عن قياس الخط [illegible] هذا من ذال واما في اليقيين لغة فالجواب
ان الفصيح هو الجيين بدون الياء [illegible] ما جاء في التنزيل على اللغة الفصيحة [illegible]
ما ذهب اليه [illegible] عن لزوم ما لم [illegible] كلامهم على هذا المذهب
وهو لزوم الاضافة في الحرف ولو جاز الاضمار في الحرف لجاز [illegible] با [illegible] عليه
جوابه من [illegible] احدها ان حذفت لا اضمار والحذف سائغ اذا دل عليه الدليل والثاني
انما حرف جر [illegible] في لحاق التاء بها فلا يلزم من الاضمار [illegible] بالفعل الا [illegible]
[illegible] هذا والمراد ان الكلمات التي اربع مراتب الاولى ليس لا [illegible] في [illegible]
الخبر وتاخيره ودخوله على المعرفة والنكرة وتخصيصه بالحال [illegible] من الافعال الثانية
[illegible] في الحال [illegible] في التاخير لا [illegible] ويدخل على المعرفة والنكرة الثالثة لا لانها
[illegible] على الاطلاق ويدخل على النكرة دون المعرفة الرابعة لات لا [illegible] بالحين
[illegible] والمنصوبة [illegible] المراد ان الاضافة [illegible] المنصوبة [illegible] الاعراب والعامل
حرف الجر [illegible] فالحاصل ان هنا عموما مطلقا وخصوصا [illegible] العموم والخصوص
[illegible] العام الى العام والخاص الى الخاص وهكذا نقول في فضل الفاعل والمفعول
[illegible] الجر [illegible] بزيد وهذا [illegible] ومعناه يريد معنى اللام في غلام
زيد ومعنى من في خاتم فضة [illegible] العامل في المضاف اليه معنى الحرف وهو مذهب
[illegible] العامل هو الحرف المقدر [illegible] العامل هو المضاف [illegible]
من هذه الاقوال [illegible] اما [illegible] اللغة انما [illegible] عدم عامل لفظي [illegible]
[illegible] واما الثالث [illegible] وجه وهو انه [illegible] الحرف الجار [illegible] الحرف عاملا
[illegible] ولهذا [illegible] اضمار الجار [illegible]
عن [illegible] الحرف عاملا [illegible] ان يكون [illegible] الثاني الاول
[illegible] ان يكون المعنى عاملا [illegible] عامل [illegible]

اللوحة الأخيرة من الجزء الأول وهي ذات الرقم(81) من النسخة (أ)

النسخة الثانية:

اســـتجلبتها مـــن مكتـــبة الإمـــام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ورقم حفظها بالمكتبة(3609/ف)،

وأولها قوله:(إيَّاه أَحْمَدُ عَلَى نِعَمٍ).

وآخرها(وَلاَ الزَّائِدِ يَتَّقِي).

وآخر الجزء الأول وهو موضوع هذا البحث ، قوله: (لاخْتِصَاصِهِ بالْحِينِ)،

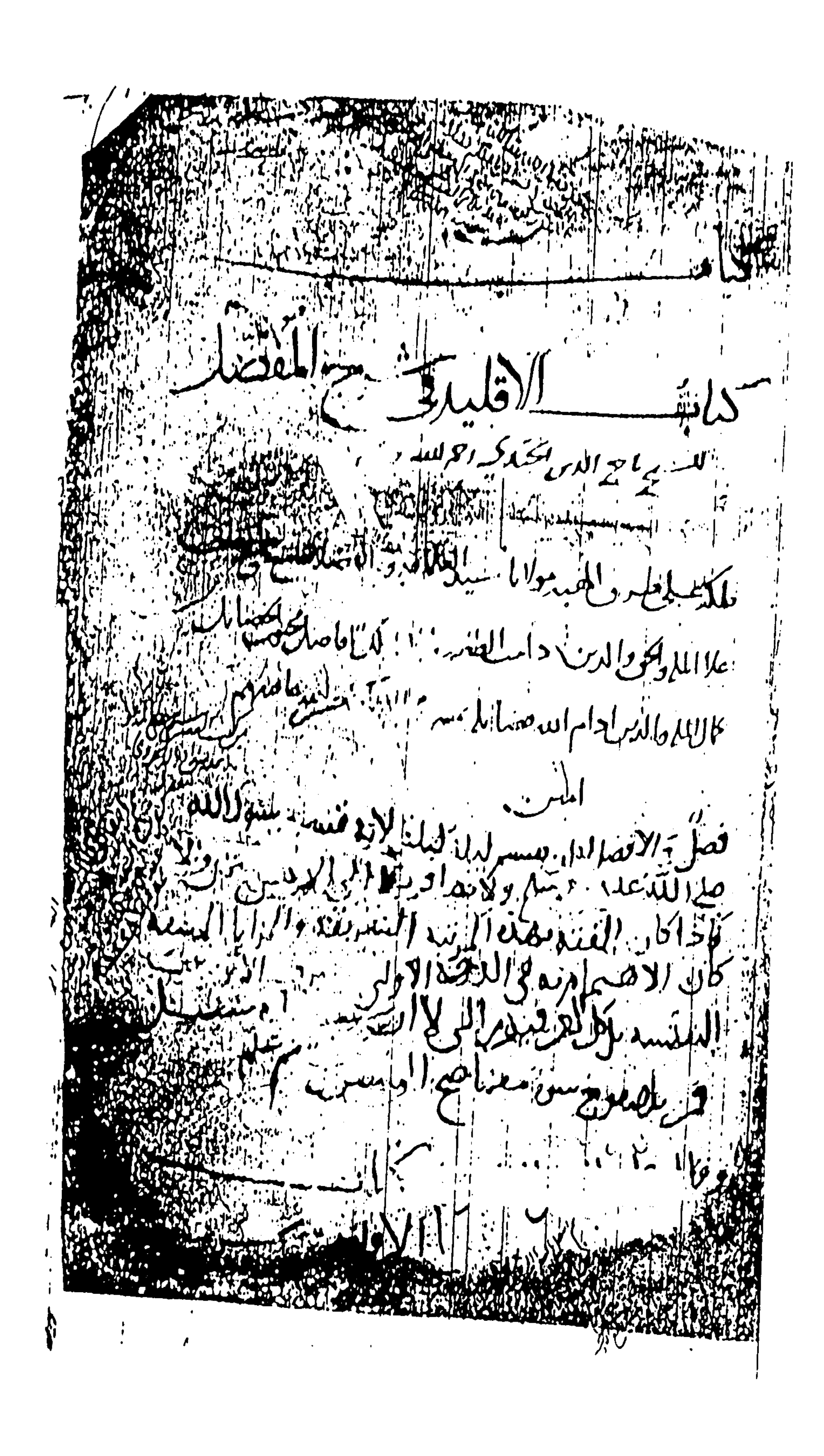
وعدد لوحاتها (232) لوحة.

وعدد لوحات الجزء الخاص بهذا البحث(61)لوحة.

وكل لوحة تحتوي على وجهين .

وكل وجه يحتوي على(31) سطرا، وكل سطر يحتوي على (14ـــ16) كلمةً.

وكُتبت بخط رقعي غير واضح سنة 770هـــ. وحالتها أصابتها رطوبة، وبها طمس في أعلاها وأسفلها، مما صعّب من قراءتها، ورمزت لها بالرمز:(ب).


كتاب الاقليد في شرح المفصل

للشيخ تاج الدين الجندي رحمه الله

غلاف النسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم

اللوحة الأولى من النسخة(ب)

اللوحة الأخيرة من الجزء الأول وهي ذات الرقم(61) من النسخة (ب)

النسخة الثالثة

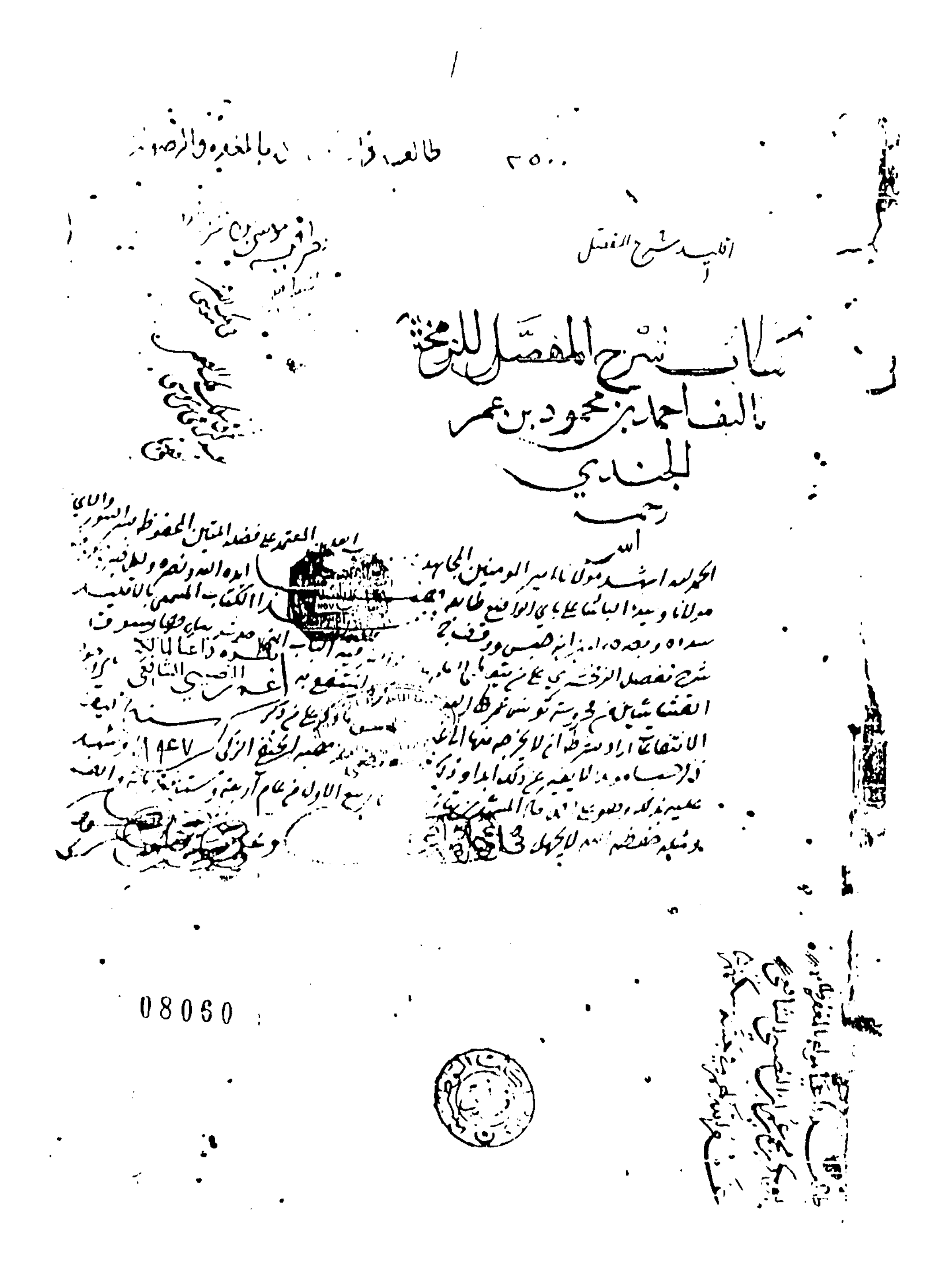
اســـتجلبتها من مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي. ورقم حفظها فيه:(370). واسم ناســـخها محمـــد بـــن عمر بن عبد المؤمن. ونسخت سنة:(681هـــ)، أي قبل وفاة المؤلف، وأولهـــا قـــوله:(إيَّـــاه أَحْمَدُ عَلَى نِعَمٍ)، وآخرها(وَلاَ الزَّائِدِ يَتَّقِي). وآخر الجزء الأول وهو موضـــوع هـــذا البحث، قوله:(لاخْتِصَاصِهِ بِالْحِينِ). وعدد لوحاتها(207). ويحتوي الجزء الخاص بهذا البحث على(46) لوحة.

وكـــل لـــوحة تحتوي على وجهين، وكل وجه يحتوي على (32) سطرا، وكل سطر يحتوي على (16-18) كلمة.

وحالتها جيدة في أوراقها العشر الأولى، أما بقيتها فأصابتها رطوبة، ويبدو أنها متحركة من المصور في أثناء التصوير فتشوّه خطُّها وكادت تختلط سطورها، وقد كتبت بخط نسخي.

وهذه تعتبر أقرب نسخة إلى عصر المؤلف فقد نسخت في حياته إلاّ أني رمزت لها بالرمز: (ج) ولـــم أعتبـــرها النســـخة الأم نظـــراً لوصولها متأخرة، ولرداءة حالتها من ناحية عدم الوضوح.

وقـــد كتب على غلافها (طالعه ودعا عليه بالمغفرة أبو بكر محمد عمران النصبي الشافعي غفر الله لهم وجعل الجنة مسكنهم).



غلاف النسخة (ج)

اللوحة الأولى من النسخة (ج)

اللوحة الأخيرة من الجزء الأولى وهي ذات الرقم (46)من النسخة (ج)



العنوان:	الإقليد فى شرح المفصل دراسة وتحقيق " الجزء الأول : من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء "
المؤلف الرئيسي:	الجندي، أحمد بن محمود بن عمر، ت. 700 هـ.
مؤلفين آخرين:	كمبة، على نور الدين سالم، ابن طاهر، محمد امحمد عثمان، بادى، يوسف حسين(محقق، مشرف)
التاريخ الميلادي:	2006
موقع:	مصراتة
الصفحات:	1 - 479
رقم MD:	774930
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة 7 أكتوبر
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	ليبيا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التراث العربى، النحو العربى، الإعراب النحوى، البلاغة العربية، تحقيق التراث، الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، ت. 538 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/774930

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الفصل السابع

مصادر الجَندي في كتابه الإقليد

في الجزء الخاص بهذا البحث.

الفصل السابع: مصادر الجَندي في كتابه الإقليد في الجزء الخاص بهذا البحث.

من خلال عملي في كتاب الإقليد لاحظت أن الجَندي اعتمد على المصادر الآتية:-

1. كـتاب سـيبويه، وهـو أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر المتوفى سنه:(180هـ)، كأي مؤلـف نحوي، فإنه لا يجد بُدّا من الرجوع إلى كتاب سيبويه، والاستئناس به، والنقل مـنه واللجـوء إليه، عند الحسم في قضية خلافية، ونراه يصرح به بذكر اسمه تارة، وتارة أخرى يقول: قال صاحب الكتاب.
2. نوادر الأصول، للحكيم الترمذي المتوفى سنة (320هـ)
3. الإيضاح لأبي علي الفارسي المتوفى سنة:(377هـ).
4. شرح أبيات كتاب سيبويه، لأبي محمـد يوسف بن أبي الحسن السيرافي المتوفى سنة: (385هـ).
5. شرح الحماسة للمر زوقي المتوفى سنة: (421هـ).
6. سـقط الزند لأبي العلاء المعري المتوفى سنة: (449هـ)، حيث جعله مرجعه في أشعار أبي العلاء.
7. المقتصد في شرح الإيضاح، لـ:عبد القاهر الجر جاني المتوفى سنة: (471هـ).
8. مجمـع الأمـثال للميداني، المتوفى سنة: (518هـ) حيث أخذ منه معظم شواهده من الأمثال.
9. الكشّـاف، للرمخشري التوفي سنة:(538هـ) فكان يلجأ إليه في التوجيهات الإعرابية بقوله: ذكره المصنف، أو عبارة: في الكشاف.
10. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب المتوفى سنة: (646هـ).



العنوان:	الإقليد فى شرح المفصل دراسة وتحقيق " الجزء الأول : من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء "
المؤلف الرئيسي:	الجندي، أحمد بن محمود بن عمر، ت. 700 هـ.
مؤلفين آخرين:	كمبة، على نور الدين سالم، ابن طاهر، محمد امحمد عثمان، بادى، يوسف حسين(محقق، مشرف)
التاريخ الميلادي:	2006
موقع:	مصراتة
الصفحات:	1 - 479
رقم MD:	774930
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة 7 أكتوبر
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	ليبيا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التراث العربى، النحو العربى، الإعراب النحوى، البلاغة العربية، تحقيق التراث، الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، ت. 538 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/774930

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الفصل الثامن: منهجه.

يمكن أن نقسم الكلام على منهج الجندي إلى عدة محاور.

المحور الأول: منهجه في عرض مادته:

إن الناظـــر في الإقليد يظهر له ومن الوهلة الأولى الأسلوب الذي درج عليه الجَندي في شرحه للمفصل، والذي يقوم على صورة حوار بين متكلم ومخاطب، فيبدأ حديثه بعرض القضـــية عرضـــا أوليًا ثم يبدأ بذكر الخلافات التي اعترتها، مُنَوها إلى أصحابها في بعض الأحـــيان، ثـــم يذكر ما لم ير صوابَه من الآراء، ويغلِّطَها وأحيانا بعبارات قاسية مثل ردوده علـــى آراء الكوفيـــين، وهـــي مبثوثة بكثرة في الرسالة، ثم يذكر رأيه أو ما رآه صوابا من الآراء التي قيلت في المسألة التي يعرضها.

وأحيانا يعرض لنا المسألة على هيئة سؤال فيقول : فإن قلت، ويعرض سؤاله بأسلوب فيه من التشويق ما يجعل القارئ ينتظر الجواب بشغف، ثم يجيب عليه بقوله : قلت، ويسرد جـــوابه لـــيجد الأسماع مستعدة لقبوله، ويظهر لنا في كثير من المواضع مدى تأثره ببعض ســـابقيه من العلماء حين يذكر آراءهم بذكر أسمائهم أحيانا كقوله: قال سيبويه، وقال المبرد، أو: والحق ما أشار إليه المحقق عبد القاهر، يقصد الجرجاني، وأحيانا يذكر الرأي ولا ينسبه إلى صاحبه، في كثير من المواضع التي استأنس فيها برأي من سبقه من شراح المفصل مثل ابن الحاجب في الإيضاح، وابن يعيش.

المحور الثاني بلاغته:

كان الإمام الجندي يتمتع بثروة لغوية وغزارة مادة، وما أتى به من عبارات وجمل وتراكيب يظهر القَدَر الذي كان عليه من سعة الاطلاع. فنراه في عديد المواقف يأتي بالسجع والمقابلة والتشبيه مستعملا كل نوع فيما يناسبه من سياق الكلام والمقام.

فهـــو فـــي مقدمته يأتي لنا بسجع جميل ويطول فيه مما يدل على قدرته الفائقة بحيث يقول: إياه أحمد على نعم تهللت وجوهها الصباح، واقتربيت مباسمها المتكشفة عن أقاح، ولا افترار الصباح.

ثـــم يغير وثيرة سجعه ويقول : المعجز بخلوص اللهجة لدهماء المصاقع، محمد وأله وصحبه حماة الدّين وكماة الوقائع.

ثـــم ينـــتقل إلـــى حرف آخر ويقول: أوجه من التحيات ما يجتنى به جلاة النجاة في الجـــنات. ثم ينتقل إلى نوع آخر فيقول قد لعمري حسنت آثار، فياطوبى لهم ثماره. ثم يختم خطبته بمزج بين السجع والتضمين من القرآن الكريم، فالصورة سجع والمعنى تضمين، وهو قوله: والويل لمن تعاطى تأويل كلام الله الذي لا يأتيه الباطل، من بين يديه ولا من خلفه وهو فـــي ذلك راجل.[1] فبلاغته حاضرة معه في كل موقف يتعرض له، فيتكلم فيه بما يناسبه، فإن كـــان مـــدحا استعار له من ألفاظ المدح ما يراه جزاء له، مثل قوله معقبا على قول ارتضاه: والحق أحق أن يتبع، سالكا التضمين من قوله تعالى: ﴿فَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعْ ﴾ [2]؟.

وقـــال فـــي مناسبة أخرى مقارنا بين رأيين ومادحا أحدهما: ولكن أين الحصى بالقيعان من فرائد بنحور الحسان[3].

وأمـــا إن كـــان ما تعرض له من الآراء لم يرق له، ففي بعض الأحيان يقسو عليه في الحكم باستعمال عبارات صريحة قاسية، وأحيانا يأخذ له من خزانته الشعرية ما يعبر به عن مبتغاه بلسان غيره في صورة بلاغية رائعه، ومثل هذا استشهاده بيت أبي الفراس الحمداني:-

وَرُبَّ كَلامٍ مَرَّ فَوقَ مَسامِعي كَما طَنَّ في لَوحِ الهَجيرِ ذُبابُ

على رأي لم يجزه[4].

وقـــال في موضع آخر يصف من لم يفهم قوله بعد أن أوفاه شرحا، قال: فأما البليد فلا ينفعه التطويل وإن تلونا عليه التوراة والإنجيل.[5] وهكذا تتضح لنا بعضا من المعالم البلاغية لمنهج الجندي.

---

[1] التضمين مع الآية/ 41 من سورة فصلت، تنظر الرسالة في المقدمة ص38.

[2] سورة يونس /35.

[3] تنظر الرساله ص 164.

[4] / تنظر الرسالة ص195.

[5] /تنظر الرسالة ص 165.

المحور: الثالث التعليل.

سلك الجندي في شرحه لكتاب المفصل مسلك التعليل بدرجة كبيرة جدّا، فهو لم يترك ظاهرة لغوية، ولا قضية نحوية إلا وقد صال فيها وجال بالشرح الموسع والتحليل والتعليل الذي بالغ فيه أحيانا حتى صار يغلب على كتابه أنه كتاب تعليل لا شرح.

ولعل هذا الأمر كان قد فرض نفسه؛ لأن العرب كانوا يتكلمون اللغة بالسليقة، ولا علم لهم بعللها، وهذا كان زمن تأليف سيبويه لكتابه، والمبرد لمقتضبه، أما عن زمن تأليف الزمخشري لمفصله فيُعد من العصور التي تفشى فيها اللحن، إلا أن قوة اللغة عند الزمخشري جعلت كتابه يظهر بصورة سابقَيْه، الأمر الذي جعل الجندي وهو في مرتبة وسط بين عصره وبين مستوى المفصل أن يجتهد في توضيح كل قضية مبينا أسبابها وأصولها، فوجد التعليل خير وسيلة لإقناع من غابت عنهم أصول هذه اللغة ومتانتها.

المحور: الرابع تناوله لشواهده.

شواهد الجندي تتمثل في الشواهد القرآنية، والحديث الشريف، والشواهد الشعرية، والأمثال.

أولا الشواهد القرآنية:

كان استشهاد الجندي بالقرآن الكريم في إثبات ما يريد إثباته السمة البارزة له في معالجة قضاياه، فنجده يضع الآية في موضعها من سياق كلامه منبها على ملاءمتها لما يقصده من الاستشهاد بها، فاتخذ بذلك عدة سمات.

السمة الأولى: الإعجاز القرآني

فمن أمثلة ذلك: قوله في مقدمته مستشهدا على الاختصار قوله: ومن أمثلة لاختصار قراءة من قرأ: ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ بِالْغُدُوِّ وَاءَلاْصَالِ رِجَالٌ ﴾[1] بفتح الباء، أي يسبِّح له بكسرها، وهو جواب من يسبِّح له؟ فيكون هذا الكلام نائبا مناب الجمل الثلاث: الأولى: يسبِّح له، والثانية: الجملة المدلول عليها برجال وهي: من يسبِّح له، والثالثة: رجال مع المقدر، وهي: يسبِّح له رجال، بخلافه إذا قيل يسبِّح بالكسر.[2]

---

[1] / سورة النور / 36 .

[2] / تنظر الرسالة ص54.

السمة الثانية: تناوله القراءات القرآنية بالتخريج.

في الآيات التي تعددت فيها القراءات القرآنية نجده يتعرض لها بالإعراب والتخريج لكل قراءة مقويا وداعما لما يراه صحيحا، فنراه في قوله تعالى:﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [1] يجوز الرفع في شيخ من خمسة أوجه:

أحدهما: أن يجعل بدلا من بعلي، كأنك قلت: هذا بعلي شيخٌ.

الثاني : أن يجعل بعلي بدلا من هذا، وشيخ: خبر المبتدأ.

الثالث : أن يكون بعلي وشيخ خبرين عن هذا، على نحو: هذا حلو حامض، كمايقول: جامع الطعمين

الرابع : أن يكون بعلي عطف بيان عن هذا، وشيخ خبر المبتدأ.

الخامس: أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف وهو:هو. أي: هو شيخ.ويقل الكلام على القراءة التي يرى أنها لم تقم على دليل قوى من دون أن يتعرض لها بأي نقد لا يتناسب مع قدسية القرآن كما يفعل في وصف آراء النحاة التي لا تتماشى مع ما يراه صوابا، أما مع القراءات التي لم يُقوِّها ولم يضعفها فنراه قد خرج وجوهها من غير تقوية ولا إضعاف، فقال في قوله تعالى: قوله: ﴿ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ[2]﴾ فمن رحمه الله فهو معصوم، والمعصوم ليس من جنس العاصم، كأنه قيل: ولكنَّ من رحمه الله تعالى فهو معصوم كذا قال المصنف.

ومنهم من جعل هذا الاستثناء متصلا بأن جعل عاصما على معنى النسب، كـ:لاَبِنٍ وَتَامِرٍ ورفع من رحم، والتقدير: لا معصوم من أمر الله إلا من رحم، إذ المعصوم وذو العصمة واحد، ولا شبهة في أن من رحم الله فهو من جنس المعصوم[3].

السمة الثالثة: حمل القرءات على اللغة الفصيحة.

ويظهر لنا توقيره للقراءات حيت يحملها دائما على اللغة الفصيحة، ومن أمثلة ذلك قوله في معرض حديثه عن (لا) العاملة عمل ليس من قوله تعالى﴿وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [4]

---

[1] / سورة هود /71.

[2] / سورة هود /43 .

[3] تنظر الرسالة ص374.

[4] / سورة / ص/2 .

قـال: وقـيل: الـتاء داخلة على حين، والحجة أنها متصلة بـ:حين في الإمام[1]، ويجعل هذا القائـل الحين والتحين لغتين، فعلى هذا تكون لا النافية، للجنس لكنا نقول: إن ذلك ليس مما يحتج به، فكم من شيء وقع في المصحف وهو خارج عن قياس الخط ، فلعل هذا من ذاك.

وأمـا قـوله التحين لغة: فالجواب أن الفصيح هو الحين بدون التاء، فيجب حمل ما جاء في التنزيل على اللغة الفصيحة[2]

ثانيا: الشواهد من الحديث الشريف.

استشـهد الجندي بثلاثة أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، واستشهاد بهذا العدد من الأحاديث في هذا الجزء من الكتاب، والذي هو واحد من أربعة أجزاء، يعتبر نسبة عالـية للاستشـهاد بالحديث، فالجندي فتح الباب على مصرعيه مخالفا بذلك من يرون عدم جواز الاستشهاد بالحديث ، وحجتهم في ذلك أن الحديث نقل بالمعنى.

فمن الأحاديث التي استشهد بها:

1. حـديث رسـول الله صلى الله عليه وسلم{ وحفت الجنة بالمكاره}حيث استشهد به على شرح قول الزمخشري(محمد المحفوف) أي المحاط بالقبائل العظيمة.[3]
2. قـوله صـلى الله عليه وسلم{ ليس من امبر امصيام في امسفر} على إبدال الميم مكان اللامعلى أن ذلك لغة طائية.[4]
3. قـوله صـلى الله عليه وسلم{ عليك بذات الدين ثربت يداك} على انه دعاء للمدعو له وليس دعاء عليه.[5]

ثالثا : الشواهد الشعرية.

بما أن الإقليد كتاب قائم على شرح كتاب فهذا يعني أن الشواهد فيه تكون على قسمين:

---

[1] / أي في المصحف العثماني.

[2] /تنظر الرسالةص 419.

[3] / الرسالة ص 42.

[4] /تنظر الرسالة ص73.

[5] /تنظر الرسالة ص402.

القسم الأول شواهد الكتاب المشروح، وهو كتاب المفصل، وهذه لا يد للجندي في وضعها.

القسم الثاني: الشواهد التي أتى بها الجندي في كتابه الإقليد.

فمنهجه في تناوله لأبيات المفصل فإنه يتعرض للبيت بذكر كلمة منه ويسوقها في وسط الكلام بدون تنبيه أحيانا مما يجعل التعرف على الشاهد لغير عالم به صعب المنال، ثم يتعرض لمفردات البيت ويشرح معناه وقائله، وفي بعض الأحيان مناسبته، ثم رواياته المتعددة إذا كانت له روايات متعددة، وذكر وجوه إعرابه، وإذا كان الزمخشري لم يتم البيت فكثيرا ما كان يقول وتمامه، ثم يذكر بقية البيت.

أما النوع الثاني من الشواهد وهي الأبيات التي أتى بها الجندي، فكثيرا ما كان الجندي يذكرها بدون عزو إلى قائليها في الأغلب، وفي مرات لا تكاد تعد يشير إلى موضعه في كتب أمّات النحو فيقول: كبيت الكتاب، أو: وفي بيت الحماسة، أو: وفي سقط الزند.

أما من ناحية طبقات الشعراء الذين استشهد بهم، فمن المعلوم أن النحاة قسموا الشعراء المستشهد بشعرهم إلى أربع طبقات: الجاهليين، والإسلاميين، والمخضرمين، والمولدين، فاستحسنوا الاستشهاد بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأولى، واستبعدوا الطبقة الرابعة لعدم وثوقهم بسلامة لغتهم.

أما الجندي فقد استشهد بشعراء الطبقة الأولى مثل:امرئ القيس، وطرفة، وزهير، وعلقمة، والأعشى ، وعمرو بن كلثوم، وعنترة، وحاتم، والحارث بن حلزة. واستشهد بشعراء الطبقة الثانية مثل: لبيد، وكعب، والخنساء، وحسان. واستشهد بشعراء الطبقة الثالثة مثل، الفرزدق، وابن ميادة، وابن هرمة، والعجاج، وابنه رؤبة، وطفيل الغنوي، وذي الرمة. واستشهد بشعراء الطبقة الرابعة، مثل ابن الرومي ، وأبي فراس الحمداني، والمتنبي، وأبي نواس، والأبيوري، ولذا فإننا نرى أن الجندي فتح الباب على مصراعيه في الاستشهاد متى ما وجد ضالته في بيت شعر واستقامت له عربيته.

المحور الخامس: انتمائه للمدارس النحوية.

هويّة الجندي في كتابه: كان بصريا متمسكا مدافعا ومهاجما كل من يخالف المذهب البصري، فنزعته البصرية كانت حاضرة معه في كل قضية يناقشها، حيث كان كثيرا ما

يصف البصريين بقوله:أصحابنا.[1] وإليك عدداً من المسائل التي ناقشها الجندي وظهرت فيها نزعته واضحة:

1. مسألة تفريق البصريين بين إن وإذا المجازاة بها.[2]
2. القول في اشتقاق الاسم.[3]
3. القول في إعراب الأسماء الستة.[4]
4. القول في أي العاملين أولى بالإعمال في باب التنازع.[5]
5. القول في رافع الخبر والمبتدأ.[6]
6. القول في الأصل في الاشتقاق أهو من الاسم أم من الفعل.[7]
7. القول في التاء في يا أبت المنادى.[8]
8. القول في ميم اللهم أهي عوض عن حرف النداء أم لا.[9]

فنرى الجندي في كل هذه المواضع يؤيد البصريين تأييدا مطلقا، ثم يبالغ في الرد على الكوفيين ويسفه آراءهم، وأحيانا ينعت مذهبهم بعبارات قاسية.

---

[1] تنظر الرسالة ص: 141، 119، 172، 201

[2] /تنظر الرسالة ص55.

[3] /تنظر الرسالة ص66.

[4] /تنظر الرسالة ص 116.

[5] / تنظر الرسالة ص 155.

[6] / تنظر الرسالة ص 172.

[7] / تنظر الرسالة ص 212.

[8] / تنظر الرسالة ص 274.

[9] /تنظر الرسالة ص 282.

الفصل التاسع

مخالفة الجندي في الإقليد للزمخشري في المفصل

الفصل التاسع: مخالفة الجندي في الإقليد للزمخشري في المفصل.

تمتع الجندي رحمه الله بعلم واثق وقدرة على المخالفة و التحليل والإقناع،فهو عــندما يشرح المفصل لم يكن دوره الشارح فقط، فلم يقتف أثر الزمخشري في كل ما قاله في مفصله بل كانت له ردود على مالم يَرُق له من آراء الزمخشري، فرد، وحلل، وأقنع، وقد حاولت أن أقف على بعض هذه المواضع.

1. خالف الجنديُّ رحمه الله الزمخشريَّ في حد المبتدأ والخبر بحد واحد، حيث قال الزمخشـــري متكلما عن حد المبتدأ و الخبر: هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قــولك: زيـــد المنطلق.[1] وقال الجندي: ذكر المبتدأ والخبر بخصوصية اسميهما وحدهما بحد واحد، ومثله غير مستقيم؛ لما فيه من حدين مختلفين لحقيقة واحدة، بدليل امتناع قولك الإنسان والفرس جسم متحرك قاصدا تحديدهما بذلك.[2]

2. خالف الجنديُّ الزمخشريَّ في تشبيه(أل) التي في (التي) بـــ:(أل) التي في (الله) حــيث قال: ولا ينادى ما فيه الألف واللام إلا الله وحده لأنهما لا تفارقانه كما لا تفارقان النجم مع انهما خلف عن همزة إله، وقال:

مِنْ أَجْلِكِ يَا التي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي[3]

وقـــال الجندي مخالفا لرأي الزمخشري : وجه الشذوذ أن الألف واللام وإن كانا لازمـــين في التي إلا أنهما ليسا بخلف عن جزء الكلمة كما كان خلفا عنه في: الله، وتشبُهِ الشيءِ بما هو أعلى حالا منه ليس على سنن القياس[4].

3. خالف الجنديُّ الزمخشريَّ لأنه أدرج المندوب تحت المنادى المنصوب، حيث قال

---

[1] / ينظر المفصل ص43.

[2] / تنظر الرسالة 170.

[3] / ينظر المفصل ص66.

[4] / تنظر الرسالة ص 270.

الزمخشري: أو مندوبا كقوله يا زيداه.[1]

فخالفه الجنديُّ بقوله: وقوله في الآخر: أو مندوبا كقولك يازيداه، تمثيل للمنادى المبني على الفتح، وليس ذلك بمستقيم؛ لأنه ليس بمنادى إذ ليس يستقيم أن يكون مطلوبا إقباله، فلايستقيم أن يذكر جملة في باب المنادى، ألا تراه أفرد له فصلا.[2]

4. خالف الجنديُّ الزمخشريَّ في تقسيمه لظرفي الزمان والمكان، واللذين هما المفعول فيه إلى مبهم ومؤقت، حيث قال الزمخشري: هما ظرفا الزمان والمكان، وكلاهما منقسم إلى مبهم ومؤقت.[3] فخالفه الجندي بقوله: قوله وكلا هما ينقسم إلى مبهم ومؤقت، هذا تقسيم للظروف الزمانية والمكانية إلى مبهم ومؤقت ، والذي يقع في المكان ظرفا هو المبهم لا غير فلا يستقيم تقسيمه إلى مبهم ومؤقت، والتوقيت في الأصل: تحديد الوقت، ثم عم في كل تحديد، كذا قيل في تفسير المؤقت فبان بهذا أن المؤقت هو المحدود، وهو قول بعضهم، والمبهم عنده غير المحدود، ويرد على هذا القول الفرسخ وهو ظرف محدود بقياس مخصوص ، وهو ينتصب انتصاب الظروف بلا خلاف ، فلو كان المؤقت هو المحدود لامتنع نصبه ، لأنه مكاني لا زماني.[4]

5. خالف الجنديُّ الزمخشريَّ على حده للاستثناء بحد واحد، والذي يراه الجندي: أن يحد الاستثناء المنقطع بحد والمتصل بحد لأن بينهما فرقا، فالجندي أورد قولا وظهر لي أنه يقصد به الزمخشري ، ولم أجده في متن المفصل، وهو قوله: الاستثناء هو إخراج

---

[1] /ينظر المفصل ص62.

[2] / تنظر الرسالة ص 255.

[3] / ينظر المفصل ص 81.

[4] / تنظر الرسالة ص 313.

الشيء من حكم دخل فيه غيره، فلعل هذا القول وجده الجندي في إحدى نسخ المفصل التي أشار إليها في بعض المواضع بقوله: وفي بعض النسخ، أو وفي نسخ المفصل، وهو بنسبته هذا القول إلى الزمخشري يخالفه ويقول:

"هو إخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره، ولم يقل دخل فيه هو وغيره، ليتناول ما قاله الاستثناء المنقطع.

فإنك إذا قلت: ما جاءني أحد إلا حمارا، كنت مخرجا حمارا من حكم دخل فيه غيره، وذلك الحكم: عدم المجيء، ولكنَّ: ما: أخرجتْه من حكم دخل فيه هو وغيره، إذا لم يدخل الحمار تحت أحد في قولك: ما جاءني أحد.

وحد الاستثناء مُشْكِل؛ لأن الاستثناء يجمع المتصل والمنقطع، ولا يتميز المتصل إلا بالإخراج، ولا إخراج في المنقطع، والأولى أن يخرج كل واحد منهما على حِدَةٍ.

فالمتصل: هو إخراج الشيء من حكم دخل فيه هو وغيره.

والمــنقطع: هو أن يُذْكَر لفظٌ من ألفاظ الاستثناء ولم يُرد به إخراج شيء، سواء كان من جنس الأول، أو من غير جنسه".[1]

---

[1] / تنظر الرسالة ص386 ـ 387.



العنوان:	الإقليد فى شرح المفصل دراسة وتحقيق " الجزء الأول : من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء "
المؤلف الرئيسي:	الجندي، أحمد بن محمود بن عمر، ت. 700 هـ
مؤلفين آخرين:	كمبة، على نور الدين سالم، ابن طاهر، محمد امحمد عثمان، بادى، يوسف حسين(محقق، مشرف)
التاريخ الميلادي:	2006
موقع:	مصراتة
الصفحات:	1 - 479
رقم MD:	774930
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة 7 أكتوبر
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	ليبيا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التراث العربى، النحو العربى، الإعراب النحوى، البلاغة العربية، تحقيق التراث، الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، ت. 538 هـ
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/774930

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

11- فهرس الموضوعات



العنوان:	الإقليد فى شرح المفصل دراسة وتحقيق " الجزء الأول : من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء "
المؤلف الرئيسي:	الجندي، أحمد بن محمود بن عمر، ت. 700 هـ.
مؤلفين آخرين:	كمبة، على نور الدين سالم، ابن طاهر، محمد امحمد عثمان، بادى، يوسف حسين(محقق، مشرف)
التاريخ الميلادي:	2006
موقع:	مصراتة
الصفحات:	1 - 479
رقم MD:	774930
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة 7 أكتوبر
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	ليبيا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التراث العربى، النحو العربى، الإعراب النحوى، البلاغة العربية، تحقيق التراث، الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، ت. 538 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/774930

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

ثانيا القسم التحقيقي

ويشتمل على: مقدمة المؤلف وثلاثة أبواب

الباب الأول: الكلام وما يتألف منه.

الباب الثاني: المرفوعات.

الباب الثالث : المنصوبات

مقدمة الشارح

/2،أ/-/2، ب/-/2،ج/ إيـــاه أحمــد علـــى نعـــم تهلّلت وجوهُها الصّبّاح،[1] وافترَّت مباســمها[2] المُتكشّــفَةِ عــن أقاح[3] ولا افْتِرَارَ الصَّبّاح. وإلى نبيه المعجز بخلوص [اللهجةِ][4] لدَهْماء [5] المَصَاقِعِ،[6] [محمد][7] وآله وأصحابه حُماة الدين وكُماة الوقائع، أوجه من التحيات ما يُجنى به جَنَاةُ النجاة في الجنات وبعد.

فـــإن علم الإعراب إلى العلوم الإسلامية سُلَّم، والفوز بالسعادة الأبدية - لمن اتخذه مُـــرقاه إلـــيها - مُسَـــلَّم، قد لعمري حسُنت آثاره، وطابت لدى المجتنين - فيا طوبى لهم - ثمـــاره، فلـــو لم يكن في الغوص على جواهر بحاره إلا قوة اليقين، في أن [الفرقان][8] حجة باهـــرة لنبوة سيد المرسلين لكفت به فضلا، والويل لمن تعاطى تأويل كلام الله الذي﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [9] وهو في ذلك راجل.

هذا وإن كتاب المفصل كتاب أنيق الرصف، سامري[10] الوصف، لا يزال ينادي طالبيه

---

[1] / الصـــباحة: الجمـــال، والجمـــع صباح، ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية 1997 م، بيروت لبنان، مادة [ص، ب، ح] 7 /274 ــ 275.

[2] / قال صاحب اللسان " افتر فلان ضاحكا أي أبدى أسنانه "، وقال" افتر يفتر افتعل من فررت أفر، ويقال فر فلان عما في نفسه أي استنطقه ليدل بنطقه عما في نفسه" اللسان مادة [ف، ر، ر] ص218/10 .

[3] / أقاح جمع أقحوان، وهو نبات الربيع، مُفَرّض الورق، دقيق العيدان، له نور أبيض، يشبه الأسنان، ينظر اللسان مادة [ق، ح، و] 49/11 .

[4] / سقط من :ج .

[5] / الدهماء: الجماعة من الناس، اللسان مادة [د، هـــ، م] 431/4 .

[6] / المِصَـــاقَع: جمـــع مِصقَع، وهو الخطيب الماهر، ينظر الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د/ إبراهيم السامرائي، د/مهدي المخزومي، مادة [ص، ق، ع] ص129/1، واللسان مادة [ص ، ق، ع] 375/7 .

[7] / سقط من: ج .

[8] / في: ج [القرآن] .

[9] / سورة فصلت، جزء من الآية/ 41 .

[10] / نسبه إلى السمر، قال في اللسان " والسمَر والمسامرة الحديث في الليل، وقال السمر ظل القمر " مادة: [س، م، ر] 358/6، وفي نسبة الكتاب إلى السمر إشارة إلى أنه كتاب موضوع بدقة وفيه من الإمتاع والسحرما يجذب قارئه إلـــى السمر معه، ولهذا نسبه مؤلفه إلى السامري صاحب قوم موسى الذي سحر قوم موسى وجعلهم يعبدون العجل بعد إيمانهم.

أن لا مســـاس، ولم يزل والمرء تواق إلى مالم ينل، ولذا تراهم على مقاساة ظمإ الهوا جر، ومعانـــاة ســـهر الدياجر، يستنفدون في طلبه الطوق، ويكابدون في فراقه بُرَحاء الشوق، وقد جرى [علي][1] الوعد – والإخلافُ من سُوس[2] الوغد[3]– أن أفتح لهم الغلَق إلى حل عويصا ته الأبيّة، وأرفع الحجاب عما فيه من غوامض [الأسرار][4] الأدبية، فصرفت همّي إلى الإنجاز، محتـــرزا عن وصْمَتَي تطويل وإيجاز، وجمعت في هذه المجلة الموسومة بالإقليد، من مَعَانٍ خَفَايَا مَا حُلَّ به عُقَد من السِّحر خبَاياَ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

قوله: (اللهَ أحْمَدُ)

قدم مفعول أحمد، وإن [كانت][5] رتبة المفعول أن تقع بعد رتبتي الفعل والفاعل، لكون تقديمـــه أهم،[6] والتفات الخاطر إليه في [التزايد][7] أتم. ألا ترى أن حبيبا لك إذا فارقك فأرّقك هواه، وصدّ عنك [فصدعك][8] نواه وظلت تنشد ونيران وجدك تتقد:

وَلَولا أنَّني في غَيرِ نَومٍ   لَكُنتُ أظُنُّني مِنّي خَيالا [9]

وكانـــت عينك تَقُرُّ به عند تقرُّبِهِ، وقيل لك: ما الذي تتمنى؟ لا تكاد تبعد عن أن تقول: وجه الحبـــيب أتمنـــى، بـــتقديم المفعول لكونه نصب عينيك. والله – سبحانه وتعالى – هو المنعم بأنواع النعم، جلائلها ودقائقها، فيكون تقديم ذكره هو الأهم، [وقيل[10] الله أتمُّ أَلِهَ[11] لعمدته لا

---

[1] / في: أ [عني] .

[2] / السُّـــوس بالضم: الطبيعة والأصل، يقال الفصاحة من سوسه أي من طبيعته، وفلان من سوس صدق أي من طبيعة صدق، اللسان مادة [س، و، س] 430/6.

[3] / الوغد: الخفيف الأحمق الضعيف العقل الرذل الدنيء، ينظر اللسان مادة [و، غ، د] ص350/15.

[4] / في:أ [أسرار].

[5] / في:أ [كان].

[6] / في:ب [أتم] .

[7] / في:أ [الرائد]، وفي:ج ساقطة .

[8] / في:أ [وصدعك] .

[9] / البيت من الوافر، وقائله المتنبي في قصيدة له في مدح بدر الدين بن عمار، في قصيدة مطلعها:ـــ

بَقائي شاءَ لَيسَ هُمُ اِرتِحالا   وَحُسنَ الصَبرِ زَمّوا لا الجِمالا

ينظر ديوان المتنبي ص223/3، دار بيروت للطباعة والنشر.

[10] / القول لابن منظور في اللسان، مادة [أ، ل ،هـ] 190/1.

[11] / اختلف العلماء في كلمة الله هل هي مشتقة أم لا، فالخليل وابن كثير والقرطبي والخطابي والغزالي والشافعي، قالوا: بأنه لا يعرف لها اشتقاق، واستدل الخطابي على هذا بقوله: أنك يقول يا الله ولا تقول يا الرحمن، فلولا أنه لم

علـــى الصـــفه، وهم لا يصيرون إلى المضاف إلا بعد الفراغ من الذات].[1] والمدح والحمد [هما][2] الثناء والنداء على الجميل وغيره، وقيل: المدح قبل الإحسان وبعده، والحمد بعده.

قوله: (مِنْ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ)

هذا أبلغ من قوله عالما، فقوله من علماء العربية يشهد له بكونه معدودا في زمرتهم، ومســـلما لـــه الاتصـــاف بصـــفة العلـــم، إذا سُلِّمَ لمن هو منهم، والعربية [تقع][3]على المفرد والمركب، أما اللغة فعلى الأول لا غير.

قوله: (وَجَبَلَنِي عَلَى الْغَضَبِ لِلْعَرَبِ)

جـــبل الله الخلـــق أي طـــبعهم على أمر يثبتون عليه، أي خلقني على هذه الطِّينة، وهي الغضب لأجل العرب، [أي على الانتصار لهم].[4] يقال غضب به: إذا دفع عنه [وهو ميت]،[5] وإن كان حيّا فباللام.

قوله: (وَالعَصَبِيَّةِ)

هـــي التعصـــب، وهـــو الـــتكلف؛ لأن يصير كالعصبة له، كتقيَّس انتسب إلى قيس، وحقيقتها: الخصلة المنسوبة إلى العصبةِ وهي قرابة الأب.

قوله: (وَأَبَى لِي)أي: منعني.

قوله: (عَن صَمِيمِ)

يكـــن من أصل الكلمةـــ أي الألف واللام ـــ لما جاز إدخال حرف النداء على الألف واللام. ومن قال بأنه مشتق فقد يكون من: أ ـــ التأله أنه يأله إلاها، كما روي عن ابن عباس أنه قرأ: ويذرك وآلهتك، أي وعبادتك.

ب ـــ وقـــد يكون من إلاه مثل فعال فأدخلت الألف واللام للتعظيم و نسب هذا القول للخليل ولم يقل به، ينظر العين مادة [أ، ل، هـــ]90/4.

ج ـــ وقد يكون من الإله وأدغمت اللام الأولى في الثانية بعد حذف الهمز.

د ـــ وقـــيل هو من وله، وهو ذهاب العقل والحيرة في ذات الله. ينظر الجامع لأسماء الله الحسنى، ابن قيم الجوزية، القرطبـــي، ابن كثير، العلامة السعدي، دراسة وإعداد حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، الطبعة الأولى 1423 هـــ 2002م ص13ـــ14.

[1] / سقط من: ب ، و: ج .

[2] / في: أ [هو].

[3] / في: أ [مقدم] .

[4] / سقط من:ج.

[5] / سقط من:ج.

صميم كل شيء خالصه، كأنه شيء به صمم لعدم قبوله شوبا.

قوله: (وأنضَوِي إلَى لَفِيفِ الشُّعُوبِيَّة)

أنضوي: أنضم، واللفيف: الفريق [الملتف][1] من قبائل شتى، والشعوبية مصدر[مؤنث][2] الشعوبي، وهو الذي يصغِّر [شأن][3] العرب، ولا يرى لهم على العجم فضيلة، إذ هي عنده بالتقوى[4]، لقوله تعالى:﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً﴾ [5]، والنسبة إلى لفظ شعوب. فيكون نسبه إلى مفرد، وهي سائغة، وإنما الامتناع [النسبة][6] إلى الجمع، وهي بالنظر إلى المعنى. ويتضح لك السر في موضعه إن شاء الله.

قوله: (وَأَنْحَازُ)

الانحياز: انفعال من الحوز، وهو الجمع.

قوله: (لَمْ يُجْدِ عَلَيهِمْ إلاَّ الرَّشْقَ)

أجدى عليه: نَفَعَه، والرَّشْق: الرمي، فأما المشق: فهو السرعة في الطعن والضرب والأكل والكتابة.

---

[1] / سقط من:أ.

[2] / سقط من:ج.

[3] / في:أ [الشأن].

[4] / الشُّعُوبية بضم الشين والعين قوم يصغِّرون شأن العرب ولا يرون لهم على العجم فضيلة، ويمكن القول بأن الشعوبية في بدايتها استمدت تعاليمها من تعاليم الإسلام، فهو لا يفضل شعبا على شعب، فالعقوبة أو المثوبة من الله إنما على الأعمال لا على الأجناس، فقد يكون العبد الذليل أعلى عند الله من السيد المعتبر، والشعوبية لم تكن عقيدة محدودة المعالم كأي مذهب من المذاهب لكنها نزعة أكثر من كونها عقيدة وأكثر ما تميل إليه النزعة الوطنية، بعد أن أزال العرب استقلال فارس وحكموا مصر والشام والمغرب وأهلها ليسوا عربا، فأدى ذلك إلى ظهور هذه النزعة. والشعوبية درجات مختلفة فمنهم درجة معتدلة هادئة مالوا إلى التسوية مع العرب ورأوا أن التفاضل بين البشر بالتقوى، وهؤلاء من صرح الجندي بأنه ينتمي إليهم، ومنهم متطرفة عنيفة حقروا شأن العرب وسلبوهم كل مزية، واللفظ منسوب إلى الشُعُوب وهو ما تشعب من قبائل العرب والعجم، ويؤيد هذا قوله تعالى﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً﴾ أي فرقا، والشعوب جيل العجم غلبت عليه التسمية فنسب إليه فصار شعوبي لمن يفضل العجم على العرب ولا يرى الفضل إلا بالتقوى كما نسب إلى مجوسي ويهودي. بتصرف من العين مادة [ش،ع،ب]263/1، واللسان 127/7، وشرح ابن يعيش5/1 .وأمين، أحمد، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة1965م ص57 وما بعدها.

[5] / سورة الحجرات جزء من آية / 13.

[6] / في:أ [للنسبة].

قوله: (وَإِلَى أَفْضَلِ السَّابِقِينَ وَالْمُصَلِّينَ أُوَجِّهُ أَفْضَلَ صَلَوَاتِ الْمُصَلِّينَ)

المُصَــلِّي : تالي السابق في الحلبة؛ لأنه يلي رأسه صلوى[1] ذاك، وهما مضربا ذنبه، [والحلْبة: الخيل تجمع [للسباق]،[2] ومنه قيل أبو بكر السابق، وعمر مصلى]،[3] ومنه الصلوات؛ لأنها تالية الإيمان، ولما كان المصلى من شأنه أنه ينعطف في ركوعه وسجوده استعير قولهم صلى لمن يعطف على غيره حنوا عليه كالأم في انعطافها على ولدها، ومنه صلى الله [عليه وسـلم]،[4] أي تــرحم، قــدم مفعول التوجيه كما قدم مفعول الحمد، وأفضل صلوات المصلين أفضل دعوات الداعين .

قوله: (مُحَمَّدٌ) إلى قوله: (الْعَرَبِيُّ الْمُنَوَّرْ)

[محمــد لا يصــلح إلا بــدلا مــن أفضــل السابقين؛ لأن العادة ما جرت في الكتب الإســلامية بذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد حمد الله والثناء عليه، كأن قوله أفضــل السابقين جاريا مجرى العلم للأنبياء، ولتبادر الأفهام إليه عند الإطلاق، فيكون اسمه العلم بعده عطف بيان مؤكد، لأن منزلة قولك أبوالقاسم محمد علم، فمن تأمل ما ذكرت ممن أوتي حظا من استقامة الطبع قَبِله من غير تكبر، وعرف يُسر ذلك القول على طريق التمام][5] ، يـقال حــفُّوا به واحتــفــوا به و{حُفّت الجنة بالمكاره }[6]، أراد بذلك أنه عليه السلام من بــين الجماجم والأرحاء، وقد يعبر العرب عن حُسن الشيء وشرفه بالبين، يقال زيد من بين القوم، أي هو أحسنهم وأشرفهم.

---

[1] / الصــلا: مــا عن يمين الذنب وشماله، وهما صلوان، وسمي مصليا لأنه يجيء ورأسه على صلا السابق، أي ملازما بعده، ينظر العين مادة [ث، ل، ث] 215/8، واللسان مادة [ص، لا] 7 /398.

[2] / سقط من:أ.

[3] / سقط من:ج، وبداية القوس من كلمة :والحلْبة.

[4] / سقط من:أ.

[5] / سقط من:أ، و:ب، أثبته من: ج.

[6] / جزء من حديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه دار الكتب العلمية، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها 529/2 ـ 530، وتمامه {وحفت النار بالشهوات}.

والجمـــاجم والأرحـــاء من عبارات النسّابين، يقولون للقبيلة الشريفة هي من جماجم القـــبائل ومن أرحائها. وعن ابن الأعرابي[1] أن عظام الرأس كلها جمجمة، فأعلاها: الهامة[2]. ورحـــى القوم سيدهم الذي به يعصبون أمرهم، وقيل الأرحاء الثابتة؛ لأنهم لا ينتجعون غير أرضـــهم،[3] وقـــريش ولد النضر[4] بن كنانة، سمو بتصغير قريش، وهو دابة عظيمة في البحر [تعبث] [5] بالسفن [ولا تطاق][6] إلا بالنار، والتصغير للتعظيم كدويهية للموت في قوله:-

[.........................] دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ [7]

وقيل من القَرْش وهو الجمع[8] لأنهم كانوا كسّابين بضربهم في البلاد، وقطعهم للأغوار والأنجـــاد، ولأنهم جمعوا المكارم كلها، وسرة الوادي /3، أ/ أوسطه، وأصلها سرة الصبي، وهي ما يبقى في البطن بعد القطع، والبطحاء مَسيل فيه دُقَاقُ الحصى، وقريش البِطاح: الذين يســـكنون بطحـــاء مكـــة، وهم الأفاضل، ويقال لغيرهم قريش الضواحي والنازلون البطحاء خيرهم، والنازلون أوسطهم خير الخير.قوله: (وَالأَسْوَدَ وَالأَحْمَرَ) العرب والعجم؛ لأن الغالب

---

[1] / هو أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي، قال عنه أبو العباس ثعلب شاهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مائة إنسان، وكان يسأل ويجيب بدون كتاب توفي سنة 231 هـــ، ينظر القفطي، حمال الدين أبو الحسن، إنباه الـــرواة علـــى أنباه النحاة، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية 1952، ص128/3، والبغدادي، إسماعيل، هدية العارفين 12/2.

[2] / ينظر قول ابن الأعرابي في اللسان مادة [ج، م، م]369/2.

[3] / ينظر اللسان [ر، ح، ا]، 177/5.

[4] / في: أ[نضر]، وهي قبيلة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وأبوهم النضر بن كنانة بن خزيمة.

[5] / في:أ [تعيش]، وما أثبته أنسب للسياق.

[6] / في:أ [يطاق].

[7] / البـــيت من الطويل، وقائله لبيد بن ربيعه بن مالك بن جعفر بن كلاب، ويكنى أبا عقيل، وهذا البيت من قصيدة طـــويلة يرثي بها النعمان بن المنذر، وقيل يمدحه بها ،ينظر ديوانه، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، الطبعة الأولى 1417هـــ ـــ1997م، ص132 ، وهو بتمامه :ـــ

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

والشاهد فيه: أن تصغير دويهية فيه للتعظيم.

[8] / القـــرش هو الكسب والجمع من هنا وهناك، وسميت قريش قريشا لتجمعها بمكة، ينظر كتاب العين، مادة [ق، ر، ش] 29/5، واللسان مادة [ق، ر، ش] 107/11.

علـــى العـــرب من بين العرب هو السواد، [والأصل حُمُر]،[1] [والأحمر][2] في الأصل [هو][3] الروم، ثم عم [على العجم كلهم][4]، [والمنور] [5] من نوّر الحجة بينها.

قوله: (وَلآلِهِ) إلى قوله: (والْعُدْوَانِ)

قــدم هــنا أيضا المفعول، والشِّقاق: الخصام من الشِّق، وهو الجانب، كما أن ذلك من الخُصم بالضم وهو جانب الوادي، والمعاداة من عُدوةِ الوادي وهي جانبه.

قوله: (يَغُضُّونَ)

غــض منه: عابه وحط منزلته، من غض البصر [إذا][6] حفظه، ومثلهما وضع الشيء ووضع منه.

قوله:(يُرِيدُونَ أَنْ يَخْفِظُوا مَا رَفَعَ اللهُ مِنْ مَنَارِهَا)

الخفــض: ضد الرفع في الأعيان، كالخفض في الصوت. والمنار: جمع منارة، وهي علــم الطــريق الــذي يُهتدى به، لاتصاف الهداية بالنور لكل ذي قدر مشهور رفيع المنار، والمراد هنا القدرة.

قوله: (حَيْثُ لَمْ يَجْعَلْ خيرَةَ رُسُلِهِ)

حــيث: أصـــله في المكان، فاستعمل في الزمان بمعنى: حين، وهو وإذ، قد غلبا في المجــيء للتعلــيل دون ســائر الظروف؛ لأن الظروف والتعليل سيَّان في مؤدَّيْهمافي قولك: أكــرمته لإحســانه، وأكــرمته إذْ أحســن، ولأنك إذا أكرمته في وقت إحسانه؛ فإنما أكرمته لإحسانه.

قوله: ([والخِيْرَةُ][7])

---

[1] / سقط من: أ، و: ج.

[2] / في: أ [الأعم]، وفي: ب، و: ج [الأحمر].

[3] / في: أ، و:ب[هم] .

[4] / سقط من: ب.

[5] في: أ :[والنور].

[6] / سقط من:أ.

[7] / في: أ [أو الخيرة].

مـــن التَّخَيُّر تجيء بمعنى المصدر، وبمعنى المتخير، يقال: محمد خِيرةُ الله من خلقه.

قوله: (وخَيْرُ كُتُبِه)

أي أفضلها، وأصله: أفعل، ولذا قيل: هما خير القوم، وهم خير القوم.

قوله: (في عَجَمِ خَلْقِهِ)

العَجَــمُ خـــلاف العرب، من العجْم وهو النوى، ومدار التركيب على الإخفاء،[1] ومنه رجـــل أعجم، وامرأة عجماء، لا يفصحان عن كلامهما، وعجَمَ العودَ: عضّه ليعرف صلابته مـــن رخاوتـــه؛ لأنه بإدخاله إياه قد/3، ب/ أخفاه، وقالوا لكل ذي صوت من البهائم وغيرها أعْجم.

قوله:(مُنَابَذَةَ) إلى (الْمَنْهَجِ)

المـــنابذة إظهـــار العداوة من المعادين، وكأن كلا منهما ينبذ ما في قلبه من العداوة، والحـــق الـــثابت الذي لا يسوغ إنكاره من حق الأمر: [إذا][2] ثبت، وصبح أبلج بين البلج أي مشرق مضيء، قال:-

حتَّى بَدَتْ أَعنَاقُ صُبْحٍ أبْلَجَا[3]   [.........................]

الزَّيْغُ: الميل. وسواء الطريق: وسطُه لاستواء طرفيه، والمنهج: الطريق الواضح.

[وانتصاب منابذة وزيغا على أن كلا منهما مفعولٌ له، كأنه قيل يقربون منهم لأجل المنابذة][4].

قوله: (والذِي) إلى قوله: (لاَ يَتَقَنَّعُ)

---

[1] / ينظر العين مادة [ع، ج، م] 238/1، واللسان مادة [ع، ج، م] 71/9.

[2] / سقط من: ب، و:ج .

[3] / البيت من الرجز، وقائله العجاج، وهو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر وكنيته أبو الشعثاء، المتوفى سنة 90 هـــ، وهو في ديوانه تحقيق د/ عزة حسن، مكتبة دار الشرق، ص 368، وهو بتمامه:-

حَتَّى بَدَتْ أَعْنَاقُ صُبْحٍ أَبْلَجَا   تَسُوُر فِي أَعْنَاقِ لَيْلٍ أَدْعَجَا

والشاهد فيه أن معنى البلج الإشراق والضياء.

[4] ، سقط من :أ.

قضـــاء العجـــب: إتمامه، أي يتعجب منه كل التعجب حتى لا يبقى. بل [فني][1] الكل، هـــذا إذا كان القضاء بمعنى الإفناء، من قضى نحبه مات، وضربه فقضى عليه: قتله، أو من قضى حاجته، ويجوز أن يكون من قضاه أحكمه. [قال][2]:-

[وَعَلَيْهِمَا][3] مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا [4]   [..........................]

ويحـــتمل أن يكـــون بمعنى يفعل العجب؛ من قضيت كذا [فعلته أو يحكم بالعجب من قضيت كذا [أي][5] حكمت به].[6] ولمّا يكون منه التعجب.

قوله: **(والفَرْطُ)**

اسم من أفرط جاوز الحدّ.

قوله: **(والإعْتِسَافُ)**

الأخذ على غير طريق.

قوله: **(وأنَّهُمْ)**

أي لأنهم، وحذف الجار مع: أن، و:إن، كثير،[7]ومنه قول أبي الطيب المتنبي[8]:

وكَم ْبِظَلامِ اللَيْلِ عِنْدَ مَنْ يَدِ   تُخْبِرُ أَنَّ الْمَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ[1]

---

[1] / في:أ [نفى].

[2] / في:أ [يقال].

[3] / سقط من: ب، و: ج.

[4] / البيت من الكامل، وقائله أبو ذئيب الهذلي، وهو في ديوان الهدليين، الدار القومية للطباعة والنشر 1965م، ص 19 .وهو بتمامه:ـــ

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا   دَاودَ أوْصَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَعُ

مســـرودتان: جمـــع مسرودة وهي الذرع المثقوبة، والسوابغ جمع سابغة وهي الذرع الواسعة، وتبع ملك من ملوك حمير.

والشاهد فيه: أن معنى قضى أحكم.

[5] / كلمة: أي، سقاطة من: ج.

[6] / سقط من: أ، وبداية القوس من قوله فعلته.

[7] / ينظر ابن هشام، أبو محمد عبد الله، شرح شذور الذهب، دار الثقافة بالزمالك ص 347.

[8] / هـــو أحمـــد بن الحسين بن عبد الصمد الجعفي الكوفي، ولد بالكوفة سنة 303هـــ وتوفي سنة 334هـــ، ينظر الأعلام 115/1.

قضـــاء العجـــب: إتمامه، أي يتعجب منه كل التعجب حتى لا يبقى. بل [فني][1] الكل، هـــذا إذا كان القضاء بمعنى الإفناء، من قضى نحبه مات، وضربه فقضى عليه: قتله، أو من قضى حاجته، ويجوز أن يكون من قضاه أحكمه. [قال][2]:-

[وَعَلَيْهِمَا][3] مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا [4] [.........................]

ويحـــتمل أن يكـــون بمعنى يفعل العجب؛ من قضيت كذا [فعلته أو يحكم بالعجب من قضيت كذا [أي][5] حكمت به].[6] ولمّا يكون منه التعجب.

قوله: (والْفَرْطُ)

اسم من أفرط جاوز الحدّ.

قوله: (والإِعْتِسَافُ)

الأخذ على غير طريق.

قوله: (وأَنَّهُمْ)

أي لأنهم، وحذف الجار مع: أن، و:إن، كثير،[7]ومنه قول أبي الطيب المتنبي[8]:

وكَمْ بِظَلامِ اللَّيْلِ عِنْدَ مَنْ يَدِ تُخْبِرُ أَنَّ الْمَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ[1]

---

[1] / في:أ [نفى].

[2] / في:أ [يقال].

[3] / سقط من: ب، و: ج.

[4] / البيت من الكامل، وقائله أبو ذئيب الهذلي، وهو في ديوان الهدليين، الدار القومية للطباعة والنشر 1965م، ص 19 .وهو بتمامه:ــ

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاودَ أَوْصَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَعُ

مســـرودتان: جمـــع مسرودة وهي الذرع المثقوبة، والسوابغ جمع سابغة وهي الذرع الواسعة، وتبع ملك من ملوك حمير.

والشاهد فيه: أن معنى قضى أحكم.

[5] / كلمة: أي، سقاطة من: ج.

[6] / سقط من: أ، وبداية القوس من قوله فعلته.

[7] / ينظر ابن هشام، أبو محمد عبد الله، شرح شذور الذهب، دار الثقافة بالزمالك ص 347.

[8] / هـــو أحمـــد بن الحسين بن عبد الصمد الجعفي الكوفي، ولد بالكوفة سنة 303هـــ وتوفي سنة 334هـــ، ينظر الأعلام 115/1.

وقوله:

إِذَا تَرَحَّلْتُ عنْ قَوْمٍ وَهُمْ قَدِرُوا   أن لا أُفَارِقَهُمْ فَالرَّاحِلُونَ هُمُ[2]

أي: على أن، والفقه: علم المصرَّحِ والمضَمَّن من الكلام كقولك: فلان جبان الكلب؛ / 3، ج/ أي مضـــياف، فالمصــــرح بـــه جُبن الكلب عن [الهرير][3] في وجه الزائر، والمضَمَّن مضـــيافيَّة صاحبه ذي الإحسان الوافر؛ لأن تركه النباح في وجه من لا يعرفه صاحبه مشعر باتصال مشاهدته وجوها إثر وجوه، [واتصالها][4] مشعر بكون مكانه مقصدا لكل خامل ونابه، وكونه جبان[5] كذلك مشعر بأنه مضياف، قد كملت شهرته بحسن قرى الأضياف.

وفـــي نـــوادر الأصول [6] أن الفقه من الفقء، قلبت الهمز هاء كهياك وإياك[7]، ولا شك في أن الوقـــوف على غرض المتكلم بعد الوقوف على المصرَّح لا يعري عن ضرب شقٍّ، ليتغلغل إلى المضمن، ثم صار عبارة عن العِلْم بالأحكام الشرعية[8].

---

[1] / البيت من الطويل، وقائله أبو الطيب المتنبي، وهو في ديوانه /466.
والشاهد فيه حذف الجار قبل إن، والتقدير [بأن المانوية تكذب].

[2] / البـــيت مـــن البسيط وقائله أبو الطيب المتنبي، وهو في ديوانه ص333، وهو في الديوان على خلاف ما ذكره الشارح، والذي ثبت في الديوان:—

إذا تَرَحَّلتَ عَن قَومٍ وَقَد قَدَروا   أن لا تُفارِقَهُم فَالراحِلونَ هُمُ

والشاهد فيه: حذف الجار قبل إن والتقدير: (على أن أفارقهم).

[3] / في: أ [الهريس].

[4] : في: ب [فاتصالها].

[5] / أي على حذف المضاف، والتقدير: جبان الكلب.

[6] / هـــو " كـــتاب نـــوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم " لأبي عبيد الله محمد الحكيم التـــرمذي، من علماء القرن الثالث الهجري، يشرح فيه أحاديث الرسول صلى الله عله وسلم، ويناقش ألفاظه لغويا وفقهيا، وهو من منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

[7] / يـــرى الـــنحاة أن أصل إياك (هياك) قلبت الهاء همز، لقربهما من المخرج ، ينظر الترمذي — عبد الله محمد الحكـــيم كـــتاب نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ص /27، وهذا ما ذهب إليه قبل التـــرمذي المبـــرد، ينظـــر: المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيـــروت 1382هـــ 1962م ص154/1، وابن جني، أبو الفتح عثمان، كتاب سر صناعة الإعراب. تحقيق: أحمد فريد، المكتبة التوفيقية، 102/2.

[8] / الفقـــه: مـــن الفقء، وهو الانفتاح والانفراج، ثم صار علما على الحكام الشرعية، ينظر الأسنوي، جمال الدين عـــبد الرحيم، نهاية السول في شرح منهاج الوصول، مطبعة محمد صبحي وأولاده، القاهرة 19/1، واللسان مادة [ف، ق، ء] 305/10، ونوادر الأصول ص/ 27 .

فالتضمين[1] تم من الواضع، وهنا من الشارع.

(ولا يُدفَعُ)

لا ينكر.

قوله: (وَلاَ يَتَقَنَّعُ)

لا يختفي من قنَّعْتُ المرأة أي ألبستها فتقنّعت.

قوله: (مَشْحُونَةً)إلى (وَالْفَرَّاءِ)

أي: مملوءة بالروايات عنهم خص الأربعة؛ لأن سيبويه[2] أستاذ البصرة، والأخفش[3] تلميذه، والكسائي[4] أستاذ الكوفة، والفراء[5] تلميذه، والإعراب بصري وكوفي.

قوله: (والاستِظْهَارَ في مآخِذِ النُّصُوصِ)

الاستظهار: الاستعانة، والأخذ: حوز الشيء إلى جهةٍ، يقال: أخذ الخطام[6] وبه.[7]

---

[1] / التضـــمين: مصطلح يستعمله البلاغيون وهو عندهم:ـــ أن يضمن الشعر شيئا من شعر الغير مع التنبيه عليه أنه لـــم يكـــن مشهورا عند البلغاء، ينظر القز ويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، المتوفى سنة [739 هـــ]، كتاب الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة الطبعة الثانية 1422هـــ 2002م، ص 353.

[2] / هـــو أبـــو بشر عمر بن عثمان بن قنبر إمام البصريين صاحب الكتاب، ولد سنة 148 هـــ وتوفي سنة 180 هـــ، تنظر ترجمته في إنباه الرواه346/2، والحموي ياقوت، معجم الأدباء، دار الفكر، الطبعة الثالثة 1980 م، ص 114/16، والسيوطي جلال الدين، بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ص 229/2 .

[3] / هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، فارسي الأصل، أخذ عن سيبويه، وكان أكبر منه سنا، وهو من أكابر النحويين البصريين توفي سنة 211هـــ، تنظر ترجمته في أنباه الرواة 36/2، وبغية الوعاة 590/1 ، ومعجم الأدباء 224/11 .

[4] / هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان أبو الحسن الكسائي، إمام الكوفيين توفي سنة: 189هـــ ، نظر ترجمته في إنباه الرواه 256/2، والبغية 162/2.

[5] / هـــو يحي بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، أبو زكرياء الفراء، كان من أعلم الكوفيين بعد الكسائي، أخذ عـــن الكســـائي ويونس، ولد بالكوفة سنة: 144 هـــ وتوفي: 207هـــ، تنظر ترجمته في إنباه الرواة 1/4، ومعجم الأدباء 9/30 ، والبغية 333/2.

[6] / الخطام: الحبل الذي يعلق في حلق البعير ثم يعقد على أنفه، اللسان مادة [خ، ط، م] 145/4.

[7] / أي أخذ الخطام، وأخذ بالخطام، اللسان [أ، خ، ذ]ص84/1.

والنَّصّ: من نصّ الناقة دفعُها في السير، وحملها على سير فوق سيرها المعتاد، ومنه المِنَصة [للعرس] [1] الذي تُنَص عليه [العروس][2] أي تظهر وتقعد بضرب مكلف.

قوله: (والتَّشبُّثِ بأهْدَابِ فَسْرِهِمْ وتَأْوِيلِهِمْ)

التشبث: التعلق، والفسْر: الكشف، والتأويل: مصدر أول الحديث فسره.

قوله: (مُنَاقَلَتُهُمْ فِي العِلْمِ وَمُحَاوَرَتُهِمْ)

وناقلــت فلانا [القول] [3] أي حدثتُه، والمحاورة مداومة الكلام، وكلمته فما أحار جوابا: فمــا رده، والمناظــرة إما من قولهم دور متناظرة، أي متقابلة، وإما من النظر وهي الرؤية، وإما من النظير وهي المثل.

قوله: (مُلْتَبِسُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ أَيَّةً سَلَكُوا)

أي مــتعلقون بها أية طريقة، والتنوين عوض عن المضاف إليه، كما في نحو حينئذ. قال زهير[4]:-

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَمْ يَأْوُوا لِمَنْ تَرَكُوا وَزَوَّدُوكَ اشْتِيَاقًا أَيَّةً سَلَكُوا[5]

قوله: (أَيْنَمَا وَجَّهُوا كُلٌّ عَلَيْهَا حَيْثُمَا سَيَّرُوا)

وجّه، وتوجّه بمعنى، كبيّن وتبيّن، وفي المثل - بَيَّنَ الصُّبْحُ لِذِي عَيْنَيْنِ -[1].

---

[1] / في: ب [للعرائس].

[2] / في: [العروسين].

[3] / في: ب [الحديث].

[4] / هــو زهيــر بن أبي سلمى ربيعه بن رباح المزني، ومن مضر، حكيم الشعراء في الجاهلية، كان له في الشعر مــالم يكــن لغيــره، كان أبوه شاعرا وخاله شاعر، وأختاه سلمى والخنساء شاعرتان، توفي سنة: 13 ق م، تنظر ترجمته في الأعلام 87/3.

[5] / البــيت من البسيط، وقائله زهير بن أبي سلمى قاله عندما أغار الحارث بن ورقاء الصيداوي من بني أسد على بني عبد الله بن غطفان فاستاق 'بل زهير، وهو في ديوانه ص 47.

والخليط: المخالطون في الدار، ولم يأووا: لم يرحموا.

والمعني: يقول إنهم ذهبوا عنك بمن تحب ولم يرحموك وتركوا الاشتياق زادا لك.

والشاهد فيه قوله: (أية سلكوا) حيث عوض بالتنوين على المضاف إليه والتقدير (أي طريق سلكوا)

﴿وَهُــوَ كَــــلٌّ عَلَى﴾ [2] أي: [عيال وثقل]،[3] وسيّر هنا بمعنى: سار تدريس، وهو في الأصـــل متعد بمعنى: حيث سيروا دوابهم ونحو ذلك، ومثله أناخ بمعنى نزل، والأصل أناخ ناقته .

قوله: (فِي تَضَاعِيفِ ذَلِكَ)

سُمِّي الضعف بالتضعيف الذي هو المصدر فجمع كما سُمِّي النبات بالتنبيت، قال:

[.......................]   وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا تَنْبِيتُ[4]

قوله: (أَنَّهُمْ)

أي أنهـــم فـــي أثناء ما ذكرت من مواضع استعمالهم العربية يجحدون فضلها، وهذا وصف لهم أما بالبله، وإما بإنكار الحق مع العلم به.

قوله: (خَصْـــلَهَا)

الخصــــل: الغلبة في النضال، ومنه الخُصلة من الشّعر؛ لأن بعضها لُف ببعض[5] حتى قـــويت وغلـــبت، وقـــيل: هو الغلبة في السباق، ومنه تخاصلوا، تسابقوا، وقيل في القمار ثم استعمل في كل غلبة[6].

---

[1] / المـــثل بـــتمامه: قـــد بـــيّن الصبح لذي عينين، إلا أن الشارح ذكره بدون قد، وهو مثل يضرب للأمر ينكشف ويظهر.

والشاهد فيه : أن معنى بيّن بمعنى تبيّن.

ينظـــر الميداني، أحمد بن محمد بن أحمد، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة السنة، المثل رقـــم /2863 ص 99/2 . والزمخشـــري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب، الطبعة الثانية 1397 هـــ 1977 م ص 190/2، والعسكري أبو هلال، جمهرة الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عبد الحميد قطامس، المؤسسة العربية، رقم المثل 1380 ـــ ص 126/2.

[2] / سورة النحل /76.

[3] / في: أ [أقل وعيال] وما أثبته هو الصحيح، ينظر تفسير الآية في الجامع لأحكام القرآن 156/10.

[4] / البـــيت مـــن الرجز، وقائله رؤبة بن العجاج، وهو في ديوانه /465، على خلاف بسيط لعلة ما ذكره الشارح وثبت في الديوان:ـــ

رَأيُ الأدِلاَّءِ بِها شَتِيتُ   صَحراءَ لَم يَنبُت بِها تَنبيتُ

[5] / في: ب، و: ج [لأنه لف بعضها ببعض].

[6] / ينظر كتاب العين مادة [خ، ص، ل] 186/4، واللسان مادة [خ، ص، ل] 113/4.

قوله: (وَيَذْهَبُونَ)

ذهب عنه: تركه، وعليه نسيه، وإليه: توجه، وبه:أذْهَبَه، والتوقير: التَّبْجيل.

قوله: (وَيَمْضَغُونَ لَحْمَهَا)

أي يعيبونها ويغتابونها، وهذا تمثيل. ومنه قوله عز وجل﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [1].

قوله: (عَلَى الْمَثَلِ [السَّائِرِ][2])

المَـــثل والمِـــثل والمثيل: بمعنى كالشَّبَه والشِّبْه والشَّبِيه، /4، أ/ ومثّل به: جعله عبرة ومـــثالا لكـــل جان مثل جنايته، ومثُل بين يديه: انتصب، أي أشبه الصورة المنتصبة، ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه[3] بمورده مَثَلٌ. ولم يضربوا مثلا إلا قولا فيه غرابة، ولذا حوفظ علـــيه، وَصِـــين من التغيير، وقيل في المثل أربعة ليست في غيره من الكلام: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكناية، والمثل السائر في ذم المُحسن: الشَّعِيرُ يُؤْكَلُ وَيُذَمُّ.[4]

قوله: (وَأَنَّهُمْ) إلى (غُبَارَهُمَا)

أَنَّهـــم بفتح الهمز عطفا على الاستغناء. والشِّقُّ: الجانب، يقال: قعد في شِق من الدار أي في ناحية منها. ورأسا: معناه منفردا، وانتصابه على الحال، وقولك قطعتُ الأسباب بيني استعارة في إزالة الوُصْلة.

قوله: (فَيَطْمِسُوا)

---

[1] / سورة الحجرات /12.

[2] / سقط من: ب .

[3] / وردت حاشية في النسخة: أ،لوحة رقم: 5 ، نصها " المضرب موضع ضرب المثل، والمورد موضع وروده إذا ضرب المثل في إظهاره ".

[4] / مـــثل يضـــرب لكل من ينتفع به ويجازى بالقبيح، وذلك أن الشعير يؤكل فيسمن ويغني من جوع وهو مذموم، ينظر مجمع الأمثال 365/1.

منصوب على أنه جواب للنفي، والضمير في غبارهما: للُّغة والإعراب. أي وينفضوا اللغــة والإعــراب من أصول الفقه، فإنهما غبار عليهما عندهم،وهذا معنى لطيف وتعريف شريف.

قوله: **(فِي الاستِثْنَاءِ)**

لــو قال له عليّ مائة درهم إلا درهمين بالنصب، يلزمه ثمانية وتسعون؛ لأنه أخرج الدرهمين بالاستثناء. ولو قال إلا درهمان بالرفع، فإلا بمعني غير، فكأنه وصف المائة بأنها غير درهمين، فيلزمه مائة، ونظير إلا هذه ما في قوله:-

[وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ][1]   لَعَمْرُ أَبِيكَ إلا الْفَرْقَدَانِ[2]

قوله: **(بَيْنَ الْمُعَرَّفِ وَالْمُنَكَّرِ)**

ولــو قــال إن تزوجتُ نساءً فعبدُهُ حُر، لا يحنث إلا بالثلاث، ولوعرَّف باللام يحنث بالــواحدة؛ لأن النســاء موضوع للجمع، فيقع على أدني الجمع الصحيح،وهو [ثلاث].[3] أما الحنث بالواحدة عند التعريف باللام؛ فاللام فيه للجنس لعدم نساء معهودات هناك، [فيتناول] [4] الــواحدة علــى احتمال الكل، حتى لو نوى جميع النساء لا يحنث أبدا. ولو قال: رأيت نساء حســانا، ثــم قال: إن تزوجت النساء فعبده حر، فالحنث بتزوج تلك النساء [لا غيرها]؛[5] لأن اللام هنا للعهد.

---

[1] / سقط من: ب، و: ج.

[2] / البيت من الوافر، وقائله عمرو بن معديكرب.

والمعنــى: أن كــل أخــوين لا بــد أن يفترقا يوما إلا الفرقدين، وهما نجمان في السماء لا يغربان ولكنهما يطوفان الجدي، ينظر اللسان مادة [ف، ر، ق] 249/10.

والشــاهد فيه: قوله: إلا الفرقدان، حيث جاءت إلا بمعنى: غير،على أصلها لأن أصل غير للوصف، لا بمعنى الواو فهي صفة لكل، ولهذا ارتفع ما بعدها ولو كانت بمعنى إلا لانتصب ما بعدها فصارت إلا الفرقدين .ينظر، الفارقي، الحســن بن أسد، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، جامعة قار يونس 1973م ص374.

[3] / في: ب [الثلاث].

[4] / في: أ [فيناول].

[5] / سقط من: ب.

قوله: (كَالْوَاوُ وَالْفَاءُ وَثُمَّ)

لـــو قال: زينب طالق وعمْرةٌ تطلقان معا؛ لأن الواو للجمع. ولو قال بالفاء: فكذلك أيضـــا؛ لأنها تدل على أن الثاني بعد الأول بغير مُهْلَة. ولو قال بـــ(ثم) تطلق زينب أولا ثم عَمرْة؛ لأنها للتراخي.

قوله:-(وَمِنْ التَّبْعِيضِ)

إذا قـــال لآخر: من ضربتَهُ من عبيدي فهو حر، فضَرَبَهم عُتقوا جميعا إلا واحدا منهم عند أبي حنيفة[1] [رحمه الله][2]- لِمِنْ التبعيضية، وعند صاحبيه[3] عتقوا لأن من للبيان.

قوله: (فِي الْحَذْفِ وَالإِضْمَارِ)

المحـــذوف /[4/ ب] هـــو المتروك أصلا، ولا يكون في القائم مقامه أثر، كقوله [عز وجـــل][4]: ﴿وَسْـــَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [5] فلو بقى أثر المحذوف لانجرت القرية،[6] والمضمر عكس ذلك نحو قوله تعالى: ﴿انْتَهُوْا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [7] انتصب خيرا [بإضمار افعلوا[8]][9].

---

[1] / هـــو النعمان بن ثابت الإمام الفقيه الكوفي، مولى تميم عبد الله بن ثعلبة، أدرك أربعة من الصحابة، ولد سنة80 هـــ، وتوفـــي ســـنة 150 هـ، تنظر ترجمته في الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، كتاب: غاية النهاية في طبقات القراء، المكتب التجاري للطباعة ص342/3، وفي ابن خلكان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان، تحقيق د/ إحسان عباس، دار الثقافة بيروت لبنان ص 405/5.

[2] / سقط من: أ، و: ج.

[3] / صـــاحبا أبي حنيفة هما:ـــ 1ـــ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس كان فقيها عالما حافظا، ولد عام 113هـــ، وتوفي سنة :18هـــ، تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان 378/6، والأتابكي، جمال الدين أبي الحسن يوسف، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب وزارة الثقافة الإرشاد 107/2.

2 ـــ أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرند الشيباني بالولاء، كان إماما في الفقه والأصول، وهو الذي نشر كتاب أبي حنيفة ولد بواسط سنة135 هـــ ، ونشأ بالكوفة وتوفي سنة: 189 هـــ، تنظر ترجمته في وفيات الأعيان 184/4 ، والنجوم الزاهرة 130/2 والأعلام 309/6.

[4] / سقط من: أ.

[5] / سورة يوسف /82.

[6] / يريد أن أصل الجملة أو التقدير: (واسأل أهل القرية).

[7] / سورة النساء /171.

[8] / ينظـــر أبـــو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر العربي، طبعة سنة 1412 هـــ ـــ 1992 م ص 144/4.

[9] / سقط من: ب.

قوله: (وَفِي أَبْوَابِ الاخْتِصَارِ [وَالتِّكْرَارِ][1])

[ومـــن أمثلـــة قول من قرأ][2] ﴿يُسَبَّحُ لَهُ بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾ [3] بفتح الباء،[4] أي يســـبِّح لـــه بكســـرها، وهو جواب من يسبِّح له؟ فيكون هذا الكلام نائبا مناب الجمل الثلاث: الأولـــى: يسبِّح له، والثانية: الجملة المدلول عليها برجال وهي: من يسبِّح له، والثالثة: رجال مع المقدر، وهي: يسبِّح له رجال، بخلافه إذا قيل يسبِّح بالكسر[5].

ومن أمثلة التكرار نحو قوله[تعالى][6] ﴿فَبِأَيِّ ءالاَءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [7]، وهو مذهوب به مـــذهب رديـــف يُعـــاد في القصيدة مع كل بيت، أو مذهب ترجيع القصيدة، وهو من لطائف أفانين الكلام، فمن عاب مثله فهو ليس على اللطائف بعابر، أو متعنت في دلك مكابر.

قوله: (وفِي التَّطْلِيقِ بالْمَصدَرِ)إلى (وكُلَّمَا)

لـــو قـــال: أنـــت طالق، ونوى الثلاثة، لا يصح بخلاف ما إذا قال: أنت طلاق؛ لأن الطـــلاق مصدر، وهو جنس يحتمل الثلاثة من حيث أنها جنس الطلقات، لا من حيث العدد، فأما طالق فهو من حيث العدد الظاهر لا يصح؛ لأنه لا يقال: جالس إلا لمن قام به الجلوس قـــبل، فإيقـــاع الطلاق به لضرورة صون كلامه عن الإلغاء، والضرورة تنزاح بالطلقة، فلا يصح نية الثلاث. ولو قال: أنت طالق إن دخلت الدار بكسر الهمزة لا تطلق ما لم تدخل لأنها حرف شرط، ولو فتحها تطلق في الحال على تقدير: لدخولك الدار؛

---

[1] / سقط من: ب.

[2] / في: ب، و: ج [مثال الاختصار قراءة من قرأ].

[3] / سورة النور / 36.

[4] / قرأ ابن عامر وشعبة بفتح الباء الموحدة، على مالم يسمَّ فاعله، وقام الجار والمجرور مقام الفاعل، ثم فسر من يســـبح لـــه فقـــال: رجـــالٌ، وقرأ غيرهما بكسرها ينظر ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، كتاب حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الأولى1394هـــ 1974م ص501.

[5] / ينظـــر الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر العربي ص68/3.

[6] / في: ب [عز وجل].

[7] / سورة الرحمن /11، وهي متكررة إحدى وثلاثين مرة.

لأن: أنْ مع الفعل مصدر،[1] والجار يُحذف معها،[2] وفي التنزيل ﴿أن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾[3] [4] أي لأنْ.

ويقـال أن الكسـائي سأل بعض علماء الشرع[5] بحضرة الرشيد، ولفظ بـ:أنْ مفتوحة فقال: تطلق أن دخلت، فقال الكسائي: أخطأت، وبين أنها للتعليل.[6]

قوله: (وَإِذَا)

فرّق البصريون بينها وبين: إنْ، فقالوا: إنَّ: إذا، ليست للمجازاة،لايجزمون بها، فلا يقال إذا يقم أقم، كما يقال: متى تقم أقم، إلا في الشعر كقوله:-

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[7]

لأن حـق مـا يُجازى به أن يكون مبهما، لا يُدري أيكون أم لا،[8] كالمجازاة بـ:إنْ، والمتكلم بـ:إذا مُعرِّف[9] بكون ما دخلت هي عليه نحو: إذا احمرّ البسرُ فأتني، كأنك: قلت يوم يحمر، ولـو قلـت إنْ احمـرَّ قَـبُح لجعلك ما يقع في حيز ما يجوز أن لا يقع. وعند الكوفيين أنها

---

[1] / ينظـر ابن هشام، يوسف عبد الله بن محمد لأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الشاميين للتراث 27/1.

[2] / ينظر شرح الشذور لابن هشام /324.

[3]/ سورة: القلم/ 14.

[4] / قـرأ ابن عامر﴿آنْ كَانَ﴾ بمده مطولة، وقرأ حمزة وأبوبكر﴿أأنْ كَانَ﴾ الهمزة الأولى للتوبيخ والثانية للوصل، وقرأ الباقون ﴿ أنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ بهمزة واحدة على الخبر، وتأويله لأن كان ذا مال وبنين، ينظر حجة القراءات718.

[5] / في: ب، و: ج [سأل أبا يوسف رحمهما الله].

[6]/ ينظر ابن الحاجب أبو عمر عثمان، كتاب الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى العليلي، مطبعة العاني ص 55/1.

[7] / البـيت من الكامل، وقائله عبد قيس بن خفاف البرجُمي، والشاهد فيه قوله: وإذا تصبك خصاصة فتجمل، حيث جزى بـ:إذا، فجزمت الفعلين، الأول تصبك، والثاني تجمل.

واستشهد به الشارح تأييدا لقول البصريين على أن إذا لا تكون للمجازاة إلا في الشعر.

[8] / لأن: إذا موضـوعة لـزمن معـين واجـب الوقوع، والشرط المقتضي للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمـه، ينظـر الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على الأشموني تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، 19/4.

[9] / ينظـر السـيوطي، عـبد الـرحمن بن أبي بكر، همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، ص 179/2.

أشـــبهت:إنْ، مـــن حـــيث إنهـــا تلي الفعل، إما الماضي وإما المستقبل كـــ:إنْ، وتنقل معنى الماضي إلى الاستقبال، وتدخل في جوابها الفاء[1] نحو: إذا دخلت الدار فأنت طالق، وقد يُجزم بها كما ذكرنا.

وعلـــى المذهبين يُخرج جواب أبي حنيفة – رحمه الله – أنها لا تطلق ما لم يثبت في قوله: إذا لـــم أطلقك فأنت طالق، ولا نية له؛ لأن إذا عنده للشرط، وقولهما إنها لا تطلق إذا سكت زمانا يمكن فيه التطليق لأنها للوقت عندهما. **(وَمَتَى)** للمُجازاة، نحو: متى تخرج أخرج، فيقع بها الطلاق في قوله: ما لم أطلقك فأنت طالق، إذا سكت زمانا يمكن أن يطلقها فيه.

(وكُلَّمَـــا): لتعميم الأفعال، و:ما، مع ما بعدها من الفعل بمعنى المصدر، فقوله:– كلما دخلت الدار فأنت طالق، تقديره كل دخولك بمعنى كل وقت دخولك، ونظيره: أجلس ما دمت جالســـا أي دوامك، بمعنى وقت دوامك،/4، ج/ والوقت ظرف فيكون كل المضاف إلى ذلك ظرفا أيضا، وكذا نصب في كلما.

قوله: **(سَفَّهُوا)**

أي نسبوه إلى السفاهة، كجهّله نسبه إلى الجهل.

قوله: **(يَتَرَاطَنُوا)**

الرطانة: الكلام بالأعجمية، وراطنته: كلمته بها، وتراطنوا فيما بينهم.

قوله:–**(وحِلَقِ الْمُنَاظَرَةِ)**

الحلَـــق بالفتح جمع: جمع حَلْقَةِ القوم، وهو نادر[2]، وعن الأصمعي[3] **حِلْقة وحِلَقٌ** [مثل بذرة وبذر]،[4] [وناظرته صرت نظيرا له في المخاطبة].[5]

قوله: **(وأُبَهَةً)**

---

[1] / ينظر الهمع 178/2.

[2] / ينظر اللسان مادة [ح، ل، ق] 290/3.

[3] / هو أبو سعيد بن قريب الباهلي، صاحب اللغة والنحو والغريب، سمع من شعبة بن الحجاج وحماد بن سلمة، ولد سنة: 128 هـــ وتوفي سنة: 216هـــ، تنظر ترجمته في أنباه الرواه 197/2.

[4] / في: أ [كبذرة وبذر].

[5] / سقط من: أ.

أي عظّمه، هي بضم الهمز وتشديد الباء.

قوله: (هُزْأَةً)

هي المهزوء به، كالسخرة والمسخور منه، يقال هزئ إذا سخر منه. /5، أ/

قوله:(هَذَا وَإِنَّ الْإِعْرَابَ أَجْدَى مِن تَفَا رِيقِ الْعَصَا)[1]

فيه إشارة إلى ما ذُكر من [مزايا][2] علم الإعراب ومحاسنه الفاتنة لأولي الألباب، وهو مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: هذا الذي ذكرته[3] وما في الخبر من معنى الفعل هو العامل في الحال، وهي الجملة المصدرة بالواو. وأجدى: أنفع. وتفا ريق العصا: مَثَل في الشيء النافع، ومنافعها أن الراعي يذود بها عن غنمه، ويدفع بها الذئب، ويحارب بها الخارب،[4] ويهش بها الــوَرَق،[5] ويتكئ عليها إذا أعيا، ويصل بها الرشا[6] إذا قصر، وإذا انكسرت نصفين اتخذ من كــل نصف ساجورا[7]، وإذا انكسر الساجور جُعل أوتادا،[8] وإذا انكسر جعل أشِظَّة،[9] ثم أخِلَّه، قيل: كان لغنية الكلابية ولد شاطر فقطع أذنه فأخذت الأرش، ثم أنفه فأخذت الأرش، ثم شفته فأخذت الأرش فأنشدت تقول :-

---

[1] / مــثل يضرب لمن يكثر الانتفاع به، لأن العصا كلما كسرت حصل منها منافع، وأصله أن امرأة يقال لها غنية الكلابــية، كــان لهــا ولــد شــاطر كان يلاعب الصبيان فيشجونه فتأخذ تعويض الشج حتى استغنت بذلك، ينظر الأصــفهاني، حمــزة بن الحسين، الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة، تحقيق، عبد الحميد قطامس، دار المعارف بمصر، ص94/1، ومجمع الأمثال ص118/1، وجمهرة الأمثال ص 252/1، واللسان مادة [ف، ر، ق] 244/10

[2] / سقط من: أ.

[3] / في: ب زيادة قوله [من وصف].

[4] / مثـبت فــي الهامش حاشية مفادها [أن الخارب سحار من الليل]، وفي العين للخليل: أن الخارب اللص، ينظر العين مادة [خ، ر، ب] 256/4.

[5] / قال صاحب اللسان " وهَشَشْتُ الوَرَقَ أَهُشُه هَشّاً: خَبَطْهُ بِعَصًا لِيَتَحَاتَّ "ص94/15.

[6] / الرشا: رسن الدلو، ينظر العين مادة [ر، ش ،ا] 281/6، واللسان المادة نفسها 223/5.

[7] / الساجور: القلادة أو الخشبة التي توضع في عنق الكلب ينظر اللسان مادة [س، ج، ر] 178/6.

[8] / قــال الخلــيل: ما ثبت في الأرض من الخشب أو الحائط، وجمعه أوتاد ينظر العين 55/8، و اللسان مادة [و، ت، د] 204/15.

[9] / الشــظاظ العــود التي تدخل في عروة الجواليق أي الجرار الصغيرة، ينظر العين مادة [ش، ظ، ظ] 215/6 ، واللسان 12/7.

أَحلِفُ بِالْمَرْوَةِ حَقًّاوَالصَّفَا　　　أَنَّكَ أَجْدَى مِن تَفَا رِيقِ الْعَصَا[1]

والعديد: العدد.

قوله: (رَكِبَ عَمْيَاءَ وَخَبَطَ خَبْطَ عَشْوَاءَ)

أي: ركــب طــريقة لا يهتدي سالكها، وصَفَها بالعمى؛ لأن الأعمى لا يقدر أن يهدي غيره الطريق ، وقيل ركب ناقة عمياء.

والخبْط: ضرب[البعير][2] بيده على الأرض من غير استواء.

[والعشــواء: ناقـــة في بصرها سوء تخطئ مرة وتصيب أخرى، فإن قيل الخبط على قول من جعل العمياء صفة للناقة][3] فكيف يستقيم قوله وخبط [والفعل إذ ذاك فعل الناقة لا فعل راكــبها][4]، قلــت: إضافة الخبط [على هذا التقدير][5] إلى الراكب، كإضافة السير إلى عنيزة،[6] كما في قول امرئ القيس[7]:-

فَقُلْتُ لَهَا سِيرِي وَأَرْخَى زِمَامَه[8]　　　[.........................]

---

[1] / ينظــر القصـــة وثبتها في: الجاحظ، أبو عثمان بن عمرو، كتاب البيان والتبيين، تحقيق فوزي العطوي، دار صعب للنشر بيروت، الطبعة الأولى، ص 414/1.

[2] / سقط من: أ.

[3] / سقط من: أ.

[4] / سقط من: ب.

[5] / في: ب، و: ج [على هذا القول] بعد قوله إلى الراكب.

[6] / تمــت خـــلاف بين النسخ في سرد الكلام، ولكن المعنى واحد ففي: ب، و: ج بعد قوله إلى الراكب المدون في الهامش الخامس، كما في قول امرئ القيس:ــ

فَقُلْتُ لَهَا سِيرِي وَأَرْخَى زِمَامَهُ　　　.....................

فإنه أضاف سير البعير إلى عنيزة.

[7] / هو حندج بن حجر بن الحارث الكندي من بني أسد المشهور بامرئ القيس من أهل نجد توفي سنة [80 ق ــ م] ، تنظر ترجمته في الأعلام.11/2 .

[8] / البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس وهو في ديوانه /12، وهو بتمامه:ــ

فَقُلتُ لَها سيري وَأَرخي زِمامَهُ　　　وَلا تُبعِديني مِن جَناكِ المُعَلَّلِ

والزمام: الحبل الذي يجعل في برة البعير، ينظر اللسان مادة [ز، م، م] 84/6.

والشاهد فيه: أن الشاعر أضاف السير إلى عنيزة التي كانت تركب البعير، لا للبعير التي كانت تسير.

[وإن كان السير لبعيرها لا لها، ووجه هذه الإضافة: أن سير الدابة إلى من عليها، إذ بيده تسييرها ومنعها عن أن تسير][1].

قوله: (تقَوّل) إلى (بَرَاءٌ)

تقــوّل عليه مالم يقل: أي ادعاه عليه. وافترى عليه كذبا: أي اختلقه، والاسم: الفِرْية، ومنطق هراء أي: فاسد قال:-

[.........................]   وَكُلُّ كَلَامِ الْحَاسِدِينَ هُرَاءُ[2]

وبُراء بالضم مبالغة في برئ، وبالفتح مصدر في الأصل.

قوله: (إِلَى عِلْمِ الْبَيَانِ)

علـــم البيان:هو معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة علـــيه وبالنقصان؛ ليحترز [بالعثور][3]على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه، وهذا الإيراد إنما يتأتى بالانتقال من معنى إلى معنى كما في فصلي المجاز والكناية، فالانتقال فيه من الملزوم إلى اللازم، [كقولنا]:[4] رعينا الغيث، والمراد به لازمه الاعتقادي وهو النبت، والانـــتقال فـــيهما من اللازم إلى الملزوم، [تقول]:[5] فلان طويل النجاد، والمراد طويل القامة الذي هو ملزوم طول النجاد.

وإن حاولـــت ذلك الإيراد بالدلالات الوضعية فقد أحلت، فإنك إذا أردت تشبيه الوجه بالقمـــر فـــي الحسن مثلا وقلت: وجه يشبه القمر في الحسن، امتنع أن يكون كلامٌ مؤدٍّ لهذا المعنـــى بالدلالـــة الوضـــعية أكمـــل منه في الوضوح أو أنقص، ألا تراك لو أقمت مقام كل كلمة[منها][6] ما يرادفها يفهم منه ما يفهم من هاتيك من غير تفاوت.

---

[1] / سقط من: ب، و: ج.

[2] / البيت من الطول، وقائله أبو العلاء المعري، وهو في شرح ديوان سقط الزند /258، وهو بتمامه:ـ

تكَلّمَ بالقَوْلِ المُضلّلِ حاسِدٌ   وكُلُّ كلامِ الحاسدِينَ هُراءُ

والشاهد فيه أن معنى هراء هو الكلام الغير النافع الذي لا فائدة منه.

[3] / في:ب [بالوقوف].

[4] / في: ب [كقولك].

[5] / في: ب [يقال].

[6] / في: ب [زائدة].

قوله: (وَنُكَتِ نَظْمِ القُرْآنِ)

المعاني الدقيقة المفهومة منه.

(والكَافِلُ):الضامن.

(وَالْمُوَكَّلُ): المجعول وكيلا.

(والمَعَادِنِ): [مواضع][1] الذهب والفضة، وهي مستعارة هنا.

قوله: (فالصَّادُّ عَنْهُ)

يقال صدَّ عنه إذا صرفه، والضمير في عنه للإعراب.

قوله: (أَن تُعَافَ)

/5، ب/ عافه:كرهه، والضمير فيه لموارد الخير، والتقدير: كالذي أراد أن تعاف هي.

[وبما ذكرنا عن التقدير أجبنا عن قول قائل: اسم الفاعل لا يعمل إلا بعد اعتماده على أحد الخمسة،[2] وقد عمل المريد في أن تعاف بدون اعتماده][3].

قوله: (ولَقَدْ) إلى (حَفَدةِ الأَدَبِ)

ندبـه دعـاه، والأرب: الحاجة، والحَدَب: مصدر حدب عليه عطف عليه، وهو في الأصل الإنحناء، والأشياع: جمع شِيَعة، وهم الأصحاب الدين يشيعون.

والحفـدة: الأعوان والخدم من الحَفْدِ هوالإسراع في الخدمة، ومنه{وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ}،[1] لأن هؤلاء يتسارعون في الخدمة.

---

[1] / في: ب [موضع].

[2] / اشترط البصريون لإعمال اسم الفاعل اعتماده على خمسة أشياء:ــ

1 ــ اعتماده على نفي مثل " ما ضارب زيد عمرا "

2 ــ اعتمده على أداة استفهام مثل " أضارب زيد عمرا ؟"

3 ــ اعتماده على موصوف مثل " مررت برجل ضارب عمرا "

4 ــ اعتماده على موصول مثل " أعجبني الضارب عمرا "

5 ــ اعـتماده على ذي الخبر مثل " هذا ضارب عمرا " ، وقد عمل اسم الفاعل وهو قوله: المريد، في قوله:ــ أن تعاف، بدون اعتماده على أحد هذه الخمسة وهو ما يريد الشارح أن يثبته.

[3] / سقط من: ب، و: ج.

قوله: (لإنشَاءِ) إلى (السَّقْيِ)

اللام في لإنشاء صلة نَدَب، والإنشاء: الاختراع ومحيط: جامع، والترتيب: وضع كل شـــيء فـــي رتبته إلى منزلته. والأمد: الغاية، والسعي: الإسراع في المشي، والسَّجْل: الدلو المـــلأى ماءً، فكأنه سمى ما قرب من أن يمتلئ من الدلو سَجْلا، والسقي: مصدر سقاه الماء أي بأسهل سقيه إياهم.

قوله: (فَأَنشَأتُ) إلى (الْمُشْتَرَكِ)

أي: كان ما تقدم سببا للإنشاء، فأنشأت، وترجم الكلام: فسّره بلسان آخر، والمراد هاهـــنا التســـمية،[2] وانتصاب أربعة على المصدر[من][3] مقسوما على نهج قولك ضربته أربع ضـــربات، والعدد عبارة عن المعدود، فكأنه هو. [والمراد][4] بالمشترك: المشترك فيه كما في قول الأصمعي:-

أَضْحَى نَوَالُكَ بَيْنَ الْخَلْقِ مُشْتَرَكًا[5] [..............................]

قوله: (فِي نِصَابِهِ) إلى (لِمُقْتَبِسِيهِ)

---

[1] / جزء من دعاء القنوت الذي أوله (اللهم إنا نستعينك ونستغفرك) أورده البيهقي في سننه، وقال بينما كان رسول الله صـــلى الله عليه وسلم يدعو على مضر إذ جاءه جبريل فقال له اسكت فسكت فقال له إن الله لم يبعثك سبابا ولا لعانـــا وإنمـــا بعثك رحمة للناس، وعلمه هذا الدعاء، وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه صحيحا مـــنقولا، ينظر البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، دار إحياء التراث الطبعة الأولى، مطبعة دار المعارف في الهند، ص 210/2 ، والإصبعي، مالك بن أنس المدونة الكبرى، تحقيق حمدي الدرامشي محمد، الطبعة الأولى، ص 227/1 ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 151/10.

[2] / التسمية: أي تسمية كتاب المفصل.

[3] / سقط من: ب.

[4] / سقط من: ج.

[5] / البيت من البسيط، عزاه الشارح للأصمعي، ولم أقف على غيره عزاه إليه، وهو في ديوان الزمخشري نقلا عن محقق التخمير في شرح المفصل للخوارزمي د/ عبد الحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1990 م ص 152/1، وهو بتمامه:ـــ

أَضْحَى نَوَالُكَ بَيْنَ الْخَلْقِ مُشْتَرَكًا وَلَكِنْ عِزُّكَ عِزٌّ غَيْرُ مُشْتَرَكِ

والشاهد فيه: أن المراد من كلمة المشترك ما يشترك فيه الناس.

النصاب: الأصل، والمركز: من الراكز وهو الثابت، والفائدة: اسم ما استفدت من علم أو مال، وفرائد الدر: كبارها جمع فريدة.

وَالتَّلْخِـيصِ: الشـرح والتبيين، والمَلالُ: من المَلَّة وهي الرماد الحار؛ لأن من ملء الشيء حمى قلبه، أي غير الممل طوله، والمراد بالمناصحة في مثل هذا الموضع: إتقان العمل، مِن نَصَحَ الخيَّاطُ الثوب أنعم خياطته، واقتبس منه علما استفاد.

قوله:(**أَرْجُو**) إلى (**التَّسْدِيدِ**)

الإجتناء: أخذ التمر من الشجر.

(**وَالْمَلِـيءُ**) مـن قولهم هو مليء بكذا أي مطبّق له، والملاء: الأشراف، لأنهم ملئوا بكفايات الأمور.

(**وَالتَّسْـدِيدُ**) من السداد وهو القصد إلى الحق، والقول بالعدل، يقال: سدد السهم نحو الرمية إذا لم يعدل[بها][1]عن سمتها.

---

[1] / في : ب [به].

الباب الأول

الكلام وما يتألف منه

ويشمل

فصل: في معنى الكلمة والكلام

فصل: اسم الجنس

فصل: اسم العلم

فصل: الاسم المعرب

فصل: الممنوع من الصرف

1. فصل: في معنى الكلمة والكلام

إنمـــا قدم الفصل على ذكر الأقسام، وإن كان خليقا بأن يقع في المشترك باعتبارها[1] لتوقف الكلام في الأنواع وتركيبها على معرفة الجنس أولا.

قوله: (**الْكَلِمَةُ: هِيَ اللفْظَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى مفْرَدٍ بِالْوَضْعِ**).

أتـــي بالكلمة (هي) للفصل بين الخبر والصفة، وستسمع في تفسير المفصل كلاما في موضعه إن شاء الله تعالى.

واللفــظ يشـــترك فيه [المهمل][2] وغيره، فبقوله الدالة على معنى خرج المهمل/6، أ/ وإنمـــا أخـــرجه لأنه ليس بكلمة، واختار اللفظ من الأشياء التي تدل على المعاني، كالإشارة وغيـــرها، لكونها أشد تأثيرا في فهم السامع، فإن قلت فما فائدة هذه التاء التي للواحدة؟ قلت هـــي للاحتراز عما دل على المفرد، وهي مركب[كبرق نحره]،[3] فإن أشباهه[4] غير منخرطة في سلك الكلام. ألا ترى أن برق وُضِعَ غير منظم إليه نحره، فبعد التركيب تحولا إلى معنى غيرِ ما كان عليه.

وقـــوله: (**مُفْرَدٌ**) احترازا عن المعنى التام؛ لأن قوله: (مَعْنَى) [يعمُّ التام منه] [5] وغير الـــتام، والمـــراد بالمفرد هو الثاني، والثاني كما في نحو ضرب زيد، فإن قلت: أليست وحدة اللفـــظ مغنـــيةً عـــن ذكر المفرد ؟ قلت لا، فكم من معنى تام واللفظ مُوَحدٌ، فإن شئت فعليك بأنصر ونحوه.[6]

---

[1] / أي باعتبار الأقسام.

[2] / في :ب و ج [المبهم].

[3] / في: ب[يحرق بحره].

[4] / أشباهه مثل "تأبط شرا، وذرًى حبًّا. ينظر الكتاب، 3 /326.

[5] / في:ب [يعمم منه التام].

[6] / يـــريد بأنصر ونحوه: أي ما شاكلها في الوزن مثل أقعد وأخرج، وأراد بالمثال بها لأنها ليست كلمة وإنما هي كلام؛ لأنها لا يفهم منها حدث إلا بانظمام ضمير أواسم إليها، وهذا ما أراده الشارح من قوله (من معنى تام) ينظر ابن مالك، محمد بن عبد الله ، شرح الكافية الشافية، تحقيق: د/عبدا لمنعم هر يري، جامعة أم القرى، 1/ 158.

[فــإن قلــت]:[1] أجمعوا عن آخرهم على أن انصر كلام، ولا ينعقد الكلام من أقل من كلمتــين، فلــو قدرت لفظة أخرى يلزم تعدد اللفظ، ولو لم تقدرها يلزم أن لا يشترط للكلمة اللفظــة، [قلت]:[2] تلك اللفظة كالمنطوق بها؛ لأنها مفهومة، فكل عالم بالعربية إذا سمع قولك: أنصـــر، لاشك أنه يفهم منه أن التقدير: أنصر أنت ولذا لم تُوضَع؛[3] لأن اللفظ للمعنى، وقد حصل المعنى، والمفهوم له حكم المنطوق به في كثير من المواضع.

ألا تراهم يتركون الموصوف ويقيمون الصفة مقامه إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره، كما في قوله:- [4]

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا [......................]

أي: درعـــان فعلـــم أن الكـــل مـــن الكلمتين لفظة، ولكن لا تعدد في اللفظ من حيث الظاهـــر، فبالنظـــر إلى هذا يتوحد اللفظ ويتم المعنى، فذكَرَ المفرد دفعا لهذا الفساد الظاهر، ومثل هذا الفساد مدفوع عندهم، ألا ترى إلى إيثارهم صيغة اسم الفاعل على صيغة الماضي فـــي قـــولهم: الضـــارب أبـــاه زيد لما فيه من الألف واللام، وإن كانت(أل)هنا بمعنى الذي، والموصول [ما] [5] لابد له من صلة وهي إحدى الجمل الأربع،[6] واسم الفاعل مع ما فيه من الضمير في حكم المفرد، ونظائره [جمَّة][7]، فظهر من هذا أنه لابد من ذكر المفرد.

---

[1] / في: أ :[قوله].

[2] / سقط من:ب.

[3] / أي كلمة: أنت المقدرة.

[4] / سبق تخريج البيت ص 45.

[5] / سقط من :ج.

[6] / صلة الموصول تكون إحدى الجمل الآتية :-

أ ــ الجملة وشرطها أن تكون خبرية أي محتملة الصدق والكذب.

ب ــ الظرف، مثل جاء الذي عندك.

ج ــ الجار والمجرور، مثل جاء الذي في الدار، ويشترط في هاتين الجملتين أن تكونا تامتين.

د ــ الوصف الصريح الخالص من غلبة الاسمية، مثل الضارب، ينظر المقتضب 19/1 ــ130/3 وابن يعيش، موفق الدين بن يعيش،شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب بيروت، ص 150/3، و ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب، دار الثقافة بالقاهرة ص/ 141، وهمع الهوا مع231/1وما بعدها

[7] / في أ :[جملة]، ويشير به إلى اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة.

قوله: (بِالْوَضْعِ)

احتـــراز عمـــا يغلـــط فيه العامة، كالميشوم في [المشؤوم][1]من شئم، وهو إن دل على معنى عندهم فلم يسم كلمة لعدم الوضع.

أو نقـــول: قـــوله بالوضـــع احتراز عما يدل على معنى مفرد بالعقل، فإنا /5، ج/ لو ســـمعنا لفظـــة: دَيْزٍ، من وراء حائط، لعلمنا بالعقل أن هذه لفظة قامت بذات، فهي لفظة دالة على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع.

فإن قلت: ما ذكره من الحد منقوض بالفعل، فإنه يدل بالوضع على معنيين: الحدث والاقتـــران بأحد الأزمنة، [2] قلت: إنما يكون كما ذكرت أن لو وُضِعَ الفعل بإزاء الحدث مرة وبـــإزاء الاقتـــران أخـــرى، بـــل وضع بإزائها دفعة واحدة، كوضع لفظة الدار على البنيان المخـــتلفة، وهـــم قد أطبقوا على أن ليس لها أكثر من معنى واحد فكذا فيما نحن فيه، وإذ قد عثـــرت علـــى ما ذكرنا فاعلم أن اللفظ هو الصوت الخارج من الفم، مصدر لفظتِ الرحى الدقـــيقَ، ومنه سمي ذلك الصوت به، على نهج قولهم: هذا الثوب نسج اليمن، أي منسوجها، وعلـــى هـــذا المعنـــى فإنه مصدر قولهم عَنَيْتُ بقولي كذا: أي قصدته، وقد أريد به المعنيّ بالتشديد.

قوله:(ثَلاثَةُ أنْوَاعٍ ،الاسْمُ وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ)

[وجـــه الانحصـــار فـــي [ثلاثـــة الأنـــواع]، [3] أن لكل من لهذه الثلاثة معنًى غير ما للآخـــر[فلو كان لها رابع لكان لها معنى]،[4] شأنه ما ذكرنا وهو غير مستعمل، فيلزم من هذه أن يبقى في القلب معنى لا يمكن أن يعبر عنه، وإن شئت فأهمل أحد هذه الثلاثة يصحُّ لك ما قلـــت، والـــلازم منتف، فينتفي أن يكون لها رابع. [ووجه آخر أن ما ذكره من اللفظة الدالة علـــى المعنى المفرد لا يخلو إما أن تستقل بالإفادة أو لم تستقل، فإن لم تستقل فهي الحرف،

---

[1] / في: أ : رسمت: [المشئوم].

[2] / في: ب ، و:ج، زيادة وهي: [وإن لم يدل على معنى تام].

[3] / في: ب [ثلثة أنواع].

[4] / سقط من، ب.

وإن استقلت فلا تخلو من أن تتجرد دلالته على المعنى عن الاقتران بأحد الأزمنة أو لم تتجرد، وإن تجردت فهي اسم وإلا فهي الفعل][1].

وأصل اسم[2]: سِمْوٌ بوزن: قِنوٌ حذفت واوه لاستثقال تعاقب الحركات الإعرابية عليها، ونقل سكون الميم إلى السين لتعاقب تلك الحركات عليها، وأتى بهمزة الوصل مكسورة؛ لرفضهم الابتداء بالساكن، واختصاص الهمزة بأول المخارج من بين هاتيك الحروف المبسوطة، وافتقارهم إلى زيادة حرف في المبدأ، وكون الكسر هو الأصل في همزات الوصل، ولأن السين كانت مكسورة؛ فلما سكنت ناسب أن يُحرَّك ما قبلها وهو الهمز بالكسر، كانكسار الباء من: بِيْعَ، بعد [تسكين][3] الياء من: بُيِع، بضم الباء وهذا هو مذهب البصريين.

ومذهب الكوفيين أن أصله وسم، أي علامة؛ لأن الاسم علامة للمسمى يعرف هو بها.

والمعتد[به][4]هو المذهب الأول بشهادة التكسير، والتصغير،والتصريف، ألا تراهم يقولون: أسماء وسُمَيٌّ وسَمَّيْتُ /6، ب/ والأصل: أسماء، وسُمَيْو وسَمَّوْت، قلبت الواو في الأولى همزة، وفي الأخرِين ياء، لِمَا ستقف عليه في أثناء الكتاب إن شاء الله تعالى.

فلو صح الثاني من المذهبين، لقيل: أوْسام، كوقْت وأوقَات. ووُسَيْم كوَجْه ووُجَيْه. ووَسَّمْت كوَجَّهْتُ.

والوجه [الثاني][5] قولهم: سَمِيُّ زيدٍ لمن يساويه في اسمه، وهو من السُّمُوِّ، ولو كان الوَسْم لقيل: وُسِيْمُ زيد، والسِّمْو من السُّمُو بالتشديد؛

---

[1] / سقط من: أ.

[2] /هذه أولى المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وكان الأرجح هو رأي البصريين ينظر الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، 1914هـ 1998م ص 6/1.

[3] / في: أ [تسكن].

[4] / سقط من:أ.

/ سقط من: ج.

[5] / في: أ [الرابع].

لأن الاسم سام على مسماه؛ لكونه عاليا على ما تحته من المعنى، ولأنه سام على الفعل والحرف؛ لعدم افتقاره في انعقاد الكلام إلى الفعل، وافتقار الفعل في ذلك إليه نحو: زيد أخوك، وضرب زيدٌ، أما الحرف فلا مدخل له في الكلام.

والوجه الثالث: أنه سماه بمسماه بأن نوَّه به وشهره. فإن قلت: فلم سُمي الفعلُ فعلا ؟ والحرف حرفا ؟

قلت: أما الأول: فلكون الفعل دالاً على فعل الفاعل، وقيل من التلفُّع، وهو الاشتمال؛ لأن الفعل لا يتحقق إلا مشتملا على الفاعل.

وأما الثاني: فلأن الحرف غير مستقل بالفائدة، والمَعْنِيُّ بعدم استقلاله بها أن معناه لا يُتَصوَّرُ غير مقيس إلى غيره؛ لأن الحروف وُصَلٌ وروابط [تتلاقى][1] بها المعاني الاسمية والفعلية، ولا عبرة [بمفهوماتها][2] على الانفراد، وتكاد تكون نسبة الحرف إلى لأسماء والأفعال، كنسبة الأعراض إلى الجواهر، فأشبه الحرف، وهي الناقة الضامر التي تعجز عن طي المسالك، وقطع المهالك.

وقيل هو من الانحراف لانحرافه تارة إلى الاسم وأخرى إلى الفعل، نحو:- ألْ رجل، و:قد خرج. فحرف التعريف، و:قد، حرفان. ووجه تقديم الاسم عليهما وتأخير الحرف /7، أ/ عنهما: أن الاسم هو الأقوى؛ لما ذكرنا من أنه غير مفتقر في انعقاد الكلام منه[إلى غيره، بخلاف الفعل فهو مفتقر في انعقاد الكلام منه إليه. دع الحرف، فإنه لا يحوم حول الكلام منه] [3] ولذا أُخِّر عنهما الحرفُ لانحطاطه عن الاسم بدرجتين وعن الفعل بدرجة.

قوله: **(أَسْنِدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الأُخْرَى)**

الإسناد[4] في اللغة: هو الإضافة[5]

---

[1] / في: أ [يتلاقى].

[2] / في: ب، و:ج [لمفهوماتها].

[3] / سقط من: أ، و: ج، وأثبته من: ب لأن تتمة الكلام به.

[4] / يراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن كلمة أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصُّ به ، ينظر: عباده، محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض القافية، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية، ص142.

[5] / يراد بها: نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر، والشائع أن يسمى الأول منهما مضافا إليه، ينظر معجم مصطلحات النحو والصرف /164.

قال الأعشى [1]:-

لَوْ أَسْنَدَتْ مَيْتًا إِلَى نَحْرِهَا   عَاشَ وَلَمْ يُنقلْ إِلَى قَابِرِ

حَتَّى يَقُولُ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا   يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ [2]

من السند بفتحتين وهو أصل الجبل[3] وناقة سِناد بكسر السين: محكمة الخَلْقِ، فلذا قيل: الإسناد أبلغ من الإضافة.[4] فالإضافة إمالة مطلقة، والإسناد فيه معنى الإلصاق، وهو في الصناعة إضافة إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، وبقولنا التامة: وقع الاحتراز عن الإضافة، ثم إن كل إخبار فيه إسناد ولا ينعكس، ألا ترى أن قولك زيد أخوك مخبر ومخبر عنه، و الثاني مسند إلى الأول، وكذا قولك: ضرب زيد، فهما مخبر به ومخبر عنه، والأول مسند إلى الثاني، وأن قولك هل زيد أخوك ؟ وهل ضرب زيد ؟ في كليهما إسناد نحو ما مر آنفا ولا إخبار، إذ الإخبار إنما يجري فيما [ثبت][5] عند المخبر،لا فيما لم يَثْبُتِ عنده. والغاية هل زيد أخوك؟ وهل ضرب زيد ؟ لم تثبت عند أُخُوَّة زيد وضربُه، إذ لو كان ثابتا عنده لما استفهم، فعلم أن الإسناد أعم من الإخبار، فاختار الأعم لينسحب ما ذكره على صور الجمل كلها، وأما اختيار لفظ الإحدى على الأولى، والأخرى على الثانية، حيث قال إحداهما إلى الأخرى ولم يقل أولاهما إلى الثانية ولا ثانيهما إلى [الأولى][6] فلمجيء الإسناد من الطرفين كما أريناكه قبل، وكون لفظة: إحدى، عامة صالحة لكلا الطرفين، فإن

---

[1] / الأعشى: هو ميمون بن قيس الوائلي، أبو نصير، يعرف بالأعشى والأعشى الأكبر، شاعر جاهلي أدرك الإسلام ولم يسلم، مات سنة: 7هـ، تنظر ترجمته في ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، الطبعة الرابعة، دار الثقافة، ص257/1، والأعلام، ص 341/7.

[2] / البيتان من السريع، واستشهد بهما الشارح على أن الإسناد بمعنى الإضافة .ينظر ديوانه /188.
والنحر : الصدر، ينظر اللسان مادة [ن، ح، ر] 68/14، والناشر: اسم فاعل من نشر، والنشر: هو إحياء الموتى، ولذا سمي يوم القيامة يوم النشر، اللسان مادة (ن،ش،ر) 140/14.

[3] / ينظر العين 228/7، و اللسان مادة (س، ن، د) 387/6.

[4] / قال سيبويه في حد المسند والمسند إليه " وهما مالا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا "، سيبويه، عمر بن عثمان، كتاب سيبويه، عالم الكتب للطباعة والنشر، ص 23/1. وإطلاق مصطلح الإسناد أبلغ؛ لأن مصطلح الإضافة يفيد علاقة تقييدية بين الاسمين المتضايفين، أي بعد ما كان الاسم الأول شائعا قبل الإضافة أصبح مقيدا بالاسم الثاني لغرض تعريفه أو إفادة معنى له، أما علاقة الإسناد فهي أقوى كعلاقة الخبر بالمبتدأ لأن فيها معنى الإلصاق .

[5] / في ب: [يثبت].

[6] / في :ب وج: [الأخرى].

قلـــت: في ذكر الإسناد غِنْيَة عن ذكر المُركَّب، إذ لابد للإسناد من طرفين مسند ومسند إليه، فمـــا الفائـــدة من ذكر المركب؟ قلت: لابد للمحدود من ذكر الجنس أولا والفصل ثانيا، فذكر المـــركب ليتـــناول المـــركبات كلهـــا من نحو: برق نحْرُهُ، و: زيد أخوك، و: ضرْبُ زيد، وغيرها، ثم ذكر الإسناد، وهو الفصل ليدل على ما يتميز به الكلام من غيره.

قوله: (وَذَلِكَ لاَ يَتَأَتَّى) الخ

قـــد ذكرنا أن الإسناد للإفادة، وهي لا[تتحقق] [1]إلا بالمبتدأ والخبر نحو: زيد أخوك، وبالفعل والفاعل نحو ضرب زيد، أما الحرف فوصلة بين الشيئين توقع العُلَقة بينهما لما قلنا أن الحـــروف وُصَلٌ وروابط، وإيقاع العُلقة بين الشيئين، ولا شيئين ممتنع، فالإفادة إما بكلا الشيئين أو بالشيء الأول مع شيء آخر. فالأول نحو: ما خرج زيد، والثاني نحو: ذهب زيد بعمـــرو.[2] ومـــا شـــيء من هذه الأشياء[3] بحروف، والجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف [بين النحاة]؛[4] ولذا قال عقب ذكر الكلام وتسمى الجملة.

---

1 / في أ:[يتحقق].

2 / مثالي الشارح لتوضيح أن الحرف لا يفيد معنى إلا باتصاله بغيره.

3 / يريد بالأشياء الأسماء والأفعال.

4 / سقط من: أ.

القسم الأول في الأسماء

قوله: (الاسم مَا دَّل عَلَى مَعْنَى[فِي نَفْسِهِ دَلَالَةً مُجَرَّدَةً عَنِ الإقْتِرَانِ)

هـــذا حـــد الاسم، فقوله ما دل على معنى][1] جنس اشترك فيه هو وأخواه. وقوله في نفســـه، فصل عن مشاركة الحرف؛ لأن الحرف ما يدل على معنى في غيره، والمراد بقوله: مـــا دلّ علـــى معنى في نفسه الذي يفيد معناه من غير أن يفتقر إلى انضمام شيء آخر إليه، وذلـــك هـــو الاســـم والفعل دون الحرف، فإنك إذا قلت: زيد، في جواب من قال: من جاء ؟ يستفاد مِن زيد معناه كما يستفاد من كتب معناه في قولك: كتب لمن قال لك: ماذا فعل زيد ؟ ولـــو قلـــت: على، في جواب من قال: أين جلس زيد ؟ لا يستفاد معنى هذا الحرف؛ إلا بعد انضـــمامه إلـــى شـــيء آخر كقولك: على السرير، وهذا لما قلنا أن الحرف لا يتصور غير مقتـــبس إلى غيره، والضمير في قوله: في نفسه على هذا يعود إلى ما دل على الاسم، وهو الفـــظ الـــدال على معنى في نفسه من غير ضميمة يحتاج إليها في دلالته والإفراديه، ويجوز عـــود الضـــمير إلى معنى إلى ما دل على معنى بالنظر إليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه، كما يقال: الدار في نفسها حكمها كذا أي لاعتبار أمر خارج عنها.

قوله: (دَلَالَةٌ مُجَرَّدَةٌ عَنِ الاقتِرَانِ)

فصـــل عـــن مشاركة الفعل؛ لأن الفعل يدل على اقتران حدث بزمان، فإن قلت: قوله عن الاقتران مطلق، وقولك على اقتران حدث بزمان مقيد، فلو كان قوله مجردة عن الاقتران فصـــلا عن مشاركة الفعل لقال مجردة عن اقتران حدث بزمان، قلت: قوله عن الاقتران وإن كـــان مطلقا من حيث الظاهر، فهو مقيد بالنظر إلى العرف، لأن من خدم هذا الفن وجثم بين يديـــه، وصرف جُلَّ همّه بل كله إليه مركوز في ذهنه أن لفظة الاقتران في هذا الموضع لا تنصرف لا إلى هذا المقيد المعهود، واللام على هذا لتعريف العهد.

والجواب الثاني:- أن إطلاق لفظة الاقتران إشعار منه أن الاسم بوضعه، مجرد عن ســـائر الاقتـــرانات، إذ الدلالة على الاقتران في الفعل من حيث الهيئة، فإنك إذا قلت ضَرَبَ فالضـــرب يفهم من تلك الحروف [الثلاثة]،[2] أما الاقتران بالزمن الماضي فإنما يفهم من هيئة

---

[1] / سقط من: ج.

[2] / في: أ [الثلثة].

ضـــرب ولا دلالـــة في هيئة الاسم على اقتران فأطلق لفظة الاقتران لما ذكرنا من الإشعار، فلمـــا كان الاسم مجردا عن الاقترانات كُفِيَت مؤونة إضافة الاقتران إلى الحدث إذ الإضافة لدفع المزاحم، ولا مزاحم.

فـــإن قلـــت: الاصطباح[1] ومضرب الشَّول،[2] وصه:[3] أسماء ومع ذلك خارجة عن حد الاسم، إذ كل منهما دالة على اقتران حدث بزمان.

قلـــت: أما الأول: فالزمان فيه جزء المفهوم، /6، ج/ كما أن السواد جزء من مفهوم الأبلق فلا يكون فيه اقتران حدث بزمان، لأن اقتران الشيء بالشيء ولا شيئين محال، ولفظة الاصـــطباح دالة على الملتئم من الشرب والزمان على أنهما مسمى لها واحد، كما تدل لفظة زيد على مسماه من غير تعدد فيه. أما الثاني فإن مثله موضوع لزمان ذلك الفعل، فإن قلت: أتـــى مضرب الشَّول فكأنك /7، ب/ قلت: أتى زمان ضرب الشَّول، فلا يكون زمانا خارجا عـــن المفهـــوم، أو تقـــول الاصـــطباح لا يدل على أي الأزمنة التي في الماضي والحاضر والمســـتقبل، وإنما يدل على الزمان الذي هو أول النهار وهو لا يحتمل للأزمنة كلها فيكون دلالـــة مجردة عن الاقتران المعهود، وهكذا يقول في مضرب الشول، فإنه أيضا لا يدل على اقتـــران حـــدث بأحـــد الأزمـــنة، ويرد على هذا المضارع؛ لأن دلالته /8، أ/ مشتركة بين [الـــزَّمانين][4] فلا يكون دالا على اقتران حدث بأحد الأزمنة فلزم دخوله في حد الاسم مع أنه فعل، وجوابه بعد تسليم كونه مشتركا بينهما في الوضع أنه [دال على أحد الزمانين أبدا، ولا يـــتكلم بـــه أحد إلا وهو قاصد لأحدهما][5] لا لكليهما، وإنما يقع اللبس على السامع عند عدم قرينة دالة على ما قصده المتكلم، وما هو كالاصطباح، فإنه لا دلالة[له][6] على أحد الأزمنة لا

---

[1] / الاصطباح: شراب الخمر و اللبن وقت الصباح، ينظر العين، مادة [ص، ب ،ح] ص 125/3، واللسان المادة نفسها ص 7 /272.

[2] / الشـــول: الإبـــل إذا شولت فلزمت من بطونها ظهورها، وشالت الناقة بذنبها رفعته آية للقاحها وانقطاع لبنها، اللسان مادة [ش، و، ل] 241/7.

[3] / صه: اسم فعل أمر.

[4] / في :ب ،ج [الزمان].

[5] / سقط من: ب.

[6] / سقط من: أ، و: ج، وفي ج ثبت [على أحد من الأزمنة] بزيادة من.

بتعيين ولا باشتراك.

فـإن قلت: اسم الفاعل كالمضارع في الدلالة على أحد الزمانين فيلزم أن يخرج هو عن حد الاسم، أو يدخل المضارع في الحد.

قلـت: لا دلالة في اسم الفاعل في أصل وضعه على الزمان فإنه في أصل الوضع دال على معنـى فـي نفسه من غير زمان،[1] وقد يستعمل دالا على الزمان، وذلك عارض، والاعتبار للأصـل لا للعـارض، وهـذا هو الجواب بعينه عما أورد في حد الاسم من الأفعال التي لا تصرف مثل: نعم، وبئس، وليس، وحبذا وعسى؛ لأن هذه الأفعال دالة على الزمان في أصل وضعها، وإن دلت على معان في أنفسها من غير زمان لغرض الإنشاء، والألفاظ إذا خرجت عن دلالاتها الأصلية لغرض من الدلالة لا يوجب ذلك خروجها من حدها، بدليل أنك إذا قلت بعت وأنت تريد الإنشاء فإنه لا دلالة[له][2] على زمان، فأنت مع ذلك حاكم بأنه فعل ماض.

وأما الثالث: فإن صه اسم للفظة أسكت، والحدث الاقتران إنما يفهمان من اسكت لا منه.

قـوله: **(ولَـهُ خَصَـائِص)** الـخ.الخصائص: جمع خصيصة، تأنيث خصيص بمعنى الخـاص، كالشريك والنديم بمعنى المشارك والمنادم، ثم جعلت أسماء للذي يختص بالشيء، والفرق بين الحد والخاصيَّة أن الحد لابد من أن يكون في آحاد المحدود كلها، وأما الخاصيَّة فهـي التـي تكـون فـي بعض آحاده خاصَّة. جعلت هذه الخمسة[3]من خصائص الاسم؛ لأن الحـديث عـن الشيء يوجب التخصيص، ألا ترى أن زيدا يحتمل أن يكون فاعلا ومفعولا ومضـافا إلـيه، فإذا قلت جاء زيد يختص بالفاعلية، وحرف التعريف يُعرّف، وفي التعريف التخصيص، ولا يدخل المخصص إلا على ما هو قابل للتعميم والتخصيص، إذ لا يظهر أثر لمخصـص فيما لزمه التعميم. ومظنة التعميم والتخصيص هو الاسم، ألا تراك تقول: رجل،

---

[1] / قـال الرضي وابن هشام: " اسم الفاعل هو ما اشتق من فعل لمن قام به على وجه الحدث " في هذا التعريف دلالة على أن اسم الفاعل في أصل وضعه يدل على معنى في نفسه.

وقـال الرضـي فـي معـرض آخر: " وإنما اشترطا الاعتماد على صاحبه لأنه في أصل الوصف وصف". ينظر الإسـترابادي، محمـد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الثانية 1996م، 413/3، وشرح الشذور لابن هشام /385.

[2] / سقط من: ج.

[3] / أي خصائص الاسم هي:- 1ـالجر .2 ـ التنوين. 3ـ النداء. 4ـ أل التعريف 5ـ الإسناد.

وأنت تريد زيدا مرة وعمرا أخرى، وتقول: الرجل فلا تريد إلا واحدا بعينه: بخلاف الفعل والحرف فإنهما يلازمان التعميم نحو قوله:-[1]

مَا أنتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ   وَلاَ الأصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأي وَالْجَدَلِ

لا يلــتفت إلـــيه لرداء ته، فكأنه لما رأى اللام هنا بمعنى الذي وصلها بما يوصل به، وإنمـــا قال: حرف التعريف ولم يقل لام التعريف ليتناول اللغة الطائية،[2] لأنهم يجعلون الميم مكـــان الـــلام، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم {لَيْسَ مِنْ امْبِرٌ امْصِيَامٌ فِي امْسَفَرِ }[3] وحرف الجر أيضا مخصص؛ لأن زيدا في: مررت بزيد مفعول، والتقدير: جاوزت زيداً، ولذلك جاز أن تقــول مررت بزيد وعمرا بنصب المعطوف، وإن كان المعطوف عليه مجرورا، وعليه قوله:-[4] **يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا**

---

[1] / البيت: من البسيط، وقائله: الفرز دق، في قصيدة يهجو بها رجل من بني عذرة.

والشـــاهد فيه قوله: الترضى، حيث دخلت أل التعريف على الفعل وهو مردود نحويا؛ لأن أل حرف تعريف يفيد التقيـــيد لا التعمـــيم، وبدخـــوله على الفعل أفاد التعميم، ولأن الألف اللام منزل منزلة الصفة والصفات لا تكون إلا للأســـماء، فكأن القائل لما رأى أل بمنزلة الذي وصلها بما توصل به الذي، ويدخل تحت الشاذ الذي لا يقاس عليه، وهو غير موجود في ديوانه.

[2] / ولهذا عبر الشارح بقوله: حرف التعريف ليدخل تحت قوله كل حرف تعريف في اللهجات الأخرى غير (أل).

ولغة طي من لهجات العرب يقال لها: الطمطمانية، وفيها يبدلون لام التعريف ميما، فقولك طاب الهواء، تصبح طاب امهـــواء، واخـــتلف الـــنحاة في عزوها، فعزاها ابن يعيش إلى طي في،24/1 ــ 20/9. وابن هشام تارة إلى طي وأخرى إلى حمير، ينظرا بن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عـــبد الحميد، دار الشاميين للتراث 47/1، والجُندي ، د/ أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، 1398هـــ 1978م ، ص 398/1.

وعزاها محقق التخمير إلى حمير، في 158/1.

[3] / الحديث أخرجه ابن حنبل، أحمد بن الحسين، مسند أحمد بن حنبل، دار صادر، ص 434/5.

[4] / البـــيت من الرجز، وقائله العجاج، وهو في ضمن مجموعة أبيات نسبها محقق ديوان وليم بن آلورد، مجموعة أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، منشورات / دار آفاق ص/190 واستشهد به الشارح على جـــواز عطف المنصوب على المجرور، مع أن المعطوف عليه مجرورا على تقدير فعل أي " ويسلكن نجداً وغوراً غائراً" ، وهو بتمامه:-

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا   فَوَاسِقًا عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرًا

واللغـــة: غـــور: أي تهامة وهي ما انخفض من بلاد العرب، وفوا سقا من الفسوق، وهو الخروج عن أمر الله، عن قصدها :أي عن حدودها. جوائرا: أي جائرة أي خارجة عن حدودها.

نصب المعطوف مع أن المعطوف عليه مجرور على تقدير: ويسلكن نجدا وغورا غائرا، ونحو ذلك، قيل الضمير في يذهبن لقصائدٍ أو لأفعال يفتخر بها، أو لحروب غار ذِكْرُها وأنجد.

والوجه الثاني: أن زيدا في مررت بزيد مضاف إليه؛ لأن المرور أضيف إليه، وقيل: في وجه كون حرف الجر مخصصا للاسم أن: من، في قولك مررت برجل من الكرام، خصت الموصوف بأنه من الكرام، ولكن ليس هذا مما يقوم على ساقه، فإن: من، أفادت التخصيص فيما لم تدخل عليه، وكلامنا فيما دخلت عليه، والحق ما قرعنا به سمعك.

فإن قلت لم جعل حرف الجر خصيصة للاسم لا الجر نفسه ؟ قلت: لأن الجر قد يدخل في غير الاسم، كقولك: يوم يقوم زيد، فيوم مضاف وما بعده مضاف إليه وهو ليس باسم [1] والحجة التي يرتضيها الحُجِّيّ في اختصاصه التنوين بالاسم، أن التنوين نون ساكنة تلحق آخر الكلمة بعد الفراغ منها لقطع الكلام عليها، يقول جاءني غلام بالتنوين، إذا أردت قطع كلامك عليه، وتقول جاني غلام زيد بإسقاط التنوين وإثباته في آخر زيد، إذا أردت قطعه على زيد، والقطع الحقيقي لن يتصور إلا في الاسم؛ لأن الفعل متلفع بفاعله الظاهري نحو: خرج [زيد]،[2] والتقديري نحو: زيد خرج، والحرف منحرف عن الاسم والفعل، فثبت أن التنوين من خصائص الاسم.

أما الإضافة فمقيدة للتخصيص؛ لأنها للتعريف، نحو: غلام زيد، أو للتخصيص نحو: غلام رجل، والمراد هنا كون الاسم مضافا لا مضافا إليه؛[لمجيء الفعل][3] مضافا إليه كما في: يوم يقوم زيد. فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يكون الفعل مجرورا؛ لأن المضاف إليه مجرور، وهم قد أجمعوا على أن الجر مختص بالأسم، قلت: ظهور الحركة في الكلمة إما صورة أو محلا، نحو: بزيد، أو تقديرا نحو: توكأت على العصا. والمراد بالتقدير: أن لا تظهر صورة الحركة لامتناع حرف الإعراب من ظهورها فيه، كالألف في العصا، أو محلا لا صورة ولا تقديرا. أي: الكلمة في محل لو كان غيرها من المعربات فيه لظهرت تلك

---

[1] / تجوز إضافة الجمل على ظروف الزمان عند جمهور النحاة ، ينظر المغني 419/2.

[2] / وردت في جميع النسخ [زيداً] وهذا غير صحيح.

[3] / سقط من: ب.

الحـــركة فيه،[1] ألا تراهم قالوا في: عرفت ما عرفته، أن: ما، ساكن مع أنه منصوب المحل، لكـــن لو كان في هذا المحل معرب لنصب نحو: عرفت الرجل، وإذا عرفت هذا، فاعرف أن الاعتبار في المعربات للأوّلَيْن دون الثالث، إذ الحركة المحلية لا تستعمل إلا في المبنيات كما أريناكه من النظير، وانجرار الفعل بالإضافة إليه من هذا القبيل، فلا يكون انجراره على هذا الطريق قادحا في قولهم الجر مختص بالاسم.

[1] / في :ب ، زيادة كلمة [يقول].

[فصل:اسم الجنس]

قوله: (اسْمُ الْجِنسِ)

الجنس في الأصل بمعنى المجانس، كالخِلِّ من المُخَالِّ، ثم صار اسما لحقيقة الشيء، فقـوله اسـم جنس بمنزلة قولك اسم لحقيقة، وهذا كلام سديد بخلاف العلم، فهو في الأصل: الجـبل، اسـتعير للاسم المشهور، ومعناه: العلامة. والاسم أيضا العلامة، فلو قيل اسم العلم بالإضـافة كمـا قيل اسم الجنس، صار بمنزلة أن يقال علامة العلامة،/9، أ/ ومثل هذا من هذيانات مُـلَوِّثة لصماخ المستمع.

قوله: (وَهُوَ مَا عَلَّقَ عَلى شَيْءٍ وَعَلى كُلِّ مَا أَشْبَهَه)

معناه أن اسم الجنس ما إطلاقه [على][1]محلّين مختلفين بالمعنى المشترك بينهما كرجل، فإنه يطلق على زيد مرة و على عمرو أخرى بالمعنى المشترك بينهما.

قال بعض شارحي هذا الكتاب:[2] هذا الحد مدخول لدخول كل معرفة غير العلم، في هذا الحد، لأن هذا الحد يصلح للشيء، ولكل ما أشبهه، ألا ترى أن هذا من المعارف، وهو يطلق على زيد مرة وعلى عمرو أخرى. [والصحيح عنده [3] أن يقال] [4] هو أن يعلق على شيء لا بعينه.

قوله: (إِلَى اسْمِ عَيْنٍ أَوْ اسْمِ مَعْنًى)

فاسـم العـين ما لمسماه جثّة، واسم المعنى ما ليس لمسماه جثّة، أو تقول المراد باسم العين: ما يقوم بنفسه كرجل، وباسم المعنى خلافه، وهو مالا يقوم بنفسه كالعلم.

قـوله: (وَكِلاَهُمَـا) يعنـي بكلـيهما اسم العين واسم المعنى، فالاسم غير الصفة من الأعـيان: رجـل، وفـرس، ومن المعاني: علم وجهل، /8، ب/ والصفة من الأعيان راكب وجـالس، ومـن المعاني: مفهوم ومُضمر، ونعني بالصفة ما وضع لذات باعتبار معنى هو المقصود، والاسم غير الصفة بخلافه.

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / يقصد ابن الحاجب في كتابه الإيضاح في شرح المفصل، حيث نقل عبارته كما هي، ينظر ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق:د/ موسى بناي العليلي 68/1.

[3] / أي عند ابن الحاجب في إيضاحه.

[4] / في: ب، [والصحيح أن يقال عنده].

[فصل: العلم]

قوله: **(وَهُوَ مَا عُلِّقَ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَه)**

اعلـــم أن العلم ضربان: علم الشخص وعلم الجنس، فعلم الشخص ما علق على شيء بعيـــنه، لا يتـــناول ما أشبهه، إلى ما أطلق على شخص من حيث هو، ولم يجز إطلاقه على شخص آخر [بالمعنى][1] المشترك بينهما؛ لأن هويّة الشيء آبية للاشتراك، وعلم الجنس هو ما علـــق على جنس بأسره لا يتناول غير ذلك الجنس كأسامة،[2] وثعالة،[3] والحد الجامع لهما ما ذكره في المتن.[4] فلفظة:شيء أعم من الشخص والجنس فيتناولهما.

وقوله: **(بِعَيْنِهِ)** احترازا عن اسم الجنس[5]

وقوله: **(غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَه)**

احترازا عن المضمرات والمبهمات؛ لأنها وإن دلت على أشياء بعينها فإنما تتناول ما أشـــبهها، ألا ترى أنك كما تريد [بـــ:هو، و:هذا]،[6] و: الذي، خرج أبوه زيداً كذلك تريد بهن عمراً[7].

---

[1] / وردت في جميع النسخ [فالمعنى]، وهذا لا يتناسب مع المعنى المراد.

[2] / أسامة علم للأسد.

[3] / علم للثعلب.

[4] / الحـــد الجامـــع لمثالـــي الشارح أسامة وثعالة " دلالة كل منهما على اسم جنس جنسه من حيث أنه اسم جنس لاصفة.

[5] / نقـــل محقق التخمير عن الأندلسي رده على الخوارزمي صاحب التخمير في المحصل ورقة 17و23، قوله [لا نســـلم أن العلـــم الجنســـي يطلق على الواحد منه؛ لأنه إذا كان موضوعا للجنس بأسره والواحد المشخص منه ليس بجـــنس فإطلاقه عليه يكون تغيرا للوضع، ووضعا ثنائيا، وإن سلمنا أنه يطلق على الواحد منه، لكن ذلك باعتبار ما فـــيه مـــن الحقيقة المشتركة، مع قطع ذلك النظر عن مشخصات ذلك الواحد، وذلك بعينه هو الموضوع عليه الاسم والعلم، وإن كان ذلك فما تناول العلم هنا ما أشبهه ؟ بل هو بعينه، وعلى التقدير فقد اندفع الإشكال، ينظر التخمير 1 /162ـ163.

وورد هذا القول في حاشية في النسخة: ج ورقة 6.

[6] / في: ب وج [بهذا وهو].

[7] / لأن الأعـــلام لا تفيد معنى مخصوصا لذات معينة، ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه ، فكلمة زيد تقع على الأســـود والأبـــيض والطويل والقصير والمسلم والكافر، بعكس أسماء الأجناس، فكلمة رجل لا تطلق على المرأة ، ولهذا قال غير متناول ما أشبهه، ليحترز عن وقوع الشبه في المدلولات . ينظر ابن يعيش 27/1.

قــوله: (وَلاَ يَخْلُــو) الخ الاسم إن كان مصدَّرا بــ:أب أو: أم فهو كنية، وإن لم يكن مصـــدَّرا بأحـــدهما فإن قصد به التعظيم أو التحقير فهو لقب، وإلا فهو اسم سُمِّيَ نحو: أبي عمـــر. وأم كلـــثوم كُنْيَةٌ؛ لما فيهما من إخفاء وجه التصريح باسمَيْها العلَمَيْن،[1] و(ك ن ي) كـــيف تـــركبت دارت مـــع تأدية معنى الخفاء، من ذلك الكناية. وهي: ترك التصريح بذكر الشـــيء إلى ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك على ما مر ذكره في الديباجة،[2] ومنه نكى في العدو ينكي: إذا أوصل إليه مضار من حيث لا يشعر بها،[3] ومنه الكين: للّحْمة داخل الجهاز لخفائها،[4] ومنه مقلوب الكين قلب الكل لإخفاء الناس إياه.

والأصل في التكنية أن الرجل في /7، ج/ العرب كان إذا ولد له ولد يكنِّيه بأبي فلان إن كان ذكـــرا، لـــيعش إلى أن يولد له ولد يسميه فلانا فيصير هو أبا له، وبأم فلانة إذا كانت أنثى؛ لتعـــيش إلى أن تلد وليدة تسميها فلانة فتصير هي أما لها، وهو على طريقة التفاؤل ، وهذه الطـــريقة فـــي كلامهـــم مسلوكة، ألا ترانهم سموا العطشان بالناهل، وهو الريُّان، والمهلكة بالمفازة، وهو موضع الفوز من الهلكة.

قوله: (إِلَى مُفْرَدٍ وَمُرَكَّبٍ وَمَنْقُولٍ وَمُرْتَجَلٍ)

ظاهر هذا الكلام: أن العلم ينقسم إلى أربعة أقسام، وليس كذلك، وإنما المراد: أن العلم ينقســـم إلـــى مفـــرد ومركب، ثم شرع في بيان أن هذا العلم ينقسم إلى أمر آخر، وهو كونه مـــنقولا ومـــرتجلا. فالمفـــرد: مـــا كان من لفظه واحدة كزيد، والمركب ما كان أكثر منها، والمـــنقول: مـــا صار بالنقل علما، والمرتجل: ما وُضِع علما، من ارتجل خطبة أوشعرا إذا أنشأها من غير تهيئة قبل ذلك.

قوله: (إِمَّا جُمْلَةٌ)

---

[1] / الكلـــثوم: الفيل أو الكثير لحم الوجه، اللسان مادة [ك، ل،ث] 129/12. وعلى هذا تكون أم كلثوم كنية لامرأة وصم ابنها بالكلثوم، إما لضخامته وشبهه بالفيل، أو لاستدارة وجهه وكثرة لحم خدّيه.

[2] / عندما تعرض لشرح قول الزمخشري [علم البيان] ينظر ص25.

[3] / ينظر العين 412/5، و اللسان مادة [ن، ك، ي] 288/14،

[4] / ينظر العين 412/5، واللسان مادة [ك، ي ، ن] 205/12، .

الخ فبرق نحره اسم رجل، وهو في الأصل جملة مركبة من فعل وفاعل، كان لنحره بريق، فقيل: برق نحره فغلب، وتأبط شرًّا: جملة، من فعل وفاعل مستكن ومفعول، وهو اسم رجـل؛[1] لأنــه قــدم على الحي وتحت إبطه شرٌّ فسمي بذلك، وقيل: جعل سيفه تحت إبطه، فسُئلت عنه أمُّه فقال لا أدري، إلا أنه تأبط شرا وخرج فسمي بذلك،(**وذَرِّي حَبًّا**) [2] كان يُذَرِّي الحبَّ فغلب عليه ذلك.

و(**شاب قرناها**) اسم جارية، وهو جملة من فعل وفاعل ظاهر ومضاف إليه.

قال الشاعر [3] في أبنائها:-

كَذَبْتُمْ وبَيْتِ اللهِ لا تَنْكِحُونَهَا   بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وتَحْلُبُ

أي بنـــي التي شاب قرناها، يعني شاب جانبا رأسها في الصَّرِّ والحلب كعادة الراعيات فغلب عليها [ذلك].[4] ويزيد في قوله:-

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ [5]   [..........................]

---

[1] / هــو الشاعر: ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي، أحد الصعاليك، ينظر: البغدادي،عبد القادر عمر، خزانة الأدب ولب لباب العرب،تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى،مكتبة الخانجي، ص 133/1.

[2] / ذري حــبّا : اســم رجل كان كثيرا ما يذري الحب فغلب عليه فسمي به، فصار علما عليه، وذكر سيبويه هذا المثال وسابقه برق نحره وتاليه شاب قرناها، في باب: الحكاية التي لا تُغيَّرُ فيها الأسماء عن حالها في الكلام، فإن الــذي يتــركب مــن فعــل وفاعل مثل هذه الأمثلة؛ فصار علما على شيء لا يغير عن حاله مثل الأسماء المفردة والمضافة، واستشهد بقول الشاعر ابن طهيّة

إِنَّ لَهَا مِرْكَنًا إِرْزَبًّا   كَأَنَّهُ جَبْهَةُ ذَرِّي حَبًّا

ينظر الكتاب 326/3، واللسان مادة [ح، ب، ب] 12/3.

[3] / البــيت مـــن الطويل، وقائله ابن نباته من بني أسد، والشاهد فيه تسمية المرأة العجوز بــ:شاب قرناها، الذي صار علما عليها بدل اسمها.

[4] / سقط من: ب و: ج.

[5] / البيت من الرجز، وقائله رؤبة في ملحق ديوانه /172، وهو بتمامه:-

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ   ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

ومعــناه أن الشاعر يقول شاكيا أخواله إني أُخبرت بأن أخوالي وهم بنو يزيد، لهم فديد وصياح ظلما، أي يصيحون لظلمهــم علينا، ويحملهم الظلم علينا على الصياح، والشاهد فيه: أن يزيد فعل سمي به مع فاعله فهو اسم علم مركب مــنقول من نحو قولك المال يزيد، ينظر شرح أبيات المفصل ، تحقيق، محمد نور رمضان يوسف، منشورات كلية

مـــنقول مـــن نحو المال يزيد لا من يزيد المال إذ في الأولى [منقول] [1]من جملة وهو الفعل والفاعـــل، والجملة تحكى كما هي، ألا تراك تقول: لقيت رجلا أعجبني كرمه، بإيقاع الجملة وهي: أعجبني كرمه صفة لمنصوب، ولا تُظهر[إعرابه فيها]. [2]

وسِـــرُّه أن المقتضي للإعراب: اعتوار[3] المعاني المختلفة على المفردات، والجملة لا تقـــبله، ولأنهـــا لـــو أعربت، فأما أن يُعرَب الأول من [جزئيها][4] أو الثاني، أو هما جميعا، والأول باطـــل؛ لأنـــه في المعنى بمنزلة الزاي من زيد، وكذا الثاني؛ لأدائه إلى كون الأول معـــربا مبنيا، وكذا الثالث؛ لأن إعرابا واحدا من وجه واحد لا يستقيم أن يكون لشيئين، فلو كـــان يـــزيد منقولا من نحو يزيد المال لكان مفردا فيلزمه ظهور الإعراب فيه على نحو من بنـــي يزيدَ بالفتح في موضع الجر للإضافة لعدم انصرافه؛ لأن المفرد قابل للإعراب، ونبأ: يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فالتاء في نبأت هو المفعول الأول الذي أقيم مقام الفاعل لبناء الفعل للمفعـــول، وأخوالـــي: هـــو المفعول الثاني، وبني يزيد عطف بيان، والياء في بني: علامة للنصـــب، والمفعـــول الثالث: هو الجملة الظرفية وهي: (لهم فديد) والتقدير: فادّين، والفديد: الصِّياحُ. وظلما: مفعول له، والعامل فيه معنى قولهم فديد، أي يصيحون لأجل ظلم.

قوله: (وَإِمَّا غَيْرُ جُمْلَةٍ) إلى (مَعْدِي كَرِبْ)

معـــديّ بالتشديد: من عداه جاوزه، وكرب لعله اشتقاقه من الكربة، وهما بمجموعهما اسم رجل [5] وبعلبك اسم بلد.

الدعـــوة الإسلامية ، الطبعة الأولى/ 1999 م، 175/1، واللسان مادة [ز، ي، د] 124/6، ومادة] ف، د، د] 10/ 200.

[1] / سقط من: ج.

[2] / في :ب وج [فيها إعرابه].

[3] / الاعتوار أن يكون هذا مكان هذا، وهذا مكان هذا، اللسان مادة[ع، و، ر] 471/9.

[4] / في: أ [أجزائها].

[5] / ذكره سيبويه في أكثر من موضع، وقال عنه "هو من الأسماء التي من كلمتين، كانت كل كلمة بعينها تدل على شـــيء منفصل فركبتا، وأصلهما على اسم رجل وصارتا علما عليه، الكتاب 267/2، 220/3 296 ـــ 304 ـــ 374، وممن سمي بهذا الاسم معد يكرب أشعث بن قيس بن معد يكرب الكندي، تنظر الخزانة 198/2، 202/3 ـــ 203 ـــ 239، 396/4، ونقـــل محقـــق التخمير عن الأندلسي، شارح المفصل 21/1، قوله معدي كرب بلغة

فبعل: اسم صنم،[1] وبك: مصدر بكّ عنقه دقها، وعمر ويه: اسم رجل، وكذا نفطويه، فالعَمْر والعُمْــر بمعنـــى واحد وهو البقاء، والنِّفط بكسر النون وفتحها: كالذي يرمى به،[2] وويه: من الأصوات.

قوله: (وَالْمَنقُولُ عَلَى سِتَّةِ أَنْوَاعٍ)

وجـــه الحصـــر: أنـــه لا يخلو من أن يكون منقولا عن مفرد أو غير مفرد، /10،أ/ والثانـــي: هـــو المـــركب كتأبط شرا وأخواته، والأول لا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو حـــرفا. فالاسم إما صوت،[3] وهو القسم الخامس، وإما غير صوت وهو إما صفه وهو القسم

وجـــه الفـــلاح " المعدي عندهم هو الوجه، والكرب الفلاح في لغتهم، وفي لغة غير الكرب الفساد أي عداه الفساد، التخمير 167/1، وقال صاحب التخمير: إن الكرب من الأعلام، ومنه أبو كرب اليماني أهـــ .

وأبـــو كـــرب اليماني هو أسعد بن مالك الحميري وهو أحد التبابعة ملك من ملوك حمير، اللسان مادة [ك، ر، ب] 60/12.

[1] / صـــنم يعبده قوم سيدنا إلياس عليه السلام، كذا ذكره الخليل في العين 150/2، وذكر ابن منظور في اللسان أنه صنم لقوم سيدنا يونس، وهذا مالا يؤخذ؛ لأن القرآن في معرض سرد قصة سيدنا إلياس مع قومه قال﴿أَتَدْعُونَ بَعْلاً ﴾ ســـورة الصافات آية /125، ونقل صاحب اللسان عن الزهري أنه لقوم سيدنا الياس ينظر اللسان مادة[ب، ع، ل] 449/1، وقـــال القرطبي وابن كثير والزمخشري في تفاسيرهم أن البعل اسم صنم كان يعبده قوم سيدنا إلياس وكان طـــوله عشرون ذراعا، وله أربعة أوجه فتنوا به وعظموه فكان الشيطان يدخل فيه ويتكلم بشريعة الضلالة والسدنة يحفظـــونها ويعلمـــونها الـــناس وهم أهل بعلبك غربي دمشق، وبه سميت مدينتهم، ينظر القرطبي، أبو عبد الرحمن محمد، الجامع لأحكام القرآن،دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الثانية 1416 هـــ 1996م، ص 115/15، والكشاف 3/ 352، وابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، تفسير ابن كثير ،دار الأندلس للطباعة والنشر/ 1996م ص33/6.

[2] / ينظر اللسان مادة [ن ف، ط] 241/14.

[3] / نقـــل الصوت إلى العلم كما نقل الاسم والفعل، ومن ذلك تسمية عبد الله بن الحارث بـــ:ببة، فببّة صوت كانت أمه ترقصه وهو صبي فسمي به وقالت:-

لأنكحَـــنْ بَبَّـــة جَارِيَـــةً خِدَبَّـــة
مُكَرَّمَةً مُحبَّة تَجُبُّ أَهْلَ الْكَعْبَة

واســـم أمـــه هـــند بـــنت أبي سفيان أخت معاوية، ينظر التخمير 173/1، وابن يعيش 32/1، وقال الخوارزمي في التخمير أن: ببّة صوت كان يتلفظ به عبدا لله يخاطب به أباه في صغره فغلب عليه، التخمير 173/1.

الـــثالث، وإمـــا غيـــر صفة وهو اسم عين [أو معنى] [1] والأول هو القسم الأول، والثاني هو الثاني، والفعل هو القسم الرابع، والحرف لم يحده فلم يذكره [2]

قوله: (كَثَوْرٍ وَأَسَدٍ)

هما أسما رجلين نُقِلا عن واحد الثِّيَرة، وواحد الأسود.

قوله: (كَفَضْلٍ وَإِيَّاسٍ)

همـــا أيضـــا أســـما رجلـــين، الأول مصـــدر فضـــلة، والثاني مصدر آسه يؤوسه، عاضة:[عوضه] [3].

قوله: (كَحَاتِمَ وَنَائِلَةَ)

الحاتم من حتم الشيء: أوجبه، ومنه قيل للغراب حاتم؛ لأنه يحتم بالفراق، أي يحكم.

ونائلـــة مـــن ناله ينوله أعطاه، أو من ناله يناله أوجده، ونائله وأساف امرأة ورجل زنيا في الحرم فمسخهما الله عز وجل حجرين.

قوله: (كَشَمَّرَ وكَعْسَبَ)

إنمـــا لم ينصرف شمر للعلمية والوزن المختص بالفعل، فإن قلت: قد جاء في الوزن أسماء نحو بقَّم ، قلت: ذلك قليل نَزْرٌ فألحق وجوده بالعدم لنزارته، وشمَّر: اسم فرس وعليه بيت الحماسة:-

[.........................]   وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا[4]

---

[1] / في ب: [أو اسم معنى].

[2] / أراد الشـــارح بهـــذا التفصـــيل أن يوضح القسم الأول من أقسام المنقول، وهو المنقول عن اسم العين، والثاني المنقول عن اسم المعنى، والثالث المنقول عن الصفة، والرابع المنقول عن الفعل، والخامس المنقول عن صوت.

[3] / سقط من: أ و ب.

[4] / البـــيت مـــن الطويل، وقائله :جميل بثينة، والشاهد فيه أن شمر اسم فرس ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وهو بتمامه:-

أَبُوكَ حُبَابُ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ   وَجَدِّيَ يا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

واسم رجل أيضا قال[1] :-

[............................]   وَهَلْ أَنَا لاَقٍ حَيَّ قَيْسَ بْنِ شَمَّرَا

وكعسب بالتنوين: من الكعسبة وهي: المشي بإسراع مع تقارب خطوه[2]

قوله: (كَتَغْلِبَ وَيَشْكُرَ)

تغلب: في الأصل اسم رجل[3] ثم غلب على القبيلة، ويشكر اسم رجل وهما منقولان من مضارعي غلب وشكر.

قوله: (وَإِمَّا أَمْرٌ)الخ

أُصمت:اسم مفازة قيل سميت بذلك؛ لأن من حق سالكها لفرط مهابتها أن يقول لصاحبه: أسكت لئلا يلحقنا الهلاك،[4] وقيل: كأن واحدا قال لصاحبه: أُصمت لنبأة أحسَّها، فإن القياس أُصمت بضم الهمزة والميم، لأنه من باب نصر، فما هاتان الكسرتان ؟ قلت: يجوز أن يكون من باب ضرب فلم يبلغنا، وإن لم يكن من باب ضرب؛ فإنه لما صار علما غُيِّر معناه فغُيِّرت /9، ب/ حركتاه البنائية ليكون اللفظ [مطابقا][5] للمعنى، ألا تراهم تركوا الإعلال

ينظر ديوان جميل /113،جمع وتحقيق: د/ حسين نصار، مكتبة النصر، الطبعة الثانية، وذكره صاحب اللسان مادة [ش، م، ر] 191/7، باختلاف بسيط بإبدال قوله: يا حجاج، بقوله: يا عباس، والمرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسين، شرح ديوان الحماسة، دار الجبل بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ ، 1991م.

[1] / البيت من الطويل ، وقائله: امرئ القيس، والشاهد فيه أن: شمر، اسم رجل، وهو بتمامه :-

فَهَلْ أَنَا مَاشٍ بَيْنَ شَوْطٍ وَحَيَّةٍ   وَهَلْ أَنَا لاَقٍ حَيَّ قَيْسِ بْنِ شَمَّرَا

والمعنى: يقول الشاعر مستفهما عن نفسه هل هو سائر بين شوط أي جبل سمي بهذا الاسم وحيّة أي أرض مبسوطة بين جبال.

[2] / في اللسان : كعسب اسم رجل، ومعناه إذا عدا عُدواً شديداً، مادة [ك، ع، س، ب] 110/12، وفي الكتاب: الكعسب العدو الشديد مع تداني الخطى، الكتاب 206/3ـ207.

[3] / تغلب: أبو قبيلة، وهو تغلب بن وائل بن ساقط بن هنب بن أفصى بن دعمي بن جَديلَة من أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ، اللسان مادة [غ، ل، ب] 99/10.

[4] / في: ب، ج: الردى.

[5] / في: ج: موافقا.

فـــي الـــدوران والجولان، ولم يقولوا الداران والجالان لتكون اللفظتان - لما في معنى ترك الإعلال من الاضطراب- موافقين لمعنييهما.

(وَسَــلُوقِ): قــرية بالــيمن إليها تنسب الكلاب،[1] وبلد وحش أي: قفر، والوحش في: بوحش اصمت ليس من الإعلام، وتقدير البيت:[2] أشلي كلابا أو كلبة منسوبة إلى سلوق باتت بمفازة أصمت، وبات المشلى بها، والضمير في بها في البيت لوحش اصمت.

وقوله: (فِي أَصْلاَبِهَا أَوَدُ)

أي: اعــوجاج، صــفة للكــلاب أو للكلبة [أيضا][3]. وكلاب الصيد تكون [أوساطها][4] مخــروطة الشــكل، فإن قلت: أصمت في البيت جملة سميت بها المفازة، والجملة تحكى كما هي؛ [فما باله][5] أجراه في البيت مجرى المفردات من نحو يزيد وأحمد؛حيث فتحه في موضع الجــر ؟ قلت: هو مجرد عن ضميره المستكن، وإنما جُرِّد عنه لأن هذا الضمير غير داخل في الغرض، إذ لا يقال للمفازة أصمت أنت، بمعنى أوجد السكوت فتسمي بالضمير.

فــإن قلــت: المعاني في الأعلام غير مرعية، قلت: مسلَّم، ولكن الناقل في ابتداء النقل إلى العلمــية لــه ضــرب الــتفات إلى المعنى المنقول عنه، ألا تراهم سموا أولادهم أسدا وكلبا ونحوهما بالنظر إلى الأعداء، وعبيدهم: سالما ونحوه بالنظر إلى أنفسهم، لأن الأولاد أعوان والعبيد خدم.

---

[1] / ينظر الحموي، ياقوت، معجم البلدان، دار بيروت، 1399هـ-1979م 242/3.

[2] / يقصد بالبيت البيت الذي استشهد به الزمخشري وهو:-

أَشْلِي سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا ... بِوَحْشِ إِصْمُتْ فِي أَصْلاَبِهَا أَوَدُ

والبيت من البسيط، وقائله: الراعي النميري في قصيدة يمدح فيها بن معاوية بن أبي سفيان، والشاهد فيه أن: أصمت علم منقول عن فعل الأمر، وهو في ديوان النميري، تحقيق: نوري حمودي القيسي، وهلا ل الناجي نقلا عن محقق شرح أبيات المفصل، ولم أقف على الديوان.

[3] / سقط من: أ، و: ب.

[4] / في:أ و ب [أوسطها].

[5] / في: ج [فماله].

(وَأَطْــرِقَا) اسم مفازة، وأصله أن ثلاثة نفر قال أحدهم لصاحبيه أطرقا لنبأة[1] سمعوها فسميت بذلك، والخيام جمع خَيْم بمعنى الخيمة وهي بيت العرب من العيدان.

والثُّمام: نبت ضعيف جمع ثُمامة. والمراد بالعصي قوائم الخيمة [وبالثُّمام ما يُستر به جوانب الخيمة][2].وفي قافية البيت[3]

التقييد[4] والإطلاق،[5] فإن قيدت فالوجه نصب الثمام؛ لأنه مستثنى من موجب، والعصى منصوبة تقديرا، وإن أطلقْتَ رُفِع الثمام والعصى على تأويل أن قوله باليات الخيام، إلا الثمام وإلا العصى في معنى: لم يبق منها إلا الثمام وإلا العصى،[6] وقبله:- شعر

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدُّوي   يَزْبِرُها الكاتبُ الحِمْيَرِيّ[7]

الخطاب في عرفت: لنفسه، يقول على طريق التوجع لما شاهد بها من أطلال عافية، ورسوم خافــية عرفت هاتيك الديار بعد استدلال بآثار. والمعرفة اسم لما يحصل من العلم بعد تذكر

---

[1] / وردت حاشية في:ب، عرّف فيها النبأة، وقال هي الصوت الخفي، أو هي صوت الكلب، ينظر اللسان مادة [ن ، ب، أ] 10/14.

[2] / سقط من: ج.

[3] / الذي أورده الزمخشري وهو قول الهذلي :-

عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتُ الْخِيَامِ   إلاَّ الثُّمَامُ وَإلاَّ الْعِصِيُّ

وهــو مــن المتقارب، وقائله أبو ذئيب الهذلي كما ذكره الشارح، والشاهد فيه: أن (أطرقا) اسم علم منقول عن فعل الأمر عن فعل الأمر، ينظر التخمير 169/1، وابن يعيش 31/1، وشرح أبيات المفصل 183/1، والخزانة 326/7، وديوان الهدليين 98/1.

[4] / وردت حاشــية فــي (أ) ورقــة 10 يبــين فيها: أن التقييد هو إسكان الروي، وهو الحرف الذي تنسب إليه القصيدة، فيقال حائية أو خائية.

[5] / وأيضا في الحاشية نفسها عرف الإطلاق، وقال تحريك ذلك الحرف كما في قوله:-

كَأَنَّمَا يَبْسِمُ عَنْ لُؤْلُؤٍ   مُنَضَّدٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ أَقَاحِ

وهو من السريع للبحتري، ثم قال: وكتحريكه في قولك:-

أمصباح حضرك أم صباح.......................... .... ثم غمُض باقي الكلام

[6] / ينظر شرح أبيات المفصل 186/1.

[7] / البيت من المتقارب، وقائله أبو ذئيب الهذلي، وهو في أول قصيدة الشاهد السابق، ينظر ديوان الهدليين 98/1، وهو في التخمير بضم التاء في: عرفت.

لمعهود واستدلال بآثاره؛ ولذا لم يقل في صفات الباري عزّ وجل أنه عارف. والرقم: حروف الخط، [1] والزبر: الكتابة.

وفي باليات الخيام: رُوي النصب على الحال، والرفع على هي باليات الخيام، فتكون الباليات خبر مبتدأ محذوف.

وباليات الخيام ما التبد ووقع بعضه على بعض من خُلْقَانِ الْمَظَال،[2] وسقط الأمتعة، وعلى أطرقا: متعلق بعرفت.

فإن قلت: أطرقا من المركبات، فماله أورده مع المفردات ؟ قلت: لم أظفر فيه بجواب مقنع، ولكن أرى أن معنى الضمير فيه قد سُلِب عند النقل؛ لامتناع خطاب الأمكنة، بالإطراق فخرج الضمير لكونه خِلوا من معناه عن حد الكلمة، وصار وجوده كعدمه حتى كأن العلم أطرق لا أطرقاً .

قوله: (كَبَبَّه وَهْوَ نَبْزُ عَبْدِالله) ببّة: صوت كان عبد الله[3] [يفوه به][4] في صباه فسمي به، [ومنه قوله أمه وهي ترقصه طفلا][5]:-

لأُنْكِحَنَّ بَبَّه	جَارِيَـةً خِدَبَّةْ
مُكَرَّمَةً مُحِبَّه	تَجُبُّ أَهْلَ الْكَعْبَه

والخِدَبَّـة: تأنيث الخِـدَبّ: وهو العظيم، وتَجُبُّ: من قولهم جَبَّتْ فلانةُ النساء حُسْنًا: أي غلبتهنّ، والنَّبْز والنَّزَب: اللقب السوء، ومنه التنابز بالألقاب وهو التداعي بها،

---

[1] / الرقم تعجيم الكتابة، ورقم الكتاب أي أعجمه وبيّنه، ينظر العين مادة [ر، ق، م] 195/5، واللسان 290/5.

[2] / خُلقان: جمع خَلَق مصدر الأخلق وهو الأملس، اللسان مادة [خ، ل، ق] 195/4، والمظال: جمع مَضَلة بفتح الميم وهي من الشَّعر، قال ابن الأعرابي: " الخيمة تكون من أعواد تسقف بالثمام، ولا تكون الخيمة من ثياب، أما المظِلّة بكسر الميم فتكون من ثياب"، اللسان مادة [ض، ل، ل] 262/8.

[3] / هو عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي القريسي، أمه هند بنت أبي سفيان أخت معاوية، ولاه ابن الزبير على البصرة ولما قامت فتنة ابن الأشعث خرج إلى عمان هاربا من الحجاج فتوفي فيها سنة 84هـ ، تنظر ترجمته في الأعلام 205/4، والتخمر 173/1.

[4] / سقط من: ج.

[5] / سقط من : ب، و: ج، وأشار إليها بقوله "ومنه قولها".

قوله: (قِيَاسِي وَشَاد)

فالقياســـي: مالم يحتوي على مخالفة أصل. والشاذ: /8، ج/ عكسه، فنظائره: غطفان إلى.... [حَنْتَف][1] في الأبنية: كروانُ،[2]

وسرحانُ،[3] وسعدانُ،[4] وسلهب[5].

وقال بعضهم في فقعس وحنتف: أنهما علمان منقولان لا مرتجلان.

ففقعـــس: هو البلادة. وحنتف: هو الجراد المنقى للطبخ، فلعل صحة هذا القول لم تثبت عند المصنف.[6]

والقياس في محبب: محبٌّ بالإدغام؛ لاجتماع المثلين، كما في قولك: هذه البلدة مهب صباي، ومدبّ صباي. وفي موهب وموظِب بفتح الهاء والظاء وكسرهما؛ ولأنه لا يجيء من المثال الواوي إلا مفعل بكسر العين، وفي مكوزة[7] مكازة كمقالة. وحيوه: حية؛ لأن الواو إذا اجتمعتا والأولـــى ســـاكنة تقلـــب الواو ياء وتدغم الياء في الياء كأيام في إيوام جمع يوم، وكطي في

---

[1] / في المتن: حَنتف. بفتح الحاء، وفي التخمير والنسخة :ب، بظمها، وفي : أ و:ب، بدون ضبط.

[2] / الرون: هو الشدّ، وقيل أن الرسول صلى الله عليه وسلم سُحر ودُفن سحره في بئر ذي أروان، قاله الأصمعي، وهي بئر معروفة، والأروان: الصوت، اللسان، مادة [ر، و، ن] 379/5.

[3] / السرحان :الذئب، والجمع سراح، وقيل السرحان الأحد بلغة هديل، اللسان مادة [س، ر، ح] 232/6.

[4] / السعدان: نبت له شوك كثرت له الأوصاف، اللسان مادة [س، ع، د] 264/6.

[5] / السلهب: الطويل عامة، ومنهم من قال الطويل من الرجال، والطويل من الفرس، اللسان مادة [س، ل، هـ] 6/ 351.

[6] / يشـــير إلـــى مـــا أشار إليه بعض النحاة حيث أوردوا: أن الأعلام كلها منقولة وهو ظاهر كلام سيبوبه، ويرى الـــزجاج أنها مرتجلة، كما ذكر ابن هشام في أوضح المسالك 58/1، والأشموني 94/1، وإذا كان النحاة قد أجمعوا علـــى أن المنقول ما كان له أصل في النكرات، أو ما سبق له وضع في النكرات سواء أكان من مصدر أو من اسم فاعـــل أو مـــن اسم مفعول أو من صفة مشبهة، أو من فعل ماض، أو من مضارع أو إلى غير ذلك، فإن فقعس لم يثبت له وضع إلا في العلمية والارتجال القياسي، هذا ما أورده صاحب اللسان في مادة [ف، ق،ع،] 304/10، حيث قال حيّ من بني أسد أبوهم فقعس بن ظريف بن عمر بن الحارث بن تغلبة علم مرتجل قياسي، ونقل قول الأزهري "ولا أدري ما أصله في العربية"، وكذا أورده صاحب التاج 310/2، ولم يرد في أي من كتب اللغة التي وقعنا عليها ما ذكر أنه من البلادة.

[7] / وردت حاشية في لوحة 11 نسخة: أ، بنص" المكوزة بفتح الميم قرية ...."

طوي مصدر طوي.فغطفان[1] وفقعس:[2] قبيلتان.وموظب:[3] اسم موضع،[4]والباقية أسماء،[5]. كذا وجدته في بعض الحواشي[6].

قوله: (أُضِيفَ إِلَى لَقَبِهِ)

الإضافة للاختصاص، وإنما يؤخر اللقب؛ لأن في تقديمه الاستغناء عن الاسم والكلام فـــي أن [يراد][7] ذكر كليهما؛ لأن اللقب إنما يكون لقبا عند اشتهاره، والوجه المصير من غير الأشهر إلى الأشهر، والاكتفاء بالأشهر.

قوله: (أُضِيفَ)

---

[1] / وردت حاشية في: أ ، لوحة 11 بنص: غطفان "محركة حيّ من قيس"، وكذا ورد في اللسان مادة [غ، ط، ف] 89/10.

[2] / وردت حاشـــية في:أ : لوحة 11 بنص " فقعس نبز ظريف أبو حي من أسد علم مرتجل قياسي"، وكذا ورد في اللسان مادة [ف، ق، ع، س] 403/10.

[3] / وردت حاشـــية في: أ، لوحة 11 بنص " موظب موقع قرب مكة "، وهو شاد والقياس فيها بكسر الغين؛ لأن ما فـــاؤه واو لا يأتـــي منه مفعل بفتح العين، إنما هو مفعِل بكسرها نحو موضع ومرقد، وصح مع شذوذه؛ لئلا يشتبه بموظَب مفعل من الوظوب على الشيء وهو الدوام، ينظر ابن يعيش 33/1، والتخمير 174/1.

[4] / معجم البلدان: 225/5.

[5] / يقصـــد عمران وحمدان وحنتف ومحبب وموهب ومكوزة وحيوه .فعمران وحمدان: اسمان علمان منقولان من العمر والحمد، ومزايدان بالألف والنون وهما ممنوعان من الصرف.

ووردت حاشية مفادها: عمير وعويمر وعمار ومعمر وعمارة وعمران ويعمر كيعلم أسماء.

وحنـــتف تقـــدم ذكـــره، ومحبب اسم رجل، والقياس فيه الإدغام: محبٌّ، نحو: مقرٌّ، و: مرد؛ لأنه مفعل من المحبة والميم زائدة لقولك أحببت وحببت، وصح مع شذوذه لئلا يشتبه مع محبّ جنسا وهو محبّة.

ومـــوهب: اســـم رجـــل أيضا والقياس فيه موهب بكسر العين؛ لأن مفعل لا يأتي منه بفتح العين، وفتحت عينه لئلا يشتبه بموهب من الهبة ز التخمير 17/1بتصرف.

ومكـــوزة: اسم رجل وهي في الأصل كوز، والقياس فيها أن يقال مكازة؛ لأن كل مفعلة عينها واو يجب قلبها ألفا، وصحت لئلا يشتبه بمفرده، ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 78/1.

وحيوه : اسم رجل، وهو من الشاذ، و القياس فيه حيّة؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، وصحت مع شذوذها لئلا تشتبه بحيّة جنسا.

[6] / يقصد ببعض الحواشي: شرحي التخمير للخوارزمي، والإيضاح لابن الحاجب، فإنهما يسبقانه، وفيهما ما أشار إليه، ينظر التخمير 173/1، والإيضاح 78/1.

[7] / في ج : [يزداد].

ظاهـر فـي وجـوب الإضـافة كما إذا قيل يكون الفاعل مرفوعا وهو ظاهر كلام البصريين،[1] وقد أجاز الزجاج[2] الإتباع،[3] وقد جاء ابن قيسِ الرقيات منونا فيكون عطف بيان، أو بـدلا، وإنما ذكر المصنف ذلك الوجه إما لظهوره؛ لأن القياس في اسمين لذات واحدة أن لا تضافا، وإمَّا لأن الإضافة مذهبه.

والكُرْز: الجواليق الصغيرة. والقُفَّةُ: الشجرة اليابسة البالية، يقال: كبر حتى كأنه قفة، فإن قلت: الإضافة في[نحو] [4]سعيد كرز معنوية أم لفظيّة ؟ قلت: لفظيّة لا أثر لها في المعنى، والتقديـر: سعيد كرز على عطف البيان، أو معنويّة على تقدير سعيد هذا اللقب، وسعيد على هذا نكرة ، وتأويله سعيد من السعيدين.

قوله: **(أَجْرَى اللقَبَ عَلَى الاسْمِ)**

لـم يضـف الاسم هنا إلى اللقب لامتناع الإضافة؛ لأن الاسم هو المضاف والمضاف إليه، فلو ساغ إضافته إلى اللقب كان المضاف والمضاف إليه بمجموعهما مضافا جاريا على وجـوه الإعـراب، كما [هو الحكم على كل][5] مضاف، والمضاف إليه [في الاسم][6] قد لازمه الجـر، فيلزم من صحة الإضافة إلى اللقب [كون الاسم][7] مجرورا وغير مجرورٍ في حالة واحدة،[وهو محال][8].

فـإن قلـت: فليضف المضاف إليه إلى اللقب على نحو: عبد إله بطة، قلت: العلم هو عبدا لله لا عبدإلاه بالتنكير، فلو نكر للإضافة يلزم تغيير العلم، والأعلام مبقاة سمتها لا يجوز

---

[1] / ينظر شرح الأشموني في حاشية الصبّان، 215/1.

[2] / هو: أبو لإسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج، أخذ النحو عن المبرد، وأخذ عنه الفارسي، توفي سنة: 311هـ، تنظر ترجمته في إنباه الرواة 159/1، والبغية 411/1.

[3] / أجاز الزجاج والفراء الإتباع، وأيده الرضي في شرحه للكافية، تنظر264/3 ، ورأي الشارح أنه إما بدل أو عطف بيان.

[4] / سقط من :ب.

[5] / في: أ [كما هم في الحكم].

[6] / سقط من: ج.

[7] / في: ب و: ج [كون الشيء]

[8] / سقط من: أ .

التصـــرف فيها، مع أن في هذا إضافة لغير الاسم إلى اللقب، وهذا الوجه يمنع إضافة واحد مـــن جزأي الاسم، وإن لم يغيّر؛ لأن بعض الاسم ليس باسم، فيلزم من أضافته إضافة لغير الاســـم فتمتـــنع الإضافة، وهو القياس في هذا الفصل وفي الفصل السابق أيضا؛ لأن سعيدا وكـــرزاً فيما سبق اسمان لذات واحدة، كعبد الله مع بطّة، فيتعذر إضافة أحدهما إلى الآخر، بدليل أنهم اتفقوا على منع نحو: ليتّ أسدٍ، لأن الإضافة لتخصيص الأول أوتعريفه، فإذا كانا لشيء واحدٍ تعذّر أن يتخصص أحدهما بالآخر أو يتعرّف، فلذا حكم بعضهم بأن الإضافة فيه لفظـــية، ومن قال أنها معنوية فوجه ما ذكرناه، وتقديره: أن العلم يتوهم فيه التنكير عند قصد إضـــافته، فيصـــير [بمنزلة][1] كل أو غلام، فتصح إضافته كما صحت إضافتهما في نحو: كل القوم، وغلام الرجل.

وهـــنا وجه آخر وهو أن اللفظ يطلق ويراد به نفس اللفظ، ويطلق ويراد به المدلول، فأنت إذا قلت ذات زيد فمرادك بالذات المدلول، وبزيد اللفظ، فجاز أن يقال أن سعيدا قصد به هنا المدلول، وبكرز اللفظ، فكأنه قيل مسمى هذا اللفظ الذي هو كرز، وبهذا الطريق [تغايرا][2] فصـــح إضـــافة أحـــدهما إلى الآخر، وإنما فصل /10، ب/ بهذا الفصل بين أعلام الأناسي وغيرهم؛ لأن ما ذكر فيه لا يكون للعلم المذكور، وبعده مناسب لما بينه وبين ما سبق ذكره من الملازمة أن يُذْكر عقبه.

قوله: (يتَّخِذُونَهُ) أي يختصونه.

قوله: (نَحْوُ أَعْوَجَ) الخ.

أعـــوج[3] اسم فرس، وهو فحل من فحول العرب، سمي به لأنه وقعت ليلا غارة على أصـــحاب هذا الفحل وكان مهراً، ولضنِّهم به حملوه في وعاء على الإبل حين هربوا فاعوجّ ظهره وبقى فيه العوج.

---

[1] / في : ب و: ج [بمثابة].

[2] / في: أ [تغيراً].

[3] / وردت حاشية في: أ، لوحة11 بنص" أعوج فرس لبني هلال"، وكذا ورد في اللسان مادة [ع، و، ج] 456/9.

ولاحق أيضا: من فحولة الخيل،[1] وشدقم[2] وعليان:[3] من فحولة الإبل، فعليان غير منصرف، و في أبيات سقط الزند:-

[........................]   وَدُونَ عُلَيَّانَ الْقَتَادَةُ وَالخَرْطُ[4]

وخُطّـــة: [[5] اســـم عنـــز ســـوء، وفـــي المثل:[6] قبّح الله مغزى خيرُها خُطَّة، وهيلة كذلك،[7] وضمران: كلب من الضمر،[8] وكَسَاب[9] بكسر الباء: كَلَبة من الكسْب.

قوله: **(وَمَالاَ يُتَّخَذُ)**الخ

الأصـــل فـــي وضـــع الأعلام هو الأناسي؛ لاحتياجهم إلى التمييز بين [أشخاصهم][10] لمخالطـــة بعضـــهم بعضا، فأما مالا يتخذ ولا يؤلف فلا حاجة إلى التمييز بين أفراده؛ لعدم

---

[1] / وردت حاشـــية في: أ، لوحة:11 بنص" لاحق اسم لمعوية بن أبي سفيان، ولغني بن أعصر ...." وكذا ورد في اللسان مادة [ل، ح، ق] 252/12.

[2] / وردت حاشـــية فـــي:أ لـــوحة:11 بـــنص "الشد قم كجعفر فحل للنعمان بن منذر، ومنه الشدقميات في الإبل ...."وكذا ورد في اللسان مادة [ش، د، ق] 58/7.

[3] / اسم فحل من الإبل لكليب بن وائل، ينظر التخمير 175/1.

[4] / البيت من الطويل، وقائله أبو علاء المعرّي، والشاهد فيه أن عليان اسم فحل لكليب بن وائل، فعندما عقر كليب ناقـــة حســـاس قال حساس لنقتلن عليهم فحلا أعظم من ناقتك فبلغ ذلك كليبا فظن أنه يعني فحله الذي يسمى: عُلَيّان فقال هذا البيت، وهو بتمامه:-

إِذَا أَنَا عَالَيْتُ الْقَتُودَ لِرِحْلَةٍ   فَدُونَ عُلَيَّانَ الْقَتَادَ ةُوَالْخَرْطُ

وهو في ديوان سقط الزند لأبي علاء المعري، دار صادر ط/ 1383هـــ، 1963م، ص 181.

وفي رواية أخرى أنه قال: ودون عليات خرط القتاد، فصار مثلا، وعني جسّاس بالفحل كليب نفسه.

[5] / نهاية القوس في ص 99 وهو ساقط من :ج أثبته من: أ و: ب.

[6] / مـــثل يُضرب لمن كان له أدنى فضيلة إلا أنها خسيسة، ينظر مجمع الأمثال 85/2، وجمهرة الأمثال 124/2، والمستقصى 186/2.

[7] / وردت حاشـــية في: أ لوحة 11 بنص" هيلة عنز لامرأة "، ونقل ابن يعيش أنها كانت لقوم من العرب تذر اللبن لمن يسيء إليها وتنطح من يحسن إليها ويعلفها ، ينظر ابن يعيش 34/1.

[8] / وردت حاشية في: أ، لوحة11 بنص "الضُمران بضم الضاء كلب لا كلبة " وكذا ورد في اللسان مادة [ض، م، ر] 86/8.

[9] / وردت حاشـــية فـــي: أ لـــوحة11 بنص "كساب كقطام الذئب، وكسبة من أسماء إناث الكلاب" وكذا ورد في اللسان مادة [ك، س، ب] 88/12.

[10] / في: ب [أصحابهم].

وأتــى بلفضة: ما، في قوله: وما لا يتخذ، كأنه أراد غير ذوي العقول، ويروى: فيُحتاجَ بفتح الجــيم علــى أنـــه جواب النفي بالفاء[1]، وبرفعها على العطف تقديره ولا يؤلف ولا يحتاج، والطير: جمع طائر كصحب في صاحب، وجمع الطير طُيور وأطيار كفرخ وفروخ وأفراخ.

وعن قطرب[2] وأبي عبيده[3]: أن الطير يقع على الواحد، والوحوش والوحش وهي حيوان البر، والواحد وحشي، ويقال حمار وحش بالإضافة، وحمار وحشيّ.

والحَنَش بالتحريك: كل ما يصاد من الطير والهوام، والجمع أحناش، ويقال هذا الشيء بأسره أي جميعه، وأبو براقش: ضرب من الطير يتلون ألوانا من برقش الشيء بألوان شتّى.

والــد أية: بالهمزة القفارة. وابن داية: الغراب، سمي به لأنه يقع على داية البعير إذا دَبِرَت. قال يصِف بالشيب:-

لَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّ ابنَ دَأْيَةٍ وَعَشْعَشَ فِي وَكْرَيْهِ جَاشَتْ لَهُ نَفْسِي[4]

وتجمع على دأيات بالتحريك، قال طرفة[5]:-

كَأَنَّ عُلُوبَ النِّسْعِ فِي دَأَيَاتِهَا[6] [..............................]

---

[1] /هذه رواية التخمير لقول الزمخشري "ومالا يتخذ ولا يؤلف فيحتاج إلى التمييز بين أفراده"، ينظر176/1.

[2] / هو محمد بن المستنير أبو علي، تلميذ سيبويه، كان ملازما له، فإذا خرج رآه على بابه فقال: ما أنت إلا قطرب لــيل، فسمي بقطرب، وكان عالما بالنحو واللغة، توفي سنة: 206 أو209 هــ، تنظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة 219/3، والبغية 243/1، ومعجم الأدباء52/19.

[3] هو معمر بن المثنى التيمي، كان عالما باللغة وأيام العرب، أول من صنف في غريب الحديث، له مجاز القرآن، وأيــام العــرب، ونقائض جرير والفرزدق، توفي سنة: 209هــ، تنظر ترجمته في إنباه الرواة 276/3، والبغية 2/ 294، والأعلام272/7.

[4] / البــيت مــن الطــويل وقائله منصور بن مسجاح، أراد به الشيب شبهه به لبياضه، وشبه الشباب بابن داية وهو الغراب الأسود؛ لأن شعر الشباب أسود.

[5] / هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، من بكر بن وائل أبو عمرو، شاعر جاهلي فحل، من أصحاب المعلقات، كــان هجّــاء فــي شــعره، ناطقا بالحكمة، قُتِل شابا بأمر من الملك عمرو بن هند سنة: 60 ق هــ، ينظر الشعر والشعراء 185/1، والخزانة 419/2، والأعلام 225/3.

[6] / البــيت من الطويل، وقائله طرفة بن العبد، والشاهد فيه أن داية تجمع على دايات، وهو في ديوان طرفة ، دار صادر ص 26، وفي اللسان مادة [ع، ل، ب] 348/9، وهو بتمامه:-

كَأَنَّ عُلُوبَ النِّسْعِ فِي دَأَيَاتِهَا مَوَارِدُ مِن خَلْقَاءَ فِي ظَهْرِ قَرْدَدِ

العلـــب: الأثـــر، والنســـع: سير كهيئة العِنان تشد به الأحمال، فإن قلت: فما الفارق بين اسم الجـــنس وعلـــم الجنس ؟ قلت: الصرف وتركه تقول: أسد خير من ثعلبٍ بالتنوين.و تقول: أسامةُ خير من ثعالة بدونه. قال زهير: شعر:-

وَلأنتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةَ إِذْ ... دُعِيَتَ نَزَالِ ولَجَّ في الذُّعْرِ[1]

الذُّعـــر بالضم: الفزع، فعلم أن العرب عاملت هذه الأسماء معاملة علمٍ اجتمع فيه مع العلمـــية علـــة أخرى /12،أ/ لمنع الصرف؛ ولأنهم [امتنعوا][2] عن إدخال الألف واللام عليها وعـــن إضـــافتها أيضـــا، فلابد من تخيّل العلمية فيها، وقيل[3] هذه الألفاظ موضوعة للحقائق المعقولة المتخذة في الدهن، [فإذا][4] صحّ قولك: فَعل الرجل كذا، للمعهود في الدهن بينك وبين مخاطـــبك، فـــلا يستبعد أن يوضع العلم للمعهود الدهني، فإذا قلت: أبو براقش[5] فكأنك قلت: الضـــرب الـــذي من شأنه كيت وكيت أي في الدهن، وإذا ثبت المعهود في الدهن، فإذا أطلق على الواحد في الوجود؛ فالمراد به للحقيقة المعقولة في الدهن،و صحة الإطلاق على الواجد لوجود الحقيقة، وفي التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار موضوعه، فوضح ما ذكرنا أن أسامة موضوع للحقيقة المتخذة في الدهن، فإذا أطلق على الواحد فالمراد هو الحقيقة، ولزوم التعدد

كَأَنَّ عُلُوبَ النِّسْعِ فِي دَأَيَاتِهَا ... مَوَارِدُ مِن خَلْقَاءَ فِي ظَهْرِ قَرْدَدِ

[1] / البـــيت من الكامل، وقائله: زهير بن أبي سلمى في قصيدة مدح بها هرم بن سنان وهو في ديوانه /28،بصدر غير الذي ثبت في المتن وورد في الديوان :-

وَلَنِعمَ حَشوُ الدرعِ أَنتَ إِذا ... دُعِيَت نَزالِ وَلُجَّ في الذُعرِ

أما الصدر الذي ثبت في المتن فهوللمسيب بن علس و هو بتمامه:-

وَ لأَنتَ أَشجَعُ مِن أُسامَةَ إِذ ... يَقَعُ الصُراخُ وَلُجَّ في الذُعرِ

ولأن البيت مركب من بيتين من قصيدتين فوزنه على ما أورده الشارح مختل عروضيا

والشاهد فيه: ترك الصرف في أسامة وثعالة؛ لأنها أعلام أجناس لا أسماء أجناس؛ لأن المقصود بأسامة هنا الأسد، ولـــيس اســـم رجـــل؛ ولأن الفـــرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ترك التنوين. وعجزه من شواهد الكتاب 271/3، والمقتضب 3/ 370، والإنصاف 535/2، وابن يعيش 26/4.

[2] / في: أ [ابتدعوا].

[3] / يشير إلى قول ابن الحاجب في الإيضاح 38/1.

[4] / في : أ [فلو] .

[5] / براقش طائر يتلون ألوانا، ينظر التخمير 176/1، واللسان مادة [ب، ر، ق] 385/1.

باعتـــبار الوجـــود فـــيكون التعدد ضمنيًا، وهذا بخلاف أسد؛ فإنه موضوع لواحد من آحاد الجنس، فجاء التعدد فيه مقصوداً لا ضمنا.

(وابن قِترة): حيّة خبيثة، كأنها قضيب من فضّة في قدر الشِّبر إذا قرب من

الإنســـان نزا في الهواء فوقع[1] عليه، فكأنهم شبهوه لنزوانها في الهواء بالسهم الذي له قتر أي سِروة بالكسر وهي النصل المُدوَّر

(وَبِـــنْتُ طَـــبَقٍ): حية صفراء تنام في الرمل ستة أيام ثم تستيقظ في اليوم السابع، فلا تنفخ في شيء إلا أهلكته، ومنه قيل للداهية: إحدى بنات طبق.[2]

(وابـــن مقرض):دويبة يقال لها بالفارسية: دَلَه، وهو قتّال الحمام، أطحل اللون، وهو لـــون بـــين الغبرة والبياض، له خطم طويل، والخطم من كل دابة: مقدّم أنفه وفمه، ومن كل طائر منقاره.

(وحمـــار قـــبان)[3] دُوَيْـــبة، وقـــبان فعـــلان مـــن قـــبّ اللحـــم [إذا تذوّقـــه]،[4] وقبّ [الجُرح]:[5] إذا يبس وذهب ماؤه وجفّ؛ لأن العرب لا تصرفه، قال:-

وَاعَجَبًا وَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا   حِمَارَ قَبَّانَ يَسُوقُ أَرْنَبا[6]

وقيل:هو فعال من قبن في الأرض قبونا:ذهب، فعلى هذا ينصرف، [والأول أجود][7]

و**(أبو الحرث)** كنية الأسد[1] من الحرث وهو الكسب؛ لأنه يكسب في كل يوم .و**(أبو الحصين)**

---

[1] / ينظر سيبويه ص 95/2 ، واللسان مادة [ق، ت، ر] 32/11.

[2] / ينظر اللسان مادة [ط، ب، ق] 123/8.

[3] / ورد في المثل:أذل من حمار قبان، ينظر جمهرة الأمثال 470/1، وجمع الأمثال 283/2، وفي اللسان مادة [ق، ب، ن] 26/11.

[4] / في: ب [إذا ذهبت لذته].

[5] / في: ب [الجلد].

[6] / الرجـــز لـــم يعـــرف قائله، وهو في المقتضب 44/4، ابن يعيش 36/1، والإيضاح لابن الحاجب 88/1، واللسان مادة [ق، ب، ن] 26/11، بلا عزو، والشاهد فيه عدم صرف قبان، وقبان مثل حسّان إذا أخذته من الحسن فـــتكون الـــنون أصليّة فهو منصرف، وإذا أخذته من الحِس فتكون النون غير أصلية فيكون غير منصرف ، وكذلك حبّان، والشارح هنا أخذ الوجه الأول وهو أن قبان من اللقب فالنون غير أصلية فهي لا تنصرف.

[7] / في: ب [والأول هو الأجود].

كنية الثعلب،[2] كني به لأنه يحتال حتى يتحصن بشيء، والضبع للأنثى، واسم الذكر هو ضبعان،[3] وسميت الضبع بحضاجر لعظم بطنها.و(**أم عامر**): كنيت الضبع، كنيت بذلك تفاؤلا لأنها كثيرة الإفساد،[4] قال:-

فَلا تَقْبُرُونِي إِنَّ قَبْرِي مُحَرَّمٌ   عَلَيْكُمْ وَلَكِنْ أَبْشِرِي أُمَّ عَامِرِ[5]

أي: إذا قُتلت فلا تقبروني، فإذا لم أقبر فابشري يا أم عامر فإنك تأكلينني.

و(**شَبْوة**) من شبا السيف وهو حدّه .

و(**عُريض**) مرتجل، ويجوز أن يكون مشتقا من اعترض في الأرض ذهب. و(**قُثَم**)[6] من قثَم وأقْثَم جمع ما على الخِوَان[7] كله.

و(**أبي صُبَيْرة**) طائر[8] على لون الصبرة، [وقال] [9] قطعة من الصبر.

و(**أُمّ رَبَاح**)[10] دويبة كالسنُّور يجلب منها الكافور الرباحيّ.

و(**أُمّ عَجْلَان**)[11] طائر وهو من العجلة.

---

[1] / ينظر الكتاب 92/2، واللسان مادة [ح، ر، ث] 106/3.

[2] م ينظر الكتاب 93/2. والمقتضب 44/4، واللسان مادة [ح، ص، ن] 210/3.

[3] / ينظر الكتاب 92/2، واللسان مادة [ض، ب، ع]17/8.

[4] / سـميت بذلك تفاؤلا لترك إفسادها، كما سمي لذيغ الحية سليم، ينظر ما قيل عن إفسادها في مثل العرب أفسد من ضبع، في جمهرة الأمثال 104/2.

[5] / البـيت : مـن الطويل، وقائله الشنفرى، والمعنى أن الشاعر يوصي بعدم دفنه بعد موته، وتركه على الأرض لتأكله السباع، فإذا ما تم له ذلك يقول لأم عامر وهي الضبع أبشري بالوليمة التي ستجدينها.

والشـاهد فـيه: أن أم عامر هي أنثى الضبع، ينظر الشنفرى، عمرو بن مالك، ديوانه /27، إعداد وتقديم طلال حرب، الدار العالمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1414هـ 1993، وورد فيه برواية:-

فَلا تَدفنوني إِنَّ دفني مُحَرَّمٌ   عَلَيكُم وَلَكِن خامِري أُمَّ عامِرِ

وشرح أبيات الحماسة للمرزوقي /487، واللسان مادة [ع، م، ر] 397/9، والخزانة 347/3.

[6] / الذكر من الضباع وهو معدول من فاعل وفاعلة، والأنثى قَثَام، اللسان مادة [ق، ث، م] 41/11.

[7] / الخِوان: المائدة وهو ما يؤكل عليه، وهو معرب، اللسان مادة [خ، و، ن] 454/4.

[8] / ينظر الإيضاح 88/1، اللسان مادة [ص، ب، ر] 7 /279،.

[9] / زائدة في:ب.

[10] / ينظر التخمير 179/1، والإيضاح 88/1، واللسان مادة [ر، ب، ح] 104/8—105.

[11] / ينظر التخمير 179/1، واللسان مادة [ع، ج، ل]66/9.

وهنا دقيقة، وهو أن المضاف والمضاف إليه في هذه الأعلام كلها مقدّر علماً، وإن لم يقـع علـى انفراده مستعملا علما، فلذا يعامل معاملة العلم في منع الصرف إن كان فيه علة أخـرى، ومُـنعَ الـلام إلا أن يكون سمي به وفيه اللام؛ لأنهم لما أجروه بعد العلمية مجرى المضـاف والمضـاف إلـيه [في الإعراب]،[1] وهو معرفة قدّروا الثاني علما لئلا يلزم خرم قاعـدتهم المعلـومة، وهي منعهم إضافة المعرفة إلى النكرة، فلذا مُنع صرف قترة في ابن قترة، وارتدع في اللام في طبق في بنت طبق.

فإن قلت: بنات أوبر علم لضرب من الكمأة، وقد جاء باللام في قوله:-

[.......................]   وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[2]

قلت: ذلك محمول على تأويل التنكير كالزيد، أو على الضرورة، وقال الكوفيون اللام زائدة[3].

قوله: (بِسُبْحَانَ)

سبحان علم للتسبيح، كعثمان علم للرجل، وهو غير منصرف للعلمية والألف والنون، قال الأعشى[4]:-

---

[1] / في: ب [بالإعراب].

[2] / البيت من الكامل، ولم يعرف قائله، وأسنده ابن منظور في مادة [و، ب، ر]199/15، للأحمر والأصمعي، وهو بتمامه:-

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَا قِلاً   وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

والمعنـى: جنيـتك أي : جنيت لك، وعسا قلا جمع عسقل، وهو ضرب نمن الكمأة أبيض، والأكمؤ: جمع كمأ وهو نبات ينقض الأرض، اللسان مادة [ك ،م، ؤ]152/12، وبنات الأوبر ضرب آخر من الكمأة مزعب عن لون التراب. والشـاهد فـيه: أن بـنات أوبر علم على هذه الكمأة، وأصله بدون الألف اللام فاضطر الشاعر إلى زيادتها لإقامة الوزن.

[3] / ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثالثة والأربعين 319/1.

[4] / الأعشى هو: أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل بن عوف بن شعد من بكر بن وائل ، يعرف بأعشى قيس أو الأعشى الأكبر، مات نحو: 7هـ أدرك الإسلام ولم يسلم، فهو شاعر جاهلي، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 1 /257 والأعلام341/7، والخزانة175/1.

أقولُ لمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ   سُبْحَانَ مِنْ عَلْقمَة الفَاخِرِ[1]

وسبحان هنا تعجب لأنه يتعجب من فخره، فلو أنه علم لما امتنع من الصرف؛ لأن الألف والنون في غير الصفات إنما تمنع الصرف مع العلمية، والمراد من التسبيح في قوله: **(فسموا التسبيح)** بسبحان التنزيه وبهذا سقط قول من قال[2] ما ذكره المصنف غير مستقيم؛ لأن التسبيح مصدر سبّح بمعنى قال سبحان الله فمدلوله لفظ ومدلول سبحان تنزيه لا لفظ، ثم إن سبحان إنما يكون علما إذا لم يجيء مضافا، أما إذا أضيف فلا؛ لأن العلم لا يضاف وهو علم إذ المعرفة لا تضاف، واستعماله مفردا قليل، والأكثر استعماله مضافا، وقيل أن سبحان في البيت حذف عنه المضاف إليه وهو مراد للعلم به.

قوله: **(بِشُعُوبَ وَأُمِّ قَشْعَمٍ)** من الشعب، وهو التفريق، وهو صفة في الأصل، فإذا صرفته فكأنك قلت: حادثة شعوب، أي مفرقة، وامتناع الصرف واللام والإضافة عند إرادة المنية دلائل على علميته، أما الأول /11، ب/ فلأن التأنيث المعنوي لا يؤثر في منع الصرف إلا مع العلمية.

والقشعم: الهَرِم من النسور[3] والدليل على امتناع العلمية هنا: امتناع دخول اللام عليه، لا يقال: أم القشعم، فلولا أنه علم لما امتنع ذلك، ألا ترى أنهم يقولون: ابن لبون،[4] وابن اللبون، وتكنية المنية بأم قشعم؛ لأن الرجل إذا قتل وقع عليه القشاعم وكأن النية تلدها.

قوله:[5](**بِكَيْسَانَ**) الدليل على علميته ما مر في سبحان [وهو][1] الذي هو خلاف الحمق، يصف في البيت قوما بانهماك الصغير منهم والكبير في الغدر فكهولهم أسرع إليه

---

[1] / البيت من السريع، وقائله الأعشى من قصيدة يهجو بها علقمة، ويمدح عمر بن الطفيل، ينظر ديوانه/143، بشرح وتعليق: د/محمد حسين ن مكتبة الآداب بالجماميزت، والشاهد فيه: أن سبحان علم للتسبيح ممنوع من الصرف لعلمية وزيادة اللف والنون.

[2] / يقصد ابن الحاجب صاحب الإيضاح في شرح المفصل، ينظر الإيضاح 88/1.

[3] / ينظر اللسان مادة [ق، ش، م] 174/11.

[4] / ابن لبون ولد الناقة إذا كان في العام الثاني وصار لها لبن، ينظر اللسان مادة [ل، ب، ن] 229/12.

[5] / كلمة من بيت من الطويل استشهد به الشارح، وهو بتمامه:-

إذا ما دعوا كيسانَ كانت كهولُهم   إلى الغدرِ أسعى من شبابهم المردِ

وقائله: مختلف فيه، فقيل لضمرة بن ضَمْرة، وقيل للنمر بن تولب من قصيدة قالها في أخواله بني سعد وهو من أبيات المفصل، والشاهد فيه: أن كيسان اسم علم على الغدر، وهو من باب إجراء المعاني مجرى الأعيان، ولذلك

مــن المُرْد، وقوله إلى الغدر أقام فيه المُظهر مقام المضمر كأنهم يدّعون الغدر ويقولون له بأغدر تعال فهذا أوانك.

قوله: (بِأُمِّ كَيْسَانَ)

هذا فعل المصارع عند الصراع.

قوله: (وَالْمُبِرَّةَ بِبِرَةَ)

والدليل على علميته: عدم صرفها؛ لأن تاء التأنيث لا تؤثر في معنى الصرف إلا مع العلمية، قال:–[2] نَحْنُ اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ

قوله: (وَالْفَجَرَةَ بِفَجَارِ)

يــدل على علمية فجار أن مدلوله الفجرةُ، وهو معرفة، فكذا فجار، وتعريفه إما بالآلة أو القصد، والأول منتف فتعيّن الثاني، وهو المراد بالعلمية، أو نقول: فعال المبني ليس بصفة لــم يوجد في كلامهم إلا علماً، وهذا كذلك، فثبتت علميته. وبقولنا ليس بصفة، وقع الاحتراز عما ليس بعلم كفسَاقِ في يا فساق.

قوله: (وَالْكُلِّيَّةُ بِزَوْبَرَ)

الكلام في علميته كالكلام في علمية شعوب، وصدر البيت، وهو لابن أحمر[3]

منع من الصرف للعلمية واللف والنون، ينظر شرح أبيات المفصل 190/1، وهو في اللسان مادة [ك، ي، س] 12/ 201.

[1] / سقط من: أ.

[2] / البــيت من الكامل، وقائله النابغة الذبياني، يخاطب به زرعة بن عمرو الكلابي، لأنه عرض عليه أن يغدر ببني أسد.

وبرة : اسم علم لجميع البر، و: فجار: اسم لجميع الفجرة .

والشـــاهد فيه: أن برة اسم علم لجميع البر، وقد جاء ممنوعا من الصرف لأنه كما قال الشارح " تاء التأنيث لا تمنع الصرف إلا في الأعلام" وهو في الديوان /59، برواية :–

إنا اقتسمنا خطّتَيْــنا بيننا ....

[3] / ابــن الأحمــر هو: عمرو بن أحمد الباهلي أبو الخطاب، شاعر مخضرم أسلم وشارك في مغازي الروم، أقام بالشـــام وعاش نحو: 90 سنة وتوفي سنة: 65هـــ، ينظر الشعر والشعراء 356/1، والخزانة 257/6، والأعلام 5/ 72.

قال:- [1]

إذا قالَ غاوٍ مِنْ تَنُوخ قصيدَةً   بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَ وَبْرَا

وقوله : عدت عليّ بز وبر، أي نسبت إليّ، والجرب العيب.

قوله: (لَقِيتُهُ غُدْوَةً) الخ

وضــع الأعـــلام للأوقات، كوضعها في باب أسامة لا في باب زيد بصحة استعمالها لكــل فرد، ولو كانت من باب زيد لاختص كل بواحد، واحتج في الثاني / 13، أ/ إلى وضع ثـــانٍ، والدليل على علمية غدوة وبكرة وفَيْنة منع صرفها في نحو قولك: لقيته غدوة، وبكرة، وفيـــنة، وأنـــت تريدها غدوة [يومك][2]، وبكرة وفينة، وقيل: لأن تاء التأنيث لا تؤثر في منع الصرف إلا مع العلمية.

أمـــا ســـحر فالذي يدل على علميته منع صرفه في قولهم: خرجت يوم الجمعة سحر، ولـــيس فيه ما يمنعه من الصرف، إلا أن تقدر العلمية مع العدل، ولو قيل أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف لم يبعد من الصواب، كما أن أمس على قول أهل الحجاز مبني لتضمنه معنى ذلك، ولا يبقى علما على هذا التقدير، إذ العلمية بالقصد لا بتقدير حرف، فإذا استعملت هذه الأسماء نكرات صرفتها وعرّفتها باللام .

قوله: (سِتَّةُ ضِعفُ ثَلاثَةَ)

للأعـــداد معنـــيان، أصلي: وهو أن يراد بها نفس العدد وهو ستة ضعف ثلاثة، وهي على هذا أعلام، وقوله: ستة مبتدأ فلولا أنها علم لوقع الابتداء بالنكرة من غير شرط فيمتنع من الصرف للعلمية والتأنيث.

---

[1] / البيت من الطويل، وقائله مختلف فيه، فقيل هو الفرز دق في قصيدة أولها:-

يا قَومُ إنّي لَم أكُن لِأسُبَّكُم   وَذو البُرءِ مَحقوقٌ بِأن يَتَعَذَّرا

ونسبه الزمخشري في المفصل إلى الطرماح ، وتابعه ابن يعيش ، 38/1، ونسبه الأنبا ري في الإنصاف إلى الفرزدق 465/2، ونســبه ابن الحاجب في الإيضاح 91/1، وصاحب اللسان مادة [ز، ب، ر] ومادة [ع، ا، و] والشارح إلى ابن أحمر، وهو في ديوان الفرزدق، دار صادر 206/1، ورد في الديوان برواية: من معدّ، بدل من تنوخ.

والشـــاهد فـــيه: أن زوبـــر اسم علم على الكلية فهو من المعاني الجارية مجرى الأعيان، وغاوٍ أي هاج، فعبّر عن الهجاء بالغواية، وتنوخ اسم قبيلة أو حيّ من اليمن.

[2] / سقط من: أ.

وعارضي: وهو أن يراد بها العدد والمعدود، ونحو: ثلاثة رجال ورجال ثلاثة، وعلى هذا ليست بأعلام، قال بعض المحققين[1] الظاهر أن المصنف كان أثبت قوله: وقالوا في الأعلام ستة ضعف ثلاثة وثمانية ضعف أربعة، ثم أسقطه لضعف فيه، فوجد الإثبات فيه ما ذكرنا من جهة العلمية، ووجه الإسقاط أن ستة في: ستة ضعف ثلاثة، ولو كان علما لزم أن يكون أسماء الأجناس كلها أعلام، إذ ما من نكرة إلا واستعمالها كذلك صحيح نحو قولك: رجل خير من امرأة، وهو باطل، ويلزم أن تمنع امرأة في هذه الصورة من الصرف وهو منتف.

قوله: (وَمِنَ الأَعْلَامِ الأَمْثِلَةَ)الخ

إنمـــا صار فَعْلان وأفْعَل وفَعْلَة وأَفْعَلُ أعلاما لكون كل منهما معلقا على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه.

وفـــي قوله: فعلان الذي مؤنثه فعلى تمثيل وذكر لحكم المسألة، فقولك: الذي، وضْعٌ لوصف المعـــارف، وقد وقع وصفا لفعلان فيلزم أن يكون فعلان معرفة، وكونه معرفة حكم المسألة، وصفةً بالنصب في: وَأَفْعَلُ صفة: حال من أفعل، وذلك أمارة على كون أفعلُ معرفةً؛ لأنه ذو الحال.

وقوله: (لاَ يَنْصَرِفْ)

خبر عن أفعل، واستغنى عن خبر الآخر فيقرر له مثل ذلك.

وقوله: (وَوَزْنُ طَلْحَةَ وَإِصْبَعَ فَعْلَةُ وَإِفْعَلُ)

بمـــنع صرفها على مذهب صاحب الكتاب،[2] فإن الأمثلة إذا لم تستعمل لجنس ما يوزن بها وموزوناتها مذكورة معها كقولك وزن ناصرة فاعلة فلهم فيه مذهبان.

فمـــن النحويـــين من يعطيه حكم نفسه فيمنعه الصرف للعلمية والتأنيث وهو مذهب صاحب الكتاب.

ووجهُـــه [أنه][1] لما كان علما باعتبار الجنس بقي على علميته، وإن أطلق على واحد كما إذا أطلـــق أســـامة على واحد من [الأسود][2] وكان علما، ومنهم[3] من يعطيه حكم موزونة فيقول:

---

[1] / ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 93/1.

[2] / ينظر الكتاب334/3حيث قال: "وإن ناديته وسميته طلحة وحمزة نصبته بغير تنوين" والمقتضب 319/3

ووجهُــه [أنه][1] لما كان علما باعتبار الجنس بقي على علميته، وإن أطلق على واحد كما إذا أطلــق أســامة على واحد من [الأسود][2] وكان علما، ومنهم[3] من يعطيه حكم موزونة فيقول: وزن ناصــرة: فاعلة بالتنوين؛ لأن باب أسامة في جريه علما على كل واحد من المشكلات، لكــونه [في المعنى نكرة]،[4] وحكمه حكم الأعلام، فيكون باب أسامة خارجا عن باب الأعلام القياسية، فالجري على منهج القياسي، وهو باب زيد أولى، فعلى هذا لا يكون أفعل في قولك وزن إصبع أفعل علما.

فــإن قلــت: فعلــى هذا يلزم أن يقولوا وزن طلحة: فَعْلَةً بالتنوين لانتفاء العلمية. قلت: أنه أجــري عــندهم مجــرى موزونه في منع الصرف، إذ اللفظ ليس بمقصود في نفسه، وإنما المقصود معرفة موزُونه.

فإن قلت: لو كانت الأمثلة التي يوزن بها أعلاما لَمَا نُوّن نحو قولهم: مفاعلة.

قلت: ذاك تنوين المماثلة لا تنوين الإنصراف.

قوله: (وَقَدْ يَغْلِبُ)

يعنـــي إذا غلب المشترك فيه من الأسماء على واحد صار علما له؛ لأنه كان لعمر ــ رضي الله عنه ــ بَنُون ثم غلب ابن عمر على عبد الله دون أبنائه. وكذلك ابن عباس[5] وابــن مســعود،[6] وهــذا الضرب من الأعلام الاتفاقية لا القصدية. فالقصديّة: ما سميت به شخصا نحو: زيد وعمرو.

---

[1] / في:ب [أنها].

[2] / في:ب،و :ج، [الأساد] .

[3] / اعتــرض ابن الحاجب في الكافية على الزمخشري، حيث قال "وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر "لأن مثل هذا الوزن إذا لم يكن معه الموزون فمعناه الموزون، وإذا كان معه الموزون فبمعنى الوزن.....الخ، ينظر شرح الرضي على الكافية 252/3.

[4] / في:ب [لكونه علما للجنس لا غير].

[5] / هــو عــبدا لله بن عباس بن عبد المطلب القريشي الهاشمي، أبو العباس حبر الأمة الصحابي الجليل، ولد بمكة ســنة 3/ ق هـــــ، ونشأ في عصر النبوّة فلازم رسول الله صلى الله عليه وسلم تبحر في العلم حتى لقب بترجمان القرآن، كُف بصره في آخر عمره حتى توفي سنة: 68هــ، تنظر ترجمته في الأعلام 228/4.

[6] / هــو عــبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، صحابي من أكابر الصحابة فضلا وعقلا وقــربا مــن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو من السابقين في الإسلام، وأول من جهر بالقرآن، توفي سنة 32 هــ، تنظر ترجمته في الأعلام280/4.

والاتفاقــية: ما صار علما بطريق الغلبة كهذه الثلاثة التي ذكرناها، فهي غلبت على العبادلة الثلاثة بحيث لم يذهب الوهم إلى غيرهم من ولد آبائهم.

والعبادلة: إما تكسير عَبْدل؛ لأن من العرب من يقول في عبدٍ: عبدل، وفي زيد: زيدل، وإما جمْــع للعبد وضعا كالنساء للمرأة. وإنما بحرف التقليل في قوله **(وقد يغلب)** لينبهك على أن هــذا القســم هو ما يصير علما بالغلبة أقل من قسم يضعه واضع مخصوص، وإنما ذكر هذا القسم من الأعلام لئلا يتوهم متوهم أنه لا يكون علما إلا بوضع واضع مخصوص.

قوله: **(والأَسْمَاءُ الشَّائِعَةِ)**

أراد بها الأسماء التي تصلح أن توضع على آحاد متعددة باعتبار معناها ولم يُرد بها النكــرات؛ لأن المضـــاف إلـــى المعرفة مشروط في استعماله أن يكون لمعهود بينك وبين مخاطــبك باعتبار تلك النسبة كابن عمر، [فإنه كان قبل غلبته صالحا للإطلاق] [1] على كل واحــد من أولاد عمر لما ذكرنا من الشروط، وقول النحويين في نحو: غلام زيد إنه بمعنى غلام لزيد غير صحيح؛ لأن الأول معرفة، والثاني نكرة، ولا يصح أن يكون اللفظان بمعنى واحــد وأحدهما معرفة والآخر نكرة، وإنما غرضهم أن يبينوا أن عامل الجر في المضاف إليه راجع إلى ذلك المعنى، وانه مستعمل على ذلك المعنى.

قوله: **(وكَذَلكَ ابْنُ الزُّبَيْرِ[2])**

لم يذكر عبدا لله بن الزبير في أبناء العبادلة؛ لأن العبادلة في عصرهم غلبت على هذه الثلاثة، وكان لا يفهم من الثلاثة إلا هؤلاء الثلاثة، ولذا أفرد بالذكر

قوله: **(وَابْنُ كُرَاع)**[3]

كــراع اســم أمه وهي في أسماء الأجناس الحرة، وهي الأرض التي ألبستها حجارة ســوداء، قالوا: الحرة بالحرة، ولو كان اسم أبيه لكان غير منصرف أيضا؛ لأن كراعا مؤنث

---

[1] / في: ب [فإنه قبل غلبته كان صالحا].

[2] /هــو عبدا لله بن الزبير بن العوّام القريشي الأسدي، وهو أول مولود في المدينة بعد الهجرة توفي سنة: 73هـــ، ينظر الأعلام 218/4.

[3] / هو سويد بن كراع العكلي من بني الحارث بن عوف بن وائل بن قيس توفي نحو: 105هـــ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 635/2، والأعلام 215/3.

في أسماء الأجناس، وزائد على ثلاثة أحرف ، فالحرف الرابع بمنزلة تاء التأنيث، فلما نقل إلى العلمية وجب منع صرفه .

قوله: (عَلَى يَزِيد)

هـو أشـهر ولـد الصعق، وأكثرهم مالا وأغزرهم شعراً، وأشجاهم للعدو، وألزمهم للحرب، وأسرعهم إلى /12، ب/الوقائع.

قوله: (وَبَعْضُ الأَعْلَامِ يَدْخُلُه لَامُ التَّعْرِيف)

العلـم دال على شيء بعينه لا حاجة به إلى معرفة معين آخر يدخله، غير/14، أ/ أن بعـض الأعـلام يدخله لام التعريف بأن كان جنسا في نفسه، فغلبت بالشهرة واختص بواحد حتـى التحق بالأعلام، ألا ترى أن النجم كان ينصرف إلى نجم عهده المخاطب، والمخاطب أي نجـم كان، ثم غلب النجم على الثريا حتى يقول القائل: طلع النجم ويريد الثريا، من غير عهـد بينهما، ولا يسوغ أن يقال لها نجم بنزع اللام، كما لا يجوز في ابن رألان،[1] أن يقال: رألان لأن جزء العلم لا يجوز إهداره.

والصَّـعِقُ من باب فَعَلْتُه ففَعِل، يقال فصعقتهم السماء: ألقت عليهم الصاعقة، وهي نار تسقط مـن السماء في رعد شديد. ذكروا أنه[2] كان يطعم الناس بتهامة فهبَّت ريح وسفَّت في جِفانه التراب، فشتمها فرُمي بصاعقة فقتلته، قال بعض بني كلاب:-[3]

وَإِنَّ خُوَيْلَدًا أَبْكَى عَلَيْه   قَتِيلُ الرِّيحِ فِي البَلَدِ التِّهَامِي

وإنما[قال] [4]قتيل الريح لأن هلاكه كان بسبب شتمه الريح.

قوله: (وَبَعْضُ الأَعْلَامِ)

تسـمية الشـيء بمـا يؤول إليه كما في قوله: ﴿إِنِّي أَرَانِيَ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[1] وكقولهم: الذبيحة اسم لما أُعِد للذبح .

---

[1] / ينظر الكتاب 101/2، واللسان مادة [ر، أ، ل] 83/5.

[2] / هـو يـزيد بـن عمـرو بن خويلد الكلابي، شاعر وفارس جاهلي، ينظر التخمير 187/1، والخزانة 206/1، واللسان مادة [ص، ع، ق] 349/7.

[3] / البـيت من الوافر، وقائله بعض بني كلاب، والشاهد فيه: قوله: قتيل الريح، حيث قصد به خويلد بن نفيل بن عمر بن الصعق، حيث سمي بالصعق مع أن قتله كان بسبب شتم الريح، ينظر التخمير 187/1، وابن يعيش41/1.

[4] / في: ب [قيل].

قوله: (وكَذَلِكَ الدَّبَرَان) إلى قوله: (بِمَا عُرِفَ)

يعني أنهم[قد][2] يشتقون أسماء غير خارجة عن كلامهم، ثم هي تغلب على بعض من بين ما يوصف بتلك المعاني التي لها تيك الأسماء كالدَّبَران والعيوق والسِّماك والثُّريّا.

فالدبران: فعلان بمعنى الفاعل، من الدُّبُور كالعَدَوان للعادي من العَدْو، وهم يذكرون أنـــه يدبـــر الثـــريا خاطبا[لها][3]. والعيوق: فيْعُول بمعنى فاعل من العَوَق وهو المنع، كالقيُّوم بمعنـــى القـــائم، ســـمي بذلك؛ لأن الدَّبران خطب الثريّا وساق [إليها][4] كواكبا صغارا معه، والعـــيوق بيـــنهما فكأنـــه يعوق عنها، وقيل كأنه [عاق] [5] كواكبا وراءه من المجاوزة فسمي بذلك.

والسِّـــماك: فِعَـــال بمعنـــى فاعـــل كقـــولهم: رجل نِقَاب، للذي يُنَقِّب عن غوامض [العلوم][6] أي يبحث عنها، وهي من السُّموك أي الارتفاع سمي بذلك لسموكه،[7]

والثـــريا: تحقير ثَرْوى تأنيث ثَرْوان، وثَرْوان ذو ثروة، والأصل ثُرَيْوي، قلبت الواو يـــاء وأدغمت إحدى الياءين في الأخرى. أما ثروتُها فلأنها ستة أنجم ظاهرة في خِلَلِهَا نجوم خفيّة، قال:- [8]

خَلِيلَيَّ إِنِّي لِلثُّرَيَّا لَحَاسِدُ — وَإِنِّي عَلَى رَيْبِ الزَّمَانِ لَوَاجِدُ
تَجَمَّعَ مِنْهَا شَمْلُهَا وَهْيَ سِتَّةٌ — وَأَفْقِدُ مَنْ أَحْبَبْتُه وَهْوَ وَاحِـدُ

وأما تحقير ثروتُها فهو ظاهر.

---

[1] / سورة يوسف آية /36.

[2] / سقط من: ب.

[3] / سقط من:أ، ينظر الكتاب 102/2، واللسان مادة [د، ب، ر] 282/4،

[4] / في: ب [لها].

[5] / سقط من: أ، أثبتها من: ب، ليصح السياق.

[6] / سقط من: ب.

[7] / ينظر الكتاب 102/2، واللسان مادة [س، م، ك] 369/6.

[8] / البيتان من الطويل، وقائله: محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم طباطبا العلوي، المتوفى سنة 322هـــ، وأورده الشـــارح لـــيدلل به على أن الثريّا مجموعة نجوم أو كواكب متقاربة أو متناسقة وهي ستة أو سبعة نجوم، وهومن شواهد: الزَّبيدي، السيد محمد مرتضى، تاج العروس، دار ليبيا للنشر، 1389هـــ ـــ1966م ، مادة [ر، س، س].

ومـــا لـــم يعرف باشتقاق من هذا النوع فلابد من أن يكون معنى ذلك [الاسم][1] موجودا في ذلك، وإن كنا لا نعرف بطريق التفصيل وجوده فيه، وذلك كالمشتري والمريخ.

فالمشـــتري بمعنى فاعل من اشترى. والمريخ فِعّيل،من التمريخ وهو دلْكُ الجسد في الحمّام،[2] وفِعِّـــيل بمعنـــى الفاعل الكثير الفعل كالسّكّير الدائم السُّكر، والفخِّير للكثير الفخر، فيلزم أن يتحقق معنى الإشتراء والتمرخ في هذين الكوكبين، وإن كنا لا نعرف بطريق التفصيل تحقق المعنيـــين فيهما وهذا معنى قوله: ومالم يعرف باشتقاق من هذا النوع فملحق بما عرف. أي معنى الاشتقاق قائم هنالك، لكنا جهلنا ما علم غيرنا.

قوله: (وَغَيْرُ اللازِمِ) الخ

مذهب العرب في هذه الأسماء: أن يجعلوها لأولادهم أو غيرها راجين أن تصير تلك الأشـــياء فيهم، كما قيل الحارث رجاء أن يحرث الدنيا، أي يكسب، وربما اعتقدوا لهم معنى أو رأوه فيهم فوصفوهم به، واشتهروا بذلك الاسم، فأغنى عن اسم سواه من الأعلام.

فالحاصـــل أن المـــراد بغيـــر اللازم ما يبقى في العلميّة على ما كان له من المعنى في حال الجنســـية، فمـــن أثبت الألف واللام نظر إلى الوصفيّة، فإذا قلت العبّاس فكأنك قلت: الكثير العبوس، ومن نزعهما[3] نظر إلى الاسمية، وجعل ذلك الاسم بمنزلة زيد وعمرو.

وقـــال بعضهم[4] في الفرق بين الصَّعِق إذا غلب، وبينه إذا سمي به في لزوم اللام في الأول، وجوازها في الثاني: أنها في الأول [مرادة][5] في أصلها للعهد فلزمت كلزومها في[الأصل].[6] وفـــي الثانـــي: لـــم تجيء مقصودة لازمة؛ لأنها جاءت في [معنى][7] الصفة، وما هذا المعنى بلازم في الأعلام، فجاز حذفها.

فصل قوله:(وَقَدْ يُتَأَوَّلُ الْعَلَمُ بِوَاحِدٍ)

---

[1] / في: أ و: ج [المعنى].

[2] / ينظر اللسان مادة [م، ر، خ] 68/13.

[3] / أي: الألف واللام.

[4] / يقصد ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل 100/1.

[5] / في: ب [مراد].

[6] / في: أ و ج [الأسماء].

[7] / في: ب [بمعنى].

أي قـد يـراد بالعلم مسمى بذلك الاسم كما لو أريد بزيد مسمى بزيد، فتقع الشركة بيـنهم فـي هذه الأسماء، وتلتحق بأسماء الأجناس فيجترأ على إضافته وإدخال اللام عليه؛ ليتميز عن سميِّه الذي يشاركه في الاسم.

قوله: (مُضَرُ الْحَمْرَاءُ)

مضر، وربيعه، وأنمار بنو نزار[1] فحين حضره الموت، جعل الميراث بينهم شورى، وقـال لـيحكم بينكم أفعى نجران، وهو حكم لهم، فلما مات صاروا إليه فحكم لمضر بالذهب والقُـبَّة الحمراء، وكانت من أدم، ولربيعة بالأفراس، ولأنمار بالشاء، فأضيف كل واحد منهم لما حكم له به؛ لاختصاصه به، إذ من دأبهم الإضافة بأدنى ملابسة،

قوله: (عَلاَ زَيْدُنَا.......إلَى ......زَيْدِ الْمَعَارِك)[2]

قوله علا زيدنا: أي زيد المعارك، النقا: الرمل المجتمع أي في اليوم الذي كنا في النقا، وباعد : بمعنى بعّد بالتشديد، وعنى بأسيرها نفسه؛ لأنه أسره حبُّها [3]

وشبه الممدوح بقوله:-

[...................] شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهُ [4]

بالجَمَل في اضطِلاع كاهله بأحناء الرجل، والأحناء: هي النواحي و الجوانب، وأصلها أحناء السرج.

---

[1] / مضر وربيعه وأنمار: بنو نزار بن معد بن عدنان، أضيف كل منهم إلى ما ورثه من أبيه، فورث مضر الذهب ، وورث ربيعه الخيل وورث أنمار الغنم.

[2] /مطلـع بـيت من الطويل، وقائله رجل من طي، والشاهد فيه: إجراء العلم زيد في الموضعين مجرى النكرات، وذلك بإضافته كما تضاف النكرات، وهو بتمامه:-

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

[3] / في قول الشاعر أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي، ت130هـ

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ عَنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابُ عَلَى قُصُورِهَا

وهو من الرجز ، والشاهد فيه: أم العمر، حيث أدخل الألف واللام على العلم.

[4] / البيت من الطويل، وقائله: ابن ميادة، وهو بتمامه:-

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بنَ الْيَزِيدَ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الخِلاَفَةِ كَاهِلُه

والشاهد فيه: اليزيد حيث دخلت اللف واللام، وهي في الأصل فعل مضارع.

قوله: (حَاجِبُ)[1]

وهو ثقيف بن زراره، ويقال: هو لقيط بن زراره، وأراد بقوله زيد المعارك شجاعته.

قوله: (وَعَنْ أَبِى الْعَبَّاسِ)

أبو العباس إذا أطلق يراد به المبرد[2] في كتب البصريين، وثعلب[3] في كتب الكوفيين.

قوله: (وَهُوَ قَلِيلٌ)

الضـــمير راجـــع إلـــى إدخال اللام دون الإضافه؛ لأن تعريف العلم خارج عن سنن القـــياس، والخروج عن هذا السَّنَن في الإضافة أخفى؛ لأنها محضة وغير محضة، فإيرادها على العلم لا يؤذن أنها سالبة للتعريف مالم يتبين أنها محضة، بخلاف إدخال اللام؛ فإنه يؤذن أن العلم قد سلب التعريف، ولك أن ترد الضمير إلى تأول العلم بواحد من الأمة المسماة، ألا تـــراه أتى بكلمة التقليل في قوله: (وقد يتأول) فكأنه قد صرح في آخر الفصل بما أشار إليه في أوله.

فصل قوله: (وَكُلُّ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعٍ)

لـــو قلت هذان زيدان منطلقان لم يكن إلا نكرة؛ لأن العلم زيد، فلما/15، أ/ ثَنَّيْته بطل لفـــظ العلـــم الـــذي وضع لتعريف شخص زيد؛ لمزاحمة شخص آخر إياه، وثُنّيا بلفظ لم تقع التسمية به في الأصل فنكرة، فإذا أردت التعريف أدخلت اللام فقلت الزيدان.

قوله: (إلاَّ نَحْو أَبَانَيْن)

---

[1] / في قول الشاعر:-

لَقَدْ كَانَ مِنهُم حَاجِبٌ وابنُ أمِّه أبو جَنْدَل وَالزَّيْدُ زَيْدُ المَعَارِكِ

البيت من الطويل، وقائله: الأخطل، وهو في ديوانه بشرح السكري تحقيق فخر الدين قباوة، وروايته:- وابن عمه، والشاهد فيه: زيد المعارك؛ لاحتمال دخول الألف واللام ، ينظر شرح أبيات المفصل 203/1.

[2] / هـــو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم الملقب بالمبرد، ولد سنة 210هـــ وتوفي سنة: 285هـــ تنظر ترجمته في إنباه الرواة 241/3، ومعجم الأدباء 111/19، والبغية/ 116.

[3] /هو أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب، قرأ كتب الكسائي والفراء، وتزعم نحو الكوفة،ولد سنة: 200هـــ وتوفي سنة: 291هـــ تنظر ترجمته في إنباه الرواة173/1ـــ 186، والبغية 398/1 ،والأعلام267/1.

التثنـــية لا تتحقق مالم يكن بين الاسمين اشتراك من حيث اللفظ والمعنى، وذلك ممتنع في الأعلام لامتناع الاشتراك المعنوي، فلو ثبت اشتراك معنوي في صورة فعلى نية التنكير لا محالـــة، نحو قولك: زيدان، فمعناه: مسميان بزيد، وإذا ثبت هذا فاعلم أن أبانين وعمايتين وعـــرفات علـــى صورة التثنية والجمع؛ لأن أبانين مثنى أبان، وأدر عات جمع أدرع، إذا لم يوضـــع أبـــانٌ ولا أدرعٌ أولا، بل هذه صورة مرتجلة للمثنى والجمع. فإن قلت: ما تقول في قـــولهم يـــوم عـــرفة ؟ قلـــت: قال الفراء[1] لا واحد له، وقول الناس نزلنا بعرفة ليس بعربي محض. وقيل أن عرفة وعرفاتٍ علمان للمكان المخصوص ، لا أن ثَمَّ أمكنة متعددة اسم كل واحد عرفة. وإنما استثني نحو أبانين وعرفات وإن كان الاستثناء منقطعا لينبهك على امتناع دخـــول الإلف واللام على هذه الألفاظ، وإن كان فيها ألفاظ المثنى [والجموع][2] لانتفاء حقيقة التثنـــية والجمع. وإنما يكون هذا في الأماكن والجبال من قِبل أن الأماكن لا تزول، ويصير كـــل واحـــد مـــن الجبلين [عندهم داخلا فيما دخل فيه الآخر][3] من الخصب وغيره ، فصارا كشيء واحدٍ، وأبانان: جبلان متناوحان [4] بنجد، وعمايتان جبلان[5] قال:-[6]

لَوْ أَنَّ عُصْمَ عَمَايَتَيْنِ وَيَذْبُلٍ   سَمِعَتْ حَدِيثَكَ أَنْزَلاَ الأَوْعَالاَ

---

[1] / سبقت ترجمته، وينظر قوله في معجم البلدان 104/4، واللسان مادة [ع، ر، ف]9 /157.

[2] / في: ب [المجموع].

[3] / في: ب تغيير بسيط في سياق الكلام وهو [داخل عندهم فيما دخل فيه الآخر]

[4] / في: ب زيادة وهي [أحدهما أبيض والآخر أسود]، ينظر معجم البلدان 62/1، واللسان مادة [أ، ب، ن] 52/1، والبكري معجم ما استعجم في أسماء البلاد والمواضع، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب،/96.

[5] / ينظر معجم البلدان 152/4، واللسان مادة [ع، م، و]413/9.

[6] / البـــيت مـــن الكامل، وقائله جرير، ينظر ديوانه تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه ص/50 دار المعارف بمصر، وورد في الديوان:-

لَو أَنَّ عُصمَ عَمايَتَينِ وَيَذبُلٍ   سَمِعَت حَديثَكِ أَنزَلَ الأَوعالا

والشـــاهد فـــيه: أن عمايتـــين اسم لجبلين بنجد، ينظر ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، ود/محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى1410هـــ1990م ص 181/1 ، وهمع الهوا مع 42/1 .

وأذرعـــات: بلـــد بالشـــام،[1] ثم مثل ببعض ما وقع في كلام العرب من مثنى الأعلام وجمعها، وهو لم يستعمل إلا باللام[2]

وهـــو قـــوله الخالدان،[3] /13، ب/ والكعبان،[4] والعامران،[5] والقيسان،[6] والمحمدون،[7] والطلحات.[8]

قوله: (وَقَبْلِى)[9] الخ

---

[1] / ينظر معجم البلدان 130/1، ومعجم ما استعجم/131.

[2] يقصد باللام: ال، التي للتعريف؛ لأن الأصل فيها أنها زيدت خوفا من التقاء الساكنين.

[3] / هما خالد بن نضلة بن الشتر بن حجوان بن فقعس الأسدي، توفي نحو 60ق هـــ ينظر ترجمته في الأعلام 7/ 292، وخالد بن المضلل: قيس أو مالك بن منقذ بن ظريف بن عمر بن قعين السدي، ينظر الخزانة 272/1.

[4] / هما كعب بن كلاب، وكعب بن ربيعة.

[5] / همـــا:- عامـــر بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري، أبو براء، فارس قيس وهو خال عامر الطفيل، أدرك الإسلام ولم يثبت إسلامه مات نحو 10ق هـــ ينظر الخزانة 250/2، و الأعلام 25/4، وعامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر من بني عامر بن صعصق فارس قومه، أدرك الإسلام وأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليغدر به فلم يســتطع، وعــرض علـــيه الرسول الإسلام فاشترط أن يجعل له نصف ثمار المدينة فرفض الرسول فعاد فمات في طريقه قبل وصوله إلى أهله تنظر ترجمته في الخزانة 183/1، و الأعلام 20/4.

[6] / هما قيس بن عتاب، وقيس بن هدمة، وورد في المفصل قيس بن هرمة.

[7] / هـــم محمد بن جعفر بن أبي طالب، المتوفى سنة: 37هـــ، ينظر التخمير 197/1، ومحمد بن أبي بكرالصديق المتوفى سنة: 38هـــ، ينظر التخمير 197/1، ومحمد بن حاجب، ومحمد بن أبى حديفة المتوفى سنة: 36هـــ، كان عمر رضي الله عنه يكرمهم لتسميتهم بمحمد، ينظر الإيضاح 104/1 والتخمير 19/1.

[8] / هـــم طلحـــة بن عبد الله الخز اعي تنظر ترجمته في الخزانة 394/3ـــ495، والتخمير 197/1، كان أبوه كاتبا لعمـــر بـــن الخطاب على ديوان الكوفة والبصرة، وكان طلحة بسجستان وبها مات، وإنما قيل له ذلك لأنه كان في أجـــداده جماجمه يسمون بطلحة فأضيفوا إليه، وقيل لأنه كان في عصر جماعة اشتهروا بالكرم وكل أسمائهم طلحة ففـــاق كرمه عليهم، وهم طلحة بن عمر بن عبيد الله ، وهو طلحة الجود، وطلحة ابن عبدا لله بن عوف، وهو طلحة الـــندى ، وطلحة بن الحسين بن علي، وهو طلحة الخير، وطلحة بن عبدا لله بن عبد الرحمن ، وهو طلحة الدراهم، ينظر ابن يعيش 47/1، والتخمير 197/1ـــ198، والإيضاح 105/1.

[9] / مطلع بيت استشهد به الزمخشري، وهو بتمامه :-

وَقَبْلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلاَهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَحْوَانَ وابنُ الْمُضَلَّلِ

البـــيت مـــن الطـــويل ، وقائلـــه الأسود بن يغفر ، وهو في ديوانه جمع : د نوري حمودي القيسي /57 ،وينظر الأنصاري، سعيد بن أجرس بن ثابت بن زيد الأنصاري، النوادر في اللغة، منشورات جامعة الفاتح الطبعة الأولى / 448، تلخـــيص ودراســـة د/محمد عبد القادر أحمد، واللسان مادة [ج، ح، ا] 191/2، والشاهد فيه قوله: الخالدان، بصيغة المثنى ودخول الألف واللام عليه.

حجوان بالجيم قبل الحاء: اسم رجل من بني أسد،[1]

والمضلل[2] بفتح اللام

المشددة، [ونضله بفتح النون وسكون الضاد.

قوله: (وَقَيْسُ بنُ عَنَّابُ وقَيْسُ بنُ هَزْمَةٍ)

عنَّاب صحَّ بالنون المشددة][3]

وهـزمة بتحـريك الـزاي، وقيل وقع في المفصل هكذا[4]، وإنما هو بدل من معجمه مفتوحة.

قوله: (أَكْرَمِ السَّعْدِينَا)[5]

الرواية بكسر الميم، وذكر سيبويه أكرم بالنصب على المدح[6].

قوله: (هَؤُلَاءِ المُحَمَّدُونَ بِالْبَابِ)

روي أن عمر رضي الله تعالى عنه أُتِيَ بِحُلل من اليمن [فأتى جماعة اسم كل واحـد مـنهم محمـد،][7] فـدخل عليه زيد بن ثابت ــ رضي الله عنه ــ فقال يا أمير المؤمنـين، هؤلاء المحمدون بالباب يطلبون الكسوة، وكان عمر ــ رضي الله عنه ــ يكرمهم لتسميتهم بمحمد[8].

---

[1] / في قوله جحوان هو سيد جحوان وهو خالد من بن نضلة.

[2] / المضلل: خالد بن قيس بن المضلل.

[3] / سقط من: أ، أثبتها من: ب.

[4] / ينظر المفصل /32.

[5] / يقصد قول الشاعر :ــ أَنَا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَّعْدِينَا إِنَّ تَمِيمًا لم يَكُن عنِّينَا

البيت من الرجز، وقائله : ابن هرمة، وقيل لرؤبة، كما قال الشارح، وليس كما أورده الزمخشري، والمعنـى: يفتخـر الشـاعر بأنه ابن هذا الرجل الذي هو أكرم الرجال المسمى كل واحد منهم بسعد، والشاهد فيه دخول: أل، على السعدينا وهو جمع للعلم سعد.

[6] / ينظر الكتاب 153/2.

[7] / ساقط من: أ، أثبتها من: ب.

[8] /القصة في الإصابة في تمييز الصحابة ص14/6، والجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز تحقيق: د/ محمد رضوان الداية، ود/فايز الداية، مكتبة سعد الدين،الطبعة الثانية 1407هـ، 1987م، ص67.

قوله: (وَقَالُوا طَلْحَةُ الطَّلَحَاتِ[1] وابنُ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ[2])

قيل طلحة الطلحات الموصوفون بالكرم قال:-[3]

نَصَرَ الله أعْظُمًا دَفَنُوهَا   بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ

يقـــال: نصـــر الغيثُ الأرض بالصاد المهملة إذا غاثها، أي: سقى الله تلك الأعظم صوب رحمته، وسمي طلحة لأنه كان أجود منهم يداً، وأغزرهم ندى، وابن قيس الرقيات فيه وجهان:

أحـــدهما:- إضـــافة الإبن إلى قيس المضاف إلى الرقيات، أضيف قيس إليهن لأنه اتفـــق له عدة جدّات اسم كل واحدة منهن رقية، وقيل: نكح نساء اسم كل واحدة منهن رقية، وقـــيل شـــبّب ثـــلاث نسوة اسم كل واحدة منهن رقية فأضيف إليهن فقيل: قيس الرقيات فلا تستبعد إضافة اسم المحب إلى الحبيبة فهي أدنى من إطلاق اسمها عليه، وقد أطلق[عليه][4] في قوله:-   أُدْعَى بِأَسْمَاءَ نَبْزًا فِي قَبَائِلِهَا   كَأَنَّ أَسْمَاءَ صَارَتْ بَعْضَ أَسْمَائِي[5]

والـــوجه الـــثان: ابن قيسٍ الرقياتُ بتنوين قيس وضم الرقيات، فيمن قال بأن[الابن][6] ســـمي بالرقيات على طريقة البيت الذي [أنشدناه][7] آنفا، وهذا إجراء اللقب على الاسم، ويؤيد

---

[1] / سبقت ترجمتهم.

[2] / هـــو عبيد الله بن قيس بن شُريح بن مالك بن بني عامر بن لؤي المتوفى نحو: 85هـــ، شاعر قريشي مشهور، وســـمي بالرقيات لأنه شبّب بثلاث نسوة سميت جميعها رقية، وأكثر شعره في الغزل، وقيل لأنه اتفق له عدة جدّات اسم كلهن رقية، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 539/1، والخزانة 284/7، والأعلام 196/4، وينظر التخمير 198/1، والإيضاح 106/1.

[3] / البيت من الخفيف، وقائله عبيد الله بن قيس الرقيات، وهوفي ديوانه ص/20 برواية: نضر، والمعنى: واضح وهو يدعو لطلحة الطلحات الذي مات ودفن بسجستان وهي مدينة بالشام، وورد في التخمير 198/1، وابن يعيش 1/ 47، والإنصـــاف 41/1، وشرح التسهيل لابن مالك 271/3، والخزانة 414/4، برواية: رحم الله. وأورده الشارح والمبرد في المقتضب برواية: نضر الله.

[4] / ساقطة من: ب.

[5] / البـــيت مـــن البسيط، وقائله: أبو محمد الخازن، والشاهد فيه إجراء الاسم على اللقب في بعض الأسماء، حيث قال بأسماء نبز أي لقب واشتهر به حتى صار كأنه اسم.

[6] / في: أ،و،ج :الاسم.

[7] / في: ب [أنشده].

هذا الوجه قول السيرافي[1] ابن قيس الرقيات بإضافة قيس بمنزلة قولهم: جبّ زمان زيد، في أن الغــرض إضافة الابن إلى الرقيات لأن قيسا ماكان شبب بالرقيات وإنما المشبب بهن ابنه كما يقال: حب رمّان زيد ولارمّان له، وإنما المضاف له الذي هو الجب لا غيره.

قوله: (وكَذَلِكَ الأُسَامَتَانِ)

أي الأعــلام الموضوعة بإزاء المعاني الذهنية كالمعاني الموضوعة بإزاء الأشخاص فــي لــزوم إدخال الألف واللام عليها إذا ثُنّيت أو جُمعت لأنها عندهم في الإفراد أعلام بما ذكرنا من التأويل في إطلاق أسامة على أسد واحد فلزم أن تأخذ هذه الأعلام حكما نحو زيد في التثنية والجمع.

فصل قوله: (وَفُلاَنُ وَفُلاَنَةُ)

وضعت هذه الأعلام أعلاما لأعلام الأناسي، ألا تراهم منعوا صرف فلانة، فلما وجب تقديــر العلمــية فــيها وجب تقديرها في فلان؛ لأن نسبتها إلى المؤنث كنسبته إلى المذكر، والتذكيــر والتأنــيث لا أثــر لهما في منع العلمية ولا [في][2] إثباتها، ولأنهم مَنعوا من إدخال الألــف والـــلام عليها فدل على العلمية فيهما، ثم إن هذه الأعلام من باب أسامة بدليل صحة إطلاقها كناية على كل علم.

وأعــلام الأناسي لها حقيقة كحقيقة الأسد، وقد صح وضع العلم لتلك الحقيقة فيصح الوضع لهذه الحقيقة أيضا.

قوله: (فَقَالُوا الفُلاَنُ)

أعلام البهائم أعلام فيها شوب من الجنسيَّة، فمن حيث إنها أعلام كنوا عنها بما يكنى بــه [عــن][3] الأعلام، ومن حيث إن فيها شوبا من الجنسية أدخلوا اللام؛ لأن أسماء الأجناس بدون اللام نكرات، وقيل أدخلوا اللام في أعلام البهائم للفرق، فإن قلت: لِمَ لَمْ ينعكس ؟ قلت:

---

[1] / الســيرافي هــو الحسن بن عبدا لله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد المتوفى نحو: 268هــ عالم بالنحو وعلم القــرآن والقــراءات واللغــة والأدب والشعر والفقه والحساب، أخذ عن ابن در يد، والنحو عن ابن السراج، تنظر ترجمته في إنباه الرواة 348/1، والبغية 509/1، والإعلام 195/2.

[2] / ساقط من: ب.

[3] / ساقط من: ب.

لأن الأناسي مقدمون على البهائم، والعاري عن لام التعريف مقدم على الكاسي بها، فناسبت أن يعطي المقدم المقدم، ولأن أعلام الأناسي أكثر من أعلام البهائم فناسب أن تكون الزيادة في الأقل.

قوله: (وَأَمَّا هَنٌ وَهَنَةٌ)

هَنٌ: في الأصل شيء حقير فكُنِّي به عن الأجناس؛ لأن رتبة الجنس دون رتبة العلم، وهن وهنه ليسا كفلان وفلانةلأن كلا من هنٍ وهنةٍ ليس بموضوع على علم، وإنما هو موضوع بإزاء مدلول اسم آخر ولذا يقال: كانت بينهم هنات أي أشياء قبيحة لا ألفاظ، وإنما صحّ أن يقال: هنٌ، كناية لأنه عدل عن لفظ آخر كلفظ الفرج إلى هذا اللفظ /16، أ/ لما في ذلك اللفظ من الاستقباح، وإنما أفرد ذكره ليؤذن أنه ليس من قبيل الأعلام، إذ لو كان علما لامتنع صرف: هنةٍ، ولما صحّ إضافته وإدخال الألف واللام عليه، ولا خلاف بينهم في عدم امتناع هذه الأشياء.

[المعرب]

قوله: (الْمُعْرَبُ)

سمي معربا لأن فيه تبيين المعاني العارضة عند التأليف وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة. كما في: جاء زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد، مأخوذ من قولهم: أعرب الرجل عن حجته إذا بينها، ولأن فيه إزالة فساد الالتباس،ألا ترى أنك إذا سكَّنت النون والميم والدَّال في: لقي ابنْ غلامْ زيدْ ، من الفاعل والمفعول والمضاف إليه لاحتمال أن يكون الابن مضافا إلى الغلام، والابن فاعل، وزيد مفعول، أو على العكس. فإذا رفعت الفاعل ونصبت المفعول وجررت المضاف إليه ارتفع الالتباس ، وعلى هذا مأخوذ من أَعْرَبَ أزال الْعَرَبَ وهو الفساد[1].

قوله: (حَقُّ الإعْرَابِ للاسْمِ فِي أَصْلِهِ)

لأن الإعراب لإظهار تلك المعاني العارضة وهي غير موجودة في غير الاسم [أما][2] المضارع إنما تطفّل على الاسم في الإعراب بسبب مضارعته الاسم، والمضارعة:

---

[1] / ينظر اللسان مادة [ع، ر، ب] 116/9.

[2] / في: ب [فأما].

المشـــابهة، وهـــي مـــن وجوه منها أن نحو رجل شائع أفراد بين هذا الجنس، فإذا قلت فعل الرجل كذا، اختص بواحد منها، كما أن نحو يضرب شائع بين [الزمانين][1] تقول يضرب زيد وهو في الفعل، ويضرب غداً، فإذا قلت: ليضرب، أو[سوف يضرب][2] اختص بأحدهما.

وسائر الأبواب: بَقِيَّتُها؛ لأن باب المعرب خرج من البين، يعني أن الحاجة لما كانت لمـــن يشتغل بهذا العلم داعية إلى تعلمهم معرفة الإعراب قدمناه وإن كان من قبيل المشترك. ذُكـــر فـــي الاعـــتذار عن ذكر المعرب في قسم الأسماء مع أن حقه أن يذكر في المشترك وجهين وقد استضعفهما بعضهم.[3]

إذ هو في الوجه الأول قد سلم الاشتراك وفرق باعتبار كون الاسم في الإعراب أصلا وكـــون الفعل فيه فرعا، ومثله واقع في المشترك: فالفعل أصل في الإعلال والاسم فيه فرع وهو مذكور في المشترك، وبما نحن بصدده يقتضي أن نذكر المعتل من الأفعال في الأفعال، والمعتل من الأسماء في الأسماء كما صنع كذلك في الإعراب.

أمـــا الـــوجه الثانـــي: فوجه الضعف فيه من حيث أن الحاجة إلى إعراب الأفعال كالحاجـــة إلى إعراب الأسماء فيجب أن نقدم إعراب الأفعال أيضا، ثم قال:[4] الأولى أن يقال: الإعـــراب في الأسماء ليس هو الإعراب في الأفعال؛ لأن الإعراب في الأسماء بإزاء معان بخلاف الإعراب في الأفعال، فلم يتحقق بينهما اشتراك في المعنى فلزم أن نذكر إعراب كل واحـــد مـــن القسمين في موضعه. ووجّه آخرٌ أن من جملة وجوه إعراب الأسماء الجر وهو مختص بالأسماء فوجب أن يذكر في الأسماء لعدم الاشتراك فيه، فلما وجب ذكره فيها وجب ذكر أخويه معه .

فصل قوله: (وَالاسْمُ المُعْرَبُ ما اخْتَلَفَ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ العَوَامِلِ)

هذه ثلاث شرائط

---

[1] / في: ب [من الزمان].

[2] / في: ب [سيضرب].

[3] / ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 111/1.

[4] / اعتـــرض ابـــن الحاجب على اعتذار الزمخشري على تقديم ذكر المعرب على هذا القسم، وعن ذكره في قسم المشـــترك، يقـــول: أنه لابد تقديم معرفة الإعراب، وإن كان قبيل المشترك، لأنه لو كان كذلك لوجب تقديم إعراب الأفعـــال؛ لأن الحاجة إلى تقديم إعراب الأسماء يقابلها الحاجة إلى تقديم إعراب الأفعال، واقترح ابن الحاجب تعليلا آخر، وهو الذي أورده الشارح ، ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، 111/1.

أمـــا الأولـــى: وهي الاختلاف، فلأن تبيين تلك المعاني لا يتحصل بتسكين أواخر الكلمات لما ذكرت.

وأمـــا الثانـــية: وهـــي اخـــتلاف الآخر؛ فلأن الآخر أقبل للتغيير لاحتماله الحركات[1] والســـكون، بخلاف الصدر. ودع الوسط، فهو مما لا يوجد كثيراً كما في نحو غدٍ ويدٍ، أولا يتعـــين كما في نحو مُخْرِج ومستخرج؛ ولأن هذا الاختلاف لإضهار تلك المعاني، ولا تحقق لها قبل إظهار تلك الكلمة إذ لا وجود للحال قبل وجود الذات ولله [در][2] القائل:-

يَقُولُ حَبِيبِي كَيْفَ تَصْبِرُ بَعْدَنَا فَقُلْتُ: وَهَلْ صَبْرٌ فَيُسْأَلُ عَن كَيْفَ[3]

وأمـــا الثالثة فهي اختلاف الآخر باختلاف العوامل، فلأنه لا يلزم من اختلاف آخر الكلمـــة كـــونها معـــربة، /14، ب/ ألا ترى أن: مِن زيدٍ، ومِنَ الرجلِ، ومِنِ ابنِكَ بالسكون والفتح والكسر [في آخره][4] من اختلاف كما ترى، وليس بإعراب لعدم اختلاف العوامل.

وقوله: (لَفظًا.... أوْ[تَقْدِيرًا][5])

تقسيم بعد تمام الحد، فلا يضره، وقوله: بحركة أو حرف تقسيم لقوله لفظا.

قوله: (أَوْ جَارِيًا)

يعني بذلك نحو (دلو) و(ظبي) وإنما جرى الواو والياء فيهما مجرى الحرف الصحيح [فقبلتا][6] الحركات الإعرابية؛ لأنها لما سكن ما قبلها حصل الإجمام للسان بالوقفة على الساكن قبلها، فسهل تحريكهما، فحُرّكتا؛ لأن الأصل في المعرب أن [يستوفي][7] وجوه الإعراب، ولا

---

[1] / في: ب زيادة نصها [لاحتمال حركات الإعراب والسكون].

[2] / ساقط من: ب.

[3] / البيت من الطويل، وقائله دلف بن حجدر الأشبيلي من العصر العباسي المتوفى سنة: 334هـــ، وهو في الديوان باخـــتلاف بســـيط بذكـــر: خليلي، بدل: حبيبي. و: صبرك، بدل: تصبر. و: عنهم، بدل: بعدنا. والشاهد فيه: ليس بـــ:لغـــوي وإنما هو معنوي حيث تساءل الشاعر كيف صبره على أحبته بعدهم فأجابه بأنه لم يصبر حتى يعرف مذاق الصبر، وهو كما قال الشارح لا وجود للحال قبل وجود الذات.

[4] / في: أ [ففي آخره].

[5] / ثبتت في جميع النسخ :[تقديرا]، وهي في المتن: محلا.

[6] / في: ب [فقلبتا].

[7] / في: أ [تستوفي].

يتــرك الأصــل إلا بدلــيل قوي، وقد وهُن هنا الدليل الداعي إلى تسكينها [وهو] [1] استلزام تحــريكهما الــنقل لما قلنا من حديث الإجمام، فإن قلت: لم قدم ذكر الاختلاف بالحركة على الاخــتلاف بالحرف؟ قلت: لأن الاختلاف بالحركة هو الأصل في باب الإعراب، وبيان ذلك أن الأصــل في أواخر الكلم هو أن تكون ساكنة؛ لأن في السكون خفة، وهي مطلوبة، إلا أن هاتــيك المعانــي لما عرضت عند التركيب احتاجوا إلى نصب العلامة لها فمالوا إلى جبنة الزيادة دون النقصان؛ لأن تلك المعاني زائدة فناسبت أن تكون العلامة من الزوائد، والزيادة مســتلزمة للــثقل فزادوا ما هو الأمَدُّ الأقصى في الخفَّة، وهو أجزاء حروف اللين، التي هي أخــف من سائر الحروف لجريانها مجرى النفس السادج، ومرون الألسنة عليها، واستئناس المســامع بهــا لكثــرة ورودهــا على اللهجات إمّا بنفسها كقولِ، وقالَ، وقيل، أو بأجزائها، [وأجــزاؤها] [2] هــي الحــركات الــثلاث، فعلم أن الأصل في باب الإعراب وهو الاختلاف بالحركة.

قوله: (فِي الأَسْمَاءِ السِتَّةِ)

أصــل هــذه الأســماء: أَبَوٌ، وَأَخَوٌ،وَحَمَوٌ وَهَنَوٌ، وَذَوَوٌ، بشهادة قولهم: أَبَوَانِ وَأَخَوَان وَحَمَوَان وَهَنَوَان وَذَوَا مال وَأَذْواء، بزنة: أقفاء قال:

ومنه قول جمال العرب:-[3]

[.............................]   مِنْ فَرْعِ عَدْنَانَ وَالأَذْوَاءُ مِنْ يَمَنِ [4]

فلما كانت هذه الأسماء على فَعَلٌ سُلِكت فيها /17، أ/ طريقة الإعلال لتحرُّك حرف

---

[1] / في: [وهي] .

[2] / ساقط من: أ، أثبتها من: ب.

[3] / هو أبو المظفر أحمد بن إسحاق بن معاوية الأبيوردي، وجمال العرب لقبه، وهو أديب شاعر، ولد في أبيورد، وتوفي بأصفهان سنة: 570هـــ ترجمته في معجم الأدباء 234/17 ــ266، ومعجم المؤلفين314/8

[4] / البــيت مــن البســيط ، وقائلــه: أبو المظفر محمد بن العباس الأبيوردي، المتوفى سنة: 507هــ في العصر الفاطمي، وهو بتمامه:ــ

فَلَيتَ شِعري وكَم غرَّ المُنى أُمَماً   مِن فَرعِ عَدنانَ والأذواءُ مِن يَمَنِ

والشــاهد فــيه: قوله: الأذواء. حيث أصلها : ذو. من الأسماء الستة ثم سُلكت فيها طريقة الإعلال، فصارت أذواء على طريقة عصى وعَصَوَ، ورحى ــ رَحَوَ ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألف.

العلة مع انفتاح ما قبله، كما سلكت في نحو عصاً ورحىً لأجل ما ذكرنا، ثم وجد في هـذه الأسماء ثِقَل[ليس في عصى ورحى]،[1] وهو تضمن الإضافة، ألا أنك إذا قلت: أبٌ دلّ علـى نفسه وعلى ابن أو بت، وإذا قلت أخ دلّ على نفسه أو على أخ أو أخت فطلبوا زيادة التحقـيق لزيادة الثقل وحذفوا الحرف أصلا ، فقالوا أبٌ أبٍ إبًا في الأحوال، وبالإضافة بعد ذلـك انزاح بعض الثقل، أو الإضافة أزاحت التضمن؛ لأن المتضمن هو المضاف إليه، وهو ملفـوظ بـه صريحا، فأعادوا الحروف وأعربوها بالحروف لا بالحركات؛ لاستلزام إعرابها بالحـركات الثقلَ، فقولك جاءني أبوُهُ بضم الواو، ومررت بأبوِه بكسرها مستثقل يعافه من له ذوق سليم وطبع مستقيم غير سقيم.

فإن قلت: فلتنخرط هذه الأسماء في سلك عصا ورحى وليقل: جاءني أباه، ومررت بأباه، كما يقال: هذه عصاه، وتوكأت على عصاه، على أن هذا مؤيد بما يروى عن أبي حنيفة[2]–رحمه الله – أنـه سـئل عن جواب القَوَد على من رمى إنسانا بحجر فقتله. فقال: لا ولو رماه بأبا قُبَيْسٍ[3]. ولم يقل – رحمه الله – بأبي قيس.

قلـت: فـي ذلك إبطال لغرضهم، فإنهم قصدوا أن يجعلوا إعراب هذه الأسماء الستة بالحـروف توطئةً لما نووه من إعراب التثنية والجمع بالحروف، إذ لو لم يكن لهما نظير في الآحـاد لبقيا كالأوابد ينفران عن الطباع، ولا يألفان الأذهان والأسماع، وما روي عن أبى حنيفة –رحمه الله – فهو على لغة بعض العرب[4]، فإنهم يقولون أباه وأخاه في جمع الأحوال، وعليه قول القائل [5] **إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا** [......................]

---

[1] / في: ب [ليس في العصى والدجى]

[2] / سبقت ترحمته.

[3] / أبو قبيس: جبل مشرف عل مكة، ينظر اللسان مادة [ق، ب، س]11/11، ومعجم البلدان [ق، ب، س]81/1، والرواية في الإنصاف ص18/1.

[4] / هـذه اللغـة تنسـب إلى بني الحارث وخثعم وزبيد، وهم ممن يلزمون المثنى الألف في أحوالها كلها، ينظر اللهجات العربية في التراث، 61/1 ــ 62، همع الهوا مع، ص 145/1.

[5] / البـيت مـن مشطور الرجز، وقائله أبو النجم العجلي، ونسبه الجوهري لرؤبة العجاج، والشاهد فيه: أن أباها الثالثة جاءت على لغة بعض العرب الذين يلزمون الأسماء الستة الألف مطلقا، وهو بتمامه :ــ

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا مِنَ الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

فـــإن قلت: لم عُنِيَتْ هذه الأسماء للإعراب بالحروف لما ذكرت استقامة الطبع والسمع إلى الإعْراب بالحروف في التثنية والجمع ؟ قلت: لما بينها وبينهما من المشابهة في الفرعية. فالإضـــافة فرع عن الإفراد، كما أن التثنية والجمع فرعا الواحد، ثم إن أصل أبُوهُ: أَبَوُهُ بفتح الباء وضم الواو، سكنت الواو لاستثقال الحركة عليها، ونقلت الضمة إلى الباء، وفي هذا نقل لا غيـــر، وأصل أبيه أبَوِه بفتح الباء وكسر الواو، سُكِّنت [الواو][1] ونقلت الكسرة إلى الباء، وانقلــبت الـــواو يـــاء لســـكونها وانكسار ما قبلها، كما في ميعاد وميزان، والأصل: مِوْعَاد وَمِوْزَان من الوعد والوزن، وفيه قلب ونقل.

وأصل أباه: أبَوَه بفتح الباء والواو، انقلبت الواو ألفًا وفيه قلب لا غير.

أمـــا فـــوك: فأصـــله فَـــوْهُكَ؛ لقولهم في الجمع، أفواه كثوب وأثواب، حذفوا الهاء لخفائها، فصـــارت الواو متعقب الحركات الإعرابية، ولزم أن يقال: فَوُك بضم الواو في الرفع، وفَوِكَ بكسرها في الجر، وفُوَك بفتحها في النصب، فعانقه النقل في الرفع، والقلب والنقل في الجر، والقلب في النصب، كما في الباقية من تلك الأسماء.

ونظير ما ذكرنا من الإتباع، وهو اتباع ما قبل هذه الحروف لهذه الحروف قولهم: في امرئ و ابـــنم : هـــذا امرؤٌ وابنُمٌ بضم الواو والنون لضمة الهمزة والميم، ومررت بامرِئٍ وابْنِم بكســـرها لكســـرهما، ورأيت امرءًا وابنمًا بفتحهما لفتحهما، وإن كان بين الإتباعين تفاوت، فـــالأول: مـــن حيث الصورة؛ لأن حركة الباء في أبوه هي حركة الواو في الأصل بخلاف الثاني، فحركة الراء في هذا امرؤٌ ليست كحركة الهمزة.

والكوفـــيون ذهبوا إلى أن هذه الأسماء معربة من مكانين، والحجة لهم في ذلك: أن الحركات الـــثلاث عند الإفراد إعراب بالإجماع،[2] تقول: جاءني أبٌ له ورأيا أبًا له ومررت بأبٍ له، والحركات الإعرابية لا تزول بالإضافة، ألا تراك تقول: هذا غلامُك ورأيت غلامَك ومررت بغلامِـــك والحـــركات في الميم إعرابية، كانت كذلك في هذا غلامٌ، ورأيت غلاماً، ومررت بغـــلامٍ، فثـــبت أن الحـــركات التي قبل حروف العلة للإعراب، وقد ساعدهم البصريون أن

---

[1] / ساقطة من: أ.

[2] / ينظر الإنصاف: 1/17ـ18ـ19.

حـــروف العلة: للإعراب، فيلزم أن تكون هذه الأسماء معربة من مكانين، وهكذا يقولون: في ابنم وامرئ أنهما معربان من مكانين.

والجواب لأصحابنا البصريين:[1] أن الإعراب لإظهار تلك المعاني العارضة، والإعراب من مكـــان واحـــد كـــاف ولا حاجـــة داعية إلى الجمع بين إعرابين، ألا تراهم أنهم لم يجوّزوا مسلمتات؛ لأن فيه جمع بين علامتين للتأنيث فكذا هذا .

والجواب عن قولهم: الحركات في الإفراد إعرابية، والحركات الإعرابية لا تزول بالإضافة: أن الحركات الإعرابية إنما تبقى عندالإضافة إذا بقيت إعرابية، كما في: هذا غلامُك، ورأيت غلامَـــك، ومـــررت بغلامِـــك، وحركات الباء في أبُوه، وأبَاهُ، وأبِيهِ، ليست بإعرابية؛ لأن الإعرابية لا تكون إلا في آخر الكلمة والباء هو الآخر قبل الإضافة لا بعدها.

والدلـــيل علـــى صحة هذا المذهب البصري وفساد الكوفي[2]، أن كل معرب له إعراب واحد ليس إلا.

وذهـــب أبـــو عثمان المازني[3]،إلى أن الباء في: أبوه، وأباه، وأبيه. حرف إعراب، وحروف المد بإشباع تلك الحركات الإعرابية في الأحوال الثلاث[4]، وهذا المذهب أيضا فاسد؛ لأن ذلك لا يتأتى إلا في ضرورة الشعر كقوله:-[5]

وَإِنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

---

[1] / ينظر رأي البصريين في الإنصاف1/20.

[2] / استند الشارح في إبطال رأي الكوفيين على حجج البصريين، وأسلوبه في الإشارة إلى رأي الكوفيين يظهر نزعته البصرية الخالصة.

[3] / هو بكر بن محمد بن حبيب بن بقية المازني، أبو عثمان المتوفى سنة: 324هـــ، أخذ عن عبيده الأصمعي وأخذ عنه المبرد، تنظر ترجمته في إنباه الرواه 1/281، والبغية 1/463، والأعلام 2/69.

[4] / ينظر الإنصاف 1/17.

[5] / البيت من البسيط، وقائله ابن هرمة، والمعني: أن الشاعر يقول أنه عندما يخطر على باله من أحب، والحال أن المسافة حالة بينه وبين حبيبه يكون دائم التردد على الطريق التي يسلكونها عند قدومهم فينظر
والشـــاهد فـــيه: قـــوله: فأنظـــور، فإنـــه يـــريد قافـــية رائـــية مـــردوفة بالواو لكي تتناسب مع البيت الذي قبلها و قوله :ـــ اللَهُ يَعلَمُ أَنّا في تَلَفُّتِنا يَومَ الفِراقِ إِلى أَحبابِنا صُوَرُ
فأتـــى بكلمة: فأنظور مشبعة للوزن والقافية وهو يريد فانظر، ينظر الخصائص 1/42، وسر صناعة الإعراب لابن جني 1/36، واللسان مادة [س، ر، ي] 7/106، والإنصاف 1/24، والخزانة 1/121، وذكر بلفظ حوثما وهي لغة في حيثما.

وقوله:-[1] أَلَمْ يَأتِيكَ وَالأنبَاءُ تُنمِي بِمَا لاَ قتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ
وقوله:-[2] وَأَنتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِينَ تُرْمِي وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

والأصـــل فأنظُــرُ،وألم يأتــك، وبمنتزح، بدون الواو، والياء، والألف، أشبعت ضمة الظاء، وكسرت التاء، وفتحة الزاي، فتولدت هذه الحروف، وكلامُنا في حالة الاختيار لا في حالة الاضطرار.

قوله: (وَفِي كِلاَ مُضَافًا إِلَى مُضمَرِ)

إذا أضـــيف كِـــلاَ إلـــى مضمر ففي الرفع: بالألف. وفي النصب والجر بالياء. وإذا أضيف إلى مظهر: لم يظهر فيه الإعراب، ووجه ما ذكرنا: أن كِلاَ مفرد اللفظ، مثنى المعنى[3]، بدلـــيل عود الضمير إليه تارة بلفظ الواحد، وهو الفصيح في لغة التنزيل قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [4]

وقال الشاعر :-[5]

كِلاَنَا يَا يزِيدُ يُحِبُّ لُيْلَى [......................]

---

[1] / البيت من الوافر، وقائله : زهير بن أبي سلمى، والمعنى ألم يأتك أي ألم يبلغك، والأنباء تنمي أي تنتشر، ولبون بني زياد أي إبل وغنم بني زياد التي باعها الربيع بني زياد العبسي في مكة بأسياف وأدراع .

والشـــاهد فـــيه : أنه أتى بكلمة (يأتيك) بالياء، والسائر أنه بدون ياء لأنه فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة الجزم حذف الياء على أنها لغة، إلا أنها ضرورة شعرية، ينظر الكتاب 316/1، والخصائص 333/1، وابن يعيش 24،/8

[2] / البيت: من الطويل، وقائله: ابن هرمة، وهو في ديوانه ص /92، كذا أورده د/ أيميل يعقوب في معجمه، ولم أقف على الديوان.

والشـــاهد فيه: بمنتزاح، حيث أتى بألف قبل الحاء إشباعا لحركة الزاي، وهو من شواهد: سر صناعة الإعراب 1/ 35، والخصائص316/2، الخزانة 557/7.

[3] / أيّد الجَندي هنا رأي البصريين في أن: كلا، مفرد لفظا ومثناة معنى، في حين ذهب الكوفيون إلى أنها مثناة لفظا ومعنى، ينظر الإنصاف ص439/2.

[4] / سورة الكهف آية /33.

[5] / البـــيت مـــن الوافـــر، وقائلـــه: مزاحم بن الحارث العقيلي، وكان يحب ليلى بنت مهدي صاحبة قيس بن معادة المعروف بمجنون ليلى.

والشـــاهد فيه: كلانا ، ويحب، حيث أعاد الضمير في يحب مفردا إلى:كلا، فدل ذلك على أن كلا جهة إفراد، وهي جهة اللفظ وهو مذهب البصريين ، وهو بتمامه:ـــ

كِلاَنَا يَا يَزِيدُ يُحِبُّ لَيْلَى بِفِيَّ وَفِيكَ مِنْ لَيْلَى التُّرَابُ

وهو من شواهد الإنصاف 443/2 .

1. وقال آخر[1]

أُكَاشِرُهُ وَأعْلَمُ أنْ كِلانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ

/18، أ/ لم يقل: آتنا، ويحبَّان، وحريصان.

وأخرى بلفظ التثنية كقوله:-

كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيِ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وكِلاَ أَنفَيْهِمَا رَابِ[2]

فعلم أن في كلا إفرادا لفظيا وتثنية معنوية، وهو يُضاف مرة إلى المظهر وطوْرا إلى المضـــمر، فجعلوا له حظا من الإفراد وحظا من التثنية، وصيَّروه عند الإضافة إلى المظهر بمنـــزلة المفـــرد فـــي عدم ظهور الإعراب فيه، فصار هو ونحو العصى رضيعي لبان ثَدْى واحـــدٍ، وجعلوه عند الإضافة إلى المضمر بمنزلة المثنى فبرزا في بِزَّةٍ[3] واحدة، فإن قلت: لِمَ لَمْ ينعكس ؟ قلت: لأن المظهر هو الأصل كالمفرد، والمضمر فرع كالتثنية، فانضمام الأصل إلـــى الأصل والفرع على الفرع أولى لما فيه من رعاية جانب المجانسة، والجنس كما قيل إلى الجنس يميل. والألف في كلا ليست بألف للتثنية لما ذكرنا أنه مفرد اللفظ.

وذهـــب الكوفيون إلى أنها ألف التثنية[4] بدليل أنها تتصرف تصرف ألفِ مسلمان، نحـــو: جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، كجاءني مسلمان، ورأيت مسلمين، ومـــررت بمســـلمين، وهذا خطأ منهم بيِّن، إذ لو كان كما زعموا؛ لا نقلب ألفه مع المظهر أيضا، ولما امتنع الانقلاب مع المظهر علم أن ما ذهبوا إليه باطل.

---

[1] / البـــيت مـــن الوافر، وقائله: عُدي بن زيد، والمعنى أكاشره أي أضاحكه، وأنا اعلم أن كلا منا حريص على ما يســـوء صـــاحبه، والشـــاهد فيه: مثل سابقه حيث أعاد الضمير على كلانا بالإفراد، وهو من شواهد الكتاب 74/3، والإنصاف 443/2 .

[2] / البيت من البسيط وقائله الفرزدق، همام بن غالب، وقال محقق الإنصاف محمد محي الدين عبد الحميد أن سبب هذا البيت أن جرير بن عطية زوج ابنته عضيدة للأبلق فعيّره الفرز دق وهجاه، وخطّأ محمد محي الدين عبد الحميد العيني والسيوطي والصبان والأمير في مناسبة هذا البيت من أنه وصف فرسين.

والشاهد فيه: أنه رد الضمير في قوله: أقلعا، إلى كليهما حملا على المعنى وأعاد الضمير إلى كلا الثانية بالمفرد في رابي مراعاة للفظ، وهو من شواهد الخصائص 421/2، والإنصاف 447/2، وابن يعيش 64/1 وابن هشام /204، والأشموني 44/1.

[3] / البِزَّة: الهيئة والشارة، ينظر اللسان مادة [ب، ز، ز]398/1.

[4] / ينظر الإنصاف 439/2 وما بعدها.

والــوجه الثاني في بطلان مذهبهم قولك في النسبة: كُلَوي، كعصوي في النسبة إلى عصـــا، ولو صحّ ما ذهبوا إليه لقيل: كِلِيّ ، فإن قلت: قولهم: كلتا يُؤذِن بصحة ما قالوا؛ لأن تـــاء التأنيث لا تتقدم على لام الكلمة، وإنما تتقدم على ألف التثنيةكــ:مسلمتان. قلت: في تاء كلتا وجهان:-

أحدهما: أنهما منقلبة عن الواو التي انقلبت الألف عنها[1] في كلا لقولهم كِلَوَان،

والثانــي: عن الياء الممكن انقلاب الألف عنها في كلا لجواز الإمالة فلا تكون تاء كلــتا نظيرة التاء في مسلمتان، فإن قلت: فما هذه الألف التي بعد التاء ؟ قلت: للتّأنيث كألف ذكــرى بدليل قولهم في النسبة كِلْتِي وكِلْتَوِي، كذكرى وذكْرَوِي،[ويجوز أن يكون جمعا بين العوض والمعوض عنه وهو الواو في فوه][2]

قوله: (وَفِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ عَلَى حَدِّهَا)

المراد بالجمع على حد التثنية: الجمع السالم؛ لأن الواو والنون في: مسلمون، كالألف والــنون في: مسلمان، في أن الزائدين في الفصلين جاءا بعد تمام صيغة المفرد، وإنما جعل إعرابها بالحروف لأنهما فرعان عن الواحد، كما أن الإعراب بالحروف فرع على الإعراب بالحــركة. فإن قلت فما وجه تعيين الألف لرفع التثنية ؟ قلت: هو معنى لطيف وسر شريف فــإن شئت أن تعثُر فأصغِ. اعلم أنك إذا أردت التثنية والجمع: لزم أن تغير الواحد لئلا يلزم الالتباس، وأن يكون ذلك التغير بالزيادة؛ لأن المعنى قد زاد، وأن يكون ذلك التغيير في آخر الاســم؛ لأن التغييــر فــي الأطــراف أسبق لكون الجنس متحصنا. ألا ترى إلى اختصاص الاخــتلاف المُتْلَــئِبِّ[3] الذي هو الإعراب بالأواخر. وأن يكون الزائد من حروف المد لكون الزيادة مستلزمة للثقل، وكون هذه الحروف حقيقة لذواتها، وأن يكون في هذه الحروف دليل على الإعراب ليكون جمعا بين الغرضين، مع سلوك وتيرة الإيجاز والاختصار، ومع صون حروف المد عن التحريك، أو هي آبية لذلك؛ لأن حرف المد هو ما [كان][4] من تلك الحروف

---

[1] / ينظــر / د: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، بلوغ الإرب في الواو في لغة العرب، مكتبة الكليات الأزهرية /ص 181 وما بعدها.

[2] / سقط من: أ.

[3] / اتلأبَّ الشيء: استقام، و المتلئب: الطريق الطريق الممتد المستقيم، اللسان مادة[ت، ل، ب]41/2.

[4] / في: ب [يكون] .

الثلاثة ساكنا، وحركة ما قبله من جنسه، كالألف في: قال، والواو في، يقول والياء في، يُقِيْلُ، لكــن هــذه الحــروف ثلاثـــة، وأحوال التثنية والجمع ست، فيلزم اشتراك في كل من تلك الحروف، والاشتراك: خلاف الأصل، فيجب أن نجعل الاشتراك في بعض منهن دون بعض تقلــيلا مخالفا للأصل بقدر الإمكان، فكانت الياء هي الخليقة بالاشتراك لكونها مستوية النسبة إلـــى مَخْرجيْ أُخْتَيْها لأنها من وسط المخارج، والألف من مبدئها، والواو من منتهاها، وبين الجــر والنصب قرابة مشتبكة ليست بين واحد بينهما وبين الرفع؛ لأن كلا منهما علم للفضلة في نحو: ذهبت بزيد، وأذْهبتَ زيدًا، بخلاف الرفع فإنه علم للفاعل وهو ليس بفضلة، فَعُيِّنت الألف للرفع في التثنية، والواو له في الجمع؛ لأن الألف مقدم على الواو في المخرج، كما أن المثنـــى مقــدم على الجمع، وعُيِّنت الياء للجر والنصب فيهما لما ذكر من القرابة، لكن للجر بطريق الأصالة، وللنصب بطريق التبعيّة؛ لأن الكسرة جزء الياء بشهادة تولدها من إشباعها، والمصوغ من الشذوذ أجزاؤه ذهبيَّة لا فِضيًّة، فكذا المتولد من الكسرات أجزاؤه كسريّة، وقد نبهت على تولد الياء من الكسر قبل فلا نعوذ إلى ذكره، فعلم أن الكسر جزء الياء، والجر هو الكسرة ليس إلاّ، وفي فصل التثنية والجمع مباحث تأتيك من بعد إن شاء الله تعالى.

قوله: (**وَاخْتِلاَفُهُ مَحَلاً فِي نَحْوِ العَصَا وَسُعْدَى**)

يريد أن كل اسم في آخره ألف كمثاليه لا يظهر فيه الإعراب لفظا؛ لامتناع الألف من الحــركة، وهذا النوع من الأسماء سمي مقصورا؛ لأنه حُبِس من الحركت مأخوذ من القصر وهو الحبس، ومنه امرأة مقصورة وقصيرة أي مُخدَّرة.

والفــرق بين هذا القبيل من المعربات وبين المبنيات من الأسماء:أن إعراب المبنيات من الأسماء امتنع لمناسبة الحرف، بخلاف هذا النوع من المعربات، فامتناع إعرابه لامتناعه على آخره، والفرق بينهما واضح لمن تأمل.

قوله: (**وَالْقَاضِي فِي حَالَتَيْ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ**)

[ســكن القاضي في الرفع والجر][1] لتضاعف الثقل بتحريك المعتل مع اجتماع الكسر والضــم فــي جاءنـــي القاضـــي، وتحَرُّكه مع توالي الكسرات في مررت بالقاضي، وإحدى الكســرات نفس الياء،أما في النصب: فلا تضاعف للثقل؛ لِخفة الحركة العلويّة، والأصل في

---

[1] / سقط من: أ، أثبتها من: ب.

المعـــرب أن تســـتوفي فـــيه وجوه الإعراب، فلا يترك الأصل إلا بموجب، والموجب: هو تضـــاعف الـــثقل لا نفـــس الحـــركة؛ لأن كونها عارضة هوَّن الخطب المُلمَّ وهو ما عراه بالتحـــريك/19، أ/ من ضرب الثقل، فصارت الياء في: رأيت القاضي، كباء: الضارب، في تحمل الحركة.

[المنصرف وغير المنصرف]

قوله: (لِشَبَهِ الفِعْلِ)

وجـــه الشبه أن الفعل بعد الاسم؛ لأنه مأخوذ من المصدر[1] وكل واحد من أسباب منع الصـــرف ثان لأول، فإذا تحقق في اسم سببان منهما صار مشابها للفعل في الفرعية فيختزل عـــنه التنوين الذي هو علم التمكن[2] لا لمُعارضيَّة حرف التعريف والإضافة[3]. أما الجر: فإنما يمتـــنع تـــبعا لامتناع التنوين، لارتضاعهما ضِرعا واحدا وهو الاختصاص بالاسم، وتحقيق

---

[1] / أشبه الاسمُ الفعلَ فيْ فرعين، ولهذا منع الصرف لشبهه بالفعل.

السبب الأول: أن الاسم يقوم بنفسه والفعل لا يقوم بنفسه وإنما يحتاج إلى اسم معه فصار فرعا عليه.

الســـبب الثاني: أنه أي الفعل مشتق من المصدر الذي هو ضرب من الأسماء فلما أشبهه في الفرعية امتنع منه الجر والتنوين كما امتنع من الفعل.

وبقـــوله: لأنـــه مأخـــود من المصدر، يظهر الجندي انحيازه التام للبصريين في أن المصدر أصل الاشتقاق، ينظر الإنصاف 235/1، وابن يعيش57/1.

[2] / ثمّـــة خـــلاف بين النحاة في حقيقة الصرف، فمنهم من يرى أن الصرف هو التنوين فقط، ومنهم من يرى أن الصرف هو التنوين والجر، وحجة من قال أنه التنوين الآتي:ـــــ

أ / أنـــه معنى ينبئ عن الاشتقاق فلم يدخل فيه مالا يدخل عليه الاشتقاق كسائر أمثاله، وبيانه أن الصرف في اللغة هـــو الصـــوت الضـــعيف، أما الجر فليس صوته منبها لما في التنوين، ألا ترى أن الفتحة والضمة مثله ولا يسميا صرفا.

ب / أن الشـــاعر إذا اضطر إلى صرف مالا ينصرف جر في موضع الجر ولو كان الجر من الصرف لما استطاع الإتيان به .

ج / أن مـــا فيه الألف واللام لو أضيف لكسر في موضع الجر مع وجود المانع من الصرف سقط بسقوط التنوين بسبب مشابهة الاسم للفعل، وسقوط التنوين كان لعلة أخرى .

أما من قال بأن الصرف هو الجر والتنوين فحجته كالآتي :ـــ

أ / أن الصرف من التصريف وهو تقليب الاسم وبالجر يزداد، وتقليب الاسم في الإعراب فلهذا هو من الصرف.

ب/ أنـــه قـــد اشـــتهر بين النحاة أن الممنوع من الصرف هو الممنوع من الجر والتنوين فيجب أن يكون داخلا في المحدود ، ينظر العكبري، أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، دار الشرق العربي، بيروت / 1992، الطبعة الأولى تحقيق محمد خير الحولاني 103/1.

[3] / أي أنـــه كلمـــا اجتمع في الاسم سببان من أسباب منع الصرف منع التمكن، وهو التنوين، بسبب أن هذا الاسم عندما أشبه الفعل صار غير قادر لتحمل التنوين لثقله عليه كالفعل، لا لأن الاسم فيه التعريف والإضافة.

التـــناوب بيـــنهما في نحو: راقوداً[1] خلاً، بتنوين الراقود لا مع جرِّ الخل. وراقودُ خلٍ، بجر الخـــل لا مع تنوين الراقود، وقوله في الكتاب[2] ويختزل عنه الجر والتنوين بالواو، يشير إلى أن الجر أيضا مقصود بالمنع كالتنوين ولو كان قال مع التنوين لكان إثباتا للقول الأول[3]؛ لأن مـــع للمصاحبة، وامتناع الجر عند مصاحبة التنوين لا يوجب امتناعه عند الإفراد، فلا يكون الجـــر علـــى هـــذا مقصـــودا بالمنع، فأما الواو: فللجمع المطلق فيحتمل أن يمتنع الجر عند المصاحبة وعند الانفراد أيضا، ووجه ما ذكر في الكتاب أن الجر ركن من أركان الإعراب، والإعـــراب تمكن، بدليل أن غير المتمكن لا يقع إلا على الأسماء المبنية، فساغ أن يقال: إن بـــاب مـــالا ينصرف لما ضاهى الفعل مُنِع التنوين الذي هو علم التمكن، ومنع بعض وجوه الإعـــراب أيضا، فلما مُنع مالا ينصرف الجرَّ، أريد تحريكه لئلا [يكون][4] المهروب عنه وهو السكون الذي هو الأصل في باب البناء فحُرِّك بالفتح لخفته المطلوبة، مع أن بينه وبين الجر تآخـــيا، ألا ترى إلى استواء الجر والنصب في مسلِمَيْنِ ومسلِمِين ومسلمات، وعبارة صاحب الكـــتاب: و كـــان في موضع الجر مفتوحا،[5] قالوا هذا تسامح منه في العبارة فحقه أن يقول منصـــوبا؛ لأن الفتح ليس من حركات الإعراب بل من حركات البناء، /16، ب/ وباب مالا ينصـــرف لـــيس بمبنـــي، والحق أن استعمال الفتح هنا تحقيق، وتلقيه بالقبول حقيق؛ لأنه قد اســـتقرأن الـــرفع والنصـــب والجر لايدل على الحركات فقط، ولكن عليها[أمارات][6] مقترنة بالـــدلالات علـــى معان مخصوصة، فإذا قلت: الاسم مرفوع، فالمراد أن فيه ضمةً دالة على معنـــى مخصوص، وتزول هي بزوال ذلك المعنى، كرأيتُ زيداً في جاءني زيدٌ، ألا ترى أنه لما طرأت المفعولية زالت الفاعلية، وزالت تلك الحركات الدالة عليها أيضا، وكذا الكلام في المنصـــوب والمجـــرور بخلاف الضم والفتح والكسر، فإنك إذا قلت: مضموم فالمراد أن فيه ضمةً لا غير، بمنزلة أن يقال ممدود مثلا في أنك تقصد في الفصلين صفة اللفظ لا كونه دالا

---

[1] / الراقود إناء خزفي مستطيل مُـــقَـــيَّـــر، ينظر اللسان مادة [ر، ق، د] 238/5.

[2] / المتعارف عليه أن الكتاب يقصد به كتاب سيبويه، ولكن الشارح أراد به هنا كتاب المفصل، أو أراد كتابه ووقع الخطأ من الناسخ.

[3] / القول الأول يعني:ألا يختزل عنه الجر بل يثبت له الجر عند عدم التنوين.

[4] / في: ب [يلزم].

[5] / ينظر الكتاب 21/1، وأوردها ابن يعيش كذلك 69/1.

[6] / سقط من: أ.

علـــى أمـــر، ومن المعلوم أن الفتحةَ في: مررت بأحمد لا تدل على ما تدل عليه الفتحةُ في: رأيـــت أحمد من المعنى، كيف؟ وأحمدُ في: بأحمدَ مضاف إليه، والفتحة في: رأيت أحمدَ علم المفعولـــية، فلما لم تدل الفتحة في: بأحمدَ على المعنى الذي لأجله سميت نصبا قال صاحب الكـــتاب "وكـــان فـــي موضع الجر مفتوحا"[1] كما تقول: وكان الاسم في موضع الجر محرّكا بالفـــتحة، أي بالحـــركة العلويّة من غير أن يتعرض لكونه مبنيّا، وإذا قلت: كان في موضع الجـــر منصـــوبا لـــم يصـــحّ، إذ هـــو بمنزلته، وكان في موضع الجر مفعولا، من حيث أن المنصوب حقيقته أن تكون فيه حركة علويّة دالة على المفعولية، اللهم إلا أن تزيد بذلك وكان في الجر عاى صورة المنصوب، فأما أن يكون منصوبا على الحقيقة فممتنع.

قوله: (إلاَّ إذَا أُضِيفَ أَوْ دَخَلَهَ لاَمَ التَّعْرِيفِ)

هـــذا استثناء من قوله: يُخْتَزَلُ عَنْهُ الْجَرُّ، أي يختزل عنه الجر في جميع الأحوال إلا في هذه الحالة، أي لا يحرك إذ ذاك بالفتح بل ينجر. هذا على القول الأول ظاهر؛ لأن امتناع الجر على ذلك القول؛ كان لامتناع التنوين، ولا امتناع للتنوين قبل مجيئه، فلا يمتنع الجر، إذ لا عِلاَوَةَ بدون الحِملِ[2]، فأما على القول الثاني: فإعادة الجر لوجهين:-

أحـــدهما:- أن القصد:- أن يمنع بعض مالا يكون في الفعل لا كله، فمنع الجر في بعض الأحوال دون جميعها؛ لئلا تجري مجرى الفعل في تعريه من الجر في كل حال.

والـــوجه الثاني:- أن الجر إنما منع لشبه الفعل، وبإضافة ولام التعريف زال الشبه فـــيعود إليه ما مُنِع للشبه، فأما التنوين: فامتناعه لوجود المانع، ويَرِدُ على هذا الوجه حرف الجـــر فإنـــه من خصائص الاسم، فبدخوله يزول الشبه ومع ذلك لا يعود ما أُخِذ للشبه، وهو الجر والتنوين،

والجـــواب عن هذا أن لام التعريف والإضافة أشدّ تَغْيِيرًا [للاسم][3] من حروف الجر، فيكون أقوى في الإبعاد عن الفعل؛ لجعلهما النكرة معرفة بخلاف حرف الجر، فإنه لا يُحدِث من هذا [النحو][1] شيئا فلم يُعتدَّ بدخوله.

---

[1] / الكتاب 21/1 بلفظ[يكون] .

[2] / العلاوة : مازِيد فوق الحِمْل وزِيد عليه، اللسان مادة[ع، ل،ا]382/9.

[3] / سقط من: أ.

والجـــواب الثاني: أن حرف الجر جاء لِيُوصِل الفعلَ إلى الاسم، فقولك: ذهبت بزيدٍ، بمنزلة: أذْهبْتُ زيدًا، فتكون الباء معدودةً في جملة الفعل من حيث المعنى كهمزة أذهبت، أما اللام:[2] فمن جملة حروف الاسم هذا ما قاله بعض المحققين [3] والحق ما أشار إليه الإمام عبد القاهـــر[4] مـــن أن القول بأنّ الجر إنما عاد لزوال الشبه، غير صحيح[5]؛ لأن الشبه إنما يزول بـــزوال ما به ثبت الشبه كما إذا صغّرت أحمد تصغير ترخيم مع التنكير وقلت: رُبَّ حُمَيْدٍ، فالشبه في: أحمد، بالوزن والعلمية، وفي رُبَّ حُمَيد لا هذا ولا ذاك فيزول الشبه.

أمـــا اللام والإضافة: فتَعَرِّي الاسم منهما لبس بمُثبت للشبه، فلا يكون زوال التعري مـــنها مزيلا للشبه، ألا تراهم لم يقولوا أن: أحمد، في :جاءني أحمدٌ ورأيت احمداً، قد خرج عن شبه الفعل وإن تحققت فيه الفاعلية والمفعولية اللتان لا تكونان في الفعل على أنا نقول لو كـــان دخول اللام مخرجا عن الشبه لأنه شيء لا يدخل الفعل لوجب أن يخرج مَنْ في قولك: بمـــن مررت ؟عن شبه الحرف؛ لأن حرف الجر لا يدخله الحرف، وهذا قول لا يقوله أحد؛ لأن شـــبه الحرف في:مَنْ. هذه بتضمن معنى همزة الاستفهام لا بِتَعَرِّيها من حروف الجر، فيـــزول الشـــبه بدخول حرف الجر، فكذا بما نحن فيه، وقوله: أن اللام تُبَعِّدُ الاسم عن شبه الفعـــل /20، أ/ بإحـــداث معنـــى التعريف الذي لا يتصور في الفعل مما لا يعول عليه، ولا يلـــتفت إلـــيه، لمّـــا قررنا أن زوال الشبه بزوال ما هو مثبت له، ألا ترى أن حمراء شبهُها بالفعل بأَلِفَي التأنيث فيه فإن غُيِّرَ [معناه][6]من التنكير إلى التعريف بدخول اللام عليه لا يزول ثـــبوت الشبه عن لفظه وهو أَلِفاه، وأقوى من هذا في الاحتجاج أن: ذِكْرى مصدر، وهو غير منصرف لما في آخره من ألف التأنيث، فإذا سميت به رجلا منعت الصرف أيضا، وإن زال

---

[1] / في: ب [النوع].

[2] / أي لام التعريف.

[3] / ينظـــر الجرجانـــي، عبد القاهر، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د/ بحر كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية 968/2.

[4] / هـــو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني المتوفى سنة: 471هـــ، علم في علم البلاغة والنحو من أصل فارسي، من أهل جر جان، شاعر وفقيه شافعي، أخذ النحو عن أبي الحسين محمد بن الحسين الفارسي، تنظر ترجمته في انباه الرواة 188/2، والبغية 106/2، والأعلام 48/4.

[5] / كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني 970/2.

[6] / في: ب: معناها.

معــناه الأول؛ لأن الشبه كان لألف التأنيث لا المعنى، والألف لم يُزَل، فلا يزول الشبه، وهنا تغيُّر المعنى أشد من التغيير في الحمراء؛ لأن الحمراء يدل على واحد من الجنس قبل دخول الألف واللام وبعده، والتغيير في الصفة لا غير وهي التعيّن وعدمه، وذكرى بعد التسمية لم يبق معه شيء من معناه الأول. وحدث معنى لا يكون في الفعل؛ لأن الرجل ليس من الذكر فــي شــيء، فلما لم يؤثر مثل هذا التغيير في الإخراج عن الشبه، كان لا يخرج عنه التغيير باللام أولى وأجدر .

قوله: (وَالاسْمُ الْمُتَمَكِّنُ)

قــيل المــتمكن مالا يشبهه الحرف ولا يتضمن معناه. وهو قسمان: منصرف وغير منصرف. والأمكن: هو الذي [تلحقه الحركات][1] الثلاث والتنوين.

قوله: (اثْنَانِ مِنْ أَسْبَابٍ تِسْعَةٍ أَوْ تَكَرَّرَ وَاحِدٌ)

إنمــا لم يكن السبب [الواحد][2] ما نعا من الانصراف لأن الاسم الذي فيه سبب واحد يكون متمايلا بين الأصل وهو الانصراف، وبين الفرع وهو عدم الانصراف فيجذبه الأصل إلى نفسه لما به من قوّة الأصالة، فإذا انضم إلى ذلك السببُ سببٌ آخرُ يترجَّحُ جانب الفرع، فيجذب الاسم إليه فيمنع الصرف.

فــإن قلت: من المعلوم أن سلب إعراب الاسم أشدّ من سلبه الجرّ والتنوين، فما بالهم اجتــرأوا في سلبه إعرابه بشيء واحد، وهو مناسبة مالا تَمَكُّن له، فاجترأوا على بنائه، ولم يجترئوا هنا بسبب واحد ؟

قلت: بين الاسم والفعل تناسب ومقاربة،ألاترى أن المضارع صالح للزمانين، كما أن نحو: رجل صالح لزيد وعمرو، وبدخول لام الابتداء على المضارع يتعين المضارع للحال، كمــا أن نحو: رجل يتعين بلام التعريف لواحد من زيد وعمرو، وإن لام الابتداء كما تدخل على المضارع تدخل على الاسم، نحو: إن زيد ليَضرِبُ، وإن زيدا لَضَارِبُ، وإن كلا منهما ومن الماضي يقع صفة لنكرة، نحو مررت برجل ضرب، وبرجل يضرب، وبرجل ضارب،

[1] / في: أ : يلحقه بالحركات، صححتها من: ب.

[2] / سقط من: أ، أثبتها من: ب.

فلما ثبت أن بين الفعل والاسم تناسبا ومقاربة[1] لم يخرج [الاسم[2] المنصرف عن حالته المألوفة، وهي الانصراف بسبب واحد لعدم ظهوره إذ هو لا يثبت في الاسم إلا لتناسب بينه وبين الفعل، والانصراف في نحو ضارب، وقائل ثابت مع تحقق التناسب بينه وبين الفعل على ما قررناه آنفا، فلو منعنا الانصراف بسبب واحد إظهارا لأثره، لكنا رفعنا الحكم الثابت بطريق الأصالة بدليل ضعيف لإتيانه جنس ما كان ثابتا لا سبب فيه من تلك الأسباب التسعة

أما الحرف فليس بينه وبين الاسم مناسبةٌ أصلا، فإذا ظهر بينه وبين الاسم سبب أثبت شيئا لم يكن، وهو التناسب بينهما، فظهر أثره لقوته، فيكتفى بسبب واحد، وإن لم يكتف لمنع الصرف إلا باثنين، أو تقول: الاسم يمتنع من الصرف لشبه الفعل، ولا مشابهة إلا بالسببين، أو لسبب يقوم مقامهما؛ لأن الفرعية في الفعل[من][3] وجهين:

أحدهما:- أنه مأخوذ من المصدر وهو اسم.

وثانيهما أن الاسم في انعقاد الكلام منه مستغن عن الفعل، وإن الفعل في

انعقاد الكلام منه مفتقر إلى الاسم فيكون فرعًا عليه، لأن الأصل مستغن عن[4] الفرع، والفرع مفتقر إليه، فعلم أن المشابهة لا تتحقق لسبب واحد ،فلا يمتنع الاسم من الصرف بواحد من الأسباب.

قوله: (وَهِيَ الْعَلَمِيَّةُ أَوِ التَّأْنِيثُ اللاَّزِمُ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى)

العلمية: فرع /17، ب/ على التنكير؛ لأن الشيء أوّلا يكون منكّرا ثمّ يعتوره التعريف، ألا ترى أن زيدا قبل أن يُدعى بذلك الاسم كان يُسمي نطفةً، ثم علقةً ثم مضغةً وغير ذلك، وكل تلك الأسامي نكرة، والتأنيث فرع عن التذكير[5] بدليل أنك لا تظفر بمؤنث في كلامهم إلا وهو في الأمر العام مع زيادة بشهادة الاستقراء، ألا ترى إلى ضارب

---

[1] / إليه أشار سيبويه، ينظر الكتاب 14/1ــ16.

[2] / سقط من: ب.

[3] / سقط من: أ.

[4] / في: ب، زيادة وهي [من وجوده عن وجود الفرع، والفرع مستغن من وجوده إلى وجود الأصل]

[5] /قال سيبويه:ــ "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول، وهو أشدُّ تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير".الكتاب 22/1.

وضـــاربة، وكـــريم وكـــريمة، ومضروب ومضروبة. ومن المركوز في الأذهان أن الزيادة متصـــفة بالتأخُـــر عـــن المزيد عليه فجَلْبُها لما له حظ في الاتصاف بالتأخر كان أدخلَ في القـــياس، وأجرى على سنن المناسبة، وكلامهم مبنى على رعاية المناسبات، فيلزم مما ذكرنا فرعية المؤنث.

والمؤنث ضربان:أحدهما:- ما فيه علامة التأنيث وهي الألف والتاء المبدلة هاء في الوقـــف، والحديث في ألف التأنيث سيساق إليك عن قريب إن شاء الله تعالى. أما ما فيه تاء التأنـــيث: فإنما منع الصرف في حال العلمية كطلحةَ اسم رجل إذ التأنيث لا يعتدبه مالم يكن لازما؛ لأن غير اللازم معدوم من وجه فلا يؤثر في منع الصرف، إذ لا بد لمنع الإسم عن أصـــله وهو الانصراف من دليل قوي، وذلك هو التأنيث من كل وجه، والعلمية توجب لزوم التأنيث؛ لأن الأعلام مصونة عن التغيير، فلا يعروها زيادة ولا نقصان.

والضـــرب الثانـــي: مالا علامة للتأنيث فيه، وذلك الاسم لا يخلو من أن يكون على ثلاثـــة أحرف أو أكثر، فالذي نحن فيه: هو ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف كسعاد، فإنه يمنع الصرف في العلمية للتعريف والتأنيث؛ لأن الحرف الرابع في هذا[النحو][1] منزل عندهم منـــزلة تـــاءِ التأنيث بدليل أن منع التاء يَطّرِد في تصغير نحو: عقرب وعناق، اطراد إعادة الـــتاء فـــي تصـــغير نحو: أرض ودار، يقولون: عُقَيْرِبٌ وَعُنَيْقٌ وأُرَيْضَةٌ ودُوَيْرَةٌ، فعلم أن الحـــرف الـــرابع في سعاد بمنزلة التاء فصار كطلحة، فلا ينصرف إذا رافقته العلمية لا إذا فارقته.

قوله: **(وَوَزْنُ الْفِعْلِ)**

الفعـــل ثـــان للاسم، فلا بد من أن يكون وزنه المختص به ثانيا لوزن الاسم، والغالب كالمخـــتص. فـــيكون وزنـــه الغالب أيضا ثانيا لوزن الاسم، ولا بد في الموازنة من مراعاة الطـــرفين، طـــرف اللفـــظ، وطرف المعنى، نحو قولك: أحمرُ على وزن اذهبُ، فهذا طرف اللفـــظ، وهمزة أحمر زائدة كهمزة اذهب، وهذا طرف المعنى،/21، أ/ فلو سميت: بقيل، أو: بأوْمِرَ من :أمَرَ رجلا لم يمنع الصرف لزوال طرف اللفظ في الأول؛ لأن قيل وإن كان على الـــوزن المخـــتص في التقدير وهو فُعِل بضم الفاء وكسر العين؛ لكنه في الظاهر على فِعْل

---

[1] / في: ب [النوع] .

بكسر الفاء وسكون العين كجِذْع ونِسْع، وهو ليس بوزن مختص، ولا غالب، ولزوال طرف المعنى في الثاني؛ لأن أوْمَرَ على وزن: أوْجَل في الظاهر، غير أن همزته أصلية وواوه زائدة، بخلاف الهمزة والواو في أوجل، وإنما لم يؤثر أحد الطرفين في منع الصرف؛ لأنه إذا زال أحد الطرفين كانت الموازنة ثابتة من وجه دون وجه، فيضعف، والأصل هو الانصراف لا يترك إلا بدليل قوي.

قوله: (وَالْوَصفِيَّةُ فِي نَحْوِ أَحْمَرَ)

الوصفية قيد للجنس، ووجود الشيء مطلقا قبل وجوده مقيّدا، فثبت أن الوصف ثان، فأحمر لا ينصرف للوزن والوصف، فإذا صغّرت وقلت: أُحَيْمَرْ مُنِعَ الصرف أيضا؛ لأن مثال أُفَيْعِلْ من أمثلة الأفعال نحو ما أُمَيْلِحَهُ.

قال[1]:- يا مَا أُ مَيْلَحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا [.........................]

[ونحو الأساطير][2] .

قوله: (وَالْعَدْلُ)

العدل ثان للمعدول عنه؛ ولأن العدل هو أن تذكر لفظا وتريد غيره، ألا تراك تذكر عمر وتريد عامرا؛ فيكون عمر دالا على شيئين، وهما لفظ عامر ومعناه.

والاسم لا يدل على أكثر من شيء وإنما ذلك للفعل، فلما دل على شيء بالعدل خرَج عن حكم الأصول، فظهرت الفرعية. والعدل يكون في المعرفة والنكرة. فالأول: نحو عمر، فإنه

---

[1] / البيت من البسيط، وقائله: عبد الله بن عمرو بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي القريشي المعروف بأبي عمر العرجي المتوفى سنة: 120هـ، والمعنى أنه يتغزّل فيه بمعشوقته حيث بدأ وصفها في الأبيات التي سبقت هذا البيت وبالغ في وصفها ثم ختم القصيدة بهذا البيت بحيث صغّر أفعل التعجُب:ما أملح، أي ما أجمل غزلانا، وشدنّ لنا: من شدن الغزال إذا قوي وطلع قرنه، والنون المشددة هينون الفعل، والشاهد فيه عدم صرف: أميلح؛ لأنه مصغر لأن فيه علتان الوصفية ووزن الفعل، ووجَّه سيبويه تصغير أميلح على أنه من المِلْح بكسر الميم وسكون اللام وهو الملاحة والحسن؛ لأن الأفعال عنده لا تحقر حيث قال:ـ " سألت الخليل عن قول العرب: ما اميلحه. فقال:لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يحقر، وإنما تحقر الأسماءلأنها توصف بما يعضم ويهون، والأفعال لا توصف " ينظر الكتاب 477/3ـ 478، والبيت بتمامه :ـ

يَا مَا أُمَيْلَحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَولِيائِكُنَّ الضَّالُ والسَّمُرُ

[2] / سقط من: ب،

معـــدول عن: عامرٍ، المعرفة، ولو كان معدولا عن نكرة؛ لوجب أن يستعمل اسما لنكرة، إذ العـــدل هو أن تذكر لفظا وتريد غيره، ولهذا القدر من التصرف لا تأثير في تغيير الكل من التنكير إلى التعريف، ولا يثبت التغيير إلا بالمُغيِّر، وليس شيء في النكرات يسمى عُمَر، فلما لـــم يســـتعمل في النكرة تَبَيَّن أنه معدول عن عامر المعرفة، ولا يقال أنه عدل عن النكرة ثم صار علما؛ لأنا نقول: أنه لو صار علما بعد العدل عن النكرة فلا يخلو إما أن صار علما مع بقـــاء العدل عن النكرة أو لا معه، فالأول محال إذ فيه كون الشيء الواحد مُعيّنا وغير مُعَيّن فـــي حالـــة واحدة؛لأن العلمية تقتضي كون المسمى معيّنا، والعدل عن النكرة يقتضي كون المسمى غير معيّن، والثاني باطل لما فيه من تجرد العلمية من العدل وهو خلاف ، فإن لسان الاجتماع ناطق .

ومن هذا القبيل: سَحَرُ، المعرفة، إذا أردت [سحر يومك][1] وهو معدول عن السَّحَر الذي هو علـــى قياس[تعريف][2]مثله من النكرات قبل العلمية، ثم جعل علما كأمس في قول بني تميم[3]. ولو قيل في سحر إنه مبني لتضمنه معنى لام التعريف كأمس[4] في قول أهل الحجاز[5] لم يكن بعيدا، ولكن لا يكون علما على هذا؛ لأن العلمية بالقصد لا بتقدير حرف التعريف.

---

[1] / ساقط من: أ، وكلمة سحر تمنع لدى جميع العرب من الصرف بشرطين، أحدهما أن يكون ظرفا، وثانيهما: أن يكون من يوم معيّن، ينظر ابن هشام، عبد الله حمال الدين بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد / 315، الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب136/1.

[2] / في:أ : تعريف. صححيها من :ب لتتفق مع السياق.

[3] / تميم قبيلة بين حاضرة نجد وجبل شمر، ولد شاكر النجديّة، وتنقسم إلى ثلاث بطون ،أ ــ بطن حنظلة بن مالك بن تميم، ب ــ بطن سعد بن زياد، ج ــ وبطن عمرو بن تميم، ينظر كحالة، عمر رضا، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1398هـ 1987م 1م125.

[4] / أمـــس عند بني تميم علم لليوم الدي قبل يومك، واختلفوا في إعرابه فمنهم من أعربه بالضمّة رفعا وبالفتحة في النصب والجر،مثل مضى أمسُ، واعتكفت أمسَ، وما رأيته مذ أمسَ، ومنهم من يرفعه بالضمة على أنه معدول عن الألـــف والـــلام ويبـــنونه علـــى الكسر في الجر والنصب على أنه متضمن معنى الألف واللام فيقول مضى أمسُ واعـــتكفت أمسِ وما لقيته مذ أمسِ، وإنما بنيت لأنها تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى، وإنما بنيت على حركة هروبا من إلتقاء الساكنين، وإنما كانت الحركة كسرة لأن الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، ينظر قطر الندى ص 15 ــ 315.

[5] / الحجـــاز جبل عظيم ممتد بين الغور وتهامة ويمنع كلا منهما أن يختلط بالآخر، وسمي بالحجاز لأنه حجز بين تهامـــة ونجـــد، والحجـــاز تتفرع إلى قبائل وبطون حتى تصل إلى اثنا عشر منهم تميم التي نسب الشارح لغة أهل الحجاز إليها، ينظر معجم البلدان ص 218/2 .

أمــا العدل عن النكرة: ففي نحو: ثلاث، فهو معدول عن ثلاثة ثلاثة، ومنع صرفه للصــفة والعدل. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [1] فمثنى وثلاث ورباع صفات لأجنحة.

وذهب بعضهم[2] إلى أن منع الصرف لتكرار العدل،وحجته أن ثلاثة: من جملة الأسماء، يقال: جاءنــي ثلاثة، كما يقال: جاءني رجل، وبالعدل لزمت الوصفية، فلم يقل جاءني ثلاث، فعلم أن العدل فيه قد تكرر.

والجواب: أن ثلاثة وأربعة مما يوصف به كثيرا، يقال جاءني رجال[ثلاثة][3] وغلمان أربعة، فلمّا جاء العدل غيّر اللفظ دون المعنى، أما امتناع أن يقال: جاءني ثلاث فلانة معدول عــن ثلاثةٍ ثلاثةٍ، وثلاثةٌ ثلاثةٌ بالتكرير، لا يستعمل إلا وصفا، فكذا ثلاث، والدليل على أنه معــدول عن المكرر أنهم يقولون: جاءني القوم أحادَ، فلو كان أحادُ معدولا عن واحد لكانوا واحــدا وهم ليسوا بواحد. فإن قلت: يلزم من هذا أن يُمنع أربع الصرف في: جاءني النسوة أربعًــا أربعًــا، كمــا مــنع رباعُ الصرف في: جاءني النسوةُ رباعَ؛ لعدم افتراق الحال بين المعــدول والمعــدول عــنه، فكمــا لا يقال: جاءني رباعُ، كذلك لا يقال جاءني أربع أربع، بالتكرير فتمنع الصرف للوزن والوصف.

قلــت: صــيغة ربــاع لا تفارقها الوصفية بحال، فأما صفة أربع فإنها تعانق الوصفية مرّة وتفارقها مرّات، وهي في الأصل للاسمية لا للوصفية فتكون الوصفيّة هنا عارضة، وهي في ربــاع لازمــة، وكم من مسافة بعيدة بين اللازم والعارض، وعلى هذا الفرق يدور كثير من المسائل لا يخفى على من له ممارسات كثيرة ومراجعات في هذا الفن طويلة.

قوله: (وَأَنْ يَكُونَ جَمْعًا [لَيْسَ عَلَى زِنَتِهِ وَاحِدٌ][4])

الجمع أمره على نحو أمر الوصف من حيث أن الجمعيّة قيد الجنس والتقييد بعد

---

[1] / سورة فاطر / 1.

[2]/ يقصــد الزمخشــري فهــو يــرى أنهــا منعت من الصرف لما فيها من العدلين عدلها عن صيغتها وعدلها عن تكريرها، ينظر الكشاف 1/ 496.

[3] / في: ب [ثلثة] .

[4] / سقط من متن المفصل بتحقيق النعساني، وأثبته الشارح، وهو مثبت أيضا في نص المفصل في شرح ابن يعيش، ينظر ابن يعيش، ص 58/1.

الإطـــلاق، والمـــراد بهـــذا الجمع ما يكون ثالثه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن كمقاليد.

قوله: (إلاَّ مَا اعْتَلَّ آخِرُهُ)

اعلم أن نحو جوارٍ قد وردت على زنته آحاد من الأسماء كالحَزَابي وهو الرجل الغلـــيظ إلى القصير،[1] والشُناحي وهو الطويل،[2] والرباعي يقال: فرس رَبَاعٌ للذي يلقى رباعيته،[3] فبالنظر إلى هذا يقتضي انصرافه، وبالنظر إلى أنه كمساجد يمنع أن لا يمنع مـــن الصرف، فعملنا بالوجهين، وقلنا بالصرف في صورتين، وبمنعه في صورة لئلا يلـــزم من قلب الأمر لقلب الفرع، وهو عدم الانصراف على الأصل، وهو الانصراف وجعلنا تلك الصورة الواحدة النصب دون أحد أخويه؛ لئلا يلزم الخروج عن وتيرة لهم معلـــومة،/18، ب/ وهـــي حذف الياء من نحو القاضي في حالتي الرفع والجر إذ لو جعلـــت تلك لضرورة الرفع لزمك أن تقول: جاءني جواريٌ [بالياء[4]]، ومررت بجوارٍ بـــدونها أو على العكس، لوجعلت تلك الصورة الجرَّ، و في كل منهما خروج عن تلك الوثيـــرة، وقولك: مررت بجوارٍ، بحذف الياء قول أكثر العرب ومنهم من يقول بجوار بالياء وهو اختيار الكسائي[5]، وعلى هذه اللغة قول الفرز دق[6]

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ   وَلَكِنَّ عَبْدُ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا[7]

---

[1] / ينظر اللسان مادة [ح، ز، ب] 149/3.

[2] / ينظر اللسان مادة [ش، ن، ح] 7 / 210.

[3] / ينظر اللسان مادة [ر، ب، ع] 120/5.

[4] / سقط من: أ.

[5] / ينظر ابن يعيش 64/1، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 140/1.

[6] / هـــو همّام بن غالب بن صعصعة التميميّ الدار مي البصري من شعراء الطبقة الأولى في الإسلام توفي نحو: 110هـــ، سمي بالفرز دق لغلظة وجهه وجهامته، وهو من شعراء النقائض، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 1/ 471، والأعلام 9 /96.

[7] / البيت من الطويل، وقائله الفرزدق في هجاء عبد الله بن أبي إسحاق الخضرمي بالولاء، وكان يُخطِّئ الفرزدق حتى أنه قال لما بلغه هذا البيت قوله له هجوتني فلحنت أيضا، فالمولى عند العرب بالخسّة والضعة بحيث لا يرونهم فـــي مصافهم، وقد زاد الفرزدق بأن جعلهم مولى موال.والشاهد فيه: قوله مواليا حيث عامل المنقوص الممنوع من الصرف معاملة الأصل معاملة الصحيح فأثبت الياء

ووجه هذه اللغة الضعيفة واضح، لأنهم قدّروه في أول أمره غير منصرف فوقعت حركته فتحة /22، أ/ فاحتملها كما يحتملها في حال النصب، فلا خلاف.

وعن سيبويه: أن جوارٍ في الرفع والجر أيضا غير منصرف، وأن التنوين فيه تنوين عوض[1] ووجهــه أن الــياء المحذوفة كالثابت، بدليل قولهم: هذه جوارٍ بكسر الراء في الرفع اعتدادا بوجــود الياء، فلما اعتد بوجودها في كسر الراء، اعتد بوجودها في منع الصرف؛ لأن منع الصــرف حكــم لفظيّ ككسرة الراء، فإذا اعتد بوجودها في منع الصرف بتحقق صيغة جمع [لــيس][2]على زنته واحد كان أصله جواري بتحريك الياء، فأُعِل بإسكان يائه فيحصل بذهاب الحــركة نقصـــان فجيء بالتنوين للتعويض عما ذهب فالتقى ساكنان فحذفت الياء، والإعلال غيــر مخــل بالــزنة ألا تــراهم منعوا نحو: ﴿أَحْوَى[3]﴾من الصرف وإن ذهب تحرك اللام بالإعلال، ولا يقال أحوى مثل أفعل لثبوت الألف لمقابلة اللام بخلاف:جوارٍ، فالياء قد ذهب؛ لأنـــا نقــول بثبوت الألف بعد الحكم بمنع صرفه فلولا منع الصرف لقيل أحوى بدون الألف لفظا.

قوله: (وَحَضَاجِرُ وَسَرَاوِيلُ)

أما حضا جر: فعلم للضبع، وهو جمع حِضَجْرٍ في الأجناس، وهو عظم البطن،[4]

قال :-

حِضْجَرٌ كَأمِّ التَّوْأمَيْنِ تَوَكَّأتْ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهِلَّةَ عَاشِرِ[5]

وجرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة، وهذا شاذ عند العرب، والقياس مولى موالٍ، وهو عند الجمهور والخليل وسيبويه محمــول على الضرورة، ينظر الكتاب 313/3، والمقتضب 43/1، وابن يعيش 64/1،والهمع27/1، والأشموني1/ 235، والخزانة 235/1.

[1] / ينظر الكتاب 3/ 310.

[2] / سقط من: أ.

[3] / في قوله تعالى ﴿غُثَاءً أَحْوَى﴾ سورة الأعلى أية: 5 ، فهي نعت.

[4] / ينظر اللسان مادة [ح، ض، ج، ر] 214/3.

[5] / البــيت من الطويل، وقائله: الفرز دق، قاله في وصف ضبع عظيمة البطن حتى كأنها حملت بتوأمين وقاربت ولادتها وزادت مدة حملها فعظم حنينها فثقلت فصارت تتكئ على مرفقيها من عِظم ثقلها.

والشاهد فيه: حِضْجر، حيث استعمل الجمع للواحد للمبالغة.

سُـمي المفـرد بالجمـع للمبالغة، وأما سراويل فعند سيبويه وكثير من النحويين أنه أعجمـي وقـع فـي كلام العرب موافق بناؤه بناء مالا ينصرف في معرفة ونكرة، فأجري مجرى ذلك[1]، وعند بعضهم هو جمع سرواله [2] قال:-

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ [3] [.......................]

وإلى هذا القول مال المصنف .

قوله: (وَالتَّرْكِيبِ)

فرعية التركيب ظاهرة؛ لأن التركيب بعد الإفراد لا محالة، والتركيب المعتبر في منع الصرف ما ليس بإضافي ولا إسنادي، إذ الإضافة لكونها من خواص الاسم تدخل غير المنصرف في باب المنصرف؛ لأن عدم الانصراف لشبه الفعل فلا يصح أن يكون التركيب الإضافي سببا لمنع الصرف، والإسناد يتأتى في الجمل وهي مبنية، وغير المنصرف في المعربات، فلا يصلح ذلك أيضا سببا لمنع الصرف.

ينظر الكتاب 71/2، وأبي البقاء، محب الدين عبد الحميد بن الحسين بن عبدا لله المتوفى سنة 616 هـ اللباب في علـل البناء والإعراب، تحقيق:غازي مختار طليمات، دار الفكر دمشق، 1995، الطبعة الأولى، ص 1/ 504، رقم الشاهد 22.

[1] / ينظر الكتاب 229/3.

[2] / نسـب بعض المحققين القول بأن السراويل جمع سرواله إلى المبرد في مقتضبه 345/3، والخزانة 233/1 ، والمبـرد تعـرّض إلى لفظ السروالة عدّة مرّات، وافق سيبويه في اثنين منها، ينظر المقتضب 326/3 ــ 345، ثم ذكر رأيا لبعض العرب الذين يعدون سرواله جمع سراويل، وهم يصرفونها على هذا، ثم لم يبين رأيه وَوِجْهتَه.

والذي عليه إجماع النحويين أنه اسم أعجمي وافق من كلم العرب مالا ينصرف، ينظر الكتاب 229/3 ، والمقتضب 326/3 ــ 345، والخزانة 233/1، وابن يعيش 64/1، والهمع 96/1، رقم الشاهد 23، وشرح الرضي ص151/1

[3] / البـيت من المتقارب، وقائله مجهول، والمعنى أن اللؤم غلب عليه حتى كاد يغطيه كسرواله فلم يعد يرق لحاله أي مستعطف أي عطوف .

والشـاهد فـيه : أن سرواله: جمعها سراويل عند بعض النحاة حيث نسب ابن يعيش 64/1، والسيرافي وصاحب الخزانة 233/1، والرضي 150/1، إلى المبرد هذا القول، وقد أنكر محقق المقتضب هذه النسبة، أنظر المقتضب 3 /345 ــ 346.

والبيت بتمامه :ــ عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

ينظرالمقتضب 345/3، وابن يعيش 64/1، والرضي 150/1، والأشموني 247/2 .

وفي معدي كرب: ثلاثة أوجه:

أحـــدها:- أن تجعـــل الباء من: كَرِبَ حرف الإعراب، ولا تصرف الاسم التركيب والعلمية.

والثانـــي :- أن تضـــيف معْـــدي إلى كَرِب وتجعل الياء من معدي حرف إعراب وتترك صرف كرب أولا يترك صرفه، فقولك هذا [معد يكرب][1] بالفتح بمنزلة معدي سعاد.

ومعـــدي كـــربٍ بالتـــنوين بمنزلة معدي زيدٍ، وعلى هذا: بعلبكّ، ففيه أيضا جعل الاسمين بمنـــزلة واحـــدٍ نحو: هذا بعلبكُّ بجعل الكاف حرف إعراب، وبناء اللام على الفتح، وإضافة الأول إلـــى الثانـــي، نحـــو: هذا بعلبكٍّ بجعل اللام حرف إعراب وفتح الكاف أو جره، وهنا دقـــيقة: وهي أن هذه الإضافة لفظية لا معنويّة بمنزلة الإضافة في][2] غلام زيد، فإن زيدا فيه يـــدل علـــى غير ما يدل عليه الغلام، بخلاف بَكًّ في: بعلبك بالإضافة؛ لأن: بكا، ليس باسم لشـــيء أضيف إليه: بعلا، وإنما هو من بعلٍ بمنزلة الراء من جعفرٍ فلا فصل في المعنى بين قـــولك: هـــذا بعلُ بَكٍّ بالإضافة، وبعلبكٌّ بدونها، فإن قلت فما فائدة هذه الإضافة ؟قلت: هي التنبيه على شدّة امتزاج المضاف بالمضاف إليه، وفرط اتحادهما، حيث جعلوا المضاف إليه اســـما لا يدل إلا على ما يدل عليه المضاف، وسيأتي أسرار ما ذكرنا من الوجوه في معدي كرب وأخواته من بعد إن شاء الله تعالى.

قوله: **(وَالْعُجْمَةُ فِي الأَعْلَامِ خَاصَّةً)**

العجمـــة ثانـــية للغـــتهم؛ لأنها طارئة عليها، والطارئ بعد المطروء عليه، وهي إما معرفِيَّه أو نكَرِيَّة.

والعجمـــة التي يعتد بها في منع الصرف: هي الأولى دون الثانية، فلذا امتنع نحو إبراهيم من الصـــرف عند العلمية، ولم يمتنع منه نحو: لجام[3] وفِرِ نْدٍ[4] عندها، والفرق أنهم يتصرّفون في

---

[1] / وردت في:ب، و:ج [معدي كرب].

[2] / بداية القوس في ص 49 ساقط من: ج أثبته من: أ، و: ب.

[3] /هو لجام الدابة المعروف، وسيبويه يرى أنه اسم أعجمي معرب، ينظر الكتاب 234/3.

[4] / الفرند: السيف، ينظر اللسان مادة [ف، ر، ن، د] ص252/10، وهو مصروف عند سيبويه، الكتاب234/3.

نحــو لجــام تصــرّفهم في كلامهم العربية تارة بإدخال اللام كاللجام وأخرى بإدخال التنوين كلجام إدخالهم إيّاها في نحو: رجل وفرس. وثالثة باشتقاقهم ألا ترى إلى قوله[1]

هَلْ يَنْفَعُنِي حَلِفٌ سِخْتِيتُ   أَوْ فِضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كِبْرِيتٌ

فإنــه اشــتق سختيتا من السخت اشتقاقهم النجرير من النجر فصار نحو لجام كأنه من قبيل مــالا عجمة فيه ، وقد مر غير مرّة أن الأصل لا يترك إلا بما هو ثابت من كل وجه ، فأما نحــو إبــراهيم فإنهم لا يتصرفون فيه تصرفهم في كلامهم فتكون عجميته ثابتة من كل وجه فيؤثر في منع الصرف، وهذا هو الفرق النيّر.

قوله: (وَالأَلِفُ وَالنُّونُ المُضَارِعَتَانِ لأَلِفَي التَّأْنِيثِ)

الألــف والــنون لا أصالة لهما في منع الصرف، فإنما مُنع الصرف بهما لمشابهتهما ألفي التانيث، وهي في فعلان فعلى من ثلاثة أوجه:

أحــدهما:- أنهمــا زائدتان، زيدتا معا كألفي التأنيث، ألا ترى أنه ليس في كلامهم سكْرٌ للمؤنث، ثم سكران للمذكر، كما أنه ليس حَمْرٌ للمذكر ثمّ حمراء للمؤنث، فإن قلت: من الجائــز أن تكون سكْرى للمؤنث بالألف ثم يلحقه النون فيختص بالمذكر، قلت: لا يجوز أن ينــتقل الاســم بالزيادة من التأنيث إلى التذكير، إذ فيه مخالفة الأصل ، ونبذ للطريق المعبّد وراء الظهر.

فإن قلت: ما تقول في نحو: ثلاثة رجال، وثلاث نسوة ؟ قلت: هذا مما لا احتجاج فيه لك؛ لأنة رجالا قدمت على النسوة بالنظر إلى الإفراد فوجب تأنيث الرجال لكونها جمعا فأنث العــدد لذلك، فقيل ثلاثة رجال، ثم لمّا انتهى الأمر إلى النسوة اتجهت لهم أوجه، إمّا تأنيث

---

[1] / البيت من الرجز، وقائله: رؤبة العجّاج، في قصيدة مطلعها :ـــ

يَارَبُّ إِنْ أَخْطَأْتُ أَوْ نَسِيتُ   فَأَنْتَ لاَ تَنسَى أَوْ تَمُوتُ

وهــذا البــيت الــذي ذكره الشارح مركب من عجز بيت وصدر بيت، وورد في ديوانه ص26، مجموعة أشعار العرب، منشورات دار الآفاق ، بيروت ، الطبعة الثانية، 1400 / 1980م

فَقُلْتُ أَنْجُو النَّفْسَ إِذَا نَجِيتُ   هَلْ يَعْصِمُنِي حَلِفٌ سِخْتِيتٌ
أَوْ فِضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كِبْرِيتٌ   مِنْهُمْ وَمَنْ خَيْلٍ لَهَا صِيتٌ

والشــاهد فيه: أنه اشتق سختيت النكرة من السخت، والسختيت الشديد، أي حلف كثير شديد، ينظر الديوان ص25، والخصائص 358/1، برواية هل ينجيني.

العــدد على نحو: ثلاثة نسوة، أو زيادة تاء أخرى للفرق بين الذكور والإناث أوحد ف التاء أصلا لما [ذكرنا][1] من الفرق، فالأول: ممتنع؛ لما فيه من الإلباس المهروب عنه.

والثانـــي: أيضـــا ممتنع؛ لامتناع اجتماع علامتي التأنيث، فتعيّن الثالث، فعلم أن ليس فيما أوردت نقل الاسم بالزيادة من التأنيث إلى التذكير، بل الزيادة في الثلاثة للتأنيث، لكن لما أوجــبت الضـــرورة إسقاطها في المؤنّث، /23، أ/ صار مجيئها علما للتذكير وذهابها علما للتأنيث، فثبت أن سكران صيغة، وسكرى صيغة أخرى.

والوجه الثاني:- أن مؤنّث سكران من غير لفظه، كما أن مذكر حمراء كذلك.

والـــوجه الـــثالث:- أن التاء لا تدخل عليهما، لا يقال سكرانة ولا حمراءة، وأما ما لـــيس بفعـــلان فَعلَى، فالمشابهة فيه من وجه واحد وهو أنهما زائدتان زيدتا معا، وذلك نحو [عـــثمان وعـــثمانة][2]، وســـعدان وســـعدانه، هذا في الأسماء، وفي الصفات نحو [عريان وعـــريانة]،[3] وندمان وندمانة، وإنما قلنا: أن المشابهة في هذا النحو من وجه واحد؛ لأن هذا النحو ليس مؤنثه من غير لفظه، ولا أن دخول التاء عليه ممتنع بل يدخل على الإطلاق كما رأيـــت فلم يبق إلا وجه واحد، فلا يمنع الصرف إلا عند العلمية لثبوت المشابهة إذ ذاك من وجهين:-

أحدهما:- أنهما زائدتان زيدتا معا.

والثاني:- امتناع دخول التاء؛ لأن الأعلام مبقاة على حالها لا يعتروها تغيير.

قوله: **(إلاَّ إِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ فَصَرَفَ)**

الاســـتثناء منصـــرف إلى أول الفصل، إنما جاز أن ينصرف مالا ينصرف لضرورة الوزن؛ لأن الشعر له حروف وحركات وسكنات محصورة لامساغ للزيادة فيها ولا للنقصان عنها، والناظم في محوكه[4] مسلوب الاختيار فله أن يميل إلى الأصل المرفوض وهو الصرف عند الاضطرار.

---

[1] / في : ب [ذكرت].

[2] / ساقط من: أ، أثبتها من: ب، وفي: ج [عثمن وعثمانه].

[3] / ساقط من: أ، أثبتها من: ب.

[4] / محوكه أي: منظومه، وفي اللسان "يحوك الشاعر حوكا ينسجه ويلائم بين أجزائه" مادة[ح،و،ك]398/3.

قوله: (وَمَا تَعَلّقَ بِهِ الكُوفِيُّونَ[1]) وهو قول عبّاس بن مر داس[2]

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ[3]

مَــنْعُ الصرف في مرداس وفيه العلمية لا غير؛ لأن /9، ج/ المر داس حَجَر يرمى بــه[فـــي البئـــر][4] ليعرف أفيها ماء أم لا، فعلم أن السبب الواحد مؤثّر في منع الصرف في الشعر، وروايةُ أصحابنا

[.........................] يَفُوقان شَيْخِي فِي مَجْمَعِ[5]

فـــلا يُبقي البيتُ حُجّةً، هذا وجه ذكر في قوله: ليس بثبت، أي ليس بحجة، وليس هذا الوجه للـــرد قوي؛ لأن الرواية الأخرى وهو تفوقان مر داس صحيحة، منقولة في /19، ب/ الكتب الصحاح[6] وإن ثبتت رواية أخرى فلا تضر الأولى، إذ ليس بينهما تعارض، فإن قلت: ثبوت

---

[1] / ذهـــب الكوفيون ومعهم بعض البصريين وهم أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان إلى أنــه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وهي المسألة السبعون من المسائل الخلافيّة بين البصريين والكوفيين، ينظر الإنصاف 493/2.

[2] / هـــو العـــباس بـــن مر داس بن أبى عامر السلمي (أبو الهيثم) من مضر، شاعر فارس من سادات قومه، أمه الخنســـاء الشـــاعرة أدرك الجاهليّة والإسلام وأسلم قبيل فتح مكّة ن وكان من المؤلفة قلوبهم، ويدعى فارس العبيد، وكان عربيا قحّا لم يسكن مكة ولا المدينة، وكان ممن ذم الخمر في الجاهليّة، توفي في خلافة عمر سنة: 18 هـــ ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 218/1، والخزانة 152/1، والأعلام 39/4.

[3] / البـــيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس، ومناسبته أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يوزع الغنائم في غـــزوة حنين فأعطى عيينة بن حصن والأقرع بن حابس أكثر مما أعطاه فغضب العباس وقال مجموعة أبيات منها هذا البيت.

والشاهد فيه: قوله مرداس حيث منعه من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلميّة، ينظر الإنصاف 499/2، و ابن يعيش 68/1، واللباب في علل البناء والإعراب 523/1، والرضي في الكافية 107/1ـــ 155 .

[4] / سقط من: أ.

[5] / أراد بـــذلك المبـــرد، فقـــد أورد البـــيت بهذه الرواية، وقد أنكر عليه العلماء هذه الرواية، ينظر سر صناعة الإعراب 101/2، والإنصاف 500/2، واللباب في علل البناء والإعراب 524/1، وأثبت ابن هشام صاحب السيرة، أبو محمد بن عبد الملك في سيرة ابن هشام، تحقيق أ /أحمد شمس الدين، دار ومكتبة الهلال ، الطبعة الأولى 1998 ، هذه الرواية، تنظر السيرة ص 119/4 .

[6] / الكتب الصحاح: هي كتب الحديث التسعة، وما يطلق عليه بالصحاح صحيحي البخاري ومسلم .

رواية شيخي ينافي رواية مرداس إذ لو جاز مر داس لما ساغ العدول عنه إلى شيخي لكون الأول أقعد في المعنى وأدلُّ على المقصود، قلت: هذا ضعيف؛ لأن الشاعر الفصيح يعدل عن مثله لا لعدم الجواز، بل للاحتراز عن ارتكاب أمر جائزٍ فيه ضرورة، وإن أراد بقوله: ليس بحجـــة: أنه مردود؛ لأنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء فهو مستقيم، وإنما لم يؤثر الســـبب الواحد،لافي المنثور عند الكل ولا في المنظوم عندنا، لما نبهناك عليه من السِّرِّ فيما سبق فَتَنَبَّه.

قوله: (لِبَقَائِهِ بِلاَ سَبَبٍ أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ)

لأن التأنـــيث في سعاد وقطام إنما اعتد به لكونه لا زما، واللزوم بالعلمية، فإذا زالت العلمـــية لـــم يـــبق للتأنيث فيهما اعتداد، فيبقى سعاد بلا سبب، وقطام على سبب واحد وهو العدل،

قوله: (إلاَّ نَحْوُ أَحْمَرَ)

أحمرُ يمتنع من الصرف قبل التسمية للوزن والصفة، وبعدها للوزن والعلميّة، فلو نُكِّر بعـــد التسمية فعند صاحب الكتاب ممتنع من الصرف ، وعند أبي الحسن لا يمنع لحجته أن الوصـــفية قد زالت بالتسمية والعلمية بالتنكير فلم يبق إلا الوزن،[1] والسبب الواحد غير مؤثر في منع الصرف، والحجة لصاحب الكتاب أن أحمر بالتنكير عاد إلى أصله الذي هو التنكير،

فالـــبخاري أ ورد القصـــة ولـــم يذكـــر البيت، ينظر البخاري، أبو عبدا لله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، المكتـــبة التوفيقية، تحقيق عماد زكي البار ودي، رقم الحديث 3344، ص 234/2، كتاب= =أحاديث الأنبياء، والحـــديث رقم 4351 كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد رضي الله عنهما إلى اليمن قبل حجة الوداع، ص 75/3.

أمّـــا صـــحيح مســـلم فذكر القصّة والبيت برواية: بدر، بدل حصن، ينظر صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم في الإسلام وتصبر من قوي إيمانه 424/1.

[1] / اخـــتلف فـــي هـــذه المسألة الأخفش وسيبويه، فسيبويه يرى أنه لا يصرف بعد التنكير والأخفش يرى صرفه، وحجته أن احمر لم ينصرف في أول وضعه للصفة ووزن الفعل، فلما سمي به زالت الصفة ودخله التعريف فصار كأحمر في أن منع الصرف لوزن الفعل والتعريف ، فلما نكّره أعاده إلى أصله الذي ثبت له من منع الصرف.

والأخفـــش يقول أنه يصرف؛ لأن الذي مَنَع من صرفه قبل التسمية الصفة ووزن الفعل، فلما سمي زالت الوصفية ، ينظـــر الكـــتاب192/3، والمقتصـــد في شرح الإيضاح 979/2، وابن يعيش70/1، وأيد ابن يعيش رأي الأخفش، والإيضاح 152/1.

فـيعود إلـيه منع الصرف، وإن كانت الوصفيّة زائلة ليجري على حكمه الأصلي وهو منع الصـرف، ألا تـراهم يصرفون أربعا في قولهم: مررت بنسوة أربع، مع تحقق السببين فيه وهمـا الوزن والوصفيّة ملاحظة إلى الأصل وهو الاسمية في أربع وعدم اعتداده بالعارض، فمـن اعتبـر العارض في أحمر، وهو العلمية المزيلة للوصفية لزمه أن يعتبر العارض في أربـع، في: مررت بنسوة أربع، فيمنع الصرف وإن [اعتبر][1] هنالك ولم يعتبر هنا خَبَطَ خَبْطَ عشـواء، وتحقـق فـي حقه ما يحكى عن أبي عثمان المازني من إلزام أبي الحسن في هذه المسألة لمسألة أربع[2].

والجـواب الثاني: أن التنكير يعيد إليه شيئا من الوصفية التي كان رفعها التسمية، ألا تـرى أنـك إذا قلت: مررت بزيد آخر، فقد جعلت في هذه الأسماء شركة تكاد تشبه ما في قولـنا رأيت الرجل ورجلا آخر فبهذا صار العلم المسلوب عنه العلمية مضاهيا للاسم المقيّد للمعنى.

والجواب الثالث: أن الصرف ومنعه من أحكام لفظيّة كالجمع وإدخال اللام، وقالوا في جمـع أحمـر بعد العلميّة: حُمُر، كما قالوا شيء أصفر، وقالوا أيضا الأحمر باللام كما قالوا الأصـفر، فلـولا اعتبار الوصفيّة في حق هذين الحكمين لامتنعا امتناع إدخال الألف واللام على أحمد وجمعه على حُمْدٍ فإنهم قالوا في جمعه أحامِد لا:حُمْدٌ، فعلم أنهم اعتبروا الوصفية الأصـلية فـي هذين الحكمين فيجب اعتبارهما في عدم الانصراف أيضا لأنه مثلهما، والذي يؤيد ما قلنا منعهم صرف: أَدْهَمْ، و: أَرْقَمْ، و: أَسْوَدْ، بعد خروجها عن الوصفيّة إلى الاسميّة، فإجماعهم على منع صرفها بعد غلبة الاسميّة عليها دليل واضح على صحة مذهب سيبويه[3].

---

[1] / في: ب [اعتبره].

[2] / نقـل محقق التخمير عن شرح الأندلسي أنه نقل عن حواشي المفصل أن المازني لقي الأخفش فقال له ما تقول فـي قـولهم مررت بنسوة أربع ؟ فقال أصرفه فقال له لماذا تصرفه وقد اجتمع فيه سببان من أسباب تسعة ؟ فقال أنظر إلى أصله لأن الأربع في الأصل منصرف إذ أصله أربعة فقال له فلم لا ترجع في الأصل إلى أحمر ؟ فتمنعه الصرف ؟ فانقطع ولم يجبه ، ينظر التخمير 223/1.

[3] / قال سيبويه " وأما أدهم إذا عنيت القيد ، والأسود إذا عنيت به الحية والأرقم إذا عنيت به الحية، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا في نكرة، لم تختلف في ذلك العرب " ينظر الكتاب 201/3.

فإن قلت: لو كانت الوصفيّة الأصلية يصح اعتبارها في منع الصرف لصحَّ اعتبارها، ولمنع نحو ضارب بعد التسمية به الصرف. واللازم منتف، قلت: إنما لم يصح اعتبارها مع العلميّة في منع الصرف لأداء اعتبارها إلى تقرير سببين متنافيين حكما واحدا وهو عدم الانصراف، وبيان التنافي أن الوصفيّة تقتضي الشركة في مفهوم الكلمة والعلميّة تأباها بخلاف الجمع وإدخال اللام فهما حكمان باعتبار الوصفية لا مشاركة للعلميّة معها فيها.

أمّا نحو أحمر فثبوت عدم انصرافه بعد التنكير لأنه لما زالت العلمية لم يبق مانع عن اعتبار الوصفية فيصح اعتبارها.

قوله: (لِمُقَاوَمَةِ السُّكُونِ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ)

الاسم الثلاثي لما سكن وسطه [خفّ][1] فصارت خفّة لفظه معادلة لثقل أحد السببين فينزل منزلة ما فيه إلا سبب واحد، وهذه /24، أ/ النكتة تنادي بصحّة ما قلت في ألف أطرقا [2] فتأمل؛[3] ولأن هذا النحو من الأسماء بسكون [أوسطها][4] خالف الفعل إذ ليس في الأفعال ساكن الأوسط، أمّا نحو: سرّ وقال فعلى التحريك تقديراً، فلما خالف الفعل بعُد عنه فضعُفت المشابهة بينه وبين الفعل، فلا يكون مؤثرا في منع الصرف.

قوله: (لَمْ تَتَلَفَّعْ)[5]

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / كلمة: أطرقا، التي تقدمت في الشاهد الذي مطلعه:ـــ

عَلَى أَطرِقا بالِياتُ الخِيا　　　مِ إلاَّ الثُمامُ وَإِلاَّ العِصِيُّ

[3] / قال في معرض حديثه على أطرقا في الشاهد الثالث للزمخشري " أرى أن معنى الضمير فيه أي في العلم: أطرقا، سُلِب عند النقل لامتناع خطاب المكان بالإطراق، فخرج الضمير لكونه خلوا من معناه عن حد الكلمة وصار وجوده كعدمه حتّى صار العلم اطرق لا أطرقا "، ينظر شرحه للشاهد الثالث ص 15.

[4] / في: أ [أوسطه].

[5] / البيت من المنسرح، وقائله جرير، في ملحق ديوانه، تحقيق: نعمان طه، 1021/2، وقيل لعبدا لله بن قيس الرقيّات في ملحق ديوانه تحقيق: د ـمحمد يوسف نجم، ص 187، وكذا ثبت في الموسوعة الشعريّة، البيت بتمامه:ـــ

لَم تَتَلَفَّع بِفَضلِ مِئزَرِها　　　دَعدٌ وَلَم تُسقَ دَعدُ في العُلَبِ

تلفّـــع بالـــثوب اشتمل به، واللُّفاع ما [يُتفلّع][1] به كالقناع ما يُتَقنّعُ [يه][2]، والعلب جمع علبة وهي محلب يكون من جلود يقول هذه المرأة حضرية ولا بدويّة.

قوله:(كَمَاهَ وَجُوْرْ)[3]

هما أسماء بلدتين من بلاد فارس.

قوله: (وَالتَّكَرُّرُ فِي نَحْوِ بُشْرَى) الخ

ألف التأنيث في بشرى علم التأنيث كالتّاء في طلحة، والكلمة تصاغ عليها فلا تنفصل عنها بحال، بخلاف التاء،[4] ألا ترى إلى ضارب وضاربة، وكريم وكريمة، فلمّا كانت الألف أقـــوى حالا من التاء أقيمت مقام اثنين، فإن قلت: تاء طلحة لازمة قلت: نعم لكن بعد العلميّة لا قبلها، والهمزة في نحو صحراء منقلبة عن ألف التأنيث التي تراها في سكرى [وعطشى]؛[5] لأنهم لما زادوا ألفا قبلها للبناء التقى ساكنان فحرّكوا ألف التأنيث فانقلبت همزة[6] فإن قلت: لِمَ

والمعنى: أن دعد لم تتلفع أي لم تشتمل أي تُلفُّ نفسها بالإزار كما تتأزر الإماء، ولم تشرب في العلب كما تشرب البدويّات.

الشـــاهد فيه: أنه أتى بالاسم العلم الساكن الوسط: دعد، مصروفا مرة وغير مصروفا أخرى؛ لأن الاسم العلم الساكن الوسط ينصرف ولا ينصرف، وهو من شواهد الكتا ب241/3، والخصائص 61/3ــ 316، والتخمير 225/1، وابن يعيش 70/1، والقطر 318، واللباب 508/1، وشرح الشدور 456، والأشموني 253/2، واللسان مادة [د، ع، د] 4/ 352، وهو في التاج مادة [د، ع، د] منسوب إلى جرير 347/2.

[1] / في: ج [ما يشتمل].

[2] / سقط من: أ.

[3] / ماه: اسم بلدة مثل ماه البصرة، والنسبة إليها ماهي وماوي، وتجمع على ما هات، ينظر معجم البلدان 48/5 ــ 49، ومعجم ما استعجم 117/6.

وجَوْر: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخا، ينظر معجم البلدان 181/2

[4] / في :ج زيادة قوله:[في طلحة].

[5] / سقط من: ب.

[6] / القـــول فـــي إبدال الهمز: تبدل الهمز من خمسة أحرف وهي:ــ [الألف الواو والياء والهاء والعين] فإبدالها من الألـــف يكـــون إذا وقعت ألف التأنيث بعد ألف المد قلبت همزة كصحراء؛ لأن الكلمة بدون مد تصير صحراا الألف الأولـــى للمـــد والثانـــية للتأنيث، فحذف الأولى يخل بالمعنى وحذف الثانية يخل بالتأنيث فانقلبت الهمزة الثانية لأن التغييـــر والقلب يكون أكثر في الأطراف، لأنها أقرب إلى مخرج الألف منه إلى الراء، ينظر اللباب 287/2، وسر صناعة الإعراب 1/ 86 ــ87، بتصرف، وكتاب المقتصد987/2، - وإبدالها من الواو والياء: تبدل الهمزة من كل يـــاء أو واو متطرفة بعد ألف زائدة نحو رداء وكساء، والأصل فيه رداي من الرديّة وكساو من الكسوة، سواء أكان

لَمْ يحذفوا أحدهما؟ قلت: لأنهم زادوا الأول للبناء فحذفها بعد الإثبات صُنْعٌ كُلاً صُنِع،[1] وهو باطل، وأتوا بالثانية لمعنى، فحذفها لا محالة يَخِل بذلك المعنى وهو أيضا باطل.

فإن قلت: فلم لم يجعلوا الهمزة نفسها علما للتأنيث غير منقلبة عن الألف ؟

قلـــت: لأنهـــم قالوا في جمع صحراء صحاريّ، فلما صارت الألف الأولى إلى الـــياء لانكسار ما قبلها وهو الراء عادت الهمزة الأولى إلى الألف، وقلبت الألف إلى الياء لوقوع الياء قبلها، وأدغمت الأولى في الثانية، ولو كانت الياء الثانية في صحارى منقلبة عن الهمزة كما كانت الياء الثانية في خطيئة كذلك لظهرت الهمزة في شيء من هـــذا النحو، ولقيل: صحاريء، على مثال: صحا ريعٌ[2]، كما أن إثبات الهمزة في نحو: خطيئة سائغ شائع، فعلم أن الأصل للهمزة في التأنيث، ولا يهجس في قلبك أن الألف الأولى علم التأنيث؛[3] لأن علم التأنيث لا يقع حشوا.

تطـــرفهما ظاهـــرا أم مقدرا ، وتبدل الهمزة من كل واو وياء وقعت عينا لما يوازن فاعل وفاعلة من اسم معتل إلى فعل معتل العين نحو بائع وقائم

وتـــبدل الهمز أيضا من أول واوين صدرتا وليست الثانية مدّة فوعل ، ولا مبدلة من همزة كأواصل جمع واصلة وأصله وواصل .

وتـــبدل الهمز من كل واو مضمومة لا زمة غير مشددة كوجوه وأُقّتت فيقال أوجوه وأقتت، ينظر الهمع 465/3 ـــ 466، وسر صناعة الإعراب 92/1 وما بعدها.

وإبـــدالها مـــن الهاء يكون في مثل قولك ماء ، فأصله: موه، لجمعه على أمواه فقلبت الهاء ألفا وقلبت الواو همزة فصارت ماء كما ترى.

وأيضا قولك : آل، كقولنا: آل الله، أي أهل الله أبدلت الهاء همزة فصارت في التقدير: أ أل الله ، أي أهل الله ، فلما توالت الهمزتان ثقلت فأبدلت الهمزة هاء، ينظر سر صناعة الإعراب 98/1 ـــ 99.

وتبدل الهمزة عينا كما في قول الطفيل :ـــ

فَنَحنُ مَنَعنا يَومَ حِرسٍ نِساءَكُم　　　غَداةَ دَعانا عامِرٌ غَيرَ مُؤتَلي

أي: مؤتلي، ينظر سر صناعة الإعراب 209/1.

[1] / ينظر سر صناعة الإعراب 86/1، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح 987/2.

[2] / ينظر سر صناعة الإعراب 86/1، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح 988/2 .

[3] / في: ب [للتأنيث].

فإن قلت: فما بالهم يقولون الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث ومرادهم الألفان في نحو صحراء؟ قلت على طريقة التغليب [1] كالعمرين لأبي بكر [2] وعمر [3] والقمرين للشمس والقمـــر، أمّـــا نحـــو مســـاجد ومصابيح فالسبب فيه أيضا مكرر؛ لأنه جمع ليس على زنته واحد،الجمع سبب واحد ليس عليها واحد مع انه لا يعامل معاملة المفرد فلا يصغّر ولا يجمع كأنه جمع آخر، ونقول: الأصل في هذا الباب نحو: أكالب وأناعيم، فإنهما جمعا مرّتين فقيل: كلب وأكلب وأكالب، ونَعَم وأنعام وأناعم، فلمّا جمعها تكرر السبب فيها.

ونحو مساجد محمول على أكالب، ومصابيح على نحو: أناعيم للمشابهة من ثلاثة أوجه، من حـــيث الوزن، ومن حيث إن مساجد جمع كأكالب ومصابيح جمع كأناعيم ومن حيث أن كلا ممتنع أن يجمع مرّة أخرى[4].

---

[1] / حقيقـــته أن يجـــتمع شـــيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر، وينظر ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق/أحمد محمد شاكر،وعبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف ص400ـــ402.

[2] / هـــو أبو بكر الصديق:عتيق بن عثمان بن عامر بن عمر بن كعب القرشي التميمي، قيل إن أهله سموه عبدا لله فكان في الجاهلية يدعى عبدا لله بن أبي قحافة، وهي كنية أبيه، فسماه الرسول عتيقا عندما قال: أبو بكر عتيق من الـــنار، ثـــم سماه الرسول أبا بكر لأنه أول من آمن من الرجال حيث بكر بالإسلام، ثم سماه الصديق لأنه أول من صدّقه من خارج بيته، كانت ولادته سنة 51 ق ـــ هـــ، ووفاته سنة: 13 هـــ ، وينظر الذهبي / شمس الدين محمد بـــن أحمد المتوفى سنة: 748 هـــ، سير أعلام النبلاء، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1417، 1997 بيروت لبنان، 467/2 ـــ 468 ، وينظر الأعلام 236/4 .

[3] / هو عمر بن نفيل القريشي العدوي، أبو حفصة، ثاني الخلفاء الراشدين، وأول من لقب بأمير المؤمنين، أسلم قبل الهجـــرة بخمس سنين، قال ابن مسعود ما كنا أن نصلي في الكعبة حتى أسلم عمر، ولد سنة: 40 ق هـــ، واستشهد أواخـــر ذي الحجـــة سنة: 23 هـــ، وله من العمر ثلاث وستون سنة، ينظر سير أعلام النبلاء 509/2، الأعلام 5/ 204

فالعمـــران صـــارت علمـــا بالغلبة على أبي بكر الصديق وعمر بن الخطّاب، بحيث لو أضيفت إلى سُنَّة وقيل: سنة العمرين، انصرف الذهن إلى سنة أبي بكر وعمر، ينظر الكتاب 104/2، والمقتضب 323/4، وإصلاح المنطق400 ـــ402.

[4] / ينظر اللباب في علل البناء والإعراب 503/1، وقطر الندى 52، والإيضاح في شرح المفصّل154/1.



العنوان:	الإقليد فى شرح المفصل دراسة وتحقيق " الجزء الأول : من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء "
المؤلف الرئيسي:	الجندي، أحمد بن محمود بن عمر، ت. 700 هـ.
مؤلفين آخرين:	كمبة، على نور الدين سالم، ابن طاهر، محمد امحمد عثمان، بادى، يوسف حسين(محقق، مشرف)
التاريخ الميلادي:	2006
موقع:	مصراتة
الصفحات:	1 - 479
رقم MD:	774930
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة 7 أكتوبر
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	ليبيا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التراث العربى، النحو العربى، الإعراب النحوى، البلاغة العربية، تحقيق التراث، الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، ت. 538 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/774930

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الباب الثاني

المرفوعات

ويشمل

فصل: الفاعل

فصل: المبتدأ والخبر

فصل: خبر إن وأخواتها

فصل: خبر لا التي لنفي الجنس

فصل: اسم ما ولا المشبهتين بـ: ليس

[فصل: الفاعل]

قوله: (فَالرَّفْعُ عَلَمُ الْفَاعِلِيَّةِ)

خــص الفاعــل بالرفع، والمفعول بالنصب، والمضاف إليه بالجر؛ لأن الفاعل أقوى لامتناع الفائدة بدونه. والمفعول أضعف لكونه بخلاف ذلك، ألا تراك تقول: ضرب ولا تنوي فيه ضميرا فلا تتم الفائدة، وتقول: ضرب زيدٌ، فتتم الفائدة من غير أن تذكر مفعولا.

والمضاف إليه: بينَ بينَ؛ لكونه شاملا إيّاهما، تقول زيدٌ ضاربُ عمروٍ، وخالدٌ حسنُ الوجه، فعمــرو: مفعــول، والوجه: فاعل، والتقدير: زيد ضاربٌ عمراً، وخالدٌ حسنٌ وَجْهُه. والضم أقــوى الحــركات، والفتح أضعفها، والكسر بين بين. والشاهد لكل من ذلك الحِسُّ، فروعيت المناسبات، وعُيِّنَ كلٌّ من هذه الحركات ما يناسبها.

قوله: (وَالْفَاعِلُ وَاحِدٌ لَيْسَ إلاّ)

إنمــا صار الفاعل واحداً؛ لأن قولك ضرب معناه:[صدر عنه الضرب][1] وعن حرف جــر، وحــرف الجر لا يدخل إلا على مفرد، وما يدخل عليه: عن، هنا هو الفاعل، فيكون الفاعل واحدا بالضرورة.

وقوله:(لَيْسَ)

أي ليس إلا هذا المذكور، قال المبرد العرب تفعل ذلك[2] فيما عرف معناه كقولهم أتاني زيد ليس إلا الذي ذكرته[3].

قوله: (عَلَى سَبِيلِ /20، ب/ التَّشْبِيهِ وَالتَّقْرِيبِ)

---

[1] / في: أ [صدر الضرب عنه].

[2] / لــم أقــف على عبارة المبرد هذه بذاتها، وإنما ما بمعناها وقريب منها، ينظر المقتضب 152/2ــ 129/4 ــ 429

[3] / المســتثنى بــإلا الواقعة بعد ليس يجوز حذفه تخفيفا، اكتفاء بمعرفة المخاطب به، نحو: قرأت عشرة كتب ليس إلا، أي لــيس المقروء غير ذلك، ينظر الكتاب 344/2، وابن يعيش 73/1ــ 95/2، والتخمير 230/1، والهمع 2/ 276 .

قيل المراد بالملحق على سبيل التشبيه: ما ألحق بالفاعل لكونه مشابها به كالمبتدأ، فإنه ملحـــق بالفاعل لكونه مشابها به في أن كلا منهما مسند إليه، وبالملحق على سبيل التقريب[1]: ما ألحق به لكونه محمولا على سبيل المشبه [به] [2] كخبر: لا، التي لنفي الجنس في قولك: لا رجــلَ افضـــلُ منك، فأفضل ارتفع للحمل على خبر أن بطريق حمل النقيض على النقيض؛ لأن: إن، للإثبات، ولا: للنفي، وخبر إن مشبه بالفاعل[3] /10، ج/.

قوله: (يَنْصَبُّ عَمَلُ العَامِلُ عَلَى القَبِيلَيْنِ انْصِبَابَةً وَاحِدَةً)

[لأن الـــتابع مع المتبوع كشيء واحد، فينصبُّ عمل العامل عليهما انصبابة واحدة،][4] كما ينصب العمل في المعمول الواحد على هذه الطريقة.

هـــذا يستقيم على مذهب صاحب الكتاب[5]، أمّا على مذهب أبي الحسن[6] فلا؛ لأن الصفة من الـــتوابع والعامـــل فيها [عنده][7] غير العامل من الموصوف، فإذا قلت: جاءني رجل ضاحك، [فالـــرافع لضـــاحك][8]كونه صفة للمرفوع، وهكذا في المنصوب والمجرور، وهذا العامل في الصـــفة كمـــا ترى: معنى يعرف بالقلب لا لفظّ.وعامل الموصوف: لفظ ، فثبت أن[عامل][9] الصفة غير عامل الموصوف[10].

---

[1] / ينظر ابن يعيش 73/1.

[2] / سقط من: أ.

[3] / ينظـــر ابـــن هشام، محمد بن عبدا لله، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق، هادي حسن حمودة، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية 1414 ــ 1994، باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر 101/1.

[4] سقط من : أ .

[5] / ينظر الكتاب 421/1 ــ 422، وما نقله محقق الكتاب عن السيرافي في الهامش.

[6] / رأي الأخفش: أن العامل في المتبوع معنوي، كما في المبتدأ والخبر، ينظر شرح الرضي على الكافية.279/2.

[7] / سقط من: أ .

[8] / في : ب [فالرفع للضاحك].

[9] / في : ب [العامل في].

[10] / ينظـــر العلائلـــي، صـــلاح الدين أبو سعيد خليل، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: د/موسى حسن الشاعر، دار البشير عمان 1990، الطبعة الأولى 59/1.

وكان أبو علي[1] يؤثر هذا المذهب[2].

والـــوجه لصـــاحب الكتاب أن الصفة بمنزلة الجزء من الموصوف،[3] فالعامل مشتمل عليهما فيكون عاملا فيهما، غير أن العامل [يصل][4] إلى الموصوف بلا واسطة، وإلى الصفة بالواســـطة، ومثل هذا غير عزيز في كلامهم. ألا ترى أن نحو: ضرب، يعمل في الفاعل بلا واســـطة وفي مفعوله بها، وكذا حرف الشرط يعمل في الشرط بلا واسطة، وفي الجزاء بها نحـــو: ضرب زيدٌ عمرًا، وإن تكرمني أكرمْك، ومن الدلائل الواضحة على أن تنزُل الصفة منـــزلة الجزء من الموصوف جعلهم إياهما كاسم واحد في نحو: لا رجلَ ظريفَ، ونحو: يا زيـــدَ بْـــنَ عمْروٍ، والوجه لأبي الحسن أن /25، أ/ العامل [لو كان فيهما واحدا][5] وهما كاسم واحد في زَعْمِ الخَصْمِ يلزم أن يكون في اسم واحد دالتا الإعراب كرفعه رجل ورفعه ضاحك فـــيما ذكـــرنا، واجـــتماع الدالتين في اسم واحد مما لا نظير له في الكلام [فيمتنع][6].والوجه الثانـــي: أنـــا قد نجد من الأوصاف ما يخالف حال الموصوف نحو: يا زيدُ الظريفُ بالرفع، فـــزيدٌ مضـــموم والظـــريفُ مـــرفوع، فلو كان المؤثر فيهما واحدا لما اختلف حكمهما بناء وإعرابا، وقد اختلف كما رأيت فظهر أن السديد المستقيم ما ذهبنا إليه.

أمـــا قـــولهم الصـــفة مـــع الموصوف كشيء واحد فعلى سبيل التشبيه لا على سبيل التحقيق، إذ لا يفصل بين الشيء وجزئه، وهنا يقع الفصل وقوعا مستمرا كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّـــهُ لَقَسَـــمٌ لَّـــوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [7] فعظيم: صفة لقسم، وقد فصل بينهما، لكن بين الصفة والموصوف شدّة ارتباط وفرط امتزاج، فمن هذه الجهة كأنهما شيء واحد، فلا يكون العامل

---

1 / هـــو الحسين بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان الفارسي، أبو علي المتوفى سنة: 377هـــ، ولد بفسا من أرض فارس ثم قدم بغداد فاستوطنها، وطاف كثيرا من بلدان الشام، أخذ عن الزجاج وابن السراج، ومن أشهر تلامذته أبو الفتح عثمان بن جني، تنظر ترجمته في الأنباه 273/1، والبغية 496/1، والأعلام 193/2.

2 / تنظر المقتصد 127/1.

3 / ينظر الكتاب 421/1، وما بعدها.

4 / في: ب [لتصل].

5 / في: ب [العامل فيهما لو كان واحدا].

6 / سقط من: ب .

7 / سورة الواقعة /79.

فيهما كالعامل في اسم واحد، فلما ثبت أن لا يكون العامل فيهما كالعامل في اسم واحد وقد نفيا أن يكون العامل فيهما وحد[فثبت][1] أن للصفة عاملا آخر.

فالجواب عن الوجه الأول: أنا لم ندَّعِ أن الصفة مع الموصوف شيء واحد، بل ادّعينا أنهما بمنزلة شيء واحد، وبين الدّعوتين فرق واضح فلا يلزمنا ما ذكر من الفساد.

والجواب عن الوجه الثاني: أن الضمّة في المنادى المفرد المعرفة لما اطردت واستمرّت شابه المنادى باستمرار ضمّة الفاعل؛ لأنك تقول: كل منادى مفرد معرفة مضموم، كما تقول: كل فاعل مرفوع، فصار: يا زيد الظريف بمنزلة: جاءني أحمدُ الظريفُ، ولا اختلاف بين الصفة والموصوف في: جاء أحمدُ الظريفُ، فكذا في: يا زيدُ الظريفُ، ومما يؤيد ما ذهب إليه صاح[2]ب الكتاب[3] قوله عزّ وجل: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَـقِيكُمْ﴾ [4] ألا ترى أنه لما وصف اسم إن بالموصول دخلت الفاء في خبره كما يدخل الفاء إذا كان المخبر عنه موصولا[5] نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَلَـهُمْ بِالَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلَـنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [6] فلولا أن الصفة داخلة في حكم الموصوف لما دخلت الفاء في خبر إن في الآية السابقة.

قوله: (أَوْ شِبْهِهِ)

عني بشبه الفعل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

قوله: (مُقَدَّمًا عَلَيْهِ)

---

[1] / في ج : ثبت .

[2]

[3] / ينظر الكتاب 182/2 وما بعدها .

[4] / سورة الجمعة / 8 .

[5] / ينظر : أبو حيّان، محمد بن يوسف أبو حيّان الأندلسي الغرناطي، المتوفى سنة: 754هـ، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، مراجعة: صدقي محمد جميل، 1412هـ ــ 1992م ــ ص 173/10.

والعكبري: أبو البقاء عبدا لله بن الحسن، المتوفى سنة: 616هـ، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البيجاوي، دار الشام للتراث بيروت لبنان، ص1223/2.

[6] / سورة البقرة /273.

لا يجــوز تقديم الفاعل على الفعل، لما ذكرنا أن التقدير في قولنا: ضرب زيد: صدر الضرب من زيد، والتفسير بازاء المفسَّر، وزيد في التفسير مؤخّر، فكذا في [المفسّر][1].

والــوجه الثانــي: أنك إذا ابتدأت بالاسم وقلت: زيدٌ[ضرب][2] كانت نسبته إلى أقرب العاملَيْن وهو الابتداء أولى من نسبته إلى أبعدها وهو الضرب.

والــوجه الــثالث: أن الفعــل علة للفاعل، إذ لا يتصور فاعل بدون الفعل والعلة مقدّمة على المعلول.

قوله: (مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبَهِهِ)

لــم يــأتِ بــه قاصــدا إلى أنه من جملة الحدِّ إذ فيه تردُّدٌ وهو منافٍ للحدِّ، وإنما أتــى بــه كالفصــل مبينا أقسام المسند، والتقدير: ما كان الذي أسند إليه من فعل أو شبهه، فقــوله:بــيان للذي أسند إلى الفاعل، فلما خرج قوله: من فعل أو شبهه من جملة الحد لكونه غيــر مقصود في الحد لم يبق إلا كون الفاعل مسندا إليه، والمبتدأ شريك للفاعل في ذلك، ألا تــرى إلى قولك: زيد قام، وزيد قائم أبوه، فزيد فيها مسند إليه، وليس بفاعل، بل هو مبتدأ، فأتى بقوله: مقدّما عليه أبدا؛ ليكون فصلا له عن المبتدأ،[3] [فلو][4] كان قال: الفاعل هو المسند إلــيه الفعل أو شبهه [أي هو الذي أسند إليه الفعل أو شبهه][5] لبقي قوله مقدّما عليه خلوّاً من الفائدة؛ لأنه قد جعل قوله الفعل أو شبهه من جملة الحد، وزيد في: [زيد قائم][6] وزيد قائم أبوه لم يسند إليه الفعل أو شبهه منفردا، إذ الفعل أوشبهه مسند إلى مؤخر وهو مع ما بعده مسندان إلى زيد، فلم يبق للمبتدأ شركة فيما ذكر للفاعل في هذا المذكور، فلا حاجة إلى الإتيان بقوله مقدّما عليه للفصل.

قوله: (لأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ)

---

[1] / في: أ [التفسير].

[2] / سقط من: أ.

[3] / ينظر الإيضاح في شرح المفصل 158/1.

[4] / في: ب [ولو].

[5] / سقط من: ج.

[6] / سقط من: أ.

الدليل على كونه كالجزء منه وقوعه بين لام الكلمة،[وبين ما قام مقام][1] حركتها الإعرابية في يضربان ويضربون وتضربين،[2] وجعلهم فصله فيهن كلا فصل، مع أنهم مطبقون عن آخرهم أن إعراب الكلمة في آخرها لا في شيء خارج عن حدها.

ألا تراك لا تقول: ضرب زيدْ عمرًا بتسكين الدال، وجعل رفعتها على عين عمرو إعرابا لزيد، وذلك لأن الرفعة دليل على الفاعلية، وهو في زيد لا في غيره، فيجب أن يكون دليلها في اسم هي فيه لا في غيره، فعلم أن الألف والواو والياء فيما ذكرنا كالباء من يضرب، وإلا لَزِم أن يكون الإعراب واقعا في شيء خارج من حد الكلمة وهو ممتنع، فلما ثبت أن الفاعل كالجزء من الفعل تبيّن أن الأصل أن يلي الفاعلُ الفعلَ؛ لأن جزء الشيء يلي ذلك الشيء، أو تقول: الفاعل [أحد جزأي الكلمة] [3] المفتقرة إلى ذكرهما، وقد لزم تقديم الفعل فينبغي أن يليه الجزء الآخر المفتقر إليه، لا غيره من الفضلات، إذ المفتقر إليه أجدر بالذكر من الفضلة التي عنها غنية.

قوله: (وَمِنْ ثَمَّ جَازَ ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ، وَامْتَنَعَ ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْداً)

يعني: ولكون المفعول مؤخرا عن الفاعل في الرتبة جاز ضرَبَ غُلَامَه زيدٌ؛ لأنك إذا قلت: ضرب غلامَه زيدٌ، فهو في الظاهر ممتنع لامتناع إضمار الشيء قبل ذكره، إلا أنه غير ممتنع بالنظر إلى التقدير، إذ التقدير: ضرب زيدٌ غلامَه، لكون المفعول بعد الفاعل في الرتبة، فيكون إضمارا بعد الذكر، وهو بالإجماع جائز لا يعوقه عائق، وامتنع ضرب غلامُه زيداً؛ لأنك لما رفعت الغلام بضرب وأوقعته بعده، كان واقعا في مرتبته؛ لأن رتبته أن يقع بعد الفعل، والشيء إذا وقع في مركزه ومستقرّه لا تتأتى فيه نيّة التأخير، فيتحقق إضمار الشيء قبل ذكره،وذلك ممتنع، فيمتنع هذا التركيب.[4]

---

[1] / في: ب، و: ج.

[2] / أراد بالفاعل الذي بين لام الكلمة وبين ما قام مقام حركتها الإعرابية في يضربان ويضربون وتضربين هو ألف الاثنين في المثال الأول، و واو الجماعة في المثال الثاني وياء المخاطبة في المثال الثالث، حيث وقع الفاعل في كل هذه الأمثلة بعد لام الكلمة الذي هو الباء وبين النون الذي هو علامة الإعراب، أو ما قام مقامه، ووقوع الفاعل متوسطا الكلمة دليل على أنه جزء من الفعل.

[3] / في: أ [أصله جزئي الكلمة].

[4] / ينظر ابن يعيش 76/1.

فإن قلت فعلى ما ذكرت /26، أ/ يلزم أن يكون الإضمار/21، ب/ في قوله عزّ وجل: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [1] إضمارا قبل الذكر؛ لأن إبراهيم مفعول وربُه فاعل، والفاعل قبل المفعول في الرتبة، وإذا نوي فيه التقديم والتأخير يصير إلى: وإذ ابتلى ربُه إبراهيمَ، قلت: إنما يمتنع الإضمار إذا كان إضمارا قبل الذكر ظاهرا أو تقديرا كما في ضرب غلامُه زيداً، أما إذا كان إضمارا قبل الذكر [ظاهرا] [2] لا تقديرا كما في: ضرب غلامَه زيدٌ، أو تقديرا [لا ظاهرا، كما في هذه الآية فلا امتناع، فالحاصل أن مسوغ الإضمار هو أن يتقدم المرجّع، إما ظاهرا أو تقديرا][3]، أو ظاهرا لا تقديرا، أو تقديرا لا ظاهرا؛ لمجيء الإضمار بعد الذكر، فإن تأخّر المرجّع ظاهرا أو تقديرا فممتنع.

استدل على كون المفعول مؤخّرا عن الفاعل[في الرتبة لمسألتين:-

إحداهما: جائزة والأخرى ممتنعة فلو كان كل واحد من الفاعل][4] والمفعول مساويا للآخر في الرتبة، لجازت المسألتان وامتنعتا، ولما جازت إحداهما وامتنعت الأخرى، ولا تفرقة بينهما إلا باعتبار [ما ذكره][5] من كون المفعول مؤخّرا عن الفاعل، وهو مناسب لما سبق قبل، وجب التعليل به.

قوله: (وَمُضْمَرُهُ فِي الإِسْنَادِ إِلَيْهِ كَمُظْهَرِهِ)

الفاعل إما أن يكون صريحا كضرب زيدٌ أو ضميرا كضربت؛ لأنك أضمرت اسم نفسك ووضعت هذه التاء موضعه، وكلاهما في الإسناد إليه سواء.

إنما ذكر هذا الفصل، وإن كان غير مُلبس لاحتوائه على مسألة تلتبس على المبتدئين، وهو مثل زيد قام، ولذلك استدل عليهما.

---

[1] / سورة البقرة / 123.

[2] / في: ب [فظاهرا].

[3] / سقط من: أ .

[4] /سقط من: أ.

[5] / في: ب، و: ج [ما ذكر].

والــوجه الثانـــي: أن مقصـــوده أن يذكر باب الفعلين الموجّهين إلى شيء[1] فاحتاج إلى ذكر الفاعــل المضمر ليَجُرَّه الذكر إلى ذكر ذلك الباب، فإن قلت: ما المقتضى لإضمار الفاعل ؟ قلــت: هــو كون المقام مقام حكاية، أو خطاب، كضربتُ وضربتَ، أو كون الفاعل مسبوقا بالذكــر، أو فـــي حكـــم المســـبوق به نحو: زيدٌ ضربَ، ففي ضرب ضمير يرجع إلى زيدٍ المســبوق بالذكر، إذ لا بد للفعل من فاعل، وهو لا يتقدّم على الفعل كما بيّنا، ونحو قوله في مستهل القصيدة:-

زَارَتْ عَلَيْهَا لِلظَّلَامِ رِوَاقُ وَمِنَ النُّجُومِ قَلاَ ئِدٌ وَنِطَاقُ[2]

أو مجـــيء المفسِّـــر فيما بعده كما في: ضربني وضربت زيدا، وستسمع في هذا كلاما وافيا وتقديرا شافيا عن قريب فلا تجزع.

قوله:(وَمِنْ إِضْمَارِ الفَاعِلِ/11، ج/ قَوْلُكَ ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا) الخ

الفعـــلان إذا توجّها إلى اسم واحد بجهة الفاعلية والمفعولية، أو أحدهما بجهة الفاعلية والأخـــرى بجهـــة المفعولية، فالذي يعمل في الظاهر أحدهما، أما الآخر فعمله في ضميره؛ لامتـــناع إعمالهـــا في الظاهر، إذ لا يكون الشيء الواحد معمولا لعاملين، هذا مالا نزاع فيه لأحـــد، وإنمـــا النزاع في أن العامل في الضمير هو الأول، وفي الظاهر هو الثاني، أم على العكـــس؟ فالبصـــريون ذهبوا إلى أن العامل في الضمير هو الأول، وفي الظاهر هو الثاني، وعكســه الكوفـــيّون[3] محتجّين بأن الأول إذا أُعمل في الظاهر وقع الضمير في الفعل الثاني مـــوقعه، نحـــو: قـــام وقعد أخوك، بضمير الاثنين في: قعدا؛ لأن الظاهر فاعل قام، والفاعل كالجـــزء من الفعل، فيكون التقدير مقدّما على الفعل الثلاثي بخلاف ما إذا عمل الفعل الثاني

---

[1] / يقصد باب التنازع.

[2] / البـــيت مـــن الكامـــل، وقائله : أبو العلاء المعرّي، وهو في ديوانه المسمى بسقط الزند، دار صادر للطباعة والنشـــر لبنان طبعة 1383ـــ 1963 / ص 210، في قصيدة: الشقيق شِقاق، والرواق سقف في مقدم البيت، أو هو متر بدون سقف، وقلا ئد: جمع قلادة وهي ما يلبس في العنق من الحلي، والنطاق: كل ما يشد به الوسط ، ينظر د/ ن رضا، شرح ديوان سقط الزند لأبي علاء المعري، منشورات دار ومكتبة الحياة بيروت لبنان 1407 هـــ 1987 م ص 87.

والشاهد فيه: عود الضمير على الفاعل وهو تاء التأنيث من زارت.

[3] / ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثالثة عشر 83/1.

فـــي الظاهر فالضمير لا يقع موقعه[1] لعدم تقدم المرجع للضمير إذ ذاك، ولا شك أن وقوعه فـــي مـــوقعه أولى من وقوعه في غير موقعه، والحجة الثانية لهم: قول عمر بن أبي ربيعه[2] فإنـــه أعمل الفعل الأول وهو: تُخُلّ في ظاهر هذا الاسم وهو: عود أسحل، حيث رفعه به، وأعمـــل الثانـــي فـــي ضـــميره، فكأنه قال [تُخُلّ عُودُ إِسْحِلٍ فاستاكتْ بِهِ][3]،فلو كان على [المذهب][4] البصري لقيل تُخُلّ فاستاكت بعودِ أسحلٍ على تقدير: تنحل هو، بعَوْدِ الضمير إلى العود. وأول البيت :-

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ إِرَاكَةٍ [5] [......................]

الإراك: شجر تُعمل منه المساويك،[6] يقول: إذا أرادت شيئا آخر لتستاك به، أحضرت لها أشياء حتى تتخيّر منها يريد إنها من نعمتها تتخير بعض الشجر على بعض، وتطلب ألين المساويك وأنعمها، وتُنُخِّل: تُخيِّر.

وأصحابنا البصريّون عارضوهم بشيئين وزادوا شيئا ثالثا:-

---

[1] / ينظر رد البصريين على الكوفيين في الإنصاف 93/1.

[2]/ هـــو عمر بن عبدا لله بن أبي ربيعه المخزومي القرشي أبو الخطّاب، ولد سنة: 23هـــ، وتوفي سنة: 93 هـــ، 711م، أرق شـــعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق، ولم يكن في قريش أشعر منه، ولد في الليلة التي توفي فـــيها عمـــر بن الخطاب فسمي باسمه، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 457/2، والخزانة 32/2، والأعلام 5/ 211.

[3] / في: ب، و:ج [تنحل فاستاكت به عود أسحل].

[4] / في: أ [مذهب].

[5] / البيت من الطويل، وقائله: عمر بن أبي ربيعه، يتغزّل في معشوقته ويقول إنها إذا تستاك بعود أخذ من الإراكة لكونه غير ملائم لطبعها تخيّر لها عود اسحل، والأسحل:هو عود شجر يدق بحيث يصير كالأصابع يُجعل للإستياك. والشـــاهد فـــيه: أنـــه أعمل الفعل الأول وهو تنخل فرفع به قوله: عود ، وأعمل الثاني وهو الفعل استاكت به على مذهب الكوفيين، والبيت بتمامه:ــ

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ إِرَاكَةٍ تُنُخِّل فَاستَاكَتْ بِهِ عُود إِسْحِلِ

وهـــو مـــن شواهد الكتاب 78/1، والتخمير 240/1، وابن يعيش 1/ 79 ــ 98، والمفضل النعساني 39/1، على المفصل، وذكر أن نسبته للطفيل للغنوي في ديوانه /65، وفي شرح شواهد الإيضاح لابن بري / 89، والأشموني 1 / 359، وشرح أبيات المفصل 221/1.

[6] / ينظر اللسان مادة [أ، ر، ك] 122/1.

فالشـــيء الأول: أن الفعلـــين إذا تـــوجّها إلى اسم بجهة المفعولية ثم اعمل الأول فالحذف في الثاني لا يُصِيبُ مِحَزَّهُ ولا يُطَبِّقُ مِفْصَلَهُ، تقول: لقيت رجلا وأكرمته بالضمير لا وأكـــرمت بدونـــه[1]؛ لأن حـــذف الضمير لا يُحْسَنُ إلا في ثلاث مواضع: الصلة، والصفة، والخبـــر، نحـــو: ﴿أَهَـــذَا الذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ [2] أي بعثه [3]، ومرر ت برجل أكرمت أي أكـــرمته، وزيـــد ضربت أي ضربته، وإنما حسن حذف الضمير في هذه المواضع؛ لحصول طـــول الكلام بذكر الصلة والصفة والخبر في كلام واحد، والحذف في الثاني على استكراه، فعلم أن الحذف في الثاني ممتنع؛ لأنه ليس من هذه المواضع الثلاثة.

أمّا إذا أعملت الثاني وحذفت مفعول الأول استغناء عنه بالثاني [كان حسنا][4]، كما في قـــوله تعالى: ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ [5]، فكأنه قال: آتوني قطرا أفرغ عليه قطرا، حذف مفعـــول الأول اســـتغناء[6] [عـــنه][7] ولا يقول: آتونيه لا ستلزامه إضماراً قبل الذكر، وإن قلنا بالإضـــمار قبل الذكر في نحو: ضربني وضربت زيدا؛ لأن الإضمار قبل الذكر على خلاف الأصل كالحذف.

ولـــم يثـــبت حذف الفاعل بحال، وقد ثبت الإضمار قبل الذكر في مواضع، فإذا لم يكن في الفاعل بُدٌّ من أحدهما فالإضمار أقرب.

---

[1] / مقصـــد الشـــارح أنه إذا تسلط عاملان على اسم واحد مثل أكرمني وأكرمت عبدا لله ونوي إعمال الأول على مـــذهب الكوفيـــين فتقول أكرمني وأكرمت عبد الله برفع عبدا لله على أنه فاعل لأكرمني؛ لأن إعمال الأول يقتضي رفع عبد الله، ووجب الإتيان بضمير يرجع إلى عبد الله في الفعل الثاني فتصير الجملة أكرمني عبد الله وأكرمته ولا يبنى الكلام على التقديم والتأخير.

[2] / سورة الفرقان/41.

[3] / ينظـــر اللباب في علل البناء والإعراب 125/2، والتبيان في إعراب القرآن 57/1، والأنبا ري كمال الدين عبد الـــرحمن بـــن محمـــد المتوفى سنة: 577هـــ، أسرار العربية، تحقيق / محمد بهجت البيطار، دمشق مجمع اللغة العربية 1377هـــ ــ 1957م ــ 328/1

[4] / سقط من: أ ، أثبتها من: ب، و: ج.

[5] / سورة الكهف /92 .

[6] / ينظـــر، العكبري، عبد الله بن الحسن،التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت لبنان 2 / 862، والبحر المحيط 7 / 227.

[7] / سقط من: أ.

أمّا المفعول ففضلة في الكلام، فيجوز حذفه، فقلنا في مثل ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ بحذفه من الأول لـئلا يلـزم الإضـمار قبل الذكر بلا ضرورة، ولا يقال العمل في الآية للأول والمضـمر مـن الثانـي محـذوف؛ لأنه [يؤدّي][1] إلى أن يكون الإجماع على قراءة ليست بالأحسـن، إذ الأحسـن في إعمال الأول في مثل هذه الصورة إثبات الضمير في الثاني، ولم يـأت أفـرعه فـدل على إعمال الثاني[2]. والشيء الثاني في بيت طفيل الغنوي[3] فإنه أضمر معمول جري واعمل استشعرت في الطاهر، وهذا هو المذهب البصري بعينه.

وأول البيت[4]:- وكُمْتا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا [......................]

فالكمـيت من الخيل: ما هو بين السواد والحمرة عند سيبويه[5] [وعن][6] أبي عُبَيْد[7] ما كان عرفه وذنبه أسودين، فإن كانا أحمرين فهو أشقر[8]، والمدمّي الشديد الحمرة، يقال: أحمر مُدَمَّى. واستشعرت: جعلته شعارا، وهو ما ولي الجسد من الثياب،يقول كأنها لِصَفاء لونها

---

[1] / في: أ [يروى]صححتها من: ب، و: ج ، لتتفق مع السياق.

[2] / ينظر الكشاف 499/2، والبحر المحيط 227/7.

[3] / هـو طفيل بن عوف بن كعب الغنوي، أبو مران المتوفى سنة:13 ق هـ، شاعر جاهلي مجل من أقدم شعراء قـيس بـن عـلان، وأشهرهم وصفا للخيل، ولذا سمي: طفيل الخيل، ينظر ترجمته في الشعر والشعراء 364/1، والخزانة 46/9، والأعلام 329/3.

[4] / البيت من الطويل، وقائله: طفيل الغنوي في ديوانه تحقيق: محمد عبدا لقادر أحمد ص 23، وهو بتمامه:ـ

وكُمْتا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

قال يمتدح فيه نفسه بأنه وقومه يركبون أو يقودون خيلا، واراد وخيلا حوراً، وخيلا كُمتا مُدماة شديدة الحمرة كأن متونها لصفاء لونها ولمعان شعاعها جرى عليها لون شيء مذهب، وكان هذا دأب العرب في وصف خيلهم .

والشـاهد فـيه: تـوجه العامليـن: جـرى، و: استشعر، إلى معمول واحد وهو: لون مذهب، فأضمر الفعل الأول وهو:جري، وأعمل الثاني وهو: أستشعر؛ لأنه أقرب إلى رأي البصريين، ولذلك نصبه ولم يرفعه.

ينظـر شـرح أبـيات المفصـل 217/1، وهو من شواهد الكتاب 77/1، والمقتضب 75/4، والإنصاف 88/1، والتخمير 237/1، وابن يعيش 87/1، والإيضاح 163/1، واللسان مادة [د، م، ي] 414/4.

[5] / ينظر الكتاب 477/3.

[6] / سقط من: ب.

[7] / أبـو عبيد هو القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخز اعي ولاءً ، الخرساني البغدادي: 157 ـ 224 ، عالم من العلمـاء الـبارزين فـي الفقه والنحو واللغة والقراءات والسنة، أخذ عن أبي زيد وأبي عبيده والأصمعي والكسائي والفراء، أنظر ترجمته فغي الأنباه 12/3، والأعلام 10/6، والتخمير 309/1.

[8] / ينظر اللسان مادة [ش، ق، ر] 161/7.

وحسنه قد لبست لونا مُذَهّبا.

والشـــيء الـــثالثُ: أن المقتضيين متى ازدحما فالغلبة لآخرهما وجودا، والشاهد بهذا مسألة التعليق[1]، وهي: علمت لزيد منطلق، وسنقررها في قسم الأفعال إن شاء الله تعالى .

قوله: (قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ، وَقَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ)

الأول بصري، والثاني كوفي، فإن قلت: لِمَ أَبْرَزَ ضمير الاثنين في: قاما وقعد أخواك، ولـــم يُبْـــرِز ضمير الواحد في ضربني وضربت زيدا ؟ قلت: لأن الفعل لا بد لـــه من فاعل مظهـــر أو مضمر، ولا يكون أقل من مفرد فيكون[إضماره وإبرازه][2]على السواء لعلمنا به، فأما الزائد على الواحد فغير معلوم، إذ من الجائز أن يكون مثنى أو مجموعا فيجب الإبراز؛ لأن الضمائر مظنة الاحتياط واجب صونها لكونها بمنزلة الإشارات والتلويحات.

قوله: (وَلَيْسَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ[3]الخ)

يريد أن قوله:-

---

[1] / التعليق هو: إبطال العمل لفظا لا محلا، لاعتراض ماله صدر الكلام بعده وهي:ـــ

أ ـــ لام الابتداء مثل مثال الشارح علمت لزيد قائم فقد ألغى تسلط الفعل والفاعل على زيد لدخول لام الابتداء فعلق عملها لفظا.

ب ـــ لام القسم مثل قول لبيد:ـــ

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنّي مَنِيّتِي إِنّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

ج ـــ ما النافية، مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنْطِقُونَ﴾ سورة الأنبياء/ 65.

د ـــ لا النافية ، مثل: علمت لا زيد قائم.

هـــ ـــ إن النافية، مثل قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلّا قَلِيلاً﴾ سورة الإسراء /52.

و ـــ الاستفهام مثل علمت أزيد قائم.

وسمي هذا الإهمال لتسلط العامل تعليقا؛ لأن العامل عمل في المحل دون اللفظ ، بدليل أنه يجوز العطف على محله بتأثيـــر العامـــل ، فصار العامل عاملا ولا عامل ، فسمي معلقا، كالمرأة التي هي معلقة فهي مزوّجة ولا مزوّجة، ينظر القطر /178، و أوضح المسالك 184/1.

[2] / في: ب و: ج [الإبرازه وإضماره].

[3] / سبقت ترجمته في المقدمة.

فَلَوْ أنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ   كَفَانِي ولَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ[1]

ليست مما نحن فيه، إذ لم يوجه: لم أطلب، إلى ما وجهه أليه: كفاني وهو قليل لوجهين:-

أحدهما أن المثبت في جواب لو منفي، والمنفي[فيه][2] مثبت، فإذا قلت لو جئتني أكرمك كان الكلام منفيا لانتفاء المجيء، وإذا قلت لو جئتني لم أضربك كان الضرب ثابتا؛ لأن لو معناها امتناع الشيء لامتناع غيره، وفي البيت فعلان: أحدهما مثبت وهو: كفاني، والآخر منفي، وهو: لم أطلب ولو كان لم أطلب موجها إلى قليل يلزم التناقض؛ لإخباره مرّة أن السعي ليس لأدنى معيشة، وأن القليل من المال لا يكفيه، ومرّة بأنه يطلب القليل من المال، على أن قوله/ 22، ب/ ولو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب قليلا من المال: فاسد[3] من الكلام؛ لأنه بمنزلة أن يقول لو قنعت بقوتي في كل يوم لم أطلب مقدار عيشي في كل يوم وهو كما ترى بيِّنُ الفساد، لا يفوه بمثله من له أدنى تمييز، فكيف تَهْدِر بذلك شَقْشِقَةُ من هو الحاوي لقصب التبريز، وهو ابن حُجْر الكندي، المقتلد له من عيون نكت البلاغة الأناسي، بخلاف قوله:-

[ولو سعيت لأدنى معيشة كفاني قليل من المال]؛ لأنه بمنزلة قوله لو قَنِعت بقوتي كل يوم طلبت مقدار شبعي في كل يوم، وهذا كلام لا غثاثة فيه ولا رثاثة وهو مَحِيك على منواله

---

[1] / البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس من قصيدة طويلة في ديوانه ص39، وعنى البيت أن الشاعر يمتدح نفسه في هذا البيت أن تعبه في هذه الحياة ليس للبحث على سبب الحياة والترف، وإلا كفاه قليل من المال ، ولكن تعبه وشقاءه لأجل المجد وعلو الهمة، فهذا ما يصرف فيه جهده وعمره، أما المعيشة فمثله يستطيع أن ينالها بكل يسر، والدليل على يكتمل في البيت الذي يلي شاهدنا وهو قوله:ــ

وَلَكِنَّما أسعى لِمَجدٍ مُؤَثَّلٍ   وَقَد يُدرِكُ المَجدَ المُؤَثَّلَ أَمثالي

والشاهد فيه: أن هذا ليس من التنازع؛ لأن الفعلين لم يتوجها إلى معمول واحد، بل كل فعل لمعمول خاص به، وتقديره: الملك؛ لدلالة ما بعده عليه، ينظر شرح أبيات المفصل 124/1، وابن بري عبد الله بن بري، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي تقديم وتحقيق: د/ عيد مصطفى الدرويش، الهيئة العامة لهيئة المطابع الأميرية 1408 هـ،1985م، ص 91ــ 92، وهو من شواهد الكتاب 79/1، والمقتضب 76/4، والخصائص 387/2، والإنصاف 84/1، واللباب في علل البناء والإعراب 156/1، والتخمير 241/1، وابن يعيش 78/1ــ 79، والإيضاح في شرح المفصل 165/1ــ 169، والمغني 338ــ 356، والخزانة 327/1.

[2] / سقط من: أ.

[3] / ينظر كتاب سيبويه 79/1، حيث وافق الشارح سيبويه، ونقل حكمه.

الصحيح والسداد، فكذا ذاك مصون عن وصمة الفساد، ولذا لم يجز توجيه [لم اطلب إلى قليل من المال].

والوجه الثاني من التناقض: أن لم أطلب لو كان موجها إلى قليل لكان طلبه القليل من المال ثابتا، وقوله في البيت الآخر:-

وَلَكِنَّما أسعى لِمَجدٍ مُؤَثَّلٍ   وَقَد يُدرِكُ المَجدَ المُؤَثَّلَ أَمثالي

ينبــئك أنه لا يسعى للقليل من المال ولا يطلبه، فعلم أن لم اطلب غير موجّه إلى قليل، وأن العامل فيه هو كفاني، ومعمول لم أطلب مقدّر، فكأنه قال:-

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك فتكون الكفاية من القليل منفية، وطلب الملك ثابتا، ومذهب الشيخ أبي علي[1] في هذا البيت أن لم اطلب موجّهة إلى قليل[2]، ومـــا أدري ما وجه صحة قوله مع تظاهر الوجهين المذكورين وتعاضدهما على وضوح بطلانه!؟ غاية الأمر أنه قصد جهة أخرى، وهو أنه لم يعطف لم أطلب على قوله كفاني لئلا يلـــزم ما ذكرنا في الوجه الأول من الفساد، ولكنه جعل الواو فيه للحال، فإذا كانت الواو فيه للحال لم يلزم أن يكون الطلب مثبتا، بل يلزم أن يكون منفيا، والتقدير لو سعيت لأدنى معيشة لكفانـــي القليل غير طالب له، فيكون الفعلان موجهين إلى قليل بهذا الاعتبار، ويكون الأول مـــنها معمـــلا فـــيه، والظاهر ما ذكرنا؛ لأن استعمال واو العطف أكثر، مع أن البيت الثاني يـــنادي بأن لم أطلب موجّهة إلى الملك على ما مر تقديره، والشيخ إن كان سبّاقا لا تشق له

---

[1] / سبقت ترجمته.

[2] / ينظر الفارسي، أبو علي، كتاب الإيضاح، تحقيق / د كاظم بحر مرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الثانية 1416 هــ ــ 1996م ص 104، والمقتصد 342/1 ــ 343 .

والواضـــح أن أبا علي لم ير كما قال الشارح فعنده أن العامل في قليل هو كفاني ولم أطلب، ويبدو أن الشارح غفل عـــن قول أبي علي: ومن إعمال الثاني، قبل ذكره هذا الشاهد، وزعم أن حكم هذا الشاهد هو حكم سابقه حيث أعمل أبو علي فيه الأول، ينظر الإيضاح العضدي 67 ــ 68.

ولتأكيد أن الشارح قد جانب الصواب في نسبة هذا الرأي لأبي علي الفارسي حيث نفى كل شارحي شواهد الإيضاح هذا القول ولم يذكره أحد، بَدْأً من كتاب الإيضاح للفارسي /104، وشرح شواهد الإيضاح /91، والقيسي، أبي علي الحســـن بن عبدا لله، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد بن حموده الأعجاني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1408 ــ 1987، بيروت لبنان، ص 105/1.

عِثْيَــرَ [1] ولا غبار فإن الجواد قد تلحقه كبوة وعثار، فارع [صماخيك] [2] إلى ما قاله المصنف في الكتاب[3] فَلَلْحَقُّ أحق أن يتبع، والصواب حقيق بأن يُسمع.

قوله: (وَمِنْ إِضْمَارِهِ)

الضمير فيه للفاعل، وهذا إضمار لقيام قرينة دلت عليه، وليس بإضمار قبل الذكر لأن القــرينة قائمـــة مقام الذكر، فإن تقدّم أمر جاز أن يكون في كان ضمير يعود إلى ذلك، وإلا فالمعنـــى إذا كان ما نحن عليه من السلامة وهو الذي فسر به لأنه مستغن عن القرائن وهذا الإضـــمار قـــريب من الإضمار في ضربت وضربني استغنى فيهما عن ذكر المرجوع إليه لدلالـــة المشاهدة عليه كما استغنى عن ذكره هنا لدلالة الحال عليه، ولو رفع غد لجاز وتعيّن أن يكـــون فـــاعلا، وإنما جاء [وجوب][4] إضمار الفاعل بانتصاب غدٍ، ويجوز أن يكون غداً بالنصب متعلقا بكان، وهي تامة، والتقدير إذا حدث ما نحن عليه من السلامة في غدٍ فأتني،أو بمحذوف، وهي ناقصة، والتقدير:إذا كان ما نحن عليه واقعا في غد فأتني.

[عامل الفاعل]

قوله: (وَقَدْ يَجِيءُ الفَاعِلُ ورَافِعُه مُضْمَرَ الخ)

ذكر في هذا الفصل ترْك رافع الفاعل بإغناء قرائن الأحوال عن ذكره.

القرينة الأولى: كون الكلام جوابا لسؤال واقع أو لسؤال مقدّر.

فـــالأول: نحو: زيد، في جواب من قال: من فعل؟ فقولك: زيد، في جوابه مغن عن ذكـــر فَعَلَ، وإنما أن التقدير فعل زيدٌ، دون زيدٍ فَعَلَ؛ [لأن الأصل في من فعل كان أن يقال أَفَعَـــل زيـــدٌ أم عمـــرو؟ إلى ما يطول جدا، فأتى بمن للإيجاز، ولا بد للمطابقة بين السؤال والجواب، وفي السؤال الفعل مقدم تقديرا، فكذا في الجواب.

---

[1] / العِثْيَر: الغبار، ينظر اللسان مادة [ع، ث، ر] 45/9.

[2] / في: ب سمعك].

[3] / يريد كتاب المفصل.

[4] / في: أ [ضرب] صححتها من: ب، لتتفق مع السياق.

والثانــي][1]: نحــو قولك علت كلمته ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ [2] فيمن قرأها مفتوحة الباء،[3] وقد مر ذكره،[4] ومن هذا القبيل قوله:-

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومِهِ   وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[5]

فضارع:جواب سؤال مقدر، فكأنه لما قال لِيُبك يزيد بضم /28، أ/ الياء من ليبك قيل لــه: مَــنْ يبكيه؟ فقال ضارع، أي ليبكه ضارع، والضارع الذي قد ذلّ وضَعُف، والمختبط: الســائل، وتُطِــيحُ: تهلــك يقال: طاح الشيء يَطيح [إذا][6] هلك، وأطحته: أهلكته، وما تُطِيح: مصــدر /12، ج/ كمــا تقول: يعجبني ما صنعت أي: صنيعك، أي ومختبط من أجل ما قد أصابه من إطاحة الأشياء المطيحة، والطوائح في البيت: بمنزلة المطيحات، ونظيره قوله عز مــن قائــل: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ [7] أي: ملقِحَاتٍ، أوملاقح جمع مُلْقحة؛ [لكونها] [8] ملقحة

---

[1] / سقط من: ج.

[2] / سورة النور /36.

[3] /قــرأ ابــن عامــر وشعبة ﴿يُسَبَّحُ﴾ بفتح الباء على مالم يسمى فاعله، ينظر البحر المحيط 8 / 48، والنشر في القراءات العشر 249/2، وشرح طيبة النشر في القراءات العشر 286.

[4] / تنظر المقدمة عند تفسير الآية في الخطبة.

[5] / البـيت من الطويل، وقائله: مختلف فيه فنسبه المقتضب في 282/3، وابن يعيش في 80/1، والخوارزمي في شــرح أبيات المفصل 225/1 ، ومحقق التخمير 245/1 ، ومحقق الإيضاح في شرح المفصل 173/1 إلى ضرار بــن نهشل، وهو في ديوان لبيد بن ربيعه، تحقيق: عمر فاروق الضباع، دار الأرقم، الطبعة الأولى 1997م ص/ 190.

والمعنــي: أن هذا الرجل الذي يرثى بهذه الأبيات الذي هو يزيد بن نهشل شقيق القائل على أحد الأقوال بالنسبة إليه كــان كثيرا ما يدافع عن الضعفاء من خصومهم ويبذل الأموال لنصرتهم ، فلما مات قال أخوه:ــ أبكوا هذا الفارس الــذي مات، قالوا من؟ قال يبكيه الضارع الذي ذلّ للخصومة، إذ لا يجد بعده من يدافع عنه ولا يدفع له خوفا عليه، والفقير السائل من إطاحة الطوائح.

والشــاهد فــيه: ارتفــاع ضـــارع بفعل مقدر وهو يبكيه؛ لأنه لما قال ليبك كأنه قال من يبكيه، ينظر شرح شواهد الإيضاح /94، وشرح أبيات المفصل 224/1، وهو من شواهد الكتاب 288/1، والمقتضب 282/3، والخصائص 353/2، والمقتصد 355/1، والمغني /رقم الشاهد 853 ص 620، واللسان مادة [ط، ي ، ح]237/8. والخزانة 1/ 303 ــ 147/1.

[6] / سقط من: أ.

[7] / سورة الحجر /22.

[8] / سقط من: أ.

للأشــجار، ولكــن أُخْــرج علـــى حذف الزوائد، فصار كأنه جمع فاعلةٍ من: لَقَحَ [1]، وكذلك الطوائح أخرج على حذف الزوائد، ويروى:-

لِيَبكِ يَزِيدَ[.........   ....]

بفـــتح حـــرف المضـــارعة ونصـــب يزيد وارتفاع ضارع بيبك، ولكن أين الحصى بالقِيعَانِ[2] من فرائد بنحور الحسان؟[3]، فإن النظم الأول[4] مستعمل على جهات حيث قد حُرِمَهَا النظم الثاني.[5] منها: أن الأول ناب مناب الجمل الثلاث دون الثاني على ما سلف الإيماء إليه والإيحـــاء به في الآية عند فِسْرِ الخطبة[6]. ومنها: أن يزيد في الأول مقصود إليه بالذكر؛ لأنه فاعل، وفي الثاني مستغنى عنه لكونه فضلة. ومنها أن أول الكلام في الأول غير مُطمع ذكرَ الثانـــي فـــورود ذكرِه للسامع بعده كغنيمة تتيسّر لـــه من حيث لا يحتسب بخلافه في النظم الثاني.

ومنها: أن الكلام على النظم الثاني كالمتناقض من حيث الظاهر؛ لأن كون يزيد فضلة مؤذن بـــأن مساس الحاجة إليه دون مساسها إلى الفاعل، وكونه مقدما على الفاعل يؤذن بأن الأمر علـــى العكس والنّظم الأول [سليم][7] عند هذا. ومنها: أن الكلام في الأول يفيد استناد البكاء إلى الفاعل إجمالا أولا، وتفصيلا ثانيا، وفي الثاني يفيد استناده إليه من وجه واحد، فليقتصر

---

[1] / ينظر الجامع لأحكام القرآن سورة الحجر آية/22 ص 20/10.

[2] / القيعان: طين حر ينبت السدر وتمسك الماء ومنه مالا ينبت، ينظر اللسان مادة [ق، و، ع] 48/11.

[3] / هذا تعبير جميل أتى به الشارح ليبين مدى الفرق بين القولين الذي هو بصدد شرحهما في توجيه الشاهد، فكأنه شـــبه القـــول الأول بالفرائد التي في نحور الحسان أي اللآلئ التي تلبسها الجميلات في رقابهن، ويشبه القول الثاني بحصى ملقاة في القيعان وهو منبت السدر في بطون الأودية، وهذا تعبير بليغ في توضيح مدى الفرق بين القولين.

[4] / يقصد الشاهد: لِيَبْكِ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومِهِ ....

[5] /الذي هو لِيَبْك يزيدَ، بفتح ياء المضارعة في ليبك، والدال في: يزيد.

[6] / في تفسير قوله تعالى :﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ أتى بهذه الآية في تفسير قول الزمخشري (في أبواب الاختصـــار والتكرار) حيث قال الشارح: بفتح الباء أي يسبح له رجال بكسرها وهو جواب من يسبح له فيكون نائبا مناب الجمل الثلاث ث، الأولى يسبح له والثانية الجملة المدلول عليها برجال وهي من يسبح له ، والثالثة رجال مع المقـــدّر وهـــي يسبح له رجال، تنظر مقدمة الشارح ص 54 عند شرح قول الزمخشري: في أبواب الاختصار، والبحر المحيط 48/8، والنشر 249/2، وشرح طيبة النشر286.

[7] / كلمة[سليم] في: أ مكررة.

علـــى مـــا ذكرنا فإنه كافٍ لمن أوتي حظا من سلامة الذوق واستقامة الطبع، فأما البليد فلا ينفعه التطويل وإن تلونا عليه التوراة والإنجيل.

القــرينة الثانــية: كــون الــرافع مفسّرا كأمثلته[1] فــ:هل، للاستفهام وهو [مستدع][2] للأفعــال لوقــوعه عن الحوادث[3]، وكذا الشرط [يقتضي][4] فعلا لامتناع الشرط بدونه فيكون الفعــل مضمرا بعدهما، والفعل الظاهر مفسرا له[5]، وإنما ترك ذكر الرافع مع القرينة الأولى لِرَوْمِ الاختصار، ومع القرينة الثانية؛ إمّا لاتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره وهو في نحو: هل زيدٌ خرج و: [........................ ......]إنْ ذُو لُوثَةٍ لانَا[6]

---

[1] / الرافع المفسر الذي يقصده الشارح هو الفعل المضمر في أمثلته السابقة، الآية ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ ، وقــول الشــاعر: ليــبك يزيد ضارع لخصومه .... ، فإن الفعل مضمر فيهما على ما سبق بيانه، وإنما يجوز إضمار فعل الفاعل لكون ما قبله مشعرا به أي مفسرا له.

[2] / في: ب [مستدعي].

[3] / ومــن إضمار فعل الفاعل لكون ما قبله مشعر به في الاستفهام قولك " نعم محمد " في جواب من قال لك " هل جــاءك محمــد ؟" فالمجاب به مرفوع بفعل مقدم مقدر ، غير أنه يجب ملاحظة أن جواب الاستفهام المقدم فيه على الاســم إلا إذا كــان الفعل فيه مقدم على الاسم كقوله تعالى ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيــزُ الْعَلِيمُ سورة الزخرف، آية /9، فقوله تعالى ﴿الْعَزِيزُ﴾ مرفوع بخلق التي في الاستفهام، ولكن الإثبات في الفاعــل في جواب الاستفهام المقدر تقتضي أن يسبق الفاعل بالفعل زيادة للتأكيد، ينظر ابن مالك، جمال الدين محمد بــن عبد الله ، المتوفى سنة:672هــ، شرح التسهيل، تحقيق: د / عبد الرحمن السيد، و: د/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1410هــ، 1990م ص /120/2.

[4] / سقط من : أ .

[5] / مــثل قــوله تعالــى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ سورة التوبة آية /6، حيث حذف فعل الشرط لدلالة المفسر عليه، والتقدير وإن استجارك أحد من المشركين.

[6] / جــزء مــن عجز بيت من البسيط، قائله قريط بن أنيف العنبري، ، من قصيدة ، وهو في ديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس، الطبعة الأولى 14/1 وشرحه المر زوقي في 25/1.

والمعنى أن الشاعر أُغير على إبله فسلبت منه فلم يحرك قومه ساكنا ويدافعوا عنه وعن إبله فقام بهجائهم، وتمنى أن لــو كان من قوم مازن إذا لهبوا لنجدته ولدافعوا عن إبله حيث وصفهم بمعشر خشن عند الشدائد ووصف قومه بذي لوثة وهو الاسترخاء والذل عند الشدة . والشاهد فيه: رفع: ذو، بفعل مضمر، والفعل الذي بعده وهو لانا مفسر له، والتقدير: أن لان ذو لوثة لانا، ينظر شرح أبيات المفصل 229/1 ،

والبيت بتمامه:ـــ

وَمَسَّني في حِمى أبنائِهِم حَزَنٌ إذَن لَقامَ بِنَصري مَعشَرٌ خُشُنُ

عِندَ الحَفيظَةِ إن ذو لَوثَةٍ لانا

أو لاتـــباع الاســـتعمال الوارد على تركه كما إذا أردت ضرب المثل بقولهم[1]:لو ذات سوار لطمتني، ثم إن ترك الرافع في بعض هذه الصور واجب، وفي بعضها جائز.

فالواجب: أن تقوم قرينة تدل على خصوصية ذلك الواقع ومنعه ما يمنع مجيئه، والجائز فيما عدا ذلك.

فالجائـــز: مـــا ترك ذكره مع القرينة الأولى[2] إذ الترك معها للاختصار، بقيام دليل يدل على خصوصـــيته ولـــيس معه ما يمنع مجيئه، فإنك إذا قلت في جواب: من فَعَل؟ فَعَلَ زيد؟، كان مستقيما.

والواجب: ما ترك ذكره مع القرينة الثانية.

وبيان المانع عن ذكر الرافع معها: أنه لو ذكر لأدّى إلى الجمع بين المفسَّر والمفسِّر فيصير الثاني مفسَّرا غير مفسِّر والأول مفسَّرا غير مفسِّر، وأول بيت الحماسة:-

---

وهو من شواهد والتخمير 248/1، وابن يعيش 82/1، واللسان مادة [خ، ش، ن] 104/4 المغني 30/1 ــ 338، والخزانة 441/7 ــ 445/8.

ويـــروى هذا الشاهد لصفي الدين الحلي، وهذا ليس بأرجح من نسبته إلى قريط بن أنيف، إذ ورد في قصيدة لصفي الدين الحلّي ليس في مطلع قصيدة، بل جاء رجز رابع بعد أن حكى قصته من أولها وأول القصيدة:ــ

يا لَلحَماسَةِ ضاقَت بَينَكُم حيَلي ... وَضاعَ حَقِّيَ بَينَ العُذرِ وَالعَذَلِ

فَقُلتُ مَع قِلَّةِ الأنصارِ وَالخَولِ ... لَو كُنتُ مِن مازِنٍ لَم تَستَبِح إِبِلي

بَنو اللَقيطَةِ مِن ذُهلِ بنِ شَيبانا

لَو أَنَّني بَرُعاةِ العُربِ مُقتَرِنُ ... لَهُم نَزيلٌ وَلي في حَيِّهِم سَكَنُ

وَمَسَّني في حِمى أَبنائِهِم حَزَنُ ... إِذَن لَقامَ بِنَصري مَعشَرٌ خُشُنُ

عِندَ الحَفيظَةِ إِن ذو لَوثَةٍ لانا

[1] / مـــثل يضرب على من يهان ممن هو ليس ندّ له فيضطر إلى كبت مهانته لأن الذي أهانه غير مساو له فالتقى علـــيه مرُّ الإهانة والصبر عليها، ولو أنه أهين من غريم يساويه لكان الأمر هيّن عليه، وذات سوار كناية عن المرأة الحرة؛ لأن العرب لا تلبس إماؤهم السوار أي أن هذا الرجل لطمته امرأة غير حرة؛ أي جارية عاطل .

والشاهد فيه: رفع ذات بفعل مقدر محذوف تقديره:لو لطمتني ذات سوار لطمتني، وهو في: جمهرة الأمثال 193/2، ومجمـــع الأمـــثال للميداني، الباب الثالث والعشرون 174/2، 202/2، وروايته في الموضع الثاني: ولو غير ذات سوار لطمتني، والكامل في اللغة والأدب 221/1، والمقتضب 77/1، والمستقصى 297/2، وفي التخمير 248/1، وابن يعيش 81/1 ــ 82، والإيضاح في شرح المفصل 177/1.

[2] / ينظر شرح التسهيل لابن مالك 118/2.

إِذًا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ   عِنْدَ الحَفِيظَةِ[1][............]

يقــول: لوكنت من مازن [ثَمَّ رام ظلمي رائم[2]] لقام بنصري معشر فيهم خشونة وسبك شوكة عند الحفيظة، أي عند [الغضب][3].

واللوثة: الاسترخاء والضعف، يقول: فقومي بهم لوثة فلذلك استُبِيحت إبلي.

قوله:(لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي)

يُحكـــى أن حاتمـــا[4]الطائي أُسِرَ في بلاد عنزة فأمرته أم المنزل أن يَفْصد ناقة لها، وكان من عـــادة الجاهلية أكل الفصيدة[5] في المخمصة فنحرها، فقيل له في ذلك فقال: هكذا فزدي[6] أَنَهْ، فلطمـــته جارية بما فعل فقال: لو ذاتُ سِوَار لَطَمَتني، أي لو لطمتني من كانت كُفُؤا لي لهان علـــيَّ ذلك، وقيل: معناه لو لطمتني حرة، جعل السوار علامة للحرية؛ لأن إماء العرب قلما تلبس السوار، وهو مثل للكريم يجني عليه اللئيم، ويحتمل أن تكون لو للشرط، أو للتمني، ولا يخرج في الفصلين عن التمثيل، فإن كانت /23، ب/ للشرط قُدِّر جوابها محذوفا، وإن كانت للتمني لم تحتج إلى تقدير جواب.

قوله: (عَلَى مَعْنًى وَلَوْ ثَبَتَ)

---

[1] / تقدمت دراسته عند أول تطرق له.ص 165-166

[2] / في: أ [ثم رام رائم ظلمي].

[3] / في: ب [الضعف]، والذي أثبته في المتن هو الأصح، على ما ثبت في اللسان مادة [ح، ف، ظ] 234/3 .

[4] / هـــو حـــاتم بن عبدا لله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني أبو عدي أبو سفانة ،المتوفى سنة: 46 ق هـــ، فارس وشاعر جاهلي اشتهر حتى صار يضرب به المثل في الكرم وإكرام الضيف، توفي قبل مولد النبي صلى الله علـــيه وســـلم بـــثمان سنين، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 164/1، والأغاني 6693/19، والخزانة 127/3، والأعلام 51/2.

[5] / الفصـــيد: الذي كان يصنع في الجاهلية ويؤكل، وقيل الفصيدة: تمر يعجن ويشاب بشيء من دم وهو يداوى به الصبيان، ينظر اللسان مادة [ف، ص، د] 270/10 ـــ 271.

[6] / الأصـــل في كل صاد وقعت قبل الدال فإنه يجوز إشمامها رائحة الزاي إذا تحركت، وأن تقلبها زايا محضة إذا ســـكنت، كذا قال الجوهري في الصحاح مادة [ف، ص، د]، وينظر اللسان كادة [ف، ز، د] 256/10، والتاج مادة [ف، ز، د] 452/2 ـــ 453، والفصد أو الفزد هو دم يخرج من يد البعير ثم يؤخذ الدم فيشوى فيؤكل، وكان هذا من مأكل العرب في الجاهلية، وتنظر القصة في مجمع الأمثال للميداني202/2.

معـــناه لـــو ثـــبت ﴿أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [1]، وأنهم صبروا: فاعل ثبت، والتقدير: ولو ثبت صـــبرهم؛ لأن أن مع اسمها وخبرها في تقدير مصدر مضاف. تقول بلغني أن زيداً منطلق؛ والتقدير بلغني انطلاق زيد.

وفـــي أن معنـــى الثبوت؛ لأنه للتأكيد. وفيه إثبات، والترك هنا أيضا من قبيل الجواب لقيام القـــرينة الدالـــة عليه وهي ما في أن من معنى الثبوت الذي ذكرنا، وهو في المعنى مفسر، فكـــان مثل استجارك المتروك ذكره في قوله تعالى:﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [2]، والصـــبر: حبس النفس هو أن تنازع إلى هواها، قال تعالى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الذِينَ﴾ [3] ، وقـــولهم: صَبَرَ عَن كَذا، محذوف منه المفعول وهو النفس، وهو حبس فيه شدّة ومشقة على المحبوس؛ ولذا قيل للحبس على اليمين أو القتل: صَبْرٌ.

قوله:(**إلاَّ حَظِيَّةٌ فَلاَ أَلِيَّة**)[4]

يقـــال: حظـــي حُظْـــوَةً فهو حظِيٌ، وهي حظِيَّةٌ فعيلة بمعنى فاعلة، وكذا الأليّة فعيلة بمعنى فاعلة من: ألا يألو: قَصَّر.أي إن لم تكن في النساء ذاتُ حظٍّ منك؛ لأن طبعكِ لا يلائم طباعهنّ، فإني غير مُقصِّرة في قصد الحظوة.

يقال: أن أصل ذلك: أن رجلا كان لا تحظى عنده امرأة، فلمّا تزوّج هذه لم تَألُ جهدا في أن تحظـــى عـــنده، فطلقهـــا، ولم تحظ، فقالت: إلا حظية فلا أليّة فصار مثلا في كل قضية كان

---

[1] / سورة الحجرات/5.

[2] / سورة التوبة / 6.

[3] / سورة الكهف/28.

[4] / مـــثل يضرب لمن كان يسعى إلى إتقان أمره وبذل فيه كل ما في وسعه وأتقنه، ولكنه لم يتوصل إلى إرضاء من كان له الأمر لعارض تعرضه من سوء حظ أو سوء طبع في صاحبه.

ومناســـبته أن امـــرأة تـــزوجت رجلا وبذلت كل ما يطلبه الرجل من زوجته ولكنها لم تنل رضاه فقالت هذا القول فصار مثلا.

وقال الميداني عنه يضرب لمرارة الناس لنيل بعضهم بعض ما يحتاج إليه عندهم.

والشاهد فيه: رفع حضيّة لأنها فاعلة الفعل المضمر الذي هو: تكن: وهي من كان التامة، أي لا توجد حضيّة عندك.

والحضـــية: ذات الحظوة من النساء عند زوجها، والألية كالألية من آل في الأمر إذا قصد فيه، ينظر جمهرة الأمثال 67/1، ومجمع الأمثال 20/1، والمستقصى 373/1، وهو من شواهد الكتاب 260/1 ــ 261، والتخمير 252/1، وابن يعيش 81/1، والإيضاح 178/1، واللسان مادة [ح ، ض ، ي] 232/3.

الإنسان أهلا لها مجتهدا فيها، ولكنها امتنعت عليه لعارض عرض من غير جهة، وإنما وجب الترك هنا[1]؛ لأن القرينة في أصل المثال دلت على المراد، وقد اشتملت على أمر مـــنع مجـــيء ذلك الرافع المتروك وهو كونه مثلا، ويجوز أن تقدر كان تامة وناقصة لعـــدم الإخلال بالمعنى، ويُروى: حظيّةً بالنصب أيضا، وهو على هذه الرواية من باب خبر كان المحذوف عامله. وسيأتي الكلام عليه في موضعه.

أي: إن لـــم تكن من تتزوجها حظيةً عندك إمّا فلا أَلِيَّة، فإنه إن نُصِب فانتصابه بكان المقدرة.

وإن رفـــع فخبِـــر مبتدإٍ محذوف تقديره: فأنا غيْرُ أَلِيَّةٍ، أو خبر إِنّي على ما ذُكِر في المتن.

---

[1] / أي ترك إظهار الفعل المضمر وهو: لكن، والتقدير: إن لا تكن توجد حظيّة عندك.

فصل:[المبتدأ والخبر]

/29، أ/ قوله: (الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر)

ذكـــر المبتدأ والجبر بخصوصية اسميهما وحدَّهما بحدٍّ واحدٍ، ومَثّله غير مستقيم؛ لما فـــيه من [حدين][1]مختلفين بحقيقة واحدة، بدليل امتناع قولك، الإنسان والفرس: جسم متحرك، قاصدا تحديدهما بذلك.

فـــإن قلت: من الجائز أن يكون حدهما باعتبار ما اشتملا عليه من الأمر العام، وهو كـــون كل منهما مجرّدا عن العامل، قلت: لو كان حدهما بذلك الاعتبار لذكر اسمهما من تلك الجهة العامة، ومثاله أن يقول: المرفوعان بالابتداء: هما الاسمان المجردان للإسناد. ألا تراك تقـــول: الحـــيوان جسم متحرك فيدخل فيه الإنسان والفرس، وإذا أردت تحديدهما باعتبار ما اشتملا عليه من الأمر العام؛ لأن إطلاق الأخص باعتبار مجرد الأعم غير مستقيم، كإطلاق الإنســـان علـــى الفـــرس باعتبار كونه حيوانا؛ لأنها دلالة تضمُّنٍ وهي غير مستعملة، وإنما جمعهما بحد واحد، ولم يفرد كل واحد منهما في التحديد لئلا يرد عليه، أقائم الزيدان . بيانه: أن النحويـــين إنما يميّزون المبتدأ بكونه مسندا إليه والخبر بكونه مسندا فلو أفرد المبتدأ يرد عليه الجزء الأول في: أقائم الزيدان؛ لأنه مبتدأ[2] وهو مسند وليس بمسند إليه، ولو أُفْرِد الخبر يلزم الجزء الثاني؛ لأنه خبر وهو مسند إليه لا مسند، فإن قلت: فَلِمَ لمْ يَحُدَّ باب: أقائم الزيدان بِحَـــدٍّ آخـــر؟ وحـــدُّه :هو الصفة التي بعد حرف الاستفهام، و[حروف][3] النفي رافعة لظاهر [الاسم][4].

---

[1] / في: أ [حد]، وهنا خالف الجندي الزمخشري، في حد المبنتدأ والخبر بحد واحد، ينظر القسم الدراسي ص 35.

[2] / لأن الصـــفة الواقعة بعد الاستفهام والنفي تعرب مبتدأ مثل أقائم الزيدان، وما قائم الزيدان وإن ولم يتعرض لها الزمخشري في ذكر حد المبتدأ، واستدل عليه هذا ابن جُماعة في شرحه لكافية ابن الحاجب حيث قال: زاد بها على المفصّـــل وأجاد، ينظر ابن جماعة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن حازم المتوفى سنة: 733هـــ، شرح كافـــية ابن الحاجب، تحقيق: د ـــ محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع ص/97 ـــ98، وشرح الرضي على الكافية 225/1.

[3] / في : أ [حرف] .

[4] / سقط من : أ .

والثاني نحو: ما قائم غلاماك. قلت أعرض عما ذكرت لاستلزامه أمرا مستكرها وهو التـنويع في الحد، وما يقع في خبر المبتدأ من الجمل راجع إلى كونه اسما في التقدير،[1] فلذا اغتفر قولهم فيه إنه اسم؛ لأنه في المعنى مفرد ويحكم به على المسند عليه، وهذا لا يستقيم أن حرفا؛ لامتناع كونه أحد جزئي الجملة؛ لأنه يؤدي إلى انتفاء الحديث والمحدث عنه؛ ولا أنْ يكون فعل؛ا لأن إسناده إلى ما بعده لا إلى ما قبله فوجب أن يكون اسما.

قوله: (وَالْمُرَادِ بِالتَّجْرِيدِ)إلى قوله(وَغَصَبَتْهُمَا القَرَارَ علَى الرَّفْعِ)

ذكر أجناس العوامل اللفظية الداخلة على المبتدأ والخبر، ثم بين أن دخولهما عليهما مما يخرجهما عن ارتفاعهما لكونهما يرجعان معمولين لها، وقال:تلعّبت بهما.

أمّـا فـي باب: ظننت، فظاهر لانتصابهما به، وأما في باب: كان وإن، فالرفع لأحد الجزأين بهما غيرُ الرفع بالابتداء، فصح إضافة التَّلَعُّب إلى كل من تلك الأبواب.

قوله:(وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي التَّجْرِيدِ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَجْلِ الإِسْنَادِ)

لأنـه المعنـى الذي حصل به التركيب المقتضي للإعراب، إذ لولا ذلك لكان حكمهما علـى ما ذكره من حكم الأصوات التي لا إعراب [لها][2] وشبههما بالأصوات في كونها غير معربة لانتفاء مقتضى الإعراب، ثم ذكر في باب البناء، أن بناء الأصوات لمانع وهو مناسبة مـالا تمكن له[3]، وانتفاء سبب الإعراب منافٍ لوجود المانع عنه، وبطلانُ مثله لا يخفى على مـن لـه دربـة وفطانـة، فلعله أراد بالأصوات التي ينطق بها غير مركبة مثل: ألف با،تا

---

[1] /أي أن خبـر الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام غالبا ما يكون اسما ظاهرا، وقد يكون مضمرا مثل أقـائم أنـتما، والأكثـر أن يكون ظاهرا، والأخفش والكوفيون يرون رفع الصفة للظاهر على أن لها من غير إتمام الاستفهام.

وخبـر الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام قد يكون مدلوله متعددا فيكون مثنى أو مجموع مثل أحاضر الزيدان، أناجح العمرون، وهذا التعدد في الدلالة لا يعد خروجا عن حد التجرد الملازم بين المسند والمسند إليه، إذ المثنـى والجمع في الأصل أسماء والجامع بين المسند والمسند إليه الاسمية وليست مطابقة الخبر للمبتدأ في التعدد، ينظر شرح كافية ابن الحاجب / 98 ــ99، لبدر الدين ابن جماعة، وشرح الكافية للرضي 225/1 ــ 226.

[2] / في: أ فيها.

[3] / ينظر المفصل الباب الثالث، الاسم المبني /163.

وأشـــباهها مـــن المفـــردات[1]، /13، ج/ بهذا يندفع ما ذكرنا من الفساد ويطهر لما ذكر من التشبيه الصحة والسداد.

قوله:(وَكَوْنَهُمَا مُجَرَّدَيْنِ لِلإِسْنَادِ هُوَ رَافِعُهُمَا)

المـــراد بالـــرافع: عامـــل الـــرفع لا موجبة، فموجبة غير عامله، والموجب شبههما بالفاعـــل، والعامل: كونهما مجردين للإسناد[2] وليس كونهما مجردين للإسناد بلفظ، وإنما هو معنـــى يُعبَّر عنه، وليس للسان فيه حظ،[3] فإن قلت: لا معنى للتجرد عن العوامل [اللفظية][4] غيـــر عدم العوامل اللفظية، فيلزم أن يكون عدم العوامل اللفظية عاملا، قلت: المراد التجرد كون المبتدأ أولا لثان، ذلك الثاني حديث عنه، [كذا][5] حُكي عن الشيخ أبي علي[6] وأنه وصف وجُـــودي[7]، وأظهر من هذا أن معنى قولهم: تجريد الاسم من العوامل ليسند إليه ليس بإشارة إلـــى أمر عدمي؛ لأنهم لا يعنون بذلك أن الاسم يكون موجودا ومعه العوامل، ثم تنزع عنه العـــوامل كمـــا يجـــرد مـــن ثيابه ويكون تجريده إعدام ثيابه، وإنما مرادهم بذلك: أن الاسم المعـــدوم، إذا أرادوا إيجـــاده يؤتى به بلا عامل، فعلم أن التجريد هو أن يؤتى به بلا عامل، والإتيان به بلا عامل لا يشك في [كونه][8] أمرا وجوديّا ، هذا مذهب أصحابنا وذهب الكوفيين إلـــى أن أحدهما يرفع الآخر، إذ لا ينفك أحدهما عن الآخر، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم،

---

[1] / ألـــف با، تا وأشباهها من المفردات أي أصوات غير مركبة، وبالتالي فهي تفتقر إلى تكوين معنى اسمي يمكن الاســـتناد إليه وإسناده، فخرجت بهذا من الحد المقتضى للإعراب، وأشباه ألف (با، تا) أنواع الضمائر المتصلة مثل التاء في أنت وأخواتها، والحروف التي تلحق بانا مثل الكاف من إياك.

[2] / ينظر المقتصد 216/1، وقد رد ابن مالك هذا الرأي القائل بأنهما مرفوعان بالتجرد للإسناد؛ لأن الإسناد شرط صـــحته عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيبيه وعند المحققين، و الثاني أنه جعل تجردهما واحدا وهما ليسا كذلك، والثالث أطلق التجرد لم يقيده، ينظر شرح التسهيل 271/1، وهو عنده مرفوع بالابتداء الذي هو أي الابتداء تقديم الشيء في اللفظيّة والنية مجردا مسندا إليه خبر ومسندا هو إلى ما يسد مسد الخبر، ينظر التسهيل 269/1.

[3] / يعني أن الإسناد في المبتدأ عامل معنوي وليس لفظيا.

[4] / سقط من: أ .

[5] / في: ب، و: ج [لذا].

[6] / سبقت ترجمته.

[7] / ينظر الإيضاح للفارسي / 85، والمقتصد 213/1 ـــ 214.

[8] / سقط من: أ.

لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه، فلما لم ينفك أحدهما عن الآخر، واقتضى كل واحـــد منهما صاحبه[1] ، وعمل كل واحد منهما في صاحبه، مثل عمل صاحبه فيه، كما عمل ﴿أ يًّــا﴾ [2]في ﴿تَدْعُوا﴾ [3]، و﴿تَدْعُوا﴾ في﴿أَيًّا﴾ في قوله تعالى:﴿أَيّاً مَّا تَدْعُواْ﴾ [4]، فالجواب أن العامل مهْيَعُهُ المسلوك أن يُقدَّر المعمول، فلو قلنا بأن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ [5] لزم أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وهو محال.

والجـــواب الثانـــي: أن العامـــل في الشيء ما دام موجودا لا يعمل فيه عامل آخر؛ لامتناع دخول عامل على عامل، وقد صح قولك: كان زيد قائما بنصب الخبر بكان مع وجود زيـــد، وإن زيدا قائمٌ، بنصب الاسم بأن مع قيام قائم، فعلم أن ما ذهبوا إليه باطل ليس تحته طائل.

والجـــواب عن الآية السابقة: أنا لا نسلم بانجزام الفعل: بأي، إذ هو مجزوم بـــ:أن[6]، وأي: نابت عن: إن، فجهةُ عاملية: أي، هي تضمنها معنى إنْ، وجهة المعمولية لها الاسمية، فاختلفت الجهتان[7] فيجوز بخلاف ما نحن فيه، فالجهتان فيه متحدتان لفظا.

والجواب الثاني: أن كل واحد من: أيٍّ، و: تدعو، عامل بلا خلاف، فعملا[1].

---

[1] / تنظر القضية مفصلة في الإنصاف في المسألة الخامسة، 44/1.

[2] / ســورة الإســراء / 109، وأيا ــ اسم شرط جازم مفعول به مقدم عمل فيه الفعل تدعوا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، على رأي الكوفيين.

[3] / تدعوا فعل مضارع ، فعل الشرط مجزوم بأي على رأي الكوفيين وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمســة و واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 836، و: بهجــت، عــبد الــواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطــبعة الثانــية 1418ــ 1998م، ص340/6، والقيسي القيرواني، محمد مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ، تحقيق: محمد السواس، اليمامة للطباعة والنشر، دمشق الطبعة الثالثة 1423 هــ ــ 2002 م ص 412 .

[4] /سورة الإسراء/109.

[5] / هذا رأي الكوفيين .

[6] / أي إن الشــرطيّة المقــدرة، وأســماء الشروط إنما عملت من جهة تضمنها معنى إن، ينظر ابن يعيش84/1، الإيضاح لابن الحاجب 183/1، وشرح التسهيل 73/4، والهمع 550/2.

[7] / ينظر شرح الرضي على الكافية 1 / 67 ــ 2 / 252.

أمـــا المبـــتدأ والخبـــر: فباقيان على الاسمية بلا خلاف، والأصل /24، ب/ في الاسم أن لا يعمل.

فإن قلت: الإبتداء لا يوجب الرفع، ألا تراك تقول: زيدا ضربت، ومن جاءك ؟، وإن زيـــداً قائمٌ، فتبتدئ بالمنصوب والمسكن والحرف، وشيء [من][2] ذلك ليس بمرفوع، قلت: كل هـــذا مـــردود باطـــل، فإن زيدا مؤخر تقديرا لكون رتبة المفعول بعد الفعل والفاعل. ومَنْ: محكـــوم علـــى موضعه بالرفع/30، أ/ [للابتداء[3]، وتقديره: أيُّ شخص جاءك؟ وعدم ظهور الرفع لِعلَّة بناءٍ عرضت له. [وإن أيًا لم][4]يحكم على موضعه بالرفع لأنه لم يستحق الإعراب، وعـــدم العامل في محل لا يقبل العمل، لا يدل على عدم عمله في محل يقبله، كالسيف يعمل فـــي محل دون محل، وعدم قطعيته في محل لا يقبله لا يدل على عدم قطعه في محل يقبله، هذا هو الكلام مع الكوفيين.

أمـــا البصـــريون فقد اختلفوا في ارتفاع الخبر فقوم[5] منهم رفعوه بالمبتدأ وحده؛ لأن الابتداء عامـــل معنوي، والمعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئين، وهذا القول ضعيف؛ لأنه لما وجب كونه عاملا في المبتدأ وجب أن يعمل في الخبر أيضا؛ لأنه معنى[6] تناولهما إلى آخرِ ما ذكره المصـــنف فـــي المتن. وآخرون رفعوه بالابتداء والمبتدأ[7]؛ لأن الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبـــتدأ فوجب أن يعملا فيه لاشتراكهما في الملازمة له، وفي التقدم والملازمة تأثير، ألا ترى تأثير القطار[8] في الأحجار بدوام نزولها عليها، وحق العامل التقدم، وهذا أيضا ضعيف؛

---

[1] / صرّح الشيخ هنا بأن أيا وتدعو عمِلا عَمَلا بلا خلاف ، وقبل سطيرات قليلة صرّ ح بأنه لا يسلّم بإعمال: أ يّا، هذا مما يؤيد تمسكه برأي البصريين في مواضعها، ثم هو يعود إلى الإنصاف في القول بعد التحرر من نزعة التأييد المطلق الواضح عليه للبصريين من غير تدقيق أحيانا.

[2] / سقط من: أ.

[3] / نهاية القوس في ص146، وهذه اللوحة ناقصة من النسخة: أ وهي اللوحة رقم: 30.

[4] / في: ج [وإن انما لم].

[5] / وهـــم سيبويه ينظر الكتاب 126/2ـ 127، ووافقه في ذلك الأخفش وابن السراج والرمّاني ، ينظر الهمع 1/ 364.

[6] / في: ج زيادة كلمة [قد].

[7] / هذا الرأي للمبرد، ينظر المقتضب 49/2 ، 12/4 ـ 126.

[8] / القِطَارُ: جمع قَطْر وهو المطر، اللسان مادة [ق، ط، ر]214/11.

لأن المبــتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل فعلم أن المبتدأ لا تأثير له، فأضافه العمل إلى ما له تأثير وهو الابتداء أولى، والصحيح عند المحققة[1] من حُذّاق هذه الصناعة أنه يرتفع بالابــتداء وحــده، كمــا ذكر في المتن، واستشهد لذلك بمسألة كأن[2] ووجه الاستشهاد بها أن العمل في الجزأين في مسألة كأن لاقتضاء التسمية مشبها ومشبها به، فكذا هنا يلزم أن يعمل هذا في المعنى في المبتدأ والخبر لاقتضاء الإسناد مسندا ومسند إليه؛ لأن الإسناد وهو الإمالة ولا بد للإمالة من ممال وممال إليه، ثم شرع في تشبيههما بالفاعل ووجه التشبيهما ذكره في المتن، وقد شبههما بالفاعل أيضا بافتقار كل واحد أيضا منها إلى جزء آخر ينظم إليه كافتقار الفاعل إلى جزء ينظم إليه.

قوله: (مَعْرِفَةٌ وَهْوَ القِيَاس)

قضية القياس: أن يكون المبتدأ معرفة؛ لأن الكلام للإفهام، وتنكيره يُنَفِّر السامع عن استماع الحديث، وذلك مخل بالغرض من الكلام وهو الإفهام.

فــإن قلــت: فعلــى هذا يلزم أن يكون الفاعل معرفة قلت: الفرق بين الموضعين أن الخبر فــي[فصــل][3] الفاعل مقدم، فبتنكير الفاعل بعده لا يوقع تنفيرا للسامع؛ لأنه لما استمع الخبر انقضــى الأمــر وتمّ، ولا يمكن أن يقال بعد ذلك أنه لا يصغي إلى المتكلم ولا يسمع حديثه لكــون المخبر عنه مجهولا، بخلاف المبتدأ فإنه إذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر يمتنع عــن استماع حديثه، ولا يستمع ما يلقي عليه من قديم الكلام وحديثِه، فيقع الإخلال بما ذكرنا من الغرض، فثبت أن قضية القياس أن لا تجيء النكرة مبتدأ، غير أنها جاءت في مواضع .

أحدها أن تكون موصوفة نحو:﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ[4]﴾، إنما جاز هذا لأن الصفة تُنَقِّص من عموم اللفظ، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ﴾ فإنه يدل على أقل مما يدل عليه: عَبْدٌ، بدون الوصف فتكون النكرة الموصوفة قريبة من المعرفة.

---

[1] / وهم الزمخشري والجزولي، ينظر شرح الرضي على الكافية 227/1 .

[2] / أي إن وأخواتها الداخلة على المبتدأ والخبر.

[3] / في: ب: [فضلة].

[4] / سورة البقرة /219.

فـإن قلـت: النكرة قبل انضمام الصفة إليها منفِّرَةٌ للسامع، فبعدما وقعت منفرة إيّاه لا يفيد جعلها بالصـفة بمنزلة المعرفة، قلت: قولك إنها منفرة قبل انضمام الصفة إليها غير مسلم؛ لأنه لما رسا في الأذهان، واستقر أن النكرة لا يقع مبتدأ لم يقع التنفير لعلم السامع أن المتكلم يتبعها ما يجعلها كالمعرفة.

وثانـيها:- أن تكون النكرة مصدرة باستفهام. إنما حسن هذا لكونه معرفة من حيث المعنى؛[1] لأن تأويله أهذا الجنس في الدار ؟ أم ذلك الجنس؟.

وثالـثهما:- أن تكون مصدرة بالنفي، وهو أيضا في تأويل المعرفة لما فيه من إفادة العموم؛ لأن الأصل كان أن يقال: ما زيد خير منك، وما عمر خير منك، وما بكر خير منك، إلى أن يؤتي على جميع أفراد تلك الأشخاص، فَرِيم الإيجاز فأتى بحرف النفي، وقيل: ما أحدٌ خير منك، فحصلت الفائدة مع التجنب عن التطويل المورث للسّآمة.

أمـا حصـول فائـدة العموم: فلاقتضاء النفي إياها، إذ السلب عن واحد، سلب عن الجميع، بخـلاف الإثـبات، فنـزل قولك: ما أحد، بمنزلة: ماهذا الجنس؟، وأمَّا التجنب عن التطويل فواضح.

ورابعهـا:- قولهم: شَرٌّ أَهَرٌّ ذَا نَابٍ[2]، فشر نكرة غير موصوفة ولا مؤولة بالجنس، وكان ينبغي أن لا يبتدئ بها.

إلا أن المسوغ للابتداء بها وجهان.

أحـدهما:- أن التنوين فيه بمنزلة الصفة؛ لأنه للتعظيم والتفخيم، ومن دأبهم أنهم إذا أرادوا غايـة المبالغة في وصف شيء أن يرموا به منكرا غير موصوف إيذانا منهم بأنه قد بلـغ منهم مبلغا تقاصرت العبارات عن الإحاطة بكنهه، والاحتواء على وصفه، كما قال عزّ

---

[1] / لأنهـا صارت في حكم ما أسندت إليه وهو الاستفهام، وحقه أن يتصدر في الكلام، ثم إن حكم ما بعده لا يكون إلا نكرة أو جملة أو ظرف ، ينظر التسهيل 296/1.

[2] / مثل يضرب على ظهور أمارات الشر ومخا يله، وفيما يستدل به على الشر وأصله أنهم سمعوا هر ير كلب في وقـت لا يهر في مثله إلا لسوء، فقالوا ذلك إنما حمل الكلب على الهر ير شر، وهو في ومجمع الأمثال للميداني 1/ 170، والمستقصى باب السين مع الراء 799/3، والخزانة 369/4 ـ 262/9.

والشـاهد فيه: الابتداء بشر وهو نكرة غير موصوفة، وإنما هي نكرة مقدر إيجابها بعد نفي، والتقدير ما أهر ذا ناب إلا الشر.

من قائل ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ[1]﴾ أي: هدى لا يُكْتَنَه كُنْهُهُ، وما نحن بصدده هو موضع للتفخيم؛ لأن المــثل يضـــرب فـــي ظهـــور مخايل الشر وأمارا ته، والتقدير: شر عظيم لا يحيط بكنهه الوصف، أهر ذا ناب.

والـــوجه الثانـــي:- أنه فاعل من حيث المعنى، إذ المعني: ما أهر ذا ناب إلا شَرٌّ، وهذا كقولهم: أمرٌ أَقْعَدَه عَنْ الخُرُوج، و: مُهِمٌّ أَشْخَصَه، على معنى: ما أقعده عن الخروج إلا أمر، وما أشخصه إلا مُهِم. وكنحو: بالله، ومِنْ أحدٍ في:- ﴿كَفَى بِاللَّه﴾[2]،وما جاءني من أحد، فهما فاعلان تقديرا، وإن كان الظاهر ينفي فاعليتهما؛ لأن الفاعل لا يكون مجرورا، ولا بأس بأن يقع الفاعل منكرا.

وخامسها: أن يكون الخبر ظرفا مقدما كمثاليه، ساغ الابتداء هنا بالنكرة لقيامها قيام المعـــرفة في صحة الإخبار عنها؛ لأنك بقولك: تحت رأسي سرج، أفدت المخاطب مالم يكن يعرفه، إذ لم يتحقق عنده أنَّ تحت رأسك سرجا لا محالة، بخلاف قولك: رجل منطلق، إذ من المعلوم عند كل أحد منا أن الدنيا لا تخلو من رجل منطلق، فلا تحصل لـــه فائدة جديدة؛ لأن الفائدة الجديدة هي أن يحصل للسامع ما عسى أن لا يحصل.

وقـــيل إنمـــا جاز نحو في الدار رجل، وإنما امتنع رجل في الدار؛ لأن في الدار في الأول تعيـــين للخبـــرية بخلافه في الثاني؛ لاحتمال أن يكون صفة فينتظر السامع الخبر، فلا يلزم من جواز الأول جواز الثاني،وهذا غير مستقيم بجواز زيد القائم مبتدأ وخبر مع ما فيه[[3]
/31، أ/ ما ذُكِرَ من الاحتمال.

وقيل إنما جاز الأول؛ لأن الخبر في معنى الصفة للنكرة المبتدأ؛ لأنا حكمنا به عليها قبل ذكرها، فلم يأت إلا بعد أن صارت كأنها موصوفة، وأورد عليه جواز قائم رجل على أنه خبر مقدم.

وأجيب بأن الظرف المقدم مُتعَين للخبرية وبكثرة تصرفهم في الظروف، فلا يلزم من صحة

---

[1] / سورة البقرة /1 .

[2] /سورة الرعد/44، والإسراء /96، والعنكبوت /52،والأحزاب/3، 39، 48، والفتح/28.

[3] / بداية القوس في ص143.

مـــا فيه ما تعين للخبرية، وكثر تصرفهم فيه صحة ما ليس كذلك،[1] وذهب الكوفيون إلى أن المـــرفوع في نحو: في الدار رجل /14، ج/ فاعل فكذا المرفوع في مثل في الدار زيد عامله الفعــل المقدر،[2]وهذا مردود لجواز قولك: إن في الدار زيداً، ولجواز في: في داره زيد؛ لأن الضمير في داره يوجب أن يكون تقديره: زيد في داره، وذلك يمنع كونه فاعلا.

قـــيل: ســـئلت أم تـــأبّط شرا عن شجاعته وكيف كان مولده، فقالت: ولقد حملت به في ليلة ظلمـــاء، وإن نطاقـــي لمشدود، وتحت رأسي سرج، وعلى أبيه درع، وإنه والله شيطان، ما رأيته قط مستثقلا، ولا ضاحكا، ولا هم بشيء مذ كان صبيا إلا فَعَلَه[3].

قال فيه أبو كبير[4]:-

حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْؤُودَةٍ ... كَرْهًا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ[5]

قيل إن المرأة إذا أكرهت في الوطء [أوْ وُطِئَتْ][1] وهي مذعورة أنجبت واذْكرت [2] و[ذهبت][3]

.

---

[1] / من شرح الشارح المطول يمكن أن نوجز أنواع النكرة التي الابتداء بها وهي كالآتي :ـ

أ ــ النكرة الموصوفة مثل قوله تعالى ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ سورة البقرة /219، وقوله تعالى ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْهُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ سورة آل عمران /154.

ب ــ النكرة المصدرة باستفهام مثل قولك: أواعظ في المسجد، وإنما جاز الابتداء بها لأنها في حكم ما أضيف إليه وهو الاستفهام لأن له الصدارة في الكلام وحقه التقدم ثم إن الاستفهام لا يليه إلا النكرة.

ج ــ أن تكون مصدرة بالنفي مثل قولك: ما رجل في الدار.

د ــ النكرة المقدر إيجابها بعد نفي مثل المثل الذي أورده الشارح وهو: شر اهر ذا ناب .

هـــ ــ النكرة التي يأتي خبرها ظرف مثل: عندك مال، وتقدير الكلام: مال عندك .

[2] / تنظر المسألة السادسة من الإنصاف 51/1 .

[3] / ينظر القول في الشعر والشعراء 563/2، والخزانة 196/8، وشرح الحماسة للمر زوقي 87/1، وابن حمدون، محمد بن الحسين بن محمد المتوفى سنة: 566هـــ، التذكرة الحمد ونية، الباب الخامس والثلاثون، أخبار العرب في الجاهلية /4822، ولم تذكر المصادر التي أوردت القصة الشاهد الذي استشهد به الشارح وهو تحت رأسي سرج بل أوردته بسياق آخر، وهو: وإني لموسدة سرجا.

[4] / هـــو عامـــر بـــن الحُلَيس الهذلي أبو كبير السهلي الهذلي، شاعر فحل، من شعراء الحماسة، قيل أدرك الإسلام وأسلم، ويروى أنه تزوج أم تأبط شرا وكان غلاما صغيرا، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء261/2.

[5] / البيت من الكامل، وقائله أبو كبير الهذلي، وهو في الكامل 113/1، وشرح المرزوقي 48/1ـــ 92، وشرح أشعار الهذليين88/2ـــ100، والشعر والشعراء562/2.

قوله: (خَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ)

كل ما كان اسما جامدا فإنه لا يحمل الضمير عندنا[4]؛ لأن الأصل في احتمال الضمير هــو الفعــل؛ لأنه لا يستقل بنفسه، بل يصح معناه بعد أن يسند إلى غيره كقام زيد، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة إنما نوي فيها الضمير لما أنها أشبهت الفعل، وعملت/25، ب/ عملــه، فأمـــا الاســـم الجامد فليس بشبيه بالفعل ولا عامل عمله فحُرِم الضمير، وذهب الكوفــيون[5] إلى أن فيه ضميرا أو ياءً، ويؤولون غلامك بمملوكك، وهذا مذهب مردود؛ لأن صــحة الـــتأويل غير كافية في إلحاق الاسم بالفعل في العمل واحتمال الضمير، ألا أن قولك ضـــربي زيـــد الـــيوم، و:هو عمرا أمسِ، غير سائغ، وإن[كان][6] الضمير وهو:هو، بمعنى: الضرب؛ لانتفاء الشبه اللفظي، إذ ليس في الضمير من حروف الضرب شيء، فكذا هنا ليس فـــي غلامك من حروف مملوكك شيء، فلا يجوز أن يجري مجراه في احتمال الضمير، فإن قلـــت: لِمَ لَمْ يجعل منطلق مع ما فيه من الضمير حملة، وهو كـــ:ينطلق، مع ضميره جملة؟. قلـــت: الأصل في تضمن الضمير هو الفعل، والاسم فرع عليه في ذلك فلم يجعل منطلق مع ضميره كلاما كـــ:ينطلق مع ضميره حظا كرتبة الفرع عن رتبة الأصل.

والـــوجه الثانـــي أن الضـــمير فـــي منطلق معمول لـــه واسم الفاعل لا يعمل إلا باعتماده على أحد الخمسة[7] التي سيجيء ذكرها إن شاء الله تعالى، فلما لم يجيء معموله إلا

---

[1] / سقط من: أ .

[2] / ، ينظـــر الديـــنوري، ابـــن قتيبة عبد الله بن مسلم المتوفى سنة: 276هـــ، عيون الأخبار، دار الكتاب العربي، طبعة سنة 1343 هــ ـــ1928 م 62/4، والخزانة 203/8.

[3] / سقط من : أ ، و : ج .

[4] / يعبر الشارح بلفظ: عندنا؛ لأنه ينتمي إلى البصريين في آرائه.

[5] / الكوفيون يرون أن الاسم إذا كان خبرا يتضمن ضميرا يرجع إليه، ويتعللون بأن فيه معنى الصفة، والبصريون يرون أن الضمير لا يعود إلى الخبر إلا إذا كان اسم فاعل أو مفعول أو صفة بأنواعها، تنظر المســألة السابعة من الإنصاف 55/1، وابن يعيش88/1.

[6] / سقط من: ب.

[7] / عمل اسم الفاعل مشروط باعتماده على أحد الأشياء الخمسة الآتية :ـــ

أ ـــ اعـــتماده على صاحب مذكور مثل " الرسول صلى الله عليه وسلم مخرج أمته من الضلال إلى الهدى " مخرج عمل في أمته.

بعـــد أن يعتمد على أحدها صار ذلك المعمول ليس له، بل لأحد تلك الخمسة التي تُقدّم عليه، فيبقـــى مـــنطلق في نحو: زيد منطلق كأنه لا ضمير معه، فلا تكون الكلمة الواحدة جملة، أو تقول: لمّا لم يظفر بمعموله إلا بعد تقدم أحد الخمسة صار ذلك الاسم الذي يرجع الضمير من منطلق إليه معدودا من جملة منطلق في كونه كلاما فلا يكون منطلق بدونه [كلاما][1].

قوله: (وَالْجُمْلَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ)

هـــذا مـــن حيث الاصطلاح، ومرجعه إذا أنعمت النظر إلى اثنتين [اسمية وفعلية][2] غيـــر أن الشرطية لما خالطت الظاهر يجري الجملة فيها مجرى الجزء؛ لافتقار الشرط إلى الجزء، وأن الظرف لما لازمه إضمار الفعل وناب هو عن الفعل في احتمال ضميره، وقيامه مقـــام خبر المبتدأ انفرد كل من الجملتين باسم[3] والأكثر على أن المقدر في الظرف فعل كما

ب ـــ اعتماده على صاحب منوي، مثل: قول أبي الأسود الدؤلي ، من الطويل:ـــ

فَما كُلُّ ذي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ   وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

حيث عمل مؤتيك في نصحه .

ج ـــ اعتماده على نفي صريح، مثل قول الشاعر:ـــ

مَا رَاعِ الْخِلاَّن ذِمَّةَ نَاكِثٍ   بَلْ مِنْ وَفِيٍّ يَجِدِ الخَلِيلُ خَلِيلاَ

حيث عمل: راع، في: ذمة.

دـــ اعتماده على نفي مؤول، كقول الشاعر:ـــ

وَإِنِ امْرأً لَمْ يَعْنَ إلاَّ بِصَالِحٍ   لِغَيْرِ مُهِينٍ نَفْسَهُ بِالْمَطَامِعِ

حيث عمل مهين في نفسه .

هـــــ ـــ اعتماده على استفهام ظاهر أو مقدر، فمثال الظاهر قول الشاعر، ونسب هو البيت لحسان، ولم يوجد في ديوانه:ـــ أَنَاوٍ رِجَالُكَ قَتْلَ امْرِئٍ   مِنَ الْعِزِّ فِي حُبِّكَ اعْتَاضَ ذُلاَّ

حيث عمل الفاعل: أناو، في: قتل،ومثال المقدر:ـــ

لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ العُذْرَ قَوْمِي   أَمْ هُمْ لِي فِي حُبِّهَا عَاذِلُونَا

حيث اعمل اسم الفاعل: مقيم، في: العذر؛ لاعتماده على استفهام مقدر، والتقدير أمقيم العذر.

ينظـــر شـــرح التسهيل 73/3ـــ 74، و شرح الشذور /288، والهمع 68/3ـــ 69 وإنما آثرت ذكر هذه الحالات رغم إشارة الشارح إلى أنه سيذكرها لتتم الصورة فلا تتباعد بتغير موضوع الحديث.

[1] / في: أ [جملة].

[2] / في: ب، و: ج [فعلية واسمية].

[3] / أراد الشارح أن يوضح أن الزمخشري أوصل عدد الجمل إلى أربع على النحو التالي:ـــ

اخـــتاره المصـــنف، في تقديره باستقر فيها؛ لأن التعليق في الأصل للأفعال، فإذا لزم التقدير فالأصـــل [أقرب][1] والذي يوضح صحة هذا القول: وقوع الظرف صلة؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة، ولا تتحقق الجملة إلا بتقدير الفعل.

وذهب قوم إلى أن المقدر اسم والتقدير مستقر؛[2] لأنه خبر مبتدأ والأصل فيه أن يكون مفردا، فكـــان تقديـــر الاسم أولى. والذي يدل على ضعف هذا القول: اتفاقهم على صحة قولك: كل رجـــل في الدار فله درهم: بإدخال الفاء في الجواب على تضمن المبتدأ معنى الشرط، مع أن الشـــرط بدله من فعل،[فإن قلت ما السر في تقدم الجملة الفعلية على الاسمية ؟، قلت: السر فـــي ذلك [لأن][3] الفعل][4]هو الأصل في الإسناد، والفاعل هو الأصل في الإسناد إليه، والمبتدأ والخبـــر فـــرع علـــيهما[فإن قلت: فما باله قلب الأمر وعكسه في ذكر حد الكلام حيث قدم الاســـمية على الفعلية هناك وقال: ذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، ثم قال أو فـــي فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد ؟ فلا بد لهذا من سر مكنون. قلت: قد أصاب المُجِزُ وطـــبق المفْصل[5] في ذلك؛ لأنه مقام ذكر الكلام وهو فرع عن الكلمة]،[6] وقد تقرر تقديمهم

أ ــ الجملة الفعلية وهي التي خلت من الشرط والجزاء.

ب ــ الجملة المتصلة للشرط سمّاها شرطية.

ج ــ الجملة المتصلة للظرف سماها ظرفية.

د ــ وما لم تتضمن فعل واسم على مبتدأ وخبر وسماها اسمية.

[1] / في: ب [الأقرب].

[2] / ذهـــب جمهـــور البصـــريين إلى أن المقدر اسم وتقديره مستقر، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر، والخبر في الأصـــل يجب أن يكون اسما مفردا، أما الأخفش والفارسي والزمخشري فيرون أن المقدر فعل؛ للتعليل الذي أورده الشارح، ينظر المقتصد 275/1، و الإنصاف 245/1 وما بعدها، والقطر /120.

[3] / في: ج [أن].

[4] / سقط من: أ، وبداية القوس من قوله: فإن قلت.

[5] / قـــوله " أصاب المجز وطبق المفصل " عبارة يوصف بها من يصيب لب المعنى بأوجز لفظ، وهي مأخوذة من كـــلام معاوية رضي الله عنه وهو قوله لعمرو بن العاص لما أقيل أبو موسى قال: يا عمرو إنه قد ضم إليك طويل اللســـان قصـــير الـــرأي والعرفان فأقلل الحَزّ وطبّق المفْصل ولا تلقه بكل رأيك، فصارت شبه مثل وتناقلها الأدباء للتعبيـــر عـــن إعجابهم ببلاغة بليغ، ينظر العسكري، أبو هلال، الصناعتين 335/1، والجاحظ، عمرو بن بحر بن محـــبوب، المتوفـــى سنة: 255هـــ، البيان والتبيين 244/1، وفي أساس البلاغة مادة [ح، ز، ز] ومن المجاز تكلم وأشار فأصاب المجز.

[6] / ما بين القوسين أثبته من: ب و: ج، وذلك لأنه يختلف مع ما ثبت في: أ، مع اتحادهم في المعنى، وإنما أثبت

الاســـم على الفعل في الأصل [الذي هو الكلمة]،[1] [فلزم أن يراعى][2] ذلك الترتيب[هنا، وذلك ليطابق بين الأصل والفرع][3].

قوله: (وَلاَ بُدَّ فِي الْجُمْلَةِ الوَاقِعَةِ خَبَرًا مِنْ ذِكْرٍ يَرْجِعُ إِلَى الْمُبْتَدَأ)

اشــــترط ذكر يرجع [فيهما][4] إليه؛ لأن الجملة مستقلة بنفسها أجنبية عن الاسم الأول، فاشــــترط الذكــــر الراجع ليربطها به، فأما قولهم: البُرُّ الكُرُّ بستين،[5] فالأصل: الْبُرُّ الْكُرُّ مِنْه بِسِــتِّين، فالبر مبتدأ، والكر بستين مبتدأ وخبر، وقعا خبرا للمبتدأ الأول، والضمير مِن: منه، راجعٌ إليه وأقيمت الحال الناطقة مقامه، واحسن بقول أبي العلاء[6]:–

وَقَدْ تَنْطِقُ الأَشْيَاءُ وَهْيَ صَوَامِتُ وَمَا كُلُّ نُطْقِ المُخْبِرِينَ كَلاَمُ[7]

وعلى هذا المعنى: السَّمْنُ مَنَوَان بدرهم،[8] أي منه بدرهم، وقوله عز وجل:

الـــذي فـــي: ب و:ج، لقربهما من السياق، والذي في: أ، على النحو التالي [وإنما قدم الجملة الفعلية؛ لأن الفعل هو الأصـــل فـــي الإسناد والفاعل هو الأصل في الإسناد إليه، والمبتدأ والخبر فرع عليهما، أما تقديمه الاسمية في حد الكلام فلأن الكلام فرع عن الكلمة].

[1] / سقط من: أ.

[2] / في: أ [فراعى].

[3] / في: ب [في الفرع الذي هو الكلام رَوْماً للمطابقة بين الأصل والفرع].

[4] / سقط من: ب.

[5] / الكُــرّ : مكيال أهل العراق، وهو ستون قفيزا، والقفيز ثمانية مكا كيك، والمكوك صاع ونصف، وهو على هذا الحساب اثنا عشر وسقا، والو سق ستون صاعا، ينظر العين 277/5، و التهذيب 443/9، وهو من شواهد اللمع في العربية 27/1، والإيضاح في علم البلاغة للقزويني 95/1.

[6] / هـــو: أحمد بن عبدا لله بن سليمان التنوخي المعري، أبو العلاء، شاعر وفيلسوف، ولد سنة: 363هـــ، شاعر وأديب كبير ذو علم وفلسفة، فقد بصره في صغره، أصيب بالجدري فاعتزل الناس حتى مات سنة: 449هـــ، تنظر تـــرجمته فـــي الأعلام 150/1، وابن الخلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة بيروت لبنان، ص 113/1.

[7] / البيت من الطويل، وقائله أبو العلا، وهو في ديوانه،607/2 والمعنى: لا يحتاج إلى توضيح، والتمثيل به: ليس كشـــاهد نحوي، وإنما هو معنوي، فأشار بالأشياء التي تنطق وهي صوامت أي الضمير المقدر، فأحيانا يكون الكلام ظاهرا ولا تأثير له، وأحيانا يكون مقدرا ويعمل.

[8] / المـــنان: منى منا، والمَنى بفتح الميم هو المكيال الذي يوزن به السمن، ينظر اللسان مادة [م، ن، ي]206/13 ، والـــتهذيب مـــادة [م، ن، ا] 529/15. والشـــاهد فيه: حذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير (السمن منوان منه

ولَمَــن صَــبَرَ﴾ [1] الآيـــة، فاللام في: ولَمَن للابتداء، و:مَنْ موصول، و: صَبَرَ وَغَفَرَ صلتة، والموصـــول مع صلته بمنزلة المفرد فيكون بمنزلة زيد في زيد منطلق و﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾ [2] جملة وقعت خبرا وهي عارية عن الذكر إلى المبتدأ كما نرى، وتقديره والله اعلم: إن ذلك منه لمن عزم الأمور.[3]

فصل قوله: (كَقَوْلِكَ تَمِيمِيٌّ أَنَا)

أنا: مبتدأ؛ لأنه محكوم عليه، وتميمي خبره؛ لأنه محكوم به، لأنه حكم على أنا بأنه منســـوب إلى بني تميم، [والتقديم][4] لإفادة التخصيص إذ هي لازمة للتقديم، لذلك تسمع أئمة[5] علـــم المعانـــي يقولـــون في قوله تعالى:﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾ [6] قدم الظرف وهو فيها على المنفي تعريضا بخمور الدنيا، وأن المعنى: هي على الخصوص لاتغتال العقول اغتيال خمور الدنيا[7].
ويقولـــون في قوله عز وجل ﴿الٓمٓ ذَلِكَ الْكِتَٰبُ لاَرَيْبَ فِيهِ﴾ [8] يمتنع تقديم الظرف على الاسم: لا؛ لأنه إذا قُدِّم أفاد تخصيص نفي الريب بالقرآن، /32، أ/ ويرجع دليل خطاب على أن في ســـائر كتب الله [سبحانه][9] ريبا، فقولك: تميمي أنا: لتخصيصك عند الخطاب بأنك من تميم لا

بـــدرهم) وأورده الميداني في مجمعه كشاهد على حذف الضمير لا على أنه مثال بعينه بل أورده في معرض حديثه على المثال (هوت أمه) 390/2.

[1] / سورة الشورى /40.

[2] / سورة الشورى /40 .

[3] / وافـــق الشـــارح الجرجاني في المقتصد 282/1 ، والزمخشرى في الكشاف 374/3، والعبكري في التبيان 2/ 1135،علـــى أن العائـــد محـــذوف وتقديـــرة (منه) بعد قوله تعالى: ذلك، والتقدير(أن ذلك منه لمن عزم الأمور)، وخـــالفهم فـــي ذلك أبو حيان في لبحر المحيط 345/9، حيث رأى انه لا ضرورة لعائد محذوف تقديره منه، وإنما العائد هي الإشارة التي في قوله ذلك.

[4] / في:أ، و:ب : [التقدير].

[5] / أراد بـــذلك الخطـــيب القز ويني، وهو محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد القز ويني، صاحب الإيضاح ، المتوفى سنة: 739هـــ، فهو معاصر للشارح.

[6] / سورة الصافات /47.

[7] / ينظر الإيضاح للقزويني /105.

[8] / سورة البقرة /1ـــ2 .

[9] / سقط من :ج.

مـــن غيرهم، تقول هذا لمن ردّدك بين بني تميم وغيرهم، أو لمن نفاك عن بني تميم وألحقك بغيرهم.

وكـــذا القـــول في: منشوء من يشنؤك[1]، والمعنى: الذي يبغضك مُبْغَضٌ لا غيره، وقيل: إنما جـــاز تقـــديم الخبر على المبتدأ؛ لأن المتكلم إذا قال زيد، من زيد ذاهبٌ، تعلق بنفس السامع احتمالات شتى من أنه ذاهب، أو عائد، أو قائم، أو قاعد، إلى ما يطول ذكره، فإذا قدم الخبر ارتفع هذا الإشكال الناشئ من الاحتمال، وعلى هذا المنوال قوله علت كلمته ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأنـــذَرْتَهُمْ أَمْ لَـــمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [2] فأنذرتهم أم لم تنذرهم في موضع الابتداء، وسواء: خبر مقدم، والفعـــل أبـــدا خبر لا مخبر عنه، إنما صح الإخبار هنا؛ لأنه من جنس الكلام المجهور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى.

والعـــرب قـــد يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلا بينا، منه قولهم :– (لا تأكل الســـمك وتشرب اللبن) [3]معناه: لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن وإن كان [ظاهرا][4] على مالا يصح من عطف الإسم الفعل. والهمزة وأم[5] مجردتان لمعنى الاستواء، وقد انسلخ عنهما

---

[1] /ينظر الكتاب 127/2

[2] / سورة البقرة /5، وإعراب الآية ليتضح شرح الشارح:ـــ

إن : حرف توكيد ونصب.

الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب.

كفروا: فعل ماضي مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، واو الجماعة في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول.

سواء: خبر مقدم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

عليهم: جار ومجرور.

ءأنـــذرتهم: الهمـــزة: للتسوية، أنذرتهم: فعل ماضي مبني على السكون لا تصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع، وهم ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ مؤخر، والتقدير (إنذارك وعدمه سواء) والجملة في محل رفع خبر إن.

[3] / هـــذه عـــبارة وردت فـــي جـــل كتب النحو، كثر الاستشهاد بها في عديد المواضيع من إ عمال الجزم ونصبه وإضـــمار إن وإعمـــال الـــواو فـــي شطرها الثاني، والعطف على الفعل، واستشهد بها الشارح على أن العرب قد يخـــرجون المألـــوف في كلامهم ويأتون بما هو مخالف لقواعدهم، وذلك عندما يكون المعنى مصونا سليما مثل هذه المواضع فقد عطفوا على الفعل وهذا مما لا تذكر في قواعدهم.

[4] / سقط من: أ.

[5] / في قوله تعالى:﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾.

معنـــى الاستفهام [لما جرى][1] رأسا، قال سيبويه[2] "جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى علـــى حـــرف الـــنداء قولك: اللهم اغفر لنا أيتها العِصَابة"، يعني أن هذا جرى على صورة الاســـتفهام، ولا اســـتفهام، كما جرى ذلك على صورة النداء ولا نداء"[3]، وتقديم سواء [هنا][4] لكـــون العناية بتقديمه أكمل والاهتمام بذلك أتم، وذلك لفرض عنادهم وعلو عتوهم في الكفر بحـــيث لا يتـــرجح واحد من الإنذار وعدمه على الآخر. فأما إذا أخر ففيه توهم أن يترجح الإنـــذار [تقديرا] [5] بوجه، وما ذكره من أن سواء خبر [مبتدأ][6] مقدم قول الأكثر، وذهب كثير من الناس[7] إلى أن سواء خبر: إن، المذكورة في قوله تعالى:﴿[إِنَّ الذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ][8] عَلَيْهِمْ ءَ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ[9]﴾ فاعل لسواء، والآية على هذا القول ليست من هذا الباب.

والصـــحيح قول الأكثر؛ لأن سواء ليس بصفة[10] في أصل وضعه فإجراؤه على باب الاسمية بجعله خبرا للمبتدأ أولى من إجرائه على باب الوصفية فلو كان في الأصل صفة لكان تقدير أأنـــذرتهم فاعلا أحسن، فقولك مررت برجل ظريف غلامه بجر ظريف[11] أحسن من رفعه.

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / ينظر الكتاب 170/3.

[3] /مابين علامتي التنصيص، أي من قوله: من جنس الكلام ، إلى قوله: ولا نداء، منقول بنصه من الكشاف152/1 ــ153

[4] / سقط من: أ.

[5] / سقط من: ب.

[6] / سقط من: ب.

[7] / ينظر الفارسي، أبو علي، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير حويجاتي، دار المأموم للتراث 1404 هـــ ـــ 1984 م الطبعة الأولى، ص286/1، و الكشاف 151/1، وشرح الرضي على الكافية 205/2 ، والخفاجـــي، شـــهاب الدين أحمد بن محمد المتوفى سنة:1069 هـــ، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضـــي على تفسير البيضاوي، ضبط وتخريج آيات الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1417 هـــ ـــ 1997م وما بعدها.

[8] / سقط من:ج.

[9] / سورة البقرة / 5.

[10] / أي ليس من الصفات المشتقة التي تعمل عمل الفعل.

[11] /لأنه صفة مشتقة تعمل عمل الفعل، وغلامه فاعل.

وقولك: مررت برجل سواء هو وأبوه برفع سواء[1] أحسن من جره، فكذا فيما نحن فيه، جعله خبر مبتدأ أولى من جعله رافعا لما بعده.

وذهب أبو علي[2] إلى أن سواء مبتدأ؛ لأن الجملة لا تقع مبتدأ ، وهو مردود بأن المعنى سواء علـيهم الإنـذار وعدمه، وبأن الجملة إذا وقعت خبرا يلزم عود الضمير فيها إلى المبتدأ ولا ضمير يعود إلى سواء فيبطل ما قال .

قوله: (وَقَدِ الْتَزَمَ تَقْدِيمَه)

قـيل: لـيكون تنبـيها على أن خبر لا نعت؛ لأن الظرف بتأخره على المنكر يكون بالحمـل [علـى الوصف][3] أولى منه بالحمل على الخبر لاستدعاء المنكر في/26، ب/ مقام الابـتداء أن يوصـف لتتقوى بذلك الفائدة، ولصلاحية الظرف أن يكون من صفاته، ولذا لا يجب تقديم الظرف[4] إذا كان موصوفا، قال تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِندَهُ﴾ [5] نعلم أن الظرف إذا تأخر عن المنكر يكون بالحمل على الوصف أولى [من الحمل على الخبرية][6]، فلما قدم تعينت الخبـرية؛ لأن الصـفة لا تتقدم على الموصوف. وهذه النكتة تشير إلى أن لزوم التقدم هنا؛ للهـروب عن الالتباس، وهي جيدة لو لم يرد عليها جواز زيد القائم /15، ج/ ونحوه مع ما فيه من الالتباس بين كونه خبرا وكونه صفة.

والذي يعول عليه ما ذكرنا من صحة: في الدار رجل، وامتناع رجل في الدار،

قوله: (وَأَمَّا سَلاَمٌ عَلَيْكَ)

---

[1] /أي سواء خبر مقدم، وهو مبتدأ، وأبوه عطف على هو وأبوه سواء.

[2] / مـن الواضح أن الشارح جانب الصواب في نسبة هذا الرأي إلى أبي علي ، فأبو علي صرح في الإيضاح بأن: سواء: خبر، ينظر الإيضاح / 96، والمقتصد 250/1 ــ 251، ولعل ما جعل الشارح ينسب هذا الرأي إلى الفارسي أن الفارسي في الحجة في القراءات السبع ذكر الوجهين على أنها مبتدأ وبين الردود على هذا القول ثم بين أنه ذكر الـردود عليه أيضا مما جعل الشارح ينتبه لبعض قوله دون بعض، ينظر كتاب الحجة في القراءات السبع للفارسي ص 268/1.

[3] / في: ب [بالوصف].

[4] / في: ج [على المنكر].

[5] / سورة الأنعام /3.

[6] / سقط من: ج.

يريد أن هذه الأدعية في الأصل منصوبة، سادّة مسدّ أفعالها، لكن عُدل بها عن انتصابها إلى ارتفاعها؛ للدلالة على ثبات معانيها ودوامها، والدليل على ما ذكرنا: قوله تعالى: ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاماً﴾ [1] أي نسلم عليكم سلاما، وإبراهيم عليه السلام قال: ﴿سلامٌ﴾ بالرفع دلالة على ثبات معناه ودوامه [وقصْدُه][2] بذلك أن يحييهم بأحسن مما حيّوه به أخْذاً بأمر الله تعالى[3]، والويل نقيض [الوأل][4] وهو النجاة يقال للمدعوا عليه بالهلاك ويلا له فينتصب نصب المصادر ثم يرفع رفعها لإفادة معنى الثبات والدوام.

قوله: (وَفِي قَوْلِهِمْ أَيْنَ زَيْدٍ)

هذا معطوف على قوله فيما وقع فيه المبتدأ [نكرة][5] فالتقدير في أمثلته المذكورة: زيد أين، وعمرو كيف؟، والقتال متى؟، فزيد، وعمرو، والقتال: مرتفعة بالابتداء، وأين وكيف ومتى أخبارها، وإنما التزم تقديم هذه الأخبار لما فيه من معنى الاستفهام ،وله صدر الكلام ، فإن قلت هل يجوز متى بكرٌ وخالدٌ ونحو ذلك كما قال أين زيد قلت: لا؛ لأن متى ظرف زمان وظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الأشخاص بل تكون أخبارا عن الأحداث؛ لأن زيدا لا يقع يوما وينقطع يوما كالأحداث، فزيد يوم الجمعة هو الذي كان يوم الخميس؛ فلا يكون في وقوعها أخبارا عن الأشخاص فائدة، بخلاف ما إذا وقعت أخبارا عن الأحداث، أما ظروف الأمكنة فتقع أخبارا عن الأشخاص لحصول الفائدة بتغير أحوالها مع الأمكنة؛ لأن زيدا مرة يكون في الدار وتارة يكون في السوق، وكرَّة في المسجد وغير ذلك. والمعاني بمنزلة الجثث في امتناع وقوع ظرف الزمان خبرا عنها. وقولهم: (الليلةَ الهلالَ) على تأويل الليلة حدوث الهلال. وقولهم: (اليوم يومك) تأويله: اليوم حصول الحين المنسوب إليك؛ لأنه قد [أطلق][6] اليوم بمعنى الحين نحو: أتيتك يوم فلان أمير.

---

[1] / سورة الحجر/52، الداريات /25.

[2] / في: ج [وقصدهم].

[3] / يقصد قول الله تعالى في سورة النساء ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ آية /85.

[4] / في: أ و: ب: الوال، والصحيح: الوأل، ينظر والعين 367/8 ،اللسان مادة [و، أ، ل] 192/15.

[5] / سقط من: أ، و: ب.

[6] / في: ج [يطلق].

[حذف المبتدأ والخبر]

1. قوله: (وَيَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا)

أماجــواز حذف المبتدأ: فيما إذا كان السامع عارفا منك القصد إليه عند ذكر الخبر، والتــرك راجــح. إمــا للاحتــراز عن العبث بناء على الظاهر كما في أمثلته الثلاثة، فقول المستهل: الهلال و الله، ينادي بأن المراد:هذا الهلال [والله][1] [وذلك عند ترائى الناس الهلال][2] فــلا حاجة إلى ذكر[هذا لقيام قول المستهل قرينة دالة عليه][3] فيكون /33، أ/ ذكره عبثا بناء على ما ذكرنا من الظاهر. وكذا في المثالين الأخيرين، وإما لضيق المقام كقول المرقش[4]:-

[......................]   إِذْ قَالَ الخَمِيسُ نَعَمْ[5]

2. أي هذه نِعم فأغيروا عليها، والمرقّش بتشديد القاف وكسرها، وأوله:-

لا يُبعِدِ اللّهُ التَلبُّبَ والْــ   غاراتِ[.....................]

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / سقط من: ج.

[3] / سقط من: ج.

[4] / هــو عمــرو أو عــوف بن سعد بن مالك من بكر بن وائل ، المتوفى نحو: 75 ق هــ، شاعر جاهلي اشتهر بالعشق وأخباره، وبالشجاعة، وسمي بالمرقش لبيت قاله واشتهر به وهو:ــ

الدّارُ قَفْرٌ والرُسُومُ كَمَا   رَقَّشَ في ظَهْرِ الأَدِيمِ قَلَمْ

وســمي بالمرقش الأكبر وهو عم المرقش الأصغر ربيعه بن سفيان، ومات في غرام ابنة عمه أسماء، تنظر ترجمته فــي الشــعر والشــعراء 138/1، والأصفهاني، علي بن الحسين بن محمد، كتاب الأغاني، مؤسسة جمال للنشر 6/ 2207، والخزانة 312/8.

[5] / البيت من السريع، وقائله المرقش الأكبر، والمعنى لا بارك الله وأبعد الاستعداد للحرب الذي هو الجيش إذا كان هــناك مــنأى عن الحرب وهو استسلام العدو، وقول هذه نعم خذوها إذ هذا حصل مامن أجله تعد الجيوش وتسفك الماء.

والشــاهد فــيه قــوله: نعــم، بحذف المبتدأ والتقدير (هذه نِعم) والنعم الماشية من الإبل وغيرها، والبيت في ديوان المــرقش، والمفضــليات للمفضــل الضبي تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الــرابعة، ص /240، وهــو مــن شواهد المغني رقم/ 775، ص 528/2، وابن يعيش 94/1، والتخمير 267/1، واللسان مادة [ع، م، م] 406/9.

3. التلبُّبَ: التجزم، والتشمر، ومثل هذا البيت قول من قال:-

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ عَلِيلُ   سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ[1]

حــذف المبتدأ وهو: أنا، لضيق المقام، وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة، كقولك: خالق لما يشاء، فاعل لما يريد، أي: الله، أو ادِّعَاءً، أو لغرض سوى ما ذكرنا مناسب.

وأمــا حذف الخبر: ففيما إذا كان ذكر المبتدأ بحال يعرف منه الخبر والترك راجح إما لترك الاحتــراز عــن العــبث كقولك خرجت فإذا السَّبُعُ حاضر؛ لأن إذا للمفاجأة، وهي تدل على الوجــود، فإذا أردت ذلك الوجود المطلق جاز حذف الخبر، وإن لم ترد الوجود ولكن أردت قياما أو قعودا أو ما أشبه ذلك، فلا بد من ذكره لعدم دليل يدل علي[حذف][2] هذا الخبر.

قوله: (**أَأَنتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ**)[3]

أي: أنت ظبية، والوعساء الأرض اللينة ذات الرمل، وجلا جل[4] يروى الحاء والجيم، وقــد روى بالحــاء بخط التبريزي[5]، وإما لطلب بكثرة الفائدة بالمذكور من حملة عليه تارة، وحملة على غيره أخرى كقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [6] فإن قلت حذف المبتدأ أولى في هذه

---

[1] / البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله، والشاهد فيه: قوله: عليل، فهو خبر لمبتدأ لمحذوف تقد يره (أنا عليل) حذف الخبر لضيق المقام، وهو من شواهد دلائل الإعجاز 236، وأورده بلا عزو، والإيضاح للقزويني /42.

[2] / في: أ [حذفها].

[3] / جزء من عجز بيت من الطويل، وقائله ذو الرمة، وهو بتمامه:ــ

أَيا ظَبيَةَ الوَعساءِ بَينَ جُلاجِلٍ   وَبَينَ النَقا أَأَنتِ أَم أُمُّ سالِمِ

وهو في ديوانه ص/622، والمعني: يخاطب الظبية ويقول لها وهي ترتع بين الجلاجل وبين النقا وهو كثيب الرمل أأنــت ظبــية أم محبوبة المكنّاة بأم سالم، فمن فرْط حبه وعشقه لم يعد يفرق بينهما، والشاهد فيه حذف خبر المبتدأ: أنــت، والتقدير (أأنت الضبية أم أم سالم)، وهو من شواهد الكتاب 551/3، والكامل للمبرد 43/3، والمقتضب 1/ 163، والخصائص 458/2، والإنصاف 482/2، والخزانة 247/5.

[4] / اسم موضع.

[5] / هــو: علــي بن عبدا لله بن أبي الحسن الأربيلي تاج الدين التبريزي، المتوفى سنة: 746هــ، كان عالما بالنحو واللغــة والأدب والفقه والحديث والمعاني والبيان دخل بغداد ورحل إلى مصر فدرس وأفتى وناظر، أصيب بالصمم فــي آخــر عمــره، تنظر ترجمته في البغية 171/2، والأعلام121/5، ويعقوب، / أميل بديع، المعجم المفصل في اللغويين العرب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1418 هــ، 1997م بيروت لبنان ص 463/1.

[6] / سورة يوسف جزء من الآية 18، والآية 83.

الآية أم حذف الخبر؟ قلت: حذف المبتدأ أولى من أوجه منها:-

أن حذف المبتدأ في كلامهم أكثر فاختيار الأكثر أولى.

ومنها: أن الكلام سبق للتمدح لحصول الصبر له، فحذف المبتدأ يُحصّل هذا المعنى بخلاف حـــذف الخبـــر، إذ لـــيس فيه إخبار بقيام الصبر به بدليل صحة قول قائل: الصبر [الجميل][1] أجمل، ولم يرزق منه شيئا.

ومنها أن[قيام][2] الصبرية قرينة خالية بدل على المبتدأ؛ فيحسن حذفه بخلاف حذف الخبر لعدم قرينة لفظية، ولا حاليه تدل على خصوصية الخبر المحذوف. وإما لاتباع الاستعمال كما في أمثلــته الباقــية، ومعنى: سد جواب لولا، مسد خبر المبتدأ: كونه دالا عليه، وأنه كذلك؛ لأن امتــناع الثانــي لما جُعِل معلولا للأول وهو موجود حُكم على الأول بالوجود لامتناع وجود المعلول بدون علّته، فثبت أن التقدير: لولا زيد موجود لكان كذا، فلما كان الجواب سادا مسده وقد طال الكلام بالجواب في نحو: لولا زيد موجود لكان كذا وكذا، لزم حذفه، والضمير في: [لسدّ][3] غيره يعود إلى الخبر. أما قائم في أقائم الزيدان فإنه اسم فاعل، واسم الفاعل يعمل إذا اعــتمد علـــى همزة الاستفهام فعمل الرفع في: الزيدان. فقولك: أقائم الزيدان، بمنزلة: أيقوم الـــزيدان، ولكن ارتفاع قائم بالابتداء، وإن تنزّل منزلة الفعل فإنه يمتنع أن يُحرم من إعراب الأســـماء كما لم يُحرم من التنوين الذي هو من خصائص الاسم، فكما أن زيدا في: أزيد قائم مبـــتدأ، كذلك قائم في: أقائم الزيدان؛ لتعريهما عن العوامل اللفظية. والزيدان: خبر عنه من حـــيث اللفـــظ ى من حيث المعنى؛ لأن قائم بمنزلة الفعل، فلا يمكن أن يخبر عنه بشيء إذ الخبـــر لا يكون مخبرا عنه، وإنما صح هذا من حيث إن الغرض من الكلام أن يكون حديثا ومُحَـــدثا عـــنه، وقـــد حصل، فالحاصل أن قائما مبتدأ في اللفظ، والزيدان خبره، و خبر في المعنـــى والـــزيدان مخبر عنه، وليس لك أن تقول: الزيدان مبتدأ وقائم خبر مقدم،إذ لو كان كـــذلك لجعل قائما خبرا مؤخرا في النية، والخبر وفق المبتدأ في الإفراد والتثنية وغيرهما، فيلـــزم أن يقـــال: أقائمـــان الـــزيدان، فلما لم تقل، أقائمان وجب أن يكون ارتفاع الزيدان بالفاعلية، وقد سد مسد الخبر.

---

[1] / سقط من: ب.

[2] / سقط من: أ.

[3] / في: ب، و: ج [سد].

وإنما ذكر الحذف هنا على سبيل المسامحة، تسهيلا للأمر على الطلبة، إذ لا حاجة[فيه][1] إلى خبــر، [لــو][2] أنعمت فيه نظرك؛ لأنه سمي قائم في أقائم الزيدان مبتدأ؛ لأنه اسم مجرد وله صدر الكلام، والمبتدأ في التحقيق: هو الاسم المجرد الذي له صدر الكلام، ولكنه في التقدير بمعنـــى: يقوم وهو خبر، ولا حاجة للخبر إلى خبر. وأما: ضربي زيداً قائما، و:أكثر شربي الســويق ملــثوثا، فضربي: مبتدأ، وزيدا: مفعول بمنزلة ضرب [زيد عمرا][3] ولا ذكر لخبر المبتدأ فوجب أن يكون مضمرا، والتقدير: ضربي زيدا إذا كان قائما، فإذا: ظرف زمان جُعل خبــرا عن ضربي كما تكون سائر الظروف أخبارا عن المصادر نحو: المسير يوم الجمعة. ومــتعلق الظرف وهو: حاصل، في قولك ضربي زيداً حاصل إذا كان [قائما][4] محذوف؛ لأن الظــرف إذا وقع صلة لموصول أو صفة لموصوف أو حالا لذي حال أو خبرا لمخبر عنه / 27، ب/ تعلــق بمحــذوف إذا كان متعلقه عاما، وهو مطلق الوجود كما في قولك: الذي في الــدار زيــد، ومررت برجل أمامك، ولقيت زيدا عندك، وعمرو من الكرام، والمقدر في كل حصــل، أو نحوه، وكان تامة بمعنى: حدث، و: وجد، وفيها ضمير لزيد، وإذا: مضاف إليها كمــا تضــاف سائر ظروف الزمان إلى الجُمَل نحو قولك: زيد يكون قائما، وقائما حال من زيــد، فــلا يصح أن يكون خبر للمبتدأ، فلو لم يقدر ما ذكرنا من الإضمار صار بمنزلة أن تقــول: ضربي زيداً، وتسكت، فعلم أن التقدير ما ذكرنا، لكنهم استغنوا عن [ذكر][5] قولك: إذا كــان لدلالــة قائما عليه؛ لكونه متعلقا بكان في: إذا كان، كما يتعلق بوُجِدَ إذا قلت: وُجِدَ زيدٌ قائمــا، يوضحه أنك لو سئلت عن وقت الضرب قلت حين قام زيدٌ، أو حين يكون قائما، ولا تقول: قائما وتسكت. وهذا معنى[قوله][6]: إن قائما سد مسد الخبر[7] أي أنه دل عليه[8] إذ يعلم أن

---

[1] / سقط من : أ.

[2] / في: ج [إذا].

[3] / في: ب [ضرب عمرٌ زيدا].

[4] / في:أ، و: ب [كذا].

[5] / في: أ، و: ب [ذكرها].

[6] / في: ب [قولهم].

[7] / في: ج [خبر المبتدأ].

[8] / في: ب، و: ج زيادة قوله [إذ يُعلم].

المعنـــى: ضـــربي إيـــاه[1] وقـــت قـــيامه[2]، وعلـــى هذا التقدير[قولهم][3]: أكثر شربي السويق ملـــتوتا،وذهب أكثر الكوفيين[4] إلى أن التقدير ضربي زيدا قائما حاصل، فالحال على هذا من تـــتمة المبتدأ، وعلى المذهب الأول من تتمة الخبر ، والصحيح / 34، أ/ هو الأول[5]، وبيانه أن المعنـــى في المسألتين ما ضربت زيدا إلا قائما، وما أكثر شربي السويق إلا ملتوتا، وهذا المعنـــى لا يســـتقيم إلا المـــذهب الأول؛ لأن مصدر [المبتدأ][6] إذا أضيف عم بالشبه إلى ما أضـــيف[إلـــيه][7] كأســـماء الأجناس، فالماء في قولك: ماء البحار حكمه كذا، يعم جميع مياه البحار، وكذا عِلم زيد، يعم جميع عِلمه، والمصدر في ضربي قد وقع عاما غير مقيّد بالحال علـــى المـــذهب الأول، إذ هي من تتمة الخبر، ثم أخبر بحصوله في حال القيام فيلزم أن يقع الخبـــر في جميع المخبر عنه، فلو ذهبت إلى المذهب الثاني يلزم الإخبار عن ضرب زيد في حـــال القـــيام فـــلا يبقى العموم، فلو قدرت ضربا في غير حال قيامه لم تكن متناقضا؛ لأن الإخـــبار عـــن شيء خاص بالحصول لا يأتي إخبارك عن غيره بالحصول فلا يستفاد معنى قولك: ما ضربت زيدا إلا قائما، وكذا لا يلزم من الإخبار وعن أكثر الشرب/16/ ج/ للسويق الملـــتوت[8] أن لا يكون شرب سويقا غير ملتوت أضعافه فمن الجائز أنه شرب سويقا ملتوتا عشـــر مرات، وسويقا غير ملتوت مائة مرة، فإذا أردت أن يخبر عن تسعة من الأول[9] فإنه يقول: أكثر شربي السويق ملتوتا حاصل، فلا يلزم الإخبار عن أكثر شرب السويق غير مقيّد باللـــت بأنه حاصل في كونه ملتوتا [وعلى][10] المذهب[الأول هذا][11] الإخبار واقع، فلو قدرت

---

[1] / في: ب زيادة وهي [قائما سد مسد].

[2] / هذا مذهب البصريين، ينظر شرح الرضي على الكافية 277/1، وشرح التسهيل 280/1.

[3] / سقط من: ج.

[4] / ينظر شرح الرضي على الكافية 278/1، والهمع 395/1ـ396.

[5] / أي مذهب البصريين، ينظر التسهيل 280/1، والهمع 396/1.

[6] / في:ب، و: ج [الأول].

[7] / سقط من: ج.

[8] / أي مذهب الكوفيين، وهو ضربي زيدا قائما حاصل.

[9] /أي من السويق الملتوت.

[10] / في: أ و: ب [على] بدون واو.

[11] / سقط من: أ.

أكثـــرية أخـــرى لزم التناقض فعلم أن الصحيح هو المذهب الأول دون الثاني، وأما المسألة الثالـــثة وهـــي: أخطـــب ما يكون الأمير قائما فبمنزلة المسألتين المتقدمتين في تقدير الخبر، فالتقديـــر: أخطـــب مـــا يكـــون الأميـــر إذا كان قائما، غير أن في هذه المسألة اتساعا من وجهين[1]:-

أحـــدهما أن أفعل التفضيل لا يضاف إلى مالا يكون هو منه، لا تقول: زيد أفضل [الحجر][2] لمـــا ســـيجيء بعـــد، وأخطب هنا كناية عن الأمير. وما يكون: بمعنى الزمان؛ لأن ما هذه مصـــدرية، وتجعل المصدر حينا على تقدير حذف المضاف، كقولك: جئتك مقدم الحاج، أي زمن مقدمه فكذا التقدير هنا: أخطب أوقات كون الأمير بمعنى وجود الأمير، وليست الأوقات مـــن جنس أخطب في الظاهر، إلا انهم قد يجعلون الفعل للزمان على السعة فيقولون نهارك صـــائم وليلك قائم، فينسبون الصوم والقيام إلى النهار والليل؛ لأنهما يقعان فيهما، فكذا جعلت الأيـــام خاطـــبة على سعة الكلام لكونه خطيبا [فيها][3] حتى كأنه قيل: خطبت أيام الأمير، كما يقال أقوم لياليك ليلة كذا، ثم قام ما يكون مقام أوقات الأمير فقيل أخطب ما يكون الأمير.

والاتساع الثاني: هو الحذف الذي سبق في المسألتين السابقتين، فإذا خبر عن أخطب،كما كان خبـــرا عن: ضربي. وقائما: حال هنا كما كان حالا ثَمَّ .غَيْر أنَّ إذا هنا في محل الرفع لكونه خبرا عن أخطب، يدلك على هذا أنك تقول أخطبُ أوقات الأميرِ وقتُ قيامِهِ بالرفع، وإذا: قد استعمل غير منصوب كقوله:-[4]

وَبَعْدَ غَدٍ يا لَهفَ نَفسي عَلى غَدٍ   إِذا راحَ أَصحابي وَلَستُ بِرائِحِ

---

[1] /ينظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني 242/1ـــ245.

[2] / في: ب [الحمير].

[3] / سقط من: أ.

[4] / البـــيت مـــن الطويل، وقائله: أبو الطمحان القيني، وهو حنضلة بن شرقي، أحد بن القين، من قضاعة، المتوفى ســـنة: 30هـــ، والبيت من قصيدة قصيرة مكونة من أربع أبيات، وهو في ديوان الحماسة 119/2، وشرحه المر زوقي 1266/2، والمعنى: أنه يتلهف على نفسه في غده من شدة لدعتها إذا راح أصحابه وعشاؤه وهو ليس برائح معهم.

والشـــاهد فيه: قوله: إذا ، حيث جاء في موضع جر بدلا من قوله:غدٍ، وهو من شواهد المغني 94/1، والبغدادي، عـــبد القـــادر، المتوفـــى سنة: 1093هـــ، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز زباح، أحمد يوسف دقاق، توزيع مكتبة دار لبنان، دمشق، منشورات دار المأموم للتراث، الطبعة الأولى 1793 هـــ، 1973 م ص 229/2.

فإذا مجرورة [المحل][1] لأنه بدل من: غد؛ فكأنه قال من وقت رواح أصحابي، والظروف إذا استعملت مجرورة استعملت مرفوعة في الأكثر ، ألا ترى أنك إذا قلت خرجت يومَ الجمعة قلت: يومُ الجمعة مبارك فرفعته ، وقولنا في الأكثر احتراز من إدخالهم من على عند مع امتناعهم من أن يرفعوه.

وأما قولهم[2]: كل رجل وضيعته، فكل رجل: مبتدأ، وضيعته: معطوف [عليها][3] وخبرهما: محذوف، والتقدير :كل رجل وضيعته مقرونان، حذفوا الخبر لدلالة الواو العاطفة عليه، والمعنى مع ضيعته؛ لأن مع للقِران، والواو للجمع، وكل واحد مشغول بحرفته مصاحب لها، فتدل الواو على المقارنة لكونها هنا بمعنى مع، وقيل[4] إن هذا ليس من باب حذف الخبر، لأن هذه الواو بمعنى مع، فكما أنك لا تحتاج مع إلى الخبر كذلك لا تحتاج إليه هنا مع الواو، وإنما لم ينصب الضيعة، وإن كان الواو بمعنى مع على هذا القول لأنه لا بد للانتصاب من فعل أو معناه، وكلاهما منتف فينتفي النصب، والضيعة هنا الحرفة[5]؛ لأن صاحبها إن تعهدها ضاع، وإن تركها ضاعت، فإن قلت هل يجوز حذف الخبر في زيد وعمرو ذاهبان اكتفاء بالواو ؟ قلت: لا، إذ لا دلالة للواو على ذاهبان دون قاعدان وغيره بل احتمال كل من ذاهبان وقاعدان وعيرهما مما يصلح لخبر أقائم.

قوله: (وَقَدْ يَقَعُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ)

هذا لا يصح في الظاهر؛ لأن الإخبار للإفادة، وفي الإخبار عما يعرف بمالا يعرف، إلا أن

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / قول يشبه المثل وليس بمثل، ونقل الخوارزمي شارح أبيات المفصل عن المقتبس أنه من أمثال العرب، ولم أجده في كتب الأمثال المعروفة ولا في كتب النحو والأدب والبلاغة إلا ما سأبينه، والشاهد فيه: حذف الخبر المخبر عن كل وسد غيره مسده، وهو واو المعية الذي قبل: ضيعته، والتقدير (كل رجل وضيعته مقترنان)، وهو من شواهد اللباب في علل البناء والإعراب 146/1، والقطر 125ـ 126، والشذور/314، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص 188/1، وأسرار البلاغة لعبدا لقاهر الجر جاني 267/1، وشرح ابن يعيش 98/1، والتخمير 273/1، والإيضاح لابن الحاجب 200/1، وشرح أبيات المفصل 241/1،

[3] / في: ب، و: ج [عليه].

[4] / القول للكوفيين تنظر الكافية ص282/1.

[5] / ينظر اللسان مادة [ح، ر، ف] 103/3، والتاج مادة [ض، ي، ع] 437/5.

قـولك: زيد أخوك، إنما جاز لأنك [تقوله][1] لمن يعلم زيدا، وهو كالطالب أن يعرف حكما له، وأنـه معـتقد أن لـه أخـا، ولكن لا يعلمه على التعيين، وعلى هذا يجري الإخبار في كل معـرفتين، فأمـا إذا لـم تحصل الفائدة كما إذا كان المخاطب يعلم أن زيدا أخوه فقلت: زيد أخوك كان عبثا، لأن الإخبار بما أحاط علم السامع خارج عن الصواب، ولذا امتنع أن تقول: الـثلج بـارد، وقولك: زيد المنطلق كلم من يسمع بزيد ولا يعرفه بعينه، فتُعرفه بقولك: زيد المـنطلق، فكأنك قلت زيد هذا، والمنطلق زيد كلام مع من يشاهد انطلاق شخص لا يعرف من هو فيقول المنطلق [زيد][2] أي الشخص الذي له الانطلاق هو زيد الذي تعرفه[3].

فـإن قلـت: المـنطلق دال على معنى نسبي فيكون في نفسه متعينا للخبرية، وزيد دال على الذات فيكون في نفسه متعينا للمبتدأية تقدّم أو تأخر، فالقول بالانعكاس قلب للحقيقة وزيغ عن وتيرة هي بالسلوك حقيقة، قلت: ما ذكرت قَمِنٌ[4] بأن يعنى بقوله:-

وَرُبَّ كَلامٍ مَرَّ فَوقَ مَسامِعي　　　كَما طَنَّ في لَوحِ الهَجيرِ ذُبابُ [5]

فإنا لا نجعل المنطلق مبتدأ [إلا][6] بمعنى الشخص الذي له الانطلاق [وهو][7]

---

[1] / في: أ و: ج [تقول له].

[2] / سقط من: أ، و: ج.

[3] / مـراد الشارح في كلامه على المثال: زيد أخوك، أن الخبر الصحيح هو الذي يحمل خبرا وعلما يعودان على المبـتدأ لـم يكـن معلوما، كـ:الطالب، الخبر على زيد اهو أخوك أم لا وهو في الحقيقة يجهل معرفته فيقول زيد أخـوك كان حكم أخوك خبر ، وعلى هذا الحكم والمثال يجري الإخبار في كل معرفتين، أما إذا كان السامع مدرك للحقيقة سلفا كان الكلام خارجا عن حد الخبر لحصوله سلفا كما مثّل في الثلج بارد ، أنظر المقتصد 306/1.

[4] / قَمِنٌ: جدير، وحري، وخليق، اللسان مادة [ق، م، ن] 310/11.

[5] / البـيت من الطويل، وقائله: أبو فراس الحمداني، وهو في ديوانه شرح وتعليق، عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ص /14.

والمعنـى: أنه سمع بعض الكلام الذي مر عليه كما يسمع طنين الذباب على أخشاب في وقت الهجير الذي هو وقت اشتداد الحر، ومقصده أنه وإن كان مزعجا فهو لم يلق له بالا.

والشاهد فيه: معنوي وهو أن ما سمعه الشارح من قول مفاده أن المنطلق دال على معنى نسبي فيكون متعينا للخبر، وزيـد دال على الذات فيكون متعينا للمبتدئة سواء تقدم هذا أو ذاك أو تأخر، هذا القول عنده من الخطأ والحيد عن الصواب ما جعل من حقه أن يعتبره كما اعتبره أبو فراس طنين الذباب على لوح وقت الهاجرة.

[6] / في: أ [لا].

[7] / سقط من: ب، و: ج.

علـــى هذا لا يجب أن يكون خبرا، ولا نجعل[زيدا][1] خبرا إلا بمعنى صاحب / 35، أ/ اسم [زيـــد][2] وهذا دليل واضح وبرهان ساطع لصحة قوله [في الكتاب][3] : ولا يجوز تقديم الخبر هـــنا، بـــل أيهمـــا قدمت فهو المبتدأ.[4] فإن قلت: ما الموجب لتعيين المقدم للمبتدئية والمؤخر للخبرية؟

قلت: القصد إلى رفع الالتباس بين المبتدأ والخبر[5] ونظيرة هذه المسألة مسألة الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيه الإعراب ولا قرينة لفاعلية أحدهما ومفعولية الآخر فتقديم المفعـــول علـــى الفاعـــل في ذلك ممتنع لئلا /28، ب/ يلزم الالتباس كما في ضرب موسى عيسى، فرتبة الفاعل عقب الفعل لأنه كالجزء منه[6]، وتقديم المفعول جائز، فلو قدمت المفعول هـــنا يـــذهب [الـــوهم][7] إلى أن المقدم فاعل،[وإذا][8].قدمت المفعول ولا قرينة في اللفظ فيلزم الالتباس، فلا يجوز حتى لو كانت قرينة تشعر بأن المقدم مفعول، ويجوز التقديم نحو: أكلتِ الكمثرى الحُبلى، لعدم الالتباس. فأما قولك: [الله][9] إلهنا، ومحمد نبينا، فهو لوجهين:

أحدهما:- أن يذكر ذلك تعبدا أو تقربا.

---

[1] / في: أ [زيدٌ]، والصحيح [زيداً] كما ورد في: ب.

[2] / سقط من: ب.

[3] / سقط من:أ، وعني بالكتاب كتاب المفصل.

[4] / ينظر المفصل /46.

[5] / جـــواب الشـــارح على سؤاله أراه غير كاف للإقناع بوجوب تقدم المبتدأ على الخبر ، وأرى له جوابا قد يكون الشارح تركه غفلا، وهو أنه لما سبق له أن أقر بأن المبتدأ يرتفع بالابتداء والخبر يرفع بالمبتدأ أو بالابتداء بواسطة المبـــتدأ علـــى خـــلاف الآراء بـــين البصريين، فمن هنا وجب تقدم المبتدأ على الخبر ليحصل التناسق بين العامل والمعمـــول فلا يصح أن يذكر المعمول قبل العامل، فإذا كان عامل الرفع في الخبر المبتدأ ، أو بواسطة المبتدأ، فلا يتأتى تقديم الخبر على المبتدأ، وإن حصل تقديم الخبر على المبتدأ فينتج على هذا وقوع الخبر مرفوعا بدون عامل، وهذا محال.

[6] / هذا الشرط فيما سبق ذكره حيث يكون المفعول والفاعل مما لا تظهر فيهما علامة الإعراب فيحصل اللبس عند تقدم المفعول فيه على الفاعل.

[7] / سقط من: ج.

[8] / في: ج [وقد]، وفي: أ، و: ب ساقطة، فأثبتها ليستقيم السياق.

[9] / سقط من: ج.

والثاني:- أن يذكر متوجها إلى الجاحد الذي يعرف بجهل ذلك فيتنزل منزلة من يخبر بشـــيء لا يعــرفه فيصـــح الكلام، وأما قولك: أنتَ أنتَ، فهذا كالمستحيل في الظاهر إذ لا يتصـــور في الظاهر أن يكون الخبر والمخبر عنه شيئا واحدا، بيد أن المعنى على ما عرفت مـــن الطـــرقة الرضـــية والمنزلة العلية، ولا شك أن قولك على ما عرفت مفيد لما ليس في الجزء الأول وهو أنت. وعلى هذا الأسلوب قوله:([.................] **وَشِعْرِي شِعْرِي**)[1]

أي شعري كما بُلِّغت وعرفت، فالحاصل أن الإخبار في هذه الصورة بالذات لا بقيام حدث بها. وفائدة هذا الإخبار إثبات الوحدة في الوجود، وإنما يكون هذا إذا كان المخاطب قد عرف مسميين في ذهنه [أو أحدهما في ذهنه][2] والآخر في الوجود فجوزا أن يكونا متعددين، فإذا أخبرته بأحدهما عن الآخر أفدت انهما في الوجود ذات واحدة، وهذا عند تغاير اللفظين، كمـــا فـــي نحـــو: زيد المنطلق، فإن اتحد اللفظان فلا بد من تقدير حذف[المضاف][3] باعتبار الحالـــين كمـــا في: شعري شعري ونحوه، وتقديره: شعري الآن مثل شعري فيما مضى أي المعروف المشهور بالصفات التامة.

قوله:(**وَقَدْ يَجِيءُ لِلْمُبْتَدَأ خَبَرَانِ فَصَاعِدًا**) الخ

الأخبار المتعددة على قسمين: قسم لا يستقلُّ المعنى فيه إلا بالجموع، كقولك: هذا حلو حـــامض، والمـــراد أن فيه طرفا من ذاك وطرفا من هذا، وليس فيه تناف؛ لأن المراد [أنه][4] حامض من كل وجه، وحلو من كل وجه، ولذا وقع في بعض النسخ[5] ويجمعها قولك (مُزّ)[1].

---

[1] / نصف شطر من رجز لأبي النجم، وقيل هو في ديوانه ص /99، ولم أقف على الديوان، وهوبتمامه:ـــ

أنا أبو النَجمِ وَشِعري شِعري

والمعنـــى أنـــا أبو النجم يفتخر بنفسه، وشعري أي هو السعر الذي يستحق أن يقال عنه شعر، والشاهد فيه: أنه أتى بالمبتدأ والخبر معرفتين ومتجانسين أي على صورة واحدة، ولكن مع تغاير مدلولهما فشعري الأولى مبتدأ ومدلولها أي نظمـــه وهـــو السائر، وشعري الثانية خبر ويقصد بها الوصف لشعره لا مجرد ذكره، والتقدير شعري الآن مثل شـــعري فـــيما مضى أي انه مشهور بالتمام والكمال، وهو من شواهد الكامل للمبرد 39/1، والخصائص 337/3، وديوان الحماسة /103، والمغني لابن هشام /329ـــ 437 ـــ 65، والخزانة 439/1.

[2] / سقط من: ج.

[3] / في: أ، و: ج [مضاف].

[4] / في: ب [يه].

[5] / أي بعض نسخ المفصل.

وقسم يستقل المعنى بكل واحد كما في قوله تعالى﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ* ذُو الْعَرْشِ الْمَجِـيدُ * فَعَّـالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [2] لأن: هو، مضمر فلا يكون موصوفا فتعين أن يكون ما بعده خبرا، ثم إن كل واحد من حلو وحامض في: هذا حلو حامض ضميرا لامتناع تقدير الضمير فـــي أحدهما دون الآخر لا ستلزامه ترجيح أحد المتساويين، ولا متناع خلوهما من الضمير كامتناع خُلُوِّ منطلق منه في: زيد منطلق، فإن قلت: قد وقعت فيما أبيت حيث جعل كل واحد خبرا على حياله.

قلت: لا يلزم من تقدير الضمير في كل واحد جعل كل واحد خبرا على حياله؛ لأن المقصود الجمع بين [الطعمين][3]، والضميران على أصلهما، والقياس أن يجمع بينهما بالعطف، غير أن [نحو][4] عالمٍ وعاقل في:[5] زيد [عالم وعاقل][6] يجوز فيه الجمع بينهما بدون العطف مع أن كل واحـــد منهما مستقل، فالجمع هنا بدون العطف أولى، وضُمِّن حلو حامض باعتبار معنى:مز، ضميرا آخرا راجعا إلى المبتدأ.

[دخول الفاء على الخبر]

قوله: (وَإِذَا تَضَمَّنَ الْمُبْتَدَأُ [مَعْنًى])[7]

اعلـــم أن الموصول يسري فيه معنى الشرط والجزاء، فيجوز دخول الفاء في خبره، وذلـــك بعد كون الصلة فعلا أو ظرفا؛ لأن المجازاة لا بد لها [من الفعل][8] والظرف يستدعي الفعل،﴿الذِينَ﴾ [9] اسم موصول، و﴿يُنفِقُونَ﴾ صلتة، وهو فعل، و﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ خبر المبتدأ،

---

[1] / المز ما كان بين الحلو والحامض، ينظر اللسان مادة [م، ز، ز] 93/13.

[2] / سورة البروج آية /14 ـــ15 ـــ 16.

[3] / في: أ [اللفظين].

[4] / سقط من: أ.

[5] / في:ج زيادة كلمة [نحو].

[6] / في: ب [زيد عالم عاقل] بدون واو.

[7] / سقط من: أ، و: ج.

[8] / في: ب، و: ج [من فعل].

[9] بداية الآية 273 من سورة البقرة.

وقــد دخله الفاء، وكذا ﴿وَمَا بِكُم مِن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾ [1] ﴿وَمَا﴾ اسم موصول، و﴿بِكُمْ﴾ صلتة وهو ظرف وحرف الجر مع المجرور يسمى ظرفا لأنه مستدع للفعل استدعاء الظروف إياه، تقــول: زيــد فــي الدار، أي: استقر فيها، وتقول: زيد خلفك، أي: استقر خلفك، و﴿مِنَ اللهِ﴾ [خبــره][2] كما يكون خبرا في قولك: الإحسان /17، ج/ من الله، ودخل الفاء لأن المعنى: إن تأتــيكم نعمة فمن الله، كما دخل الفاء في الخبر فيما سبق على معنى إن أنفقوا أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم.

فــإن قلــت [الأوّلى][3] في الشرط وفيما شبه به سبب للثاني نحو: إن تكرمني أكرمك، وأسلم تدخل الجنة، وفيما ذكر من قوله :﴿وَمَا بِكُم مِن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾ الأول ليس بسبب للثاني؛ لأن الأول اســتقرار الــنعمة بالمخاطبين. والثاني كونها من الله [عز وجل][4] فلا يستقيم أن يكون الأول سببا للثاني لاستلزام أن يكون الثاني فرعا عن الأول.

قلت: تأويل الآية: أنها قد جيء [الإخبار][5] قوم استقرت بهم نعمة[ثم][6] جهلوا معطيها، أو شكوا فــيها، وهــذا الاستقرار لا يشك في كونه[سببا][7] للإخبار بكونهما من الله سبحانه، [وكذلك][8] النكــرة الموصوفة يسري فيها معنى الشرط إذا كانت الصفة فعلا أو ظرفا لما ذكرنا من أن المجــازاة لا بــدلها من فعل، وقولك: كل رجل: مبتدأ، و: يأتيني: صفة، وكذا: في الدار فله درهم، في موضع الخبر وقد دخل فيه الفاء على معنى إن يأتني إنسان، وإن استقر إنسان في الدار فله درهم.

فــإن قلــت فمــا الفصل بين قولك: كل رجل يأتيني له درهم، وقولك: كل رجل يأتيني فله درهــم؟، قلــت: الأول إخبار بأن للآتي درهما، لكن لا دلالة في الكلام على أن ذلك الدرهم

4/ سورة النحل /53

[2] / في: ب [خبر المبتدأ] .

[3] / في: أ، و: ج [الأول].

[4] / في: أ، و: ج [جل وعز].

[5] / في: أ [الأخبار] .

[6] / سقط من: أ.

[7] / في: أ، و: ج [شبها].

[8] / في: أ [لذلك].

مســـتحق بالإتـــيان، بخلاف ما إذا قلت: فله درهم، ففيه جملة قاطعة ودلالة ساطعة على أن الـــدرهم قد استحق بسبب الإتيان، كما إذا قلت إن يأتني إنسان فله درهم، [ولو قلت كل رجل أبوه ذاهب فله درهم، بالفاء لم يجز بكون الصفة غير فعل ولا ظرف][1].

قوله:(فَإِذَا دَخَلَتْ لَيْتَ ولَعَلَّ)[2]

يتضمنان معنى الفعل؛ لأن ليت بمنزلة أتمنى، ولعل بمنزلة أترجى، فيزول بدخولهما معنـــى الابـــتداء، فلا يكون الشرط والجزاء في صدر الكلام، ولا بد لهما من أن يقعا صدرا كالاســـتفهام، فكما لا يجوز: أكرمتُ من يزرك تزره، كذلك لا يجوز أن يقول: ليت الذي في الدار فمكرم، بل الواجب أن يقول: مكرم، بدون الفاء كما في قولك: ليت زيد مكرم. /36، أ/

قوله: (وَفِي دُخُولِ إنَّ)

مـــذهب أبـــي الحسن[3] أنَّ: إنَّ، لا تمنع دخول الفاء فيجوز قولك: إن الذي في الدار فمكرم، بالفاء حجته أن: إنَّ تؤكد معنى الابتداء، والمؤكد لا يكون مبطلا، فكان الابتداء على حاله ولم تدخل أن.

وعند صاحب الكتاب أن دخول: إنَّ، يمنع دخول الفاء[4] حجته أن الشرط والجزاء لهما صدر الكـــلام. والموصول بعد دخول: إن، عليه فارق الصدر فصار كدخول ليت ولعل، ويؤيد ما ذكـــرنا امتناع جواز قولك إن من تكرمه يكرمك، وإن أيهم يزرني أزره، والحجة الثانية أن الشـــرط لا يعمـــل فـــيه ما قبله لأنه قسم من أقسام الكلام، ومن المعلوم أن: إن، لا يليها إلا معمـــولها فلـــو دخلت على الشرط فلا يخلو من تعمل أو لا، وكلاهما ظاهر الامتناع فيمتنع دخولهما عليه.

---

[1] / سقط من: ب.

[2] / في المتن: [فإذا دخلت ليت أو لعل].

[3] / سبقت ترجمته في المقدمة.

[4] /ينظر ابن يعيش 1/ 100ـــ 101، والرضي في شرحه على الكافية270/1.

فصل: [خبر إن وأخواتها]

قوله: (وَارْتِفَاعُهُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا بِالْحُرُوفِ)

جُعِل لهذه الحروف منصوبٌ ومرفوعٌ؛ لأنها شابهت الفعل من [وجوه][1]؛اثنان منها ما ذكـر فـي المتن. والوجه الثالث: أنها تدخل على المبتدأ والخبر كبعض الأفعال، أعني باب كان، وباب ظننت. والرابع: أن فيها ثلاثيا ورباعيا وخماسيا من حيث العدد كما في الأفعال.

والخـامس: أن فيها معاني الأفعال، ألا ترى أن قولك: إن زيدا [ذاهب][2]، معناه أحقق ذهابه، فلمـا شابهت الفعل من هذه الوجوه، وللفعل منصوب ومرفوع لزم أن يكون العمل هكذا لهذه الحروف.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الخبر مرتفع بما كان يرفع به قبل دخول هذه الحروف، والحجة لهم أن هـذه الحـروف عملـت بمشابهة الفعل؛ فلا تعمل في الثاني لتنحط رتبة الفرع عن رتبة الأصـل[3]. فالجواب أن هذه منهم مناقصة بَيِّنَة لأنهم قالوا في: زيد قائم، كل واحد منهما رفع الآخر، فبدخول: إنَّ بطلت المرافعة، فكيف يبقى الخبر على حاله؟.

والجواب الثاني : أنَّ أنواع ما يدخل على المبتدأ والخبر من العوامل على عملين نحو: كان، و: ظننت وأخواتهما، فكذا هذه الحروف.

والجـواب الـثالث : أن هذه الحروف قد انحطت رتبتها في العمل، ألا ترى انه قد جاء في عمـل الفعـل الـوجهان، في نحو: ضرب زيدٌ عمراً، و: ضرب عمراً زيدٌ، ولم يجيء في عملهمـا إلا تقـدم المنصوب على المرفوع، /29، ب/ فلا يكون [لسلب][4] عملهما في الخبر معنـى، فـبطل ما قاله الكوفيون، وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا قلت: إنك وزيد ذاهبان، فإنه يمتـنع عـند البصريين[5] العطف على المحل لأنه[يرتفع حينئذ بالابتداء][6] ويحتاج إلى خبره،

---

[1] / في: أ [وجود].

[2] / في: أ [منطلق].

[3] / ينظر الإنصاف 176/1.

[4]/ في: ج [السلب].

[5] / تنظر المسألة مفصلة في الإنصاف 186/1 ــ 187.

[6] / في: ب، و: ج [حينئذ يرتفع بالابتداء].

وذاهــبان: خبر له؛ ولأن فيها معمولا لعاملين مختلفين، أحدهما لفظي والآخر معنوي، وهو ظاهــر الفساد، ولا يمتنع ذلك عند الكوفيين؛ لأنه لا عمل عندهم للحرف في الخبر فلا يؤدي إلى إعمال عاملين بل يكون معمولا لعامل واحد.

قوله: (وَنُزِّلَ قَوْلُكَ)

أي الأصــل فــي الفعل أن يتقدم مرفوعه على منصوبه[1] على ما [تقدم][2]، وعمل هذه الحــروف ليس بطريق الأصالة لأنه بالمشابهة، تناسب أن تختص في العمل بما ليس بطريق الأصــالة[3] وهو تقدم المنصوب على المرفوع،[والوجه الثاني في امتناع تقدم المرفوع][4] أنك [لو][5] قدمت المرفوع [على نحو][6] إن زيد قائما،

[وقــيل][7] لــك اجعــل مكــان زيــدٍ ضميرا، فلا يخلو من أن يأتي بالمتصل أو بالمنفصل، وكلاهمــا[ممتنع][8]. [أما المتصل فإنه على صورة المرفوع أو المنصوب، ومثل هذا الضمير المرفوع لا يجيء له لفظ فيلزم استتار الضمير في الحروف، وفيه وقوع ما ليس بواقع، وفي الإتيان بضمير زيد على صورة المنصوب وضْعُ المنصوب موضع المرفوع، وفساده ظاهر، وكــذلك المنفصل، إن جئت به مرفوعا فامتناعه ظاهر؛ لأن المضمر إذا ولي عامله يلزم أن يكون متصلا؛ لأنه وإن جئت به على صورة المنصوب ففساده من وجهين.

---

[1] / أي الفاعل على المفعول به.

[2] / في: ب، و: ج [مَرَّ د].

[3] / هــذه الحروف عملت لمشابهتها الفعل، والفعل الذي شابهته له عملان عمل أصلي وعمل فرعي، فالأصلي: أن يتقدم مرفوعه على منصوبه وهو الأصل، والفرعي أن يتقدم منصوبه على مرفوعه وهو الفرع.

وقيل في سبب إعمالها: أنها لما كانت الفائدة منها لا تتم إلا بالإخبار تنزلت منزلة العمد في الأفعال فأعطيت إعراب الفاعــل وهــو الــرفع وتنــزلت الأسماء منها منزلة الفضلات فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب، فلهذا رفعت ونصبت، ينظر الإيضاح 209/1، وشرح التسهيل 9/2.

[4] / في: ب، و: ج : وردت العبارة باختلاف بسيط في السياق ولكنه يحمل المعنى نفسه ووردت [والوجه الثاني في تقديم منصوبها على مر فوعها].

[5] / في: ب ، و: ج [إذا].

[6] / في: ب ، و: ج [وقلت].

[7] / في: ب، و: ج [وقيل اجعل].

[8] / في: ب، و: ج [فاسد].

أحدهما : ترك ذكر المتصل في موضع يجب ذكره فيه.

والثاني : وضعُ المنصوب موضع المرفوع، فعلم أن تقدم المرفوع في هذا الباب مُؤدٍ إلـى ما ذكرنا من المفاسد، وما يؤدي إليهما فهو فاسد][1] فإن قلت: [ما][2] بالهم لم يسلكوا هذه الطريقة في إعمال: ما، و: لا، المشبهتين بليس حيث سُوِّيَ بين عملهما وعمل ليس؟ فقيل: ما زيـد مـنطلقاً، و: لا رجلٌ أفضلَ منك، بتقدم المرفوع على المنصوب، كما يقال: أليس زيد مـنطلقاً؟ قلـت المشابهة هنا ثابتة من حيث الصورة والمعنى، فإن: إنَّ، معناه: أحقق وآخره مفـتوح كالماضي من الأفعال، فلو سُوِّيَ بين الأصل والفرع في العمل لأوهم شبه فعلية: إنَّ وأخـواتها؛ للاتحـاد من حيث الصورة والمعنى، والعمل بخلاف: ما، و: لا، مع ليس، فإن المشابهة قد انتقلت هناك من حيث الصورة فلا يلزم هذا الفساد.

قوله: (مِنْ أصنَافِهِ)

فالأصناف: أن تكون معرفة أو نكرة أو مفردة أو جملة، وهي اسمية أو فعلية أو ظـرفية أو شرطية، والأحوال: أن يكون مقدما و مؤخرا ومحذوفا، والشرائط: الضمير ظاهرا في نحو: إن زيدا أبوه منطلق، أو تقديرا في نحو: إن زيدا في الدار؛ لأن التقدير اسـتقر فـي الـدار، وفي استقر ضمير لزيد، وقيامه قرينة دالة على حذفه إذا حذف، ولـزوم تقديم الخبر في نحو: إن في الدار رجلا. فإن قلت: يلزم من قوله: (وجميع ما ذكـر في خبر المبتدأ) إلى قوله: (قائم فيه) [أن يجوز إنَّ أيْن زيد][3] على أن أين خبر للمبـتدأ [مقدم][4] قلت: المراد بقوله: وجميع ما ذكر... إلى آخره، أن خبر إنَّ مشارك لخبـر المبتدأ في الأحكام بعد أن ثبت كونه خبرا لأن بشرائطه، وانتفاء موانعه، لا أن كـل موضع صح أن يكون خبرا للمبتدأ يصح أن يكون خبرا لأن.فإن قلت: ما ذكرت

---

[1] / مـا بـين القوسين أثبته من النسخة: أ وهو مختلف عما ورد في النسخة: ب ، و: ج، من حيث صياغته، ولكن المحصلة واحدة، فلهذا أثبتت ما ورد في النسخة: أ واستغنيت عما ورد في: ب، و: ج.

[2] / في: ب، و: ج [فما].

[3] / ورد في " ب، و: ج [أن يجوز أن ابن زيد لجواز ابن زيد].

[4] / في: ب، و: ج [ومقدم].

يؤدي إلى الدَّوْرِ؛ لأنه قصد بما ذكرت إلى تعريف[خبرإن][1] وإذا لم يعرف خبرها إلا بعد دخولها، ودخولها لا يعرف إلا بعد تحقق صحة كون الخبر خبرا لها كان دورا.

قلت: إنما لزم الدور إذا توقف كونه صالحا لوقوعه خبرا لأن على دخولها، وإنما يعرف ذلك قبل دخولها بأن يقال: كل مبتدأ وخبر لا منافاة بينهما وبين إن فصالح أن يكون خبره خبرا لهما، فبهذا ينتفي ما ذكرت من الدور.

قوله:([إلا][2] إذا وقع ظرفا)

جاز تقديم الخبر هنا؛ لأن الأشباه /37 ،أ/ لا بد لها من الظروف فيتنزل الظرف منزلة نفس الاسم لما بينهما من الاتحاد فيصير تقديمه كلا تقديم، أو تقول تقديم الخبر في نحو: إن فيْ الدار زيداً، غير مُسلَّم إذ الخبر هو ما دل عليه في الدار لا نفس في الدار.

قوله: (وقد حذف في قولهم: إنَّ مالا، وإنَّ ولدا، وإنَّ عددا)[3]

ساغ حذف الخبر هنا لدلالة الحال عليه، وهو كما يقال لك:كل بني تميم فقراء أقلاء، فتقول: إنَّ مالاً، وإنَّ عددًا، أي إن لهم مالا، وإن لهم عددا.

قوله:([إنَّ][4] النَّاسَ عَلَيْكُمْ)

أي: إنَّ الناس [إِلْبٌ][5] عليكم، يقال هم إِلْبٌ[عليه][6] إذا اجتمعوا عليه بعداوته[7].

قوله: (إنْ مَحَلاًّ[8]............... ....)

---

[1] / في: أ، و:ج [خبرا لها].

[2] / كلمة [إلا] ليست من المتن، ينظر المفصل /48، وهي مثبتة في ابن يعيش 102/1، والإيضاح 210/1 ، والتخمير 284/1.

[3] / أورده سيبويه في كتابه ص141/2.

[4] / في المتن [من الناس عليكم]، ينظر المفصل /50.

[5] / في: ج [إلت].

[6] / سقط من: أ، و: ج.

[7] / ورد القول في الخزانة 453/10، و دلائل الإعجاز، ص303.

[8] /مطلع بيت من المنسرح، وقائله الأعشى، وهو في ديوانه ص269،وهو بتمامه:ـــ

إنَّ مَحَلاً وَإنَّ مُرتَحِلاً وَإنَّ في السَفرِ ما مَضى مَهَلا

مهلا: أي تقدما، معنى البيت: أن لنا في هذه الدنيا حلولا مُعَقَّبًا برحيل، إذ الرفاق قد أسرعوا وتوغلــوا في الإسراع، فمالنا غير اقتفاء آثارهم، والسفر: جمع سافر من سفر إذا خرج من أرض إلى أرض، وهذا من أفعال رفض استعمالها.

قوله: (إِنَّ غَيْرَهَا إِبِلاً[1])

إبلا: إما تمييز عن غيرها، أو بدل منه، أو اسم إنَّ، وغيرها: حال. يقول لمن رأى لم أمتعة أو خيلا، أو غير ذلك، فقال: هل لك غيرها؟ إن غيرها إبلا وشاء، أي إن لنا /18، ج/ غيرها.

قوله: (يَالَيْتَ[2]..............   ....)

مما اختلف فيه البصريون والكوفيون، فالبصريون قالوا خبر ليت محذوف، أي يا ليت لـــنا رواجعا حال [أي يا ليت أيام الصبا مستقرة في حال كونها رواجعا][3] والكوفيون يقولون البيت على لغة بني تميم[4] فإنهم يُعْملون ليت إعمال ظننت، فيقولون ليت زيدا ذاهبا، لأن ليت بمعنى تمنيت[5]، وهم يقولون تمنيت زيدا[قائما] [6] كذلك هذه.

ومذهب البصريين أولى، إذ قد ثبت حذف الخبر مع إرادته وهو غير مُدَّعاهم، ولم يثبت أن ليت [بالإجماع][7] عاملة للنصب في الجزأين، فلا يحمل البيت عليه.

والشاهد فيه حذف خبر : إن لقرينة علم السامع، ينظر الكتاب141/2، وشرح أبيات المفصل 244/1.

[1] / القول في الخزانة 452/10، ودلائل الإعجاز / 203 .

[2] / مطلع بيت من الرجز،وهو بتمامه:ـــ

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِبَّا رَوَاجِعَا   إذْ كُنْتُ في وادِي العَقِيقِ راتِعا

وقاعله مختلف فيه، ففي ابن يعيش 104/1 :هو لرؤبة، وذكر بلا عزو في الكتاب 142/2، وفي التخمير 287/1 ، والإيضـــاح 213/1، والخزانة234/10، وشرح أبيات المغني 164/5، وذكر انه من أبيات الكتاب الخمسين التي لم يعــرف قائلها. والشاهد فيه: فيه خلاف والأرجح رأي البصريين وهو أن الشاهد حذف خبر ليت، والتقدير: ليت أيام الصبا لنا رواجعا، ينظر شرح أبيات المفصل 246/1.

[3] / سقط من: ج.

[4] / ينظر شرح أبيات المفصل 247/1.

[5] / هذا القول اختص به الفراء من الكوفيين، ينظر رأيه في الإيضاح لابن الحاجب 213/1 ــ 214.

[6] / في: أ [ذاهبا].

[7] / سقط من:أ.

قوله:(مَتّ إليه)

[توسّل][1] إليه

قوله في قولهم:(ليت شعري)

[لــزوم][2] حذف الخبر فيه لكثرة الاستعمال، مع أنه لا يستعمل إلا مع انضمام شيء آخر إليه [كقولك][3] ليت شعري أي الرجلين عندك، وأزيد عندك أم عمرو.

وقوله: لَيتَ شِعري مُسافِرَ بنَ أبي عَمرو ولَيتٌ يَقولُها المَحزونُ[4]

محمول على حذف ما ينظم على ليت شعري، وهو أتجمع أم لا، أو أتعود إلينا ونحوه لأنه يرثيه، وإنما حذف للقرينة الدالة عليه، وانتصاب مسافر على النداء فصار كأنه من قبيل ما حذف خبره وقام كلام آخر مقامه مثل: لولا زيد لكان كذا.

---

[1] / في: ب [توصّل].

[2] / سقط من: أ.

[3] / في: ب [كقوله].

[4] / البيت من الخفيف، وقائله: أبو طالب.

والشاهد فيه: حذف الخبر على القرينة الدالة عليه، والتقدير(ليت شعري المجتمع أم لا)، وهو من شواهد الكتاب 3/ 261، والخزانة 463/10، والأغاني / 5707، والإيضاح في شرح المفصل 215/1، وشرح التسهيل 16/2.

فصل: [خبر لا التي لنفي الجنس]

قوله: (خَبَرُ لاَ التِي لِنَفْيِ الجِنْسِ)

اعلـــم أن نحـــو: رجل يشتمل على الجنس كله بطريق البدل، وذلك أنك تقول: جاءني رجل، فيصلح لكل واحد من الأمة، ولا يكون اكثر من واحد، فإذا دخلت عليه: لا، استغرقت نحـــو: لا رجل في [الدار][1] فالنفي قد أحاط بالكل واشتمل عليه حتى لا يجوز نحو: لا رجل فـــي الـــدار بل رجلان، وهذا معنى قوله: لنفي الجنس. وإذ قد نُبِّهْت لهذا فاعلم أن:لا،هذه قد اســـتحقت عمـــل: إن، في نصب الأول، ورفع الثاني حملا للنقيض على النقيض، لأنها للنفي المؤكد، وإنَّ لإثبات المؤكد؛ لأن كلا منهما يدخل على المبتدأ والخبر، ولأن لهما صدر الكلام فـــوجب أن يقـــال: لا رجلا أفضلُ منك، على نحو: إن زيدا منطلقٌ، إلا أنهم بنو: لا، مع ما دخلـــت عليه من الاسم المفرد على الفتح، أما البناء فلتضمنه معنى الحرف، إذِ الأصل لا من رجـــل، فحذفت: مِنْ، وضُمِّن معناها، فعوض البناءُ، وأما البناء على الحركة: فلكون البناء عارضـــا، وأمـــا البناء على الفتح: فلأن: لا، قد استحقت بما ذكرنا من الوجوه نصب الأول. فلمـــا قصد البناء ناسبت أن تُختار الحركةُ المستحقة، وإنما خص أهل الحجاز؛ لأن بني تميم يحذفون الخبر ولا يعبأون به، ولا يثبتونه في [الكلام][2]

قوله: (........................ وَلاَ كَرِيمَ[3][............])

الصبح: نقيض الغبق[1]، يقال: صَبَحْتُه فأصبح، كما يقال: غَبَقْتُه فاعتبق، يريد: أن الولد الكريم لا يصبح من اللبن للقحط.

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / في: ب، و: ج [كلامهم].

[3] / مطلع بيت من البسيط وهوبتمامه:ـــ

إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أُصِرَّتُهَا   وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

وقائله: مختلف فيه، وسياتي بيانه، والمعنى أنه يصف قومه بالجود بحيث أن جازر قومه الذي ينحر الأبل ردّ ناقته بهـــا سمن في رأسها في الوقت الذي انقطع لبنها؛ لأنها صارت جاهزة للقاح بحيث لم يكن لها ولد يرضعها أوكريم من الأولاد على أبيه يشرب لبنها في الصباح.

والشاهد فيه: قوله: مصبوح، وفيه وجهان:

ظاهـــر قـــوله: مصبوح: خبر لقوله: لا كريم، /30، ب/ وإن كان بنو طي لا يبالون بخبـــر لا النافية للجنس، فلعله سلك طريقة الشعراء في ترك مذهبهم، إما لإقامة الوزن، وإما لإرادة الإضـــافة، ويجوز أن يكون صفة لمنفي مع لا؛ لأن محلهما رفع بمنزلة المبتدأ وخبره محذوف، أي: لا كريم مصبوح هناك [قال علامتنا[2] إسناد هذا البيت إلى حاتم سهو، والأصح[3] أنه لرجل من بني نبيتي][4].

وأول هذه الأبيات:-

هَلاَ سَأَلْتِ هَدَاكِ اللهُ مَا حَسَبِي ... عِنْدَ الشِّتَاءُ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً ... فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الأَصْلاَبِ تَمْلِيحُ

إِذَا اللِّقَاحُ أَغْدَتْ مُلْقَى أَصِرَّتُهَا ... وَلاَ كَرِيمَ [......................]

الجـــازر: الـــذي ينحر البعير ويكشط جلده، ويفصل لحمه. والحرف :الناقة الضامرة. والمصـــرمة: التـــي لم يبق لها لبن، والتمليح: بقية من شحم. أي ولم يجد الجزار ناقة سمينة

---

[1] /الصبح: السراب في الصباح، والغبق: الشراب في المساء، ينظر اللسان مادة [ص، ب، ح]272/7، ومادة[غ، ب، ق]14/10

[2] / لعله يقصد ابن يعيش في شرحه للمفصل1 /107.

[3] /القـــول فـــي نســـبة هـــذا البيت كالتالي: نُسبة هذا البيت إلى حاتم الطائي في شرح شواهد الإيضاح 248/1، والمفصـــل للزمخشـــري /51/1، وفي فرحة الأديب للأسود الغندجاني، تحقيق نحمد علي سلطان ص /168، نقلا عن السيرافي وشرح التسهيل لابن مالك 57/1، ونسبه إلى الكميت ابن قتيبة في كتابه: المعاني الكبيرة في أبيات المعاني ص 658 بالصدر نفسه واختلاف في العجز، وأورده:

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ... ولم تُندّ عصوب كفٌ معتصبِ

ونسب إلى النبيتي في الأغاني ص11656، والشعر والشعراء /158، وشرح شواهد الإيضاح /205، وهو بلا نسبة في الكتاب 299/2، والمقتضب 370/4، والإيضاح للفارسي /194، والمقتصد 739/2، والخزانة 68/4، وقيل هو لـــرجل مـــن بني نبيت ورواه حاتم فوقع في ديوانه، ينظر الإيضاح لابن الحاجب 216/1، وورد في ملحق أشعار الهدليـــين لأبي دؤيب 1307/3، والأصح أنه للنبيتي حين اجتمع هو وحاتم والنابغة الدبياني في بيت امرأة يخطبونها كـــل لنفسه فقال إني متزوجة أكرمكم وأشعركم، انطلقوا وليقل كل منكم شعرا فقال النبيتي هذه الأبيات، ينظر الشعر والشعراء /343، والخزانة 217/4.

[4] / ما بين القوسين سقط من: أ.

فأتى بناقه هذه صفتها. واللقحة: الحلوب. والأصرة: جمع صرار، وهو شيء تُشد به ضُروع النوق .

قوله:(وَيَحذِفُهُ الحِجَازِيُّونَ)

مُسَـوِّغ الحذف أنهم لا يُقدمون على الحذف إلا إذا كان مبنيا على كلام متقدم قد جرى فيه ذكر الخبر، فاستغنى بذلك عن ذكره، كأنَّ قائلا قال: هل من أهل لكم؟ و: هل مـن مـال؟ وهـل من بأس؟ وهل من فتى؟ وهل من سيف لكم؟ فقيل: لا أهل... إلى آخره، أي: لا أهل لنا، ولا مال لنا، ولا بأس بنا، ولا فتى لنا إلا علي، ولا سيف لنا إلا ذو الفَقَـار[1]، وهـو بفتح الفاء، وهكذا تقول في كلمة الشهادة، لأن قولنا: لا إله إلا الله، [فـي الأصـل][2] رد على الجاحد فكأنه يقول هل في الوجود من إله [غير الله؟][3] فنقول نحن: لا إله إلا الله، وإنما لم يقدر أن الأصل: لا إله لنا إلا الله، إذ ليس في تقديره دلالة علـى التوحـيد الحق. إذ يحتمل أن يقال هب أنه لا إله إلا الله، فلم قلتم لا إله لجميع المحـدثات إلا الله؟ ، ولذا قيل: كرر التوحيد في قوله تعالى﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لا إِلَهَ إِلاَّ هُـوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [4] لأنه لما قيل ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ نفى للسائل أن يقول هب أن إلهـنا واحد، فلم قلتم أن إله الكل واحد، فأزيل هذا السؤال بقول /38، أ/ عز وجل بعد لا إله إلا هو.

---

[1] / مقطع من بيت من الكامل، وقائله: السيد الحميري، وهو بتمامه:ــ

لا سيفَ إلاّ ذو الفقارِ ولا فَتىً إلاّ عليّ إن عَدَدْت فَخارا

قـال عـنه ابن الحاجب في إيضاحه على المفصل: " لا يصح أن يكون خبرا، لأنه مستثنى من مذكور، والمستثنى كـذلك لا يصـح أن يكون خبرا عن المستثنى منه لأنه لم يذكر إلا ليبين بهما قصد بالمستثنى منه"، وهو من شواهد الإيضاح217/1.

[2] / سقط من: أ.

[3] / سقط من: أ.

[4] سورة البقرة /162.

فصل: [اسم (ما) و(لا) المشبهتين بـــ:ليس]

قوله: (وَشَبَهَهُمَا بِلَيْسَ)

الأصــل أن الحرف إذا تجاذبه قبيلا الاسم والفعل، ولم يقتصر دخولهما على أحدهما فهو جدير بأن يحرم العمل. ألا ترى إلى نحو: هل، فإنه لما شاع استعماله فمال مرّة إلى هذا وأخــرى إلــى ذلــك لم يُحظ بالعاملية، فهو يستدعي أن لا يكون لـــ:ما، و:لا، عملٌ؛ لأنهما يدخلان على القبيلين[1] نحو: ما زيدٌ منطلقًا، و:ما خرج عمرو، و:لا رجلا أفضلَ منك، و﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى﴾ [2] إلا أن (من) هِجِّيراهُم[3] إجراء الشيء مجرى ما يشابهه، والمصداق البين لهــذا: بـــاب مالا ينصرف، وهما قد شابهتا ليس من أوجه: وهذا النفي، وأخذ صدر الكلام، والدخول على المبتدأ. فيعملان عمل ليس.

قوله: (وَلِذَلِكَ كَانَتْ دَاخِلَةً)

يعنـــي أن: مـــا، كليس في أنهما لنفي الحال دون:لا، ولكون ما أوغل في الشبه بليس دخــل علــى الصـــنفين المعرفة والنكرة، ولم تدخل: لا، إلا على أحدهما لئلا يساوي السافل العالـــي. فـــإن قلت لم اختصت بالدخول على النكرة ؟ قلت: لوجهين،أحدهما:- أن أصلها أن تـــدخل على النكرة التي يبني أحدهما معها على الفتحة نحو: لا رجل، فاختصت بالنكرة لئلا يكون ذلك الأصل منبوذا وراء الظهر.

والثاني: أن النكرة أخف من المعرفة فتعينُ الأخف للعامل الأضعف أدخلُ في باب المناسبة.

قوله: (من صدَّ[4]............... ....)

---

[1] / علة عدم إعمال (ما) و(لا) في الأصل عدم اختصاصهما بمدخول معيّن الاسم والفعل فدخلا على القسمين، وبما أن عوامل الاسم لا تدخل على الفعل وعوامل الفعل لا تدخل على الاسم فما يؤهل (ما) و(لا) للعمل في الاسم يبطله دخــولهما على الفعل لما أوردناه من عدم عوامل الاسم على الفعل، وما يؤهلها للعمل في الفعل يبطله دخولها على الاسم للسبب ذاته، ولهذا بقيتا بدون عمل كأدوات الاستفهام.

[2] / سورة القيامة /30.

[3] / من الهِجِّيري، وهي العادة والدأب، ينظر اللسان مادة [هـــ، ج، ر]34/15.

[4] / جزء من شطر بيت استشهد به الزمخشري وهو بتمامه:ــ

مَن صدَّ عَن نيرانِها   فَأَنا ابنُ قَيسٍ لا بَراحُ

الضمير في نيرانها للحرب، والبراح: مصدر برح مكانه زال، أي ليس براح عندي، يقــول مــن أعــرض عــن نارها فأنا أستقل بأوزارها ليس لي عن الحرب براح، ولا إلى الإعــراض عــن [الضرب والطعان طماح][1] وهذا البيت هو الذي دعاهم إلى استعمال: لا، بمعنــى: ليس؛ لأن: لا، إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعده الرفع مالم تكرر، و:لا، في البيت ليست بمكررة، والاسم الواقع بعدها مرفوع وهو:براح، فعلم أنها بمعنى ليس حتى جاز هذا، ولولا هذا البيت لما استعملوها بمعنى ليس، هذا مذهب سيبويه[2]، وقال بعضهم[3] أن [لا][4] هذه لنفي الجنس، ولكن ارتفاع: براح للضرورة إذ لو فتح وقيل براحا يلزم الإصراف[5]، وهو أن تجيء [إحدى][6] القافيتين على نحو مُنزلا، والأخرى على نحو: منزلو ومنزلي، والقافية

وهو من مجزوء الكامل، وقائله سعيد ابن مالك من قصيدة حماسية يذكر فيها حرب البسوس، ويعرض بالحارث بن عباد لاعتزاله الحرب، وهو في شرح الحماسةللمرزوقي 506/2.

والمعنــى: أنه يفتخر بنفسه وشجاعته ويقول لمن عجز عن القدوم إلى ساحة المعركة وملاقاة ضربات السيوف فأنا الشجاع ابن قيس الذي ورث الشجاعة أبا عن جد أدخل المعارك ولا أبالي.

والشــاهد فــيه: هــو إعمال (لا) هنا لأنها شابهت ليس، فرفع بها النكرة وهو قوله (براح) وجعل خبره مضمرا ، والتقديــر(لا بــراح عــندي فــي الحــرب)، وهو من شواهد الكتاب برواية (من فد) 58/1 والمقتضب 360/4، والإنصــاف 367/1، وشــرح التسهيل 376/1، وشرح الحماسة للمر زوقي 506/2، وهو في ابن يعيش 108/1، وفــي التخميــر 295/1، وفي شرح أبيات المفصل 250/1، والمغني 393 ـــ 631، وشرح أبيات المغني 376/3، والخزانة 467/1.

[1] / في: ب [عن الطعان والضرب طماح].

[2] / ينظر الكتاب 296/2.

[3] / صرح بهذا المر زوقي في شرحه للبيت في شرح الحماسة 506/2.

[4] / سقط من: أ، و: ب.

[5] / الإصــراف: هــو اختلاف حركة الروي بالفتح مع الضم أو الكسر، وسمي إصرافا لقولهم صرفت الشيء أي أبعدتــه عــن طريقه كأن الشاعر بذلك صرف الروي عن طريقه الذي يستحقه مماثلة حركة الروي الأول، وسماه بعض العلماء الإسراف الذي هو مجاوزة الحد والاعتدال، واعتبره بعض العلماء من الإقواء، واعتبره آخرون قائما بذاته، ومن أمثلته قول النابغة الدبياني :ـــ

زَعَمَ البَوارِحُ أنَّ رِحلَتَنا غَداً   وَبِذاكَ خَبَّرَنا الغُدافُ الأَسوَدُ

لا مَرحَباً بِغَدٍ وَلا أَهلاً بِهِ   إِن كانَ تَفريقُ الأَحِبَّةِ في غَدِ

[6] / سقط من : ج.

هنا على نحو: منزلو، وهو من أبيات الحماسة[1].

والإصـــراف مـــن عـــيوب القوافي، وهو أقبح من الإقواء وهو أن تكون إحدى القافيتـــين على نحو منزلو والأخرى على نحو منزلي ، ومحل: لا براح: نصب على الحال المؤكدة، ونظيره قولك: أنا ابن فلان جوادا كريما،[2].

---

[1] /أي البيت: من صد............

[2] / بحـــيث لـــو أني بقوله (براحُ) منصوبا على حد إعراب المر زوقي لها على أنها اسم (لا) للزم أن يأتي مخالفا لروي الأبيات التي قبلها والتي بعدها ومطلع القصيدة :ـــ

يَابُؤسَ لِلحَربِ الَّتي   وَضَعَت أراهِطَ فَاستَراحوا

وَالْحَرْبُ لاَ يَبْقَى لِجَا   حِمِهَا التَّخَيُّلَ وَالْمِرَاحُ

إلى أن يصل إلى البيت الذي يسبق شاهدنا وهو

بِئْسَ الخِلاَفُ بَعْدَنَا   أَوْلاَدُنَا يَشْكُرُ واللِّقَاحُ

مَنْ صَدَّ عَن نيرَانِهَا   فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَبَرَاحُ

صَبْرًا بَنِي قَيْسٍ لَهَا   حتَّى تُرِيحُوا أَوْ تُرَاحُوا

فلو أتى به منصوبا لاختلفت القافية. ينظر التخمير 296/1، وشرح أبيات المفصل 1/ 251 نقلا عن المرزوقي.



العنوان:	الإقليد فى شرح المفصل دراسة وتحقيق " الجزء الأول : من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء "
المؤلف الرئيسي:	الجندي، أحمد بن محمود بن عمر، ت. 700 هـ
مؤلفين آخرين:	كمبة، على نور الدين سالم، ابن طاهر، محمد امحمد عثمان، بادى، يوسف حسين(محقق، مشرف)
التاريخ الميلادي:	2006
موقع:	مصراتة
الصفحات:	1 - 479
رقم MD:	774930
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة 7 أكتوبر
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	ليبيا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التراث العربى، النحو العربى، الإعراب النحوى، البلاغة العربية، تحقيق التراث، الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، ت. 538 هـ
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/774930

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الباب الثالث:

المنصوبات

ويشمل:- فصل: المفعول المطلق.

فصل: المفعول به.

فصل: النداء.

فصل: المندوب.

فصل: الاختصاص.

فصل : الترخيم.

فصل : التحذير.

فصل: التفسير.

فصل : المفعول فيه.

فصل:المفعول معه.

فصل: المفعول له.

فصل: الحال.

فصل: التمييز.

فصل: الاستثناء.

فصل: الخبر والاسم في بابي كان وإن.

فصل: المنصوب بلا التي لنفي الجنس.

فصل:خبر ما ولا المشبهتين بليس.

فصل: [المفعول المطلق]

قوله:(الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ)

اعلم أن المفعول مطلق ومقيد، فالأول: هو المصدر لأنه لم يقيد بحرف من حروف الجر، والثاني هو الأربعة[1] الباقية لتقيد كل منها بالجار؛ ولأن المصدر هو المخرج من العدم إلـى الوجـود بخلاف سائر المفاعيل، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيدا، فالذي أخرج من العدم إلى الوجود هو الضرب، لا: زيد، فيكون هو الحري بأن يطلق عليه اسم المفعول، ولم يشتغل بتحديده في ظاهر كلامه لوقوع الغنية عنه بقوله: المفعول المطلق؛ لأن معنى المفعول المطلـق هـو الذي فُعِل على الحقيقة من غير تقييد[2] فلما دل الاسم على حقيقته استغنى عن ذكره، فإن قلت المصدر أصل للفعل أم الفعل أصل له ؟ قلت: ذهب أصحابنا البصريون إلى أن المصـدر هو الأصل؛ لأن مفهومه مفرد ومفهوم الفعل مركب، ألا ترى أن الضرب يدل علـى ذلك الحدث الخالي من الزمان، وضرب يدل على الحدث والزمان، والمفرد مقدم على المـركب فـيكون المصـدر هـو الأصل، وإن شئت فتأمل في المفرد مع المثنى نحو رجل ورجلان، ولأن المصدر موضع الصدور، فلما سمي مصدرا: دل على أن الفعل هو الصادر[3] عـنه بالاشـتقاق، فيكون المصدر أصلا له ويتفرع منه. أولعله قال أولا هو المصدر فخصه بالذكـر تنبيها على الرد على مذهب الكوفيين، ويحتمل ذكره أن يكون أولا لكونه من أشهر أسمائه عند النحويين.

وذهـب الكوفـيون إلى أن الفعل هو الأصل، ومفزعُهم في ذلك إلى أن المصدر تابع للفعـل فـي الإعـلال والتصحيح[4] نحو: لاذ لياذا، بالإعلال، فيهما إذ الأصل: لوذ لوا ذا[5]، ونحو: لاوذ لواذا، بالتصحيح[6] فيهما، والتابع هو الحقيق بأن يكون فرعا.

---

[1] / أي المفعول به وفيه ومعه ولأجله.

[2] / قـال السـيوطي " والمصدر هو المفعول حقيقة لأنه هو الذي يحدثه الفاعل، أما المفعول به فمحل الفعل، ينظر الهمع 94/2.

[3] / في:ب [دل على أن الصادر هو الفعل].

[4] / تنظر المسألة في الإنصاف 235/1 وما بعدها .

[5] / الكلمة ضمن قوله تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾، سورة النور /61.

[6] / ينظر البحر المحيط 76/8.

والجــواب أن إعلال المصدر وتصحيحه لإعلال الفعل وتصحيحه لا للتبعية، بل للمشاركة، كالحذف من أخوات: يعد.

والــوجه الثانــي لهــم: أن الفعل يعمل في المصدر نحو: ضربت ضربا، والعامل /19، ج/ أقوى، فيكون [الفعل][1] بالأصالة أولى.

والجواب: أن [إعمال] [2] الشيء في الشيء [لا يؤذن][3] بكون ذلك العامل أصلا لذلك المعمول، ألا تــرى أن بعض الحروف يعمل في الاسم وبعضها يعمل في الفعل وليس ذلك بدليل على أصــالة العامل في الاسم للاسم، وأصالة العامل في الفعل للفعل، فَعُلم أم ما ذكروه [مما][4] لا يكثرت له[5].

قوله:(الْحَدَثُ وَالْحَدَثَانِ)

[هما][6] بمعنى الحادث يقال: هذا حدث من أحداث الدهر، ويقال: حدثان الدهر.

قوله:(سَمَّاهُ الْفِعْلَ) لأنه في الحقيقة فعل [كما أنه في الحقيقة][7] حادث.

قوله:(وَإِلَى مُؤَقَّتٍ)

أي محــدود، فقوله: ضربة تقع على الواحدة، وضربتين على الثنتين، والتوقيت[8] في الأصــل تحديد الوقت، ثم عمم كل تحديد اتساعا. كما أن الممالاة الإعانة[9] في ملء [الدلاء][10] ثم عممت في كل إعانة.

وقوله: (ضَرْبًا) يحتمل أن يكون واحدة، وان يكون فوقها فلذا صار مبهما[11].

---

1 / سقط من: أ.

2 / في: أ [عمل].

3 / سقط من: أ.

4 / في: أ [ومما].

5 / ينظر شرح التسهيل لابن مالك 187/2، وما بعدها.

6 / في: ب [ومما] .

7 / في: ب [كما في الحقيقة حادث].

8 / في: ب كرر كلمة التوقيت.

9 / ينظر اللسان مادة [ع، و، ن] 166/13.

10 / في: ب [الدلو]، وفي: أ [الدلائل]، وهو خطأ، ينظر اللسان مادة [د، ل، و] 397/4.

11 / أي قوله ضربته ضربا يحتمل أن تكون الضربتان ضربة واحدة، أو أكثر من واحدة.

5. قوله:(مَصْدَرٌ وَغَيْرُ [مَصْدَرٍ][2]) المقرون بالفعل لا يخلوا من أن يكون مصدرا من جنس ذلك الفعل[3] أو لا يكون، فإن كان فذاك[4] وإن لم يكن: فإما أن يلاقيه[5] في اشتقاقه[6] أو لا يلاقيه، فإن لاقاه فذاك، وإن لم يلاقه فإن كان مصدرا[7] فهو قسم ثالث، وإن لم يكنه[8] فهو الرابع، هذا وجه الانحصار فإن قلت قوله: /31، ب/ وذلك /39، أ/ على نوعين مصدر وغير مصدر ليس بمستقيم؛ لأنه أثبت اسم المصدر لأنواع المصدر بقوله: وذلك؛ لأنه اسم إشارة المصدر[9]، ونفاه من أحد نوعيه بقوله:غير مصدر، ولا يستقيم أن يذكر نوع شيء وينفي اسم جنسه عنه، قلت: المصدر يذكر ويراد كل اسم ذكر بيانا لما فعله فاعل فعل[10]، ويذكر ويراد كل اسم لحدث له فعل اشتق منه، فبقوله المفعول المطلق هو المصدر، أراد الأول مما ذكرنا، وبقوله مصدر وغير مصدر، أراد الثاني، فثبت أن الذي نفاه غير الذي أثبته، ومثل هذا لا يشك في استقامته.

6. قوله:﴿أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا[11]﴾ فيه وجوه:-

أحـــدها: أن النبات مطاوع للإنبات يقال: أنبته فنبت، كما يقال: أخرجه فخرج، فكان أنبت في اقتضائه مصدر نبت بمنزلة اقتضائه إياه.

---

[1] / أي قوله ضربته ضربا يحتمل أن تكون الضربتان ضربة واحدة، أو أكثر من واحدة.

[2] / في المتن [المصدر].

[3] / مثل جلست جلوسا، فإن جلوسا مصدر من جنس الفعل.

[4] / أي هو حد المصدر.

[5] / معنـــى يلاقـــيه في اشتقاقه أن حروف الفعل هي نفس حروف المصدر مثل ضربته ضربا ، فالحروف المكونة للمصدر وهي الضاد والراء والباء هي المكونة لجدر الفعل ضربته.

[6] / مثل قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾ سورة نوح /17.

[7] / مثل قولك جلست قعودا، ينظر المقتصد 587/1، والتخمير 299/1.

[8] / أي إن لـــم يكـــن مصـــدرا وهو المفعول المطلق مثل قولك ضربته أي نوع من الضرب أو ضربته أنواعا من الضرب ، وسميت بالمفعول المطلق لنه ليس لها فغل يجري عليه أفعالها .

[9] / في: ب [إشارة في المصدر].

[10] / تعريف المصدر.

[11] / سورة نوح / 17.

وثانيهما: أن حقيقة قولك أنبته: جعله ينبت، فالنبات على هذا داخل في ضمن الإنبات، فيصير أنبت مقتضيا للنبات، فعلى هذين الوجهين انتصاب نباتا بأنبت.

وثالثهما: أن التقدير: أنبتكم فنبَتُّم نباتا؛ لأن الإنبات يدل على النبات، فعلى هذا انتصابه على أنه مصدر لنبت.

قوله: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ [1]، قيل[2] روعيت الفاصلة فجيء بمصدر:بتّل، بالتشديد في موضع مصدر تبتل؛ لأن معنى: تبتل، بَتِّل نفسك فناسب أن يجاء بمصدر بتل [وتبتيلا مصدر][3] بتَّل لا تبتَّل، وهما [يتلاقيان][4] في الاشتقاق،كما أن نباتا مصدر: نبت، لا: أنبت، وهما متلاقيان في الاشتقاق.

قوله:(وَمَا لاَ يُلاَقِيهِ فِيهِ)

أي لا يلاقي الفعل في الاشتقاق، و: جلوسا، مصدر بمعنى: القعود، وليسا بمتلاقيين في الاشتقاق، كما أن حُبِست مع مَنْعًا كذلك.

قوله: (أَنْوَاعًا مِنَ الضَّرْبِ الخ)

هذا ليس من لفظ الفعل، فإن [أنواعا][5] قد نصت لكونها مصدرا، وليست من لفظ ضربت، أما كونها مصدرا فلأنها ذكرت بيانا لما فعله الفاعل، وأما كونها من لفظ ضربت فظاهر، ومن هذا القسم: ضربته أي ضرب وأيما ضرب؛ لأن: أيًّا، يكون أبدا من جنس ما أضيف إليه، فإذا أضيف إلى مصدر فهو مصدر في المعنى، فينتصب بالفعل، أو نقول: أيَّ ضربٍ في الأصل صفة مصدر منصوب، أي: ضربته ضربا أي ضرب، بعني عجبا من الضرب حذف ضربا ونابت الصفة وهي: أي ضرب، منابه، وبرزت في بِزَّتِه، ونضيره الجمل الظرفية، فـ:أمامك، في: زيد أمامك، قد وسم بسمة الخبر لقيامه مقام الخبر وهو الفعل المقدر المدلول عليه بهذا فكذا فيما نحن فيه.

---

[1] / سورة المزمل /7.

[2] / ينظر القول في الكشاف 177/4، والتبيان للعبكري 1247/2، والبحر المحيط 316/10.

[3] / سقط من: أ.

[4] / في: ب [متلاقيان].

[5] / سقط من: أ.

قوله: (وَمِنْهُ رَجَعَ الْقَهْقَرَى الخ)

القهقـــرى: الـــرجوع إلى خلف، والصمّاء: أن يُجلِّل جسده [بثوب][1] حتى لا يبدو منه شـــيء، واشـــتقاقه من الصمم. والقرفصاء: قعدة المحتبي، وهو أن ينصب ساقيه ويربطهما بثوب، أو نجاد السيف، وهي قِعْدة الشرفاء من العرب[2]، والموجب لانتصاب هذه الأسماء: أن القهقـــرى ضـــرب مـــن الرجوع، ولما ساغ أن يقول رجع رجوعا وتنصب ما هو متضمن للقهقـــرى وغيـــره، ســـاغ نصـــبك مـــا هـــو بعض من ذلك، وإن لم يكن القهقرى من لفظ رجع[رجوعا][3]، وكذا الكلام في الصمّاء و القرفصاء.

والـــوجه الثانـــي: وهو مذهب بعض النحويين[4]، أن هذه صفات لمنصوبات محذوفة، نحو: رجع الرجعة القهقرى، و: اشتمل الاشتمالةَ الصماء، و: قعد القِعْدة القرفصاء، والمختار هـــو المـــذهب الأول، ولذا [أشار][5] المصنف إليه بقوله: (لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعـــود)، والدلـــيل على كونه مختارا، أنها لو كانت صفات لجرت على موصو فاتها، إما بطـــريق اللـــزوم، أو بطـــريق الجواز، وقد امتنع جريها على الموصوفات، فعلم أنها بمنزلة الأســـماء التـــي ليســـت بصـــفات، فثـــبت أن انتصابها ليس [بقياس، لقيامها مقام المصادر المنصوبة،][6] بل انتصابها لكونها مصادر؛ لأنها ذُكرت بيانا لما فعله فعل فاعل.

قوله:(ضَرَبْتُهُ سَوْطًا[7])

كـــان [الأصل ضربته بسوطٍ، لكن][8] كان الضرب لما كان يحصل بالسوط جُعِل كأنه الســـوط، فقـــيل: ضـــربته سوطا للإيجاز، والمبالغة، [وانتصب][1] سوطا على المصدر، لكنه

---

[1] / سقط من: أ.

[2] ينظر اللسان، مادة [ق، ر، ف، ص]127/11.

[3] / سقط من: أ.

[4] / من قال بأن المصادر صفات لموصوفات محذوفة الرضي في شرح الكافية 299/1، وذكر أن المبرد يوافقه في رأيه.

[5] / في:أ [إشارة].

[6] / سقط من: أ.

[7] / كذا ورد في المتن، أما في نسخة: أ، فورد [بسوطا] وهو غير صحيح، وفي: ب ورد[بسوطٍ].

[8] / سقط من: أ.

مذكــور لبــيان مــا فعلــه فاعــل الفعــل، وهذا مخالف لما تقدم،من حيث أن وضعه للآلة المخصوصــة الجســمية، بخلاف ما تقدم، ويقال: ضربته سوطين، وثلاثة أسواط، كما يقال ضربته ضربتين وثلاث ضربات؛لأنها في المعنى من وادٍ واحد.

[أنواع المفعول المطلق الذي أُضمر فاعله]

7. قوله: (مِنْهَا] مَا يُسْتَعْمَلُ إِظْهَارَ فِعْلِهِ الخ)

تــرك ذكــر المنصوب بفعل مظهر لتقدم ذكره بالتمثيل فيما تقدم، وذكر [ثلاثة][2] أقسام، فلعله أراد بالقسم الثاني: مالا يستعمل إظهار فعله وله فعل مشتق منه، وبالثالث: مالا يســتعمل إظهار [فعله][3] ولا فعل له مشتق منه؛ لأنه ذكر في النوع الثاني أمثلة [كلها][4] [لها][5] أفعال مشتقه منها، وفي النوع الثالث لم يذكر إلا مثالا لا فعل له مشتق منه، ولذا استقام ذكره ثلاثة أقسام، وإلا فالقسمان الأولان شاملان لجميع المقسوم، إذ ليس بين النفي والإثبات درجة ثالثة، فلا يتأتى القسم الثالث إلا بما ذكرنا من الطريق، فإن قلت: يرد على ما ذكرت من [أن][6] المــراد من النوع الثالث هو كل مالا فعل له مشتق منه، وهو منصوب على المصدر نحو: ضربته أنواعا من الضرب، فأنواعا من ذلك النوع على ما ذكرت من التفسير وإظهار الفعل فيه جائز.

قلت: لا يراد ما ذكرت، فالمصنف جعل مالا يستعمل إظهار فعله نوعين، نوع له فعل مشتق منه، ونوع لا فعل له مشتق منه، ولم يقل كل ما هو منصوب على المصدر ولا على فعل له مشــتق مــنه، فهو مما لا يستعمل إظهار فعله، وما أوردت فهو من النوع الأول؛ لأنه جائز استعمال فعله.

قوله:(خَيْرَ مَقْدَمٍ)

---

[1] / في: ب [انتصاب].

[2] / في: ج [ثلثة].

[3] / في: ب [لفظه].

[4] / سقط من: أ.

[5] / سقط من: ج.

[6] / في: أ [مكررة].

المقدم بمعنى القدوم، وخير: أفعل تفضيل، وأفعل [التفضيل][1] إذا أضيفت إلى المصدر صار في المعنى مصدرا، وانتصب انتصابه؛ لأنه بعض ما يضاف إليه، ألا ترى إلى قولك: ضـــرب زيد أشد الضرب، فأشد الضرب ضرب في المعنى، وإنما جاز حذف الفعل فيه وفي أخـــواته المذكـــورة فـــي هـــذا الـــنوع أعني النوع الأول، لما قام من قرينة تدل على الفعل المحذوف.

قوله:(ولمن يُقَرْمِطُ في عِدَاتِهِ: مَوَاعِيدَ عُرْقُوبِ)

القـــرمطة: مجـــاز مـــن الليّ[2] منة قولهم قرمط القطوف /40، أ/ إذا مشى مشية فيها تقارب[3]، وعُرقوب بضم العين رجل وعد رجلا بنخلة يطعمه طلعها، فلما أطلعت أتاه يلتمس وعده فقال: له اتركها حتى تبلح، فلما أبلحت قال له: اتركها حتى تبسر، فلما أبسرت قال له: أتركها حتى تُرطب، فلما أرطبت قال حتى يصير تمرا، فلما أتمرت عمد إليها عرقوب فجدّها في الليل ولم يطعمه منها شيئا فصار مثلا في الخلف سائر[4].

قال الشماخ[5]:-

وَوَاعَدَتْنِي مَالاً أُحَاوِلُ نَفْعَهُ ... مَوَاعِيدَ عُرْقُوبَ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ[6]

---

[1] / سقط من: ب.

[2] / اللي: المطل ، ينظر اللسان مادة [ل، و، ي] 368/12.

[3] / ينظر اللسان مادة [ق، ر، م، ط].

[4] / تنظر القصة في المستقصى 108/1، ومجمع الأمثال 311/2، رقم المثل 4070، والخزانة 58/1.

[5] / هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وهـــو مـــن طـــبقة لبيد والنابغة شهد القادسية، وتوفي في غزوة موقان سنة:22هـــ، وقال البغدادي اسمه معقل بن ضرار، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 232/1، والخزانة 196/3، والأعلام 252/3.

[6] / البيت من الطويل، وقائله الشماخ، والمعنى واضح مستغن عن التوضيح.

والشاهد فيه: مواعيد عرقوب فهو مصدر منصوب بفعله المحذوف استغناء عنه، والتقدير(وعدتني مواعيد عرقوب) وهـــو من شواهد الكتاب 272/1، وابن يعيش 113/1، والخزانة 58/1، ومعجم البلدان (يثرب)، ومجمع الأمثال 2/ 311، واللســـان مـــادة [ث، ر، ب] 25/2، والتخمير 300/1، والإيضاح 225/1، والقطر /261، والخصائص 2/ 207، وروي هذا البيت منسوبا إلى الأشجعي، وهو أبو عبيد الأشجعي بصدر مخالف لهذا الشاهد وروايته:ـــ

وَعَدتَ وَكانَ الخُلفُ مِنكَ سَجِيَّةً ... مَواعيدَ عُرقوبٍ أَخاهُ بِيَثرِبِ

وهذه الرواية ثبتت في النسخة:ج .

وبيثـــرب بفتح الياء والراء على وزن يرمع، وهو غير يثرب، كذا في شرح أبيات الكتاب[1]، وفـــي شرح بعض المتأخرين[2]، ويترب بنقطتين وفتح الراء موضع قريب باليمامة[3]، وأنكره أبو عبيده[4] على من قال بالثاء المثلثة لأن العمالقة لم تكن بالمدينة، وعرقوب من العمالقة هذه ألفاظ ذلك الشرح.

قوله: (غَضَبَ الْخَيْلُ عَلَى اللُّجُمِ)

التقدير: غضِبْتَ غضَبًا مثل غضَب الخيل على اللُّجْم. كأن هذا مثل[5] في شدّة الغضب، أو فـــي غضـــب خُلُـــوٍّ مـــن المنفعة تعود إلى من غضب، كما يسوغ أن تقول: خيْرَ مَقْدَمٍ، ومواعـــيدَ عُـــرقُوبٍ، وغضبَ الخيلِ على اللُّجُمِ، كذلك ساغ لك أن تقول: قدمت خير مقدم، ووعدت مواعيد عرقوب، وغضبت غضب الخيل على اللجم.

قوله: (أَوَ فَرَقًا خَيْرًا مِنْ حُبٍّ)[6]

هـــذا أيضا مما يضمر فاعله ويظهر، فإن قلت: فما باله ميّزه عن أخواته وجعله كأنه من الأباعد لا من الأقارب حيث قال ومنه؟

---

[1] / ينظر السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د/ محمد علي الريح هاشم 1394 هـــ 1974م منشورات مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة 266/1.

[2] /ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب226/1.

[3]/ ينظر معجم البلدان 429/5 (يترب)

[4] / هو معمر بن المثنى التيمي ولاء، اللغوي البصري، أبو عبيدة 110ـــ 209 هـــ إمام في اللغة والأدب خبيرا بأيام العرب وأنسابهم، أول من صنف في غريب الحديث، له مجاز القرآن وأيام العرب، ونقائض جرير والفرز دق، تنظر ترجمته في الأنباه 276/3، والبغية 294/2، والأعلام 190/8.

[5] / مثل يضرب على من لا ذنب له، ولمن غضب غضبا لا يضر .

والشـــاهد فيه: أن غضب الخيل مصدر عمل فيه الفعل المحذوف، والتقدير " غضِب غضَب الخيل على اللجم، وهو فـــي المستقصى 177/2، ومجمع الأمثال 56/5، وهو من شواهد الكتاب 273/1، وهو في ابن يعيش 113/1، وفي التخمير 300/1، والإيضاح لابن الحاجب 226/1، وفي اللسان مادة [غ، ض، ب] 78/10.

[6] / مثل يضرب لمن يحصل منه المقصود بالخوف دون غيره، وهو من المصادر التي أضمر فاعلها، والتقدير " أو أفرقك فرقا خيرا من حب "، وهو في مجمع الأمثال برواية (فرقا أنفع من حب) 76/2، وهو في ابن يعيش 113/1، وفي الإيضاح 226/1، وفي التخمير 301/1، وهو من شواهد الكتاب 268/1.

قلت: هذا مما جاء[وقوعه][1]حول الندرة، لا يكاد يستعمل إلا في الأحايين، فيكون إظهار فعله مما يقل جدا، بخلاف هاتيك المصادر فإنها كثيرة الوقوع لا يلوح عليها سيما الندرة، فكأن هذا من نوع، وتلك من نوع، فلذا/32، ب/ميز بينهما، كذا ذكر في بعض شروح هذا الكتاب[2]

وقال [بعضهم[3]][4]هذا مثل لمن /20،ج/ يحصل منه المقصود بالخوف دون غيره، وأصله أن الحجاج[5] حبس الغضبان[6] ثم جاء كتاب عبد الملك[7] بأنْ يطلق كل مسجون، فأحضره فقال: إنك لسمين، فقال: ضيف الأمير سمين، ثم قال أتحبني يا غضبان؟ فقال: أو فرقا خيرا من حب، فذهب مثلا، فلما ثبت أن المثل جري كذلك ضعف إظهار الفعل في مثله، فورد عليه مواعيد عرقوب، وغضب الخيل على اللجم. فأجاب بقوله إن لفظ مواعيد عرقوب لم يجر مثلا، وإنما يذكر مع فعله [أو][8] مع عدمه على سبيل التمثيل، أما غضب الخيل على اللجم فجوابه أنه قيل غضِب غضْب الخيل على اللجم، ثم اقتصر فقيل غضب الخيل على اللجم فجاز الوجهان، فلو ثبت أن المثل في أصله: غضب الخيل على اللجم، لضعف إظهار الفعل فيه أيضا. فبان ما ذكره هذا القائل أن قولهم: أو فرقا: جدير بأن يفصل بينه وبين ما تقدم. وفي بعض حواشي المفصل[9] في قولهم: أو فرقا خيرا من حب ،من حين فاه به رجل عند الحجاج وقد كان الرجل عمل به عملا،فاستجاد منه، وقال: أوكل هذا حبًّا؟ [أي أو فعلت[10]

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / ينظر التخمير للخوارزمي 301/1.

[3] / يقصد به ابن الحاجب في شرحه للمفصل 226/1.

[4] / في : ب [بعض المتأخرين] .

[5] / هو الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي، أبو محمد، ولد سنة:40 هـ، أحد أشهر رجال الدولة الأموية، كان خطيبا بارعا، واشتهر بالقوة والبأس والبطش وسفك الدماء، توفي سنة:95هـ، ينظر ترجمته في وفيات الأعيان 29/2، والأعلام 174/2.

[6] / هو الغضبان بن القبعثرى الشيباني.

[7] / هو عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي، أبو الوليد ولد سنة:26هـ، خليفة أموي استعمله معاوية على المدينة وهو ابن ست عشرة سنة، بويع بالخلافة بعد موت أبيه، وفي عهده عُرِّبت الدواوين وصُكّت الدنانير، توفي سنة: 86 هـ، أنظر تاريخ بغداد 388/10، والأعلام 312/4.

[8] / سقط من: ب، و:ج.

[9] / ينظر ابن يعيش 113/1.

[10] / سقط من : أ .

كلـــه حبًّا؟ [قال الرجل مجيبا: أو فرقا خيرا من حب، أي: أو فعلت هذا فرقا؟ فهو أنبل لك، وهو كقولهم: رَهَبُوتٌ خيرٌ من رَحَمُوتٍ[1]، وقوله في الكتاب[2]: أو أفرقك، يُؤْذِن بأن الأولى هو الوجه الأول، إذ لا كلفة في قولك: أحبك أو أفرقك في جواب من قال أتحبني؟.

أما الوجه الثاني: فغير عار عن الكلفة؛ لأن قوله: أو أفرقك، يشير إلى أن الأصل أن الحجاج قال: أو كل هذا حبا، على تقدير: أوَ تَفْعل كل هذا حبا، وصِيَغُ الغابر لحكاية الحال الماضية، فقـــال الرجل: أو فرقا خيرا من حب ؟ والتقدير: أفعل كل هذا حبا، أو أفرقك فرقا خيرا من حب والغابر في الموضعين لحكاية الحال الماضية، ويجوز أن يكون التقدير: أحبك أو أفرقك فرقا خيرا من حب؛ لأن قول الحجاج: أو كل هذا حبا، يتضمن معنى: أتحبني؟ فيكون قوله: أحبك أو أفرقك فرقا خيرا من حب، جوابا لأتحبني المتضمن.

قوله: (سَقْيًا ورَعْيًا)

أي: سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا، قال:-[3]

نُبِّئْتُ نُعْمًا عَلَى الْهِجْرَانِ عَاتِبَةً سَقْيًا وَرَعْيًا لِذَاكَ العَاتِبِ الزَّارِي

امتـــنع إظهـــار فعليهما؛ لأن المصدر صار بدلا من اللفظ بذلك الفعل في أن فهم فيما بيـــنهم مـــن قـــولك: سقيا لك، ما يفهم من سقاك الله سقيا، ولذا لم يجز تعريفه؛ لأنه بدل من الفعـــل[وهو منكر][4] [فيلزم][5] أن يكون البدل مثله ليُظْهر دلا لته على الأصل بمقاربته إياه من حيث النكارة، وأكثر من تمثيل هذا القسم؛ لأنه سماعي، وليس له ضابط يضبط به ما انتشر، وطـــريقة ذلـــك ليست من النحو، وإنما هو من اللغة، والنحويون في مثله يكثرون في تمثيله ليحصـــل منه طرف جيد من المعرفة بخلاف ما يعرف بالضابط، فالضابط [يُغني][6] عن كثرة

---

[1] / مثل يضرب ومعناه : أي لا ترهب خير لك من أن ترحم ، وهو في المستقصى والأمثال للميداني

[2]/ أراد به هنا كتاب سيبويه 268/1.

[3] / البيت من البسيط ، وقائله النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ص 49.

والشـــاهد فيه: سقيا ورعيا، فهي مصادر حذف فاعلها، والتقدير (سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا)، وهو من شواهد الجمل في النحو 113/1.

[4] / سقط من: أ.

[5] / في: ب [فلزم].

[6] / سقط من: أ.

التمثـيل، ومـــا ذكرنا من أن علة الحذف صيرورة المصدر بدلا من فعله لكثرة استعمالهم لا يســـتقيم أن يكـــون ضابطا نحويا، لافتقارنا إلى النظر في كل لفظة هل كثرت أم لم تكثر؟، وذلك حظ [اللغوي لا النحوي][1].

قوله:(وَخَيْبَةً) إلى (وَعَجَبًا)

أي خيّــبك الله فخِــبت خيــبة، والجَــدْعُ:هو القطع يستعمل في الأنف والأذن، فقولك جَدْعًا[تقديره][2] جدعه الله جدعا.

أمـــا العقـــر: فهـــو قطع القدم، وإلى ذلك وقعت الإشارة بقولهم: رفع عقيرته، أي [صوته][3] وَبَئِسْــتُ بؤســا [أي افتقرت][4]، وسُحِقت سحقا، من أسحقه فسحق، أي أبعده فَبَعُد، وأحمد الله حمدا، واعجب [عجبا][5].

وهذه [المصادر][6]قد اشتهرت فيما بينهم بمعان وقعت شهرتها الغُنْية عن كلفة التكلفة بانضمام أفعالها إليها، وبلغت في الغُنْية غاية لو تكلفت عندها زيادة لازدياد الإيضاح لا ختل المعنى، وقـــول الـــناس: حَمَدتُ الله حمدا، وشكرتُ الله شكرا وعجبت /41، أ/ لذلك عجبا، ليس من اســـتعمال العرب العاربة الذين هم من سكان مهافي الريح ومَضَغَة القَيْصوم والشيح[7] وكلامنا في استعمالهم.

---

[1] / في: ب [حظ اللغوي لا من النحو].

والفقرة من قوله: وأكثر من تمثيل هذا القسم. إلى قوله: لا النحوي، يبدوا أن الشارح اقتبسه من الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ببعض التصرف، ينظر الإيضاح لابن الحجب 227/1.

[2] / في: ب [معناه].

[3] / في: أ [صلوته]، والصواب ما أثبته، ينظر اللسان، مادة [ع، ق، ر] 314/9.

[4] / سقط من: ب.

[5] / سقط من: أ.

[6] / في: ج[مصادر].

[7] / عبارة تطلق على من سكن البادية ولم يختلط بالعجم ولم يفسد لسانه، فيقول هو من سكان مهافي الريح ومضغة القيصوم والشيح أي سكن حيث تنبث هذه النباتات وهي لا تنبت إلا في بطون الأودية مما بعد الأعاجم.

والفيصوم: ما طال من العشب من نباتات السهل، وهو طيب الرائحة من رياحين البر، ينظر اللسان مادة [ق ، ص ، م] 198/11.

قوله:(وَكَرَامَةً) إلى قوله: (وَهَوَانًا)

أي: وأكرمك كرامة، وأسرك مسرةً. وَنَعَمْ: حرف يجاب به، ونُعْمَة عين بضم النون، ونَعَام عين بفتحها[1]، يقال: نعم الله لك عينا نعمة، لغة في أنعم، أي: أقر الله [عينك] [2] بمن تحبه، وأنعم عينك نُعْمة، وأنعمها نعاما، وإنما جيء بالواو قبل نعمة وأخواتها للمبالغة؛ لأنه بالواو يستأنف له إثبات على حدة، وبدونها يقع في ذيل الكلام[3]، والفرق بينهما بيّن ونقيض هذا الفصل قوله: ولا أفعل ذلك ولا كيدا، أي: ولا أكاد أفعله كيدا، ولا أهمُّ بفعله همّاً ولا أكاد،ولا أهم: بمعنى: لا أقارب، ويقال: ولا كَوْداً ولا مَكَادَةً، ولا كادا.

قوله:(ولأفْعَلَنَّ ذلك ورُغْمًا، وَهَوَانًا)

أي: أخالفك في مباشرة هذا الفعل، وأرغمُك [فتَرْغَم][4] رُغْما وأهينك فتهون هوانا، وهذان الفصلان مصادر لا يستعمل إظهار أفعالها، والعلة في الفصلين واحدة، وهي: أن المذكور فيهما دل على المقدر، أما في الفصل الأول فلأن المقدر هو الإكرام، والمذكور مشتمل عليه؛ لأنه جرى على موجب طاعته، وفي الفصل الثاني على عكس هذ؛ لأنه لما أعرض عن طاعته في الحال وخلع عن بلبلة رِبقَةَ الامتثال، فالظاهر أنه لا يعود عما عزم عليه من الإعراض، فعلم أن[للمُظْهر][5] في الفصلين دلالة على المضمر.

قوله: (وَمِنْه)

الضمير فيه راجع إلى النوع الأصلي، وإنما فصله عن نوعه بقوله: (ومنه)؛ لأن لهذا القسم ضابطا بخلاف ما سبق، والضابط أن يتقدم نفي أو ما هو في معنى النفي داخل على

والشيح : نبات سهلي له رائحة طيبة وطعم مر، وهو مرعى للخيل والنعم، ومنابته القعان والرياض، ينظر اللسان مادة [ش، ي، ح] 254/7.

1 / ينظر إصلاح المنطق ص105.

2 / في: أ [عينا].

3 / أي الإستعمال لا بد له من الواو؛ لأنه بالواو يقدر له فعل من جنسه فينتصب به، مثل: نعمة، حيث انتصبت بفعل محذوف تقديره(أنعم الله عليك نعمة)، ولا تكون نعمة وأخواتها منصوبة على العطف.

4 / في: ب [فرغم].

5 / سقط من: أ.

اســم، وبعــده إثبات لا يصح أن يكون ما بعد الإثبات خبرا عن الأول، فعند ذلك إذا نصبته على المصدر يجب الحذف، فالأول نحو: ما أنت إلا سيرا.

والثانــي نحو : إنما أنت سيراً، فقولك: إنما أنت منطلق، بمنزلة ما أنت إلا منطلق، فلو فقد شرط مما ذكرناه لم يجب حذف الفعل، فلك أن تقول: أنت تسير سيرا، إذ ليس فيه لا نفــي ولا ما هو في معناه، ولو لم يكن بعده اسم لم ينصب بفعل مضمر أصلا نحو: ما تسير إلا ســيرا، وإذا زال عدم صحة ما بعد الإثبات خبرا عن الأول لو يستقم نصبه باتفاقهم نحو: مــا سيرك إلا سيرهم، ووقعت الغيبة عن ذكر هذا الضابط بما ذكرنا من الأمثلة، وأتى فيها بمــا يوهم أنه من الضابط وهو التكرار في نحو قوله: سيرا سيرا، والإضافة في نحو: سير البــريد؛ لأن لمــتوهم أن يتوهم أنه يُشترط إما التكرار، وإما الإضافة؛ لأن في كليهما لفظا زائدا، فكأنه قام مقام المحذوف وليس كلا هما بمشروط، بل الضابط ما قلنا؛ لأن الثّقات نقلوا أن العــرب تقول: ما أنت إلا سيرا، بلا تكرير كما تقول مكررا مع لزوم إضمار الفعل فيها، وقــولهم: إنمــا أنــت سيرا سيرا[1]، يقال هذا للمسافر أي: تسير سيرا بعد سير، أي لا تزال مسافرا. وإلا قتلا قتلا أي ما أنت إلا[أن][2] تقتل الناس قتلا قتلا، أي: قتلا بعد قتل،(وإلا سير البــريد) أي ما أنت إلا [أن[3]] تسير سير البريد، وهو البغلة، أي مثل سيره، وأضيف المصدر فيه إلى الفاعل.

قوله: (وَإِلاَّ ضَرْبَ النَّاسِ)

أي: ما أنت إلا أن تضرب الناس ضربا، ثم أضمر الفعل، وقدم المصدر على المفعول فأضــيف إليه فصار إلى قولك: ضرب الناس، كما في قوله تعالى :- ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [5] [4] الأصــل: فاضــربوا ضــرب الــرقاب ضربا:ثم صار بالإضمار والتقديم [والإضافة][6] إلى: فَضَرْبَ الرِّقَابِ.

---

[1] /ينظر الكتاب 335/1.

[2] / سقط من: ب.

[3] / سقط من: ب.

[4] / ينظر البحر المحيط 459/9.

[5] / سورة محمد / 4.

[6] / سقط من: أ.

وإلاَّ شُربَ الإبل، تقديره: ما أنت إلا أن تشرب شُرب الإبل، أي: تهيم فتشرب مثل شربها، ولزوم الإضمار في مثل هذا المجموع لدلالة حال المخاطب. ألا ترى أن من لا يزال مسافرا فحالـــه دالة على السير، فلزمك أن تُضمر وتقول: إنما أنت سيرا سيرًا، إذ اللفظ للمعنى، وقد حصل، وعلى هذا سائر الأمثلة المذكورة.

قوله: (ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ﴾ [1])

المـــن: الإطلاق بغير فداء، وأصله القطع، ولذا سميت النعمة التي لا يستثيب مُسْديها بالمِنةِ، وسميت الموت /33، ب/ مونا لقطع الأعمار، والغبار مبنيا لتقطيع أجزائها، والتقدير: فإما تمنون منًّا، وإما[تفدون][2] فداء، وإنما لزم إضمار الناصب بعد: إما؛ لأن ضابط هذا القسم أن تـــتقدمه جملـــة متضمنة لفوائد، وتُذكر فوائدها بألفاظ المصادر، فيجب حذف أفعالها لقيام الجملـــة الســـابقة التي هذه فوائدها مقام الفعل، ووقوع الاستغناء عن ذكره لفظا ومعنى، ألا تـــرى إلى قوله جل وعز﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ﴾ [3] فهي جملة متضمنة لفوائد من: منٍّ، أو:سيرٍ، أو: فـــداء، أو:قتل. فلذا امتنع أن يقال: فإما تمنون منا، وإما تفادون فداء[4] بذكر فعلى المصدرين، بل وجب حذف الفعلين، وفصل هذا القسم ليبين أنه قسم ثالث من النوع الأصلي.

قوله: (وَمِنْهُ مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ) إلى قوله: (حبَّ القلْقِل)

[هذا أيضا قسم قياسي وضابطة أن يتقدم قبل المصدر جملة مستعملة على اسم بمعناه، وعلى من هو منسوب إليه، وذلك الفعل المقدر في المعنى كقولك: لزيد صوتٌ صوتَ حمارٍ، فقـــولك: لـــزيد صـــوت: جملة على الصفة التي ذكرناها، فيستغني ذكر الفعل بما في قولك: صوت من الدلالة، ولو قلت في الدار صوتٌ صوتَ حمار لكان ضعيفا، إذ لابد للفعل المقدر أن ينســـب إلـــى فاعله وهو مجهول، ولو قلت: لزيد صوتَ حمار امتنع لانتفاء ما يدل على الفعل، وقوله][5]صوت حمار منصوب بـــ:يُصَوِّتُ المدلول عليه بقوله: له صوت.

---

[1] / سورة محمد 4.

[2] / في :ج [تفادون].

[3] / سورة محمد /4.

[4] / ينظر الكتاب 336/1.

[5] / سقط من: ج.

قوله: (وَإِذَا لَهُ صُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلَى)

أي: يصرخ صراخ الثكلى.

قوله:(وَإِذَا لَهُ دَقٌّ)

أي: وإذا هو يدقُّ دقَّك، أي دقا مثل دقك بالمنحاز حبَّ القِلْقِل[1]، و: إذا، هذه تسمى: إذا المفاجأة. والقلقل: بالقافين المكسورتين: حبٌّ شاقُّ المدَقِّ، وهو حب آخر سوى الفُلفُل بالفاءين المضمومتين.

قوله:(وَمِنْهُ مَا يَكُونُ تَوْكِيدًا إمّالِغَيْرِهِ) الخ

أي مـــا لا يستعمل إظهار فعله مصدر مؤكد لغيره والمراد به: أنه يفيد معنى لا يفيده مـــا ســـلف /42، أ/ مـــن الجملة، لا من[حيث][2] اللفظ ولا من حيث [المعنى][3]/21، ج/ فأما المؤكد لنفسه: فما أفاد معنى تفيده الجملة السابقة إما لفظا وإما عقلا، فنظير الأول قولك: هذا عـــبد الله حقـــا[4]، ألا ترى أن قولك: حقا، أفاد معنى لم يفده قولك:هذا عبدا لله، لا لفظا و لا عقـــلا، أمـــا لفظا فظاهر، وأما عقلا فلأنه لا يلزم من قولك: هذا عبد الله، أن يكون ذلك في العقـــل حقا، بل لظان أن يظن أن ما قلته باطل، فتأتي بـــ:حقا، لتجعل الجملة مقصورة على أحـــد الوجهين المحتملين عند السماع. والتقدير: حقَّ ذلك حقا، أو: أحق حقا، وانتصاب حقا بإضـــمار حقَّ، أو أحقُّ، غير أن قولك: هذا عبد الله جُعِل عوضا من اللفظ به؛ لأن قولك هذا عبد الله حكم منك من حيث الظاهر أن المشار إليه هو عبد الله لا غيره، فيكون قولك هذا عبد الله بمنـــزلة: حق إنه عبد الله، أو أحق أنه عبد الله، فلما صار قولك: هذا عبد الله عوضا من اللفـــظ بأحد ما ذكرنا من الفعلين، واستغنى عن ذكره، فإذن قولك حقا يؤكد فعلك، لا قولك: هـــذا عـــبد الله، وينـــتظم هذا في القسم قولك: هذا زيد [غير ما تقول، وهذا القول لا قولك.

---

[1] / المنحاز: الهاوَن والمدِقّ، والقلقل شجر له حب عظام ويؤكل، ينظر اللسان مادة [ن،ح ،ز]70/14، ومادة [ق، ل، ل]290/11، والمثل أورده الميداني في مجمهع الأمثال 265/1، وقال: "يوضع هذا المثل في الإذلال والحمل عليه، وأورده صاحب اللسان على أنه رجزفي مادة [ن، ح ، ز].

[2] / سقط من: ب.

[3] / في: ب [الفعل]، وفي : ج [العقل].

[4] / أورد سيبويه المثال في باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله. ينظر الكتاب 378/1.

وأجَــدَّكَ لا تفعل كذا؛ لأنه ليس في قولك هذا زيد][1] ما يدل على المغايرة فضلا من أن يدل علـــى المغايـــرة [قولك قول المخاطب][2] لا في اللفظ ولا في العقل، وكذا ليس في قولك هذا القـــول، مـــا يدل على أن قولك: ليس قول المخاطب. والقدير فيهما: أقول قولا غير قولك " فانتصب: غيرُ بإضمار أقول. أي: أقول قولا غير الذي تقول، أي: لا أقول قولك.

وأما أجدَّك لا تفعل فقد قيل: لا تفعل كذا تقديرا [أي][3]:ألا تفعل كذا جدا، وهذه الجملة السابقة من حيث التقدير لا تدل على أن المخاطب لا يفعل ذلك بجد منه لا لفظا ولا عقلا.

وإنما قدم:جدا، على لا تفعل؛ لأنهم أدخلوا همزة الاستفهام للتقدير إيذانا منهم بأن الأمر ينبغي أن يكـــون كذلك فقدموا المصدر لأجل[4] الاستفهام، فصار أجدك لا يفعل كذا، ولما كان معناه تقديـــرا أن يكون الأمر على وفاق ما أخبر به[مخبر][5] ظهر أنه في معنى تأكيد كلام المتكلم، فيتكلم به من يقصد إلى التأكيد.

ونظير الثاني هو المؤكد بنفسه: له عليَّ ألف درهم عُرْفًا[6].

فـــــ:له عليَّ ألفُ درهمٍ، دال على إقرار منك، فيكون عُرْفا مفيدا لما أفادت الجملة[السابقة][7] لفظا.

والعُرْف: الاسم من الاعتراف وهو الإقرار بالشيء عن معرفة، ومما سلك هذا الطريق قول الأحوص[8]:-

---

[1] / ما بين القوسين سقط من: أ.

[2] / في: ب، و: ج وردت [قول المخاطب قول المخاطب].

[3] / سقط من: أ.

[4] / لأجل ضمن همزة الاستفهام.

[5] / في: ب [المخبر].

[6] /أورده سيبويه في الكتاب تحت باب: ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه، ينظر الكتاب 380/1.

[7]في: ب [السالفة].

[8] / اســـمه الأحـــوص، وقيل هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري من بني ضبيعة، المتوفى سنة: [105هــــ]، ســـمي بالأحوص لضيق في مؤخرة عينيه، شاعر أموي هجّاء، من طبقة جميل معمر، وكان معاصرا لجرير والفرز دق، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 424/1، والخزانة 16/2، والأعلام 257/4.

[.........................] قَسَماً[1][.......................]

لإفادَتِه، ماأَفَادَتْه الجملة[السالفة][2]،وهي قوله:-

[...........................] إِنَّنِي [......]إِلَيْكَ [.............]لأَمْيَلُ

لأن القسم للتأكيد، وقد اجتمع في هذه الحالة غير واحد من المؤكدات.

الأول: كون الجملة ابتدائية؛ لأن الاسم دلالة على الثبوت فيكون أكد ما يدل على الحدوث.

الثاني : كونها مصدرة بكلمة التحقيق.

الثالث : لام الابتداء المؤكد لمضمون الجملة، فتكون هذه الجملة مفيدة لما يفيده قوله: قسما.

فـإن قلـت: الجملـة في البيت قوله: إنني إليك لأميل، وهذه الجملة غير مسلم تقدمها على المصـدر لوقـوعه في أثنائها كما ترى، فلا تكون الجملة [السالفة][3] مقيّدة لما أفادت المصدر [المباشـر][4] قلـت: هي سالفة تقديرا؛ لأن العامل في المصدر حقه أن يقدم كما في: ضربت زيـدا ضـربا، وقتلـته قـتلا، إذ الفضل بالذيل من الكلام أجدر، والمصدر من الفضلات، والمسـموع لأمنِحك بكسر النون وفتح الكاف، والدليل على فتح الكاف أن الخطاب فيه للبيت بدليل البيت السابق وهو قوله:-

يا بَيتَ عاتِكَةَ الَّذي أَتعزَّلُ   حَذَرَ العِدى وَبِهِ الفؤاد موكَّلُ

---

[1] / مطلع عجز بيت من الكامل، وقائله :الأحوص،وهو بتمامه :ـــ

إِنِّي لأَمنَحُكَ الصُدودَ وَإِنَّني   قَسَماً إِلَيكَ مَعَ الصُدودِ لأَميَلُ

مـن قصـيدة يمتدح فيها عمر بن عبد العزيز، وهو في ديوانه، جمع: عادل جمال ص 166، والمعنى: يخاطب الشاعر بيت حبيبته بأنه يمنحه الصدود أي يصد عنه ويعرض خوفا من حسد الأعداء وهو في حقيقة حاله مائل إليه بعواطفه، ويقسم على ذلك بأنه إليه لأميل منى أي ليثي آخر.

والشاهد فيه: قوله: قسما، فهو مصدر مؤكد لنفسه لأنه يفيد معنى تفيده جملة سابقة لفظا، وهو من شواهد الكتاب 1/ 380، والمقتضـب 233/3ــــ 267، وهو في التخمير 306/1، وفي ابن يعيش 116/1، والخزانة 48/2، وروي برواية: أصبحت بدل: وإنني.

[2] / في: ب، و: ج [السابقة].

[3] /في: ب [السابقة].

[4] / في: ج [المتأخر].

يـــريد أن يظهر هجر هذا البيت ومن فيه، وهو محب لهم خوفا من أعدائه، وأتعزل: أعتزل عنه، وبه الفؤاد موكل: أي وبمحبته،ومما اخرط فيه سمْط المصدر المؤكد بنفسه قوله عز من قائل: ﴿صُنْعَ ٱللهِ﴾ [1]، و﴿وَعْدَ ٱللهِ﴾ [2]، و﴿كِتَٰبَ ٱللهِ﴾ [3]، و﴿صِبْغَةَ ٱللهِ﴾ [4].

أمـــا الأول: فـــلأن الكـــلام السالف وهو﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [5] يدل على ما يدل عليه صنع الله إذ لا مجال لاختلاج الشك بالأذهان في أن ذلك مـــن صنعه [جل وعز][6]، ويجوز أن يكون التقدير: تأملوا صنع الله، فيكون انتصابه على أنه مفعول به.

وأمـــا الثاني: فلأن قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ* بِنَصْرِ ٱللهِ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ[ٱلرَّحِيمُ][7] ﴾ [8]يدل على ما يدل عليه وعد الله، إذ الوعد هو الأخبار عن شيء نافع قبل وقوعه في الآتي من الزمان، وذلك بهذه المنزلة .

أمـــا الثالث: فلأن قوله علت كلمته﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [9]يدل علـــى مـــا تـــدل عليه ﴿كِتَٰبَ ٱللهِ عَلَيْكُمْ﴾ لأن المحصنات ذوات الأزواج، والمراد بما ملكت أيمـــانكم: النساء اللاتي سبين ولهن أزواج في دار الكفر فهن حلال للغزاة من، المسلمين وإن كـــن محصـــنات، فإذا معنى الآية قد احتوى على أن تزوج ذات الزوج بدار الحرب لمن بها محظور إلا إذا سبيت في دار الحرب وأخرجت إلى دار الإسلام فإنها تحل لمن يملكها، وإن كـــان لها زوج، وهذا حكم من أحكام [الشرع][10] كتبه الله علينا كتابا، والتقدير في: كتاب الله

---

[1] / سورة النمل /90.

[2] / سورة الروم /4 .

[3] / سورة النساء/ 24 .

[4] / سورة البقرة /137.

[5] / سورة النمل /90.

[6] / في: ب [عز وجل].

[7] / وردت في: ب [الحكيم] وهو غير صحيح.

[8] / سورة الروم /3 ـــ 4.

[9] / سورة النساء /24.

[10] / سقط من: ج.

علـــيكم، كـــتب الله ذلك عليكم كتابا، ويجوز أن ينتصب على معنى احفظوا كتاب الله عليكم، أوتأملوا، ولا يجوز أن يكون منصوبا بعليكم[1]؛ لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله لضعفه.

وأمـــا الرابع: فلأن ما قبله وهو قوله تعالى:- ﴿وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ [وَمَـــا أُوتِـــيَ][2] مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيـــُونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْــلِمُونَ﴾ [3] دال علـــى ما يدل عليه ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾ فإن قوله: ﴿ءَامَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ صبغة الله، وصِبْغة الله فعله، من صبغ، كالقعدة من قعد، وهي الحالة التي تقـــع علـــيها الصيغ، والمعنى تطهر الله؛/43، أ/ لأن الإيمان يطهر النفوس. والأصل فيه أن النصـــارى كانـــوا يغمســـون أولادهـــم فـــي صفرة ويقولون هو تطهيرهم،فإذا فعل الواحد منهم[بولده][4] ذلك قال: الآن صار نصرانيا حقًّا، فأُمِر المسلمون بأن يقولوا لهم[5]: آمنا وصبَغنا الله بالإيمـــان صبغة لا مثل صبغتنا، وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا، أو يقول المسلمون: صبغنا الله بالإيمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم.

قـــيل: نحـــو هـــذه المصادر إذا جاءت عقيب كلام كانت كالمنادى على سداده وسلامته من وصـــمة الأباطـــيل واللاغية، وكالشاهد على أن ما كان ينبغي إلا كما كان، ألا ترى أن جلَّ ذكـــره بعدما وَسَم تلك المصادر بالإضافة إلى نفسه بِسِمَة التعظيم حيث قال ﴿صُنْعَ اللهِ﴾ و﴿ وَعْـــدَ اللهِ﴾ و﴿صِـــبْغَةَ اللهِ﴾ كـــيف تلاها بقوله سبحانه: ﴿الذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [6] ﴿لاَ يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَهُ﴾ [7] ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً﴾ [8].

---

[1] /رأى الكسائي أن قوله: كتاب في قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللهِ﴾ منصوب بعليكم على الإغراء، وقد رد على هذا الرأي ابن يعيش والشارح هنا، ينظر ابن يعيش 117/1.

[2] / سقط من: ب.

[3] / سورة البقرة / 135.

[4] / في: ب [لولده].

[5] / في: ب زيادة قوله [قالوا].

[6] / سورة النمل /90.

[7] / سورة الروم /4.

[8] / سورة البقرة /137.

ومــن المنخــرط في ذلك السِّمط قولك: الله أكبر دعوة الحق؛ لأن ما قبله يدل على دعوت، لأنهــم يــتداعون بقولهم: الله أكبر دعوة الحق لينحاز سامعها من أهل الحق إليهم فصح أن يكون توكيدا لنفسه، قال رؤبة[1]

إِنَّ نِزَارًا أَصْبَحَتْ نِزَارًا ... دَعْوَةَ أَبْرَارٍ دَعَوْا أَبْرَارًا[2]

[لأن][3] قــوله: أصــبحت نــزارا فيه معنى دعاء بعضهم بعضا نزارا على الافتخار، والمعنى في التسمية بالتوكيد لغيره: أن المصدر قد جيء به [لأجل][4] غيره ليرتفع احتمال.

وفي التسمية بالتوكيد لنفسه أن مدلول المصدر فيه مدلول الأول لا معنى [لغيره][5].

قوله: (وَمِنْهُ مَا جَاءَ مُثَنًّى)

لهذا القسم جهتان سماعية وقياسية.

فالسماعية: أن يسمع كونه مثنى فلا يقاس عليه مثنى غير ما يسمع.

والقياســية: أن كــل ما جيء مثنى فحذف فعله واجب من غير أن يقتر إلى سماع. والمراد تكرُّر الفعل لا التثنية، ومثل هذا ما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [6]؛ لأن المراد

---

[1] / هو رؤبة بن العجاج التميمي السعدي أبو الجحاف المتوفى سنة: 145هـ، شاعر إسلامي فحل من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 495/2، والخزانة 43/1، والأعلام 62/3.

[2] / البــيت مــن الرجز، وقائله رؤبة نقلا عن سيبويه، ولم أجده في ديوانه ولا في ديوان العجاج ولا في ملحقاتها، والمعنــى أن ربــيعة ومضــر بنــي نزار كانت بينهما حرب وتقاطع، وكان المضري ينتهي في الحرب إلى مضر ويجعلهــا شــعاره، والربيعي ينتهي إلى ربيعة فلما اصطلحوا انتموا إلى أبيهم نزارا وجعلوه شعارهم فجعل دعوتهم برة بذلك .

والشاهد فيه: قوله: دعوةَ، نصبه على المصدر المؤكد لما قبله، وهو من شواهد الكتاب 382/1.

[3] / سقط من: ب.

[4] / سقط من: ب.

[5] / سقط من: أ.

[6] / سورة الملك /4 ، ووردت في جميع النسخ: ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ وهذا غير صحيح، والصحيح كما أثبتت.

هو التكرير لا التثنية، إذ هي تفسد المعنى بدليل قوله [جل وعز][1] ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [2].

أمـــا حَنَانَيْكَ: فالحنانُ: الرحمة، يقال: حنَّ إليه حنانا، وقولهم حنانيك معناه: رحمة بعد رحمـــة، أي كلمـــا كنت في رحمة منك اتصلت برحمة منك أخرى، أي حِنَّ عليَّ حنانا بعد حنان.

وأمـــا: لبـيك: فمصدر مثنى يقوله المجيب لداعيهِ، وهو مصدر: لب، بالمكان أقام به ولزمه، وهو لغة في أَلَبَّ، كذا قاله[3] الخليل[4]، وكان حقه أن يقال: لبا لك. لكنه ثنى على معنى التأكيد، أي إقامة على طاعتك بعد إقامة[5].

وأما: سَعْديك: فالمعنى: إسعادا لك بعد إسعاد.

وأما: دواليك: فمن دالت لك الدولة، والأمر دوالا أي: دارت.

وأمـــا:هذَّاذَيْك: فمن هذَّ يَهُذُّ هذًّا، وهو القطع بسرعة، أي: أسرع إسراعا بعد إسراع، وإنمـــا لـــزم إضمار الفعل في هذا المجموع إذ في كل من حنانيك وأخواته تَكَثُّرُ لفظ بالتزام صـــيغة التثنـــية للدلالـــة على التكرر، وتكثُّر اللفظ يستدعي الاختصار. فإن شئت فانظر في اســـتدعاء صيغةُ التثنيةِ الإعرابَ [بالحروف][6] فناسب أن يلزم الإضمار فيما نحن فيه، مع أن الموضع موضع إفادة التأكيد، وفي ذكر المصدر. والدلالة على فعله بالنصبة التي فيه إعطاء معنى التأكيد لوصوله إلى الفعل بعد الطلب.

قوله: (**وَمِنْه مَالاَ يَتَصَرَّف**)

---

[1] / في: ب [عز وجل].

[2] / سورة الملك /4.

[3] / ينظر قوله في كتاب العين مادة [ل، ب، ي]341/8، والمقتضب 225/3.

[4] / هـــو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، أبو عبد الرحمن، ولد سنة: 100هـــ، فتبحر في اللغة والنحو والأدب، وهو واضع علم العروض، وله أول معجم في العربية وسماه العين، وهو أستاذ سيبويه، توفي سنة : 170هـــ، تنظر ترجمته في الأنباه 341/1، والأعلام 363/2.

[5] / ينظر الهمع 112/2.

[6] / في: ب [بالحرف].

أي لا يجري بوجوه الإعراب بل يلزم وجها واحدا، ألا ترى أن: سبحان الله لا يكون إلا منصوبا على أنه مصدر، فلا يجيء فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا إليه. وقد وقع في بعض النسخ[1] ومنه مالا ينصرف بالنون لا بالتاء وهو غلط، وإنما وقع الغلط بالنظر إلى المثال الأول وهو سبحان؛ لأنه عند الإفراد غير منصرف لكونه مثل عثمان، ولكن: مَعَاذَ: وغيره يأبى عدم الانصراف، فصح أنه غلط[2]، والصحيح ما ذكرنا من أن المراد به أنه لا يتصرف، أي: لا يستعمل إلا منصوبا على المصدر كالظروف غير المتصرفة وهي التي تلزم الظرفية، ويحتمل أن يراد [أنها][3] لا تستعمل إلا مضافة، لكن في اللغة الفصيحة، وإلا فقد استعمل سبحان /22، ج/ بدون الإضافة في قوله:-

[.........................] سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ[4]

وهو شاد، وسبحان الله: أي سبحت لله تسبيحا، أي نزهته تنزيها، ويكون نزّهْت هنا بمعنى: نَزَهت لا بمعنى قلت سبحان الله، وعن[أبي العباس][5] أُبَرِّئُهُ من السوء براءة[6].

ويقال: إن النبي عليه السلام فسره بأن قال برّأه الله من السوء،[7] والتقدير: سبَّحت أو أسبح سبحان الله تقدر فعلا لا يجري هو عليه كما تقدر العامل في المصدر الذي لم يوجد فيه فعل، فكأنك قلت: سبحت الله تسبيحا، أو أسبح لله تسبيحا، ومعاذ الله: فيه مبالغة بالاعتصام به. وتقديره: أعوذ بالله معاذا وهو أيضا غير متصرف على التفسير الذي مر في سبحان الله.

---

[1] / ينظر التخمير 311/1.

[2] / أيد الشارح أبا حيان في رده على الزمخشري في هذا القول، ينظر البحر المحيط 7 /7، وينظر قول الزمخشري في الكشاف 436/2.

[3] / في: ب [أنه].

[4] / سبقت دراسة البيت.

[5] في: أ [أبي عثمان].

[6] / قال المبرد في مقتضبه: " فأمّا قولهم سبحان الله فتأويله كبراءة الله من السوء، وهو في موضع المصدر، وليس منه فعل ".ينظر المقتضب 217/3، وقال في معرض شرحه للبيت السابق " فهذا في موضع براءة منه".ينظر المقتضب 218/3، وينظر القرطبي 210/10 ـ 211 ،والبحر المحيط 231/1، ـ7 / 7، والطبري أبو جعفر محمدا بن جرير، جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1392 هـ ـ 1972 م 3/10، والسيوطي، جلال الدين، الدرر المنثور في التفسير بالمأثور، مطبعة الأنوار المحمدية 151/4.

[7] / ينظر اللسان مادة[س، ب، ح]144/6.

وعمـــرك الله: أصله: تعميرك الله من قوله عمرتك الله: أي نسألك الله عمرا لك، كذا أُثبت فيما يُعزى إلى الإمام عبد القاهر[1] من شرح الجمل حذف زائده فبقى عمرك كقوله:-

[.........................] فَإن نَهلَك فَذَلِكَ كانَ قَدَري[2]

أي تقديري، وقيل عمرك منصوب بفعل مقدر أي سألتك الله عُمرك بضم العين

أي بقاءك، وفُتِحت العين تخفيفا، والمنصوبان وهما: عَمْرك و:الله منصوبان بفعل مقدر وهو سألت.

وعلـــى القول الأول وهو قول سيبويه[3] أن عمرك منصوب بعمَّرتك الملتزم حذفه لاستعمالهم عمرك الله، بمعنى: عمرتك الله على معنى: سألتك الله عمرا لك، واسم الله تعالى هو المفعول الثانـــي لـــــ:عمَّر، والأول هو الكاف في عمرتك. وأجاز الأخفش[4] رفع اسم الله تعالى[5]، أي أسأل الله أن يعمِّرك [الله][6] فيرتفع بيُعَمِّرك حيث كان المعنى كذلك.

وقعدك الله: أي أقعدك الله تقعيدَك إياه، أي أسأل الله أن يُثَبِّتك كما تسأله أنت، وأصله: تقعيدك [الله][7] فصار بعد حذف زائد يه إلى قِعْدَكَ.

قوله: (نَحْوَ ذَفْرًا)[8] الخ

---

[1] / سبقت ترجمته.

[2] / البيت من الوافر، وقائله يزيد بن سنان وهو بتمامه:ــ

فَإن يَبرأ فَلَم أنفث عَلَيهِ وَإِن يَهلِك فَذَلِك كانَ قَدري

وروي لأربد الدبيلني وهو بتمامه في الرواية المنسوبة إليه :ــ

فَإن نهلَك فَذَلِكَ كانَ قَدَري وَإِن يَبرأ فَإنّي لا أُبالي

والشاهد فيه: قوله (قدري) والتقدير: (فذلك التقدير كان قدري)، وهو في التخمير 232/2.

[3] / ينظر الكتاب 322/1.

[4] / سبقت ترجمته.

[5] / ينظر الإيضاح لابن الحاجب 273/1.

[6] / سقط من: ب.

[7] / سقط من: أ.

[8] / الذفــر بسكون الفاء يطلق على الرائحة أي طيب الرائحة ومنتنه حسب ما يضاف إليه، ينظر اللسان مادة [ذ، ف، ر] 46/5.

مــا كــان مــن هذا الباب من المصادر التي لا أفعال لها فإنها بمنزلة المصادر التي أفعالهــا مســتعملة، كأنه قد ذكر الأفعال التي هذه مصادرها، ونصبت بإضمار ما في معناها من الأفعال.

فقــوله: ذفرا أي: نَتُنَتْ نَتْنًا من باب كَرُمَ، ومثله قيل للدنيا: أم ذفر[1]، ويقال للأمة: يا ذفارا، أي منتنة.

وَبَهْــرًا /44، أ/ يقال: بهْراً له أي: خبيثة، وقيل معناه: تعسا له، يقال: تَعِس تعْسًا[2] إذا هلك وهو من باب منع قال:-

تَفاقَدَ قَومي إِذ يَبيعونَ مُهجَتي بِجارِيَةٍ بَهراً لَهُم بَعدَها بَهرا[3]

تفاقــد قومي: أي فقد بعضهم بعضا، دعا عليهم لأنهم منعوه من هذه الجارية، وجعل منهم إياه بمنزلة تعريضه للموت والتسليم له كما يُتَسلم المبيع. بعدها: أي بعد هذه الفعلة.

وقيل: يقال بهرا له كما يقال [سقيا][4] له يقول بهر ا له ما أكرمه وما [أسْمحه!][5] وهذه الوجوه مذكورة في شرح أبيات الكتاب[6].

---

[1] / كــان الرســول صلى الله عليه وسلم يسمي الدنيا بــ:(بأم ذفر) في قول أحمد بن عبد الملك قال حدثنا حماد بن يــزيد بــن علــي بن جدعان عن الحسن عن الضحاك بن سفيان الكلابي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال له يا ضــحاك ما طعامك قال يا رسول الله اللحم واللبن قال ثم يصير إلى ماذا قال إلى ما قد علمت ، قال فإن الله تعالى ضــرب مــا يخــرج من ابن آدم مثلا للدنيا ، رواه أحمد في مسنده ، كتاب مسند المكيين ، رقم الحديث 15754، وينظر الأندلسي، أبي عمر أحمد بن محمد، العقد الفريد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، شرحه وصححه وعنون موضوعاته، أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري، الطبعة الثانية 1372هـ ـــ 1952م ص 173/3، والحديث رواه الطبــري، و القاســم ســليمان بن أحمد: 260هـ في المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السقا، الطبعة الثانــية 299/8، وابن حنبل، أحمد:241 هـــ، مسند الإمام أحمد بن حنبل، رقّم أحاديثه محمد عبد السلام النسا في، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1413 هـ 1993م ص 552/3.

[2] / ينظر اللسان مادة [ب، هـ، ر] 516/1.

[3] / البيت من الطويل، وقائله ابن ميادة الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني، المتوفى سنة:149 هـ.
والشــاهد فيه : قوله: (بهرا) فإنه بدل من اللفظ بفعله، والتقدير بهره يبهره بهرا، وهو من شواهد الكتاب 311/1، والكامــل للمبــرد 182/2 والإنصاف 241/1، والتخمير 313/1، والإيضاح لابن الحاجب 238/1، واللسان مادة [ب، هـ، ر] 516/1.

[4] / في: أ [سيفا].

[5] / في: أ، و: ب [أشجعه]، والصحيح ما أثبته لأنه كذا ورد في مصدر الشارح.

[6] / ينظر شرح أبيات الكتاب للسيرافي 179/1.

وأما البهر الذي هو مصدر بهره إذا غلبه ففعله مستعمل، قال ذو الرمة[1]:-

حتّى بَهَرتَ فَما تَخفى عَلى أَحَدٍ إلاّ عَلى أَحَد لا يَعرفُ القَمَرا[2]

قوله: **(وأُفّةً وتُفّةً)**

أي أتضجّر[منك][3] تضجُّرا، وتُفَّة: اتباع لأفة يذكر تأكيدا [له][4].

فـإن قلت: قد ذكر أُفَّة بالفتح والتنوين في أسماء الأفعال، قلت: قال بعض المحققين[5]: أُفّ، إذا فتح ونون سواء لحقته التاء أولا فالظاهر أنه مصدر، ولا حاجة إلى تقدير اسم فعل؛ لأن أسـماء الأفعال إنما قدرت هذا التقدير لإظهار علة البناء، فأما إذا كانت ظاهرة الإعراب فحملـه على المصدر أولى، ولذا ذكر: أفة، في المصادر المنصوبة، ولك أن تقدره اسم فعل لمـا فهـم من أن معناه في انفتاحه كمعناه في بقية أحواله وهو في بقية أحواله اسم[6] [فعل][7]

---

[1] / هـو غـيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي من مضر، ولد سنة: 77 هـ، من فحول الطبقة الثانية في عصـره، قال أبو عمرو بن العلاء فُتح الشعر بامرئ القيس وخُتم بذي الرمة، كان شديد القصر دميما، يضرب لونه إلـى السواد، أكثر شعره شيب توفي سنة: 177هـ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 473/2، والخزانة 106/1، والأعلام 319/5.

[2] / البـيت من البسيط، وقائله ذو الرمة، وهو في ديوانه ص 191، والمعنى مستغن عن التوضيح، والشاهد قوله: بهرت، فهو فعل للمصدر بهرا، وذكر ابن يعيش قولا مفاده أن بهرا وما ذكر معه من مصادر بأنها منصوبة بأفعال غيـر مستعملة، وهذا قول جانب فيه الصواب، والذي أراه أن بهرا مصدر منصوب بفعل حذف لدلالة القرينة عليه أو للاختصار، وكلام سيبويه واضح من عنوانه في باب: ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهـاره، وقد ذكر المصادر ثم ذكر بيت ابن ميادة الذي شاهده بهرا، فبهرا من المصادر التي نصب بإضمار فعل وليست من المصادر التي أفعالها غير مستعملة البتة، ينظر الكتاب 311/1، والإنصاف 241/1، ابن يعيش 120/1، وهـو من شواهد شرح التسهيل برواية: وقد ظهرت، 404/2، وابن السراج محمد بن سهل المتوفى سنة: 316 هـ، الأصول في النحو، تحقيق: د/ عبد الحميد الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1408 هـ 1988م ص 1/ 85، واللسان مادة [ب، هـ، ر] برواية: إلا على أكمه لا يعرف القمر، 516/1.

[3] / سقط من: أ.

[4] / سقط من: أ.

[5] / ينظر المقتضب 222/3، والخصائص 37/3 ـ 38، وابن يعيش 38/4، واللسان مادة [أ، ف، ف]. 163/1.

[6] / عـدد ابـن جنـي في الخصائص 37/2 ،أحوال: أف، وأوصلها إلى ثمانية أحوال وهي:ـ أفِّ ، وأفَّ، وأفٌّ، وأفٌّ، وأفً، وأفًّا، وأفّي، وأفْ ، وأوصلها صاحب اللسان إلى عشرة أحوال وهي:ـ
أفٌّ، وأفِّ، وأفُّ، وأفًا، وأفَّ، وأفٌّ، وأفّي، وأفّى، وأفّة، وأفْ، أنظر اللسان مادة [أ، ف، ف] 163/1.

[7] / سقط من: أ.

[فـيكون][1] فـي انفتاحه كذلك. وويحك، وويسك: ترحُّم، أي: ضربت بحيث يُتَرَحَّم عليك في الشدة.

وويلك، وويبك: دعاء على المخاطب موضوع موضع أهلكت.

قوله: (وَقَد تُجْرَى مُجْرَى)

الـروايـة بضـم الـتاء والميم، ذكر في هذا الفصل أسماء غير مصادر نصبت على المفعول المطلق، وقد تقدم ذكرها في أول هذا الباب.

والوجه الذي ذكرها لأجله [هنا غير الوجه الأول الذي ذكرها لأجله هناك][2] ثم إذا لم يذكـرها أولا باعتـبار حـذف الأفعـال، بـل ذكرها مظهرة أفعالها:كرجع القهقرى، وقعد القرفصـاء، وذكرها هنا باعتبار لزوم [إظمار][3] الفعل وإلى لزوم إضماره، أشار بقوله: ذلك المجرى.

وأصل الكلا م: رُمِيتَ رَمْيًا بِتُرْبٍ وَجَندَلٍ، ثم رَمْيًا بترب وجندل، على إقامة المصدر موضـع الفعل، ثم تربا وجندلا، وفاها لفيك، والضمير /35، ب/ للداهية أي شافهت الداهية [فـيك][4] بمعنى رَغُمَت رُغْما، [دهيت دهيا[5]][6]، ويجوز أن يكون الضمير راجعا إلى الأرض أي فـم الأرض، وهو التراب، وتقديره [دهيت دهيا][7] فوقع [موقع][8] دهيا، ويدل على إرادة الداهية.

---

[1] / في: ب [فليكن].

[2] / سقط من: أ، و: ج.

[3] / في: ب، و:ج [إضهار].

[4] / في: ج [فمك].

[5] / سقط من: أ، و: ج.

[6] / ويؤيد هذا الشاهد، الذي أورده ابن يعيش في 122/1، وهو بيت لأبي سدر ة الأسدي وهو: —

فَقُلْتُ لَهُ فَاهًا لِفِيكَ فَإِنَّهَا قَلُوصُ امْرِئٍ قَارِيكَ مَا أَنتَ حَادِرُهُ

وهـو مـن شواهد: سيبويه 316/1، والخزانة116/2، و النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ص 505، وشر ح التسهيل 195/2.

[7] / في: ب [دعمت دعما].

[8] / في: ب [موضع]، وفي زيادة حرف [فا] قبلها تحريف.

وقوله:- وَدَاهِيَةٍ مِنْ دَوَاهِي الْمَنُونِ يَرْهَبُهَا النَّاسُ لاَ فَا لَهَا[1]

وروي: يقول لها الناس لا فاها لها دعاء على الداهية، أو نقول معلوم أن تربا وجندلا اسم لهذه الأجسام المعروفة، إلا أن المتكلم بقوله تُربا لو يرد إلا الدعاء، وكذلك بقوله جندلا، إذ لا فصل بين قوله تربا[وبين][2] قوله خيبة، وبين قوله جندلا، وبين قوله إهلاكا.

وفـا:في قوله: فاها لفيك: معلوم أنه في الأصل اسم للفم، وان الداعي بذلك لا يريد به الفـم، وغنما يقصد الخيبة، وإصابة الداهية، فإذا علمت معاني هذه المصادر من هذه الألفاظ وجب أن يحكم بمصدرية كل منها.

قوله: (وَصِفَاتٍ)

الهنيء والمريء: صفتان من هَنُوءَ الطعام ومَرُءَ، إذا كان سائغا لا تنغيص فيه. وقيل الهنـيء: مـا يلـذه الآكل. والمريء: ما تُحمد عاقبته، وهما صفتان أقيما مقام المصدرين، والصـفة كمـا تسـتعمل فـي الصـفة كذلك تستعمل في [المصدر][3] والأدعية تجيء بالفعل والمصدر، والصفة ليست بفعل، فتعين أن تكون مصدرا، وهكذا تقول في: اللهم عائدا بك من كل سوء.

قوله: (وَأَقَائِمًا) الخ

المنكـر هنا نفس القيام ونفس القعود، لا من قام به هذا أو ذاك، فيصير التقدير: أقياما أو قعـودا، وإنمـا عدلوا عن لفظ المصدر لأن فيه دلالة على الحذف بخلاف اسم الفاعل إذا أريد به المصدر، والمعنى: إبقاء القيام وإبقاء القعود، أي بقاؤها في تينك الحالتين شنيع، فما ظنك بإحداثهما.

---

[1] / البيت من المتقارب، وقائله : عامر بن جون بن الطائي، ونسب في الكتاب إلى عامر بن الأحوص، والمعنى أنه لا سـبيل إلى معاينة هذه الداهية، والمنون هي الموت يرتقبها الناس وتقضي عليهم بدون فاه أو جهاز فتك، والشاهد فـيه: أن فاها هنا يراد بها الموت أو هي صفة للموت، أو أن المراد بفاها لفيك فم الداهية، والبيت من شواهد الكتاب 316/1، وهو في ابن يعيش 122/1، واللسان مادة [ف، و، هـ] 358/10، والتاج 405/9، والخزانة 117/2.

[2] / سقط من: أ.

[3] / في: ب [المصادر].

إضمار المفعول المطلق

قوله: (وَمِنْ إِضْمَار الْمَصْدَر)

قــد سبق القول في إضمار الفعل وإعماله في المصدر، وهذا فصل إضمار المصدر، وإنما ذكر الإضمار هنا لينبهك على أنه يصح أن ينتصب الضمير نصب المفعول ويرد بذلك ما قد سبق إلى وهم متوهم من خصوصية ذلك بالظاهر، فقولك: عبد الله أظنه منطلق لا يعود الضـــمير مـــن أظـــنه إلـــى عبد الله لأن [ظن][1]من أفعال القلوب، وهي ما دامت مقدمة على المفعولـــين لا يجوز إلا إعمالها فيها، ولا عمل لها في منطلق كما ترى، ولئن ادعيت إعمالها فـــي المفعول الأول دون الثاني لَتُكذَّبنَّ؛ لأن إعمالها في أحد المفعولين [وإلغاؤها][2] في الآخر قول لم يقل به أحد. فإن قلت لم قدر أظن ظني، أو أظن الظن كما هو لفظ سيبويه[3] في تفسير هذا ولم يقدر ظنا؟ قلت: لأن الضمير معرفة فيكون ما هو عائد عليه كذلك.

والجـــواب الثانـــي: أن أظن ملغي في هذه المواضع؛ لأنه مسلوب العمل، والمصدر المنكر مؤكد فلا يجوز تأكيد الملغي.

قوله:(وَاجْعَلْهُ)

أول الدعـــوة: اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا وقواتنا ما أحييتنا، واجعله الوارث منا،[4] أي الباقي، فالضمير إما للتمتيع، والمعنى وفقنا لحيازة العلوم [لا المال][5] حتى يكون العلم هو الـــذي يبقـــى منا بعد الموت، [وإما][6] لمصدر: جعل، والتقدير: واجعل الوارث من عشيرتنا،

---

[1] / في:أ ، و: ب [الظن].

[2] /في: ب، و: ج [وإلغاها].

[3] / ينظر الكتاب 125/1 .

[4] / عن ابن عمر قال: كلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم من مجلسه حتى يدعو بهذه الدعوات لأصحابه {اللهـــم اقســـم لنا من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهون به علينا مصيبات الدنيا، ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وقواتنا ما أبقيتنا، واجعله الوارث منا، واجعل ثأرنا على من ظلمنا، وانصـــرنا على من عادانا، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا} سنن النسائي، كتاب الدعوات، رقم الحديث 3424.

[5] / سقط من: أ.

[6] / في:أ ، و: ب [وإنما].

أي: وارث الحكمـــة جعـــلا، ومعنى الدعوة على هذا مقتبس من قوله [تعالى][1] ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَّـــدُنكَ وَلِـــيًّا يَرِثُنِـــي﴾ [2] والفعل هنا ليس بملغي فجاز أن يقع المصدر منكرا للتأكيد، وذِكْر المصـــدر غير مانع عن تعدي الفعل المتعدي، وتعديه معه كتعديه مع عدمه. فقولك: أعطيت إعْطاء زيدا ثوبا، كقولك: أعطيتُ زيدًا ثوبا في الاستقامة.

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / وردت هـــذه الآيـــة في جميع النسخ ﴿واجعل لي من لدنك وليا﴾ وهذا مخالف لما ورد في كتاب الله، فيبدو أن اخـــتلاطا حصل للشارح أو للناسخ بين آية النساء رقم 74 وهي قوله تعالى﴿ وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾، وآية الإسراء رقم 80 وهي قوله تعالى:﴿وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾، ومراده آية مريم رقم 4 ـ5 وهي ما أثبته؛ لأن مراده من الإستشهاد بها قوله﴿يَرِثُنِي﴾.

[فصل: المفعول به]

قوله: (المَفْعُولُ بِهِ)

[يُعَبَّر][1]بالفعل عن كل حدث، يقال: ماذا فعل؟ فيقال: أكرم أو أعان، فلذا سُمِّي من فُعِل به فعل ما مفعولا به.

قوله:(هُوِ الذِي يَقَعُ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ)

أي يتعلق به، إذ لو كان المراد به وقوع الفعل على المفعول به: لما صح قولك: بلغت البلد، والمراد بالتعلّقِ التعلق المعنوي، لا الحسي؛ لأن الأول أعم، إذ من الأفعال مالا يتعلق بمفعوله حسا، كعلّمت زيدا، والتعليق الحسي لا يتعلق إلا ومعه تعلق معنوي، ولا ينعكس، والحمل على الأعم [أولى][2]

قوله: (وَيَجِيءُ مَنصُوبًا بِعَامِلٍ)

المفعول به كالمفعول المطلق؛ /45، أ/ في أن عامله مظهر أو مضمر. والمضمر ما يستعمل إظهاره، ولا يستعمل، فما يجوز إظهاره وإضماره نحو قولك: زيدا، لمن قال: أضربت شرَّ الناسِ، والمُجوِّز للإضمار فحوى ما قال. ولو قلت: زيداً، لمن[3] تأهب للضرب فالمجوز الحال، وعلى هذا تدور مسائل الباب.

وأفاعيل البخلاء مثل: منعٍ، وإغلاق بابٍ، ونحوهما، وهي جمع أُفعولة [كأعجوبة][4] وزنا ومعنى، وأما أحاديث النبي ـ عليه [السلام][5] ـ فلا يجوز أن تكون على هذا، وإنما هي جمع حديث.

---

[1] / في: ج [يُعتد].

[2] / في: أ [لازم].

[3] / في: ب، و: ج زيادة قوله [لمن رأيته تأهب للضرب].

[4] / في: ب، و: ج [كالأعجوبة].

[5] / سقط من: أ.

قوله:(زَكِنْتَ)

الــزَّكَن العلم والتفرس[1] قال سيبويه[2] وهو علم بشهامة وتوقد خاطر[3] واللام في: لمن زكنت،ليس بصلة للقول، وإنما [هي][4] بمعنى: أجل أي علمت من رجل تَهَيُّؤَه وهو يشد رحله يــريد الحج فقلت: مكة والله، أو سمعت تكبيرة عند التماس رؤية الهلال، فقلت: الهلال والله، أي يــريد مكة وأبصر الهلال، ولو كانت اللام في لمن زكنت صلة للقول لكان التفسير: تريد وتصيب وأبصرتم /23، ج/ [بالخطاب][5].

قوله:(وَمَا سَرَّ)

ما مصدرية، وقيل نكرة بمعنى شيء أتى وشيئا سر، ويقع في بعض النسخ[6] وما شر، بمعنـــى: رأيت شرا، وإضمار الفعل بعد النفي من غير تفسير ضعيف وهو قول سيبويه وما سر[7].

قوله: (أَهَلٌ ذَاكَ وَأَهْلَه)

بإضمار ذكرت، والمراد أنهم يذكرون تارة بلفظ: أهل ذاك وأخرى بلفظ أَهْلَه.

قوله:- ([.........................] وَلَهَا[8][.................])

---

[1] / ينظر اللسان مادة [ز، ك، ن] 64/6، والتاج مادة [ز، ك، ن] 227/9.

[2] / لم أقف على قوله في الكتاب.

[3] / ينظر إصلاح المنطق ص 210.

[4] / في: أ [هو].

[5] / سقط من: ج.

[6] / الــذي ثبت في نسخ المفصل أنها بالسين المهملة إلا في شرحي الأندلسي والعلوي ،وإن لم أقف عليهما، إلا أن محقــق التخميــر أثبت أنها رويت عيهما بالشين المنقوطة ثلاثا، أمالي ابن يعيش 125/1، والتخمير 320/1، فثبت بالسين المهملة، وأمالي الإيضاح فروى أنها تروى بالوجهين 247/1، كما في نسختنا هذه.

[7] / ينظر الكتاب 270/1.

[8] / مطلع عجز بيت من الخفيف، وقائله ابن قيس الرقياتوهو بتمامه:ـــ

لَن تَراها وَلَو تَأَمَّلتَ مِنها   وَلَها في مَفارِقِ الرَأسِ طيبا

وهـــو في ديوانه ص176، والمعنى انك لن ترى هذه الحبيبة إلا وترى وتجد منها طيبا فرائحة الطيب ملازمة لها وكأنها في مفارق شعرها.

أي: وتـــرى لها طيبا في مفارق الرأس، و(لها) حال إذا كان ترى من الرؤية، وطيبا: مفعول به، وإذا كان بمعنى العلم فـــ:لها مفعول ثان، وطيبا: مفعوله الأول لأنه المبتدأ، لو لم يكن في الكلام ترى، وفي مفارق الرأس: ظرف في الوجهين. والقرينة الدالة على خصوصية الفعل المقدر [1] لفظية،[لأنها][2] لما أثبت بعد النفي وقد نصب بعد الإثبات، عُلم أن المراد: إثبات [الفعل][3] المنفي أولا، وهو ترى، والتقدير: إلا وترى لها.

وأبو العباس[4] أنكر ثبت لن تراها[5] وقال [وهو][6] مجهول.

قوله: (كَالْيَوْمِ رَجُلاً)

التقدير: لم أر مثل رجلِ اليومِ رجلاً، والكاف في موضع الحال، وذو الحال: المفعول به وهو رجلا، والمعنى: لم أر مثل رجل أراه اليوم، أو رأيته اليوم رجلا، كان الأصل لم أر رجـــلا مثل رجل أره اليوم [قُدّمت الصفة وهي: مثل رجل أراه اليوم][7] على الموصوف الذي هو: رجلا، فصارت حالا ثم حذفت الصفة التي هي: أراه ثم حذف موصوف هذه الصفة وهو رجـــل، ثم وضع الكاف موضع المثل، فصار الكلام كما تراه، ولا يُنكر مثل هذه الاتساعات، ألا تـــرى إلـــى قـــوله تعالـــى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [8] أي من أثر حافر فرس الرسول، وقيل: الأصل لم أر رجلا كرجل اليوم، حذف الرجل المجرور بالكاف فبقى كاليوم في موضع نصب صفة للرجل المنصوب، ثم قدم كاليوم فصار في موضع نصب لكونه حالا.

والشـــاهد فيه: أن طيبا مفعول به لفعل محذوف وجوبا، والتقدير: (إلا وأنت ترى لها في مفارق الرأس طيبا) وهو من شواهد الكتاب 285/1، والخصائص 429/2، والمقتضب 184/3، والمغني رقم الشاهد 842 ص /607، وشرح أبيات المغني 272/7، وهو في ابن يعيش 125/1، والتخمير 321/1، والإيضاح 247/1، وشرح أبيات المفصل 1/ 258.

[1] / في:ج زيادة قوله [في البيت].

[2] / في: ج [لأنه].

[3] / سقط من: أ.

[4] / سبقت ترجمته.

[5] / ينظر المقتضب 284/3 ــ285.

[6] / في: ب، و: ج [هو].

[7] / سقط من: أ.

[8] / سورة: طه /94.

قوله: (حَتَّى[1][............   ....])

البيت يصف ثور وحش وكلابا. لها: أي لأجل الكلاب. يريد بالمطلوب الثور، وبالطّلب الكلاب، وهي جمع طالب [كالخدم][2] في جمع خادم، أي الثور يجدُّ في الفرار، والكلاب تجد في الطلب، والقرينة في نحو: كاليوم رجلا، تقديرية في الأصل، ثم كثر استعمالهم إياه حتى صار كأن القرينة فيه موجودة.

قوله :-(وَهَذِهِ حُجَجٌ)

أي:هذه التي سأذكرها مقاييس جليَّة في الانتصاب بمضمر، بدلالة الحال أو القال، رويت هي عن العرب،أي هذه كَلِمٌ منصوبة بعوامل مضمرة أقيمت عليها أدلة حالية أو قالية.

قوله:(ضَبُعًا وَذِئبًا)

هذه الكلمة مختلف فيها، فقيل[3] دعاء للغنم؛ لأنهما إذا اجتمعا فيها تحاربا وتشاغلا بالمهارشة فنجت منهما، قيل لابن الأعرابي[4] في قوله:-

تَفَرَّقَتْ غَنَمِي يَوْماً فَقُلْتُ لَهَا   يَارَبُّ سَلِّطْ عَلَيْهَا الذِّئْبَ وَالضَّبُعَا[5]

---

[1] / مطلع بيت من الكامل، وقائله أوس بن حجر، وهو بتمامه:-

حَتَّى إِذا الكَلاَبُ قالَ لَها   كَاليَومِ مَطلوباً وَلا طَلَبا

وهو في ديوانه ص/3، والمعنى أن الكلاب همت في القبض على الثور وهم الثور في الفرار حتى قالت الكلب للصائد ما رأيت أحدا يجد في الفرار كهذا الثور طمعا في الحياة، وقال الثور ما رأيت أحدا يجد في الاصطبار طمعا في الغداء كهذه الكلاب.

والشاهد فيه: نصب مطلوبا بفعل مضمر، وهو في التخمير 321/1، وابن يعيش 125/1، وإيضاح ابن الحاجب 1/ 248، وشرح أبيات المفصل 259/1.

[2] / في: أ [خدم].

[3] / في الكتاب 255/1، والمستقصى 272/1، ومجمع الأمثال 84/2، رقم 2805، إجماع على أن هذه العبارة دعاء على الغنم؛ لأن الذئب والضبع إذا اجتمعا انشغلا ببعضهما وسلمت الغنم من شرهما، أما إذا أتيا مفردين فهو دعاء عليهما.

[4] / سبقت ترجمته في المقدمة.

[5] / البيت من البسيط، ولم أقف على قائله،وهو من شواهد ، الحرير ي، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري البصري، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي،

أدعـــاء [لهمـــا أم عليهما؟][1] قال: إن أراد أن يسلط عليهما الذئب والضبع في وقت واحــد فقد دعا لهما؛ [لأن أحدهما يمنع الآخر /36، ب/ وتنجو الغنم، وإن أراد أن يسلط كل واحــد مــنهما في وقت آخر فقد دعا عليهما][2]، وقيل [هو][3] دعاء عليهما؛ لأنهما متى اجتمعا تعاونا عليهما[عيثا][4] وأكلا.

قوله: [(الصِّبْيَانَ)

أي لا تلُمني ولُم الصبيان[5]؛ لأنهم بالُوا فيه وتغوّطوا] [6]

قوله:(وِجَاذًا)

جمـــع وَجْــذٍ بالجـــيم والذال المعجمة، وهو نُقْرَة في الجبل يجتمع فيها الماء[7] [وكانوا يســألون عـــنه لِيَرِد وه] [8]أي أعرف به وِجَاذًا، وهذا كله مسموع من العرب، فإن قلت: قولك أعــرف به وجاذا ليس بمطابق للسؤال؛ لأن السائل قال: هل بمكان كذا وجذا ؟ ولم يقل هل تعرف بمكان كذا وجذا ؟ وكان الوجه إن يقول: بلى أن به وجاذا.

قلت: المطابقة من حيث المعنى؛ لأن قوله: أمَا بمكان كذا وجذا ؟ معناه: وهل تعرف به وجذا ؟ فعلى هذا تطابق للسؤال والجواب.

والقيرواني، الحسن بن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجبل، الطبعة الرابعة 1992م ص 189/2، واللسان مادة [ض، ب، ع]18/8.

[1] / في: ب، و: ج [عليهما أم لهما].

[2] / سقط من: ج.

[3] / سقط من: ج.

[4] / في: أ [عبثا].

[5] / ينظر الكتاب 255/1.

[6] / سقط من: ج.

[7] / ينظر الكتاب 256/1، واللسان مادة [و، ج، ذ] 220/15.

[8] / سقط من: ب، و: ج.

فصل: [النداء]

قوله: (مِنْهُ الْمُنَادَى)

حَـــدُّهُ: هو المطلوب إقباله[1] بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا، فالمطلوب إقباله جـــنس لـــه ولغيره من نحو [قولك][2]: مخاطبتي معك، وأنت المراد بهذا الخطاب، وقد خرج المندوب بهذا عن الحد، فإنه ليس بمطلوب إقباله وسنأتي بحده بعد إن شاء الله تعالى.

وقولنا: بحرف نائب مناب أدعو: فصل للمنادى من غيره.

والمـــنادى معرب أو مبني، فالمعرب منصوب، والمبني في موضع نصب، والناصب فعل مضمر لا حرف النداء[3] وذلك الفعل بين حرف النداء والمنادى وهو: أريد أو أعني، فإن قلـــت: يـــا عـــبد الله فكأنك قلت: يا أريد أو أعني عبد الله، إلا أنهم خزلوا الفعل وأضمروه إضمارا لازما وجعلوا أحرف النداء كالنائب عنه لدلا لته عليه لأنك إذا تلفظت بحرف النداء، عُلـــم أنـــك تريد إنسانا، فقيل لك: من تريد ؟ فتقول: عبد الله وهذا الصنيع اختصار، وكثرة الاســـتعمال تســـتدعيه[4] وفـــيه رفـــع لبس أيضا، ألا ترى أن النداء للحال،والغابر يصلح له وللاســـتقبال، فلما خيف إلى فوت المراد وهو أن المنادى مراد في الحال، أضربوا عن ذكر الفعـــل وجعلوا هذا الصوت إيذانا بأن المنادى مُراد في الحال، وإذا كانوا يضمرون الفعل في قـــولهم: إياك أن تفعل كذا، لأن المعنى باعد نفسك من أن تفعل كذا، مع أن إضماره لا يفيد شيئا من رفع اللبس، كان إضمار الفعل هنا ــ مع ما فيه من رفعه ــ أحْرى بالجواز وأغرق في الحكمة، وليس المراد بقولنا قبل: وكثرة الاستعمال [تستدعيه أنهم تكلموا به على الأصل ثـــم آثروا [طريقة][5] التخفيف لاستلزام ذلك وجود استعمال [6]الفعل المضمر في كلامهم كثيرا، وكلامـــنا فـــي فعـــل لـــزم إضماره ولم يستعمل، /46، أ/ وإنما المراد أنهم علموا أنه يكثر

---

[1] / ينظر شرح الكافية /344/1.

[2] / سقط من: أ.

[3] / ينظر الكتاب 291/1.

[4] / ينظر الكتاب 291/1.

[5] / سقط من: أ.

[6] /سقط من: ج.

استعماله ففعلوا ذلك به من أول مرة إن كانوا هم الواضعين باصطلاحهم[1]، وإن كان الله ــ سبحانه ــ هو الواضع، فإنه ــ جل وعز ــ علمهم ذلك فأوضح[2]، وما قررناه من أن المنادى منصوب بفعل لا زم إضماره وهو قول الأكثرين من النحويين،[3] وقال قوم[4]هو منصوب باسم فعل وهو: يا، وأخواتها، والصحيح من القولين: هو الأول؛ لأن اسم الفعل لا بد له من مرفوع، ولا مرفوع هنا ظاهرا ولا مضمرا، [والأول ظاهر. وكذا الثاني: إذ لو كان مضمرا فلا يخلو من أن يكون لمتكلم أو مخاطب أو غائب، والأول ممتنع][5]؛ لأن ضمير المتكلم لم يجيء مستترا في أسماء الأفعال. وكذا الثاني؛ لأن المعنى ليس عليه، إذ المخاطب هو المدعو لا [الداعي][6] فلا يستقيم كونه فاعلا مع كونه مفعولا لوقوع الفعل عليه.

وكذا الثالث، إذا لم يتقدم له ذكر، وليس المعنى أيضا عليه، وقال قوم إن حروف النداء مع المنادى كلام[7] وليست الحروف أسماء أفعال، ولا فعلا مع المنادى مقدرا، وهذا القول أيضا باطل لعلمنا أن [الحروف والاسم][8] لا ينتظم منها كلام لاستلزام [انتظام][9] الكلام منها كون الحرف إما مسندا أو مسندا إليه مع أن الحرف إنما وضع [لأنه][10] لا يسند ولا يسند

---

[1] / على رأي ابن جني فقد رأى أن أصل اللغة تواضع واصطلاح، ينظر الخصائص 41/1.

[2] / أما القول بأنها توقيفية من عند الله فهذا أصح الأقوال بدليل قوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ سورة البقرة /30.

[3] / أجمع النحويون على أن المنادى منصوب لأنه مفعول به منصوب بفعل مقدر تقديره أدعو أو أريد، ينظر الكتاب 291/1، والمقتضب 202/4، وشرح التسهيل 386/3، شرح الرضي 346/1، والأشموني 142/2، والهمع 32/2، والخزانة 117/2.

[4] / رأى الفارسي والخوارزمي أن المنادى منصوب بحرف النداء ، ينظر التخمير 325/1، وابن يعيش127/1، **وقد رُد عليهم بما هو مثبوت في كتب النحو، وصنف ابنُ يعيش المبردَ من هذه الطائفة، ورأيُ المبرد واضح، وهو أنه يرى أن المنادى منصوب بالفعل اللازم إضماره، ينظر المقتضب 202/4.**

[5] / سقط من: ج.

[6] / في: أ [الداع].

[7] / وذلك إذا ما قدر الفعل أو كان (يا) عوضا عن الفعل فيكون العوض جملة خبرية لأن الفعل مقصود به الإنشاء فيقدر بلفظ الماضي لأن الإنشاء يغلب مجيئه بالماضي ، ينظر شرح الرضي 346/1 .

[8] / في: ب [الاسم والحرف]، وفي: ج [الحرف و الاسم].

[9] / في: أ [انتظار].

[10] / في: أ [أن].

يســـند إلـــيه، وفـــيه إبطال وضع الواضع وانعقاد الكلام من غير إسناد لو بقّينا الحرف على أصله، وهو خلا ف ما به نطق الإجماع.

وقـــال قوم هو ليس بجملة إذ المنادى إنما ينادي لكلام يذكر بعد ندائه [والجملة ما تذكره بعد الـــنداء][1] والنداء معه كالفضلا ت التي تكون في الجملة كزيد في: نصرب زيدا، وهذا القول أيضـــا باطـــل؛ لأن قـــول القائل يا زيد كلام تام؛ لأنه يقول يا زيد لا ليُخبِر بشيء بل ليعلم حضوره أو غيبته، وقوله بعد ذلك: [فعلت كذا][2] جملة أخرى مستقلة.

والـــوجه الثاني في إبطاله: أن الاسم لا بد له من [جهة وإعراب التركيب][3]فلو لم يقدر قبل المنادى عامل، يلزم كونه معمولا بلا عامل وهو باطل، وما يؤدي إلى الباطل فهو باطل فوضح أن الصحيح هو القول الأول.

قوله: (أَوْ مُضَارِعًا لَهُ الخ)

أما يا خيرا من زيد: فالمضارعة فيه من حيث أن الأول عامل في الثاني، وبيانه: أن مِـــنْ إن كـــان مـــن جملة المجرور يكون خبرا عاملا في موضع الجار مع المجرور، على تقدير: يا فاضلا زيدا كما في قوله:-

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا[4] [.........................]

وإن كان من جملة خير: فعل الأول في الثاني ظاهر، ووجه جعله من جملة خير، أن حـــرف الجـــر لا يعمل مالم يتعلق بشيء. ألا تراك لا تقول بزيد إلا وأنْ تأتي بشيء نحو: مررت فلذا أنزل مِنْ مع خير منزلة شيء واحد في العمل.

ووجه آخر: [وهو][5] أن الآخر من تمام الأول فخير بمعنى: أخير كما أن شرا بمعنى أشـــر، وأفعل التفضيل لا بد له مِنْ: مِنْ إذا كان منكرا لما سنبين إن شاء الله تعالى، وحرف

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / سقط من: ج.

[3] / في: ج [من إعراب وجهة التركيب].

[4] / الشطر من الرجز، وقائله رؤبة، وسبقت دراسته، وتمامه :ـــ

يَذهبنَ في نَجدٍ وَغَوراً غائرا فَواسِقاً عن قَصدِها جَوائِرا

وروي [ويسلكن].

[5] / سقط من: أ، و: ج.

الجـــر لا بد له من مجرور، فإذا: يا خيرا، لا يتم إلا بنحو: مِن زيد، كما أن يا خيرا من، لا يتم إلا بنحو زيد، وإنك لا تخلوا مِن أن تجعل مِن: مِن خيرا، أو من المجرور، وهكذا شأن المضاف مع المضاف إليه، فقولك غلام، شائع، فبقولك غلام زيد زال الشياع فيكون زيد من تمام الأول.

ووجه آخر: وهو أن الثاني مخصص للأول، فبقولك يا خير للتفضيل، والمفضل عليه يحتمل أن يكـــون زيـــدا أو غيـــره، فبقولك:من زيد ارتفع الشياع، كما أن المضاف إليه مخصص للمضاف.

وأمـــا: يا ضاربا زيدا، ويا مضروبا غلا مه، ويا حسن وجه الأخ،فالكلام فيها كالكلام في:يا خيـــرا، فإن الأول في كل عامل في الثاني، والثاني من تمام الأول ومخصص له، ألا ترى انك إذا قلت يا ضاربا احتمل أن يكون المضروب زيدا أو غيره ، فبقولك زيدا ارتفع الشياع.

وأمـــا:يا ثلاثةً وثلاثين، اسم رجل فالمضارعة[فيه][1] من[حيث][2] إنه مفرد في المعنى لأنه اسم واحد ومركب من حيث الظاهر[3]، بدليل أن الأول مفرد عن الثاني إعرابا، فعلم أن الثاني غير منفك عن الأول معنًى منفك عنه ظاهراً، كما أن المضاف إليه غير منفك عن المضاف معنى منفك عنه ظاهرا، ولو ناديت جماعة معدودة بهذا العدد لقلت يا ثلاثة بالضم ثم عطفت عليه الثلاثين ورفعته أو نصبته على طريقة قولهم يا زيد والحارث، ولو كررت حرف النداء فليس لك إلا ضمها[4] ونزع اللام من الثاني نحو يا ثلاثة، ويا ثلاثون، وأما نزع اللام فلما سيجيء، وأما الإتيان بالواو فلأنها أخت الضمة.

قوله: ([......] إِمَّا عَرَضْتَ[5] [.....   ....])

---

[1] / سقط من: أ.

[2] سقط من: ب.

[3] / ينظر الكتاب 228/2.

[4] /صرّح سيبويه بمنع هذا الرأي، وهو الضم حيث قال " ولا تقول يا ثلاثة ويا ثلاثون لأنك لم ترد أن تجعل كل واحد منهما على حياله " ينظر الكتاب 228/2.

[5] / جزء من صدر بيت من الطويل ، وقائله عبد يغوث بن وقاص الحارثي القحطاني، وهو بتمامه:ـــ

فَيا راكِباً إِمّا عَرَضتَ فَبَلِّغَن   نَداماي مِن نَجرانَ أَن لا تَلاقِيا

يريد /24، ج/ إن عرضت، وهي إن الشرطية، وعرض الرجل أتي العروض، وهي مكة والمدينة وحواليهما، وتمامه:-

[.............................] نَداماي مِن نَجرانَ أن لا تَلاقِيا

قوله: (وَانتِصَابُهُ مَحَلاً الخ)

اعلــم أن نحو زيد مع نحو غلام يستويان في التعريف في قولك يا زيد ويا غلام من حــيث أن كــلا مــنهما يُعرَّف بإقبال المنادى عليه، وتخصيصه إياه النداء، لا بحرف النداء وحــده، ألا تــرى إلــى قول الأعمى: يا رجلا خذ بيدي، ففيه حرف النداء والمنادى[العدم][1] الإقــبال، والتخصيص منكرا، ألا ترى أن كل من يجيبه في الدنيا فهو مطيع له، فإن [قلتَ][2] ألا يلــزم فــي يا زيد تعريف المعرف؟ [قلتُ]: [3] لأنه سلب العلمية، ويؤول بواحد من الأمة المســماة [به][4]، كما تُؤَوّل بذلك (مُضَر) في قولهم: مضر الحمراء،[5] هذا هو المذهب، ولكن

وهوفــي المفضليات ص155، من قصيدة يرثي فيها نفسه عندما وقع في أسر جماعة يبحثون عليه طلبا للثأر فأيقن أنه مقتول، والمعنى أنه يخاطب أي ركب، وعدم التعيين هنا للدلالة على أن الأمر الذي يريد تبليغه جد مهم، فيقول: أيهــا الــراكب إذا مــا عرضت أي أتيت مكة والمدينة أو ما حواليها من نجران وهو مدينة باليمن أبلغ ندامای أي رفقائي وجلسائي أنني مودع لهم لأنه لا سبيل إلى لقائنا البتة.

والشاهد فيه : قوله (راكبا) نصب على أنه نكرة.

وهو من شواهد الكتاب 200/2، والمقتضب 204/4، والأصول في النحو 331/1 ، وشرح الرضي على الكافية 1 /356، وشرح التسهيل 397/3، والأشموني 141/2، والخزانة 413/1، وهو في التخمير 326/1، وفي ابن يعيش 127/1 ــ 129، والإيضاح لابن الحاجب 258/1.

[1] / في: ب [بعدم].

[2] / في:أ [قيل].

[3] / في: أ [قيل].

[4] / سقط من: ج.

[5] / ســبب هــذه التسمية روى علي بن المغيرة أنه لما حضرت نزار بن معد الوفاة قسم ماله بين بنيه وهم أربعة، مضــر وربــيعة وأيــاد وأنمار، فقال يا بني هذه القبة الحمراء من إدم وما أشبهها من المال لمضر، فسمي بمضر الحمــراء، وهــذا الخباء الأسود وما أشبهه من المال لربيعة، فسمي ربيعة الفرس، وهذا الخادم وما أشبهه من المال لأياد، وهذه البدرة وما أشبهه لأنمار، ينظر ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المتوفى سنة:597 هــ، كتاب الأذكياء، ص 174، المكتب التجاري للطباعة والنشر، ومجمع الأمثال ص15/1.

يرد على هذا قولنا:يا لله [إذ لا][1]يمكن فيه ما ذكرنا من التأويل وفرض التنكير، وبُنِي نحو يا زيـد، ويـا غـلام علـى الضم أما نفس البناء فلجريهما مجرى كلم الخطاب؛[2] لأن الأسماء المظهرة كلها غيب، تقول لقيت زيد وهو باسم، ولا تقول وأنت [باسم] [3]، وتقول يا زيد فعلت كـذا فـتعامله معاملة المخاطبين /37، ب/ فلما انسحب ذيل [الخطاب][4] عليها بسبب حرف الـنداء المقرون بالقصر جريا مجرى الكاف في نحو: نصرتك ونحو ذاك، والكافان مبنيان؛ لأن الأول ضـمير والثاني حرف، إذ لو كان اسما لصح إضافة ذا إليه، ولم يصح لعدم قولك ذا زيـد بالإضافة لما فيه من اجتماع التعريفين بالإشارة /47، أ/ والإضافة وهو منتف فبنيا وبـناؤهما على الحركة لكون بناؤهما عارضا، والبناء على الضم لامتناع البناء على غيره؛ لأن البناء على الفتح يفضي إلى التباس المعرفة بالنكرة في باب مالا ينصرف نحو يا أحمر، والبناء على الكسر يؤدي إلى التباس المفرد بالمضاف إلى ياء المتكلم عند الاجتراء بالكسر [نحـو: ياغلام][5]، وأما المضاف فإنه [وإن][6] وقع موقع كاف الخطاب بانسحاب ذيل الخطاب علـيه إلا أنـه فارقها بمابه من حيث التركيب مع المضاف إليه لأنها مفردة، أو نقول: أنهم رجعـوا في المضاف إلى الأصل فأعربوه لأن أصل الأسماء الإعراب، وإذا وقع اسم موقع المبني لم يجب بناؤه[7]، ألا تراهم أعربوا أيا بالنظر إلى الأصل، وإن كان هو بمنزلة كيف في تضـمن همزة الاستفهام، أو نقول إن [زيدًا][8]في: يا زيدٌ، قد بني لأنك نضوت[9] عنه التعريف العلمـي وكسـوته مـا كسـوته الـرجل في: يا رجل من التعريف الحاصل بإقبالك عليه،

---

[1] / في: ج [إذا لم].

[2] / تظهر هنا النزعة البصرية الخالصة للشارح في تأييده المطلق لرأيهم في بناء المنادى المفرد ساردا بذلك حججهم، ينظر الإنصاف 324/1 وما بعدها.

[3] / سقط من: أ، و: ج.

[4]/ في:أ، و: ب [المخاطب].

[5] / سقط من: أ.

[6] / في: أ [قد].

[7] / في: ج زيادة قوله [حتما].

[8] / في: أ [إن زيدٌ]. وهو خطأ واضح.

[9] / النضو هو الخلع والترك ، يقال نضا الرجل ثوبه أي خلعه، ونضوت عنه التعريف أي جردته منه، أنظر اللسان مادة [ن، ض، و] 181/14.

وتخصيصـــك إياه ونزّلته منزلة كاف الخطاب، وذلك ليس بمستطاع في المضاف لأن نضو التعريف الإضافي عنه مع قيام الإضافة بين الإحالة والمضارع للمضاف جار على نهجه في الانتصاب لارتضاعهما فرع المضارعة من أوجه نُبِّهْتَ عليها قبل، فلا تقل يا خيرُ من زيد، ويا ضاربُ زيدا، ويا مضروبُ غلامه بالضم، كما لا تقول: يا غلامُ زيد بضم الغلام.

وأما النكرة فشائعة لم تختص بواحد من الأمة دون غيره، فلما لم تختص بواحد منها فارقت كاف الخطاب لاختصاصها بالواحد فلم يكن واقعا موقعها فلا يبنى. وأما ما فيه لام الاستغاثة والتعجب فإنما لم يبن لمفارقته كاف الخطاب؛ لأنه قليل الاستعمال دون الكاف.

و عطّاف:[1] اسم رجل، وكذا رياح، فإن قلت: لم أدخلوا اللام على المستغاث ؟

قلت: لأن النداء اختياري [كقولك][2] يا غلام واضطراري نحو:-

يَالعَطَافِنا[.............. ....]

فلا بد من نصب علامته ليتميَّز أحد القسمين من الآخر[3].

---

[1] / شرع في شرح شاهد استشهد به الزمخشري وهو بتمامه:ـ

يَا لَعَطَّا فِنَا وَيَا لَرِيَاحِ   وَأَبِى الْحَشْرَجِ الْفَتَى النفّاحِ

البـيت من الخفيف، وقائله لم يعرف، وقيل انه من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها، والمعنى: أنه ينادي رجــلا اســمه: عطاف، وكذا: رياح، على رواية من قال أنه بفتح الراء وبنقطة واحدة تحت الباء فهو: رباح، وإن ضــعف هذا القول، ينادي هؤلاء الرجال على سبيل الاستغاثة بدليل إدخال لام الاستغاثة على المنادى وهم العطاف والرياح، ويناشدهم بأنه لا مستغيث له غيرهم.

والشــاهد فيه: إدخال لام الاستغاثة على المستغاث به وهم العطاف والرجال بحيث قال: يا لعطافنا ويا لرياح ، وهو مــن شــواهد الكــتاب 217/2، والمقتضب 257/4، وشرح الرضي على الكافية 352/1، والأشموني 167/2، والعيني 167/2، والهمع 70/2، وهو في ابن يعيش 128/1ــ 131، وفي التخمير 330/1 والخزانة 154/2.

[2] / في: أ، و: ج [نحو].

[3] / قــال البطليوسي: إنما فتحت لام الاستغاثة فرقا بين المستغاث به والمستغاث من أجله، فإذا عطفت أحد الاسمين علــى الآخر، علم ضرورة اتباع الثاني للأول في الحكم؛ لأنه من طبيعة عمل العطف، فأغنى ذلك عن فتحها فجاء بهــا علــى الأصل، وهذا ليس في كل موضع، وإنما تكون فيما لم يكن فيه حرف النداء مكررا، كقولك يا لزيد ويا لعمر فإذا كررت حرف النداء قلت: يا لزيد ويا لعمر وجب فتحهما؛ لأن الكلام صار جملتين. أ هــ بتصرف بسيط. ينظــر البطليوسي، عبد الله بن محمد بن السيد المتوفى سنة:321 هــ، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، وينظر الهمع 69/2.

فـــإذا قلت لم عُيِّنَت اللام للعلامة؟ قلت: لأنها للاختصاص، والموضع موضعه، لأن موضع الاختصـــاص بمعنـــى الاستغاثة، وكذا الكلام في لام التعجب، ولا يدخل على هذه اللام من حـــروف النداء غير:يا، ولا يجوز سقوط: يا منها، قال سيبويه[1] " وزعم الخليل أن هذه اللام بـــدل مـــن الـــزيادة التي في آخر الاسم إذا أضيفت نحو [قولك][2]: يا عجباه، ويا بكراه، إذا استغثت أو تعجبت فصار كل واحد منها يعاقب صاحبه " كما عاقبت الألف الياء في[يمني][3].

فإن قلت اللام الجارة تكسر مع الأسماء الظاهرة فما بالها فتحت هنا مع دخولها على الظاهر نحو: يا لعطافنا ؟ قلت: المنادى واقع موقع المضمر لما ذكرنا أنه واقع موقع الكاف في نحو نصرتك، واللام الجارة يفتح مع المضمرات، نحو: لك[4].

فإن قلت فما السر في ذلك ؟

قلـــت: هو أن اللام حرف واحد والكلمة المصوغة على حرف واحد تُحرك عند الاضطرار إلـــى تحريكها بالفتحة لخفتها المناسبة للضعيفة، فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن لا تكسر هي في نحـــو: لزيد، قلت: مُسلّم غير أن العدول من الفتحة إلى الكسرة في ذلك للفرق بين هذه اللام وبـــين لام الابتداء فإنها مفتوحة كما في قوله [جل وعز][5]:- ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ [6]، فإن قلت: ما فـــيه لام الجر مجرور، وما فيه لام الابتداء مرفوع، والفرق بين المجرور والمرفوع واضح فلا حاجة داعية إلى ركوب الشطط وهو حمل الحركة الثقيلة على الكلمة الضعيفة.

قلت: الالتباس باق، ألا ترى إلى قولك: لموسى مال، فإنك لو لم تكسر اللام لم يُدْرَ أن موسى مبتدأ ومال خبره، والتقدير: لموسى مَوِل، أي: ذو مال، أو خبر[مبتدأ][7]، ومال مبتدأ والتقدير: مالٌ لموسى، فعلم أن لابد من كسر اللام الجارة مع الأسماء الظاهرة لما ذكرنا من الفرق.

فإن قلت: فما بالهم كسروها ولم يضموها ؟

---

[1] / ينظر الكتاب 218/2.

[2] / سقط من: ب، و: ج.

[3] / في :أ [يمان]، وفي الكتاب " كما عاقبت الألف في يمان الياء في يمني " ينظر الكتاب 218/2.

[4] / ينظر المقتصد 788/2 وما بعدها.

[5] / في: ب [عز وجل].

[6] / سورة البقرة /219.

[7] / سقط من: ج.

قلــت: لما في كسرهم إياهما من إثبات الموافقة بين حركتها وحركة معمولها، ونظيره هذه الكسرة، كسرة الباء في: بزيد، وقولك: يا للماء[1]، [فكأنك][2] ترى ماء يعجبك فتناديه قائلا له تعال حتى تُرى، فإنك عجيب الشأن لا يعرفك كل أحد .

وقــوله في الآخر: أو مندوبا كقولك يا زيداه، تمثيل للمنادى المبني على الفتح، وليس ذلك بمستقيم[3]؛ [لأنه ليس بمنادى إذ ليس يستقيم][4] أن يكون مطلوبا إقباله، فلا يستقيم أن يذكر جملة في باب المنادى، ألا تراه أفرد له فصلا.

---

1 /ينظر الكتاب 217/2، والمقتصد790/2.

2 / في: ج [كأنك].

3 / اعتــرض الشارح على الزمخشري لجعله المندوب تحت المنادى المنصوب محلا، وقد أورد له فصلا، ولأنه لا تنطبق عليه أحوال المنادى.

4 / سقط من: أ.

[توابع المنادى]

قوله: (تَوَابِعُ الْمُنَادَى إلى قوله: ونَصبًا)

ذكـــر توابع المنادى، وإن كان للتوابع باب مفرد، وكان حقها أن تذكر في ذلك الباب لأن هـــذه التوابع مخالفة لحكم التوابع باعتبار النداء، فكان ذكرها في باب النداء أجدر؛ لأن تلـــك المخالفـــة من آثاره[1]، فقوله: المضموم احتراز من المنادى المنصوب فتابعه على قياس بـــاب التوابع، وغير المبهم احترازا من المبهم، فإنه لا يكون فيه ما ذكره من الحكمين على المـــذهب المخـــتار، والمنادى المفرد والمعرفة غير المبهم الذي هو اسم الإشارة إذا أضيف بمفـــرد وحملـــت الصفة على لفظه مرة وعلى محله أخرى، والحمل على المحل ظاهر؛ لأن توابع سائر المبنيات توابع لهن من حيث المحل لا اللفظ كما جاء في هؤلاء الكرامُ بالرفع لا غيـــر. وقد تُلي عليك[2] وسبق فيما سبق إليك أن المنادى مفعول وهو منصوب فنصب الصفة حملا على المحل.

أمـــا الحمل على اللفظ فلأن الضمة في نحو: يا زيد، لما اطردت شابهت في الظاهر الرفعة المطـــرفة فـــي نحـــو: جاءني أحمد، وشابهتها أيضا في عروضها لأن هذه الضمة عارضة كحـــركة الإعراب، فشبه موجبها وهو حرف النداء بعامل الإعراب، كجاء في: جاءني أحمد، وأنت تقول: جاءني أحمد الظريف، بالرفع حملا على لفظ أحمد، فكذا يا زيد الطويل بالرفع، أمـــا هؤلاء فالكسرة غير مطردة في نظائرها، ألا ترى أن هذا الاسم اسم إشارة كهؤلاء ولا كسر فيه.

فـــإن قلت: قد وقعت فيما أثبتت في نحو جاءني غلامي الظريف برفع الصفة لا غير واطراد الكســـرة فـــي كـــل /48، أ/ اسم مضاف إلى ياء المتكلم يستدعي على ما ذكرت أنه يجوز انجرار الصفة بالحمل على لفظه.

قلـــت: إنما لم يجز الحمل هنا على اللفظ لما بين ياء المتكلم وما أضيف إليه من شبه امتزاج ليســـت لغيرها من المضاف والمضاف إليه، ألا ترى أن هذه الياء لا تنفرد بنفسها عن شيء ولا يمكـــن التلفظ بها مفردة لكونها ضميرا متصلا، ولكونها حرفا واحدا، فكأنها جزء الكلمة،

---

[1] / أي المنادى.

[2] / في: ب: زيادة قوله [وقد].

ولا يبتدأ بجزئها الأخير وهي تجيء أبدا في الآخر، ولكونها ساكنة في الآخر، ولكونها ساكنة في الأمر العام فصارت بمنزلة تاء التأنيث وياء النسب[1] في كونهما متصلين بالاسم، وتنزّل الاسم معهما منزلة شيء واحد، فلذا امتنع حمل الصفة فيما نحن فيه على لفظ المضاف، لامتناع الحمل على حركة حشو الكلمة، ألا تراك لا تقول: جاءتني امرأة قتيلا بالنصب حملا على حركة الهمز، ولا تميمي كريم، حملا على كسرة الميم، واتفقوا على أن هذه التوابع معربة، وإن كانت على لفظ المتبوع المبني؛ لأن المتبوع وجدت فيه علة البناء فبني ولم توجد هي في التابع فامتنع بناؤه، ولا يلزم من بناء المتبوع بناء التابع إذا افتقرت فيه علة البناء، ألا تراك تقول: [جاءني][2] هذا الرجل والمتبوع مبني دون التابع لوجود علة البناء وفقدانها، فكذا فيما نحن فيه.

فإن قلت: فلم لم يبنى المنادى مع صفته كما بني المنفي مع صفته نحو لا رجل ظريف ؟.

قلت: لو بني المنادى مع صفته فلا يخلو من أن تثبت اللام أو لا تثبت، ففي الأول /38، ب/ يمتنع البناء؛ لأن اللام ما نعته، بدليل أنك لم تجد اسما في معنى اللام.

فإن قلت: ما تقول في قولهم: ألان؟.

قلت: هو شاذ، وما شذ عن القياس فغيره عليه لا يقاس؛ لأن الشاد بمنزلة المعدوم، وفي الثاني يمتنع الوصف؛ لأن المعرفة لا توصف بالنكرة، هذا في الصفة، وكذا الكلام في التأكيد، فهو من التوابع كالصفة، [فيأتي فيه ما أتى فيها[3] تقول: يا تميمُ أجمعون، فترفع بالحمل على اللفظ، ويا تميمُ أجمعين [بالنصب[4] بالحمل على المحل.

وتقول في عطف البيان: يا غلامُ بشرٌ، ويا غلامُ بشرًا. وهو مشابه للصفة من حيث [إنّ][5] في كليهما كشفا وإيضاحا، وسيساق إليك فيهما الحديث فلا تقلق، ولم يترك التنوين في بشرٍ؛ لأنه ليس بنفس المنادى فيجب بناؤه /25، ج/ ويترك التنوين للبناء، وفي عطف المحلى باللام: يا

---

[1] / في: ب: زيادة قوله [الساكنة].

[2] / سقط من: أ.

[3] / سقط من: ج.

[4] / في: ج [فينصب].

[5] / في: أ، و: ج [أنها].

عمـــرو والحـــارثُ، ويا عمرُو والحارثَ، وقُرئ قوله تعالى: ﴿يَجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [1] بالرفع والنصب للفظ والمحل[2].

قوله: (إلاَّ البَدَلَ) إلى قوله: (بِعَيْنِه)

لأن البدل في حكم تكرير العامل، بدليل أنه قد جاء صريحا في قوله عز من قائل: ﴿ لِلذِينَ ٱستُضْعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [3] فـــ:﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ بدل[4]من الذين استضعفوا، وقد كرر اللام وهو العامل[5] كما ترى فقولك يا زيد زيد بمنزلة يا زيد يا زيدُ فلا يجيء في زيد الثاني غير الضـــم كمـــا فـــي الأول، وأن الواو حرف عطف، ومن شأنه أن يدخل الثاني فيما دخل فيه الأول، فـــإذا قلـــت: جاءني زيد وعمرو فهو بمنزلة قولك جاءني زيد جاءني عمرو، إلا أنهم قصدوا الإيجاز فجاؤا بالعطف مقام جاءني الثاني، فيكون قولك: يا زيد وعمرو بمنزلة يا زيدُ ويا عمرُو، فلم يجز بها إلا الضم.

فإن قلت: فعلى ما ذكرت يلزم أن لا يصح قولهم يا عمرو والحارثُ، كما لم يصح يا عمرو ويا حارثَ.

قلت: الواو وإن تنزلت منزلة يا فهي ليست بمنزلته في كونه علما للنداء الذي يفيد التعريف؛ لأنها كما قامت مقامه [كذلك][6] قامت مقام سائر العوامل من نحو: [جاءني][7] فيما ذكرنا [قبل، ونحو ضرب في ضُرِب زيدٌ وعمرٌو والتقدير: ضُرِب زيدٌ ضُرِب عمرٌو][8]، فلما لم يكن علما للتعريف كـــ:يا، لم يلزم في يا عمرُو والحارثُ ما لزم في: يا الحارث من اجتماع التعريفين بـــ:يا، واللام.

---

[1] / سورة سبأ /10.

[2] / ينظـــر الكتاب 187/2، الكشاف 281/3، والبحر المحيط 525/8، والتبيان في إعراب القرآن 1064/2، وفيها تفصيل لوجه إعرابها، والمقتصد 769/2.

[3] / سورة الأعراف /74.

[4] / ينظر المقتصد 775/2، والكشاف 90/2، والتبيان في إعراب القرآن 580/1، والبحر المحيط 94/5.

[5] / في:ب ، و: ج [وقد كرر العامل وهو اللام]، واللام المكررة هي اللام التي في قوله تعالى﴿للذين﴾

[6] / سقط من: ج.

[7] / في: ج [جاء].

[8] / سقط من: ج.

فإن قلت: قد قالوا إن زيدًا الثاني في رأيت زيدًا زيدًا تأكيد، فما باله يقول: أنه في يا زيدُ زيدُ بدل ؟.

قلت: ما ذكرت إخبار وفيه يجري التسامح والتجوُّز، فجاز أن يقع زيدا الثاني فيه تأكيد أيدانا بأن لا تسامح، بخلاف ما نحن فيه، إذ لا مدخل للتسامح فيه؛ لأن المنادى لا ينادي شخصا إلا بعد أن يتشبث بذلك الشخص أمرٌ [يدعوا][1] المنادي ويحثه على أن يناديه، ولا يتساهل في النداء لما في تساهله وتوانيه من فوات مباغيه وأمانيه.

قوله: (وَإِذَا أُضِيفَ فَالنَّصْبُ) الخ

حكم توابعه عند الإضافة النصب، أما الصفة فهي كالجزء من الموصوف بدلالة امتناع تقديمها عليه، كما يمتنع تقديم اللام على الراء، والجيم في: رجل [في المنادى][2]. وفي المنادى المضاف [النصب][3] فكذا في الصفة المضافة، وزيادة تحقيق هذا الكلام أن النصب في المنادى المفرد المعرفة كان ثابتا تقديرا لا لفظا، وفي صفة المفرد كان ثابتا لفظا، لكن بطريق الجواز لا بطريق اللزوم نحو: يا زيد الظريف، والمنادى إذا كان مضافا يترقّى أمر النصب فيه فيتحول إلى لزوم ظهوره في اللفظ ، فناسب أن يلزم ظهوره في الصفة المضافة، بل هذا أولى؛ لأن النصب التقديري أدنى من النصب الجائز ظهوره، وقد ترقّى أمره بسبب الإضافة فما ظنك في ترقي الأعلى بسببها، ولذا قال: يا زيدُ ذَا الجُمَّةِ، وعليه قوله:-

أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا   فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ سَعْدٍ فَخَاصِمِ[4]

---

[1] / في: ب [ينادي].

[2] / سقط من: ب، و: ج.

[3] / سقط من: أ.

[4] / البيت من الطويل، وقائله لم يعرف، والمعنى يخاطب زيدا المعروف بأخي ورقاء ويقول له إن كنت طالبا للثأر والقصاص من أعدائك فها هو وفد منهم خرج فلاقه وخاصمه واقتله، وهذا أسلوب في الحث على الثأر والمحاسبة.والشاهد فيه نصب: أخا؛ لأنه صفة مضافة لمنادى المفرد جريا على القاعدة التي مفادها أن المنادى المبني على الضم إذا أفرد فحكمه النصب، وهو من شواهد الكتاب 183/2، وهو في ابن يعيش 4/2– 15، والإيضاح لابن الحاجب 266/1، والتخمير 334/1، وشرح أبيات المفصل 266/1، واللسان مادة [ح، ن، ا] 3/ 372.

والتأكـيد كالصفة، فلم يجز فيه عند الإضافة إلا النصب فعليك، أن تقول: يا خالد نفسَه بالنصـب، وكـذا: يا تميمُ كلَّكم، بالنصب والخطاب لِتَنَزّل المنادى منزلة المخاطب أو كلهم به وبالغيبة، ذهابا إلى أن المنادى ليس بعلم للخطاب في الأصل، ألا ترى أن زيد ليس بموضوع للخطاب كالكاف وأنت، فلا يلزم أن يُعدل به عن أصله عدولا مستمرا، وبهـذا خـرج الجواب عن جواز وصف المنادى المضموم النازل منزلة الضمير مع امتناع وصف المضمرات فافهم.

والبدل أمره ظاهر، فإنه في حكم تكرير العامل، فكان قول: يا بشرُ صاحب عمرو، في تقدير: يا بشرُ يا صاحبَ /49، أ/ عمروٍ فلا يجوز في صاحب عمرو إلا النصب، كما لا يجوز غيره في يا عبدا لله، وأبا عبد الله عطف بيان، وعبد الله عطف بحرف.

[الوصف بابن وابنة]

قوله: (فَإِنْ وَقَعَا أُتْبِعَتْ حَرَكَةُ الأَوَّلِ حَرَكَةُ الثَّانِي)

المنادى المضموم العلم إذا وصف بابن مضاف إلى علم أو بابنة هي كذلك كـ:يا زيد ابـن عمرو، ويا هند ابنة عاصم، يبنيان على الفتح؛ لأن الفتحة من جنس ما يستحقه المنادى فـي الأصل؛ لأن أصله النصب، ولا فصل بينهما وبين النصب في اللفظ، وهي حركة، الابن حالة الإعراب؛ لأن المنادى المضاف منصوب والضمة ليست بملتبسة بالابن المضاف بوجه دع الكسـرة فهـي أجنبية لالتباسها لا بالمنادى ولا بالابن، لا إعرابا ولا بناء فيكون بناؤهما على الفتح أولى[1].

فـإن قلـت: ما الموجب لبنائهما على الفتح ؟ قلت:هو أن الابن مع المنادى كشيء واحد؛لأن الابـن لا يـنفك عن كونه ابنا لأبيه، كما أن الأب لا ينفك عن كونه أبا له، فكان الابن صفة لازمة للمنادى والصفة مع الموصوف كشيء واحد من حيث المعنى فتنزلا منزلة شيء واحد كجزأي: خمسةَ عشرَ، فيبنيان على الفتح، كما أن جزأي [خمسة عشر][2] تبنيان عليه.

وقال بعضهم[3] في حركة الابن: إنها حركة إعراب لا حركة بناء، وإن اقتضى تنزلهما منزلة [خمسـة عشر][4] أن تكون[5] الحركة في الابن حركة بناء أيضا كفتحة [الراء من خمسة عشر][6] ومفـزع هذا القائل إلى أن صاحب الكتاب[7] شبه هذا بامرئ، فكما لا يشك أحد في أن حركة

---

[1] / ينظر المقتصد 785/2 .

[2] / في: ب، و: ج [حضر موت].

[3] / حركة نون الابن تكون إعرابا إذا كان لفظ الابن واقعا في موضع غير نداء مثل: رأيت عمر بنَ محمد، بالفتح، ومـررت بعمر ابنِ محمد بالكسر، وهذا عمر بنُ محمد بالضم، أما إذا ورد ما أضيف إليه في سياق نداء ، مثل: يا زيـد بـن عمر، فالبصريون يضمون المنادى وينصبون ابنا، الأمر الذي جعل شيخنا شارح الإقليد والجر جاني في المقتصد 785/2، يقولون ببناء ابنا، أما الكوفيون وابن كيسان فيرون بجواز الضم والفتح اتباعا للضم وفتح المنادى اهـ بتصرف، ينظر الكتاب 203/2، والمقتصد 785/2، والهمع 55/2، وشرح الرضي 371/1 ، والأشموني 2/ 144، والصبان في حاشيته على الأشموني 211/3.

[4] / في: ب [حضرموت].

[5] / في: ب زيادة قوله [تلك].

[6] / في: ب [الثاني من حضر موت].

[7] / ينظر الكتاب 203/2.

الهمـــز من امرئ حركة إعراب، كذلك لا يشك في أن حركة الابن حركة إعراب، ولم صح هذا القول، فالوجه أن يقال: لمّا تعين النصب للابن من حيث أن المضاف في النداء لا يكون إلا منصـــوبا، صـــفة كان أو موصوفا فتحوا المنادى؛ [لأن الفتح يشبه النصب من حيث إن صـــورتهما واحدة][1] وإنما آثروا فتح المنادى لتحصل الخفة وعلّتها كثرة اللفظ والاستعمال، أمـــا كثرة اللفظ: فلأنه كلمات متعددة في حكم كلمة واحدة، وأما كثرة الاستعمال: فلأن ذكر الابـــن مضـــافا إلى العلم صفة أكثر من ذكره مضافا إلى غيره، فلما كثر من هذين الوجهين آثـــروا الخفـــة بالفتح؛ لأن الفتحة أخف من الضمة، ولأن فيها إتباعا، وفيه خفة دون مخالفة الحركتين مع ما ذكرنا من كون الفتح شبيها بالنصب.

فـــإن قلت: فهلا سوغوا الاتباع إذا لم تقع الابن بين علمين كما في: يا زيدُ ابن أخينا ؟ قلت: القياس لا يسوغه إلا في كلمة واحدة نحو: منحدرُ الجبلِ، إلا أن تسويغه فيما سبق لما ذكرنا من تنزل الكلمتين منزلة كلمة واحدة لفرط الاتحاد وشدة الاتصال؛ لأن الابن وصف لا ينفك [في نحو يا زيد بن عمر][2] بخلاف قولك: يا زيدُ بنَ أخينا؛ لأن زيد لا ينفك من أن يكون ابن أخ، ألا تـــرى أنه يجوز أن يكون ابنا، ولا يكون ابن أخ لأحد، أو تقول: كون زيدِ بنِ عمرو وصـــف لـــه غير منفك لا يتفاوت بالنسبة إلى كل أحد، ألا ترى أنه يجوز أن يصفه كل أحد بهذه الصفة، أم كونه ابن أخيك فإن ذلك وصف، لكن بالنسبة إليك، ولا يجوز أن يصفه بهذه الصـــفة كـــل أحد، وتقول: يا زيدُ ابنَ أخينا، فلم ينزّل المنادى مع الابن في يا زيدُ بنِ أخينا، منزلة كلمة واحدة، فيمتنع الاتباع، وظاهر كلام المصنف يدل على تحتم الفتح في المنادى إذا وقـــع بعـــده ابن بين علمين، وهو قول بعض النحويين[3] والصواب أن ذلك ليس بمحتم فلعله ترك ذكره إما لأن هذا هو الأفصح، إما/39، ب/؛ لأنه كالمعلوم؛ لأن عامله انضمام المنادى في نحو: يا زيدُ بنَ عمرو موجودة فيكون المقتضى لجوازه موجودا.

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / سقط من: أ .

[3] / قال السيوطي في الهمع 53/2، إذا كان المنادى علما موصوفا: بابن، متصل مضاف إلى علم، نحو: يا زيد بن عمـــر، جـــاز فـــي المنادى مع الضم الفتح، اتباعا لحركة ابن ، إذ بينهما حاجز غير حصين، ينظر الجر جاني في المقتصد 785/2، وابن يعيش 5/2، وشرح التسهيل لابن مالك 394/3.

قوله: (وَقَالُوا فِي غَيْرِ النِّدَاءِ)الخ

يقـــول: هذا زيدٌ بنُ أخينا بالتنوين، وزيدُ بنُ عمرو، بدونه، وكذا في الجر والنصب؛ لأن الموصـــوف مع الابن الواقع بين علمين بمنزلة شيء واحد لما بينهما من شدة الامتزاج التـــي ذكرناها، ووسط الاسم ليس من مظان صحة دخول التنوين، وهذا حكم تخفيفي أوجبه وقـــوع الابـــن بين علمين صفة، ذكره وإن لم يكن من باب النداء لكونه أشبه الحكم التخفيفي الســـابق ذكره في نحو: يا زيد بن عمرو غير أن الحكم هنا حذف التنوين، والحكم ثم الفتح، هـــذا إذا وقع الابن صفة، وإن وقع خبرا فلا بد من التنوين، وإن وقع بين علمين إذ ليس بين المبتدأ والخبر ما بين الصفة والموصوف من فرط الامتزاج وقد جاء على المهجور قوله :-

جاريةٌ من قيس ابنِ ثَعلَبَه[1]

قَبـــَّاءُ ذاتُ ســـُرَّةٍ مقعـــّبَهْ

ممكورةُ الأعلى رَدَاحُ الحجبَهْ

كأنّـــها حِلْيَـــةُ سيفٍ مُذَهَّـــبَهْ

قـــيس بن ثعلبة: قبيلة[2] عظيمة، والقباء التي ضمر بطنها، والمُقَعَّبَة: السرة التي دخلت في البطن وغَمُضت فَعَلا ما حولها فصار موضعها كأنه قَعْب.

والممكـــورة: المطـــوية الخَلْـــق، وأراد بالأعلى: بطنها و ما يليه، والرَّدَاح: الثقيلة الضخمة. والحِجَبَةُ: رأس الوَرِك، أراد أن عجيزتها ثقيلة ضخمة كأنها حلية سيف في بريقها وحسنها.

---

[1] البيـــتان مـــن الرجز، وقائلهما: الأغلب العجلي، يخاطب فيها امرأة اسمها: كلبة، كان بينهما مهاجاة، وهي التي أرادها بقوله: جارية.

والمعنـــى: أنه يهجوا هذه المرأة التي هي من قيس بن تعلبة ووصفها بأنها ضامرة البطن ذات سرة عميقة حتى علا ما حواليها وهذا وصف لا يليق بمن تدعي لنفسها الجمال والحسن.

والشاهد فيه: تنوين قيس على خلاف القياس، لضرورة الشعر، وهو من شواهد الكتاب 506/3، والمقتضب 315/2، والخصـــائص 491/2، والخـــزانة 236/2، والمغني 644/2، رقم الشاهد 886 بعجز غير الذي هنا وشرح أبيات المغنـــي 366/7، ومعاني القرآن للفراء 432/1، واللسان مادة [ث، ع، ل، ب] 102/2، وهو في ابن يعيش 6/2، والتخمير 337/1، والإيضاح 268/1، وشرح أبيات المفصل 268/1.

[2] / ينظر معجم قبائل العرب 971/3.

قوله:(كَقَوْلِكَ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)

أي: مـــنادى مفرد ومعرفة، وها مقحمة للتنبيه، والرجل: صفة له ولا يجوز فيه غير الرفع؛ لأنه هو المقصود بالنداء، وبيانه: أنه لما أرادوا نداء المعرّف باللام أتوا بأي وجعلوه وصْـلة إلـى ندائه كراهية الجمع بين يا واللام، وهو اسم مبهم يفتقر إلى ما يوضحه ويزيل إبهامه، فلا بد من أن يرد فيه اسم جنس أو ما يجري مجراه يتصف به حتى يصح المقصود بالـنداء فأردفوه به معرفا باللام ووصفوه بذلك المعرف، فانسحب عليه النداء بهذا الطريق، وصـار قـولك: يا أيها الرجل [في التقدير][1] بمنزلة: يا رجل، وأقحموا كلمة التنبيه ليراعي جانـب أي، لأنـه اسم إضافي في نحو: أيهما وأيهم؛ ليكون تنبيها على أن المقصود بالنداء المعـرف باللام، فلما كان هو المقصود بالنداء لزم أن يلزمه الرفع ليوافق نحو: يا رجل في الحـركة /50، أ/ مـن حيث اللفظ، ويكون ذلك إعلاما بأنه هو المقصود بالنداء /26، ج/ لا يجـوز فـيه غير الضم نحو: يا رجل، ولو جاز النصب في الرجل في: يا أيها الرجل لوقع الإخـلال بالغـرض؛ لأن الانتصاب أمارة كونه غير مقصود بالنداء نحو: يا زيد الظريف، بنصب الظريف.

ووجـه آخـر: وهو أن الصفة بمنزلة الموصوف، وهي هنا لازمة، ألا ترى أنك لو قلت: يا زيـد وقعت لك الغنية عن الظريف ونحوه، ولو قلت يا أيٌ أو: يا أيها امتنع الجواز؛ لأن أيا مـبهم لا يستعمل بنفسه، فلما لزمته الصفة قوي الاتحاد وازداد الاتصال فتنزل أي مع صفته في نحو: يا أيها الرجل بمنزلة كلمة واحدة، فجرى قولك يا أيها الرجل مجرى قولك: يا رجل ليكون مشاكلا لذلك في اللفظ وينفصل عما لا يلزم من نحو: يا زيدُ الظريف، وبما ذكر بطل قـول أبي عثمان[2] بجواز قولك يا أيها الرجلَ بالنصب[3] قياسا على نحو يا زيد الظريف. فإن قلت فما قلت في صفة أي ؟ قلت: لا يجوز فيها إلا الرفع مفردة كانت أو مضافة لتعين الرفع للموصوف، وذلك نحو: يا أيها الرجل الظريف، ويا أيها الرجل ذو الجمة، قال:-

يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي[4] [......................]

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / سبقت ترجمته.

[3] / ينظر قوله في شرح الرضي على الكافية 375/1، والهمع 49/2 ــ 50.

[4] / البيت ممن الرجز، وقائله: ر ؤبة، وهو بتمامه:ــ

قوله: (وَيَا أَيُّهَذَا)

اعلم أن اسم الإشارة مستكره نداؤه؛ لأنه بين ما هو سائغ النداء وهو المظهر، وبين ما هو ممتنع النداء وهو المضمر؛ لأنه إذا كان ضميرا للغائب فلا يخلو من أن ينادي نداء غيبة أو خطـــاب، ففي الأول يلزم أن يكون المعرفة نكرة؛ لأن الضمائر معارف، وفي الثاني يلزم جعـــل ما للغائب للمخاطب، وهو تحويل لمعناه، وكلاهما منتف، وإن كان ضميرا للمخاطب فعلـــى مـــا ذكرنا من الأمرين: ففي الأول: يلزم التنكير وتحويل معناه، وفي الثاني: يلزم أن يكـــون قبل النداء منكرا غير مخاطب، ليستفيد التعريف والخطاب بالنداء والإقبال، وفسادهما ظاهـــر، ثم إن المظهر للغائب كـــ:زيد ورجل، والمضمر للقريب جدا، ولذا قالوا: الضمائر أعـــرف المعـــارف لأنها بمنزلة وضع اليد، واسم الإشارة لما هو أبعد منه فيسوغ نداؤه مع استكراه نظرا إلى ظرفيته؛ لأن أحدهما يمنع النداء والآخر يسوغه، فلما كان كذلك أتى بأي، وجُعِـــلَ وُصلَةً إلى ندائه على ما ذكرنا في نداء المعرف باللام، فإن قلت: فما وجه تعيين أي للوصلة ؟ قلت: لأنها أشد امتزاجا من غيرها مع دلالتها على الذات، ألا ترى أنها إذا أضيفت إلى اثنين أو جماعة تكون هي واحدا مما أضيفت هي إليه، ودلالتها على الذات ظاهرة، وما نحن فيه من المقام يقتضي هذين المعنيين فناسب أن تعين هي للوصلة.

قوله:–

(أَلاَ[1]............................ ....)

يَا أَيُّهَا الجاهِلُ ذُو التَنَزّي لا تُوعِدَنّي حَيَّةٌ بِالنَكْزِ

والشـــاهد فـــيه: قوله: ذو التنزي، حيث جاء مرفوعا لأنه نعت لجاهل، والجاهل هنا ليس بمنادى، وهو من شواهد الكتاب 192/2، وهو في التخمير 193/3، وفي ابن يعيش 138/6.

[1] / مطلع بيت من الطويل، وقائله: ذو الرمة يمدح بلال بن أبي بردة، وهو بتمامه:ـــ

أَلاَ أَيُهذا الباخِعُ الوَجدُ نَفسهُ بِشَيءٍ نَحَتهُ عَن يَدَيهِ المَقادِرُ

وهـــو فـــي ديوانه ص251، والمعنى يخاطب الشاعر ممدوحه الذي كاد أن يهلك نفسه أسا وحزنا على فوات شيء أراده ولم يظفر به، وكأنه يحثه على التأسف على شيء فات ومضى.

والشاهد فيه: قوله: أيهذا، حيث وصف المنادى المبهم: أي، باسم الإشارة: هذا.

وهـــو مـــن شواهد المقتضب 259/4، والأشموني 152/2، واللسان مادة [ب، خ، ع] 332/1، وهو في التخمير 1/ 339، وفي ابن يعيش 7/2 ـــ 15، والإيضاح لابن الحاجب 273/1.

في الوجد [نفسه][1] الرفع والنصب، فالرفع[2] على تقدير: [ياهذا][3] الذي بخع الوجدُ نفسَه، والنصب على تقدير: بخع نفسَه وجداً.

فالفاعل في الأول الوجد، وفي الثاني الضمير المستكن في الباخع، والوجد مفعول له.

قوله: (إِلاَّ بِمَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللاَّمُ)

لأن اسم الإشارة فيه إيهام في الجنس، ألا ترى أن قولك: هذا، إشارة إلى مذكر، سواء كان عاقلا أو غيره.

والوصف لرفع الإيهام فكان صفة بما يدل على ذاتياته هو الوجه لكون الوصف بالمعاني الخارجة فرعا على معرفة الذات، ولذا استدل المبهم بصحة الوصفية بأسماء الأجناس دون غيره، واسم الإشارة معرفة فلا يوصف إلا بما هو معرف باللام لأنه اسم جنس معرفة، وهو مقتضى هذا الموصوف.

قوله:(لِخُزَازَ بْنِ لَوْذَانَ[4])

خُزاز بضم الخاء المعجمة وهو منصرف؛ لأنه منقول من الخزز[5] وهو ذكر الأرانب، فإذا ليس فيه إلا العلمية، والاسم لا يمنع الصرف بسبب واحد، و: لَوْذان، بفتح اللام والذال المعجمة.

ويقال:[6] جمل ضامر وناقة ضامر، والعنس الناقة الصلبة.

---

[1] / سقط من: أ، و: ج.

[2] / أي حكم قوله: الوجد، الرفع والنصب، بالرفع على انه فاعل الباخع، والتقدير: (يا أيها الذي بخع الوجد نفسه). وبالنصب على انه مفعول به، والتقدير (بخع نفسه وجداً)، ينظر حاشية الصبان 226/3.

[3] / في: ج [يا أيها].

[4] / هو أحد بني عون بن سدوس بن شيبان بن ذهل بن ثعلب بن كعابة بن الصعب بن علي بن بكر بن وائل يعرف بالمرقِّم الذهلي، تنظر ترجمته في الخزانة 332/2، والآمدي، الحسن بن بشر بن يحي الآمدي، أبو القاسم كتاب المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، تحقيق عبد الستار فراح، ص 127.

[5] / ينظر اللسان مادة [خ، ز، ز] 81/4.

[6] / شرع في شرح بيت استشهد به الزمخشري، وهو بتمامه:ـ

يَا صَاحِ ذَا الضَّامِرِ الْعَنْسِ وَالرَّحْلِ ذِي الأَنسَاعِ والْحِلْسِ

فـــإن قلت: لا يصح رفع الضامر بل يلزم جره على معنى: يا صاحب الضامر بدليل انجـــرار المعطوف على الضامر فيما بعده، وهو الرحل والاقتاب، [والحلس][1] لو عطفته على العـــنس لكان المعنى يا هذا الضامر الرحل، وفساده بيّن، قلت: هو معطوف على العنس لكن على طريقة قوله:-

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا[2]   [........................]

والتقديـــر: والبالي الرحل، بل هذا أولى من العطف في هذا البيت المستشهد به؛ لأن الضـــمور قـــريب مـــن البلى، فإن قلت الضامر العنس مضاف ومضاف إليه وصفة المنادى تنصب إذا كانت مضافة، فما بال هذه الصفة لم تنصب ؟

قلـــت: اللام في الضامر اسم موصول، وصلتة اسم الفاعل مع معموله وهو العنس، والتقدير: يـــا ذا الذي ضمر عنسه، والاسم الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد، والإضافة في الاسم الواحد فيتمنع النصب في الضامر.

البيت من الكامل، وقائله: مختلف فيه، فقيل هو لخزاز بن لودان كما ذكر الزمخشري في المفصل اتباعا لسيبويه في الكتاب 190/2، ونص المفصل في التخمير 339/1 ـــ 142، وابن يعيش 7/2 ـــ 8، ونُسِب للشاعر الإسلامي خالد بن المهاجر بن الوليد في الأغاني 3556/10 ـــ 3567، وهو لحدهما في الخزانة 229/2، والمعنى فيه مدح، أي يا صـــاحب هذا الرجل الذي ضمرت عنسه أي إبله، أو ناقته، ويلي رحلها وقبتها، أي الرجل الذي يوضع علا السنام، وحِلسها: أي الكساء الذي يكون تحت البردعة كناية على كثرة الأسفار وشق الصحراء ففيه مدح لصاحب هذه الناقة للإيماء إلى تجلده وقوة صبره.

والشـــاهد فيه قوله: (ذا الضامر) حيث جاء الاسم المعرف بأل صفة لاسم الإشارة، ولا يوصف اسم الإشارة إلا بما فيه أل.

[1] / في: أ، و: ب [العنس].

[2] / البـــيت مـــن الرجـــز، وقائله مختلف فيه، فقيل هو لبعض بني أسد يصف فرسه، وورد بهذه النسبة وبعجز:ـــ
.... حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

فـــي كـــل مـــن الخصائص 431/2، والإنصاف 613/2. وفي معاني القرآن للفراء 14/1، والخزانة 140/3، وورد بصدر :ـــ لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عنْهَا وَارِدًا   عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

وقـــيل لذي الرمة في ملحق ديوانه ص 646، وورد بلا عزو في ابن يعيش 8/2، والتخمير 343/1، واللسان مادة [ق، ل، د] 276/11، والشـــاهد فيه: عطف الماء على التبن فلا يصح أن يقال الواو هنا للمعية؛ لأن معنى الماء لا يتناسب مع معنى العلف فوجب أن تنصب بفعل مقدر تقديره: علفتها تبنا وسقيتها ماء، ينظر شرح أبيات المفصل 1/ 273.

قوله:(ولِعَبِيد[1])

عَبيد بفتح العين، تمامه:–

[.........................]　　　حُجْرٍ تَمَنَّى صَاحبِ الأَحْلاَمِ[2]

جعل لمخوفنا صفة لـــ:ذا، كما جعل الضامر العنس وصفا له في البيت السابق، والاعتراض هنا كالاعتراض[3] ثم والجواب كالجواب.

أراد: ياهـــذا الـــذي خوفنا بأن يعاقبنا لأجل قتلنا شيخه، وعني بشيخه أباه، والمنادى امرئ القـــيس بـــن حُجْـــر، وكانت بنو أسد[4] قتلت حجرا أبا امرئ القيس فتوعدهم امرؤ القيس بأن يقتلهم، وقوله: تمنى صاحب الأحلام، يريد: تتمنى أن تقتلنا وأنت لا تقدر على قتلنا، وتمنيك يجري مجرى ما يراه صاحب الأحلام في منامه، وتمني منصوب على تقدير: تتمنى [تمنيا][5] مثل [أتمنى][6] صاحب الأحلام.

---

[1] / هـــو عبـــيد بن الأبرص بن عوف بن جشم بم عامر بن مالك بن زهير بن الحرث بن دوران الأسدي، شهد قتل حجـــر أبا امرئ القيس، وقتله النعمان بن المنذر نحو سنة: 25 ق هـــ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 187/1، والخزانة 215/2، والأعلام 339/4.

[2] / عجز بيت استشهد به الزمخشري، وهو بتمامه:–

يا ذا المُخَوِّفَنا بِمَقتَلِ شَيخِهِ　　　حُجرٍ تَمَنِّيَ صاحِبِ الأحلامِ

وهو من الكامل، وقائله: عبيد بن الأبرص يخاطب فيه امرأ القيس، وهو في ديوانه ص 90، شرح وتقديم د/ عمر فاروق، دار القلم، والمعنى أنه يخاطب امرئ القيس با هذا الذي يتمنى أن يخوفنا ويهددنا لأننا قتلنا شيخه حجر، وأبا حجرا فإنا نقول لك إن تخويفنا يكون لك كأضغاث أحلا م لأننا لا نخاف.

والشـــاهد فيه: ذا المخوفنا، حيث جعل المخوفنا وهو المعرف بالألف واللام وصفا لاسم الإشارة: ذا، مع أنه مضاف إلى مفعول به، وهو من شواهد الكتاب 191/2، والخزانة 212/2، وهو في شرح السيرافي وفي التخمير 340/1–343، وفي ابن يعيش 7/2، والإيضاح لابن الحاجب 272/1، وشرح أبيات المفصل 274/1،

[3] / ينظر الشاهد السابق حيث حكم الشارح على عطف: العنس، على الرحل بالفساد، وقال هنا الاعتراض هنا لجعل مخوفنا صفة لـــ:ذا، كالاعتراض هناك.

[4] / هم قبيلة عبيد بن الأبرص، ينظر الشعر والشعراء /187.

[5] / سقط من: أ.

[6] / سقط من: ب.

قوله: (يَا هَذَا زَيْدٌ)

زيد عطف بيان /40، ب/ لا بدل إذ لو كان بدلا لما دخله التنوين؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل.

قوله: (ذَا الجُمّة عَلَى الْبَدَلِ)

الدليل على بدليته أنه من التوابع، وهي تلك الخمسة المعروفة، وهذا ليس بعطف بحرف، وهو ظاهر، وليس بتأكيد؛ لأن: ذو كذا، ليس من الألفاظ المؤكدة في باب التأكيد، ولا بصفة؛ لأن اسم الإشارة لا يوصف /51، أ/ بالمضاف ولا بعطف بيان؛ لأن: ذو كذا، يدل على الحال، وعطف البيان على الذات لأنه اسم غير صفة فتعينت البدلية وهو بدل الكل من الكل.

[حكم المنادى المعرف باللام]

قوله:(ولاَ يُنَادَى مَا فِيهِ الألِفُ وَاللامُ)

إنما لم يُنادى ما فيه [لام التعريف]؛[1] لأن النداء للخطاب، واللام للغيبة لأنها إنما تدخل للإشارة إلى ما هو غير المتكلم والمخاطب.

ومن المعلوم أن الخطاب غير متوجه إليه، فلو صح نداء ما فيه اللام يلزم أن يجتمع في اسم واحد خطاب، وغيبة وهو ممتنع، ولام العهد بعينها موجودة في النجم للثريا ممتنع النداء وإن صارت بمنزلة الجزء من الكلمة بالعلمية؛ لأن العلمية لا تُصيِّر الموضوعَ للغيبةِ مخاطبا، ألا تراك تقول: جاءني زيد فكلمته، كما تقول رجل فكلمته، أما قولنا: يا الله فإنما صح لأن الألف واللام في اسم الله تعالى خلفا عن همزة: إله،[2] للتعظيم لما في الهمزة الساقطة من الكسرة التي تقربها من الإمالة والتعظيم في ترك الإمالة، فلما صار خلفا تنزلا منزلة جزء الكلمة يؤيده قطعهم الهمز في يا الله؛ لأن انتفاء الكلام وهو كون الهمز للوصل دليل على انتفاء الملزوم، وهو كون اللام للتعريف، فلما قطعوا تلك الهمزة دل ذلك على أنهم

---

[1] / في: ب [إنما فيه الألف واللام].

[2] / ينظر سر صناعة الإعراب 99/1، وقال ابن خالويه " والأصل أعوذ بالإله، فحذفوا الهمزة اختصارا وأدغموا اللام في اللام فالتشديد من أجل ذلك"، ينظر ابن خالويه، الحسين بن أحمد، كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار ومكتبة الهلال، طبعة سنة1985، ص5.

غيــروها عــن المـــنهاج المتعارف من إفادة التعريف، كما أن الفعل إذا سمي به قطع همزة الوصـــل من نحو قولك: جاءني أنصر، ورأيت أنصر، ومررت بأنصر، ليدل على أنه ليس على نهجه الأصلي، بل تغير حكمه وانتقل من الفعلية إلى الاسمية فعلم أن الألف واللام في: يـــا الله، بمنـــزلة الهمـــزة في: يا إله، فلا يتأتى في هذا النداء ما في نداء المعرف باللام من الفساد الذي ذكرنا.

قوله:(شَبَّهَهُ بِيَاالله وَهُوَ شَاذٌ)

ووجه الشذوذ فيه أن الألف واللام وإن كانا لازمين في:

[........يـــا]التِي[1]............ ....]

إلا أنهما ليسا بخلف عن جزء الكلمة كما كانا خلفا عنه في: الله، وتشبُهِ الشيءِ بما هو أعلى حالا منه ليس على سنن القياس[2].

[حكم المنادى المكرر]

قوله: (وَإِذَا كُرِّرَ الْمُنَادَى فِي غَيْرِ حالة الإضافة)

وفـــي بعـــض النسخ[3] في حال الإضافة، وكلاهما مستقيم، غير أن الثاني أظهر؛ لأن التكرير بِتيْم[4] الثاني،

والظاهر أنه هو المضاف إلى عدي، ومن قدّر أن تيم الثاني مقحم فالأول هو الأظهر[5].

---

[1] / كلمة من صدر بيت استشهد به الزمخشري من الوافر، وهو بتمامه:ـــ

مِنْ أَجْلِكِ يَا التِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي

والشاهد فيه قوله: التي، وهو نداء ما فيه أل، وهو شاذ، وهو من شواهد الكتاب 197/2، برواية: بالود عني.

[2] /هنا خالف الجنديُّ الزمخشريَّ في تشبيهه: أل التي في التي، بـــ:أل التي في: الله، تنظر الرسالة ص .

[3] / ومن بينها النسخة التي اعتمدت عليها وهي نسخة دار ومكتبة الهلال فإنها بحذف كلمة: غير، تنظر ص64.

[4] / كلمة من بيت استشهد به الزمخشري وهو بتمامه:ـــ

يا تَيْمُ تَيمَ عَدِيٍّ لا أَبا لَكُمُ لا يوقِعَنَّكُمُ في سَوأةٍ عُمَرُ

البـــيت من البسيط، وقائله جرير، يهجو به الشاعر عمر بن لجا، وهو في ديوانه 212/1، وروايته برفع تيم الأول، ويوقعنكم مكان يلقينكم.

والمعنى: أنه يهجو عمر بن لجا بطريقة أن يحذر قومه أي قوم عمر بن لجا من أن يكون عمر سببا في هجاء جرير لقوم عمر بسبب تعرضه له، وكأنه يقول لهم امسكوا عمركم هذا حتى لا يكون لكم في هجائي بسببه نصيب والشاهد فيه: نصب (تيم)الأولى لأنه على قول الزمخشري يجوز فيه الأمران النصب والرفع للأول الذي هو (تيم) هنا.وهو من شواهد الكتاب 53/1 ـــ 205/2، والمقتضب 229/4.

[5] / ينظر شرح أبيات المفصل 279/1.

قوله: (أنْ يُنصَبَ الاسْمَانِ مَعًا)

ذاك لوجهين:

أحدهما : أن يكون الأول مضافا إلى عدي.

والثانـــي: مقحمـــا لتأكيد الأول، فيكون انتصابه لكونه توكيدا للمنصوب، وهو مذهب ســـيبويه[1] وشـــبه بقولهم: لا أبا لك، من حيث إن اللام زيدت للتوكيد، ولولا زيادتها لقيل: لا أباك.

وثانيهما : أن يكون الأول مضافا إلى مضاف إليه محذوف تقديره: يا تيم عدي [تيم عدي][2] حذف الأول لدلالة الثاني عليه[3]، وبقى حكم الإضافة كما في قوله:

إلاَّ عُلالَةَ أو بُدا هَةَ سابِحٍ[4][..........]

---

[1] / ينظر الكتاب 205/2 ـ 206، والإيضاح لابن الحاجب 276/1، والسيرافي 98/1.

[2] / سقط من : ج.

[3] / وهو مذهب المبرد، ينظر المقتضب 229/4، والخوارزمي ينظر شرح أبيات المفصل 279/1.

[4] / البيت بتمامه:ــ إلاَّ عُلالَةَ أو بُدا هَةَ سابِحٍ نَهدِ الجُزارَه

وهـــو مـــن مجزوء الكامل، وقائله: الأعشى من قصيدة يهجوا فيها شيبان بن شهاب الجحدري، وهو في ديوانه ص 159.

والمعنى: لا ستيعاب معنى هذا البيت لا بد من قراءة سابقَيْه؛ لأن المعنى يتضح معهما وهو قوله:

وَهُناكَ يَصدُقُ ظَنُّكُم أن لا اجتِماعَ وَلا زِيارَه

وَلا بَراءَةَ لِلبَري ءِ وَلا عِطاءَ وَلا خُفارَه

إلاَّعُلالَةَ أو بُدا هَةَ سابِحٍ نَهدِ الجُزارَه

وكـــأن الشاعر يقول إذا غزوناكم علمتم أن ظنكم بأنا لا نزوركم كذب وهو زعمكم، وأننا إذا غزوناكم لم يسلم منكم البريء؛ لأن الحرب إذا عظمت اتسع شرها ونالت من كل أحد، ولا نقبل منكم ونعطيكم خفارة تفدون بها منا؛ لأننا أصحاب حرب نقاتل على الخيل بالسلاح ولسنا أصحاب إبل يرعونها بالعصي والحجارة.

وقـــوله: إلا علالـــة، استثناء منقطع من قوله أن لا اجتماع ولا زيارة، والعلالة بضم العين جري الفرس، أو الجري بعـــد الجري، أو آخر جريه، والبداهة: هي بداية جريه، أي قبل أن يأخذ في سرعته، والسابح: الفرس الذي تغوص قـــدماه فـــي الأرض، والـــنهد: المرتفع من كل شيء، وهنا رقبة الفرس وقدماه أي طويلتان، والجزارة رقبة الفرس وقدماه، وهنا كناية عن رقبة الفرس وقدماه وهي صفة محمودة لدى العرب.

والشاهد فيه: حذف المضاف لدلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف عليه على مذهب المبرد، والتقدير:

(إلا علالـــة قـــادح)، ينظر المقتضب 228/4، وعند سيبويه الشاهد فيه: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل يقتضي الإضافة وهو قوله: بداهة، ينظر الكتاب برواية: قارح 179/1، وهو من شواهد الكتاب 179/1، والمقتضب 228/4، والخصائص 407/2.

وقيل: أن تَـيْمَ الأول مضـاف إلـى عَدِيٍّ المذكور، وتَيْم الثاني مضاف إلى عدي المحذوف[1] إذ لو لم يكن هكذا يلزم أن يكون المتأخر لفظا ومعنى دالا على المتقدم، والمعقول دلالـة المتقدم على المتأخر، والظاهر هو الأول، إذ في الثاني لزوم فسادين: التقديم والتأخير من غير فائدة، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، وتمامه:-

[.........................]   لا يوقِعَنَّكُمُ في سَوأةٍ عُمَرُ

يـريد عبد مناه[2] وهم قوم عمر بن لجا[3] وعُدَي إخوانهم، أي امنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقيكم في بليّة.

قوله: (يَا زَيْدُ[4] [..............   ....])

---

[1] / ينظـر الإيضـاح في شرح المفصل، وفيه نسب الرأي إلى سيبويه والخليل، ونقله الخوارزمي في شرح أبيات المفصل 279/1.

[2] / عبد مناه هو ابن أدّ بن طلحة بن إلياس بن مضر من بني تميم، تنظر الخزانة 298/2.

[3] / هو عمر بن الأشعث بن لجا حذيفة بن مضاد بن ربيعة بن جلهم بن امرئ القيس بن ذهل بن تميم بن عبد مناه بـن مر بن أد بن طلحة بن إلياس بن مضر توفي سنة: 105 هـ، بالأهواز شاعر أموي، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 570/2، والخزانة 299/2، والأعلام 220/5.

[4] / البيت من الرجز،وهو بتمامه:ـ

يا زَيدُ زَيدَ اليَعمَلاتِ الذُبَّلِ   تَطاوَلَ اللَيلُ عَلَيكَ فَانزِلِ

وقـد اخـتلف فـي قائلـه، ففي الكتاب 206/2، والتخمير 346/1، وفي نص المفصل 10/2، وفي متن المفصل للزمخشـري 66/1، وفي الكامل 160/3، هو لولد جرير، والصحيح أنه لعبدا لله بن رواحه بن ثعلبة الأنصاري من الخـزرج فـي سـيرة ابن هشام 21/4 ، والمعري لأبي العلاء المتوفى سنة: 374 هـ، رسالة الصاهل والشاحج، تحقـيق عائشـة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، الطبعة الثانية 1404 هـ 1984م ص386، وفي شرح أبـيات الكـتاب للسـيرافي 42/2، وفـي تحقيق الكامل 160/3، وفي اللسان مادة [ع، م، ل] 401/9، وقد نسب الخوارزمي البيت إلى ولد جرير وقال: واسمه عبد الله بن رواحه، وميل هذا القول عن الصواب واضح؛ لأن جريرا ولـد سنة: 28 هـ، وتوفي سنة: 110هـ، فكيف ينسب إليه عبد الله بن رواحه ويقال بأنه ابنه وعبد الله بن رواحه توفي سنة: 8 هـ، ينظر شرح أبيات المفصل 278/1 ـ 281.

والمعنى: أنه يخاطب زيد الذي هو زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الخزرجي المتوفى سنة: 56 أو 58هـ] يخاطبه بيا حـادي الإبـل التي ضمرت من التعب وطول الأسفار أنزل عنها وأرحها فالحال أن الليل مضى وأنت مستمر في سيرك،ففيه إشارة إلى قوته وجلدته.

والشـاهد فـيه: جواز الأمرين بأن ينصب الاسمين المكررين معا أو أن يضم الأول، وفي شرح ابن السيرافي: أنه أقحـم زيد الثاني بين زيد الأول وبين ما أضيف إليه، وزيد الأول مضاف إلى اليعملات، ينظر شرح أبيات الكتاب

اليعملة: الناقة القوية التي تصبر على السير.

والــذُبُل: جمــع ذابلــة مــن شــدة السير /27، ج/ وطول السُرَى، وإضافة زيد إلى اليعملات؛ لأنه كان ينزل عنها ويحدو لها فتسير، ألا ترى إلى قوله بعد:

[......................] تَطاولَ اللَيلُ عَلَيكَ فَانزِلِ

يقول قد أخَّرت النزول عليها حتى ذهب أكثر الليل فأنزل، وانتصاب زيد الأول على مــا ذكرنا من الوجهين في تيم الأول، وانتصاب تيم الثاني وزيد الثاني في الوجه الثاني على البدلية.

قوله: (وَالثَّانِي أنْ يُضَمَّ الأَوَّلُ)

لأنه منادى مفرد معرفة، والثاني منصوب على أنه بدل.

[حكم المنادى إلى ياء المتكلم]

قوله: (يَا غُلاَمِي)

إثــبات الياء فيه هو الأصل، وحذفت الياء للاجتراء بالكسرة الواقعة قبلها، وهذا في مقــام الــنداء أكثر، إذ النداء مظنة للحذف، بدليل حذف التنوين، والحذف الموسوم بالترخيم[1] وإبدال الألف من الياء للتفادي من وقوع الياء بعد الكسرة، وهذا على لغة طي[2] فإنهم يقولون في نحو بقي وفتيَ، بقا وفتا فرارا مما ذكرنا[3].

للسيرافي 42/2، وهو من شواهد ما ذكرت في نسبة البيت، والمقتضب 229/4، والمغني 457/2 رقم الشاهد 698، وهو في الإيضاح 279/1، وفي شرح أبيات المفصل 280/1.

[1] / التــرخيم فــي اللغة التسهيل، وفي الاصطلاح حذف آخر الاسم باطراد ، ويدخل في المنادى والتصغير، وإذا أطلق قصد المنادى فلا يرخم غير المنادى إلا لضرورة بشرط صلاحيته للنداء بخلا ف مالا يصلح له كالمعرفة بأل، ينظر الهمع 74/2.

[2] / ينظر اللهجات العربية في التراث 532/2.

[3] / ومثل ذلك قول الشاعر زيد الخيل الطائي من الطويل:ــ

لَعَمرُكَ ما أخشى التَصَعلُكَ ما بَقى على الأَرضِ قَيسِيٌ يَسوقُ الأَباعِرا

والشاهد فيه: قوله: ما بقا، والأصل ما بقي، ينظر نوادر أبي زيد /279، وقوله أيضا من الطويل:ــ

فَلَولاَ زُهَيْرٌ أنْ أُكَدِّرَ نِعْمَةً لَقَاذَعْتُ كَعْبًا مَا بَقِيتُ وَمَا بَقَى

قوله: (يَارَبَاهُ)

الألــف حرف[1]خفي ويزيده الوقوف خفاء، فيجاء بحرف أظهر منه وهو الهاء، فيوقف عليه، ليبرز الألف من الخفاء إلى الظهور.

قوله: (وَالتَّاء فِي يَا أَبَتِ)

إلحــاقهم تــاء التأنيث بالمذكر هنا كإلحاقهم في قولهم: حمامةُ ذكر، وشاة ذكر[2] فلما جاز الإلحاق هنالك كذلك جاز هنا.

والكوفــيون ذهــبوا إلى أن التاء للتأنيث، والياء مقدرة كأنه قيل: يا أبتي، ويا أمتي، والدليل علــى صحة ما ذهب إليه البصريون: أنهم لم يقولوا يا أبت ويا أمتي بالجمع بينة التاء والياء كما قالوا: في يا ضاربتي فلو لم تكن التاء عوضا عن الياء لجاز يا أبتي ويا أمتي[3].

فإن قلت لم ساغ تعويض التاء من الياء؟

قلــت: لأن التأنــيث والإضــافة تتناسبان في أن كليهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره، والكسرة على التاء هي كسرة الباء في أبي، وإنما لم تسقط لن الاسم حقه التحريك.

أمــا تسكين الياء في أبي فللخفة، لكونه حرف علة بخلاف التاء فهي حرف صحيح، ثم التاء عــوض مــن الــياء، لا مــن الــياء والكسرة فلا يلزم بالتاء والكسرة شبه اجتماع العوض والمعــوض عــنه، ألا تــرى إلى قولهم: يا أبتا، مع كون الألف فيه بدلا من الياء كيف جاز الجمــع بيــنهما وبين التاء ولم يعد ذلك جمعا بين العوض والمعوض عنه، والكسرة أبعد من ذلــك؛ لأن الكسرة قرينة الياء تدل عليها في نحو: يا غلامِ بكسر الميم؛ /52،أ / لأنها عوض عــنها كالألف في يا أبتا، فإن قلت: فلم عوض التاء في يا أبت، ويا أمت ، ولم يعوضوا في الأخ ؟

والشاهد فيه أيضا قوله: وما بقا، والأصل: ما بقي، ينظر اللهجات العربية في التراث 534/2.

[1] / في: ب [الألف عن حرف خفي].

[2] / قال ابن السكيت: وتقول هذا بطة ذكر، وهذا حمامة ذكر، وهذا شاة إذا عنيت كبشا، وهذا بقرة إذا عنيت ثورا، ينظر إصلاح المنطق /358.

[3] / ينظر شرح الرضي على الكافية 391/1، والأشموني 159/2.

قلت: الأصل في هذا التعويض الأم كأنهم أظهروا التاء المقدرة في لفظ الأم لمعنى التفخيم، ثم رأوا الاجتراء بها عن الياء هربا عن أن يجمعوا في آخر الاسم بين زيادتين وزادوا هذه التاء في الأب أيضا ليتطابق الاسمان ويتشارك الأبوان في معنى التفخيم، أما الأخ[فليس][1] فيه تلك المطابقة وليس بمنزلتها في استحقاق التفخيم.

قوله: (وَقَالُوا يَا ابْنَ أُمِّي)

جعلوا الابن مع الأم اسما واحدا؛ لأن النداء موضع تخفيف وإيجاز، ألا تراهم يحذفون المنادى في مثل قوله:-

يَا لَعْنَةَ [اللهِ][2] وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمْ[3]   [........................]

ويــرخِّمونه، ثم لما صار بمنزلة اسم واحد أضافوهما إلى ياء المتكلم واكتفوا بالكسرة عــن الــياء، وأبدلــوا الياء ألفا، واكتفوا بالفتحة من الألف فقالوا: يا ابن أمي، كما قالوا: يا غلامــي، وقــولهم: يا ابن أمِ بالكسرة كـ:ياغلامِ، في الاجتراء بالكسرة، ويا ابن أمَّ بالفتحة للاجتــراءِ بالفتحة بالألف في يا ابن أما كـــ:يا غلاما. وقيل: جاز الفتح في يا ابن أم ويا ابن عمَّ لزيادة استثقاله؛ لأنه فرع على يا ابن أما، ويا ابن عمًا بحذف الألف.

قوله: (ياابنة عمًّا[4][............   ....])

---

[1] / سقط من: ب.

[2] / سقط من: أ.

[3] / البيت من البسيط، وقائله لم يعرف، وهو بتمامه:ـــ

يَا لَعْنَةَ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمِ   وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانٍ مِنْ جَارِ.

والمعنـــى: أنـــه ينادي قومه ويخبرهم أن لعنة الله والأقوام والصالحين على رجل اسمه سِمعان يلعنه لسوء جيرته فكأنه ميّزه بقوله من جار.

والشـــاهد فـــيه: حـــذف المنادى والتقدير قوله: يا قوم لعنة الله، وهو من شواهد الكتاب 219/2، والكامل 3/ 198، ونسبه فيه محققه إلى عبد الله بن عبد الرحمن، والإنصاف 118/1، والمغني 373/2، وشرح أبيات المغني 171/6، وهو في التخمير 371/1، وابن يعيش 24/2 ـــ 40 ـــ 120/8، والإيضاح لابن الحاجب 304/1، وفي شرح أبيات المفصل 294/1، والبحر المحيط 231/8، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، ص72.

[4] / البــيت من الرجز، وقائله أبو النجم العجلي يخاطب فيه زوجته ويقول لها لا تلوميني على تساقط شعري بالصلع فإنه لو لم يسقط بالصلع ابض بالشيب ، والشيب غير محبوب لديك ،وهو بتمامه:ـــ

يَا ابْنَةَ عَمًّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي   لاَ يَخْرِقَ اللوْمَ حِجَابَ مَسْمَعِي

الشاهد في البيت أنه قال يا بنت عما على طريقة [يا غلاما[بالألف][1]وبعده][2]:-

أَلَمْ يَكُنْ يَبْيَضُّ إِنْ لَمْ يَصْلَعِ　　　[.....................]

والضمير في يبيض للرأس، وهذا البيت يتعلق بأول القصيدة؛ لأنه قال:-

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي　　　عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[3]

مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ[4]　　　[.........................]

ومضـــى في شعره حتى انتهى إلى هذا البيت، أراد أن أم الخيار غضبت عليه لأجل صـــلعه، فقـــال لهـــا: لـــو لم أصلع لشاب رأسي، والشيب عند النساء قريب من الصلع في الكراهية.

فإن قلت: في قولهم: يا أبتا ويا أمتا لم جُمع التاء المبدلة من الياء والألف المبدلة منهما مع أن الجمع بين الياء والتاء ممتنع ؟

قلت: قيل /41، ب/ الممتنع هو الجمع بين البدل والمبدل منه كما في قول الفرزدق:-

هُمَا نَفَتَا فِي فِيّ مِنْ فمُوَيْهما[5]　　　[......................]

وهو في ديوانه ص 134.

والشـــاهد فيه: قوله: يا ابنة عما، حيث أبدل الألف من ياء المتكلم في النداء والأصل: يا بنت عمي: وهو من شواهد الكتاب 214/2، والمقتضب 252/4، وابن السيرافي 440/1، وورد في الأخيرين: يا بنت عمي، ولا شاهد فيه حينئذ وهـــو فـــي: الـــنودار فـــي اللغة لأبي زيد الأنصاري /180، وهو في التخمير 251/1، وابن يعيش 12/2 ــ 13، والخزانة 36/1 برواية:ــ

يَا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي　　　لاَ تُسْمِعِينِي مِنكِ لَوْمًا وَاسْمَعِي

[1] / سقط من: أ.

[2] / مطموسة في: ج.

[3] / ينظر المغني 201/1، وشرح أبياته 240/4.

[4] /بيت من قصيدة الشاهد السابق، وتمامه:ــ ....　　　مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنزُعِ

[5] / صدر بيت من الطويل، وقائله الفرزدق، وهونتمامه:ــ

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا　　　عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

وهـــو فـــي ديـــوانه برواية: تفلا، بدل: نفثا، ص 215، والمعنى يتضح بالبيت الذي قبله وهو قوله :ــ وإن إبليس وإبليس ألبنا لهم بعذاب الناس كل لجام.

وكان حقه أن يقول فميهما، أو فويهما، أما الجمع بين البدلين فهم ممتنع.

[حكم المندوب]

قوله: (وَلاَ بُدَّ لَكَ فِي الْمَنْدُوبِ)

المـــندوب: هو المتفجع عليه بياء أو واو، والندبة: البكاء على الميت وإظهار التفجع عليه، وتعديد محاسنه، ليعلم الناس أنه لقي خطبا عظيما وأمرا فظيعا، ليعذره من يسمع بكاءه وقلقـــه، ويشاركه في التفجع، ويهون عليه ما دهمه من ذلك الخطب المحرق، والأمر المقلق، لمشاركته إياه.

قوله: (يَا، أَوْ، وَا)

لا بـــد مـــن إلحـــاق أحدهما في أول المندوب؛ ليظهر التفجع بمد الصوت،غير أن إلحـــاق: وا، أحســـن لاختصاصــــه بالندبة دون: يا، وفي إلحاق [الألف][1]في آخره التخيير، فالإلحاق لإظهار التفجع يكون المندوب بين صورتين مدبرين عبارة المندوب لما كان ممن لا يســـمع ولا يصبح زادوا: في ندائه من مد الصوت بما لا يزاد في غيره وذلك لإظهارهم شدة الاحتـــياج إلـــيه وفـــرط الرغبة في مكالمته، وإن كانوا يعرفون أنه لا يسمع، وتعيين الألف للإلحاق لكونها أقعد وأثبت قدما في المد من الياء والواو، إذ المد لا يفارقها بخلافهما، وترك

وهـــذان البيـــتان من قصيدتين يتوب فيهما من الهجاء وقذف المحصنات ويقول أن إبليس وابنه نفثا في فمه وجعلاه يستحل أعراض الناس، ويقر أنه بعد أن أعلن توبته يعلن انه من يهجوه فسوف يتعرض للقصاص وهو أشد الرجم.

والشـــاهد فـــيه: قوله: فمويهما، حيث جمع فيه بين البدل الذي هو الميم والمبدل منه الذي هو الواو، فالميم بدل عن الهـــاء التـــي هي اللام، قدمت على العين ثم أتى بالواو التي هي عين الكلمة؛ لأن الأصل: فوه، والميم عوض منه، فصارت فموية فيكون جمع بين البدل والمبدل منه، وهو بتمامه:ــ

وهو من شواهد الكتاب365/3، والخصائص 170/1، والإنصاف 145/1، وسر صناعة الإعراب 355/1، والهمع 198/1 ، والإســـترابادي ــ رضـــي الـــدين محمد بن الحسن ــ المتوفى سنة: 686هــ، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ــ محمد الزفزاق ــ محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة سنة: 1395 هــ 1975م ص 2 /66ـــ 512/3 ، وشر ح التسهيل لا بن مالك 48/1، والخزانة 460/4، والشنقطيـــ أحمد بن الأمين المتوفى سنة: 1331هــ، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، المكتبة التوفيقية، تصحيح وتعليق: أحمد السيد سيد أحمد علي، ص 72،/1 واللسان مادة [ف، و، هــ] 330/10 ــ 358/10.

[1] / في:أ [الهاء].

الإلحاق للاكتفاء بعلامة الندبة[1] في أول المندوب.

قوله: (لِلْوَقْفِ)

لما قلنا: أن الألف خفيفة والوقف يزيدها خفاء فزيدت الهاء ليظهر الألف.

قوله: (وَلاَ يَلْحَقُ الصِّفَةَ عِنْدَ الْخَلِيلِ)

هــذه مسألة مختلف فيها[2] فعند يونس[3] الصفة كالمضاف إليه وهو القياس، ووجهه أن الصــفة مــع الموصــوف كشــيء واحد كالمضاف مع المضاف إليه فيجوز أن يقال وازيد الظريفاه، كما جاء وأمير المؤمنيناه، وفرق الخليل[4] فجوز وأمير المؤمنيناه، ولم يجوز وازيدُ الظريفاه، ووجهه أن اتحاد المضاف مع المضاف إليه أعر ق وأذهب في الامتزاج من اتّحاد الصــفة مــع الموصوف، بدليل أن المضاف إليه بدل من تنوين المضاف فيكون كالميم من: غــلامِ زيــد، وبدليل أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء أجنبي ممتنع، أما الفصل بالقريب وهو الفصل بالظرف؛ لأن الظرف مع المظروف كشيء واحد، فجوازه في ضرورة الشعر، كقوله:-

[......................]   للهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لاَمَهَا[5]

---

[1] / في: ج زيادة وهي قوله [وهو واو أو ياء].

[2] / ينظر الكتاب 226/2 .

[3] / هــو يــونس بــن حبيب البصري النحوي، أبو عبد الرحمن، ولد سنة: 94هـ، فتأدب وبرع وصار شيخ نحاة البصــرة في عصره، أخذ عن أبي عمر بن العلا ء، وحماد بن سلمة، وروى عنه سيبويه كثيرا، وسمع منه الكسائي والفراء، له آراء انفرد بها في النحو، ومن مصنفاته معاني القرآن، والنوادر، واللغات، توفي سنة: 182 هـ، تنظر ترجمته في الأنباه 68/4، والبغية 365/2، والأعلام 344/9.

[4] / ينظر رأي الخليل في الكتاب 225/2، وقد رد عليه يونس لإلحاقه الصفة الألف في: وازيد الظريفاه.

[5] / عجز بيت من السريع، وقائله عمر بن قميئة، وهو بتمامه:-

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدِ مَا اسْتَعْبَرَتْ   للهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لاَ مَهَا

وهــو فــي ديوانه تحقيق: خليل إبراهيم العطية ص 73، نقلا عن شرح أبيات المفصل ص471/1، ولم أقف على الديــوان، والمعنــى يلوم من لام هذه المرأة التي بكت عندما رأت الجبل الذي كان أهلها يسكنه بعد أن عادت إليه طول غياب فرأته خاليا بعد فراق أهلها له واسم هذا الجبل: ساتيذما.

والشاهد فيه: قوله: لله در اليوم من لا مها، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، والتقدير: (لله در من لا مها اليوم).

بخـــلاف الصفة مع الموصوف، إذ الفصل بينهما بأجنبي سائغ غير مقيد جوازه بحالة الاضـــطرار، ألا تـــرى إلـــى قـــوله ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [1] طريقة أخرى: [أن][2] المضاف مع المضاف إليه على كلام واحد، والصفة مع الموصوف على كلامين، فقولك زيد في جاء زيد العالم للدلالة على مسماه، والعالم إنما جيء به لمعنى آخر وهو التوضيح، ومن ثـــم جـــاز السكوت على الموصوف دون المضاف فهو مع المضاف إليه لمجموعهما للدلالة على المسمى، فالمضاف إليه من المضاف كالدال من زيد فكذلك هنا، ولا كذلك الصفة.

وقـــال الخليل[3] لو جاز وازيد الظريفاه لجاز جاء زيد الظريفاه، إذ لو جاز للحقت العلامة ما لـــيس بمندوب ،وإذا لحقت العلامة ما ليس بمندوب جاز لحاقها في جاء زيد الظريفاه وإن لم يكن مندوبا.

قوله: (وَلاَ يُندَبُ إلاَّ الاسْمُ الْمَعْرُوفُ)

لأن الســـامعين إذا سمعوه عزروه وشاركوه في التفجع فيهون عليه الأمر، بخلاف إذا لم يكن معروفا.

قوله: (بِمَنْزِلَةِ وَاعَبْدَ الْمُطَّلِبَاهُ)

لأن حافرها هو هذا، إشارة إلى أن المندوب لا بد من أن يكون معروفا، ولا فرق بين أن يكون علما أو كالعلم.

قوله: (وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفُ النِّدَاءِ)

الأصـــل فـــي هـــذا الحكم العلم؛ لأن بالأعلام كثرة الاستعمال، وهي مستدعية للخفة، [والحذف للخفة][1] وما شاركه في الامتناع عن وقوعه صفة لأي حُمّل عليه فأخذ حكمه، ومالم يشاركه في ذلك فلا.

وهـــو من شواهد الكتاب 178/1ـــ 194، والمقتضب 377/4، والإنصاف 432/2، والخزانة عرضا 405/4، وهو في التخمير 50/2، وفي ابن يعيش 46/2 ـــ 19/3 ـــ 20 ـــ 77 ـــ 66/8، واللسان مادة [د، م، ي]415/4، وفي شرح أبيات المفصل 471/1.

[1] /سورة الواقعة /79.

[2] / سقط من: ب، و: ج.

[3] / ينظر الكتاب 225/2.

قوله: (وَمَنْ لا يَزَالُ)

تقديــره: ويا من، حذف حرف النداء؛ لأنه لا يقع صفة لأي، قيل: المراد بــ:من :الله تعالى، وقولهم أحسِنْ إليّ، دليل على أن: مَنْ هنا منادى.

قوله: (أَصْبِحْ لَيْلُ)[2]

هــذه استطالة لليل، قيل كان امرئ القيس مُفَرَّكًا[3]، فتزوج امرأة ففركته، وكانت تقول تبــرُّما: أصبحت /53، أ/ يا فتي؟ فيقول لا، فرجعت إلى خطاب الليل، كأنها تستعطفه لفرط تضــجرها فقالت: أَصْبِحْ لَيْلُ، وهو مثل في شدة طلب الشيء، والشذوذ في هذا انه يقع صفة لأي، ومــع ذلك حذف عنه حرف النداء ، والحق أن يقال: يا ليل، وكذا مخنوق،[4] يقع صفة لأي، وفــيه حــذف حــرف النداء، أي: افتد نفسك يا مخنوق، وهو مثل في [الحض][5] على تخليص النفس من الشدائد.

قوله: (وَأَطْرِقْ كَرَا)[6]

---

[1] : سقط من: أ.

[2] / مــثل عربي قديم يضرب في استحكام الغرض من الشيء، وقائلته امرأة كان يأتيها امرئ القيس وكان مبغضا، فقالت أصبح يا فتى، فيأبى القيام فاستعطفت القيام لفرط ضجرها فقالت له أصبح ليل فصارت مثلا، وهو من شواهد الكــتاب 231/2، والمقتضــب 261/4، وشــرح الرضــي على الكافية 160/1، وهو في مجمع الأمثال 403/1، والمستقصى 200/1، وهو في التخمير355/1، وابن يعيش 16/2، وفي الإيضاح لابن الحاجب 288/1.

والشاهد فيه: قوله: ليل، حيث حذف حرف النداء، والتقدير(يا ليل انقض).

[3] / رجل مُفْرَكُ لا يحظى عند النساء، ينظر اللسان مادة [ف، ر، ك]250/10.

[4] / جــزء مــن مــثل عربــي قديم يضرب في الحث على تخليص المرء نفسه من الشدة والأذى، وتمامه: افتد يا مخنوق، وهو في مجمع الأمثال 78/2، والمستقصى 265/1، وهو من شواهد الكتاب 231/2، والمقتضب 261/4، وشرح الرضي على الكافية 160/1، وهو في التخمير 355/1، وفي ابن يعيش 16/2 ، والإيضاح 288/1.

والشاهد فيه: قوله: مخنوق، حيث حذف حرف النداء، والتقدير:(يا مخنوق).

[5]/ في: ب [في الحث].

[6] / مــثل عربــي قديم يضرب لمن يتكبر ويتواضع من هو أشرف منه، وقد اختلف في تصنيفه أهو نثر أم شعر ، فكــتب الأمــثال وكثير من كتب النحو تورده على أنه شاهد نثري، ولكن الشارح والمحقق البغدادي في الخزانة أكد علــى أنــه شــاهد شــعري، وذكــر أن الذين رووه شعرا ابن الأنبا ري، وابن ولاد أبو علي القالي، والجوهري والصاغاني في العباب، وأيد النعساني في المفصل قول البغدادي حيث أنه أورد شطر بيت من الرجز، وتمامه على هذا القول:ــ

فيه شذوذان[1] حذف حرف النداء عما يوصف به، أيّ وهو كروان، والترخيم في غير العلم، والأصل يا كروان حذفت الألف والنون للترخيم، فبقيت الواو متحركة مفتوحا ما قبلها فقلبت ألفا، والكروان طائر طويل العنق، وتمامه:-

[..................]   إنَّ النَعامَ في القُرى

هذا مثل يضرب لمن تكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه، أي أخفض عنقك للصيد فـإن مـا هو أكبر منك وأطول عنقا وهو النعام قد صيد وحمل من البدو إلى القرى، والواو في: وأطرق. وكذا في:جاري[2] للعطف /28، ج/وجاري أي جارية، عذيري، وتمامه:-

[..................]   سَعْيِ وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

يقول لا تنكري الحال التي أنا عليها، وذلك أن جارية مرت به وهو يصلح حِلْسا له،

أَطرِق كَرى أَطرِق كَرى   إنَّ النَعامَ في القُرى

والشاهد فيه: كسابقه.

وهو من شواهد الكتاب 231/2 ـ 617/3، والمقتضب 261/4، وشرح الرضي على الكافية 160/1، والكامل 2/ 43، وفـي مجمع الأمثال 431/1، وهو في التخمير 355/1، وابن يعيش 16/2، والإيضاح لابن الحاجب 288/1، وشرح أبيات المفصل 286/1، واللسان مادة [ط، ر، ق] 153/8.

[1] / ينظر ابن يعيش21/2، فعبارة الشارح مقتبسة منه.

[2] / كلمة من صدر بيت من الرجز، قائله العجاج، وهو في ديوانه ص 221/1، وهو بتمامه:ـــ

جارِيَ لا تَستَنكِرِي عَذيرِي   سَعْيِ وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

والمعنـى: يقـول لجاريـة مرت به ووجدته يصلح حلسا وهو الكساء الذي يوضع على ظهر البعير تحت البردعة فتعجـبت مـنه، يقول لها لتنكري ولا تتعجبي من صنعي هذا فإني أشفق على بعيري من وقع هذا المر كب على ظهره، فأصلح حلسه هذا ليسهل عليه حمل البردعة التي تؤذي ظهره.

والشاهد فيه: قوله: جاري، حيث أتى به مرخما فحذف حرف النداء ، والتقدير: (يا جارية)، وهو شاذ، وعند المبرد لا شاهد فيه لأنه جعل الجارية علما وليست اسم جنس ، أنظر المقتضب 260/4، والأصول في النحو 361/1، وابن ولا د التميمـي، أحمـد بـن محمد المتوفى سنة: 332هـ، الانتصار لسيبويه على المبرد ، تحقيق: د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1416 هـ 1996م /151.

وهـو مـن شواهد الكتاب 231/2، والمقتضب 260/4، والأصول في النحو 361/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بـري /355، والأشـموني 175/2، والخـزانة 125/2، وهو في التخمير 355/1، وفي ابن يعيش 16/2 ـ 20، وإيضـاح ابن الحاجب 289/1، واللسان مادة [ع، ذ، ر]برواية: سيري، 104/9، والشطر الأول فقط مادة [ع، ث، ر] 44/9.

والحلس، كساء يُطرح على ظهر البعير، فقال: لا تنكري أن أصلح الحلس فظن أنها أنكرت أن مثله يصلح الحلس، أي لا تنكري هذه الحال فإن على الإنسان أن يتفقد أموره، وسعى: بدل من: عذيري وهو بدل البعض.

وقيل[1] جارية من الأعلام فعلى هذا القول لا شذوذ فيه.

قوله: (وَلاَ عَنِ الْمُسْتَغَاثُ)

أما المستغاث فإن علامته حرف النداء [واللام المفتوحة، فلا يجوز إبطالها؛ ولأن تلك اللام حرف جر، ولا بد له من فعل، وحرف النداء][2] قائم مقام الفعل، فلا تسوغ المفارقة، وأما المندوب: فلأن حذف [اللام][3] من آخره جائز، فلو جاز حذف العلامة من الأول يلزم إبطال الغرض بانمحاء أمارة إظهار التفجع [فلا يجوز][4]. ولأن الاستغاثة والندبة مظنتا احتياط على ما سنبين في مسألة الترخيم، فلا يسري إليهما ما سرى في غيرهما من التغير الحذفي.

قوله:(وَقَدْ الْتَزَمَ حَذْفُهُ فِي اللهُمَّ)

هذه مسألة تشعبت فيها جماعة هذه الصناعة إلى فرقتين بصرية وكوفية، فالفرقة البصرية ذهبوا إلى أن الأصل يا الله[5]، والميم خلف عن حرف النداء، والفرقة الكوفية ذهبوا إلى أن الأصل: يا الله أُمَّنا بخير[6]، إلا أنهم حذفوا لكونه كثير الدور في الكلام، وكون كثرته مستدعية للخفة، وهي في الحذف كما في أي شيء تفعل؟، وعموا صباحا. أي أيَّ شيء تفعل؟ وأنعموا، فيمن لم يجعله من وعم يعم. وحجة الفرقة الأولى أنهم لا يجمعون بينهما وإن ورد الجمع [في الشعر][7] فذلك محمول على الضرورة وكلامنا في حالة الاختيار، وقولهم أن

---

[1] / القول للمبرد في المقتضب 260/4، وتعليق المحقق على البيت في الهامش رقم: 1، والأصول لابن السراج 1/ 361، والانتصار لسيبويه على المبرد /151.

[2] / سقط من: ج.

[3] / في: ب [الألف].

[4] / سقط من: ب، و: ج.

[5] / ينظر الإنصاف 343/1.

[6] / ينظر الإنصاف 341/1.

[7] / سقط من: أ.

أصـــله: يـــا الله أمـــنا بخيـــر ليس يعبأ به، إذ لو كان الأصل ذلك لقيل: اللهم واغفر بتوسط العاطـــف بيـــنهما؛ لأن الـــدعاء قد حصل بقوله اللهم، وقوله اغفر دعاء ثان، والآخر عطف الجملـــة علـــى الجملـــة، وقد أطبقوا عن آخرهم على ترك العاطف، فيلزم من صحة مذهب الكوفيـــين تجهيل هؤلاء الحائزين لقصب السبق في الفصاحة الواضعين للهناء موضع النقب في البلاغة[1]، وكل مذهب مآله هذا لا يشك أنه خليق بالرد لرداءته.

فإن قلت لم زيدت الميمان ؟

قلت: ليكون العوض على عدد المعوض عنه.

فإن قلت فلم فتحت الثانية فيهما؟

قلت: لأنهما لما زيدتا وهما ساكنتان حركت الثانية بالفتحة [لإزالة][2] التقائهما، ولخفتهما.

---

[1] / عبارة يصف بها من يصيب المعنى بأوجز لفظ، وهي مقتبسة من قول دريد بن الصمة، من الكامل:ـ

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلاَ سَمِعْتُ بِهِ ... فِي النَّاسِ طَالِي أَيْنُقٍ جُرُبِ

مُبْـتَذِلاً تَبْـدُو مَحَاسِنُـهُ ... يَضَعُ الْهِنَاءَ مَوَاضِعَ النُّقَبِ

[2] / في: ب [الإزاحة].

فصل: [الاختصاص]

قوله: (وَفِي كِلاَمِهِمْ)

فـــي النداء /42، ب/ معنى الاختصاص؛ لأن المنادى إذا صوّت بياء علم أنه يدعو، فـــإذا أقبل على واحد وقال فلان فقد خصصه بالدعاء، ثم إنهم لما فيه من دعاء واختصاص جردوه في بعض المواضع للاختصاص لأمْن الإلباس، إذ الإنسان يدعو نفسه كما جردت من معنـــى الطلـــب همـــزة الاستفهام في قوله تعالى:﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [1] وأفادت معنى الاســـتواء[2]، وكل ما انتقل من باب إلى باب [فإعرابه][3] على حسب ما كان عليه، فلذلك تقول إن أكْـــرِم فـــي: أكْرِم بزيد، فعل أمر، وإن نقل إلى باب التعجب، ويقول في أي أيها الرجل [هـــنا][4] [مـــنادى][5] مفـــرد ومعرفة، والرجل: صفة له، كما تقول هكذا في المنادى الحقيقي، وقـــولهم: أيها الرجل بعد قولهم: أما أنا للتوكيد "إذ الاختصاص قد وقع أولا بقولهم أنا فيكون الاختصـــاص بقولهم أيها الرجل للتوكيد لا محالة، ونظير هذا أن تقول للذي هو مقبل عليك منصت لك كذا كان الأمر يا فلان فتذكر المخاطب باسمه توكيدا، ولا يصح أن يدخل:يا، هنا لأنك لا تنبه غيرك فلا يجوز أن يقع الغائب في هذا الباب.

والعصابة: الجماعة الذين يعصب بهم الأمر أي يشد، وفي بعض النسخ علامة قطع بين قوله إلا أنفســـهم[6] وبـــين ما كنوا عنه وكان هؤلاء جعلوا ما كنوا عنه مبتدأ، وخبره كأنه قيل أي: كأنه قيل فيه. ووجه ذلك أن المصنف عطف ما كنوا على أنفسهم، والعطف للمغايرة، وليس بمغايـــرة، وهـــذا الصنيع مفسد للمعنى؛ لأنه يكون قوله تفسيرا لقوله: وما كنوا عنه، وليس بتفســـير، وإنمـــا هـــو تفسير لقوله: ياأيها الرجل، فلما تبين أنه لما سبق لزم العطف، وحمل العطـــف على غير ظاهره في المغايرة ، أو يقول ما كنوا عنه خبر مبتدأ محذوف وهو أي، وهو ما كنوا عنه، وهذا بين الاستقامة.

---

[1] / سورة البقرة/5، وسورة يس / 9.

[2] / ينظر التبيان في إعراب القرآن 22/1.

[3] / في: ب، و: ج [فإنه].

[4] / سقط من: ج.

[5] / سقط من: أ.

[6] / ينظر التخمير 359/1.

قوله: (وَمِمَّا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى)

أي لفظ الاختصاص قد تكون بالنداء كما مر، وقد يكون [بغير][1] النداء كقولك: نحن العرب، فإعرابه لا يكون إلا بما يقتضيه في نفسه لأنه يمتنع أن يكون منقولا من النداء، وقد يحتمل الأمرين نحو قولك: إنا معشر العرب، فجائز في الإعراب فيه الأمران، إلا أن الأولى أن يكون منصوبا نصب العرب إذ النقل على خلاف القياس فجعله أصلا في نفسه مع صحته أولى من جعله منقولا، ومعشرَ العرب، وآلَ فلان، ومعشرَ الصعاليك اعتراضات بين الاسم وخبره، وبين المبتدأ وخبره، وانتصابها على الاختصاص، كأنه لما قال إنا قيل له: مَن تريد؟ أتم فقال: أريد معشرَ العرب /54، أ/ أو أعني فلا يجوز إظهار هذا الفعل المقدر لاستغنائهم عن استعماله بعلم المخاطب، وهذا قسم ثان من أقسام التخصيص، وهو قسم الإضافة ، ولا إضافة في القسم الأول.

قوله:(إِلاَّ أَنَّهُمْ سَوَّغُوا)

هذا قسم التعريف باللام، إنما ساغ دخول اللام لأن المانع من دخولها في: يا الرجل النداء، فلما تجرد الاسم من النداء وتمحَّض معنى الاختصاص زال المانع فيعود ما كان ممتنعا [به][2] ووجب انتصابه على ما عليه الأصل وهو المفعولية [لأنه][3] لم يقع موقع كاف الخطاب، وإنما ذكر اسم الله تعالى ليعلم أن النصب لازم فيما يجوز دخول: يا، عليه، وفيما لا يجوز دخوله عليه، إذا لم يدخل: يا.

قوله: (وقُرِئ[4] ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[5])

قيل فيه نظر لأنه مضاف ومضاف إليه، وحقه أن يذكر في القسم الثاني، وهذا القائل لم ينعم نظره؛ لأن الآية من المنصوبات على الشتم فناسب أن يلزم ذكره مع الفاسق

---

[1] / في:ب، و: ج [بدون].

[2] / سقط من: أ.

[3] / في: أ [لأنهم].

[4] / قراءة النصب لعاصم على الشتم والذم، وقرأ الباقون بالرفع على الصفة لامرأة أو البدل منها، أو خبر مبتدأ محذوف، ينظر الجامع لأحكام القرآن 237/20، و التبيان في إعراب القرآن 1308/2، والبحر المحيط 10/ 567، والنشر في القرآت العشر ص302/2، وشرح طيبة النشر في القرآت العشر ص331،

[5] / سورة المسد /4.

الخبـيث فـي قرن واحد من هذا الوجه ، وقيل[2] أنها كانت تحمل الحطب فتطرحه في طريق المسـلمين تـؤذيهم بذلك، وقيل إنها كانت تنمم، يقال [جاء فلان][3] بالحطب الرطب، إذا نم ووشى[4].

قوله :-(وَقَدْ جَاءَ نَكِرَةً)

هذه هو القسم الرابع، والضمير في:

وَيَأْوِي[5][............. ....]

للصـائد، أي ويأوي هذا الصائد إلى نسوة عطل من الحلي. والشعث: جمع شعثاء، وهـي التـي لا تسـرح شعرها ولا تدهنه ولا تغسله، [والمراضيع] [6] نشأت الياء بالإشباع، ويجوز أن يكون جمع مرضاع على وزن مفعال بمعنى كثيرة الإرضاع.

---

[1] / القائل هو الخوارزمي في التخمير، ينظر قوله ص 361/1.

[2] / ينظر تفسير الآية في الجامع لأحكام القرآن 234/20.

[3] / في: ب [فلان جاء].

[4] / ورد فـي مجمـع الأمـثال: "وتسـمى النمـيمة حطـبا، ويقـال فـلان يحطـب علـى فـلان إذا كان يغزى به"، واستشهد بقول الشاعر:ـــ

مِنَ الْبِيضِ لَمْ تَصْطَدْ عَلَى ظَهْرِ سَوْءَة ... وَلَمْ تَمْشِ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَطَبِ الرُّطَبِ

ينظر مجمع الأمثال 256/1، والجامع لأحكام القرآن 235/20.

[5] / أول كلمة في صدر بيت من المتقارب، وقائله أمية بن أبى عائذ الهذلي، وهو في أشعار الهذليين 184/2 ، وهو كما ثبت في متن الزمخشري:ـــ

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ ... وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

وثبت في الديوان:ـــ لَهُ نِسْوَةٌ عَاطِلَاتُ الصُّدُو ... رِ وَعُوجٌ مَرَاضِيعُ مِثْلُ السَّعَالِي

والمعنى يشتغل هذا الصائد بالصيد ثم يعود إلى بيته ليأوي إلى نسائه، والحال أنهن لا حلى لهن، وأخص منهن شعثا ذوات الأطفال كالسعالي في قبح الوجه من الفقر والعرى والجوع.

والشـاهد فـيه: قـوله: شعثا، حيث جاء منصوبا بفعل محذوف على الترخيم تقديره: أخص شعثا، وهو من شواهد الكـتاب 399/1، ومعانـي القـرآن للفـراء 108/1 برواية: ويأوي إلى نساء بائسات ،216/3برواية: عاطلات، والأشـموني 73/2، والعيني في شرحه لشواهد الأشموني 73/2، وشرح التسهيل لابن مالك 318/3، والخزانة 2/ 426، وهـو فـي التخميـر 361/1، وفـي ابن يعيش 18/2، والإيضاح في شرح المفصل 294/1، وشرح أبيات المفصل 291/1.

[6] / في: أ [المراضع].

والســـعالي: الغيلان، جمع سِعْلاة، وحقه في الأصل أن يعطف على عُطَّلٍ غير أنه لما رأى الشـــعث أســـوأ حالا من العطل، وأراد أن يفصح عن اختصاصها وتميزها عن هاتيك نصب بالعطــف علـــى محـــل عُطَلَ؛ لأنه منصوب المحل للمفعولية، فأفاد بذلك الاختصاص؛ لأن الإضراب عن مناهج العطف السلس القياد يوهم أن الثاني ليس من جنس الأول، وهذا معنى الاختصاص.

وقـــيل: لما رأى هذا الضرب أسوأ حالا أراد أن يفصح عن اختصاصه وغيره من الضرب الأول، واســـتحقاقه أن يرثي [له][1] ويترحم عليه، فأضمر له فعلا وهو [أعني][2] ونصبه على الترحُّم، أنظر كيف حسن ذكر هذا البيت عقيب قوله[3] (ومررت به المسكين والبائسَ) فإن هذا من قسم، وذاك من آخر وكلاهما للترخيم.

---

[1] / في: ب [عليه].

[2] / في: ب، و: ج [أريد وأعني].

[3] / أي قول الزمخشري في المتن، ينظر المفصل /70.

فصل: [الترخيم]

قوله: (وَمِنْ خَصَائِصِ النِّدَاءِ التَّرْخِيمُ)

للتـــرخيم معنـــيان: لغوي وهو التسهيل والتليين، يقال كلام رخيم أي لين لذيذ، ومنه قولهم للحجر رخامة، وقول ذي الرمة[1]:-

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ وَمَنطِقٌ رَخِيمُ الْحَوَاشِي لاَ هُرَاءٌ وَلاَ نَزرُ[2]

معـــناه: أن معـــناه أن مـــنطقها نـــاعم المقاطع ن ولين الأطراف، فسمي هذا الحذف تـــرخيما؛ لأنـــه تخفيف اللفظ وتسهيله، ويجوز أن يراد أن أطراف منطقها محذوفة الفضول فيكون مرافقا لها الحذف المسمى ترخيما.

وصـــناعي: وســـيجيء فِسره بعده وهو من خصائص النداء؛ لأن النداء باب تغيير، والتغيير يؤنس بالتغير.

ولأن النداء إنما يكون لأمر مهم، فالترخيم يؤذن بأن ذلك الأمر مما لا يقبل [التوقيف][3] ريثما تـــتم الكلمـــة، فيحذف بعض الكلمة تحريضا على أن يتوجه المخاطب المدعو نحو مراد هذا المنادى، وقد جيء في غير النداء في غير ضرورة الشعر عند سيبويه[4] [على الوجهين. وإن أباه المبرد[5]][6]،

---

[1] / سبقت ترجمته.

[2] / البيت من الطويل، وقائله : ذو الرمة، في قصيدة يصف بها امرأة يقال لها: مية، ومطلع القصيدة :ـــ

أَلاَ يَا أَسلَمِي يادَارَ مَيَّةَ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْ عَائِكِ القَطْرُ

وهو في ديوانه ص 212، والشاهد فيه قوله: رخيم الحواشي، حيث إن الترخيم هو التسهيل والتليين، ويكون بحذف آخـــر الكلمة بحيث ينتقص الصوت ويضعف، وهذا المعنى هو الذي أورده الشاعر بوصفه لصوت التي يتغزل بها حـــيث أن صـــوتها رخـــيم أي مختصر محذوف الأطراف، ولكن بدلالة واضحة على المعنى، وهو من شواهد :ـــ الخصائص 29/1، وإصلاح المنطق /156، وابن يعيش 19/2، وشرح شواهد الإيضاح /333.

[3] / في: ب [التوقف].

[4] / ينظر الكتاب 247/2.

[5] / ينظـــر رأي المبـــرد في المقتضب 251/4ـــ 252، عندما اعترض على قول سيبويه على الشاهد: وهو قول رؤبة:ـــ إِمَّا تَرَيْنِي اليَوْمَ أُمَّ حَمْزِ قَارَبْتُ بَعْدَ عَنَقِي وَجَمْزِي

أمـــا قول رؤبة فليس من هذا، ولكنه قدر حمزة أولا مرخما على قولك يا جار فجعله اسما على حياله فأضاف إليه، وهذا الشاهد قرنه سيبويه بشاهدنا محل الشرح وجعله قرينه في الحكم، ينظر الإنصاف 355/1.

[6] / في: ب [وإن أباه المبرد على الوجهين].

إلا على[لغة][1]: يا جاء بالضم دون الأخرى، قال ذو الرمة:-

دِيَارُ مَيَّةَ إِذْ مَيُّ تُسَاعِفُنَا وَلاَ يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلاَ عَرَبُ[2]

أي مية رخم في غير النداء، وعليه قال زهير[3]:-

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ واذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذْكَرُ[4]

أراد: يـــا آل عِكْـــرِمَةَ، فرخم في غير النداء، ولم يجعل عكرم كأنه اسم برأسه، إذ لو جعلـــه كـــذلك لما امتنع من الصرف، كما لم يمتنع: مي، وإنما لم يتنزل الحرف الرابع وهو المـــيم بمنزلة تاء التأنيث، بتنزل الباء في زينب بتلك المنزلة لأن عكرمة من أسماء الرجال، وآل عكـــرمة ســـليم[5]. وهوزان[6]. أي: خذوا حظكم من وُدِّنَا واذكوا الرحم التي بيننا وبينكم، والأواصر: القرابات، جمع آصرة، والرحم يجب مراعاتها في الغيب وفي غير الغيب.

قوله: (وَلَهُ شَرَائِطُ)

الأولـــى: العلم؛ لأن الأعلام كثير نداؤها فيناسبها التخفيف؛ ولأنه لشهرته يكتفي بذكر بعضه عن ذكر كله، ولا يلتبس المراد على السامع.

---

[1] / سقط من: ب.

[2] / البيت من البسيط، وقائله ذو الرمة، من قصيدة مطلعها:ـــ

مَا بَالُ عَيْنَيْكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِنْ كِلىً مفرِيَّةٍ سَرِبُ

والمعنى: أنه يصف ديار مية إذ هي بداخلها كأنها الحسن كله، ومساعفه أي مواتيه، ويروى مسا عفة.

والشاهد فيه: قوله: مي، على أنها مرخمة في غير النداء للضرورة عند سيبويه، والأصل قبل الترخيم مية، وهو غيـــر منادى، وهو من شواهد الكتاب في غير موضع الشاهد 280/1، وفي محل الشاهد 247/2، والكامل 31/3، وشـــرح الرضي على الكافية 394/1، واللسان مادة [ع، ج، م] 67/9 والهمع 18/2، والخزانة 339/2، والدرر 397/1.

[3] / سبقت ترجمته.

[4] / البيت من الطويل، وقائله: زهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص/31، والمعنى خذوا آل عكرمة حظكم من مردنا وحسن معاملتنا، فإن هذه الأشياء التي تبقى وتُذكر.

والشـــاهد فـــيه: قوله: يا آل عكرم، حيث رخم المضاف إليه وهو قوله: عكرم، والأصل فيه: عكرمة، فحذف التاء للترخيم. وهو من شواهد الكتاب 271/2، والخزانة 329/2.

[5] / ينظر معجم البلدان 244/3، ومعجم قبائل العرب 542/2.

[6] / ينظر معجم البلدان 420/5، ومعجم قبائل العرب 1231/3.

الثانـــية: أن يكـــون غيـــر مضاف؛ لأن المضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة، فلو حذفت من المضاف وقع الترخيم /29، ج/ في وسط الكلمة وذلك على خلاف موضوعه، ولو حـــذفت مـــن المضاف إليه لكنت مر خِّما في غير النداء، والترخيم من [خصائصه النداء][1]؛ ولأن الإضـــافة لإزالة اللبسة، وفى الترخيم إثباتها، فيتناقضان. وحذف التاء من المضافة إليه في قوله:- أَبَا عُرْوَ لاَ تَبْعَدْ فَكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِيبُ[2]

للضرورة فلا يرد نقصا.

الثالثة: أن لا يكون مندوبا ولا مستغاثا؛ لأن الندبة مقام لعد المناقب البهية، والوصاف السنّية، والخصـــال الجميلة الْمُنْبِئَةِ عن كمال ذلك المسمى في خلاله الحميدة ورُتبه العليَّة وغيرهما، والتـــرخيم حـــذف وهـــو مناف لهذه الحالة لكونها تنقيصا للاسم لا تكميلا له، والاسم قالب المسمى بمقتضى القياس أن يكون أحدهما وفق الآخر.

أما الاستغاثة: /43، ب/ فالمستغيث لا يأمن نوع تعلل من المستغاث باللإلتباس وعدم التفهيم لسبب الحذف، وذلك إما بطريق الحقيقة منه أو بالتجاهل فيمتنع الترخيم.

الرابعة: أن تزيد عُدَّته على ثلاثة أحرف؛ لأن الترخيم للخفة، والثلاثي أعدلُ الأبنية وأخفُّها، فلا حاجة إلى طلب الخفة فيه؛ ولأن ما على ثلاثة أحرف هو على أقل الأبنية حروفا، إذ ليس فـــي الأسماء المتمكنة ما هو على أقل من ثلاثة أحرف، فالترخيم يؤدي إلى إجحاف بالكلمة؛ لأن تخفـــيف الخفيف إجحاف، وميل إلى الخروج عن سَنَنِ كلامهم بإيراد الاسم إلى أقل من ثلاثة.

قوله: (إِلاَّ مَا كَانَ[3] آخِرُهُ تَاءُ التَّأْنِيثُ)

---

[1] / في: أ [والترخيم من خصائصه].

[2] / البيت من الطويل، وقائله لم يعرف، والمعنى: أنه يرثي أبا عروة ويقول له لا تبعد أي لا تهلك، وأراد لا ينقطع ذكرك، وذكر مآثرك الحسنة.

والشـــاهد فـــيه: قـــوله: أبا عرو، فهو منادى بحرف نداء محذوف، فرخمه الشاعر بحرف النداء؛ لأن الأصل يا أبا عروة.

وهـــو من شواهد الإنصاف 348/1، و ابن يعيش 20/2، وشرح الرضي على الكافية 394/1، وأوضح المسالك 3/ 65،رقم الشاهد 451، والخزانة 336/2.

[3] / في المتن [إلا ما كان في آخره تاء التأنيث].

لم يشترط فيما آخره تاء تأنيث العلمية والزيادة على ثلاثة؛ لأن اشتراطهما كان لأجل أن لكل منهما تأثرا في الحذف، وتاء التأنيث في حكم كلمة زائدة فحذفها أهون، ألا ترى أن حذف التاء من كريمة أهون من حذف ميمه فلا يفتقر/55 ،أ/ إلى اشتراطهما. ووجه آخر أن تاء التأنيث بمنزلة الشطر الثاني من المركب، بدليل أن ما قبلها مفتوح كآخر الشطر الأول من المركب، وفي النسبة تحذفها كما يحذف العجز من المركب نحو: مكيٍّ، و:سيْبيٍّ، في النسبة إلى مكة وسيبويه، وفي التحقير تضم الصدر منهما، وتبقى فتحة ما قبلها وفتحة آخر الشطر الأول من المركب نحو: طُلَيْحة وبُعَيْلبك، ولا تكسر الحاء كما تكسر الفاء من جُعَيْفر، في تحقير جعفر فلما نُزِّلت منزلة الثاني من[شطري المركب][1] استجيز حذفها، وإن فاتت الزيادة على ثلاثة أحرف، كما يحذف الشطر الثاني من المركب في الترخيم، أو تقول لم يشترط العلمية؛ لأن التأنيث وقع خلفا عنها لاقتضائه التخفيف لثقله، كما تقتضيه العلمية لكثرته، ولم يشترط كونه زائدا على ثلاثة، لأن اشتراط ذلك إنما كان لأداء الترخيم إلى الإخلال بالكلمة، وحذف التاء لا يؤدي إلى ذلك لأنها زائدة ن فلا حاجة إلى الزيادة.

قوله: (يَا ثُبَ أَقْبِلِي)

[الأصل][2]: يَا ثُبَةُ، وهي بمعنى الجماعة.

(وَيَا شَا ارْجُنِي) أي: يا شاة. فقدت الشريطتان فيهما، ولو كان قال: يا ثُب أقبل اسم رجل، لكانت إحداهما هي المفقودة، وهي الزيادة لا العلمية. ورَجِنَتِ الشَّاةُ: حُبِسَتْ لِتُعلف[3].

قوله:(يَا صَاحِ[4][.......... ....]

وَأَطْرِقْ كَرَا[5][........ ....])

---

[1] / في: أ [شطر المركب].

[2] / في: أ [الأصلي].

[3] / ينظر اللسان مادة [ر ، ج، ن] 163/5.

[4] /مطلع صدر بيت، وقد مر الكلام عليه آنفا، وهو بتمامه:ـــ

يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ العَنَسِ   وَالرَّحْلُ والأَقْتَابُ وَالْحِلْسُ

[5] / مطلع بيت، وقد مر الكلام عليه آنفا، وهو بتمامه:ـــ

أطْرِق كَرا أطرِق كَرا   إنَّ النَعامَ في القُرى

وجه الشذوذ انهما ليسا بعلمين، وليس فيهما تاء تأنيث فكان القياس أن لا يُرَخَّما.

قوله: (عَلَى سَبِيلِ الاعْتِبَاطِ)

الاعتباط: أن ينحر البعير بغير علة[1]، والمراد أنه حذف في آخر الاسم من غير عارض ،كالإضافة وغيرها، وإنما هو لغرض التخفيف، ومن المحال أن يتصرفوا في شيء لا يكون له علة ثَمَّ، وقيل: احترز بذلك عما حذف لكونه حرف علة لموجب كقاضٍ، أو لتخفيف كالقاضِ،فيمن حذف، فياؤه حذفت في الأول لالتقاء الساكنين بمجيء التنوين، وفي الثاني لمجرد التخفيف.

قوله:(وَيَا هِرَقْ)

بسكون القاف، والأصل: هِرَقْلِ بزنة سِبَحْلٍ[2]، وهو من ملوك الروم[3] أول من حرف الدنانير الهرقلية.

قوله:(وَيَا ثَمِى)

انقلب الواو من ثمو في هذا الوجه ياء لرفضهم اسما متمكنا آخره واوٌ مضموم ما قبلها[4]، وسنعود إلى ذكره في المشترك إن شاء الله تعالى.

قوله: (فِي حُكْمِ زِيَادَةٍ وَاحِدَةٍ)

هذا احتراز عن نحو: ثمانية بزنة فعالية، لأنك للترخيم تحذف منه التاء لا غير وتقول: يا ثمانيَ، فهما زيادتان ليستا في حكم زيادة واحدة، إذ لو كانتا كالواحدة لذهبتا عند الترخيم معا.

قوله: (وَإِمَّا حَرْفٌ صَحِيحٌ وَمَدَّةٌ قَبْلَهُ)

إذا رخّمت نحو منصور فلا بد من أن تحذف الراء؛ لأن الترخيم حذف آخر الاسم، فلو حذفت الآخر بقى يا منصو، فلازمك أن تحذف الواو أيضا لأنها زائدة مدة[5]، وقد استولى

---

[1] / ينظر اللسان مادة [ع، ب، ط] 21/9.

[2] /السِّبَحْل: الضخم من الإبل، ينظر اللسان مادة [س، ب، ح،ل] 147/6.

[3] / ينظر اللسان، مادة [هـ، ر، ق، ل]80/15.

[4] / بلوغ الإرب في الواو في لغة العرب، ص /144.

[5] / قال سيبويه في باب: هذا ما يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله بمنزلة زائد وقع، وما قبله جميعا. قال: " وذلك قولك في منصور : يا منصُ أقبل..............وذلك لأنك حذفت الآخر كما حذفت الزائد وما قبله

الحــذف على الأصل مع ما له من قوة الأصالة والصحة، فما ظنك بالزيادة التي هي حرف مدة، وأحسن بقوله:

[.....................] وَيُرَى الْبَرِيءُ مَعَ [السَّقِيمِ][1] فَيُلْطَخُ.[2]

والمــراد بالمدة المذكورة: المدة الزائدة، وإلا ورد عليه نحو: مختار فترخمه يا مختا بالألف. فإن قلت: القياس على ما ذكرت يستدعي جواز قولك: يا سعِ بحذف الياء والدال من سعيد، ولا يجوز إلا حذف الدال.

قلــت:الفارق هو الإجحاف بالكلمة في ياسع؛ لبقائها على حرفين، وعدم الإجحاف في يا منص، وكذا الكلام في ترخيم عمّارٍ ومسكين، وهما من الأعلام كمنصور.

قوله: (حُذِفَ آخِرُ الاسمَيْنِ[3])

لكــونه زائــدا على بناء الاسم، وحذف الزائد أهون مع أن التعدد لم يظهر في هذين الاســمين لفظا[فجريا][4] مجرى نحو جعفر فلم يثبت مانع من الترخيم؛ لأنه حكم لفظي، وبما ذكــرنا ظهــر الفرق بين هذا المركب وبين المضاف والمضاف إليه؛ لأنهما اسمان معربان بإعــرابين مختلفين فظهر التعدد فيهما لفظا، فلم يجز في التعدد لفظا ما هو حكم لفظي وهو الترخيم.

قوله: (وَأَمَّا نَحْوُ: تَأَبَّطَ شَرًّا)

لم يرخم هذا النحو[5]، إذ لو رُخِّم وقيل يا تأبَّطُ أَقْبِلْ لرخِّم إذا سمي من الجمل بكلمات،

ساكن بمنزلة الحرف الذ ي كان قبل النون زائدا فهو زائدٌ كما كان قبل النون زائدا ولم يكن لازما لما قبله من الحروف ثم لحقه ما بعده؛ لأن ما بعده ليس من الحروف التي تزاد ". ينظر الكتاب 259/2.

[1] / في: أ[السليم].

[2] / لــم أقــف على هذا الشطر، ولم أعرف ما قبله ولا ما بعده، ولم أجده فيما اطلعت عليه من كتب النحو إلا في كــتاب المقتصد في شرح الإيضاح، وإنما ذكره الشارح ليوضح به أن حرف المد الزائد في مثل قولهم منصور هو المقصــود بالحذف عند الترخيم، إلا أن ذلك يتعذر دون حرف الراء، وهي حرف أصلي، فدخل الحذف للراء، وهي لم تكن مقصودة لاتصالها بالواو المقصودة بالحذف. ينظر المقتصد ص 795/2.

[3] / في: أ [الاسم].

[4] / في: أ، و: ج [فجرى].

[5] / أي المضاف والمضاف إليه؛ لأن تأبط شرا عومل معاملته.

وإن كـان نصـف بـيت أو بيتا تاما، وهو ما لا يرتكبه أحد، وهذا معنى قول سيبويه[1]" ولو رخمت هذا يعني تأبط شرا من الأسماء لرخمت رجلا يسمى بقول عنترة[2]:-

يا دارَ عَبلَةَ بِالجَواءِ تَكَلَّمي[3]   [.........................]

وقيل: إنما لم يرخم هذا النحو لأنه أشبه شيء بالمضاف مع المضاف إليه؛ لأن التعدد فـيه مقصـود بعد التسمية، ألا ترى أن تأبط شرا يلزمه النصب في الأحوال كلها، فلما كان التعدد فيه باقيا امتنع[فيه][4] الترخيم امتناعه في المضاف والمضاف إليه.

[حذف المنادى]

قوله: (وَقَدْ يُحذَفُ المُنَادِى)

لأن المـنادى مفعول، وحَذْف المفعول كثير؛ ولأن النداء مما يكثر الافتقار إليه، وإذا كثر استحق التخفيف فخففوه من وجوه منها:

أنهـم يحذفـون المنادى ثقة بفهم السامع أنه يتسارع إلى أن المنادى محذوف، إذ لا يتصور النداء بدون المنادى، وذلك قولهم: يا بؤسُ لزيد، والتقدير: ياقومُ بؤسٌ لزيدٍ، وقراءة[1] الكسائي

---

[1] / ينظر الكتاب 269/2.

[2] هـو عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية، من شعراء الطبقة الأولى، من أهل نجد، أمه حبشية واسمها زبيبة، كريم جواد بما ملكت يده، شهد حرب داحس والغبراء، وحسن فيها بلاؤه، مات سنة: 22 ق هـ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 171/1، والخزانة 128/1، والأعلام 269/5.

[3] / البـيت مـن الكامـل، وقائله عنترة بن شداد العبسي، وهو في ديوانه شرح وتقديم سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام دار ومكتبة الحياة بيروت لبنان ص184، في معلقته المشهورة التي قيل في سببها أنه بلغه أن حصينا وهرما ابني ضميم يشتمانه ويواعدانه، فقال قصيدته هذه ردا عليهما، ومطلعا:ـ

هَل غادَرَ الشُعَراءُ مِن مُتَرَدَّمِ   أَم هَل عَرَفتَ الدارَ بَعدَ تَوَهُّمِ

إلى أن يصل إلى شاهدنا وهو بتمامه:ـ

يا دارَ عَبلَةَ بِالجَواءِ تَكَلَّمي   وَعِمي صَباحاً دارَ عَبلَةَ وَاِسلَمي

والشـاهد فـيه: أن المنادى هنا لا يرخم، وهو قوله: يا دار عبلة؛ لأنه على طريقة الجملة المحكية، وهو من شواهد الكتاب 269/2، والحجة للفارسي 57/1، وسر صناعة الإعراب 80/2، وابن يعيش 24/2، والإيضاح لابن الحاجب 304/1.

[4] / سقط من: أ.

[2] ﴿أَلاَ يَسْـجُدُوا﴾ [3] مـن ذلك لأنه يقف على [قوله] [4] ﴿يَا﴾ويُبدئ اسجدوا بضم الهمز، وقيل: حرف النداء قد انسلخ عنه معنى النداء وبقى التنبيه المجرد [5] واستدل على هذا بالقراءة الثانية في﴿أَلاَ يَا اسْجُدُوا﴾ وهي:﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا﴾ وعلى هذا لا حذف للمنادى في نحو يا بؤس لزيد. وبؤس لزيد دعاء عليه، وهو من قبيل سلام عليك. والأصل: بؤسا عليك، ثم تحول إلى بؤسٌ لزيد، بالرفع للقصد إلى إثبات البؤس.

قوله: ([.....................] وَالصَّالِحُونَ [6][..................])

بالواو فيه وجهان:

أحدهما:ــ أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والأصل: ولعنة الصالحين، ثُمَّ والصالحون.

والثاني:- العطف على محل الأقوام؛ لأنهم فاعلون بالمصدر المضاف [وهو] [7] اللعنة، كما تقول: عجبت من ضرب زيد وعمرو بكرا، برفع عمرو، عطفا على محل زيد، وسمعان بكسر السين من أسماء الرجال، و:من جار: حال أو تمييز [8].

---

[1] / قرأ الكسائي ورويس وأبو جعفر، بهمزة مفتوحة وتخفيف اللام على أن: ﴿أَلاَ﴾ للاستفتاح، ثم قيل﴿ يَا﴾ حرف تنبيـه، وحذف معنى النداء معه، ينظر معاني القرآن للفراء 290/2، والحجة في القرآت العشر للفارسي 383/1، والإفصـاح فـي شرح أبيات مشكلة الإعراب /74، والكشاف 145/3، والنشر في القرآت العشر 253/2 ،وشرح طيبة النشر في القرآت العشر /290.

[2] / سبقت ترجمته.

[3] / سورة النمل /25.

[4] / سقط من: ج.

[5] / ينظر البحر المحيط 230/8 ــ 231.

[6] / سبقت دراسة البيت.

[7] / في :ب [وهي].

[8] / ينظر شرح أبيات المفصل 294/1 ـــ 295.

فصل: [التحذير]

قوله: (إيَّاكَ وَالأَسَدَ)

الأصـــل في إياك والأسدَ: نَحِّك، إلا أن ضميرَي الفاعل والمفعول إذا كانا لشيء واحد وجـــب إبدال الثاني بالنفس من غير [أفعال][1] القلوب، أي: نحِّ نفسك، ثم حذف الفعل بفاعله، فزال الموجب لتغيير إضمار الثاني فلزم رجوعه إلى أصله.

ولمـــا امتـــنع الإتيان به متصلا لعدم ما يتصل هو به لزم أن يكون منفصلا فصار إلى: إياك والأسد، والمعنى: خف نفسك لأنها تتعرض للأسد، وخف الأسدَ لأنه يُهلك، ولزوم الإضمار فـــي هـــذا النحو للتنبيه على [أنه][2] كاد الخطبُ [أن][3] يلم، [وليل][4] المهم [أن][5] يدلهِم، وضاق الوقت حتى لا يسع إلا[هذا][6] القدر من الكلام.

قوله: (رَأسَكَ وَالْحَائِطَ)

[أي اتَّقِ الحائط أن يهدم رأسك، ورأسك أن يشجه الحائط][7].

قوله: (وَمَازِ رَأسَكَ وَالسَّيْفَ)[8]

أي[يـــا مـــازنُ][9] أو هو رجل مازني حذف عنه الياء تخفيفا، وفيه شذوذ من وجهين: تـــرخيم ما ليس بعلَم، وحذف حرف يا قبل النسب، ووجه هذا القول أن كراما المازني[10] أسر

---

[1] / في: أ [الأفعال].

[2] / ثبتت في جميع النسخ [أن]، والصحيح ما أثبتت؛ لأنه يتفق مع السياق.

[3] / سقط من: أ.

[4] / في:أ [وقيل].

[5] / سقطت من جميع النسخ، ولا يتم السياق إلا بها.

[6] / سقط من: أ.

[7] / في: ب [اتق رأسك أن يشجه الحائط، والحائط أن يصدم رأسك].

[8] / تنظر هذه الأمثلة في كتاب سيبويه ص273/1 وما بعدها، تحت عنوان هذا باب ما ينتصب علىا إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه، هذا باب ما جرى منه الأمر والتحذير.

[9] / في: أ [يا مازني].

[10] / اســـمه يـــزيد بن أزهر المازني، ينظر معجم ما استعجم 1213/4، ومعجم البلدان 111/5، وبعض المصادر تشير إلى أن اسمه: كدّام.

رجــلا فجــاءه آخــر يطلب المأسور ليقتله، فحال المازن دون أسيره، فقال له الطالب: ماز رَأسَــكَ، قــال الأصمعي: وأصله أن رجلا يقال له مازن أَسَرَ رجلا، وكان رجلٌ آخر يطلب المأسور بذَحْلٍ[1] فقال لمازن: ماز رأسك والسيفَ، فنَحَّي فضرب الرجُلَ عنقَ الأسيرِ، وهذا يثبت القولَ الأول[2].

قوله: (وَأَنْ يَحْذِفْ[أَحَدُكُمْ][3] الأَرْنَبَ)[4]

حذفــه بالعصا: رماه بها، وما ذكر في المتن من قول عمرــ رضي الله عنه ــ فإنه قال: لِيُذَكِّ لكم الأَسَلُ[5] والرماح والسهام[6].

وإيــاي وأن يحــذف أحــدكم الأرنــب، هذه مبالغة في النهي عن حذفها؛ لأنه قال: باعدوني عن حذفها، فجعل حذفَها /44، ب/ من الأمر الذي يطلب منهم أن يباعدوه لعظمته، وإنما نهى ــ رضي الله عنه ــ عن الحذف؛ لأنه يقتلها فلاتحلُّ.

قوله: (شَأْنَكَ وَالْحَجَّ)

لــزوم الإضــمار /30، ج/ للابتدار إلى الحث، والمراد بالشأن مقدماتُ الحج كتهيئة أســبابه، فيلزم من هذا أن يكون الواو بمعنى مع، إذ لو كانت عاطفة يكون المأمور به شيئين كــالحج واقتضاء دين على غريم، أو اشتغالٍ بتجارةٍ، أو نحو ذلك، وليس كذلك، بل المأمور به شيء واحد وهو الحج مع لوازمه، والشأن: القصد وأريد به المشؤون.

قوله: (مَعَ نَفْسِهِ)

هذا إذا أريد كف اليد واللسان عنه، وإن أريد الحث صرفه ومفارقة فالواو، للعطف لا بمعنى مع. واختيار المصنف هو الأول [بدليل][1] فسره بمع.

---

[1] / الذحل : الثأر ، وقيل طلب مكافأة بجناية جنبت عليك، أو عداوة أتيت إليك، ينظر اللسان مادة [ذ، ح، ل]27/5.

[2] / ينظر مجمع الأمثال للميداني 279/2، والمستقصى239/2، وهو من شواهد الكتاب 275/1، والمقتضب 215/3 ، والتخمير 376/1، وابن يعيش 26/2، والإيضاح 306/1.

[3] / في: ج [أحدهم].

[4] / القول في الكتاب 274/1، وشرح الأشموني 194/2.

[5] / الأسل الرماح والنبل، ينظر اللسان ،مادة [أ، س، ل] 144/1.

[6] / ينظر قول عمرــ رضي الله عنه ــ في الإيضاح لابن الحاجب 307/1.

قوله: (وَأهْلَكَ وَالليْلَ)[2]

أي أذكــر أهلك وبعدهم عنك، واحذر الليل وظلمته، وانتصابُهما بإضمار الفعل، أي: بــادر أهلَك قبل أن يفوتوا بمجيء الليل، وبادر الليل قبل أن يفوتك الوصول إليهم، هذا مثل يضرب في التحذير والأمر بالحزم.

وبادر: يتعدى إلى مفعولين، يقال: بادرته الغاية، أي سابقته إليها، فالأهل في المسألة في حكم الغاية كأنه قال: سابق إلى أهلك. والليل في حكم الهاء من في بادرته، أي وسابق الليل، كأن التقديــر: اجعل أهلك مسبوقا إليهم، واجعل الليل مسبوقا. وإذا فعل ذلك فقد بادرهم قبل الليل، أي وبادر الليل قبل أن يفوتك الوصول إلى أهلك.

قوله: (عَذِيرَكَ)

هــذا قول العرب يستعمله من يريد أن يوقع بعدوِّه، وهو معذور في ذلك، أي: أحضر العاذر فإنه يعذرني، أراد إني إنْ أوقعت بك كنتُ معذورًا، وتفسير العذير بالعذر قول سيبويه [3] وبالعاذر قول بعضهم[4]، فكأنه استبعد أن يكون فعيل مصدرا غير صوت كالنهيم[5] والزئير[6] والصليل [7] والصرير [8] [لأن الفعيل لا يجيء مصدرا إلا في الأصوات[9]][10].

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / ينظر الكتاب 275/1، و مجمع الأمثال للميداني52/1، والمستقصى 443/1.

[3] / في الكتاب: العذير: الصوت، ينظر الكتاب 214/1، ووافقه ابن يعيش ينظر ينظر سرح المفصل 26/2 ـ27، والأخفش ينظر المقتضب 260/4، وقال عبد السلام هارون في تحقيقه للكتاب في الحاشية رقم (1) "ولم أجد له سند " أي لم يوافق سيبويه على هذا التفسير، وإنما العذير هو الحال، وورد هذا أيضا في اللسان مادة [ع، ذ، ر] 104/9، وكذا أورده الخوارزمي في شرح أبيات المفصل 289/1، ومحقق المقتضب في الحاشية رقم (1) ص 260/4.

[4] / يقصد المفضل بن سلمة فهو يرى أن العذير هو العاذر، ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 307/1 ـ 308.

[5] / النهيم هو صوت وتوعد وزجر، وقيل هو فوق الزئير، ينظر اللسان مادة [ن، هــ، م] 311/14.

[6] / الزئير صوت الأسد في صدره، ينظر اللسان مادة [ز، أ، ر] 6/ 6.

[7] / الصليل صوت أجاف الخيل من العطش ، نظر اللسان مادة [ص، ل، ل] 393/7.

[8] / الصرير صوت الطيور وما أشبهها في الصوت، ينظر اللسان مادة [ص، ر، ر] 322/7.

[9] / ينظر ابن يعيش 27/2.

[10] / سقط من: أ.

قوله:(هَذَا وَلاَ زَعَامَاتِكَ[1])

لـــزوم الإضـــمار للابـــتدار وإلـــى مخالفة المخاطب، ويجوز أن يكون انتصابه على المصدر، وهذا منصوب، أي: أزعم هذا [ولا أتوهم][2] زعامتك [كذا قاله بعض الشارحين[3]، و فـــي بعـــض الحواشـــي أن أصـــله أن رجلا وعد رجلا بأشياء فلم يف بها، ثم رأى الواعدُ الموعودَ في حال دون الحال التي كان الموعود فيها من حيث القِلَّة والذِّلة فقال الموعود هذا ولا زَعَامَاتِك، أي أرضى هذا الأمر الذي تراه، ولا أتوهَّمُ زَعَامَاتِك؛ لأنك لا تفي بما تعد][4].

قوله: (كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا[5])

كان رجل يأكل الخبز والزُّبْد والتَّمر، فأتاه رجل وخيَّره الأكل بين تلك الأشياء الثلاثة بـــأن يعطـــيه فقال الآتي: كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا، أي: أعطني كليهما وأعطني تمرا. ولزومُ الإضمار للابتدار إلى الأمر، ومن العرب من يقول كلاهما[6] وتمرا، أي كلاهما ثابتان وزدني تمرا.

قوله: (وَكُلَّ شَيْءٍ[7])

الإضمار للابتدار إلى النهي.

---

[1] / مثل يضرب لمن وعد بشيء ولم يوف به، فلقي واعده فقال له: هذا أي فرد عليه هذا ولا زعاماتك، وهو في الكتاب 280/1، مجمع الأمثال 65/2، وجمهرة الأمثال 137/2، والتخمير 379/1، وابن يعيش 27/2، والإيضاح لابن الحاجب 308/1، والأشموني 196/2.

[2] / في: ب، و: ج [أزعم]

[3] / ينظر الإيضاح لا بن الحاجب 308/1.

[4] / ما بين القوسين ابتداء من قوله: كذا قاله، سقط من: أ.

[5] / ينظر المثل في الكتاب 280/1، ومجمع الأمثال 151/2، وجمهرة الأمثال 147/2، وفي التخمير 380/1، وابن يعيش 27/2، والإيضاح لابن الحاجب 308/1، وحاشية الصبان 286/3.

[6] / للقولـــين توجـــيه، وهذا يستدعي سرد قصة المثل، فيحكى أن عمرا الجعدي كان بين يديه قرص من تمر وزبد فقـــال لـــه رجـــل أطعمني من قرصك وزبدك فقال عمر: كليهما وتمرا، أي أطعمك كليهما وأزيدك تمرا فعلى هذه الرواية يكون منصوبا.

-ومـــن قال كلاهما: فعلى تخريج سيبويه، قال كلاهما لي ثابتان وزدني تمرا، ينظر الكتاب 281/1، و التخمير 1/ 380/1، والإيضاح لابن الحاجب 308/1.

[7] / تمام القول: كل شيء ولا شتيمة حر، وهو في الكتاب 281/1، واللسان مدة [ش، ث، م] 28/7، والأشموني 2/ 197.

قوله: (انْتَهِ أمْرًا قَاصِدًا)

أي: انــته عمــا أنــت فــيه، وأْتِ أمرًا سويًّا، وانتهوا عما أنتم فيه، وأتوا خيرًا لكم، وحســبك ما فعلت من هذا الأمر، وأْتِ خيرا لك، وتنحَّ عن هذا المكان وأْتِ أوْسَعَ لَكَ، أيْ: مكانًا أوْسَعَ لك، يُقال: ذاك للمطرود.

قوله: (مَنْ أنْتَ زَيْداً[1])

الإضــمار فــيه للابتدار، إلى الإنكار. وتذكر: منصوب المحل على الحال، وذاكرًا: حــال، والعامــل معنى الفعل المستفاد من[معنى][2] الاستفهامية في قوله من أنت،؟ وبعضهم[3] يرفع على تقدير: من أنت كلامك أو ذِكْرك زيد؟. وهو قليل؛ لأن إعمال الفعل أحسن من أن يكون زيد خبر المصدر لأنه ليس به، ولكنه يجوز في سعة الكلام، وإنما يقال هذا لمن يذكر عظــيما بالسوء، ولمن شبه نفسه برجل عظيم، أي لست ممن يجوز لك ذلك، وليس هو ممن يجوز فيه هذا.

قوله: (مَرْحَبًا)

الإضمار للابتدار إلى الدعاء، وهذا يقال للقادم والزائر.

قوله: (وَإِنْ تَأْتِنِي)

الإضــمار فيه للابتدار إلى إظهار الكرامة، ودخول الفاء في: فأهلَ الليل؛ لأنها مع ما بعــدها فــي موضع الجزاء، أي: إن تأتني فإنك أهلا لك بالليل والنهار، أي: يتعهدونك ليلا ونهارا، ومعناه الإكرام؛ لأن المرءَ يُكرم في أهله ليلا ونهارا.

قوله: (وَيَقُولُونَ الْأَسَدَ الأَسَدَ)الخ

تكرير المفعول دال على كون الأمر مهما حقيقًا بأن لا يشتغل المخاطَب بشيء ولو

---

[1] / مثل يضرب لمن يذكر عظيما بسوء، وذلك أن رجلا غير معروف بفضل تَسَمَّى بزيد، وزيد قد اشتهر بالفضل والحسب والشجاعة فدفع عنه ذلك الاسم فقيل له من أنت زيد على وجه الإنكار، كأنه قيل له من أنت تذكر زيدا، أو ذاكــرا زيــدا، ولكن لا يظهر الناصب لأنه كثر في كلامهم، ينظر الكتاب 292/1، والأشموني 197/2، وحاشية الصبان 286/3.

[2] / في: ب، و: ج [مَن].

[3] / صرح الخوارزمي بجواز الرفع فيه، ينظر التخمير 381/1.

مُـدَّةَ لَمْحَة طَرْف أَوْ كَتْبَةَ حَرْفٍ لِيَتوقَّى من المحذور، أو لينتهز فرصة المقصود فيترك ذكر العامـل لما ذكرنا من التنبيه على أن الوقت أضيق من اللفظ أن يتلفظ بالعامل، ويتنزل أحد الاسمين منزلة الفعل المضمر حثُوا به، ولذا قال في الكتاب: "وهذا إذا ثُنِّيَ لزِم إضْمَارُه[1]".

قوله: (وَالْجِدَارَ الْمُتَدَاعِي)

هو من تداعى البنيان أو الحائط مال إلى جانبٍ للوقوع.

قوله: (وَإِيطَاءَ الصَّبِيِّ)

مصدر أَوْطَأْتْ دابتي الصبِيَّ /57، أ/ أي: وإيطاؤه الدابة.

قوله: (وَمِنْهُ أَخَاكَ أَخَاكَ)

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ من لا أَخاً لَه كساعٍ الى الهيجا بغير سلاحِ[2]

قوله: (وَإِذَا أُفْرِدَ لَمْ يَلْزَمْ)

[إضمار عامله][3] قال جرير[4]:-

خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَن يَبني المَنَارَ بِهِ وَابرُز بِبَرزَةَ حَيثُ اضطَرَّكَ القَدَرُ[5]

---

[1] / اللفظ بلفظه في المفصل /74، وبمعناه في الكتاب 257/1.

[2] / البـيت من الطويل، وقائله مسكين الدارمي، وهو ربيعه بن عامر بن أنيف وهو في ديوانه ص 28، نقلا على الهمع والدرر، ولم أقف على الديوان، والمعنى مستغن عن التوضيح.

والشـاهد فـيه: قـوله: أخاك أخاك، فإنه ذكرهما وكررهما على سبيل الإغراء، وهذا النوع الذي يجب معه حذف العامل.

وهـو من شواهد : الكتاب 256/1، والخصائص 480/2، والتخمير 382/1، وشرح الرضي على الكافية 485/1 ، وقطـر الندى /289 رقم الشاهد 134، و أوضح المسالك 74/2، والأشموني 195/2، والهمع 26/2، والخزانة 3/ 65، والدرر 400/1.

[3] / سقط من: أ .

[4] /هـو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي، أبو حرزة، من تميم، أشعر أهل عصره، ولد سنة: 28 هـ ، وعاش عمره كله يناظر شعراء عصره، فلم يثْبت أمامه غير الفرزدق والأخطل، ومات سنة: 100 هـ، في اليمامة، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 374/1، والخزانة 75/1، والأعلام 111/2.

[5] / البيت من البسيط، وقائله جرير، وهو في ديوانه ص 211/1، وهو من قصيدة يهجو فيها عمرو بن لجأ، فحين فحش فيها القول أتوه موثقا وعاهدوه فأعرض عن هجوهم.

أي: خـــل أفعـــال الســـادات فإنها لا تناسبك، وأبرز امرأتك وتكسَّب بها، ينسبه إلى الفـــواحش، وبرزة: اسم امرأته، وإنما لم يلزم الإضمار في الإفراد لأن الدليل على ما ذكرنا من التنبيه على ضيق الوقت وتنزيل أحد الاسمين منزلة الفعل المضمر مفقود.

والمعنى: يقول لمن يهجوه تنحَّ عن طريق الشرف والكرامة والفخر، ودعه لمن هو أجدر منك به، ممن يستطيع أن يعمره ويبني منارته وأعلامه، وهي أعلام الطريق.

وبـــزرة : أراد بها أم عمرو بن لجأ التميمي، أو إحدى جداته، أو امرأته، وأكد الشارح على أنها امرأته، وفي هذا إشارة إلى نسبته هو وعائلته إلى الفاحشة.

والشاهد فيه: إظهار الفعل: خل. قبل الطريق، ولو أضمره لكان أحسن، وهو من شواهد الكتاب 254/1، وابن يعيش 30/2، والخزانة 299/2، واللسان مادة [ب، ر، ز] 374/1.

[فصل] التفسير

قوله: (عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ)

يضمر العامل بشريطة أن يفسر إما بلفظه ومعناه كما في: زيدٌ ضربته، أي: ضربت زيدا [أي][1] ضربته، أو بمعناه نحو: زيدا مررت به، أي جعلتُ زيدا على طريقي؛ لأن الجعل أعـــم [الأفعال][2] بخلاف المرور [فإنها أخصها][3] فيصلح أن يكون من جنس الجَعْل، ولا يكون دالا عليه؛ لأن الخاص يوجد في العام أو يلازم معناه نحو: عمرا لقيت أخاه، وبشرا ضربت غلامـــه، أي: لا بســـت عمرا، وأهنت بشرا؛ لأن ضرب الغلام إهانة لسيده، كما أن ملاقاة الرجل ملابسة لأخيه؛ لأن الغالب أن يكون الرجل [بحضرة][4]من ينتسب إليه ويتصل به، فإذا لقيته فقد لا بست أخاه.

قوله:- إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى[5]........ ....]

مـــن القسم الأول، [إذ التقدير][6]: إذا بَلَغْتِ ابنَ أبي موسى بلالاً بلغته، والمفسِّر والمفسَّر كما تـــرى واحد. وبلالا: عطف بيان للابن وهو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري[7] دعا

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / في: ب [الفعل].

[3] / سقط من: أ.

[4] / في: ب [بحضور].

[5] / البيت من الطويل، وقائله: ذو الرمة، يمتدح به بلالا بن أبي برد بن أبي موسى الأشعري، وهو بتمامه:ـــ

إذا ابن أبي موسى بِلالٌ بَلَغتِهِ فَقامَ بِفَأسٍ بَينَ وصلَيكِ جازِرُ

فـــي ديوانه ص253، والمعنى: يقول للناقة إذا بلغت ابن أبي موسى وهو الممدوح وقام ونحرك وقطعك قطعا، فإذا لا أبالي بهلاكك بعد إرادة المراد منك وهو وصولك الممدوح.

والشـــاهد فيه: قوله: ابن أبي موسى، حيث نصب: ابن، بفعل مضمر تقديره بلغت ابن، وهو من شواهد الكتاب 1/ 82، والمقتضـــب 77/2، والكامـــل 217/3، والخصائص 280/2، والمغني 269/1 ، رقم الشاهد 431، وهو في الخميـــر 383/1، وابـــن يعيش 31/2، والإيضاح 311/1، وشرح أبيات المفصل 296/1، والخزانة 32/3، وشرح أبيات المغني للبغدادي 90/5.

[6] / في: ب [والتقدير].

[7] /هو بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى عبدالله بن قيس أبو عمرو الأشعري البصري، ولي البصرة سنة: 109هـــ فحكمها إلى أن عزل سنة: 125هـــ، وفيها توفي سنة: 126، تنظر ترجمته في الخزانة 35/3ـــ 36، والأعلام72/2.

علـــى ناقـــته بالنحر والجزر إذا بلغته إلى ابن أبي موسى [فلعله دعا لها بذلك ليلازم جناب ممدوحـــه؛ لأنها آلة الفراق][1]، والوصل كسر الواو وسكون الصاد، ملتقى كل عظمين[2] وهي المفاصل، [والوِصلان مثناه][3]، قال أهل المعاني في هذا البيت بئس الجزاء للمحسن[4].

قوله: (وَالرَّفْعُ أَجْوَدُ[5])

الـــرفع بالابتداء وهو أجود من النصب، وإن كان فصيحا كثير الاستعمال لعدم الحاجة مع الرفع إلى الإضمار المحوج إلى التفسير.

قوله: (أَنْ تُعْطَفَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ)

إنمـــا اختِيـــر النصبُ هنا لرعاية أن تكون الجملة المعطوفة مناسبة الجملة المعطوف عليها، وهذا لأن طرفي العطف بمنزلة طرفي التثنية، ألا ترى إلى قوله:-

لَيثٌ ولَيثٌ في مَجالٍ ضَنَكِ[6] [......................]

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / ينظر اللسان، مادة [و، ص، ل] 319/15.

[3] / سقط من : أ .

[4] / يعـــاب على هذا البيت أنه جعل جزاء الراحلة أو الناقة بعد ما حصل له منها مراده وهو وصوله إلى ممدوحه، وإتيانها بغرض مناه شرا، وهو الدعاء عليها بالنحر والتقطيع، وهذا ما رده الرسول صلى الله عليه وسلم على المرأة التي ركبت ناقة إثر غارة المشركين على سرح المدينة فقالت إن أنجاني الله منها لأنحرها فلما قدمت المدينة عرفت الـــناقة أنهـــا ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فأرسل إليها فجيء بها وأخبرت بـــنذرها فقال لها { بئس ما جزيتها أو جرتها أن الله نجاها عليها لتنحرها لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما يملك ابن آدم } والمرأة هذه امرأة أبى ذر.

الحـــديث أخـــرجه أبـــو داود فـــي ســـننه، كـــتاب النذور والإيمان رقم الحديث 3316 ص 237/3، دار الريان، والدرامـــي عـــبد الله بـــن عبد الرحمن، سنن الدرامي، تحقيق فواز أحمد ــ خالد السبع العلمي، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى 1407 هــ 1987 م كتاب السير رقم الحديث 2505، ص308/2 .

وانظر اليوسي، الحسن بن مسعود بن محمد، زهرة الأكم في الأمثال والحكم، تحقيق: محمد محي، محمد الأخظر، الدار البيضاء 1401 هــ، 1981م، ص 430/1.

[5] / يشير إلى استشهاد الزمخشري بقول سيبويه في الكتاب 82/1، حيث قال " فالنصب عربي كثير والرفع أجود".

[6] / شطر بيت من الرجز، وقائله جحدر بن مالك، وهو بتمامه:ــ

لَيثٌ ولَيثٌ في مَجالٍ ضنك كلاهما ذو حَنَقٍ ومَحكِ

فإنه لما تعذر التثنية عدل من أن يقول ليثان إلى العطف، وطرفا التثنية متناسبان فكذا طرفا العطف، فلو نصبت فيما نحن فيه تكون الجملتان فعليتين على تقدير: لقيت [القوم حتى] [1] عـبد الله لقيته؛ لأن النصب يقتضي إضمار الفعل فيظهر التناسب، ولو قلت حتى عبدُ الله بالـرفع تكون الثانية اسمية فلا تناسب هي الأولى، وهذا مدار هذا الفصل؛ لأن المشاكلة في العطف شرط للجنسية في الكلام، والمشاكلة بالنصب على ما قررنا.

قوله:﴿ وَالظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [2]

التقديـر: ويعذب الظالمين، أو يُهين أويُعاقب، أو يَجْزي؛ لأن إعداد العذاب يدل على ذلك، وقُرئ والظالمون[3]، وفيه عطف جملة اسمية على فعلية.

[وهـي قوله: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ [4]] [5] ومثله لا يليق ببلاغة القرآن[6]، وقوله تعالى: ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّـلَـٰلَةُ﴾ [7].

قوله: **(ذَهَبَ التَّفَاضُلُ)**

أي لـم يـبق ما ذكرنا قبل من كون النصب مختارا على الرفع، ولكن الأمران على السواء، فَرُفِع عمرٌو بالعطف على الجملة الاسمية، وهي: زيدٌ لقيتُ أباهُ، فزيد: مبتدأ. ولقيت أباه: خبر. ونصبه بالعطف على الحملة الفعلية، وهي لقيت أباه، وهذا معنى قوله: لأن الجملة الأولى ذات وجهين.

والشاهد فيه قوله: ليث وليث، بالعطف، حيث وضع العطف موضع التثنية.

وهو من شواهد ابن الشجري1/11 ــ 2/197، والخزانة 7/462.

[1] / سقط من: أ.

[2] / سورة الإنسان /31.

[3] / قـراءة ابن الزبير، وأبان بن عثمان، وأبي عبلة، وهي قراءة غير متواترة، ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 1262 والجامع للقرطبي 19/ 147، و البحر المحيط10/370،

[4] / سورة الإنسان /31.

[5] / سقط من: أ.

[6] / لعدم التناسب بين الجملتين.

[7] / سورة الأعراف /28، والتقدير أضل فريقا.

فإن قلت: ما ذكرت يقتضي تقابلهما فيرجع الأمر إلى ما كان عليه وهو اختيار الرفع، قلت: قرينة النصب أقوى من قرينة الرفع لقربها من الثانية؛ لأن الفعلية هي التي تلي الثانية، فلما ترجحت قرينة النصب، قابل ما قابلها من الرجحان ذلك الأصل فاستوى الأمران.

قوله: (فَإِنِ اعْتَرَضَ)

أمَّــا، و:إذَا، المفاجأة تصرفان الكلام إلى الابتداء، وتقطعانه من الكلام السابق، وأنتَ إذا قلت: لقيتُ زيدًا، وأما عَمْرٌو فقد مررت به، فكأنك قلت: ابتدأ عمرو وقد مررت به، وهذه عــين المسألة التي كان الرفع فيها أجود، إذ لا تفاوت بين هذه وبين قولك: زيدا ضربته فيما ذكــرنا مــن العلة، وهي عدم الحاجة مع الرفع إلى الإضمار المحوج إلى التفسير هنالك فهو العلة هناك أيضا.

قوله: (وَإِذَا عَبْدُ اللهِ يَضْرِبُهُ عَمرو)

والمعنــى: فاجــأت وقت هذا الشأن، وهو ضرب عمرو إياه، وليس الغرض مفاجأة الــوقت، ولكــن مفاجأة الشأن، وإنما ذكر الوقت لأنه إذا فوجئ الوقت فوجئ الواقع فيه [لا محالــة][1] والــواو للعطف بدليل وقوع الفاء موقعها، وإذا مضافة إلى الجملة بأسرها كما هو حقها في كل موضع، وناصبها ما أضمر من فعل المفاجأة، وهو مفعول بها وليست بظرف.

قوله: (عَادَتِ الْحَالُ الأُولَى)

أي عادت حال كون الرفع أجود. جَذَعَةً[2] أي فتية يعني جديدة[3].

قوله: (وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ[4])

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / قــال الخوارزمــي في التخمير 388/1، هذه الكلمة غلب عليها الإمام عبد القاهر، وعبد القاهر أخذها من أبي نصر العتبي، والعتبي اغتصبها من الجاحظ.

وذكــر الخوارزمي أنها ولد البقرة والناقة، وهذا معنى أبعد ما يكون من مراد الزمخشري؛ لأنه لا مناسبة بينه وبين موضوع النقاش ، وإنما يريد كما أوضح الشارح أي فَتِيَّة جديدة أتينا بها.

[3] / ينظر اللسان مادة [ج، ذ، ع] 220/2.

[4] / قــرأ الحســن وابــن أبي إسحاق بالنصب على تقدير فعل محذوف، تقديره: (هدينا)، بعد قوله ثمود، في قوله تعالــى:؛ وَأَمَّــا ثَمُــودُ فَهَدَيْنَا﴾. ينظر التبيان للعكبري 1125/2، والجامع 7 / 229 ــ 230، 15/ 234، والبحر المحيط 297/9.

التقديـــر: وأمَّا ثمود فهديناهم. هديناهم تقدير الفعل هنا /31، ج/ بعد المنصوب [لأن الفعل لا يليها][1] بخلاف نحو زيدا ضربته؛ لأن الفعل فيه مقدر قبل المنصوب.

قوله: **(وَالثَّانِي)**

أي الثانـــي مـــن الموضعين الذين يختار فيهما النصب، وهو أن يقع موقعا هو بالفعل أولى، وذلك على ضروب:

الأول ما بعد حرف الاستفهام، إذ الاستفهام إنما يكون في الحادث، والفعل للحوادث فيضمر عقيب حرف الاستفهام فعل على لفظ المذكور.

وعقـــيب الاســـم المنصـــوب نحـــو قولك: أضربت عبد الله ضربته؟ في المثال [الأول][2] ، أويضمر ما هو قريب من ذلك المذكور، كقولك في الأمثلة الباقية[3] أأغْشَيَ السَّوْطَ زَيْدٌ ضُرِبَ بِهِ؟ أو أَقُنِّعَ السَّوْطَ ؟ وَأأُعلِيَ الْخِوَانَ اللَّحْم أَكَلَ عَلَيْهِ ؟أو أأُركِبَ ؟ وَأَتَنْتَظِرُ زيدًا أَنْتَ محبوسٌ علـــيه؟ أوْ أَتُرَاعِـــى؟ لأنـــه لمـــا حُبس فقد انتظره وراعاه، وأبْرزت زيدًا مكابرٌ عليه ؟ أوْ أُنوزِعْتَ؟ أوْ أَسُلِبْتَ ؟مكابرٌ عليه، أي: مغلوب عليه [وَألاَ بَسَتَ][4] زيدًا سُمِّيتَ به ؟ أيْ هذا الاسم.

قوله: **(أَزَيْدًا ضَرَبْتَ عَمْرًا وَأَخَاهُ)**

الأخ ملتبس بزيد بالهاء، وبعمرو بالعطف، فيصح إضمار أهنتَ قبل زيد؛ لأن ضرب /58،أ/ أخيه إهانة له، والتقدير: أهنتُ زيدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وأخاه،

قوله :-**(وَأَزَيْدًا ضَرَبْتُ رجُلاً يُحِبُّهُ)**

[رجلاً وإن كان أجنبيا عن زيد إلا أن يُحِبُّه صفة رجلا، وفي يُحِبُّه][5] ضمير يعود إلى زيـــد فيكون ملتبسا بزيد، [ومَن ضَرَبَ من يحب زيداً فقد][6] أهان زيدًا، فيستقم أن تقدر أهنتُ زيدا ضربتُ رجلا يحبه.

---

[1] / سقط من: ب، و: ج.

[2] / سقط من: أ.

[3] / ذكر سيبويه هذه الأمثلة في الكتاب 101/1ــ 108، في باب ما ينصب في الألف.

[4] / في: ج [أسبت].

[5] / سقط من: أ.

[6] / في: ب، و: ج [ومن ضرب رجلا فقد].

قوله: (فَلَيْسَ إِلاَّ الرَّفْعُ)

لأن الجـــار والمجـــرور في أزيدٌ ذُهِب به مرفوع على الفاعلية، والتقدير: أَذُهِب بزيد ذهب به؟.

قوله: (وَأَنْ يَقَعَ بَعْدَ إِذَا)

والضـــرب الثانـــي: مـــا بعـــد إذا، و:حيث؛ لأن: إذا، اسمٌ للزمان، و:حيثُ،[1] للمكان استعملا للشرط، والشرط يستدعي الفعل، فيكون تقدير المثالين: متى تلقَ عبدَ الله؟ وأين تجدُ زيدًا ؟.

قوله: (وَبَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ)

والضـــرب الـــثالث: ما بعد حرف النفي؛لأن حرف النفي ناف، والمنفيُّ هو الحدث لا الذات، فيكون بالفعل أولى، والتقدير: ما ضربتُ زيدًا ضربتُه.

قوله: (فَلاَ حَسَباً[2][............ ....])

يهجـــو جريـــرٌ بهذا البيت عُمَرَ بن لجأ التميمي، والشاهد فيه أنَّ حسبا منصوب بعد حـــرف النفي بفعل مُضمر على شريطة التفسير، كأنه قال: فلا ذكرت حسبا فخرت به. ولا جدًّا: معطوف على حسبا. والجدُّ: الحظ. والحَسَبُ: الكرم وشرف الإنسان في نفسه وأخلاقه، يقـــول: ما ذكرتَ لتميم شيئا تفخر به لأنك؛ لم تجد لها شيئا تذكره، ولا كان لها حظ في علو المرتبة والذكر الجميل.

قوله: (.................. ......إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ)

---

[1] / في: ب، و: ج [اسم].

[2] /مطلـــع بـــيت من الوافر، وقائله: جرير، في قصيدة يهجو فيها عمر بن لجا، وهو في ديوانه ص332/1، وهو بتمامه كما ورد في الديوان:ـــ وَلا حَسَبٌ فَخَرتَ بِهِ كَريمٌ وَلا جَدٌّ إِذا اِزدَحَمَ الجُدودُ

وروايته: فلا حسبٌ، و:جدٌ ، بالرفع، والمعنى يقول يا عمر لم نسمعك تذكر حسب آبائك ومفاخرهم؛ لأنهم لا فخر لهـــم، فليس لديهم ما تفخر به، ولا تذكر مفاخر أجدادك إذا ازدحم الجدود، وصار كل يذكر مفاخر أجداده، فإنك من وسط لا فخر له ولا لآبائه ولا لأجداده.

والشـــاهد فيه: قوله: حسبا، فقد ذكره منصوبا بفعل مضمر تقديره: ذكرت حسبا، وهو من شواهد الخزانة، وهو في التخمير 392/1، وابن يعيش 109/1، وشرح أبيات المفصل 299/1.

أي للتفاخر.

قوله: (وَإنْ يَقَعَ فِي الأَمْرِ)

والضـــرب الـــرابع: ما وقع فيه بعد ذلك الاسم أمر أونهي، وهذا الموقع أيضا بالفعل أولـــى، نحـــو قـــولك: اضرب زيداً اضربه، في المثال الأول؛ لأنك لم تقدر الفعل قبل زيد ورفعـــته على نحو: زيدٌ أضربه، لكان الأمر خبرا للمبتدأ، وهو خبر محتل للصدق والكذب، اللهم إلا بتأويل: زيدٌ أطلب منك أن تضربه، أو أقول فيه: أضربه، وفيه عدول عن الظاهر، والخبر ما يتطرق إليه الصدق والكذب، فللاحتراز عن هذا الفساد صِيرَ إلى تقدير الفعل قبل زيد، ونصبه بذلك الفعل، والتقدير في بواقي الأمثلة: أهِن خالدا، أضرب أباه، وأكْرم بشرًا لا تشتم أخاه، وليضرب زيدا عمرٌ [وليضربه][1]، وليُهِن بشرًا عمروا ليقتل أباه.

قوله: (وَمِثْلُهُ: أَمَّا زَيْداً فَاقْتُلْهُ)

إضـــمار الفعل هنا لما ذكرنا من الاحتراز عن جعل مالا يتطرق إليه الصدق والكذب خبرا، والتقدير: أما زيدا فاقتل اقتله، وأما خالداً فأكرم لا تشتم [أخاه][2].

قوله: (وَالدُّعَاءُ بِمَنْزِلَةِ الأَمْرِ)

لأن[كـــلا مـــنهما طلب غير محتمل للصدق والكذب، راعوا الأدب ففرّقوا بين الدعاء والأمـــر][3] فـــي التســـمية ولم يسموها أمرا، وإن كان الدعاء في الأصل أخا الأمر وشقيقه، والتقديـــر: اللهم ارحم زيدا فاغفر له ذنبه"، كذا ذكر في الإكسير[4]، وعذب الله زيدا أمرّ عليه العيش.فجزى الله كُلاًّ:[5] جزاه عني أوله:-

---

[1] / سقط من: ب.

[2] / في: ب، و: ج [أباه].

[3] / ما بين القوسين مكرر في: ج.

[4] / الإكســير هو كتاب اسمه: إكسير المذهب في صناعة الأدب في النحو، خمس مجلدات، تأليف: علي بن فضال بـــن علـــي بن غالب بن جابر بن عبد الرحمن الفرد قي المجاشعي المتوفى سنة: 479 هــ، ببغداد، وله كتاب آخر اســـمه: الإكســـير في التفسير، ينظر الصفدي، صلاح الدين خليل بن إيبك، المتوفى سنة: 764 هــ، كتاب: الوافي بالوفيات ص 17144.

[5] / ذكر الشطر غير موافق لأصله، وصوابه كما سأثبت في دراسته.

أمِيرَانِ كانا آخَيَاني كِلاَهُمَا[1]   [.........................]

قوله: (بِمَا فَعَلْ) أي ما فعل من الإحسان، وعامل به من الجميل.

وأمـــا زيداً: فجدع الله جدعه. وأما عمراً: فسقى الله سقاه؛ لأن المصدرين نابا مناب الفعلين على ما سبق الإيماء إليه في باب المصادر المنصوبة.

قوله: (وَاللاَّزِمُ)

التقديـــر: إنْ تَزُرْ زَيْدًا تَرهُ تضرْبهُ. وإنْ أهْلَكْتُ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُه[2]؛ لأنك إن، هي الأم في بـــاب المجـــازاة لا يقع بعدها إلا الفعل بخلاف إذا وحيث فإنهما دخلتا على المجازاة دخول الدخـــول علـــى النسيب فلا يبلغان في اقتضاء الفعل رتبتهما. والمُنْفِسُ: المال النفيس." يقول لامرأته: لا تجزعي على ما أنفقته من مال أجود به فإني إن بقيت حصلت المال، وإنما ينبغي أن تجزعي إذا مِتُّ لأنه لا يكون لك من يسعى سعي في الأمور"[3]. وقبله:-

---

[1] / البيت من الطويل، وقائله : أبو الأسود الدؤلي يمتدح فيها عبد الله بن عباس وابن عامر، وهو في ديوانه تحقيق: محمد حسن آل ياسين ص 100 ــ 253، نقلا عن شرح أبيات المفصل 300/1، والمعنى مستغن عن التوضيح.

وهو بتمامه :ــ   أمِيرَان كَانَا آخَيَانِي كِلاَهُمَا   فَكُلاًّ جَزَاهُ اللهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْ

وأورده المفضل النعساني برواية: كانا صاحبي، بدل: آخياني، ينظر ص78.

والشاهد فيه قوله: كلا، حيث انتصب بضمير يفسره الظاهر بعده، وهو من شواهد الكتاب 142/1، وهو في التخمير 394/1، وابن يعيش 37/1 ــ 38، وشرح أبيات المفصل 300/1.

[2] / جزء من بيت من الكامل، وقائله: النمر بن تولب، وهو بتمامه:ــ

لا تَجزَعي إن مُنفساً أهلَكتُهُ   وَإذا هَلَكت فَعِندَ ذَلِكَ فَاجزَعي

وهـــو في ديوانه ص/ 72، والمعنى : يقول لزوجته لا تجزعي إن أهلكت منفسا أي أتلفت مالا كثيرا لأني إن بقيت كسبت لك عيره، أما إذا مت فعبد ذلك فاجزعي لأنك لن تجدي بعدي من هو يجلب لك الموال والهناء.

والشاهد فيه: قوله: منفسا، حيث جاء منصوبا بفعل مضمر يفسره الظاهر بعده.

وهـــو من شواهد الكتاب 134/1، والمقتضب 76/2، وشرح التسهيل لابن مالك 141/2، والمغني /166ــ 403، وشرح أبيات المغني 52/4 ــ 53، والخزانة 314/1، وهو في التخمير 394/1ــ396، وابن يعيش 22/1 ــ38/2، والإيضاح 315/1، واللسان مادة [ع، م، ر] 393/9، ومادة [ن، ف، س]237/14، ومادة [خ، ل، ل] 198/4، وفي شرح أبيات المفصل 302/1.

[3] / هذة الفقرة منقوله بنصها من شرح أبيات الكتاب للسرافي111/1.

وَإِذَا[أَتَانِي][1] إِخْوَتِي فَدَعِيهِمْ   يَتَعَلَّلُوا فِي الْعَيْشِ أَوْ يَلْهُوا مَعِي
لا تَطرُدِيهِم عَن فِراشي إِنَّهُ   لا بُدَّ يَوماً أن سَيَخلوا مَضجَعي

قوله: (لأَنَّهُنَّ يَطْلُبْنَ الفِعْلَ)

لأن هاتــيك الكلمات للتخصيص، وذلك يكون بالفعل لا بالاسم، وسيجيء ذكرهن في قسم المجرورات إن شاء الله تعالى.

حذف المفعول به

قوله: (وَحَذْفُ الْمَفْعُولِ بِهِ كَثِيرٌ)

يحــذف المفعول به إما: للقصد إلى مجرد الاختصار لنيابة قرائن الأحوال عن ذكره نحو قوله تعالى: ﴿اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَّشَاءُ﴾ [2]، إذ لا شبهة في أن المراد لمن يشاء رزقَه، ويَقْــدِرُ الرِّزقَ؛ لأن: مَنْ، موصول، صلة: يشاءُ، ولا بد للصلة من ذكر منها إلى الموصول. وهكذا تقول في تقدير: رَحِمَهُ، في: ﴿مَنْ رَّحِمَ﴾ [3] لأن: رَحِمَ، صلة لمن.

وإمــا للقصد إلى التعميم مع الاختصار، وهذا من أنواع سحر الكلام، إذ فيه وصول باللفظ النــزر إلى المعاني الجَمَّة نحو قول البلغاء: فلانٌ يُعطي، ويمنع، ويَصِل، ويَقْطع، /46، ب/ ويَبْنــي، ويَهْــدم، ويُغْنــي، ويُعْدم، فلو ذهبت إلى أنهم يعنون شيئا دون شيء من المفعولين المحذوفين ليعطي، كذبت، وأذْهبت حلاوة الكلام وطلاوته، وقد لعمري أصابوا المَحَزَّ وطبقوا المفصــل[4] حيث أفتوا ــ فيمن قال: إن لبست وأكلت أو شربت فعبده حر، وقال: عنيت شيئا دون شيءــ بالرد. وأما للقصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو:[فلانا][5] يعطي [إلا][6] أنه يوجد منه هذا الفعل، وهذا للمبالغة؛ لأنه ذهب في يعطي إلى أن معناه يوصــل منه الإعطاء، ولا بد لهذا الفعل من محل يتحقق ذلك فيه، والمحالُ غير محصورة،

---

[1] / في: ج [دعاني].

[2] / سورة الرعد /27، والروم /36، والزمر / 49.

[3] / في قوله تعالى ﴿إِلاَّ مَنْ رَحِمَ سورة هود /43.

[4] / مثل يضرب لفصاحة القول وإصابة المعنى، وقد سبق الكلام عليه.

[5] / سقط من: أ.

[6] / في: ب، و: ج [إلى].

والقصد إلى فرد من أفرادها في التعيين ترجح لأحد المتساويات فيشمل الكل لتعدد فرد منها، والدليل على تنزيل المتعدي فيما نحن فيه/59، أ/ منزلة اللازم قوله عز وجل: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [1] ألا تراه عدَّى بفي كما تعدى اللازم بالجار في نحو: ذهبت بزيد، ومعناه: واجْعَل الصلاح في ذريتي، وكذا قوله:-

[.....................]   [......]يَجْرَحْ فَي عَرَاقِيبِهَا[2][.....]

فـــ:يجرح: متعد، وقد عُدِّي بفي، والضمير في تعتذر: للناقة، والباء في بالمحل: بـــاء الأداة لا للظرف، والمراد بذي ضروعها: اللبن، يريد: يجعلُ الجرحَ في عراقيبها سيْفي.

---

[1] / سورة الأحقاف/ 14.

[2] / جزء من عجز بيت من الطويل، وقائله ذو الرمة، وهو في ديوانه ص490، وهو بتمامه:ـــ

وَإِن تَعتَذِر بِالمَحلِ عَن ذي ضُروعِها   إِلى الضَيفِ يَجرَح في عَراقيبِها نَصلي

والمعنى :أنه أن تعذر الناقة عن عدم لبنها للضيف وذلك لعدم وجود المرعى، فإن مصيرها أن تعقل وتذبح للضيف. والشاهد فيه: حيث حذف مفعول الفعل يجرح، والتقدير:(يجرها)، وهو من شواهد التخمير 39/1، وابن يعيش39/2، وشرح التسهيل لابن مالك 162/2، والمغني/ 521، والخزانة 128/2 ـــ 233/10.

[فصل]: المفعول فيه

قوله: (هَوَ ظَرَفُ[1] الزّمَانِ)

[الظــرف عــندهم اســم زمان أو مكان منصوب على معنى[2]][3] سمي بذلك لأنه محل للأفعال تشبيها بالأواني التي تحل فيها الأشياء، وسماه الكوفيون محلا لحلول الأفعال فيه، ولا مشــاحنة في الاصطلاح، وإنما لم يذكر حده لما في لفظ المفعول من الدلالة عليه، كأنه قال: المفعول فيه هو الذي فعل فيه الفعل.

قوله: (وَكِلاَهُمَا يَنْقَسِمُ إِلَى مُبْهَمٍ وَمُؤَقَّتٍ)

هــذا تقسيم للظروف الزمانية والمكانية إلى مبهم ومؤقت، والذي يقع من المكان ظرفا هو المبهم لا غير، فلا يستقيم تقسيمه[4] إلى مبهم ومؤقت، والتوقيت في الأصل: تحديد الوقت[5]، ثــم عم في كل تحديد، كذا قيل في تفسير المؤقت فبان بهذا أن المؤقت هو المحدود، وهو قول بعضهم[6]، والمبهم عنده غير المحدود، ويرد على هذا القول الفرسخ[7] وهو ظرف محدود بقياس مخصوص، وهو ينتصب انتصاب الظروف بلا خلاف، فلو كان المؤقت هو المحدود لامتنع نصبه؛ لأنه مكاني لا زماني.

وقال بعضهم[8]:المؤقت هو الذي له اسم باعتبار ما هو داخل في مسماه،والمبهم: ماله اسم باعتبار ما ليس داخلا في مسماه، ولا يرد الفرسخ على هذا القول؛ لأن القصر ونحوه له اســم مــن جهة ما دخل في مسماه من البناء والسقف وغيره، والفرسخ له اسم باعتبار قياس داخل في مسماه.

---

[1] / كلمة: ظرف، وردت في جميع النسخ كما هي بالمفرد، والثابت في متن المفصل بالمثنى: ظرفا.

[2] / ينظر شرح الرضي على الكافية 487/1.

[3] / سقط من: أ.

[4] /اعتــرض الجندي هنا على تقسيم الزمخشري لظرفي الزمان والمكان إلى مبهم ومؤقت، لأن التوقيت هو تحديد الوقت لتحديد الوقت فلا يدخل في حده المبهم، تنظر الرسالة ص 36.

[5] / ينظر ابن يعيش 41/2، والتاج مادة [أ، ق، ت].

[6] / ينظر الإيضاح في شرح المفصل 317/1.

[7] / الفرسخ مسافة محدودة بقدر معين تقدر بنحو 25 ،5 كيلو متر.

[8] /وهو قول ابن الحاجب ينظر الإيضاح في شرح المفصل317/1، شرح الرضي على الكافية 489/1.

قوله: (فَالْمُبْهَمُ نَحْوَ الْحِينِ)

الحين: يقع على القليل والكثير من الزمان، ألا ترى قوله:-

تَناذَرَها الراقونَ مِن سوءِ سَمِّها [تُطَلِّقُهُ][1] حِينًا وَحِينًا تُرَاجِعُ[2]

فإنـــه أراد بالحين القدر الذي يكون بين تحرك الوجع وسكونه، وهو قليل، والبيت في صفة الملدوغ، وقبله:-

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ[نَاقِعُ][3]

وتناذرها الراقون: أنذر بعضهم بعضا أن لا يقربوا هذه الحية لأنها لا تجيب الرُّقِي.

وقـــيل: الحـــين يقـــع على ستة أشهر[4]، وقيل: على أربعين سنة[5]، والحين الوقت من الزمان. والجهات الست من المكان.

قوله: (مَا جَازَ أَنْ تَعْتَقِبَ عَلَيْهِ /32،ج/ الْعَوَامِلُ)

نحو: يومُ الجمعة مباركٌ، بالرفع، و: قضيت يومَ الجمعة، بالنصب، على أنه مفعول فيه.

قوله: (مَا لَزِمَ النَّصْبَ)

أي النصـــب علـــى معنى في نحو: سرنا ذات مرة بالنصب على الظرفية أبدا، ووجه النصـــب أنه كثير في استعمالهم ولم يجيء إلا منصوبا على الظرفية، فلو كان فيما يقع غير ظرف لوقع في كلامهم غير ظرف.

---

[1] / في: ب تطلقها].

[2] / البـــيت مـــن الطويل، وقائله النابغة الذبياني، في قصيدة يمتدح فيها النعمان ويعتذر إليه، ويهجو مرة بن قريع، وهو في ديوانه ص 80، والمعنى: أن الراقون الذين يعالجون المصاب بلدغة هذه الحية أنذر بعضهم بعضا أن سمها ليس كالمعتاد، فإنها تطلقه أي تشد عليه حينا وتعفو حينا آخر لشدة سمها. والشاهد فيه: أن كلمة: الحين، تطلق على القلـــيل والكثير من الزمان، وهوة من شواهد الكامل 97/2، والإيضاح للفارسي 158/1، والحجة في القرآت العشر للفارســـي 123/1، والمقتصد 574/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري /152، واللسان مادة [ح، ي، ن] 422/3 والخزانة 459/2.

[3] / في: ب [الناقع].

[4] / ينظر اللسان مادة [ح، ي، ن] 422/3.

[5] / ينظر المرجع السابق، وشواهد الإيضاح لا بن بري /153.

ومعنى ذات مرةٍ: مرةً، وذات مرةٍ: من إضافة المسمى إلى الاسم، فكأنك قلت: سرنا صاحبةَ اللفظ الذي هو: مرة كقوله:-

إِلَيكُم ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَت[1]　　　[......................]

أي: إليكم أصحاب هذه اللفظة، فأصحاب المسمون، وآل النبي: هو الاسم، فكذلك ذات مسمى، ومرة اسم. وقوله: ذوي آل النبي، بمعنى: آل النبي. فكذا [قولنا][2]: سرنا ذاتَ مرة، بمعنى مرة، و[بَكَرًا][3] بالتنوين لا يكون إلا ظرفا. وسَحَرَ، وعشية، و[وعَتَمة][4] غيرُ منونة لعدم انصرافها.

الأول[5] للتعريف والعدل، والباقيتان[6] للتعريف والتأنيث، وسُحَيْرا بالتنوين، إذ بالتصغير زالت صيغة العدل في: سَحَر، ونظيرهما: في عُمَر وعُمَيْر، فـ:عُمَر لا ينصرف للسببين، وعُمير ينصرف لزوال أحدهما وهو العدل، فكذا هنا.

ولا يجوز استعمال سُحَيرا اسما نحو: سرت في سحير، إذا أريد به تصغير سحر المعرفة؛ لأن التصغير يوجب العدول به[عن سنن العدول لا][7] عن سنن الظرفية، فإذا نَكرت هذه

---

[1] / صدر بيت من الطويل، وقائله الكميت بن زيد الأسدي، يمدح به رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو ليس في ديوانه، والبيت بتمامه:ـــ

إِلَيكُم ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَت　　　نَوَازِعُ من قَلبِي ظِماءٌ وأَلبَبُ

والمعنى: يصف اشتياقه إلى آل الرسول صلى الله عليه وسلم، فيقول إليكم يا آل النبي لا إلى غيركم تطلعت أشواقي ونوازع قلبي، وازداد عطش فؤادي يرجو الارتواء من منهل رؤيتكم. والشاهد فيه :قوله: ذوي، حيث أضاف إلى مسماه وهو: آل النبي، والتقدير:(يا أصحاب هذا الاسم).

وهو من شواهد الخصائص 17/3، والحماسة البصرية، تحقيق: عادل جمال سليمان 377/1، وشرحها للمرزوقي 2 /1159. والتخمير 38/2، ، وابن يعيش 12/3، واللسان مادة [ظ، م، أ] 268/8، ومادة [ل، ب ، ب] 215/12، وشرح أبيات المفصل 447/1.

[2] / في: ب، و: ج: [قولك].

[3] / سقط من: أ.

[4] / سقط من: أ.

[5] / يعني كلمة: سَحَرَ.

[6] / يعني عشية وعتمة.

[7] / سقط من: أ.

الأســماء فلــك أن تستعملها اسما نحو: سرنا في سحرٍ، بالجر والتنوين. وخرجت في ضحىً وعشيَّةٍ وفي عتَمةٍ ونحوها، أي: في سَحَر من الأسحار، وضَحْوة من الضّحَوات، وعشيةٍ من العشــيَّات، وعتمة من العتمات بالجر والتنوين فيهن. وتقول: هذا سَحَرٌ طيّبٌ، وعتمةٌ باردةٌ، وكذا أخواتها.

وَعِــنْدَ، وَسِــوىً وسواءَ: من الظروف اللازمة، تقول: جلست عندك، ولا تقول: في عندك، ولا: [هذا عندُك][1] كما تقول من خلْفِك، وهذا خَلْفُك، قال:-

فَغَدَت كِلا الفَرجَينِ تَحسَبُ أَنَّهُ　　　مَولى المَخافَةِ خَلفُها وَأَمامُها[2]

أمــا قــولهم: هذا من عند فلان فقد قيل[3] أن ذاك لكثرة تصرف:من، ولا يدخله ســائر حروف الجر، ونظر بعضهم[4] إلى دخول:مِنْ، عليها فنفي لزوم الظرفية عنها، وكذا سِوى بالكسر والقصر، وسَواء بالفتح والمد يلزمان الظرفية، يقال: مررت برجل سواك، أي: برجل مكانك، ويكونان منصوبين على الظرفية.

والمعنــى: مررت برجل قام مقامك ونزل مكانك، ولا يقال هذا لِسواك، ولا هو على [سواك][5] وعلى هذا حكم الممدود[6]، فأما قول الأعشى:-

---

[1] / سقط من: ب.

[2] / البيت من الكامل، وقائله لبيد بن ربيعة العامري، وهو في ديوانه /147، والمعنى: يصف بقرة من بقر الوحش سـمعت صوت الصيادين فأخذت تغدو في الجبل، وكلما ذهبت إلى طريق حسبت أنه المكان الذي تجد فيه الصيادين مـن خلفهـا وأمامها. وغدت: من الغدو. ويروى بالعين من العدو أي الجري، والفرجين مثنى الفرج وهو فجوة في الجبل يختبئ فيها الصياد مولى المخافة، أي: المواضع التي كان يخافها الإنسان.

والشاهد فيه قوله: أمامُها، بالرفع لأن هذه القصيدة مضمومة الروي، والرفع بالعطف على قوله : خلفُها، وهو بدل من :كلا، الذي هو مبتدأ، ويقصد بالاستشهاد بهذا البيت أن أمام من الظروف المتصرفة، وهو من شواهد الكتاب 1/ 407، وإصلاح المنطق /77، وابن يعيش 44/2، وشذور الذهب /161.

[3] / ينظر ابن يعيش 44/2، والمقتصد652/1، فالعبارة فيه بنصها منسوبة إلى أبي الحسن الفارسي.

[4] / ينظر التخمير 400/1.

[5] / في: أ [السواك].

[6] / يريد بالممدود قوله: سواءك.

تَجانَفُ عَن جُلِّ اليَمامَةِ ناقَتي وَما عَدَلَتْ مِن أَهلِها لِسِوَائِكَا[1]

فمـــثله يجـــيء بـــأن جعل سواء بمعنى غير، وهو على مذهب بعضهم[2]، فسواء عنده بمعنى غير، فيعرب كغير، ومذهب سيبوسه أنه منصوب أبدا على الظرفية[3].

والبـــيت عـــنده محمول على الشذوذ[4]، وهما في الأصل من طبقات الأمكنة، يقال مكانا سوى مـــن الاســـتواء، ثم أجريا مجرى المكان، فحجة سيبويه أن العرب تجري الظروف المقدرة مجـــرى الظروف الحقيقية[5]، فيقولون جلس فلان مكانك، وأنت عندي مكان فلان، ولا يعنون إلا منـــزلة فـــي الـــدهن مقدرة، فينصبونه نصب الظروف الحقيقية فيلزم أن ينتصب سِواك وَسَـــواءك فـــي: مـــررت برجل سِوَاك، وبرجل سَوَاءَك؛ لأنهم يعنون بذلك منزلة في الدهن مقـــدرة، وحجـــة مـــن يقول / 60، أ/ أنها بمعنى غير هي النقل والمعنى. فالمعنى: قولهم: مررت بَرجل سواك، مثل قولهم: برجل غيرك، والنقل قوله:-

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنّاهُمْ كَمَا دَانُوا[6]

---

[1] / البـــيت مـــن الطـــويل، وقائله الأعشى، في قصيدته التي يمتدح فيها هَوْدة بن على بن تمامه، وهو في ديوانه بـــرواية: ومـــا قصدت، ص 89، والمعنى: تتجانف أي تميل عن جو اليمامة ناقتي، أما هو فما عدل يوما عن أهل اليمامة إلى سواها، وإلى قصد الممدوح بمدحه.

والشـــاهد فـــيه: قوله: لسوائكا. حيث أتى بسواء متأثرا بالعامل الذي هو لام الجر، فدل على أنها تخرج عن النصب علـــى الظـــرفية إلـــى الوقـــوع في مواقع الإعراب المختلفة، وهو من شواهد الكتاب 32/1ــ 408، والكامل 8/4، والإنصاف 295/1، وابن يعيش 44/2، وابن الحاجب 319/1، والرضي على الكافية 133/2، والخزانة 435/3.

[2] / مذهب الكوفيين، ينظر الإنصاف 294/1.

[3] / يظهر مذهب سيبويه واضحا عند قوله "وجعلوا مالا يجري في الكلام إلا ظرفا بمنزلة الأسماء"، ثم أتى ببعض الأســـماء التـــي من بينها شاهدنا السابق ثم بين إنهم إنما فعلوا ذلك ليزعموا أنه من ضرورات الشعر، وضرورات الشعر أكثر من أن تحصى في هذا الموضع، ينظر الكتاب 31/1 ــ 32ــ 407ــ408ــ409.

[4] / ينظر الكتاب 408/1.

[5] / ينظر الكتاب 407/1.

[6] / البيت من الهزج، وقائله الفند الزماني، سهل بن شيبان بن ربيعة بن بكر بن وائل المتوفى سنة: 95 ق هـــ، من قصيدة له في حرب البسوس وطلعها:ــ

أقيدوا القومَ إنَّ الظُّلـ مَ لا يرضاهُ دَيَّانُ

والعدوان: يقصد به الظلم، ودناهم أي جعل جزاؤهم كما فعلوا.

والمعنى: لم يبق سوى الظلم سائدا بينهم فكان جزاؤهم كما فعلوا، أي كان الجزاء من جنس العمل.

والشاهد فيه: قوله: سوى، قد خرجت من الظرفية إلى الاستثناء عند الكوفيين، وهي هنا مرفوعة بضمة مقدرة على الألف على أنها بدل من فاعل، وهذا عند البصريين شاذ إلا في ضرورة الشعر.

فالجواب عن الأول أنه بمنزلة ما ذكرنا أنه بمنزلة رجل مكانك.

أما البيت: فالجواب عنه: أنه صفة لموصوف محذوف، فكأن تقديره: ولم يبق شيء سوى العدوان، أي مكان العدوان أي شيء يقوم مقامه، وهذا الباب مبني على السماع دون القياس. فكل اسم جوزوا أن يكون ظرفا واسما جوزناه، وإلا كان الأمر كما روي عنهم، أما لزوم الظرف، فإنه أمر لا علة له، فالواضع قد يضع لشرط، كاللطم اسم للضرب، بشرط أن يكون في الوجه، وكاللكم اسم للضرب، بشرط أن يكون بمجمع الكف، والوضع أمر مفروغ منه ليس لنا فيه نزاع، وإنما علينا الإتباع لا الابتداع.

قوله: (صِفَةُ الأَحْيَانِ)

لأن الصفات في هذه المواضع أقيمت مقام الموصوف بعد حذفه، وليست بأزمنة ولا أمكنة، والأصل زمانا طويلا، وزمانا كثيرا إلى آخره، [والدليل][1] على الظرفية هذا النصب، فإذا ذهب هو ذهبت هي، فلذا حوفظ /47، ب/ عليه وصين عن التغيير لئلا تتمحي آثار الظرفية.

قوله: (وَقَدْ يُجْعَلُ الْمَصْدَرُ حِينًا)

لأن المصادر تقع في الأحيان، فناسب أن تجعل لسعة الكلام حينا، والمعنى في أمثلة: زمن قدوم الحاج، ووقت خفوق النجم، ووقت خلافة فلان، ووقت[صلاة][2] العصر. والصلاة مصدر، يقال: صلى يصلي صلاة، والترويحة: مصدر: روحه أذهبه رواحا، وهو ما بعد الزوال إلى آخر اليوم، أي مقدار ترويحتين، ويجوز أن [يراد][3] بالترويحتين: ترويحتا الصلاة[4]، ومقدار نحر جز ورين، وقت إدبار النجوم: أي: غروبها، أي: فسبِّحْهُ في أول الليل

وهو من شواهد الإيضاح 320/1، وشرح التسهيل لابن مالك 315/2، والرضى على الكافية 132/2، وشرح ديوان الحماسة للمر زوقي 35/1، وأوضح المسالك 39/2، رقم الشاهد 265 ، وشرح الأشموني403/1، والخزانة 431/3

[1] / في: أ [الدال].

[2] / في: أ، و: ب [صلوة] رسمت بالرسم القرآني.

[3] / في: أ [يريد].

[4] /قال الخوارزمي في التخمير" الترويحة واحدة التراويح، ومنه قوله: يستحب أن يجمع الناس في شهر رمضان فيصلي بهم إمامُهم خمس ترويحات، كل ترويحة بتسليمتين، ويجلس بين كل ترويحتين مقدار ترويحة ".ينظر التخمير 402/1.

[وآخره][1].

قوله: (وَقَدْ يُذْهَبُ [بِالظَّرْفِ][2])

أي يتسـع فـي الظـرف، فلا يقدر فيه حرف الجر الذي هو: في. فيقال: سرت يومَ الجمعـة، وينـزّل ذلك منزلة زيد في: ضربتُ زيدًا في عرائه عن معنى: في. ويظهر هذا بالإخبار بالذي كمثاله.

[فقـولك][3]: الذي سرته يوم الجمعة، بمنزلة: الذي ضربته زيد، فكما جرد الذي القائمَ مقـام [زيدٍ في: الذي ضربته زيد، وامتنعتَ لذلك عن أن تقول: الذي ضربت فيه زيد، كذلك جُرِّد الذي القائم][4] مقام زيد يوم الجمعة في المثال الآخر [عن][5] معنى في، ولذا لم يقل: الذي سـرت فـيه يوم الجمعة، حتى لو قلت: سرت يومَ الجمعة، وقدرت فيه معنى: في، وأردت الإخـبار عنه بالذي، فعليك أن تقول: الذي سرت فيه يوم الجمعة، ولا تقول: سرته، كما أنك إذا قلت [جلست][6] في المسجد، ثم أخبرت عنه بالذي، قلت: الذي جلست فيه المسجد،[ولم تقل جلسته][7] هذا هو الفرق بين الظرف المتسع فيه وبين غيره.

أمـا الفرق بينهما من حيث المعنى، فغير ثابت، فقولك: سرت يوم الجمعة وأنت تريد فـي يوم الجمعة، وسرت يوم الجمعة، ولا تقدر فيه معنى: في، سواء. أي الفعل يتعدى إلى الظرف المتسع فيه في اللفظ لا في المعنى، والمعنى على ما كان عليه قبل التعدي، ألا ترى إلى قوله:- وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ[8] [.......... ....]

---

[1] / في: ب [وفي آخره].

[2] / سقط من: ب، و: ج.

[3] / في: ب، و:ج [فقوله].

[4] / الذي بين القوسين شطبه الناسخ ، وثبت في: ب، و: ج.

[5] / في: أ [على].

[6] / سقط من: أ.

[7] /سقط من: أ.

[8] / البـيت مـن الطـويل، وقائلـه رجل من بني عامر، كذا نسب في الكتاب 178/1، وابن يعيش 46/2 ، وهو بتمامه:ـــ وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيمًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهُ

والمعنى: يخبر الشاعر عن يوم حضره، يوم أن التقت قبيلتان للمقاتلة ولم يكن في ذلك اليوم إلا الضرب والطعن،

فـــــ:شهد متعدٍّ إلى ضمير اليوم من حيث اللفظ. والمعنى: شهدنا فيه؛ لأنه متعد إلى مفعــول واحــد، وقــد أخــذ مفعوله، ألا ترى إلى انتصاب سُلَيما بذلك، ومما [يشهد][1] لكون الظرفية متسع فيه الإضافة كمثاله: [فالأصل][2]،

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ[3]

علـــى أن اللـــيلةَ منصوبة نصب زيد في: يا ضاربا زيدا، ثم أضيف فقيل: يا سارقُ الليلةِ، كما تقول: يا ضاربَ زيدٍ.

فالليلة في: يا سارقَ الليلةِ عارية عن معنى[في][4] عراءَ زيد عن معناه في: يا ضاربَ زيـــدٍ، بدلـــيل أنك لو قدرت في فانجرار الليلة إما بـــ:في أو بالإضافة، والا انجرار بـــ:في ممتـــنع، إذ التـــنوين محـــذوف، والحـــذف للإضافة، لا لتقدير: في؛ لأن حذف التنوين عند ظهورها ممتنع نحو: يا سارق في الليلة، فكذا عند تقريرها. والانجرار بالإضافة أيضا ممتنع لامتـــناع نحـــو: يـــا ســـارق في الليلة، ولا[امتناع][5] نحو: غلامٌ لزيدٍ بالفصل بين المضاف والمضاف إليه.

والوجه الثاني: أن: في، إن عملت في الليلة على تقدير: الانجرار بالإضافة يلزم عمل عاملين

ومنظر الدماء وهي تسيل، ووصف الطعن بالمدراك أي المتتابع الشديد وهو بتمامه:ـــ

والشاهد فيه: قوله: ويوم شهدناه، حيث أجرى الظرف مجرى المفعول به، والأصل: شهدنا فيه.

وهـــو من شواهد الكتاب 178/1، والمقتضب 105/3، وهو في التخمير 402/1، وابن يعيش 45/2ــ 46، وشرح أبـــيات المفصل 306/1، والمغني /503 رقم الشاهد 746، وشرح أبيات المغني 86/7 وذكر أنه من أبيات سيبويه الخمسين، والخزانة عرضا 181/7 ــ 202/8.

[1] / في: ب، و: ج [يشهدنا].

[2] / في:أ [في الأصل].

[3] / القول لم ينسب، ولم أقف له على قائل.

والشاهد فيه: قولة: الليلة، حيث أتى به مجرورا على الإضافة وهو منصوب به على التوسع؛ لأن سرق من الأفعال التـــي تـــتعدى إلى مفعولين، وهو من شواهد الكتاب 175/1 ــ 177 ــ 193، وهو في التخمير 403/1 ــ 404، وابـــن يعيش 45/2 ــ46، ولم يصفه أحد من المستشهدين به بأنه بيت أو شطر بيت، بحيث لم يقل منهم أحد كقول الشاعر أو الراجز.

[4] /في:أ [الإضافة].

[5] / سقط من: أ.

في اسم واحد في حالة واحدة، وذلك ظاهر البطلان، وإن بطل عملها يلزم ثبوت مالا ثبوت لــه فــي الكلام وهو بطلان عمل حروف الجر. [ألا ترى][1] أنها وإن كانت مزيدة [كقولك][2] بحسبك درهم، وما جاءني من أحد، وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [3] فعلم أن الحق في: يا سارقَ الليلةِ كون الظرف متسعا فيه منجذبا إلى[حكمه][4] نحو: زيد وعمرو، وما بعد الحق إلا الضــلال، وقــوله تعالــى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [5] بهذه المنزلة؛ لأنه مصدر أضيف إلى الظرفين [المتسعين][6] فيهما. الأصل بل مكر الليلَ والنهارَ بالنصب فيهما[7] على طريقة نصب زيد، في: ضربت زيدا، ثم ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ بالإضافة، وهنا وجه وجيه ليس في نحو: يــا ســارق الليلة، [وهو][8] أن تجعل الليل والنهار كأنهما يمكران على السعة، نحو: نهارك صــائم، حتــى كأنه قيل: مكَرَ ليلُكُم ونهارُكم، فيكون مكرُ الليل إضافةً للمصدر إلى الفاعل، وفي الأول[9] إلى المفعول، فإن قلت: ما السر في سلوكهم وتيرة الاتساع في الظروف ؟ قلت: هو تحقيق المشاكلة بينهما وبين المفعول به؛ لأنهما فضلتان في الكلام.

قوله: (وَفِي الْمَثَلِ[10])

التقدير: أتسير سائر اليوم،أي باقي اليوم، والظُّهُر بضم الهاء لا غير؛ لأن [الأمثال][11]

---

[1] / في: أ [إلا أنها].

[2] / في: أ [كقولهم].

[3] / سورة البقرة /194.

[4] / سقط من: أ.

[5] / سورة سبأ /33.

[6] / في: ب، و: ج [المتسع فيهما].

[7] / ينظر البحر المحيط 552/8.

[8] / في: ب [وهي].

[9] /أي وفي الوجه الأول.

[10] / يــريد بالمــثل: أسائر هذا اليوم وقد زال الظهر، وأصله أن قوما أغير عليهم فطلبوا النجدة من أبناء عمومتهم فتأخــرت الــنجدة فلما قدموا إليهم وجدوهم قد سلبوا أموالهم فسألوا فقال لهم المسؤول هذا المثل، وهو يضرب في اليأس من الحاجة.

وهو في جمهرة الأمثال 96/1، ومجمع الأمثال 335/1، والمستقصى 153/1.

[11] / في: ب [المثال].

لا تقــبل التغييــر، وهذا المثل يضرب لمن يرجو نجاح طُلْبَتِه، وتبين له اليأس منها، أي أتطمع فيما بَعْدَ وقد تبين لك اليأس.

قيل: أن أصله أن قوما أُغِيرَ عليهم فاستصرخوا ببني عمهم فأبطأوا حتى أُسِروا وذُهــب بهــم، ثــم جاءوا يسألون عنهم فقال لهم المسؤول: أسائر هذا اليوم وقد زال الظهر.

قوله: **(أيْ كَانَ ذَاكَ)**

كــان تامة، كما في قولهم: ضربي زيدًا إذا كان قائما، وهو العامل في الظرف الأول، واسمع في الظرف الثاني. إذ لا بد/61، أ/ لكل ظرف من عامل.

قوله: **(سِرْتُ فِيهِ)**

هذا دليل على أن: في، مقدرة في اليوم إذ لم يقل سرت فيه وكذا.

قوله: **(يَنْطَلِقُ/33، ج/ فِيهِ)**

دليل على تقديرها في [أيومَ][1] الجمعة.

---

[1] / في: أ [اليوم الجمعة].



العنوان:	الإقليد فى شرح المفصل دراسة وتحقيق " الجزء الأول : من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء "
المؤلف الرئيسي:	الجندي، أحمد بن محمود بن عمر، ت. 700 هـ.
مؤلفين آخرين:	كمبة، على نور الدين سالم، ابن طاهر، محمد امحمد عثمان، بادى، يوسف حسين(محقق، مشرف)
التاريخ الميلادي:	2006
موقع:	مصراتة
الصفحات:	1 - 479
رقم MD:	774930
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة 7 أكتوبر
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	ليبيا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التراث العربى، النحو العربى، الإعراب النحوى، البلاغة العربية، تحقيق التراث، الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، ت. 538 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/774930

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

/33،ج/ فصل: المفعول معه

قوله: (وَهُوَ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ الْوَاوِ الْكَائِنَةِ بِمَعْنَى مَعَ)

إنمـــا قال هو المنصوب، فكم من أسماء معها واو بمعنى مع وليس ذلك مفعولا معه، كقولهم: كل رجل وضيعَتُهُ، فقال هو المنصوب، ليتميز المفعول معه بذلك عن مثله، وإذ قد عـــرفت هذا فاعلم أنه ليس لهذه الواو عمل؛ لأنها في الأصل عاطفة، وليس للعواطف عمل. أل تـــرى أن الأصل في قولك: جاء زيد وعمرو. جاء زيد جاء عمرو، والعامل في عمرو: جـــاء، ثم أقيمت الواو مقامه للإيجاز، فلما لم يكن لها عمل في الأصل لم يعطوها العملَ في نحـــو قولهم: ما صنعتَ وأباك ؟، لئلا يعدلوا بها عن منهجها الأصلي، والدليل على ما ذكرنا أنهـــا غير عارية عن معنى العطف، أن قولك: استوى [يقتضي][1]فاعلين، ولا تحقق لهما في قـــولهم: اســـتوى الماءُ والخشبةُ إلا بأن تلمح الأصل في الواو وهو جانب العطف، وقولك: اســـتوى المـــاءُ والخشبةَ [بالنصب][2]، واستوى الماءُ والخشبةُ بالرفع واحد. غير أنهم جعلوا الـــواو بمعنى: مع، ونصبوا ما بعدها من الاسم نتسلط الفعل عليه بتوسطها، وإعانتها له على النصـــب، كالهمـــزة في: أذهبت زيداً أنها لما دخلت على الفعل صيرته من غير العمل [إلى العمـــل][3]؛ لـــيدلوك بـــذلك علـــى اجـــتماع الفعلين في وقت واحد، فإنك إذا قلت: جاء البرد والطيالســـةُ بالـــرفع، لـــم يكـــن في اللفظ دلالة على أنهما تصاحبا في المجيء، وإذا نصبت الطيالســـة علـــم تصاحبهما في ذلك، ولا يستبعد أن يكون الاسم فاعلا في المعنى مفعولا في اللفـــظ، كالفاعل في باب المفاعلة، فهو فاعل ومفعول في قولك: ضاربَ زيدٌ عمرًا. والحكمة فـــي العـــدول عن طريقة العطف: القصد إلى المقاربة، وهذا الغرض لا يحصل في العطف؛ لأن الـــواو تحتمل المقاربة، وتحتمل غيرها من تأخر ما تقدم، وتقديم ما أُخِّر، ثم إن الاعتماد علـــى الأول، ويـــدخل الثاني على سبيل التبعية، فإذا قلت: جاء البردُ والطيالسةَ، فالبرد هو المقصود في الحقيقة، وهو الأصل، والطيالسة تَبَعه، كالشيء يجلبه الشيء ويستصحبه، وهذا

---

[1] / في: ب [لا يقتض].

[2] / سقط من: أ.

[3] / سقط من: أ.

هــو الفارق أيضا بين هذه الواو، والواو العاطفة، إذ الاسم الأول في باب العطف ليس بأولى بالفعــل من الثاني، ألا ترى أنك تقدم في العطف أيهما شئت، ولا تقدم الطيالسة على البرد؛ لأنـــه يخرج بك إلى أن تجعل البرد قد جاء لمجيء الطيالسة، وذلك بمكان من الإحالة؛ لأن البرد يأتي بهما، ويدعوا إلى لبسهما،لا أنها آتية وداعية إليه [هذا ما ذهبنا إليه][1].

قوله: (كُونُوا[2][............ ....])

نصب أبيكم على أنه مفعول معه، والناصب له كونوا، ولم يرفعه بالعطف على الواو في كونوا، يقول: اقربوا من بني أبيكم وعاضدوهم، وليكن مكانُكم من مكانهم كمكان الكليتين مـــن الطحال. أي في فرط القرب والاتصال. والمكان: مصدر بمعنى الكون، أي كونوا أنتم كـــونا مثل كون الكليتين، ويجوز أن يكون ظرفا. أي كونوا أنتم مع بني أبيكم في مثل مكان الكليتين من الطحال لفرط المواصلة والاتصال، وهذا البيت مخروم[3].

قوله: (﴿فَأَجْمِعُوا﴾)[4]

الـــواو في: وشركاءكم بمعنى: مع، أي: فليكن الإجماع منكم /48، ب/ ومن شركائكم متصـــاحبين، ولـــيس فيهما إلى العطف سبيل؛ لأن الاجتماع يكون في المعاني دون الأعيان، يقال أجمع الأمر وأزمعه[1] نواه وعزم عليه، قال:-

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / مطلع صدر بيت من الوافر، وهو بتمامه:-

فَكُونُوا أَنتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ

وقائلــه: قـــيل هـــو للشاعر شعبة بن قمير الطهوي، شاعر جاهلي أ درك الإسلام، وقيل الأموي الأقرع القشيري، وورد لكليهما بصدر غير هذا الصدر ، وورد بصدر:-

وأنا سَوف نَجعلُ مولبينا مكان الكليتين من الطحالِ

وقيل هو من شواهد سيبويه الخمسين، والمعنى مستغن عن التوضيح.

والشـــاهد فيه: قوله: بني، حيث جاء منصوبا على أنه مفعول معه، والواو واو معية، وعامله الفعل الظاهر: كونوا، وهـــو مـــن شواهد الكتاب 298/1، وسر صناعة الإعراب 120/1ــ 184/2، والأصول في النحو لابن السراج 1/ 210، وهو في التخمير407/1، وابن يعيش 48/2 ، وشرح أبيات المفصل 311/1، أوضح المسالك 39/2، والقطر /233 و الأشموني 388/1، والهمع 239/2، والدرر اللوامع 520/1.

[3] / دخله الخرم في مطلعه؛ لأنه ورد في جميع مواضعه: فكونوا، بفاء قبل كونوا، والخرم هو إسقاط أول الوتد المجموع في صدر المصرع الأول، فصارت : كونوا.

[4] / من قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ﴾ سورة يونس /71.

هَلْ اغْدُوَنْ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعُ[2] [....................]

وقــيل شــركاءكم منصــوب بفعل مضمر[3] تقديره- والله أعلم - واجمعوا شركاءكم، بالأمر من جمع الثلاثي المجرد، لا من أجمع بالهمز، والدال على هذا المظهر قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُــوا﴾ [4] لأن جمــع الأعيان بمنزلة اجماع المعاني، وهذا كقوله:-عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[5] أي وسقيتها ماء باردا.

قوله: (فَمَالَكَ وَالتَّلَدُّدُ[6][........ ....])

---

[1] / ينظر التوحيدي، أبو حيّان، علي بن محمد المتوفى سنة: 414 هـ، البصائر والذخائر ـ تحقيق: د / وداد القاضي، دار صادر، الطبعة الأولى، 1408 هـ ـ 1988 م ص 234/6.

[2] / عجز بيت من الرجز، وقائله لم يعرف، وهو بتمامه:-

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمُنَى لاَ تَنْفَعُ هَلْ اغْدُوَنْ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعُ

والشاهد فيه: قوله: وأمري مجمع، على أن معنى الإجماع التصميم والعزم.

وهو من شواهد معاني القرآن للفراء 473/1، وإصلاح المنطق /263، والخصائص 137/2، والمغني 388/1، رقم الشاهد 624، والهمع 328/2، وشرح أبيات المغني 196/6، والدرر اللوامع 564/1.

[3] / ينظر معاني القرآن للفراء 473/1، والكشاف 245/2، و الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 334/8.

[4] / سقط من: أ.

[5] / سبقت دراسة هذا الشاهد.

[6] / جزء من صدر بيت من الوافر، وقائله مسكين الدرامي، وهو في ديوانه تحقيق: خليل العطية، وعبد الجبوري ص 66، نقلا عن شرح أبيات المفصل، ولم أقف على الديوان، ورواه بصدر:-

أتوعدني وانت بذات عرق وقد غصت تهامة بالرجال

والبيت بتمامه كما أورده الزمخشري :-

فَمَالَكَ وَالتَّلَدُّدُ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةَ بِالرِّجَالِ

والمعنى يخاطب الشاعر من يخاطبه ويعيب عليه تردده على نجد، ويقول له مالك والتردد حول نجد وقد غصت أي امتلأت تهامة بعظام الرجال.

والشاهد فيه: قوله: التلدد، بالنصب على تقدير فعل تقديره: ما تصنع وتلابس التلدد.

وهــو من شواهد الكتاب 308/1، والكامل 263/1، وشرح الجمل للزجاجي/ 319، وهو في التخمير 410/1، وابن يعيش 48/2 ـ 50، والأشموني 383/1، والخزانة عرضا 143/3.

[التلدد][1] هو التلفت يمينا وشمالا، يقال: تركته يتردد ويتلدد أي يتلفت، وتمامه:-

[.......................]   وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةَ بِالرِّجَالِ

قوله: ([...................   فَحَسْبُكَ.................])

أوله:-

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا   فَحَسْبُكَ[2][.......................]

الهيجاء: الحرب. وانشقت العصا: أي تفرقت الجماعة.

قوله: (وَلَيْسَ لَكَ)

أي لا يجوز العطف على كاف الخطاب؛ لأنه ضمير مجرور، والضمير المجرور على ما قبله بمنزلة شيء واحد، فصار بمنزلة بعض الكلمة. والعطف على بعضها ممتنع، بخلاف ما إذا كان المضاف إليه مظهرا؛ لأنه لا يصيرا جزءا من المضاف؛ لأن الضمير المتصل كاسمه متصل بما قبله، فلذا لم يمتنع العطف على المضاف إليه إذا كان مظهرا، ولم يجز العطف على الشأن في المسألة الأولى؛ لأنه خلاف المعنى، إذ المعنى على هذا: ما شأنك ونفس زيد. وسؤال السائل على شأنيهما على نحو: ما شأنك وشأن زيد ، لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر.

قوله: (كَانَ الْجَرُّ الاخْتِيَارَ)

لأن الناصب هو الفعل، ومعنى الفعل غير بالغ درجة الفعل، ألا ترى أنهم لا ينصبون المفعول به بمعنى الفعل، لا يقال: ما زيدا ؟ على تقدير: نفيت زيدا، فلما كان كذا اخترنا

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / البيت من الطويل، وقائله: جرير، وليس في ديوانه، وهو من قصيدة يحث فيها على الشجاعة، وهو بتمامه :-

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا   فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيفٌ مُهَنَّدُ

والمعنى: أنه إذا قامت الحرب واشتعلت شرارة القتال، فحسبك والضحاك أي السيف من أنيس يؤنسك في ساحة المعركة ويكفيك عن الاستغاثة بالغير.

والشاهد فيه: قوله: والضحاك، حيث أتى به منصوبا على أنه مفعول معه؛ لأن الواو هنا بمعنى مع.

وهو من شواهد: شرح شواهد الإيضاح لابن بري /374، وهو في التخمير 410/1 ــ 411، وفي ابن يعيش 48/2 ــ 51، وفي اللسان مادة [ح، س، ب] 163/3، ومادة [ع، ص، ا] 250/9، ومادة [هـ، ي، ج] 174/15، والمغني /563، رقم الشاهد 800، وشرح أبيات المغني للبغدادي 191/7.

جهـــة العطف، إذ فيها سلوك طريق التناسب برفع الاختلاف بين إعراب الاسم السابق على الـــواو، والاســـم الذي دخلت [هي][1] عليه، مع أن الواو قائمة مقام العامل الأول، ولو جعلت عاطفة، ولم يبطل اعتبار جانب معنى الفعل من كل جهة، بل جوزنا به النصب.

و(**تسرقه**[2]): صح بتاء التأنيث لأنه أراد بقيس قبيلة.

قوله: (فَالرَّفْعُ)

أي فالـــرفع لا زم إذ لا قوة لمعنى الفعل هنا، وإن كان الاستفهام يستدعي الفعل؛ لأن المعنى: أي شيء أنت وعبد الله ؟، وأنت: مرفوع، وعبد الله معطوف عليه.

قوله: ([.................] مَا أَنْتَ وَيْبَ[..........])

أوله:- يا زَبرَقَانُ أخا بَني خَلَفٍ[3] [.........................]

وويب: بمعنى: ويل.وقيل: إنهم قالوا: ويب لقبح استعمال الويل عندهم فغيروه[4]. رُفِعَ الفخرُ لأنه يُحقِّر المخاطب دون الفخر /62، أ/ وإذا حُقِّر أحدهما دون الآخر لم يتحقق معنى المقارنة، ومدار المفعول معه على معنى المقارنة، وأول البيت الثاني:-

وكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ[5] [..........................]

---

[1] / سقط من: أ.

[2] /يشير إلى مثال الزمخشري في المتن وهو قوله: (وما شأن قيس والبُر تسرقه)، ينظر المفصل ص84.

[3] / صـــدر بيت من الكامل، وقائله المخبل السعدي، ربيع بن مالك بن ربيعة بن عوف السعدي، المتوفى سنة: 12 هـــ، وهو في ديوانه، صنعه حاتم الضمن، نقلا عن شرح أبيات المفصل، ولم أقف على الديوان.

والبيت بتمامه :- يا زَبرَقَانُ أخا بَني خَلَفٍ ما أنتَ وَيبَ أَبيكَ وَالفَخرُ

والمعنـــى : يـــا زبـــرقان بـــن خلف أين أنت من الفخر؟، تدعي الفخر لأنك سدت قومك، وقومك لئام لا فخر لمن يسودهم؛ لأنهم لا مفخرة بهم، إنما الفخر لمن يسود العظام.

والشـــاهد فـــيه: قـــوله: والفخرُ، بالرفع لأنه حضر المخاطب دون الفخر، ومدار المفعولية على معنى المقارنة، ولم ينصب لأنه ليس قبله فعل يتعدى إليه فينصبه.

وهو من شواهد الكتاب 299/1، وهو في التخمير 412/1، وفي ابن يعيش51/2، واللسان مادة [و، ي، ل] 423/15 ، والهمع 232/3، والخزانة 91/6، والدرر اللوامع 488/2، وهو في الهمع والدرر برواية بن (ثُعَلٍ).

[4] / ينظر شرح أبيات المفصل 320/1.

[5] / صدر بيت من الوافر، وقائله مجهول، وهو بتمامه:-

وكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفَخَارُ

والمعنى: أن المكارم التي[1] يفخر بها قيس كانت مجتمعة فيك، فلما فقدوك لم يكن لهم طــريق إلـــى الفخر بإنسان منهم؛ لأنه لم يكن لواحد منهم خصلة من الخصال التي حويتها. والفرق بين هذا القبيل وبين: مالك وزيدا ؟، أن ما هو بمعنى الفعل وهو اللام، قد يقدم الكاف هناك، وهنا لم يتقدم على أنت ما هو بمعنى الفعل.

قوله: (لأَنَّ كُنْتَ وتَكُونُ)

معناه أنهم يستعملون مرة مع كنت وتكون، وأخرى بدونها، فإذا لم يستعملوا مع كنت وتكون فكأنهم استعملوا معهما، والعرب إذا كثر عندهم مصاحبة شيء لشيء أضمر للإيجاز[2]، وجعلوه دليلا عليه، من ذلك قولهم: ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ [بالجر][3] لأنهم كانوا يقولون: ما زيدٌ بقائمٍ في أكثر الكلام، حملوا المعطوف على ذلك فجروا به، وعليه قوله:-

بَدا لِيَ أَنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضى   وَلا سابِقٍ شَيئاً إِذا كانَ جائِيا[4]

والمعنـــى شرف القبيلة يكتمل بك، لأنك ذو شرف وحسب، وأنت كبيرهم وشر يفهم، أما بعدك فلم يعد للقبيلة شرف لأنـــك لم يعد فيهم.والشاهد فيه : قوله: الفخارُ، حيث جاء مرفوعا عطفا على القيسي بعد واو المعية، وامتنع النصب لا متناع الفعل الذي يتعدى إليه لينصبه.

وهـــو مـــن شواهد الكتاب 300/1، وهو في التخمير 412/1ــ 414، وفي ابن يعيش 51/2 ــ 52، وشرح أبيات المفصل 322/1.

[1] / في: أ [التي كانت].

[2] / وافـــق الشارح هنا سيبويه على أن العرب تحذف وتضمر ما كثر دورانه في الكلام وفهم من السياق بعد حذفه، للإضمار، ينظر الكتاب 303/1.

[3] / سقط من: أ.

[4] / البـــيت من الطويل، وقائله مختلف فيه، قيل هو لزهير وهو في ديوانه ص 107، برواية: ولا سابقا، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وقيل: هو للشاعر صرمة الأنصاري، وذُكر ذلك في الكتاب 306/1، ولأحدهما في الإنصاف 191/1. وقـــيل: هـــو لعبد الله بن رواحه الأنصاري في الخزانة 102/9، وشرح أبيات المغني 242/2، وليس في ديوانه.

والمعنـــى ظهر لي أن لست بمستطاع أن أرجع الزمن، وأدرك الأمور التي انقضت، وإني لست بمستطيع أن أدرك الأشياء المقدرة التي لم يأت وقتها بعد، فلا سبيل لي إلا التسليم لأمر الله وحده.

والشـــاهد فيه: قوله: سابقٍ، بالجر على رواية من رواه بالجر فإنه مجرور بالعطف على مدرك فإنه الأصل فيه أنه مجرور بالباء والأصل: بمدرك.

وهو من شواهد: الكتاب306/1 29/3ــ 51ــ100، 160/4، والخصائص 253/2 ــ 424، والإنصاف 191/1، وهو في التخمير 253/3، الإيضاح في شرح المفصل 44/2، وشرح أبيات المفصل 945/2، والمغني /96، الشاهد رقم /135، وشرح شواهده للبغدادي 242/2، والخزانة عرضا 492/8.

مجـــرور بالعطـــف على محل [مدرك][1] بإضمار الباء لكثرة مصاحبتها، فكأنه قال: لست بمدرك ما مضى، ويروى بالرفع على تقدير، ولا أنا سابقٌ[2].

وبالنصـــب بالعطـــف على: مدرك المنصوب[3]، وانتصاب القصعةَ على إضمار كان لتحقق معنى المقاربة؛ لأن التقدير: كيف تكون أنت ؟ وكيف تكون قصعة، والكون عبارة عن الوجود، فيكونان متصاحبين في الوجود على سبيل الملابسة.

قوله: (وَهوَ قَلِيلٌ)

أي النصب قليل.

قوله: (وَمَا أَنَا[............ ....])

تمامه:- [......................] يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ[4]

الْمَــتْلَفُ: موضع تلف. يُبَرِّحُ بالبعير الذَّكر: أي يحمله على ما يكره من السير ويشق عليه، يقال: لقي منه برحا بارحا، إذا لقي شدة.

والضابط: الشديد.[نصب][5] السير بتقدير: ما أكون أنا والسير.

---

[1] / في: ب، و: ج [الجار والمجرور].

[2] / نســب الــبغدادي في الخزانة هذه الرواية إلى المبرد حيث قال (أنكر المبرد رواية الجر إلى قوله والتقدير (ولأنا سابق) ، أنظر الخزانة 104/9 ،

[3] / على رواية ديوان زهير، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

[4] / البــيت من المتقارب، وقائله: أبو سهل الهذلي، أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين / 195، وهو بتمامه :- ما أنا وَالسَيرَ في مَتلَفٍ يُبَرِّحُ بِالذَكَرِ الضابِطِ

وهو فيه برواية: يُعَبِّرُ، بدل يبرِّ.

والمتلفت: هي المفازة والصحراء يتلف فيها قاطعها.

يبرح: يتعب، والضابط: الشديد القوى.

والمعنى: يتعجب الشاعر من شدة قوته وصبره، وفيه مدح لنفسه، ويقول أي شيء أنا والسير في هذه الصحراء التي يتعب فيها الفحل الشديد القوة وتتكسر همته ويهلك.

والشـــاهد فـــيه: قوله: السيرَ، حيث جاء منصوبا على تقدير ما كنت أنا والسير، أي أيَّ شيء كنت. وهو من شواهد الكتاب 303/1، وهو في التخمير 414/1 ــ 415، وفي ابن يعيش 2 / 50ــ 52 واللسان مادة [ع ، ب، ر] 19/9، والأشموني 386/1، والهمع 244/2، والدرر 522/1.

[5] / سقط من: أ.

فصل: المفعول له

قوله: (هُوَ عِلَّةُ الإِقْدَامِ[1])

المفعــول له: هو المعنى الذي الفعل من أجله، أي هو المقصود من الفعل المعلل، إذ هو ثمرته وفائدته، ولولاه لما أقدم عليه، كما أن الحال تبين الهيئة، فإذا قلت: فعلت كذا، فكأن قــائلا قال لك: لم فعلته ؟ فقلت: مخافةَ الشر، أي فعلت ذلك مخافة الشر، كما [أن الحال][2] إذا قلت: ضربت زيدا، كان قولك: قائما. بيانا لهيئتك في الضرب، حتى كأن قائلا قال لك: كيف ضــربت ؟ أي على أي صفة ؟ فقلت: قائما، ولفظ العلة يقع على ما هو نتيجة الفعل يقصدها الفاعل، كالتأديب في ضربه تأديبا، ويقع على مالا يصح أن يكون غرضا له بقصده، كفعلت كذا مخافة الشر؛ لأن المخافة ليست بغرض للفاعل بقصده، وكذا قعدت عن الحرب جُبْناً؛ لأن الجبن لا يكون غرضا لعاقل.

فــإن قلــت: قــد ظهر بما ذكرت أن التأديب سبب الضرب، ونحن نعلم أن الضرب سبب للتأديب، فكيف يكون الشيء سببا لشيء هو سبب لذلك الشيء ؟

قلــت: التأديب باعتبار معلوميته وفائدته سبب للضرب، وباعتبار وجوده مسببا له،[3] فالوجه الذي جعل سببا غير الوجه الذي جعله مسببا. والتناقض فيما إذا كان سببا مسببا لشيء واحد مــن وجــه واحد، ونظيره: سافر تصح، فالمسافرة سبب للصحة، ومعقولية الصحة وفائدتها سبب للإقدام على المسافرة.

قوله: (وَادِّخَارَ فُلاَنٍ)

نظير ما في قول حاتم الطائي[4]:-/34، ج/

---

[1] / في: ب زيادة قوله [على الفعل].

[2] / في: ب [أنك إذا قلت].

[3] / ينظر شرح الرضي على الكافية 508/1.

[4] / هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، أبو عدي المتوفى سنة 46 ق هـ] فارس وشاعر جاهلي، جيد الشعر، أجود أهل العرب، يضرب به المثل في الجود والكرم، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء / 164، والخزانة 127/3، والأعلام 151/2.

وَأَغفِرُ عَوراءَ الكَريمِ اِدِّخارَهُ   وَأُعرِضُ عَن شَتمِ اللَئيمِ تَكَرُّما[1]

العوراء: الكلمة القبيحة.

يقول: إذا بلغتني كلمة قبيحة قالها فِيَّ رجل كريم غفرت له ما فعل، ولم أكافئه عليها، واحتملت لأجل كرمه، وأبقت على صداقته، وادخرته ليوم احتاجه [فيه]؛[2]لأن الكريم إذا فرط منه قبيح ندم على ما فعله، ومنعه كرمه أن يعود إلى مثله، وأعرض عن شتم اللئيم لا أكافئه على ما صنع؛ لأنه ليس بكُفْءٍ لي.

قوله: (أَجْلَ كَذَا)

الأَجْــلُ: مصدر، يقال أَجَلْتُ أَجْلا أي كسبت كسبا[3]. والمعنى: فعلت ذلك لكسب كذا، فإذا قلت: كتبت هذا الكتاب أجلك، فالمعنى: لأجْلك. أي: لكسبي إياه لك.

قوله: (وَفِيهِ ثَلَاثُ شَرَائِطَ)

الأصــل فــي المفعــول له أن يكون باللام[4] نحو: ضربته للتأديب، واللام للتعليل، ثم حذفــوا الـــلام ونصـــبوه لمشابهته المصدر من حيث إن المفعول له شيء يشتمل عليه الفعل المعلل بدليل صحة قولك: تأديبُه ضربُه، وضربي تأديبي، وإني إذا ضربته فقد أدبته. كما أن المصدر شيء يشتمل عليه فعله، يوجَد بوجُوده، ولن يشتمل على المفعول له الفعل المعلل إلا بعد وجود ما ذكره من الشرائط، ولو فقدت واحدة، عادت اللام لانتفاء مشابهة المصدر بعدم الاشتمال، فإن غيرَ المصدر ليس من جنس الفعل فلا يتصور دخوله فيه، وكذا لا يدخل تحت فعل فاعل الفعل المعلل فعل غيره، والفعل الكائن أمس لا يدخل تحت الفعلِ الكائنِ اليوم، فأما

---

[1] / البيت من الطويل، وقائل حاتم، وهو في ديوانه برواية: وأصفح، بدل: وأعرض.

والمعنى مستغن عن الشرح.

والشاهد فيه: قوله: ادخاره، و:تكرما، حيث نصبهما على أنهما مفعولين لأجله.

وهــو مــن شواهد الكتاب 368/1 ـــ 126/3، ونوادر أبي زيد /355 ـــ برواية:- وأصفح عن ذات اللئيم تكرما، والكامل 232/1، والمقتضب 348/2، والأصول في النحو لابن السراج 207/1، وشرح التسهيل لابن مالك 198/2 ، والرضي على الكافية 315/1، وابن يعيش 54/2، والخزانة 122/3.

[2] / سقط من: ب.

[3] /ينظر اللسان مادة[أ، ج، ل]80/1.

[4] / ينظر شرح الرضي على الكافية 509/1 ـــ 510.

إذا وجدت هذه الشرائط واشتمل عليه الفعل المعلل وصار يوجد بوجوده، فإنه يشبه [المصدر] [1] الذي يكون من نفس الفعل نحو: ضربتُه [ضربة[2]، فكما نصبت ضربةً بضربت لأن أجناس المصدر داخلة في ضمن الفعل، كذلك تنصب تأديبا في: ضربته تأديبا.

قوله: (وَخرَجْتَ الْيَوْمَ لِمُخَاصَمَتِكَ)

/49، ب/بـــتاء الخطاب، لا بتاء المتكلم، فإن [قلت][3]: ما تقول في: قعدت عن الحرب جبـــنا، [قلت][4] القعود عنها جبن، فيكون قولك: قعدت عن الحرب مشتملا على الجبن، وكذا: جئـــتك مخافةَ الشرِّ؛ لأن فعله المجيء يتضمن المخافة، فإذا قعد عنها فقد جَبُنَ، وإذا جاء فقد خاف. فكما أنك إذا ضربت فقد أدَّبت.

قوله: (مَعْرِفَةً ونَكِرَةً)

كما يكون المصدر معرفة ونكرة وهو بتلك الشرائط الثلاث فقد أُلحق بالمصدر.

قوله: (يَرْكَبُ[5][................])

---

[1] / سقط من: أ.

[2] /في: أ [ضربا]، والسياق لا يتفق إلا مع ضربة كما أثبت.

[3] / في: أ [فإن قيل].

[4] /في: أ [قيل].

[5] / مطلع أرجوزة قالها العجاج، وهي في ديوانه 230/1، وهي بتمامها:-

يَركَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمهور
مَخافَةَ وَزَعَلَ المَحبورِ
وَالهَولَ مِن تَهَوُّلِ الهُبورِ

والمعنـــى: أنه يصف ناقته بأنها ثور وحشي، والحال أنه يسير في أرض رملية ، وهي التي أرادها بالعاقر، مترامية الأطـــراف وســـارت فيها بسرعة مخافة أن يزعل هو من ناقته، وأيضا مخافة إذا سارت في الأرض المستوية من كمين ينصب لها، أو متربص يتربص بها، وفي هذا الوصف دلالة على القوة، حيث أنه شبه ناقته بثور وحشي يسير مسرعا في أرض رملية قاصدا بذلك إرضاءه.

والشـــاهد فـــيه قـــوله: مخافة، و زعل، والهول، حيث جاء بها منصوبة على أنها مفعول لأجله، منه المعرفة ومنه النكـــرة، وقد جمع بينها، وهو من شواهد الكتاب 369/1، والأصول في النحو 208/1، والمقتصد 608/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري /184، وهو في التخمير 420/1، وفي ابن يعيش 254/2، والرضي على الكافية 509/1 ، والخزانة 114/3.

العاقــر: الرملة التي لا تنبت، وحقيقتها: التي انقطع نباتها، واشتقاقها من عَقَرَهُ. والجمهــور: المتــراكم، والــزَّعَلُ: النشــاط، /63، أ/ والمحبور: المسرور. والهول: الخــوف. والتَّهَوُّل: أن يعظُم الشيء في عينك حتى يهولك أمره، والْهُبُور: جمع هَبْرٍ، وهــو المكان المطمئن من هبرت اللحم قطعته؛ لأن ما اطمأن من الأرض كأنه اقتطع منها البعض.

يصــف ثورا أفلت من الصائد، يقول: يركب هذه الرمال ويعلوها لمخافته من الرماة، ولنشاطه الذي هو كنشاط المسرور،

وقوله: (وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الْمَهْبُورِ)

أي يــركب كل شيء يخاف ركوبه من أجل خوفه من الرُّماة، وإذا ركبه وهو آمن هان عليه ما يلقى فيه من الشدة، وفي شرح أبيات الكتاب[1] " والهول: عطف على كــل. كأنــه قال يركب كل عاقر، ويركب الهول، " هذه ألفاظه [وهذا التقدير يخرج الهول عن كونه مفعولا له لجعله إياه مفعولا به، ولو عطفته على الزعل يكون مفعولا لــه، فيستقيم ذكر المصنف إياه شاهدا[2] للمفعول له المعرف باللام، والمعنى يركب أي الــثور هذه الرمال لمخافته من الرماة ولنشاطه بإفلاته من الصائد، ولمخافته من تهول الأمكنة المطمئنة][3]

---

[1]/ ينظر سرح أبيات الكتاب لابن السيرافي 47/1، وشرح أبيات المفصل 328/1.

[2] / ينظر شرح أبيات المفصل 329/1.

[3] / ما بين القوسين سقط من: أ.

فصل: الحال

الحـــال هي اللفظ الدال على هيئة الفاعل أو مفعول. فإن قلت: الصفة تدخل في الحد، فعـــالم فـــي: جاء رجل عالم: دال على هيئة فاعل. وعالما في: لقيت رجلا عالما: دالا على هيئة مفعول، فبقي ما ذكرت من الحد غير مطرد.

قلـــت: المراد من حدود الألفاظ: أن يكون اللفظ دالا على ما ذكروا باعتبار الوضع، فتتين أن الحـــال هو اللفظ الدال على هيئة فاعل أو مفعول، باعتبار الوضع [في ضربت زيدا قائما][1]، ومـــا أوردت مـــن الصفة ليس كذلك؛ لأن قولك: عالمٌ في: رجل عالم، لا يدل إلا على هيئة ذات، وإنمـــا المستفيد كونه فاعلا مِنْ جَاءَ، لا من جهة قولك: عالم، وهكذا تقول في: عالما، فـــي: لقيت رجلا عالما، ألا تراك تقول: هو رجل عالم، [فتجد][2] دلالة قولك عالم على هيئة ذاتٍ مطلقا من غير تقييد بفاعلية أو مفعولية، وهي جواب كيف؛ لأن كيف سؤال عن الحال، فبالحـــري أن يكـــون جوابا له، ولَهَا شبهٌ بالمفعول به، بدليل أنك لا تقول: ضربت زيدا في قـــائم، فـــي: ضـــربت زيـــدا قائما، كما لا تقول: ضربت في زيدٍ، في: ضربت زيدا، وشبهٌ بالظـــرف من حيث إنها مفعول فيها، فلما انجذبت بالشَّبَهَيْنِ إلى ما ذكرنا من الظرفين أخذت من حكم كل منهما شطره، فلم تجرِ مجرى المفعول به، فعمل فيها معنى الفعل كما في قولك: فـــي الـــدار زيدٌ قائمًا، أي استقر [وثبت][3]، وإن لم يعمل معنى الفعل في المفعول به ولم يجر مجـــرى الظرف في أنْ لم يعمل معنى الفعل فيها، وهي مقدمة، فامتنع نحو: قائما في الدار، وإن لم يمتنع العمل في الظرف عند التقديم نحو: كل يوم لك بُرٌّ.

فقـــد خرجت من حكم الظرف بامتناع التقديم، ومن حكم المفعول به بعمل معنى الفعل فيها، فـــإذن لها منزلة بين المنزلتين، وإنما قَدَّم ذِكْر شَبَه الحال على حدِّها وأقسامها، ولم يفعل مثل ذلك في غيرها؛ لأنها أول المشبهات، فنبه على ابتدائِهِ بها بذكر الشَّبَه في أول الأمر.

قوله:(مِنْ أَيِّهِمَا شِئْتَ)

إن جعلت قائما حالا من التاء فالمعنى: ضربتُ زيدًا وأنا قائمٌ، وإن جعلته حالا من

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / سقط من: أ.

[3] / سقط من: أ.

زيد، فالمعنى: ضربت زيدا وهو قائم.

قوله: ([متى ما[1]]......   ....])[2]

تضرب وتتحرك. والرانفة: ناحية الإلية. وتستطار: أراد: وتستطارنْ بالنون الخفيفة، وقلب النون ألفاعند الوقف[3]، وعن المصنف يجوز أن ينتصب بإضمار أن، أي: وأنْ تستطار. وأنْ تستطارَ مرفوع المحل[4] على تقدير: يكن منك رجف الروانف، والاستطارةُ[5]، ونظيره قول ميسون[6] أم يزيد بن معاوية[7]:-

---

[1] / ثبتت في جميع النسخ [متيما]، وهو تحريف، والصحيح [متى ما].

[2] / جزء من صدر بيت من الوافر، وقائله عنترة بن شداد، يهجو عمار ة بن زياد العبسي ويتوعده، وهو في شرح ديوان عنترة بن شداد، قدّم له وعلق عليه سيف الدين الكاتب، أحمد عصام الكاتب، دار ومكتبة الحياة 1401 هـ ـ 1981م ص 88، ولم أقف على الديوان، والبيت بتمامه:-

مَتى ما تَلْقَني فَردَينِ تَرجُف   رَوانِفُ أَلْيَتَيكَ وَتُستَطارا

الرجف: هو الاضطراب. والروانف: جمع رانفة، وهي ناحية الإلية. تستطار: قولهم استطير فلان أي خاف واضطرب قلبه من الفزع.

والمعنى: يقول لخصمه وكنا منفردين عن أنصارنا صارت ترجف منك الإليتان من شدة الخوف، وصرح بذكر عورته للدلالة على أنه غير مبال بخصمه.

والشاهد فيه قوله: فردين، حيث جاء منصوبا لأنه حال من الفاعل والمفعول به.

وهو من شواهد الكشاف 429/1، وهو في التخمير 424/1، وفي ابن يعيش 55/2 ـ56 ـ 116/4ـ 87، وشرح التسهيل لابن مالك 90/1 ـ 2 / 50 ـ 349، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله محمد بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هر يري، جامعة أم القرى ص 755/1 ـ 1785/4، وشرح الرضي على الكافية 359/3، واللسان مادة [خ، ص، ا] 117/4، ومادة [ر، ن، ف] 332/5، وشرح أبيات المفصل 329/1، والخزانة 705/7.

[3] / ينظر ابن الحاجب في الأمالي 450/1 ـ452.

[4] / ينظر الخزانة في الشاهد التاسع والستون بعد الخمسمائة 509/7 ـ 513.

[5] / ينظر شرح أبيات المفصل 332/1.

[6] / هي ميسون بنت بحدل بن أنيف بن قُتافة ين عدي بن حارثة بن جناب، شاعرة إسلامية، تزوجها معاوية بن أبي سفيان، ومن قبله تزوجت من زامل بن عبد الأعلى فقتله أخ له كان قد خطبها ثم تزوجها معاوية وطلقها وهي حامل بيزيد فولدته وهي طالق منه، تظر ترجمتها في الخزانة 506/8، والأعلام 298/8.

[7] / هو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي، ولد سنة:25 هـ، ثاني ملوك الدولة الأموية في الشام، ولد بالماطرون، ونشأ في دمشق، ولى الخلافة بعد وفاة أبيه سنة: 60 هـ، وخلع أهل المدينة طاعته سنة:63 هـ ، ويقال أن يزيد أول من خدم الكعبة وكساها الديباج، وتوفي سنة: 64 هـ، بجوار أرض حمص، تظر ترجمته في الأعلام 9/ 244.

لَلُبسُ عباءةٍ وتقَرَّ عينِي أحبُّ إليَّ من لُبسِ الشُّفوفِ[1]

ويحـــتمل أن تكون النون محذوفة، والألف للإطلاق كما في قوله:-يا راكِباً بَلِّغ إِخْوَانَنَا مَن كانَ مِن كِندَةَ أو وائِلِ[2] واستطير بمعنى استخف، والألف للتثنية؛ لأن المراد بالروانف الرانفتان، وهذا مثل قول أبي الطيب[3]:-

وتَكَرَّمَت رُكَباتُها عَن مَبركٍ تَقعانِ فيهِ ولَيسَ مِسكاً أذفرا[4]

ألا تراه قال: تقعان، والضمير للركبات.

---

[1] / البــيت مــن الوافر، وقائلته: ميسون بنت بحدل من قصيدة تهجو فيها زوجها معاوية بن أبي سفيان، وقيل أنها كانت تبغضه لأنها تحب البادية وسكن بها الحاضرة، فلما سمع قولها هذا طلقها وأرجعها إلى أهلها، والشفوف: هي الثياب الرقيقة التي لا تستر ما تحتها.

والمعنى:أي لأن ألبس عباءة ثقيلة وهي لباس نساء البادية وأتجول في الصحراء، وتقر عيني بمناظرها أحب إليّ من سكن القصور ولبس الشفوف.

والشاهد فيه: قوله: تقر ،حيث جاء منصوبا على تقدير:إن، قبلها والتقدير: وأن تقر عيني.

وهــو من شواهد : الكتاب 45/3، والمقتضب 45/2، والأصول في النحو 150/2، وسر صناعة الإعراب 244/1، والمقتصد 1058/2، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري /250، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 1557/3، واللسان مادة [م، س، ن] 110/13، والأشموني 308/2، والهمع 404/2، والدرر 26/2.

[2] / البيت من السريع ، وقائله امرئ القيس، وهو في ديوانه ص 258.

والمعنى يخاطب الشاعر مخاطبه ويقول له بلغ حلفائنا الذين ينتمون إلى كندة أو وائل وهما قبيلتان.

والشاهد فيه: قوله: بلغ، فإنه قد حذف منه النون، والأصل: بلغن.

وهو من شواهد: الخزانة 451/11، والألوسي، السيد محمد شكري، كتاب: الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناشر. مكتــبة، دار البيان بغداد، و دار صعب بيروت ص 101، والإشبيلي علي بن الحسن، كتاب ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ص 112.

[3] / المتنبــي هــو أحمد بن الحسين بن الحسين بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي، أبو الطيب، ولد سنة: 303 هـــ، فــتعلم نسج الشعر فصار شاعرا حكيما، أحد مفاخر الأدب العربي، وبدأ في قول الشعر في الشام، وتنبأ في بادية السماوة، ثم سجن حتى تاب ورجع في دعواه، وتوفي سنة:354هـ، ببلدة النعمانية بالقرب من بغداد في كمين نصب له.

[4] / البيت من الكامل، وقائله: أبو الطيب المتنبي، وهو في ديوانه ص 525.

والمعنى: تكرمت ناقتي عن البروك إلا على المسك الأذفر؛ لأن العنبر يوقد بحضرة الممدوح، والمسك ممتهن عنده بحــيث تبرك عليه ناقته، ينظر العكبري، أبو البقاء شرح ديوان المتنبي المسمى بالتبيان في شرح الديوان، تصحيح وتعليق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة 1397 هـ 1978 م ص 169/2.

والشاهد فيه: قوله: تقعان، حيث جعل كل ركبتين كركبة واحدة فعامل المثنى معاملة الجمع.

وهو من شواهد التخمير 425/1، والخزانة 553/7.

[عوامل الحال]

قوله: (وَشَبَهُهُ مِنَ الصِّفَاتِ)

نحو مررت برجل ماش ضاحكا.

قوله: (أَوْ مَعْنَى فِعَلَ)

هذا على ضروب:

حرف الجر نحو: فيها زيدٌ مقيمًا لاستدعائه الفعل. واسم الإشارة نحو: هذا عمروٌ منطلقا. والاستفهام نحو: مالك واقفا؟.

عــن المصنف[1] سُئلت بمكة ــ حرسها الله ــ عن ناصب الحال في قوله تعالى: ﴿ هَذَا بَعْلِي شَـيْخًا﴾ [2] فقلــت: ما في حروف التنبيه أو في اسم الإشارة من معنى الفعل[3]، فقيل لي: أمَا اســتقر من أصولهم أن العامل في الحال وذيها[4] يجب أن يكون واحدا وقد اختلف العامل هنا حيث جعلته في الحال المعنى للذي [ذكره][5] قبل ذيها، فقلت تحقيق الكلام فيه أن التقدير: [هذا بعلــي][6] [أُنَبِّهُ عليه شيخا][7]، أو أُشِير، فالضمير[8] هو ذو الحال، والعامل فيه[9] وفي الحال واحد كما ترى. وقيل[10] يجوز الرفع في شيخ من خمسة أوجه:

أحدهما: أن يجعل بدلا من بعلي، كأنك قلت: هذا بعلي شيخٌ.

الثاني: أن[يجعل][11] بعلي بدلا من هذا، وشيخ: خبر المبتدأ.

---

[1] / أراد الزمخشري.

[2] / سورة هود /71.

[3] / ينظر الكشاف إعراب الفاتحةص142 وينظرص 281/2.

[4] / يعني: صاحبها.

[5] / سقط من: ج.

[6] / سقط من: أ.

[7] / سقط من: ب.

[8] / الضمير الذي يقصده هو الضمير الذي في قوله: عليه، أو: إليه، في تقديره: (أنبه عليه، أو أشير إليه).

[9] / في: ب زيادة كلمة [ذو].

[10] / الأوجه مفصلة في التبيان في إعراب القرآن 707/1.

[11] / في: ب، و: ج [يكون].

الثالث: أن يكون بعلي وشيخ خبرين عن هذا، على نحو: هذا حلو حامض، كما يقول: جامع الطعمين.

الرابع : أن يكون بعلي عطف بيان عن هذا، وشيخ خبر المبتدأ.

الخامس: أن يكون خبر المبتدأ محذوف وهو:هو. أي: هو شيخ.

وزيـد: في: فيها زيدٌ مقيمًا، فاعل معنوي لا لفظي، وكذا الضمير في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾؛[1] لأن المعنى ما يصنعون؟، فـ:معرضين حال من الضمير باعتبار كـونه فـاعلا في المعنى، والمشار إليه في: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ مفعول في المعنى، فظهر أن الفاعل المعنوي والمفعول المعنوي في صحة تقييد فعل كل منهما بحال.

قوله: (وَلَيْتَ)

مـثَّل أيضا في المعنوي بـ:ليت، ولعل، وكأن؛ لأنها ليست بأفعال، وإنما هي مشَبَّهة بهـا، فإذا قُيِّدَ منصوبُها أو مر فوعُها بالحال كان تقييدا باعتبار معناها التي أشْبَهت به الفعل، وإنما نصبتها لأن ليت بمعنى: أتمنى، ولعل بمعنى: أترجى، وكأن بمعنى: أُشبِّه، وهذه /64، أ/ أفعال كما ترى، والشاهد لأعمالها قوله:-

كَأَنَّهُ خارِجاً مِن جَنبِ صَفحَتِهِ   سَفّودُ شَربٍ نَسُوهُ عِندَ مُفتَأَدِ[2]

الضمير في كأنه للقرن./35، ج/

قوله: (فَالأَوَّلُ يَعْمَلُ فِيهَا مُتَقَدِّمًا أَوْ مُتَأَخِّرًا)

---

[1] / سـورة المدثـر / 48، فقوله: معرضين حال من الضمير في الجار وهو قولهم:عن، ينظر التبيان في إعراب القرآن 1251/2، البحر المحيط 339/10،

[2] / البـيت مـن البسيط، وقائله: النابغة الذبيلني، في قصيدة يمدح بها النعمان ويعتذر إليه، في قصيدة مطلعها :-

يا دارَ مَيَّةَ بِالعَلياءِ فَالسَنَدِ   أَقوَت وَطالَ عَلَيها سالِفُ الأَبَدِ

والمعنـى: للبـيت الشـاهد: أنه يصف ثورا له بأن أنشب قرنه في جسد كلب صيد، وهذا القرن كأنه سفود، وهي الحديـدة التي يشوى عليها اللحم عند شربهم الشراب، وهذه الحديدة نشيت على النار فصارت سواء مثل رأس القرن البارز من رأس الثور، وعند مفتأد أي عند مكان الشواء.

والشاهد فيه: قوله: خارجا. فإنه أتى منصوبا على أنه حال من الفاعل وعامله معنوي وهو الهاء من كأنه.

وهو من شواهد العين 80/8، والخصائص 275/2، واللسان مادة [ف، أ، د] 166/10، والخزانة 185/3 ـ 187.

أي: الفعل وشبهه يعملان عند التقدم والتأخر للقوة.

ونظير العمل فيها عند التأخر قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [1].

قوله: **(وَلاَ يَعْمَلُ فِيهَا الثَّانِي إِلاَّ مُتَقَدِّمًا)**

يريد بالثاني: معنى الفعل. امتنع تقديم الحال على معنى الفعل لوجهين:

أحدهما: أن الفعل المحض [يضعف][2] عمله بالتأخر، ألا تراهم لم يجوزوا في: ضربت زيدا إلا النصب، وجوزوا في: زيدٌ ضربت الرفع على تقدير: زيدٌ ضربته، قال:-

فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا[3]

أي: أصـــابوه. ولـــو قلت: أصابوا مالا لا يَسدُّ المعنى، فتأمل. فلو لم يضعف الفعل بالتأخيـــر لما سلبوه العمل في المثال الثاني كما لم يسابوه في المثال الأول، فلما ضعف عمله بالتأخير كان معنى الفعل في غاية الضعف فيحرم العمل عند التأخير .

والوجه الثاني :- أن الشيء إذا شُبِّه بالشيء لا يلزم أي يجري مجراه في كل حال، ألا ترى أن مـــالا ينصـــرف /50، ب/ شابه الفعل وأجري مجراه في منع الجر مع التنوين، ولم يجر مجـــراه فـــي مـــنع الإضافة ولام التعريف، بل أُضيف وعُرِّف باللام، فكذا الحال لما شُبِّهت بالظـــرف جرت مجراه في عمل معنى الفعل، ولم تجر مجراه في عمل معنى الفعل فيها إلا متأخرا.

---

[1] / سورة القمر /7، على أن ﴿خُشَّعًا﴾ حال، والعامل فيه قوله:﴿يَخْرُجُونَ﴾ متأخر، ينظر البحر المحيط 36/10.

[2] / في: أ [ضعف].

[3] / البيت من الوافر، وقائله: الحارث بن كلدة، كما هو منسوب في الكتاب.

والمعنى: يعاتب الشاعر أبناء عمومته، حيث كان قد أرسل إليهم كتبا ورسائل فلم يردوا عليه فقال لهم أبيات يعاتبهم، فقال لهم: إني في غرابة من أمركم أغيركم تنائي لكم، أم أثر فيكم طول الزمن الذي قضيتموه في الغربة، أم صرتم أثرياء فلم تعد لكم بنا حاجة.

والشاهد فيه قوله: مال، حيث جاء مرفوعا لأن أصابوا صفة له.

وهو من شواهد الكتاب 88/1 في غير محل الشاهد، و 130/9 في محل الشاهد، وهو في كتاب الحماسة البصرية 406/2، والشجري، ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة المتوفى سنة: 5432هـــ، الأمالي الشجرية 8/1، والبحر المحـــيط 307/1، وابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، المكتبة العصرية بيـــروت، طبعة سنة: 1409 هـــ ـــ 1988 م ص 183/2، والد ناع، محمد خليفة، التطبيقات النحوية على شواهد بن عقيل، دار النهضة العربية بيروت، الطبعة الأولى 1997 م، ص 164/2.

قوله: (وَقَدْ مَنَعُوا)

لأن الحال متعلقة بالمجرور، وقد امتنع تقديم المجرور على الجار، فكذا ما هو متعلق به، إذ في جواز تقديم المتعلق بالمجرور مع امتناع ذلك في المجرور رفعٌ لرتبة الأدنى على رتبة الأعلى [وحط لرتبة الأعلى][1] عن رتبة الأدنى، وكلا الفساد ين منتفٍ.

قوله: (وَقَدْ يَقَعُ)

بـــين الصفة والمصدر من حيث أنها مشتقة منه، ولذا جاز قيام كل منها مقام الآخر. وقيل:قم قائما، أي: قياما. و قتلته صبرا، أي: مصبورا. وهذا قول الأكثرين، وذهب قوم إلى أن المصادر[المشتملة لمعنى][2] الحال على حذف المضاف[3] فإذا قلت: جاء زيد ماشيا، فمعناه: ماشيا، أوْ ذا مشي على اختلاف المذهبين. ومذهب المصنف هو الأول[4]؛ لأنه صرح بذلك في المتن بقوله: (مَصْبُورًا) إلى الآخر. وقد اختلفوا في هذه المصادر من وجه آخر أيضا: فذهب الأكثر ون إلى أنها سماعية، وهو مذهب سيبويه[5]، وذهب المبرد ومن تابعه إلى أنها قياسية[6] لكن شريطة أن يكون الفعل دالا عليها.

قوله: ([......................]   وَلاَ خَارِجًا[...........])

أوله:- عَلَي حَلْفَةٍ لاَ أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا[7]   [......................]

---

[1] /سقط من: أ، وبدونه لا يستقيم السياق.

[2] / في: ب [المستعملة بمعنى].

[3] / أي على تقدير مضاف محذوف، فيكون التقدير: قتلته ذا صبر، وقد صرح الرضي بذلك عندما قال: ولا يمتنع أن يقـــال أن جمع ذلك على حذف المضاف، ينظر الإيضاح لابن الحاجب 334/1، و الرضي على الكافية 39/2، والأشموني 415/1، والهمع 298/2.

[4] / أي مذهب الزمخشري أنها منصوبة على الحال، فصبرا مصدر في موضع الحال.

[5] / يســـتفاد مذهـــبه من قوله: " وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع "، بعد إيراده الأمثلة ــ قتلته صبرا، ولقيته فجأة ومفاجأة، وكفاحا ومكافحة، وأتيته ركضا، ينظر الكتاب 370/1، وشرح الرضي على الكافية 38/2، والهمع 299/2.

[6] /خالـــف المبردُ سيبويه والجمهور، فهو يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه، أي هو من نوع الفعل، نحو أتيته سرعة، ينظر المقتضب 234/3 ــ 268.

[7] /البيت من الطويل، وقائله: الفرز دق، وهو في ديوانه 212/2، براوية: علي قسم، والبيت بتمامه:-

عَلى قَسَمٍ لا أَشْتُمُ الدَهرَ مُسلِماً   وَلا خارِجاً مِن فِيَّ سوءَ كَلامِ

وقبله:-   أَلَم تَرَني عاهَدتُ رَبّي وَإِنَّني   لَبَينَ رِتاجٍ قائِمٌ وَمَقامِ

الشعر للفرزدق [كأنه][1] حلف لا يقول الشعر، وأقبل على قراءة القرآن، ثم رجع عن هذا.

الـــرِّتَاج: الباب، يريد باب الكعبة. والمقام: مقام إبراهيم عليه السلام. والشاهد في البيت: أنه جعل خارجا ــ وهو اسم فاعل ــ في موضع خروجا الذي هو المصدر. [والفعل][2] المعطوف على الاسم مضمر تقديره: ولا يخرج. ولا أشتم: جواب القسم، وهو عاهدت ربي، كأنه قال: حلفت بعهد الله لا أشتم الدهر مسلما، ولا يخرج من فيّ كلام قبيح.

قيل: ويجوز أن يكون لا أشتم جوابا لقوله: على حلفة، والتقدير: ألم ترني عاهدت ربي على أني أحلف لا أشتم ولا يخرج من في كلام قبيح. والدليل على أن التقديرو لا يخرج خروجا، أن قـــوله: ولا خارجـــا، معطوف على قوله: لا أشتم، وهو الذي حلف عليه، فلابد أن يكون جملة، فلما لزم أن يكون المعطوف عليه جملة لزم أن يكون المعطوف على ذلك [أيضا جملة][3]، ولـــن يكـــون جملـــة إلا بتقدير: ولا يخرج، فلزم أن يقدَّر: ولا يخرج خروجا، ثم وضع خارجـــا موضـــع خروجا هذا قول سيبويه[4]، وذهب بعض المتقدمين من النحويين[5] إلى أن لا

وقاله تائبا عن مهاجاة الناس وقذف المحصنات ، وذمَّ إبليسَ في هذه القصيدة لإغوائه إياه.

والشـــاهد فيه قوله: خارجا، وهو اسم فاعل جاء منصوبا على أنه حال في موضع خروجا الذي هو المصدر. وهو من شواهد ك الكتاب 346/1، والمقتضب 269/3، والكامل 102/1، وهو في التخمير 428/1ــ 429، وابن يعيش 59/2، والإيضـــاح لـــبن الحاجب 333/1ــ 629، واللسان مادة [خ، ر، ج] 53/4، وشرح أبيات المفصل 334/1، والمغني 405/2ــ رقم الشاهد 645، وشرح أبيات المغني 241/6، والخزانة عرضا 464/4.

[1] : في: ب [كأن].

[2] / سقط من: ب.

[3] / في: ب [جملة أيضا]

[4] / ينظر الكتاب 346/1.

[5] / هـــذا القول لعيسى بن عمر الثقفي حيث نسب إليه سيبويه هذا الرأي، وقال المبرد: وكان عيسى بن عمرو يأبى فسرنا ويقول إنما قال:-

أَلَم تَرَني عاهَدتُ رَبّي وَإِنَّني   لَبَينَ رِتاجٍ قائِمٌ وَمَقامِ
عَلى قَسَمٍ لا أَشتُمُ الدَهرَ مُسلِماً   وَلا خارِجاً مِن فِيَّ سوءَ كَلامِ

يريد عاهدت ربي على أمور وأنا في هاتين الحالتين لا شاتما ولا خارجا من في مكروه،وأورد محقق المقتضب، د/ محمـــد عـــبد الخالق اعضيمة في الهامش رقم (3) ص 269/3ــ 270، رأي الفراء، وهو أنهما حالان يعني شاتما وخارجا، والعامل فيهما: عاهدت، ينظر الكتاب 346/1، والمقتضب 269/3ــ 4،270/313، والكامل 102/1.

أشـــتم حال من عاهدت، وخارجا حال أخرى معطوفة على ذلك، فكأنه قال: عاهدت ربي في حـــال كونـــي غيـــر شاتم، وغير خارج من فيَّ زور كلام، والتعويل على قول سيبويه؛ لأن غـــرض الفرز دق أنه يبين أنه عاهد على [ما][1] ذكره من نفي الشتم ونفي قول الزور. وهذا يستقيم على قوله؛ لأن لا أشتم على قوله جواب القسم، ولا يخرج: معطوف على ذلك، وعلى قـــول هؤلاء لا يظهر هذا الغر ض، ألا ترى أنه لو قال: عاهدت ربي في هذا الموضع في حال كوني الآن غير شاتم ولا قائلا زورا.ــ أني بعد ذلك لا أترك الشتم ــ، ولا أقول الزور لا اســـتقام، وكذا لو قال: عاهدت ربي وأنا في هذه الحالة على الصلاة والصوم وغيرهما لا استقام أيضا فعلم أن القول قول سيبويه.

قوله: (رَكْضًا)

أي راكضـــا، من ركض دابته حرك رجليه ليستحثَّها، جعلت هذه من المصادر أحوالا لأنهـــا جاءت بعد الجمل الفعلية، والمنصوب بعد الجمل الفعلية أليق بالحال من المصدر؛ لأن الحال متعلقة بالفعل من حيث [إنه][2] مركب، والمصدر متعلق به من حيث إنه مفرد.

فإن قلت: فما تقول في ضربت زيدا ضربًا ؟ قلت: قضية القياس أن يكون ضربا فيما أوردت حالا، لكن كونه مصدرا لكونه من نفس فائدة الفعل والحال أبدا زيادة في الفائدة.

قوله: (وَأَخَذْتُ عَنْهُ سَمْعًا)

أي سماعا أو مسموعا.

قوله: (وَأَنْكَرَ)

الأصـــل في الحال أن يكون صفة فإذا جاء غيرها فإنما جاء مؤولا بالصفة إذ الصفة هـــي الحـــال، والحال هي الصفة، وأنكر سيبويه[3] أتانا رُجْلَةً وَسُرْعَةً؛ لأنه عنده مخصوص بالسماع ولم يسمع هذا.

قوله: (وَأَجَازَهُ الْمُبَرِّدُ فِي كُلِّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الفِعْلُ)

---

[1] سقط من: ب.

[2] / في: ب [هو].

[3] / ينظر الكتاب 370/1.

ومعنـــى دلالة الفعل عليه: أن يكون في المعنى من تقسيمات الفعل، كالمشي والركض والعــدو/65، أ/ بالنســبة إلـــى المجيء، فتجيز جاء زيد مشيا، وركوبا ونحوهما؛ لأنهما في المعنـــى مـــن أقســـام المجيء، ولا يجيز جاء زيد أكلا وشربا وما أشبههما؛ لأنهما ليسا في المعنى من أقسام المجيء.

قوله: (أَتَانَا)

عـــام يـــدل علـــى كل نوع من أنواعه، والرجلة والسرعة نوعان: منه، فلذا جاز أن ينتصبا على الحال عند المبرد[1].

قوله: (وَالاسْمُ غَيْرُ الصِّفَةِ)

الأصـــل في الحال أن يكون صفة، وإنما يجيء غيب الصفة حالا للافتنان في الكلام، فهـــم يفتنُّون في الطعام الذي هو قِرى الأشباح[2]، فما ظنك بافتنانهم في الكلام الذي هو قِرى الأرواح، فـــإن الكلام العذب أشهى غذاء للروح وأطيب قرى لها. والصفةُ وغير الصفة مما هـــو اســـم متمحِّض سواءٌ في معنى الاسمية، فمن جعل غير الصفة حالا فقد نظر إلى جانب الاسمية، إذ الصفة اسم بنفسها، وبُسْرًا وساير الأسماء المنصوبة في الفصل كلها حال وليس بصفة؛ لأنه لا يقال: شيء بُسْرٌ ولا شيءٌ رُطَبٌ، وهلم جَرًّا إلى آخره، أي: هذا إذا كان بُسْرًا أطـــيبُ مـــنه إذا كان رُطَبًا، على طريقة: ضربي زيدًا قائمًا. أي: إذا كان قائما. وكان تامة، والدلـــيل علـــى هذا امتناع قولك: هذا بُسْرٌ أطيبُ منه عِنَبا؛ لامتناع قولك: هذا إذا كان بُسر أطـــيب منه إذا كان عنبا؛ لأن البُسر لا يتحول عنبا كما يحول رطبا، وإنما يتحول الحِصْرِمُ[3] عنـــبا، ومعنـــى هذا بسرا أطيب منه رطبا تفضيل هذه التمرة في حال كونها بسرا عليها في حـــال كـــونها رطبا. وجاء البُرُّ مكيلا [بصاعين وقفزين[4]][5] [فتكون][6] نسبة المجيء إليه على

---

[1] / المقتضب 234/3 ـــ 268، 312/4، وأورد السيرافي هذا الرأي في حاشيته على كتاب سيبويه ص370/1.

[2] /الأشباح: مفرد الشَّبَحِ وهو الشخص. والأشباح: ما أدركته الرؤية والحس، ينظر اللسان مادة [ش، ب، ح] 7 / 15.

[3] / الحصرم أول العنب، ولا يزال العنب حصرما ما دام أخضرا، ينظر اللسان مادة [ح، ص، ر، م] 202/3 .

[4] /القفز من المكاييل ، وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق ، أنظر اللسان مادة [ق، ف، ز]255/11.

[5] / في: ب، و: ج [بقفزين وصاعين].

[6] / سقط من: ب، و: ج.

معنى حصوله في نفسه والحال على هذا مستقيمة؛ لأنها فضلة، ولا بد لها من أن تقع فضلة، كأنــه قــيل: حصل البُر على هذه الحال، ولم يرد الإخبار عن البر على هذا، [والأولى][1] أن يكون ذلك من قبيل الإخبار لأن الحال فضلة، وقَفيزَيْنِ هنا ليس بفضلة، وإنما هو على معنى الصــيْرورة، [تقــول: كِلت البُر فجاء قفيزين][2]، وكلمتة ضامًّا فاه إلى فيَّ، ثم طرح وأقيم فاه مقامــه، ونظيــره: تُرْبًا وَجَنْدَلاً[3]، ألا ترى أن أصله: رميت رميا بترب ثم [رميا بترب، ثم][4] تربا، ثم إن هذه الحال ليست هي فاه وحده بل هو [فاه][5] مع قولك فيّ، إلى في، وكذا يدا مع: بيد، وشاة مع درهما، والمكرر في بابًا بابًا، وبايعته مادًّا كلٌ واحد منا يده إلى صاحبِه قابضا ومسلِّما. وبعت الشاء دافعًا شاةً وقابضًا درهمًا، وبيّنت له حسابه مرتبا بابا من بعد باب.

والتحقــيق: بايعــته مُقابضا، وبعت الشاءَ مُستَعِّرا كل شاة بدرهم، وبينت له حسابه مفصَّلا باعتــبار أبوابه؛ لأن العرب تكرر الشيء مرتين [فيُستوعب][6] جميع جنسه. فإذا قلت: [جاءو ثلاثــةً ثلاثــةً، فمعــناه: جاءو مفصلين على هذا العدد، فكذا هنا لأن المراد: بينت له حسابه مفصلا باعتبار أبوابه][7]، وإذا قلت بينت له الكتاب كلمةً كلمةً فمعناه: بينته له مفصلا باعتبار كلماتِه، فلما أفاد المكرَّر هذه الهيئةَ المخصوصة صحَّ أن يقع حالا /36، ج/.

فصل: قوله: (وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً وَذُو الْحَالِ مَعْرِفَةً)

وجــب تنكيــر الحال؛ لأن الحال كالتمييز في رفع الإبهام، فمجيء زيد في قولك: جاء زيد، يحــتمل أن يكون على ضروب شتى، فبقولك: راكبا يزول الإبهام، كما يزول الإبهام الواقع فــي: امــتلاء الإناء، بقولك: عسلا، غير أن الحال أصلها أن تكون صفة؛ لأنها لبيان الهيئة[8]

---

[1] / في: ب، و: ج [الأقرب].

[2] / سقط من: أ.

[3] / جــاء في اللسان " وفي الدعاء تربا له وجندلا، وهو من الجواهر التي أجريت مُجرى المصادر المنصوبة على إضــمار الفعل غير المستعمل إظهاره في الدعاء، كأنه بدل من قولهم: تربت يداه وجندلت "، ينظر اللسان مادة [ت، ر، ب]23/2.

[4] / سقط من: أ.

[5] / سقط من: أ.

[6] / في: أ [فيسوغ] .

[7] / ما بين القوسين سقط من أ.

[8] / ينظر المقتصد 676/1.

والتمييــز أصله أن يكون اسما؛ لأنه لبيان الجنس[1] كــ:درهما في: عشرون درهمًا، حتى لو قلــت: عشــرون جــيّدًا كان على الإبهام، لاحتمال أن يكون مرادك ثوبا جيدا، أو نحو ذلك [ولكــن][2] /51، ب/مــن حيث أن في كلٍّ منهما كشفا شابه أحدهما الآخر، والمميز نكرة فكذا الحــال[3]. ووجــه آخــر: أن الحال كالخبر، وصحة الأحكام بكونها نكرات في المعنى؛ لأن التعــريف بالمعــروف هدر، ولذا قالوا في: زيد المنطلق، أنه ليس بخبر على الحقيقة، وإنما الخبــر مقدر وهو قولك: محكوم عليه بالمنطلق، وإنما كان حق ذي الحال أن يكون معرفة؛ لأنــه لــو وقع نكرة والحال نكرة لَجُعِل صفة لا حالا؛ لأن في جعله حالا إذ ذاك مخالفة في الإعــراب بين الحال وذيها[4]، وفي جعله صفة لا. إذ الصفة وفق الموصوف، ومعلوم أن في إثــبات الموافقة والهرب عن المخالفة دخولا في حد المناسبة، ولذا جاز تنكير ذي الحال عند تقديم الحال عليه لانسداد طريق الوصف بامتناع تقديم الصفة على الموصوف، وجاز تنكيره عــند تأخيــر الحـــال عنه لكن مع توسط الواو بينهما، نحو: جاءني رجل وعلى كتفه سيف لامتناع عطف الصفة على موصو فها البتة.

قوله: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ)[5]

---

[1] / المرجع السابق والصفحة السابقة.

[2] / سقط من: أ.

[3] / قال الإمام عبد القاهر: اعلم أن الحال يشبه التمييز من وجهين:-

أحدهما:- أنه نكرة كما أن التمييز كذلك، تقول جاءني زيد راكبا، وامتلأ الإماء ماء.

ثانــيهما:- أن فــيه بيانا وكشفا للإبهام كما أن التمييز كذلك، ألا ترى أنه يقول جاءني زيد يسبق إلى قلبك جميع ما يحتمله المجيء من الأحوال فإذا قلت راكبا أو ماشيا كشف ذلك الإبهام أ‌ــ هــ بتصرف، المقتصد 675/1ــ 676

[4] / لأن الأصــل فــي الحـــال أن تكون نكرة وصاحبها معرفة، فإذا نكر صاحب الحال لزمت الموافقة بين الحال وصاحبها، وهكذا يرتفع معه معنى الحالية؛ لأنه لا تقييد للحدث المقصود بالحال، ولو عرّف عرّفت، لصار التعريف هدرا وعبثا، ويقصد بقوله: وذيها، أو: وذويها: أي وصاحب.

[5] / جــزء من صدر بيت من الوافر، وقائله: لبيد بن ربيعه العامري في قصيدة يصف بها حمرا وحشية، وهو في ديوانه ص94، وهو بتمامه : فَأَرْسَلَها العِراكَ وَلَم يَذُدها وَلَم يُشفِق عَلى نَغَصِ الدِّخالِ

والمعنــى أرســل إبله إلى مورد الماء لتشرب، وأرسلها مجتمعة لأن العراك والمزاحمة على الماء للإبل أدعى إلى الشراب الكثير.

والشاهد فيه: قوله: العراك،حيث جاء معرفا باللام وقد وقع موقع الحال في الظاهر، وتقديره: أرسلها تعترك العراك.

وهو من شواهد الكتاب 372/1، والمقتضب 237/3.

الإرســال: يجيء بمعنى البعث، وبمعنى التَّخْلية أيضا[1]، وهو المراد هنا، أي خَلَّي بين هذه الإبل وبين شربها، ولم يمنعها ذلك. والعراك: مصدر معرف باللام وقع موقع الحال في الظاهر، غير أنه واقع موقع مالا تعريف فيه وهو فعله، والتقدير: أرسلها تعترك العراك على طــريقة قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [2] والاعتراك: قريب من العراك، فقولك عــارك بعضُــها بعضــا واعترك سواء، فهذه المصادر على ما ذكرنا ليست بأحوال، وإنما الأحــوال هــي أفعالها التي عملت فيها، هذه مذهب أبي علي الفارسي[3]، وذهب سيبويه وهو اختيار المصنف أنها مصادر معرفة وضعت موضع الأسماء النكرات[4]، وليس ببعيد أن يكون لفظ الشيء معرفة ومعناه نكرة، بدليل قولهم مررت برجل مثلك،

و: فَمِثْلُكِ حُبلى قَد طَرَقتُ[5] [.......................]

و﴿هَدْيًا بَـٰلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [6]، و﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [7] .

ولك أن تقول: أن التعريف في هذه الأشياء لمعهودات في الذهن لا في الوجود، والمعهود في

---

[1] / ينظر اللسان مادة [ر، س، ل]214/5.

[2] / سورة نوح /17.

[3] / ينظر الإيضاح لأبي علي الفارسي ص172، وتمام توضيح رأيه في المقتصد 678/1.

[4] / ينظر الكتاب 372/1.

[5] / البيت ممن الطويل، وقائله امرئ القيس، وهو في ديوانه ص/35، وهو بتمامه:-

فَمِثلُكِ حُبلى قَد طَرَقتُ وَمُرضِعٍ فَأَلهَيتُها عَن ذي تَمائِمَ مُحوِلِ

الإطــراق: هو الإتيان ليلا. والمرضع التي لها ولد رضيع. وذي التمائم: الصبي الذي تعلق له التمائم. وهو ما دون السنة.

والمعنى: أنه ماهر في خداع النساء بالغزل، حتى أنه يتمكن من خداع المرأة المرضع لتترك ولدها وتأتيه، وفيه من الفحش مالا يخفى.

والشــاهد فــيه قــوله: فمثلك حبلى، حيث وصف الحبلى بالمثل، فخصصت الصفة الموصوف فقربته من المعرفة فصارت: حبلى، معرفة بمثل ومعناها نكرة .

وهو من شواهد : الكتاب 163/2 برواية:-

وَمِثْلِكَ بِكْرًا وَقَدْ طَرَقَتْ وَثَيِّبًا فَأَلهَيتُها عَن ذي تَمائِمَ مُحوِلِ

والشــعر والشــعراء، وشــرح الحماســة للمر زوقي، والمغني 136/1ـ 161/1، وشرح أبياته للبغدادي 18/3، والخزانة.

[6] / سورة المائدة /97.

[7] / سورة الأحقاف /23.

الـــدهن معرفة باعتبار الذهن نكرة باعتبار الوجود، كما في أسامة فهو معرفة باعتبار الذهن نكرة باعتبار الوجود.

وقوله: (وَمَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ)

تقديـــره:مـــررت به يَحِدُ وَحْدَهُ. فـــ:يَحِدُ: جملة في موضع الحال. فإن قلت: لا تقل جاءنـــي زيد يسرع إسراعه، بل تقول: يسرع إسراعا، فما لهذه الهاء ملتصقةً بمصدر يَحِدُ ؟ قلت: الأصل: /66، أ/ مررت به يَحِدُ وَحْدًا، فلما أضمروا الفعل أحبُّوا أن يكون في المصدر الذي هو كالنائب عنه ضميرا للمرور به [كما كان في ذلك الفعل في قولك: مررت به ضمير يعـــود إلى الممرور به][1] بخلاف ما إذا أظهرت الفعل، إذ المصدر ليس كالنائب عن الفعل إذ ذاك؛ لأن الحـــال في مررت به يَحِد وحْدا[هي: يَحِد، لا وحداً][2]، فلا حاجة بنا إلى أ ن يكون في المصدر ذكر لذي الحال. وقريب من هذا قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [3] فالأصل كتب الله كـــتابا، ثم لما حذف الفعل أضيف المصدر إلى اسم الله الذي كان فاعل الفعل[4]. ونظير ما نحن فيه قولهم: رَجَعَ عُودَهُ على بدئه،[5] أي رجع يعود عودا على بدئه، ثم حذف الفعل وجعل المصـــدر دلـــيلا عليه، وأضيف إلى ضمير ذي الحال، ومثله: جاؤا قضَّهم بقضيضهم؛[6] لأن

---

[1] / سقط من: ب، و: ج.

[2] / سقط من: أ.

[3] / سورة النساء / 24.

[4] / ينظر البحر المحيط 384/3 ــ 385.

[5] / قـــول يقـــال لمن يرجع من أمره ولم يصب شيئا وهو في الكامل 226/1، ودلائل الإعجاز للجر جاني/106ــ 219 ، ومجمع الأمثال للميداني 162/1، وشرح التسهيل لابن مالك 326/2.

[6] / هذه العبارة من أمثال العرب، أوردها الميداني في مجمع المثال 161/1، بثلاث روايات وهي: جاؤ بالقض والقضيض، و: جاء القوم قضهم بقضيضهم، و: جاؤا قضا وقضيضا، وفي المستقصى 47/2، برواية: جاؤا قضهم بقضيضهم، وقال صاحب الخزانة هو مأخوذ من بيت أورده سيبويه وهو:-

أَتَتْنِي سُلَيمٌ قَضَّها بِقَضيضِها ... تُمَسِّحُ حَولي بِالبَقيعِ سِبالَها

وهو من الطويل وقائله الشماخ، وهو في ديوانه ص 290.

والمعنى أن قبيلة سليم أتوه يتوعدونه ويتهددونه وهو يمسحون لحاهم بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم.

ومعنـــى المـــثل : أي جـــاؤ جمـــيعهم كبيرهم وصغيرهم ، وهذا مأخوذ من القض والقضيض فهو الحصى الكبير والحصى الصغير.

والشـــاهد فيه قوله: قضهم، حيث نصبه على الحال وهو معرفة لوقوعه مع النكرة، والتقدير: (جاؤ جميعا أو قاطبة، وهـــو من شواهد الكتاب 374/1، وإصلاح المنطق لابن السكيت /425، وهو في التخمير 1/ 334 ــ 433، وفي ابن يعيش 62/2 ــ 63، واللسان مادة [ق، ض، ض]205/11. والخزانة 194/3.

القــض والغــضّ واحــد، وهو الكسر والتفريق، والقضيض: المكسور[1]، وفي الزحمة كاسر ومكســور، والتقدير: جاؤ يقضون قضا بقضيضهم، ثم أضمروا الفعل، والتصق ضمير ذوي الحــال بالمصــدر فصــار إلى قولك: جاؤ قضهم بقضيضهم. على نحــو مــا قــررنا في مــــررت بــه وحــــده، وعــن ابن الأعــرابي[2] القــض الحصى الكبــار، والقضيــض الحصـــى الصـــغار[3]، أي: جــاؤ بالكــبير والصــغير. وذكــر الميــداني[4] جــاؤ قضــا وقضيــضــا[5] أي وُحــدانا وُزرافاتٍ، والقض: عبارة عن [الواحد][6]، والقضيض: عبارة عن الجمــع. ومثله جَهْدَك وطَاقَتَك. أي فعلته تجهد جهدك، بمنزلة تجهد اجتهادك، تطيق طاقتك، أُضمِرَ الفعلان، وجُعِل المصدران دليلين عليهما، على نحو ما قررنا قبل، وعكس هذه النيابة قيامُ أَلْهُو مقام لَهْوًا في قوله :-

وَقَالوا ما تَشاءُ؟ فَقُلتُ أَلْهُو[7] [.........................]

---

[1] / ينظر اللسان مادة[ق، ض، ض]204/11.

[2] / سبقت ترجمته.

[3] / ينظر قول ابن الأعرابي في اللسان مادة [ق، ض، ض] 205/11.

[4] / هــو أحمــد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، أبو الفضل، أديب باحث، صاحب كتاب مجمع الأمثال، ولد ونشأ وتوفي في النيسابور، ومن كتبه: نزهة الطرف في علم الصرف، والسامي في الأسامي ، والهدي للشــاوي، وشرح المفضليات، ومجمع الأمثال، توفي سنة: 518 هــ، ينظر ترجمته في أنباه الراوه 121/1، وبغية الوعاة 356/1، والأعلام 208/1.

[5] / أورد الميدانـــي القــول بثلاث روايات. الأولى: جاء بالقض والقضيض. والثانية: جاء القوم قضُهم بقضيضهم، والثالثة: جاء وا قضا وقضيضا. ينظر مجمع الأمثال للميداني223/1.

[6] / في: ب، و: ج [الوحدان].

[7] / صدر بيت من الوافر، وقائله: عروة بن الورد وهو بتمامه:-

وَقَالوا ما تَشاءُ فَقُلتُ أَلهو إلى الإِصباحِ آثَرَ ذي أَثيرِ

والبــيت من قصيدة قالها في امرأته أم رهب، وكان قد أزارها أهلها فسقوه الخمر حتى سكر فلما سكر طلبوا منه أن يخلي سبيلها فلما فاق ندم وقال قصيدته هذه، وهي في ديوانه ص 63، دراسة وتحقيق وشرح/ أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية 1418 هــ ــ 1989م.

والمعنــى أنه سألها قومها عندما كان عروة قد أخذ فيه الخمر فقالت اسألوه فإن أرادني بقيت معه وإن سرحني بقيت في بيت أبي، فسألوه وهو في ريبة الخمر فقال لهم ألهوا إلى الصباح ولكم ما تريدون فضمن ذلك رغبتهم في فراق أم وهب.

والشاهد فيه قوله: ألهو، وأراد اللهو، أو أن ألهو، فوضع ألهو موضعه لدلالة الفعل على مصدره.

قوله: (مَرَرْتُ بِهِمْ الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ)[1]

وعن المازني[2] لم يقل العرب الجماء إلا موصوفا، يقال: جاؤا جمّاءَ غفيرًا، والجماء الغفير: أي بجماعتهم الشريف والوضيع.

ولـــم يـــتخلف منهم [أحد][3]. والأصل: جاؤا مجتمعين اجتماع الجمَّاء الغفير، ثم جاؤا الجمَّاء الغفيـــر، واشـــتقاق الجمَّـــاءِ من الجُمَّة، وهي الشعر المجتمع على الرأس. مَثَّل كثرة الناس بالشـــعر، والغفيـــر: الكثير، من غَفَرَه ستره، كأنهم غفر بعضُهم بعضا، فقيل بمعنى مفعول، [ولذا][4] لم يؤنث.

قوله: (لِعَزّةَ[5][........... ....])[6]

وهو من شواهد الخصائص 433/2، ومجمع الأمثال للميداني 76/2، وشرح التسهيل 234/1، واللسان مادة [أ، ث، ر] برواية: ما تريد، بدل ما تشاء، 72/1، والهمع 31/1، والدرر اللوامع 10/1.

[1] / هذه العبارة أوردها سيبويه في كتابه 375/1، ثم توالى ورودها في كتب النحو شاهدا في باب الحال.

والجمـــاء الغفير: كلمات تفيد الكثرة والجموع فوضعتا مع الشمول والإحاطة، والشاهد فيه قوله: الجمّاء، حيث جاء منصوبا على الحال مع أنه اسم معرف بأل وذلك لوقوعه موقع المصدر.

وهو من شواهد: الكتاب 375/1، وهو في التخمير 234/1، وفي ابن يعيش 62/2ـ 63، وشرح التسهيل لابن مالك 326/2، واللسان مادة [ج، م، م] 368/2، ومادة [غ، ف، ر] 93/10، والمغني 52/1ـ 586/2، وأوضح المسالك 55/2، وشرح شذور الذهب /250، وشرح ابن عقيل 572/1.

[2] / سبقت ترجمته.

[3] / في: ب [واحد].

[4] / في: أ [وكذا]،

[5] / هي: عزة بنت جميل بن حفص بن إياس بن عبد العزى الحاجبية الفقارية الضميرية، أم عمرو، صاحبة كُثير ومتيمـــته من أهل المدينة ثم مصر، وهي غزيرة الأدب رقيقة الحديث توفيت بمصر سنة: 85 هـــ، تنظر ترجمتها في وفيات الأعيان 107/4، والأعلام 22/5.

[6] / صدر صدر بيت من الوافر، وهو بتمامه:-

لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمِ

وقائله مختلف فيه، فقيل هو كثير عزة، وهو في ملحقات ديوان كثير نقلا عن شرح أبيات المفصل، 344/1، وقيل لذي الرمة وليس في ديوانه، ونسب إليه لأن اسم محبوبته: مية .

والمعنى: أنه لطيْف محبوبته خيال دائم في باله يجول ببال عزة الذي صار خاليا، وهذ الطيف والخيال محاه المطر الغزير الذي استدام حتى محى بيت عزة.

والشاهد فيه قوله: موحشا، على أنه حال، وصاحب الحال نكرة، وهو: طلل، وهو قبيح عند النحاة، إلا إذا تقدمت

إنما وقع الاختيار على هذا البيت؛ لأن موحشا وقديما مِثْلان في صحة وقوعها بين حالين أو صفتين، وتعين موحشا للحال بالتقديم، وقديم[بالوصف][1] بالتأخر، تمامه:-

[..................]   عَفَاهُ كُلُّ أسْحَمَ مُسْتَدِيم

أي: كـــل ســـحاب اسحم أيْ أسود، فحذف الموصوف. والتمسك في هذه المسألة بهذا البــيت يســتقيم علـــى قول أبي الحسن[2] لأن الاسم الواقع بعد الظرف يرتفع بالفاعلية[3] عنده فيكون العامل في الحال وذيها[4] واحدا.

الحـــال علـــى صـــاحبها، كما هو الحال في هذا الشاهد، وهو من شواهد الكتاب برواية: لمية، بدل: لعزة 123/2، والخصائص 492/2.

[1] / في : ج [للوصف].

[2] / كنية الأخفش، وقد تقدمت ترجمته .

[3] / ينظر شرح الرضي على الكافية 23/2، وخزانة الأدب 210/3.

[4] / قـــو له: ذيها، مركبة من: ذو، مضافا إليها الضمير: ها، وبما أنها معطوفة على مجرور صارت ذي وبإضافة الضمير إليها صارت ذيها، وإضافة ذو إلى الضمير فيه خلاف بين العلماء.

فـــ:ذو لا تســـتعمل إلا مضافة إلى الأجناس، ومعناها صاحب كقولك زيد ذو مال؛ أي صاحب مال إذ لم يصح أن تقول زيد المال ولا تكون إلا في النكرات.

أمـــا إضافة ذو إلى الضمير كما فعل الشارح بقوله ذيها فلم يجزه قبله إلا ابن مالك؛ وبعده نُسب هذا الرأي إلى أبي حيّان في الدرر158/2، وأيده السيوطي.

فـــابن مالـــك صـــرح به في تسهيله3/ 242 ،بما يفهم منه أن ذلك قليل، وذلك باستعماله كلمة قد، حيث قال: "وقد يضـــاف ذو إلـــى ضـــمير غائب أو مخاطب، فمن إضافته إلى ضمير قول عمر بن الخطّاب: اللهم صل على النبي وذويه، ومنه قول الشاعر كعب ابن زهير من الوافر:-

صَبَحنا الخَزرَجيَّةَ مُرهِفاتٍ   أبادَ ذَوي أرومَتِها ذَووها

وصرح بذلك ابن مالك في الكافية الشافية حيث قال:-

وَهَاكَ أَسْمَاءً تُضَافُ أَبَدَا   مِنْهَا قُصَارَى وَحُمَادَى ولَدَى
بَيْد سِوَى عِنْدَ لَدُنْ ذو وَأُلُو   هُمَا لِجِنْسٍ ظَاهِرٍ قَدْ يُوصَلُ
ذُو، بِمُضْمَرٍ كَمَا ذَوُوهَا   كَذَا ذَوُوهُ فَاْعرِفِ الْوُجُوهَا

ينظر شرح الشافية الكافية لابن مالك925/2.

وصرح السيوطي بذلك في همعه حيث قال " والمختار جوازها أي إضافتها إلى مضمر كما يفهم من كلام أبي حيّان أن الجمهور عليه". ينظر الهمع514/2.

أما المانعون فمنهم عبد القاهر الجرجاني فقد قال في المقتصد " هذا شاذ، ولا اعتداد به ولا يجب أن يستعمل هذا من قصد الصواب" . ينظر المقتصد للجر جاني 908/2 ــ909، ولم يجزه أبو البقاء العكبري في المتبع في شرح اللمع

وهـذا صـحيح، ولا يسـتقيم على قول صاحب الكتاب[1]؛ لأن طلل مرفوع عنده بالابتداء، وموحشـا منصوب على أنه حال من طلل، والعامل ما في: لِعَزَّةَ من معنى الفعل، فلا يكون العامل في الحال وذيها واحدا.

والصواب على مذهبه أن ينتصب حال عما في لعزة من ضمير طلل؛ لأنه إذا كان خبرا فلا بد من أن يكون فيه ضمير يعود إليه، فعلى هذا لا يكون موحشا من تقديم الحال وتنكيره ذيها فـي شيء، [إذ الحال][2] متأخرة عن ذيها، وإنما وجب تقديم الحال إذا كان صاحبها نكرة لئلا يقع الالتباس بينها وبين الصفة في نحو: رأيت رجلا راكبا، لاحتمال أن يكون صفة، بل يجب أن يقع صفة لا حالا لما سبق[3].

قوله: (وَالْحَالُ الْمُؤَكَّدَةُ)

حَـدُّها: أن يكـون صاحبها متضمِّنا معناها، ويكون بعد جملة اسمية لا عمل لها كما صرح بذلك في المتن[4]، وترِد الحال المؤكدة على ما ذكرنا من حد الحال من وجهين:

أحدهما : أن الحال بيان هيئةِ فاعلٍ أو مفعولٍ، وهذه ليست [ببيان][5] لواحدة الهيئتين.

ينظر 192/1، وتبعه في ذلك ابن يعيش ينظر شرح المفصل 53/1، وقد منع ذلك أيضا الكسائي والنحّاس والزبيدي والمتأخرين إلا في الشعر، ينظر الهمع 514/2.

[1] / مذهب سيبويه أنه يجب اتحاد العامل في الحال وصاحبه، ينظر الكتاب 122/2 ـ 123ـ124، وشرح الرضي على الكافية 23/2.

[2] في:أ [والحال].

[3] / القضـية هي أن: موحشا، منصوب على الحالية، والعامل فيه الجار والمجرور وهو: لعزة، وعلى رأي سيبويه الجـار والمجرور خبر، و: طلل، مبتدأ مؤخر؛ لأنه نكرة، وفي الخبر الذي هو الجار والمجرور ضمير يعود على المبتدأ، وهذا الضمير مرفوع بالجار والمجرور، وبناء على رأي النحاة من أن العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحدا، حصل هنا الخلاف، فالحال هنا: موحشا، صاحبها :طلل، والعامل في طلل معنوي، فكيف يكون الجار والمجرور عامل في الحال وهو غير عامل في: طلل.

أما على رأي الأخفش: وهو أن الاسم الواقع بعد الظرف يرتفع بالفاعلية، فيكون طلل مرفوع على أنه فاعل والرافع لـه الجار والمجرور كما يرتفع بالفعل الذي هو نائب عنه، فهنا تحقق ما اتفق عليه النحاة، من أن العامل في الحال وصاحبها واحد فالعامل هنا في الحال: موحشا، الجارُ والمجرور والعامل في صاحب الحال: طلل، الفعل الذي ناب عن الجار والمجرور فهنا صحت القاعدة، وهي اتحاد العامل في الحال وصاحبها.

[4] / ينظر المفصل /92.

[5] / في: ب، و: ج [بيانا].

وجوابه أنها بيان لهيئة مفعول وهو الضمير في أُثْبِتُه أو أحِقُّه.

وثانـــيهما : أن الحـــال تقيـــيد للفاعل أو المفعول باعتبار فعله، وهذه الجملة إن كانت مطلقـــة أشـــبهت الصفة [فلزم][1] الاحتلال للحال، وإن كانت مقيدة لزم أن تحتل معنى الكلام؛ لأنه يلزم لن لا تكون الأبوة إلا في [حال][2] العطوفية وهو ممتنع. وجوابه القبول لأول قِسْمَى التـــرديد، فإن من الأفعال أفعالا لا تقبل التقييد نحو: تحققتُ الإنسان قائما، فإن قائما لم يجيء لتقييد التحقيق بقيامه، ألا ترى أن التحقيق مستمر سواء قام أو قعد، وإنما ذكر قائما ليعلم أنه كـــان كـــذلك عند التحقيق، وإذا انفرد ذلك في هذه الأفعال مع الحال المتنقلة ساغ أن يجيء كـــذلك مع الحال المؤكدة، ومنهم من جعل الحال قسمين، فحَدَّ كلٌ واحدةٍ بحَدِّ على حدِّ[3] وهو ظاهر كلام المصنف، ألا تراه قال: (هي التي تجيء على أثر جملة)[4] إلى آخره.

[وإذا][5] قـــد وقعت على ما ذكرنا، فاعلم أن الأصل في الحال أن يكون وصفا غير ثابت من الصـــفات الجاريـــة، كاسم الفاعل واسم المفعول، نحو: ضربت زيدا قائما. وضربتُ اللص مكـــتوفا، ويمتنع أن يقول جاء زيدٌ طويلا، لأنه وصف ثابت فلا فائدة، وفي هذا ضرب من الاستحالة وهو جعله طويلا في حالة المجيء كأنه يقصر في غير تلك الحالة. وإذا كان وصفا ثابـــتا فهـــي مـــؤكدة، نحو قولك: زيد أبوك عطوفا، ألا ترى أن [عطوفا][6] لبيان أنه مُذ كان عطـــوفا بخلاف زيد أبوك منطلقا؛ لأن الحال هنا توجب أنه إذا كان منطلقا [فهو][7] أبوه، وإذا تـــرك الانطلاق ليس بأبيه، ومثل هذا جدير بأن يَطْوِىَ عنهُ الصوابُ كَشْحَهُ[8] ولا يخطر على

---

[1] / في: ب [فيلزم].

[2] / في: ب، و: ج [الحال].

[3] / أي جملة حالية مؤكدة ومقيدة، فالمقيدة هي التي تأتي لبيان الهيئه التي عليها الفاعل والمفعول عند تعلق الفعل به خاصة، والمؤكدة تأتي لتقرير ذلك المعنى لصاحبها مطلقا من غير تقييد.

والفـــرق مـــن جهة العامل: فالمقيدة العامل فيها إما فعل أو معنى فعل يجوز إظهاره، والمؤكدة لا يكون عاملها إلا مقدرا لا يجوز إظهاره، ينظر الإيضاح في شرح المفصل 343/1 ـــ 344.

[4] / ينظر المفصل/ 92.

[5] / في: ب، و: ج [وإذ] .

[6] / في: أ [عطفا].

[7] / في: ب [كان].

[8] / في اللسان " قال الجوهري: طويتُ كَشْحي على الأمر إذا أضمرته وستريه". ينظر اللسان مادة [ك، ش، ح] 12 /99.

بـــال /52، ب/ أحد فيه صَحَّهُ. ونظيره في هذه الحال: واحدة في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّـــورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [1] إذ النفخة لا تكون واحدة، كما أن الأب لا يكون إلا عطوفا، فواحدة صفة مؤكدة[2] كما أن عطوفا حال مؤكدة.

قوله: (أَنَا عَبْدُ اللهِ آكِلاً)

عـــبد الله، إما جنس وهو الظاهر، أو علم. مثل قولك: ذاك حاتم الطائي سخيًا/ 37، ج/ لكن إنما يستقيم هذا إذا كان معروفا بأكْلِهِ أَكْلَةَ العبيد، والأول هو الوجه الظاهر؛ لأن آكلا لـــيس فيه تقدير، لكونه عبد الله، وهو لم يُرد هذا المعنى، وإنما أراد /67، أ/ معنى العبودية من حيث الإضافة.

روي[3] أنه ــ [عليه السلام][4]ــ أُتِي بطعام فقالت عائشة ــ رضي الله عنها ــ: لو أكلت يا نبي الله وأنـــت متكـــئ كـــان أهون عليك، فأصغى بجبهته حتى كان يمس الأرض وقال ــ عليه الصلاة والسلام ــ {بل آكل كما يأكل العبيد، وأجلس كما يجلس العبيد، فإنما أنا عبد الله}[5].

قوله: (أَنَا فُلاَنٌ بَطَلاً شُجَاعًا)

يـــؤكد لمـــا فـــي نفســـه من البطالة والشجاعة، هذا إذا كان القائل موسوما بالبطالة والشجاعة.

قوله: (إِلاَّ إِذَا أَرَدتَ التَّبَنِّي)

---

[1] / سورة الحاقة /12.

[2] / ينظر البحر المحيط 257/10.

[3] / لم أقف على الرواية بذاتها في كتب السير والحديث، ويبدوا أن الشارح نقلها من التخمير 436/1 ــ437 .

[4] / وردت في جميع النسخ [عليم]، ويريد به اختصار عليه السلام.

[5] / الحـــديث أورده الإمـــام الحـــافظ الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، في: المُصنف، تحقيق وتخـــريج الأحاديـــث الشـــيخ/ حبـــيب الأحمودي العظمي، منشورات المجلس العلمي ص 415/10، رقم الحديث 19543، وص 417/10، رقـــم الحـــديث 19554 ، ورواه برواته وقال { آكل كمل يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد فإنما أنا عبد }، صدق رسول الله فيما قال.

وروى الـــبخاري الحديث برواية أخرى وهي{لا آكل وأنا متكئ} كتاب الأطعمة، باب: الأكل متكئا رقم الحديث رقم 5398، ص 266/3، وأورده أبـــو داود في سننه، باب: ما جاء في الأكل متكئا، برواية {لا آكل متكئا}رقم الحديث 3769ص347/3.

أي معنـــى قولك: زيد أبوك منطلقا، زيد متبنيك منطلقا، وتبرز هذه الحال من جملة الأحوال المتـنقلة، لا المـؤكدة، والتقدير: زيد تبناك منطلقا، وقد أشار إلى هذا بقوله في أول الفصل: عقـدها من اسمين لا عمل لهما، وقد طرأ هنا معنى الفعل حيث أريد بـ:أبوك معنى التبني فيكون منطلقا حال متنقلة لا مؤكدة.

[الجملة الحالية]

قوله: (فَإِن كَانَتْ اسْمِيَّةً فَالْوَاو)

والتحقـيق فـي هذا الفصل هو أن الإعراب لا ينظم الكلمات إلا بعد أن يكون هناك تعلق معنوي نحو: ضرب زيدٌ عمرًا قائما، فإذا صادفت الإعراب قد تناول[شيئا][1]بدون الواو، وكان ذلك دليلا على تعلق هناك معنوي، وإذا تنبَّهت لهذا وضح لك أن الأصل في [الجملة][2] الـواقعة موقع الحال أن لا يدخلها الواو، ولكنَّ النظر إليها من حيث كونها مستقلة بفائدة غير مـتحدة بالجملـة السـابقة، وغير منقطعة عنها لجهة جامعة بينهما كما ترى في جاءني زيد وفرسه يعدو، ويَبْسُط العذر في أن يدخلها الواو للجمع بينها وبين الأولى، كما يدخل لذلك في نحو: قام زيدٌ، وقعد عمرو، وإذا تقرَّر ما ذكرنا وقد عثرت قبل على أن أصل الحال المتنقلة أن يكون وصفا غير ثابت، وأن أصل الحال المؤكدة أن تكون وصفا ثابتا، فاعلم أن لكلتيهما سننا في الاستعمال، وهو أن تأتيا عاريتين عن حرف النفي نحو:هو الحقُّ بيِّناً، دون لا خفيا، وجاءنـي زيـد ضاحكا، دون لا باكيا. فالجملة الواقعة حال إن كانت اسمية فهي غير واردة على أصل الحال المتنقلة؛ لأن الاسمية دلالتها على الثبوت لا على التحول والانتقال، فالوجه أن يـدخل عليها الواو للجمع، وما جاء بخلاف هذا فهو ملحق بالنوادر، نحو: كلمته فوه إلى فيّ[3]، و:رجع عوده على بدئه[4]. وقوله:-

---

[1] / سقط من: أ .

[2] / في :أ [الكلمات].

[3] / رفع قوله: فوه، على تقدير: كلمته وهذه حاله فوه إلى في، ومن نصب فمعناها في هذه الحال.

[4] / رفع: عوده، على تقدير: رجع وهذه الحالة عوده على بدئه، ومن نصب فعلى أحد الوجهين:

أحدهما:- أن يكون مفعولا والتقدير: (رجع وعوده على بدئه).

والثاني:- أن يكون حالا، والتقدير: رجع ناقضا مجيئه، والشاهد فيهما ترك الواو، وهو قليل؛ لأن الأصل كلمته وفوه إلى في، ورجع وعوده على بدئه. ينظر الكامل 226/1.

وَلَولا جَنَانُ اللَيلِ ما آبَ عامِرٌ إلى جَعفَرٍ سِربالُهُ لَم يُخَرَّقِ[1]

والأصل: وفوه، وعوده، وسر باله، وإن كانت ظرفية، فإن تردَّدت بين أن تكون جملة فعلـية وبين أن لا تكون، نحو: لقيته وعليه جبة وشي، فعند الأخفش ارتفاع الجبة بالفاعلية[2]، والتقدير: تستقر عليه جبة وشي، وتكون الجملة فعلية، وعند سيبويه ارتفاعها على الابتداء[3]. وعلـيه: خبـره والجملة اسمية. فالأمران جائزان. تقول: لقيته وعليه جبة وشي بدون الواو وتـارة، ولقيـته وعليه جبة وشي، بالواو أخرى. والمذكور في المتن قول الأخفش، وإن لم يتردد بين أن تكون فعلية وأن لا تكون لِتَعَيُّنِها للفعلية فلا واو هناك، نحو: لقيت زيدا أمامك، ولقـيت عمـرا فـي الدار، أي: يستقرُّ أمامك، ويستقرٌّ فيها. وإن كانت فعلية فعلها مضارع مثبت: فالوجه ترك الواو؛ لأنها على أصل الحال وسننها، وموجب الحال أن لا يدخل [الواو][4] بيـنهما وبين ذيها؛ لأن هذه الواو وإن كنا نسميها واو الحال [فأصلها][5] العطف، وحكم الحال مـع ذيهـا نظيـر حكم الخبر مع المخبر عنه، فإنك إذا ألغيت جاءني في قولك: جاءني زيد راكبا، بقي: زيد راكب، وكذا الباب، والخبر ليس موضعا لدخول الواو. لا يقال: جاء وزيد، ولا: أتاني خالد وضاحكا، لفوات شرط العطف وهو تقدم متبوع فيمتنع الجواز.

فإن قلت: ما تقول في قوله:-

[.....................] عليكَ ورحمةُ اللّهِ السَّلامُ[6]

---

[1] / البيت من الطويل، وقائله سلامة بن جندل، المتوفى سنة: 23 ق هـ، وهو في الديوان برواية:-
وَلَوْلاَ سَوَادُ الليْلِ، والمعنى: ولولا أن الليل قد حل بسكونه ووحشته فما رجع عامر إلى جعفر.
والشـاهد فـيه:قوله(سرباله لم يخرق) حيث أتى بالحال جملة اسمية غير مقرونة بالواو، والأصل كما قال الشارح وسـرباله ......، فسـربالة مبتدأ وجملة لم يخرق خبره ، والجملة في محل نصب حال. وهو من شواهد :- دلائل الإعجاز 207/1، والتخمير 438/1، واللسان مادة [ج ، ن، ن] 386/2، الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني /159، والأشموني 436/1.

[2] /ينظر شرح الرضي على الكافية23/2.

[3] / ينظر الكتاب 397/1.

[4] / سقط من: أ.

[5] / في: أ [أصلها].

[6] / عجز بيت من الواف ، وقائله حفص بن حبيب بن حريت بن حسان بن حصين بن مالك المتوفى سنة: 126 هـ، الملقب بحكيم عياش، والبيت بتمامه:-
ألا يا أيُها المحْجوبُ عنَّا عليكَ ورحمةُ اللّهِ السَّلامُ

وقـــوله:- [جـــل وعز][1] ﴿فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [2] و ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا﴾ [3] الواو والفاء فيهن للعطف ولم يتقدم متبوع! قلت: أما البيت: فعلى التقديم والتأخير، والتقدير: عليك السلام ورحمة الله، وأما الآيتان: فالتقدير فيهما: فإياي فارهبون وأكفروا بآيات الله، و: كلمـــا عاهدوا؛ لأن حرف الاستفهام يستدعي هذا الفعل بقرائن مساق الكلام، فإن كان فعلها مضارعا منفيا فالجملة واردة على أصل الحال لا على سننها فيجوز الأمران نحو قوله:-

وَلَو أَنَّ قَوْمًا لِارتِفاعِ قَبيلَةٍ دَخَلُوا السَماءَ دَخَلْتُهَا لا أُحجَبُ[4]

وقوله:- أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبِيضُ أَباً وَلَقَد كَانَ وَلاَ يُدْعَى لأَبْ[5]

والمعنى مستغن عن الذكر، وهو في المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء /289.

والذي ذكر في كتب النحو واللغة هو بيت الأحوص بالعجز نفسه مع اختلاف الصدر وهو في شعر الأحوص جمع وتحقـــيق عـــادل سليمان جمال، قدم له د/ شوقي ضيف، الناشر مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية 1411 هـــ 1990م

وهو: أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ

والمعنى: يقصد الشاعر بالنخلة محبو بته، وكني بها عن النخلة خوفا من أهلها ولأقاربها.

والشـــاهد فـــيه قوله: عليك، حيث قدم المعطوف ضرورة، لأن السلام عنده مرفوع بالاستقرار المقدر في الظرف، وهـــذا على مذهب أن عطف المقدم على متبوعة في الضرورة لا يكون إلا بالواو، والأصل وعليك السلام ورحمة الله.

وهـــو من شواهد الخصائص 386/2، والمغني 357/2، والهمع 37/2، والخزانة 192/2، وشرح أبيات المغني 6/ 102.

[1] / في: ب، و: ج [عز وجل].

[2] / سورة النحل /51.

[3] / سورة البقرة /99.

[4] / البيت من الكامل، وقائله: يزيد بن معاوية، وهو في ديوان شعر يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، جمع وتقديم صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد بيروت، الطبعة الأولى 1982م.

والمعنى: يفتخر بقبيلته وبنفسه ويقول لو أن صعود القبيلة إلى السماء بالفخر لصدت إليها.

والشاهد فيه: قوله: لا أحجب، جاء في موضع الحال مع ترك الواو.

وهـــو مـــن شواهد دلائل الإعجاز /213، والإيضاح للقزويني /156، وشرح الأشموني 434/2، وهو فيهما برواية الشارح، أما في الديوان فهو برواية: حيا، بدل قوله: قوما، وهو بالمعنى نفسه.

[5] / البيت من الرمل، وقائله: مسكين الدرامي، وهو في ديوانه ص/ 22، قاله متحسرا عندما رأى امرأة جالسة مع زوجها، وكان قد خطبها يوما فكرهته لسواد لونه وقلة ماله.

فـ:لا أحجب ولا يدعى: حالان، غير أن ترك الواو أرجح، وإن كان ماضيا، فالجملة على أصل الحال لكونها جملة فعلية لكن لا على سننها.

أمــا إذا كــان الماضي منفيا فظاهر، وإن كان مثبتا فلحرف قد، ظاهرًا أو مقدرا ليقربه من زمانــك حتــى يصــلح للحال[1]؛ لأن سنن الحال أن يقال: جاء زيد راكبا دون قد راكبا، فلما وردت هذه الجملة على الأصل لا على السنن، وانخرطت في سلك جملة فعلية فعلها مضارع منفي، فيجوز الأمران نحو: أخذتُ اجتهدُ ما كان يُعينُني أحد. أو: وما كان، بالواو. وجاء زيد قــد غنم. أو: وقد غنم بالواو. إلا أن ترك الواو في النفي، والإثبات أرجح. فإن قلت: ما شأن لــيس ؟ قلــت: فيه جواز الأمرين لقيامه مع خبره مقام الفعل المنفي، نحو: أتاني ليس معه غيره، قال:- إِذَا جَرَى فِي كَفِّهِ الرِّشَاءُ خَلِّي الْقَلِيبَ لَيْسَ فِيهِ الْمَاءُ[2]

إلا أن ذكر الواو أرجح، ووقوعه في الكلام أدور فإن قلت فما حال الجملةالشرطية إذا وقعت حالا ؟ قلت: هي كالجملة الاسمية لا بد لها من الواو،

ونحو قوله:-[...................] لَيسوا مِنَ الشَرِّ في شَيءٍ وَإِن هانا[3]

والشــاهد فيه: قوله: ولا يدعى، حيث أتى مع الواو وهو حال على جواز الأمرين، بدون الواو مثل الشاهد السابق، وبالواو مثل هذا الشاهد، وهو من شواهد دلائل الإعجاز ص /210، والإيضاح للقزويني / 15، وشرح الأشموني 2 /435.

[1] / مجــيء الفعل الماضي حالا مسألة مختلف فيها بين البصريين والكوفيين، فالكوفيين جوزا وقوع الفعل الماضي حالا، أما البصريين فمنعوه إلا إذا كان مقترنا بقد، ولكل منهم حجج في تقوية مذهبه. ينظر الإنصاف 252/1-258

[2] / البيت من الرجز، وقائله: أعرابي، ولم أقف له على نسبة دقيقة.

والمعنــى: إذا جرى أي سهل في يدك الرشاء، وهو الحبل الذي تسحب به الدلو من البئر، خلي القليب أي الدلو فإنه ليس فيه ماء.

والشــاهد فــيه قــوله: ليس فيه ماء. حيث أتى بليس بدون واو، والتقدير: (وليس فيه ماء)، وهو من شواهد دلائل الإعجاز للجرجاني /214.

[3] / البــيت مــن البسيط، وقائله: قريط بن أنيف العنبري، وهو في شرح الحماسة للمرزوقي، على النحو التالي:-

لَكِنَّ قَومي وَإِن كانوا ذَوي عَدَدٍ لَيسوا مِنَ الشَرِّ في شَيءٍ وَإِن هانا

ويروى لصفي الدين الحلِّي وهو في ديوانه في الموسوعة الشعرية وتمامه بالذي قبله:-

فَاليَومَ قَومي الَّذي أَرجو بِهِم مَدَدي لِأَستَطيلَ إِلى ما لَم تَنَلهُ يَدي

تَخونُني مَع وُفورِ الخَيلِ وَالعُدَدِ لَكِنَّ قَومي وَإِن كانوا ذَوي عَدَدِ

لَيسوا مِنَ الشَرِّ في شَيءٍ وَإِن هانا

فقــوله: وإن هانا، جملة شرطية وقعت حالا للضمير في ليسوا، وقد دخلت عليه الواو كما ترى. والنكتة في لزوم الواو هنا أنَّ إنْ للمستقبل، ألا ترى أنها تقلب معنى الماضي إلى الاستقبال في قولك: إن خرجتَ خرجتُ، والمستقبل لا يجوز أن يقع حالا، ولذا أبَى الجنزيُّ[1] كـــون هذه الواو للحال، وجعلها عطفا على محذوف[2]، والتقدير: [إن][3] لم يَهُن وإن هانا، وما ذهــب إلـــيه الجنزي مستقيم؛ لأن المستقبل لا يقع حالا، إلا أنه إنما سُوِّغ وقوعُه حالا لمكان الـــواو؛ كمـــا سُوِّغ وقوعُ /68، أ/ الجملة الاسمية حالا لمكان الواو، فتحقق ما ذكرنا في هذا الفصل، فإنه من مضائق هذه الصناعة ومزالقها.

قوله: (لانْعِقَادِ الشُّبْهَةِ)

قد سبق تقرير وجه الشبه بينهما، فيجوز أن تقول: أتيتك وزيدٌ قائمٌ، بدون ذكر يرجع إلـــى ذي الحــــال، كما جاز: أتيتك وقت قيام زيد، بدون ذلك الذكر العائد إليه، وقولك: وزيد قـــائم، حال غير أنها ليست ببيان هيئة الفاعل ولا هيئة المفعول، بل هي هيئة زمان صدور الفعـــل ووقوعه على المفعول، قيل في العذر عن هذا، أن هذا بيان لازم الفاعل أو المفعول، وقـــد اســـتمر في كلام العرب عن الملزوم باللازم كقولهم لفناء الدار: الْعَذِرَةُ[4]، فاللازم هنا زمان الإتيان، فكأنه بيان ذاتهما / 53، ب/.

والمعنى: يذكر الشاعر وجيعته من قومه، وهي أنه عندما أغير على إبله لم يهبوا لحمايته، ولم يدخلوا المخاطر في سبيله وإن كانوا ذوو عدد، ويهون أي يسهل عليهم دفع هذا الشر عنه لكثرتهم.

والشاهد فيه : قوله: وإن هانا، حيث جاء بالواو.

وهـــو فـــي شـــرح الحماسة للمرزوقي ص30/1، ومن شواهد المغني 257/1، و الخزانة 441/7، ونسب فيها لقريط بن أنيف.

[1] / الجنـــزي هو عمرو بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجنزي، أبو حفص، من أهل ثغر جنزة، أحد أئمة الأدب، ولـــه باع طويل في الشعر والنحو، ورد بغداد فأخذ على الأبيوري، صنف تفسيرا له على القرآن، وشرع في إملائه ولـــم يتم له ذلك، ولو تم لما وجد مثله كما تقول المصادر، توفي يوم أربعة عشر ربيع الآخر سنة: 550 هـــ، تنظر ترجمته الإنباه 329/2، ومعجم الأدباء 62/16 ــ 67، والبغية 221/2.

[2] / ينظر رأي الجنزي في شرح الرضي على الكافية 99/4.

[3] / في: ب [وإن].

[4] / هـــذا مـــن قبيل عادة العرب من تسمية الشيء باسم صاحبه إذا طالت صحبته له، والعذرة : فناء الدار، ينظر اللسان مادة [ع، ذ، ر] 108/9.

قوله: (وقد[1]..................   ....)

أي: وقد اغتدى والطيور في مواقعها، والوُكنات: جمع وُكْنة، وفي كاف الوكنات الضم والفتح والسكون، وتجمع على وُكَن أيضا[2]، وهكذا الحكم في جمع فعله كما في جموع ظلمه.

[إضمار عامل الحال]

قوله: (وَمِنْ انْتِصَابِ الْحَالِ)

لمـــا شابهت الحال المفعول [فيه][3] مشابهة خاصة، وشابهت المفاعيل مشابهة عامة من حـــيث مجيـــئها فَضلة، جوَّزُا إضمار عاملها تجويزهم إضمار العامل في نحو: مكَّةَ وربِّ الكعبةِ، ونحو: غَضَبَ الخيل على اللُّجم، وغيرهما.

قوله: (لِعَنَنٍ لم يَعْنِه)

أي: لـــم يهمَّـــه، والْعَنَنُ:من [عَنَّ][4] كالعَرَضِ، والحَدَثِ من عَرَضَ وحدث، والمعنى: العَانُّ [والعَارِضُ][5] والحَادِثُ[6].

قوله: (فَذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِدًا)

---

[1] / مطلع صدر بيت من الطويل، وقائله: امرئ القيس، وهو في ديوانه ص19، والبيت بتمامه:-

وَقَد أَغتَدي وَالطَيرُ في وُكُناتِها   بِمُنجَرِدٍ قَيدِ الأَوابِدِ هَيكَلِ

والإغـــتداء: الدخـــول في الغدوة، والغُدو بالضم: البُكر، وهو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس، والوكنة: مواقع الطير حيث وقعت. والمنجرد: الفرس الماضي في السير وقليل الشعر. والهيكل: العظيم الجرم.

والمعنى: يقول الشاعر أنه يدخل في الغداة والحال أن الطير في مواقعها، أي قبل أن تستيقظ وتطير، وهذه كناية عن تبكيـــره وقـــيامه من نومه قبل الفجر، ويركب فرس منجرد سريع يقيد الوحوش ويأخذها، وهذا كناية عن شجاعته وسرعة فرسه.

والشاهد فيه قوله: والطير في وكناتها، خالية من الضمير الراجع إلى ذي الحال، وهو من شواهد الخصائص 220/2 ، وهـــو في التخمير 442/1 ــ 282/2، وفي ابن يعيش 66/2، واللسان مادة [ق، ي، د] 368/11ــ ومادة [هـــ، ك، ل] 111/15، وشرح أبيات المفصل 346/1، والمغني 466/2، والخزانة 156/3.

[2] / ينظر اللسان مادة [و، ك، ن]389/15.

[3] / في: أ [المفعول به]، وما أثبته هو الصواب.

[4] / سقط من: أ.

[5] / في:أ [المعارض].

[6] / ينظر اللسان مادة [ع، ن، ن] 438/9.

معنـــى هذا أنك اشتريت عِدْلَ ثياب، ووقع سعر أول ثوبٍ منه بدرهم، ثم غلا السعر فزاد على الدرهم. فيكون التقدير: أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعدا، فصاعدا: منصوب على الحـــال، والعامـــل فـــيه ذهب، فإن قلت: لِمَ لَمْ تجعل انتصاب فصاعدا على العطف إذ الفاء للعطف ؟ قلت: لأنه لم يتقدم إلا الفاعل والمفعول والدرهم. وامتناع العطف على الفاعل لفظا ظاهـــر وكذا معنى، وكذا العطف على المفعول من حيث المعنى، إذ ليس غرضك أنك أخذت [المـــثمن][1] والصاعد؛ لأن الصاعد هو الثمن، وكذا العطف على الدرهم ممتنع لفظا ومعنى. أمـــا لفظا فظاهر، وأما معنى: فلأنك لم ترد أنك أخذت المثمن بدرهم فبصاعد، وإنما أردت أنـــك أخـــذت بعضه بدرهم وبعضه بأكثر، على أنا نقول: لو قدر أنك أخذت المثمن بدرهم فبصـــاعد لـــم يَسْـــتَقِم أيضا؛ لأن الفاء للتعقيب، وبعض ثمن الشيء لا يكون باعتبار /38، ج/كـــونه ثمنا عقيب بعض، بدليل امتناع قولك: اشتريته بدرهم مُثَمَّن، فوجب أن يحمل على أن يكون التقدير: فذهب الثمن

صاعدا، أي ذهب على هذه الحالة في البعض.

قوله: (**كَأَنَّكَ قُلْتَ أَتَحَوَّلُ**)

أي أتحـــول في حال كونك تميميا وفي حال كونك قيسيا أخرى، وقيل[2] انتصابها على المصدر لا على الحال، والتقدير: أتحول هذا التحول وتنتقل هذا التنقل، وأريد: أن تنتقل تنقلا متعددا.

قوله: (**أَيْ نَجْمَعُهَا قَادِرِينَ**)والدليل على هذا المضمر.

قوله:عزّ سلطانه ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن لَّن نَّجْمَعَ[عِظَامَهُۥ][3] ﴾ [4]

---

[1] / في: أ[الثمن]، وفي: ب [الدرهم]، وما أثبته من الذي في: ج، وهو الصواب.

[2] / القـــول لسيبويه وابن الحاجب، فعند سيبويه يجب أن تحمل على المصادر؛ لأنه أوردها في باب ما جرى من الأســـماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل، ينظر الكتاب 343/1، وقال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل : يريد أنهم ينتقلون هذا التنقل، فثبت أنه لم يرد أنه ينتقل في حل كونه تميميا، وإنما أراد أنـــه تـــنقل هـــذا التـــنقل المخصوص من التميمية إلى القيسية، فوجب أن يحمل على المصدر لا على الحال، ينظر الإيضاح في شرح المفصل 348/1.

[3] / سقط من: أ.

[4] / سورة القيامة / 3.

[فصل: التمييز]

قوله: (هُوَ رَفْعُ الإِبْهَامِ)

ألا تــرى أنــك إذا قلت: طاب زيدٌ، لم تدر أن نسبة الطيب إليه من أي وجه، إذ من الجائــز أن يكــون الطيب في ثوبه، أو داره أو طعامه، أو كلامه، أو حَيَوَتِه[1]، وكذا إذا قلت: عشــرون، لــم تــدر أن المعدود من أي جنس، فبقولك: نفسا، ودرهما، يقع البيان، ويرتفع الإبهام، والمراد بالإبهام: الإبهامُ المستقرُّ، وبه وقع الاحتراز عن نحو: عين باصرة؛ لأن فيه رفــع الإبهام عن مفرد، وليس بتميز؛ لأن الإبهام فيه غير مستقرٍّ؛ لأن نحو عين، وضع دالا على كل واحد من مدلولاته. فإن وقع إبهام فمن جهة خفاء القرائن على السامع، بخلاف نحو: عشرين، فهو في أصل وضعه لذات مبهمة، بدليل صحة إطلاق لفظة العين للدلالة على العين على الباصرة، وامتناع إطلاق عشرين على الدراهم والدنانير.

والتمييــز إن كان عن كلام فانتصابه على نحو انتصاب المفعول؛ لأنك لما قلت: طاب زيد، أخذ الفعلُ فاعلَه، وما بعد الفاعل لا يكون إلا المفعول، فقولك طاب زيد نفسا، بمنزلة ضرب زيدٌ عمرًا. وإن كان عن مفرد، فـــ:راقودٌ خَلاًّ[2] بمنزلة ضاربٌ زيدًا، ومنوانِ سمنًا، وقفيزانِ بُـــرًّا بمنـــزلة ضـــاربان زيدا، وعشرون درهمًا، وملءُ الإناءَ عسلاً: بمنزلة ضاربون زيدا، أوضربُ زيدٍ عمرًا. ولا يكون المميز إلا نكرة، ولا يجوز طاب زيدٌ النفسَ؛ لأن الغرض هو الدلالـــة علـــى الجـــنس والنكرة كافية لذلك، وهي الأصل، فلا يُصار إلى المعرفة التي هي عارضة على أصل الكلام، إلا بداع يدعو إليها.

قوله: (بِالنَّصِّ عَلَى أَحَدِ مُحْتَمَلاَتِهِ)

بفتح الميم لا بكسرها؛ لأن المُحتَمِلاَت بالكسر هي التي انتصب عنها التمييز، فقولك عشرون[وثلاثون][3] وأربعون، محتملات لأن يكون من الدراهم والدنانير، والدراهم والدنانير التي تذكر هي[1] المُحْتَمَلاَتُ بالفتح.

---

[1] / يـــريد بهـــا الحياة، ووردت في جميع النسخ كما هي بخط المصحف، وهي لغة أهل اليمن فهم يقلبون كل ألف منقلبة عن واوٍ واواً كالصلوة، والزكوة، وحكى ابن جني عن قطرب: أن أهل اليمن يقولون: الْحَيَوْةُ بواو ساكنة قبلها ياء مفتوحة، فهذه الواو بدل من ألف حياة، وليست بلام الفعل من حَيِوْتُ، ينظر اللسان مادة [ح، ي، ا] 324/3.

[2] / الراقود هو إناء خزف مستطيل مقير، اللسان مادة [ر، ق، د] 283/5.

[3] / في: أ [ثلثون].

قوله: (أَبْرَحْتَ جَارًا)

أبرحت: أتيت بالبَرَح وهو العَجَب، قال الأعشى[2] :-

تَقولُ ابنَتي حينَ جَدَّ الرَحيــ ـلُ أَبرَحتَ رَبّاً وَأَبرَحتَ جارا[3]

يعني تقول يقولَ أهلكت أبرحت ربًّا، ويقول جارك أبرحتَ جارا. لما أسند البرح إليه لـم يُعلـم الجهـة التي وقع منها الإعجاب، وبذِكر الربِّ والجار زال الإبهام. فالحاصل: أن التمييز يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة.

فـالأول فـي المفـردات نحو: عشرون درهما، فـ:درهما رفع للإبهام عن ذات مذكورة كعشـرين، والـذات المقـدرة إنما تكون باعتبار النسبة، وذلك في الجملة وما يضاهيها من الصفة المنسـوبة إلى معمولها، والمضاف بالنسبة إلى المضاف إليه كقولك: أبرحت جارا، و حَسُنَ زيدٌ أبًا. وفيما /69، أ/ يضاهيها زيدٌ حسَنٌ أبًا، ويُعْجبني حُسْنُ زيدٍ أبًا[4].

قـوله: (وَشِـبْهُ الْمُمَيِّزِ) يُرْوى بكسر الياء وفتحها[5]، فمن كَسَر نظر إلى أن هذا الاسم يميز مراد المتكلم عما

سواه، ومن فتح نظر إلى أن المتكلم ميز هذا الجنس من[بين][6] سائر الأجناس.

---

[1] / في: ب زيادة قوله [الجملة].

[2] / سبقت ترجمته.

[3] / البيت من المتقارب، وقائله الأعشى، وهو في ديوانه ص49، من قصيدة قالها يمدح بها قيس بن معد يكرب. وقـال بعـض المحققين أن قوله: أبرحت جارا. قول من أقوال العرب المشهورة وليس شاهدا شعريا، وإنما اقتبسها الأعشـى وضـمنها بيـته، ولـذا السبب ذكرها ابن يعيش كعبارة وليس من ضمن شاهد نحوي شعري في 70/2، والمعنى أعجبت الناس من حسن جوارك، وهو مدح للمخاطب.

والشاهد فيه: قوله: ربًّا ــ جارًا . حيث جاء منصوبا على التمييز.

وروايته في الديوان كما أثبت، أمَّا في الصحاح للجوهري فثبت فيه برواية تختلف في مطلعه ، وبكسر التاء في قوله أبرحتِ ، وورد فيه في مادة [ب، ر، ح] على النحو التالي:-

أَقولُ لَها حينَ جَدَّ الرَحي ـلُ أَبرَحتِ رَبّاً وَأَبرَحتِ جارا

وهـو من شواهد الكتاب 175/2، ونوادر أبي زيد الأنصاري /252، وهو في التخمير 447/1، وابن يعيش 70/2، وفي الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 350/1، وأمالي ابن الحاجب 1/ 367، واللسان مادة [ب، ر، ح] 1/ 161، وشرح الحماسة للمر زوقي 334/1، وشرح أبيات المفصل 350/1، والخزانة 302/3.

[4] / زائدة في :ب ، وفي: أ، و:ج في موضع لاحق.

[5] / يريد قوله: الْمُمَيِّز بفتح الياء وكسرها مع التضعيف.

[6] / سقط من: ج.

قوله: (عَنْ مُفْرَدٍ)

لـــيس من شرط تقدير المقادير والمقياس مجيئه بعد تمام الكلام؛ [لأنه يقتضيه الاسم، فلـــو كـــان المقتضى له الفعل لاشترط أن يجيء بعد تمام الكلام][1] كالحال، إذ لابد للفعل من فاعل فيجب أن يتم الفعل بما يحتاج إليه من الفاعل، ثم يؤتى بما يقتضيه.

[فـــإن قلت: لم خَصَّ المفرد في قوله: ولا ينتصب المميز إلا عن مفرد، ومميز الجملة كمميز المفـــرد فـــي أن كـــلا منهما لا ينتصب إلا عن تام ؟ قلت: إنما خصه لما يذكر بعد ذلك من جواز الإضافة المختصة بتميز المفرد، وإلا فالتميز عن كل واحد في كونه لا يجيء منصوبا إلا عن تام][2] سواء.

قوله: (وَالَذِي يَتِمُّ بِهِ)

إنمـــا يـــتم بهـــذه الأشياء لأنه إذا لم يكن فيه أحد هذه الأشياء كان مستهدفا للإضافة ومســـتدعيا الإتمام بها؛ لأن المضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة، فبورود أحد هذه الأشياء انسد طريق الإضافة وأزيح بابها فيتم.

قوله: (بِنُونِ الْجَمْعِ)

لأن نحو: عشرون، ليس بجمع على حد مسلمون، إذ لو كان جمعا لدل عشرون على عشـــرة ثلاث مرات، وثلاثون على ثلاث مرات، والأمر بخلافه، بل اشتق عشرون من لفظ عشـــرة، وثلاثـــون مـــن لفظ ثلاثة وألحق الواو والنون لتضمنه معنى الجمع، وأعرب لذلك بالحـــرف، فلمـــا كـــان موضوعا على عقد مخصوص بالنون امتنع أن يوجد بدونها، وكذلك الإضـــافة فـــي: ملء الإناء عسلا؛ لأن الملءَ مضاف إلى الإناء، وممتنع أن يضاف الشيء مرتين.

قوله: (وَتَمْيِيزُ الْمُفْرَدِ)

تمييز المفرد اكثر ما يجيء فيما كان مقدرا أو مقياسا، والأول: تلك الأربعة المذكورة

---

[1] / سقط من: ج.

[2] / في: ب ورد في مثل هذا الموضع.

فـــي المتن[1]. والثاني: نحو: ملؤه، فإنه مقياس لا مقدر، وقد يجيء فيما ليس إياهما، وذلك ما ذكر في المتن، فانتصاب رجلا، وفارسا، وناصرا على التمييز؛ لأن التقدير: من رجل، ومن فارس، ومن ناصر. وكل شيء حسُن فيه مِن للبيان فهو تمييز، وبعضهم[2] ينصب على الحال وليس بمستقيم، إذ المعنى حينئذ ويحه في حال رجوليته، ولله دره في حال فروسيته، وحسبك بــه فـــي حال ناصريته، فكأنه إنما يستوجب الدعاء في تينك الحالتين، والوصف بالكفاية في الحالة الأخرى، وهذا مما لا يجوزه مَن له أدنى تمييز.

وقـــيل صـــحة [اقتـــران][3] مِنْ بهذه المنصوبات تنفي وهم كونه أحوالا، وقولهم: لله دره. يستعمل في التعجب.

والـــدَّرُّ: فـــي اللغة: اللبن[4]. وفيه خير العرب، إذ به معاشهم، فلما/54، ب/ كان ذلك معظما عندهم، مرغوبا فيه، استعملوه في موضع الخير، أي: لله ما خرج منك من خير. فإن قلت: الضمائر معارف، فما وجه [الافتقار][5] إلى البيان في: ويحه. و:دره. و:به ؟. قلت: ليس الأمـــر كـــذلك، إنما الضمير المعرفة هو الذي يرجع إلى شيء نحو زيد ضربته، فالهاء لزيد وهو معرفة.

وقـــولهم: ويحـــه رجلا. الضمير فيه نكرة يُرمى به من غير قصد، يحتمل أن يكون المترحم عليه رجلا، أو امرأة، أو صبيا[6]، وغير ذلك، فيحتاج إذ ذاك لا محالة إلى الكاشف المبين.

والـــباء فـــي: به. زائدة[7]، مثلها في ﴿وكَفَى بِاللهِ﴾ [8] أي فحسبك وكافيك، وضمير التثنية في قوله: (فيما ليس إياها) على اعتبار المثنى فاعرف.

وروي(فيما ليس إياها) بضمير المؤنث، أي فيما ليس هذه الأشياء المذكورة.

---

[1] / وهي 1ــ الكيل نحو قفيزان برا، 2ــ الوزن نحو منوان عسلا، 3ــ المساحة نحو موضع كف، 4 ــ العدد نحو عشرون درهما ينظر المفصل ص 93.

[2] / ينظر الكتاب 44/1ــ 174/2، والأصول في النحو لابن السراج 226/1، وابن مالك في شرحه للتسهيل 2/ 382، والرضي في الكافية 69/2.

[3] / في: أ [اقران].

[4] / ينظر اللسان مادة [د، ر، ر] 324/4.

[5] / في: أ [الافتعال].

[6] / في: ب زيادة وهي قوله:– [أو حرا أو عبدا].

[7] / ينظر الجامع لأحكام القرآن 278/16.

[8] / سورة الفتح / 28.

[تقديم المميز وتأخيره عن عامله]

قوله: (ولَقَدْ أبَى سِيبَوَيْه)

المُمَيَّــز إن كــان عن مفرد فتقديمه على عامله ممتنع بلا خلاف، وإن كان عن جملة فكــذلك. وعند[1] سيبويه[2] لا يجوز: نفسا طاب زيدٌ؛ لأن المميز في الحقيقة فاعل، والفاعل لا يتقدم [على الفعل[3]][4].

وأجازه أبو العباس المبرد[5]، وحجته شيئان:

أحــدهما: أن العامــل[فعل][6] محض فيجوز تقديمه وكأنه قاس على الحال، إذ تقمها جائز نحو: راكبا جاء زيد؛ لأن العامل فعل محض فيعمل في الحال مقدمة ومؤخرة.

والثاني: البيت الذي أنشده بوجه الاستدلال به[7] أن في كاد ضمير القصة، وفي تطيبُ: ضــمير سلمى، فكأنه قال: وما كاد تطيب سلمى نفسا، ثم قدم نفسا. فالجواب عن الأول: أن

---

[1] / وردت كلمة: عند، في جميع النسخ بدون واو، والذي أراه أنها بواو كي يستقيم السياق.

[2] / قــال ســيبويه في الكتاب 205/1 " ....ولا يقدم المفعول فيه فتقول ماء امتلأت كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة،أ هــ "، فرأي سيبويه أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله.

[3] /تقــديم التمييــز علــى عامله وكان العامل فيه متصرفا قضية خلافية بين البصريين والكوفيين، فقد جوزه بعض الكوفيــين وتــبعهم في ذلك المازني والمبرد من البصريين، واستدلوا على جواز قولهم بالنقل والقياس، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لايجوز. تنظر المسألة مفصلة في الإنصاف 828/2ــ832.

[4] / سقط من: أ.

[5] / صرح المبرد بذلك في مقتضبه 36/3 وقال: " واعلم أن التبيين ــ وهو مصطلح يطلق على التمييز ــ إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه لتصرف الفعل فقلت تفقأت شحما "، ثم قال فإن شئت قلت شحما تفقأت.

[6] / سقط من: ب.

[7] / البيت هو:- أَتَهجُرُ سَلْمَى لِلفِراقِ حَبيبُها وَما كانَ نَفساً بِالفِراقِ تَطيبُ

البيت من الطويل، وقائله مختلف فيه، فقيل هو للمخبل السعدي، وقيل هو لأعشى همدان .

والشــاهد فــيه قوله: نفسا، حيث جاء منصوبا بأنه تمييزٌ من قوله: تطيب، وتقديم التمييز على عامله، والأصل فيه: تطــيب نفسا، وهذا قد جوزه الكوفيون، والمازني والمبرد وابن مالك، ينظر المقتضب 36/3، والأنصاف 828/2، وشرح التسهيل 389/2.

وهــو من شواهد: المقتضب 37/3، والخصائص 384/2، والإنصاف 828/2، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري / 188، وهــو في التخمير 451/1، وفي ابن يعيش 73/2 ــ 74، وفي الإيضاح في شرح المفصل 357/1، وشرح

المميــز فاعل فلا يجوز تقديمه بخلاف الحال[1]، فقولك جاء زيد فعل وفاعل، وراكبا بعد ذلك فضلة في حكم المفعول فيجوز تقديمه جواز تقديم المفعول نحو ضرب زيدًا عمروٌ.

والجــواب عن الثاني: أن الرواية: وما كاد نفسي، فـــ:نفسي اسم كاد، وتطيب خبرها، فكأنه قال: وما كاد نفسي طيبةً.

والجــواب الثانــي: أن ذلك على خلاف القياس واستعمال الفصحاء، ومثل ذلك مردود ساقط عن الاحتجاج به، وأوله:-

أَتَهجُرُ لَيلى لِلفِراقِ حَبيبُها [........................]

قوله: (وَصْفٌ فِي الْفَاعِلِ)

قـــال فخـــر المشائخ[2] التمييز إنما يكون فاعلا، أوالفاعل في المعنى إذا ورد بعد تمام الكـــلام، وأمـــا إذا جاء بعد تمام الاسم نحو: عشرون درهما فلا يكون فاعلا، ولا الفاعل في المعنى.

فـــإن قلت: ما تقول في قوله تعالى:﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [3]، وقولهم: وامتلأ الإناءُ ماءً ؟ قلت: إذا رجعت إلى المعنى في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ صادفت العيون فاعلة فكأنـــه ــ والله أعلـــم ــ قال: وتفجَّرت عيونُ الأرض، كذا قاله شيخنا[4]، وكذا لو رجعت إلى المعنـــى في قولهم: امتلأ الإناءُ ماءً وجدت الماء فاعلا من حيث أن الإناء يقتضي فاعلا فَعَلَ المـــلءَ، فكأنـــك قلت: ملأ الإناءَ، ونظير كون المنصوب مرفوعا في المعنى هو الحال؛ لأن قولك: جاءني زيدٌ راكبًا. معناه: جاءني زيد الراكبُ، إذ الراكب عبارة عن زيد، إلا أنَّ

التســـهيل لابن مالك 389/2، واللسان مادة [ح ،ب، ب] 7/3، وشرح أبيات المفصل 352/1، وشرح الأشموني 2/ 148، والهمع 343/2، والدرر اللوامع 574/1.

[1] /وافق الشارح هنا ابن جني ، ينظر الخصائص 384/2ـــ385.

[2] / فخر المشايخ هو علي بن محمد بن علي بن أحمد بن مروان العمراني الخوارزمي أبو الحسن الأديب الملقب بجحة الأفاضل، وفخر المشايخ، وهو أحد تلاميذ الزمخشرى، ويبدوا أن له شرحا على المفصل، وهذا بإشارة الخوارزمي له في شرح أبيات المفصل 647/1 ــ 961/2، في قوله: " وعن فخر المشايخ ــ وفي نسخة فخر المشائخ ، توفي ما يقرب من سنة: 650هـــ، تنظر ترجمته في معجم الأدباء61/15ـــ62.

[3] / سورة القمر/ 12.

[4] / بقصد الزمخشري، ينظر الكشاف 37/4.

الفرق نحو: العرق والشحم، بعض الفاعل، والراكب كل ذي الحال.

ووجه آخر: أن الفعل في تصبَّبَ بدَنُ زيدٍ عرقًا، للعرق على /39، ج/ الحقيقة وليس/ 70 ، أ/ للـــبدن فـــيه شيء، وكذا التفقؤ في: تفقأ شَحْمًا للشحم لا لغيره، بخلاف قولك: جاءني زيد راكبا؛ لأن الفعل لزيد وراكب تابع له وعبارة عنه[1].

قوله: **(إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ)**

ووجهـــه أن الفعـــل إذا أسند إلى غير من له الفعلُ عرَضَ فيه الإبهام والتعميم، فيردَّد فيه المستمع ويسبح، وَهْمُهُ في وادٍ من الأنواع التي يصلح لها هذا الفعل، وينبعث عـــن رِوم ما يورثه السكينة والوقار، ويزيل عنه القلق والانزعاج، فإذا هو بنحو: نفَسًا وعَـــرَقًا وشَيْبًا، في تلك الحالة حل من قلبه في محل وكادةٍ، واستقر فيه استقرارا قلما يُحضـــى بذلك قولك: طاب نفسُ زيدٍ، فمن الجائز أن يغفل عنه السامع أو يتغافل، ولا يلـــتفت إلـــى مـــا قلت لعدم ما يستحثه على روم المسند إليه، وهذا نوع من البلاغة، وضرب من الفصاحة.

---

[1] / ينظر المقتصد 695/2.

[فصل]: الاستثناء

قوله: (الاستِثْنَاء)

هو إخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره[1]، ولم يقل دخل فيه هو وغيره، ليتناول ما قاله الاستثناء المنقطع. فإنك إذا قلت: ما جاءني أحد إلا حمارا، كنت مخرجا حمارا من حكم دخل فيه غيره، وذلك الحكم: عدم المجيء، ولكنّ: ما: أخرجتَه من حكم دخل فيه هو وغيره، إذا لم يدخل الحمار تحت أحد في قولك: ما جاءني أحد. وحد الاستثناء مُشْكِل؛ لأن الاستثناء يجمـــع المتصل والمنقطع، ولا يتميز المتصل إلا بالإخراج، ولا إخراج في المنقطع، والأولى أن يخرج كل واحد منهما على حِدَةٍ.

فالمتصل: هو إخراج الشيء من حكم دخل فيه هو وغيره.

والمنقطع: هو أن يُذْكَر لفظٌ من ألفاظ الاستثناء ولم يُرد به إخراج شيء، سواء كان من جنس الأول، أو من غير جنسه.

فلو قلت: جاء القوم إلا زيدا، وليس زيد من القوم كان منقطعا، والاستثناء من ثناه إذا صرفه؛ لأن المستثنى مصروف عن غير المستثنى.

قوله: (مِنْ كلَامٍ مُوجِبٍ)

المـــوجب مالم يكن فيه أحد [الثلاثة][2]: النَّفي، والنهي، والاستفهام. وغير الموجب ما اشـــتمل علـــى أحدهما. فقولك: جاءني القوم، حكم بكون المجيء منهم ووجوده، فإذا حكمت بوجوده فقد أوجبته وأثبته فيكون الكلام موجبا.

وغيـــر المـــوجب علـــى عكـــس هذا الفِسْر، والاستفهام شقيق النفي، إذ في كل منهما عدم اســـتقرار؛ ولأن: مِـــنْ الاســـتغراقية تُزاد فيه كما تُزاد في النفي نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَـــلِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾[3]

---

[1] / ظاهـــر كلام الجندي يوحي بأن القول للزمخشري، ولم أقف عليه في المفصل، فلربما وقع عليه في إحدى نسخ المفصـــل، والتـــي يشير إليها في بعض الأحيان بقوله: وفي بعض النسخ، وهو بنسبته له هذا القول يخطئه في حده للإســـتثناء بحـــد واحـــد؛ لأن الاستثناء ينقسم إلى متصل ومنقطع ولا يتميز المتصل إلا بالإخراج، ولا إخراج في المنقطع، فلذا يرى الجندي أن الصواب هو ان يدحد كل واحد منهما بحد مستقل

[2] / في : ب [الثلثة].

[3] / سورة فاطر/ 3.

وانتصاب المستثنى بالفعل الذي قبله لكن بتوسط إلا[1]، فـ:جاء،

فـي قولك: جاءني القوم إلا زيدا، لا يتعدى إلى زيد؛ لأنه متعد، لكن إلى مفعول واحد لا إلى اثنـين، وقـد أخذ مفعوله وهو ياء المتكلم، فلا يتعدى إلى زيد، فلما جئت بـ:إلا أوصلت " جاءني زيد " كما أوصلت الباءُ الفعلَ اللازم وهو ذهب في ذهبت بزيد إلى زيد بالتوسط.

فإن قلت: الباء في ذهبت بزيد فقد جرّت فما بال إلا لم تجر الاسم الذي بعدها ولا تفاوت في أن كلا منهما واسطة توصل فعلا إلى الاسم ؟ قلت: الفصل بينهما أن العامل لا بد له من أن يخـتص بقبـيل من اسم أو فعل، كـ:من الجارة ولم الجازمة ، ولا اختصاص لـ:إلا بقبيل منهما لدخولها عليهما.أما الدخول على الاسم فظاهر.

وأمـا الدخـول علـى الفعل فقولهم: نشدتك بالله إلا فعلت، فإنما انتصب بالفعل السابق على التشـبيه بالمفعـول لكـونه فضلة ، وله شبه خاص بالمفعول معه لأن العامل فيهما بتوسط الحـرف. وذهب الزجاج [2] وجماعة من الكوفيين إلى أن العامل فيه: إلا؛ لأن معناه استثني[3] وهـذا باطل [لوجوه][4] منها ما حكي على عضد الدولة[5] أنه سأل الشيخ أبا علي[6] ذات يوم في المـيدان عن ناصب المستثنى، فقال هو منصوب بتقدير استثني، فقال عضد الدولة هلا كان مرفوعا بتقدير امتنع فقال الشيخ هذا جواب ميداني وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح[7].

---

[1] /اقتفى الشارح هنا أثر البصريين في قضية العامل في نصب المستثنى، وقال هو الفعل الذي قبله بتوسط إلا، وهذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين وتشعبت فيها الآراء ووقع الخطأ فيها في نسبة بعض الآراء وإليك بيانه:- فسيبويه يرى أن العامل في المستثنى هو ما قبل إلا. ينظر الكتاب310/2.

وذهب المبرد إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل المحذوف، وتقديره: (أستثني أو أعني وإلا بدل منه). ينظر المقتضب 390/4، والكامل68/2، في حين نسب ابن يعيش ص76/2 وابن الأنباري في الإنصاف261/1، إلى المبرد أن رأيه هو أن العامل في المستثنى هو إلا نيابة عن المستثنى، وقد نبه إلى هذا التباين محقق المقتضب في ص390/4 حاشية رقم (1).

[2] / سبقت ترجمته.

[3] / ينظر المقتضب 390/4 ــ 391، والإنصاف 261/1.

[4] / في: ب [الوجه]،

[5] / هو أبو شجاع فناخسروا، الملقب بعضد الدولة بن ركن الدولة أبي علي الحسن بن بويه الديلمي

[6] / يقصد أبا علي الفارسي.

[7] / ينظر القول في الإنصاف263ــ264 والتخمير 457/1، ومعجم الأدباء 238/7.

ومـــنها أن انتصابه لو كان على معنى استثني لما ساغ في باب الاستثناء غير النصب، وغير النصب سائغ بالإجماع، فعلم أن ذلك مما لا يبالى به.

وذهــب الفراء[1] إلى أن:إلا، مركبة من: إنّ المشددة و: لا[2]، خففت نون إن فأدغمت في لام: لا. فلــذا تعمــل إلا في الموجب نظرا إلى جانب إنَّ؛ لأنها تنصب الاسم، ولا تعمل في غير المــوجب نظــرا إلـــى جانب لا؛ لأنها من حروف العطف ولا عمل لها، وهذا المذهب ليس بســديد؛ لأن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض يبطل معناها الأصلي، ويحدث معنى آخر نحو: لولا، فـــ:لو من حروف الشرط. و:لا، من حروف النفي، وبالتركيب [بطل المعنيان][3]، وحدث معنى ثالث وهو التخضيض،/55، ب/ وعلى هذا كثير من الحروف.

تقـــول هب أن [أصل][4] إلاّ إنّ لا، لكن بالتركيب بطل المعنيان، وحدث معنى الاستثناء، فلو كانـــتا على معنييهما للزم اجتماع النفي والإثبات وهو محال، فيبطل ما كان لـــ:إنّ و لا، قبل التركيب.

قوله: **([وَمَا عَدَا][5] وَخَلاَ)**

إذا قلـــت: جاءني القوم عدا زيدا، فالمعنى: جاوَزَ بعضُهم زيدًا، وفيه معنى الاستثناء؛ لأن بعــض الآتـــين المقابل لزيد في الإتيان إذ حاوزه ولم يصاحبه، وتركه كان خارجا من جملتهم، فبقولك جاءني القوم عدا زيدا كنت مخرجا زيدا من حكم دخل فيه هو وغيره، وعلى هـــذا قولك جاءني القوم خلا زيداً؛ لأن خلا جار مجرى عدا في تضمنه معنى المفارقة، فإذا قلت خلوت منه فمعناه فارقته وجاوزته، فلذا استعملوه استعمال عدا في قولهم(خلاك ذم)[6].

---

[1] / سبت ترجمته .

[2] / ينظر رأيه في الإنصاف 261/1.

[3] في: ب [بطل للمعنيين].

[4] / وردت في جمع النسخ [الأصل]، وهذا غير متفق مع السياق.

[5] / في: ب[وبعدا].

[6] / هذه العبارة وردت في المراجع نثرا وشعرا، فأشار إليها الكثير من المؤلفين بقولهم: والمسموع خلاك ذم) أي لا تـــذم، ينظـــر الدينوري، عبد الله بن مسلم، في كتابه أدب الكاتب ص483، ووجدتها في النظم شعرا، ولعله قصدُ الشـــارح، وهـــو مـــا ثـــبت في عجز بيت من المجتث، وقائله الشريف الرضي وهو في ديوانه ص 391/1، وهو بتمامه:- خَلاكِ ذَمٌّ وَذَمٌّ لِلدَهرِ فيكِ وَقَصبُ

والمعنى خلاك لوم، أي لم يصبك ولم تكن محلا للوم، ينظر اللسان مادة [ذ، م، م] 5 /59.

قوله: (بَعْدَ كُلِّ كَلَامٍ)

أي كلاهمــا ينصب المستثنى من الكلام الموجب وغير الموجب، وهو قول من جعلها مــن الأفعال[1]، وبعضهم يجعل خلا وحده من حروف الجر[2] فيجر به المستثنى نحو: جاؤني خــلا زيد، وكذا في غير الموجب، وبعضهم يجعلها من حروف الجر[3]، ولم يعتبر المصنف الجــر بعــدهما لشذوذه، فجعل ما بعدهما مما يكون منصوبا أبدا، ولذا استضعف هذا القول بقوله (ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد)[4].

قوله: (فَالنَّصْبُ)

لأن: ما، المصدرية تعيّن الفعلية لاختصاصها بالفعل فيكونان بمعنى الفعل جاوز، وقد مر التقدير والجرُّ في جاءني القوم خلا زيدٍ بالجر، كان على تأويل الحرفية، ولا حر فيّه عند دخول: ما،[5] فلا انجرار.

فــإن قلــت: فمــا تقدير الكلام في نحو: جاء القومُ ما خلا زيدًا ؟ قلت: تقديره جاءوني خُلُوَّ بعضهم زيدا أي وقت خُلُوّ بعضهم؛ لأن: ما، مع الفعل في تقدير المصدر/71، أ/، وقد يجعل المصــدر حيــنا لسعة في الكلام على ما مر، فتنزل: ما، مع الفعل منزلة المصدر المجعول حيــنا، ونــوي فــي الفعل الضمير للبعض، للعلم بأن زيدا لا يقابله منهم إلا بعضهم، واللفظ للمعنى، وقد حصل ذلك المعنى فلا حاجة إلى إبراز لفظه.

قوله: (وَهَذِهِ أَفْعَالٌ مُضْمَرٌ فَاعِلُوهَا)

المراد بالفاعل البعض؛ لأن أصل الكلام جاءني القوم جاوز بعضهم زيدا، وليس بعضهم

---

[1] / وهــم سيبويه وأكثر البصريين، ويفهم رأي سيبويه على أن : عدا وخلا. من الأفعال قوله في 349/2: وتقول أتانــي القوم ما عدا زيدا، وأتوني ما خلا زيدا ، فــ:ما. هنا اسم، وخلا وعدا صلته، وقال بعد هذا الموضع بقليل، ص2 /350 عــند تعرضه لــ:ما. التي قال عنها أنها اسم، وعدا وخلا صلتها، قال: "أن ما اسم، ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا"، وينظر رأي ابن يعيش في 77/2، وابن الحاجب في الإيضاح 364/1، والهمع 280/2.

[2] / نسب هذا الرأي إلى الأخفش في شرح المفصل لابن يعيش 78/2.

[3] / يرى الجرمي والربعي والكسائي أنه يجوز الجر بخلا على تقدير أن: ما، التي قبلها زائدة ، ينظر الهمع 2/ 282، ووصف ابن هشام هذا الرأي بالندرة، حيث قال: " وهو نادر " عقب الكلام عليه، ينظر المغني 314/1.

[4] /ينظر المقتضب 427/4.

[5] / عند من يرون الجر بعد خلا وعدا بعد: ما، بدون زيادة: ما، وعدم تقديرها كما أسلفنا.

زيدا ولا يكون بعضهم زيدا، والإضمار لما ذكرنا، إذ من المعلوم المتيقن أن القوم لا يكونون زيـــدا، وإنمـــا هو بعضهم، والدليل على أن الفاعل هو البعض: صحة قولهم: جاءتني النساء لـــيس هندا. فلولا أن الفاعل هو البعض لما صح في ليس التذكير، وللزم أن يقال: لسْنَ هند بضـــمير النســـاء، [أو بالـــتاء الســـاكنة][1]، ولا يجـــوز إظهار هذا الضمير المستكن في عدا وأخواتها؛ لأن هذه الألفاظ صرن كالأمثال لكثرة دورهن على ألسنتهم، والأمثال لا تتغير.

قوله: (وَمَالِيَ[2][.............. ....])

شيعة الرجل أتباعه وأنصاره، ومشعب الحق طريقه.

قوله: (مُنقَطِعًا)

[قـــيل المنقطع][3]: ما لم يكن من جنس المستثنى منه كمثاله[4]، إذ الحمار ليس من جنس أحد، فمذهب أهل الحجاز فيه النصب[5] وهو المختار؛ لأنك لو أبدلت وقلت: ما جاءني أحد إلا حمـــارٌ بالرفع، كنت جعلت الشيء بدلا عما لا يجانسه، والقائم مقام الشيء لابد من أن يكون بيـــنهما [مجانسة][6]، ولو نصبت كنت مخرجا للحمار من حكم أحد، وقد يخرج من حكم مالا

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / مطلع بيت من الطويل، وقائله: الكميت بن زيد الأسدي، وهو بتمامه:-

فَمَا لِيَ إلاّ آلَ أحمدَ شيعةٌ   وَمَا لِيَ إلاَّ مَشعَبَ الحَقِّ مَشعَبُ

آل أحمد: آل محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشيعة الرجل أنصاره، ومشعب الحق طريقه.

والمعنى: مالي من أنصار وأعوان إلا آل بيت النبي ومن على سنته، وليس لي طريق إلا طريق الحق.

والشـــاهد فيه:قوله: آل، وفي الشطر الثاني: مشعب، حيث جاءا منصوبين وجوبا؛ لأنهما مقدمان على المستثنى منه، والأصل:-

وَمَالِيَ شيعَةٌ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ   وَمَالِيَ مِشْعَب إلاَّ مِشْعَبَ الْحَقِّ

وهـــو من شواهد المقتضب 398/4، والإنصاف 275/1، وهو في التخمير 461/1، وفي ابن يعيش 79/2، واللسان مـــادة [ش، ع، ب] 128/7، والأشـــموني 396/1، والهمع 255/2، والخزانة عرضا 314/4ـــ 319 ـــ 9 /138، والدرر اللوامع 527/1.

[3] / في: ب، و: ج [المنقطع قيل].

[4] /يقصد مثال الزمخشري على المستثنى المنقطع وهو: ما جاءني أحد إلا حمارا، وقد أورده سيبويه في الكتاب2/ 319، وقال هو لغة الحجاز.

[5] / ينظر الكتاب 321/2.

[6] / في: أ [مجالسة].

يجانســه، إذ جــاز أن يشــاركه في الفعل نحو: جاءني رجلا لا حمارا؛ لأن الحمار وإن لم يشارك الرجل في الجنس يجوز أن يشاركه في الفعل.

وبنو تميم يبدلون [فيقولون][1]: ما جاء أحد إلا حمارٌ بالرفع بطريق تغليب اسم الآدميين على غيرهم، فيصير الحمار داخلا تحت أحد، وعلى هذا بيت الكتاب[2]:-

وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنِيسٌ   إِلاَّ الْيَعَافِيرَ وَإِلاَّ الْعِيسُ[3]

جعل اليعافير من أنيس ذلك المكان، فرفعها على الإبدال منه لدخولها تحته حتى كأنه قال: ليس بها أنيس إلا قومك.

والــيعفور: تــيس الظــباء، أو ولــد البقرة[4] الوحشية، من العفرة، وهي بياض ليس بالخــالص، ولكن كلون العفر، وهو وجه الأرض، ومنه ظبي أعفر، وظبية عفراء، وهذا هو الكــلام على قول من أبى في المنقطع أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه. فأما على قول الآخر /40، ج/ وهو ما ذكرنا في حد المنقطع، فانتصاب المستثنى قد قيل بــ:إلا[5] لأنها

---

[1] / في: أ [فيقون] وهو خطأ إملائي.

[2]/ ينظر الكتاب 322/2.

[3] / البــيت مــن الرجز، وقائله: عامر بن الحارث ، المعروف بــ:(جان العود النمري)، وهو في ديوانه الموسوعة الشعرية برواية:- قَد نَدَعُ المَنزِلَ يا لَمَيسُ   يَعيسُ فيهِ السَبُعُ الجَروسُ

الذِئبُ أَو ذو لِبَدٍ هَموسُ   بَسابِساً لَيسَ بِهِ أَنيسُ

إِلّا اليَعافيرُ وَإِلّا العيسُ   وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنوسُ

كَأَنَّما هُنَّ الجَواري الميسُ

واليعافــر: جمــع يعفور بفتح الياء أو بضمها وهو الضبي الأعفر أي الذي لونه يشبه التراب، والعيس: الإبل ملمع لــونها البياض والسواد، يخاطب عشيقته ويقول لها أنه سوف يترك الديار ويذهب إلى مكان خلو من البشر ليس فيه إلا الإبل والبقر أي في الأرياف والمراعي.

والشاهد فيه: قوله: إلا اليعافر وإلا العيس، حيث جاء قوله اليعافر والعيس مرفوعان على أنهما بدلا من قوله: أنيس، مــع أنهمــا ليسا من جنس الأنيس أي الذي يؤنس به، وهو من شواهد الكتاب 322/2، والإنصاف 271/1، وشرح التســهيل لابــن مالك 286/2، واللسان كادة [ك، ن، س] 167/12، وأوضح المسالك 44/2، والأشموني 393/1، والهمع 256/2، والخزانة 314/4 ــ 319 ــ 138/9.

[4] / ينظر اللسان مادة [ع، ف، ر] 284/9.

[5] / هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين، ينظر الكتاب 325/2، وشرح الرضي على الكافية 82/2، والهمع 250/2 .

تعمل عمل لكنّ ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد.

قوله: ﴿إِلاَّ مَنْ رَّحِمَ[1]﴾

فمـــن رحمه الله فهو معصوم، والمعصوم ليس من جنس العاصم، كأنه قيل: ولكنَّ من رحمه الله [تعالى][2] فهو معصوم كذا قال المصنف[3].

ومنهم من جعل هذا الاستثناء متصلا بأن جعل عاصما على معنى النسب، كـــ:لاَبِنٍ وتَامِرٍ[4]، ورفـــع مـــن رحم، والتقدير: لا معصوم من أمر الله إلا من رحم، إذ المعصوم وذو العصمة واحد، ولا شبهة في أن من رحم الله فهو من جنس المعصوم[5].

قوله: (إِلاَّ مَا نَقَصَ)

عـــن المصـــنف: مـــا، في:ما نقص، و:ما ضر، مصدرية.والمعنى: ما زاد زيادة إلا النقصـــان، ومـــا نفع نفعا إلا المضرة، وفي زاد ونقص ضمير فاعل جرى ذكره، وهذا في المعنى من جنس قولهم:-

وخيلٍ قد دَلَفتُ لها بِخَيلٍ   تحيّةُ بَينِهم ضربٌ وَجيعُ[6]

والناقص ليس من جنس الزائد، وكذا النافع ليس من جنس الضار.

قوله: (وَالاخْتِيَارُ الْبَدَلَ)

---

[1] / سورة هود /43.

[2] / يشر إليها المصنف بعبارة [تع].

[3] / ينظر الكشاف 271/2.

[4] / لابن وتامر أي رجل ذو لبن وذو تمر، ينظر إصلاح المنطق لابن السكيت /362.

[5] / ينظر الخوارزمي في التخمير 463/1، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل 364/1، والرضي على الكافية 86/2، والبحر المحيط 158/6 ـ 159.

[6] / البـــيت من الوافر، وقائله عمر بن معدي كرب الزبيدي، وهو في ديوانه في الموسوعة الشعرية، ودلفت معناها دنوت وزحفت من دلف الشيخ إذا مشى مشيا لينا.

والمعنـــى: رب خـــيل للأعـــداء أغارت علينا، فلاقيتها ودلفت لها بخيل كان إلقاء التحية بينهم ضرب موجع مقسم للظهور.

والشاهد فيه :قوله: تحية بينهم ضرب وجيع، حيث جعل الضرب يحية على الاتساع والمجاز.

وهو من شواهد الكتاب 323/2 ـ 50/3، والخصائص 368/1، وابن يعيش 80/2، ونوادر أبي زيد /428، وشرح الرضي 197/4عرضا، والخزانة 257/9.

إذ فــي الإبــدال إثــبات المجانسة بين إعراب الاسم الأول والثاني دون النصب على الاستثناء، والمجانسة من باب المناسبة فيكون الإبدال أولى من النصب.

فــإن قلــت: فما بالهم لم يبالوا بطلب المجانسة فيما سبق من المنصوبات على الحتم؟ قلت: لــتعذر وجــة الإبدال، أما المستثنى من كلام موجب فلأن الإبدال فيه مؤدٍ إلى الإحالة؛ لأن الــبدل يقوم مقام المبدل منه، ويعمل فيه عامله، بدليل مجيئه صريحا في قوله تعالى:﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْــعِفُوا لِمَــنْ ءَامَــنَ﴾ [1]، فــ:مَن آمن بدل، والذين استضعفوا مبدل منه[2]، وقد كُرِّر فيه العامل وهو اللام كما ترى، فلو أبدلت في قولك جاءني القوم إلا زيدا، صار جاءني القوم إلا جاءني زيدٌ، وفيه إثبات المجيء لزيد، وقد قصدتَ بالاستثناء أن تجعل زيدا خارجا من جملة الجائــين، وكون الواحد جائيا [وخارجا عن المجيء في][3] حالة واحدة محال. وَيُحْتَجُّ لامتناع البدل هنا بوجه آخر أيضا، وهو أن البدل في حكم تنحية المبدل [منه][4] فإذا قلت جاءني القوم إلا زيــد بالــرفع كــان القوم في حكم التنحية، والتقدير جاءني إلا زيدٌ، ولا بد للاستثناء من مســتثنى منه فيقدر على نحو: جاءني ما في العالم إلا زيدًا، إذ لو عينت للمستثنى منه يلزم ترجح أحد المتساويات وهو باطل، ومجيء ما في العالم محال فيمتنع الإبدال. وقال بعضهم[5] هــذا الاحــتجاج فاسد؛ لأنا قد نجد[6] مواضع يتصور فيها ذكر الخلق كلهم ثم لا يصلح البدل كقولــنا: يموت الخلق كلهم إلا زيداً، فهذا كما نراه كلام [فصيح][7]، والبدل ممتنع هذا كلامه، ومــا ذكــره هذا القائل[8] غير قادح في ذكر هذا الاحتجاج لأنهم يقولون لو جاز الإبدال يلزم الإحالــة، والإحالة منتفية فينتفي الإبدال، ولم يتعرضوا للزوم الإحالة في كل صورة فيلزم ما ذكــره من القدح، فإن هذا القدر كاف لهم في إثبات المدعى، لأن المقصد بهذا الاحتجاج أن يلزم على تقدير الإبدال ما هو ثابت الانتفاء، وقد لزم في هذا مواضع لا تكاد تضبط كثرةً.

---

[1] / سورة الأعراف /74.

[2] / ينظر ابن يعيش 67/3، والبحر المحيط 94/5.

[3] / سقط من: أ.

[4] / في: ب [الأول]، وفي: ج ساقطة.

[5] / القول لابن الحاجب، ينظر الإيضاح في شرح المفصل 366/1.

[6] / في: أ زيادة قوله [فيها].

[7] / في: ب، و: ج [صحيح].

[8] / يقصد ابن الحاجب.

فوضح من هذا أن ريح طعنه لاقت إعصارا، وجدول قدحه صار تيارا.

أما المستثنى المقدم فلامتناع تقديم البدل على المبدل منه.

وأمـــا المنقطع فلكون اتحاد الجنس مشروطا في باب الإبدال، على أحد القولين، وعلى القول الآخر فظاهر.

فـــإن قلت: على القول الأول قد جاء بدل الغلط، قلت: كلامنا في الكلام الفصيح وبدل الغلط / 72، أ/ لا يجـــيء فـــيه البتّة، وليس غرض النحاة في إيراد بدل الغلط تعليم الغلط، بل الغلط وجه التدارك [إذا غلط غالط][1].

قوله: (وَالْمُبَرِّدُ)

المـــذهب المســـتقيم[2] أن [حاشـــا][3] حرف وليس بفعل بدليل أنه لا يقال حاشاني بنون الوقاية كما يقال دعاني، ولذا لزم الجر لزوم سوى إياه.

والمبـــرد ذهب إلى أنه فعل[4]، وجوز النصب، وحجته أنه قبِل التصرف بالحذف[5] في [قوله][6] ﴿حَاشَ للهِ﴾ [7]، وبالاشتقاق في قوله:-

[.........................]   وَمَا أُحَاشي مِنَ الأَقوامِ مِن أَحَدِ[8]

---

[1] / سقط من: أ، و:ج.

[2] / يقصـــد بالمذهب المستقيم المذهب البصري فهم يرون أن: حاشا، حرفا وقد اقتفى أثرهم في هذا الرأي، ودليلهم أنه لا يجوز دخول ما عليه، وقال سيبويه: " وأما حشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. ينظر الكتاب349/2، والإنصاف280/1.

[3] / في: ب، و: ج رسمت [حاشى].

[4] / ذهـــب المبـــرد إلى أنّ حاشا تكون حرفا تارة وتكون فعلا تارة أخرى، حيث قال في مقتضبه " وما كان حرفا سوى إلا فحاشا وخلا، وما كان فعلا فحاشا، وخلا وإن وافقا لفظ الحروف ينظر المقتضب 391/4، وفي الإنصاف ينظر تعليق لمحققه ص379/1.

[5] / دليل المبرد على فِعليّة : حاشا.

[6] / في جميع النسخ [قولهم].

[7] / سورة يوسف / 51.

[8] / عجـــز بـــيت مـــن البســـيط من البسيط، وقائله النابغة الذبياني، وهو ص33، من قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر، وهو بتمامه: ـــ وَلا أَرى فاعِلاً في الناسِ يُشبِهُهُ   وَلا أُحاشي مِنَ الأَقوامِ مِن أَحَدِ

[لأنــه][1] وقــع بينه وبين ما بعده من الاسم حرف الجر وهو اللام في﴿لِلهِ﴾ في: ﴿حَاشَ لِلهِ﴾، وحــرف الجــر[56، ب/ وضعه لإيقاع معنى الفعل على الاسم. كالباء في مررت بزيد، فلو كــان حرفا لما قبل التصرف، ولما وقع بعده حرف جر. فالجواب عن الأول: أن الحذف لا يدل على أنه ليس بحرف كــ:رُبَ، بالتخفيف في: رُبَّ بالتشديد.

والجــواب عــن الثاني: أن [أحاشي][2] لعله مأخوذ من لفظ حاشى كما أخذ بسمل من لفظ بسم الله، وبسم الله ليس بفعل فكذا هنا.

والجــواب عــن الــثالث: أنا لانسلم أن اللام يتعلق بحاشى، وإنما هي زائدة كاللام في قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [3] والزيادة: للتعويض عما حذف من حاشى.

قوله: (بــ:لاَ سِيَمَا)

وهو مركب من: لا، و: سي. والسي: المثل، وأصله سوي، قلبت واوه ياء [وأدغمت][4] لما عرفت[5].

و أمَّــا إن كانت صِلة [مثلها][6] في﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [7] أي: فبرحمة، فالجرُّ لأن التقدير: ولا سيَّ يومٍ.

ولإن كانت موصولة فالرفع على أن المرفوع خبر مبتدأ محذوف وهو: هو، وكذا إن كانت موصولة على تقدير: ولاسيَّ الذي هو يوم، أو: ولا سي شيءٌ، هو يوم: جملة وقعت

والشــاهد فــيه قوله: ولا أحاشي، حيث جاء الفعل حاشا متصرفا مما جعل المبرد يستدل به على فعليته مخالفا بذلك جمهــور البصــريين، وهو من شواهد الأصول في النحو لابن السراج 289/1ــ 309/2، والتخمير 466/1، وابن يعــيش 85/2، والرضــي على الكافية 124/2، والمغني 121/1، والهمع 283/2، والخزانة403/3، وشرح أبيات المغني 86/3، والدرر اللوامع 544/1.

[1]/ سقط من: أ.

[2] / في: ب [أحاشا].

[3] / سورة النمل / 74، وينظر البحر المحيط 266/8.

[4] / سقط من : أ.

[5] / قال الجوهري: " وقولهم لا سيما كلمة يستثنى بها، وهو سي ضُم إليه ما" ، ينظر الصحاح مادة [س، ي، ا] 6/ 23ــ87.

[6] / في: ب [مثله].

[7] / سورة آل عمران /159.

صلة في الأول وصفة في الثاني[1].

قوله: (وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ[2] النَّصْبُ)

الوجه الثالث في لا سيما النصب، وهو على قول من يجعل هذه الكلمة برمتها بمنزلة إلا، وتقدير هذا القول في بيت امرئ القيس معضّل؛ لأنه لا يقال: جاءني القوم وإلا زيدا، بإدخال الواو على كلمة الاستثناء، وقد دخلت هنا على: لا سيما، على أنا نقول: الاستثناء غيرُ مستقيم في البيت، وإن كان بغير [الواو][3]؛ لأن المراد تفضيل هذا اليوم على سائر الأيام الصالحة، ولو استثنى هذا اليوم كان المعنى أنه قد حضي بالأيام الصالحة كثيرا، وفاز فيهن بملاقاة [الحبائب][4] إلا يوم: دارةَ جلجل، فإنه غير صالح، والأمر على عكس هذا.

فالجواب عن الأول لا يَتَأَتَّبُ إلا بأن تُحمل الواو على أنها مقحمة؛ لأنها لا تتوسط بين العامل والمعمول، لا يقال: ضربت وزيدا، والواو تقحم عند بعضهم[5] وإن أباه البصريون، وعليه قول امرئ القيس في هذه القصيدة:-

---

[1] / هذا شرح للبيت الذي أورده الزمخشري، ولم يذكره الشارح في شرحه وهو:-

ألا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنهُنَّ صالِحٌ وَلا سِيَّما يَومٍ بِدارَةِ جُلجُلِ

والبيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس وهو في ديوانه ص10.

والمعنى: يصف طيب يوم أن كان في هذا المكان ويقول ألا رب يوم حصل لك من النساء صالح لا مثل يوم كائن بداره جلجل . والشاهد فيه: قوله: يوم، حيث أتى به مرفوعا لأن المستثنى بلا سيما يجوز فيه النصب والرفع، ورواية الديوان الرفع، وهو من شواهد التخمير 467/1، وابن يعيش 86/2، واللسان مادة [س، و، ا] 445/6، وشرح أبيات المفصل 359/1، والمغني / 140، ـ313 ـ 421، والأشموني 411/1، والهمع 286/2، والخزانة 3 /444، وشرح أبيات المغني 216/3، والدرر 546/1.

[2] / الضمير في قوله: فيه، يعود على بيت امرئ القيس الذي استشهد به الشارح قبل قليل، حيث ورد بالنصب في قوله: يوما، فتصير : ولا سيما يومًا: بالنصب على الظرفيةـ تنظر الخزانة 444/3.

[3] / في:أ [واو] بدون ألف ولام.

[4] / في: ب [الحبيب].

[5] / يرى الكوفيون، وأبو الحسن الأخفش، والمبرد، وأبو القاسم برهان من البصريين، أن واو العطف تأتي زائدة أي مقحمة، ينظر الإنصاف 456/2.

فَلَمّا أَجَزنا ساحَةَ الحَيِّ وَانتَحى بِنا بَطنُ خَبثٍ ذي حِقافٍ عَقَنقَلِ [1]

أي: لمـــا جاوزنـــا ساحة الحي .... الجملة، صرنا إلى أرض مطمئنة بين حقاف أحاطـــت بتلك الأرض رمال منعقدة، والانتحاء: الاعتماد، وإسناد الانتحاء إلى البطن توسع، وهـــو فـــي الحقـــيقة لامـــرئ القيس وحبيبته. والبطن: مكان مطمئن حولها أماكن مرتفعة، والخَبْتُ: أرض مطمئنة. والحِقفُ: رمل مشرف معوج، والعَقَنْقَلُ: رمل متعقِّد مُتَلبِّد من العَقْل وهـــو الشـــدّ. والـــواو في وانتحى مقحمة، وعند البصريين: هي للعطف وجواب لمَّا: مقدر، وهـــو: طابت حالنا، أو تمتعت بها، أو نحو ذلك[2]. وعلى مذهبهم التقصي عن [مضيق][3] هذا السؤال متعذر.

والجـــواب عـــن الثانـــي :أن الاستثناء بـــ:لا سيما، يغاير الاستثناء بـــ:إلا، فـــ:إلا، لإخراج المستثنى من حكم ثبت لغيره كالمجيء الثابت لغير زيد في: جاءني القومُ إلا زيدا. ولا سيما: لإخراج المستثنى عن حكم ثبت لغيره، لكن بإثبات ما هو الأفضل له. تقول أكرمني القوم لا ســـيما زيد، والمعنى: أكرمني زيدٌ لا كإكرامهم، بل إكرامه أبلغ من إكرامهم، وهذا واضح، فلمـــا تحقـــق في: لا سيما معنى الاستثناء صح أن ينصب به كما بـــ:إلا.[وفي لفظ المصنف إشارة[4] إلى أن النصب قليل][5].

قوله: (جَارٍ عَلَى إِعْرَابِهِ)

أي لا تأثيـــر لـــــ:إلا في اللفظ؛ لأن الفعل مفرغ لما بعدها والعامل هو: [إلا][6] لاهو بتوسطها؛ لأنه عامل بنفسه فلا حاجة به إليها.

---

[1] / البيت من الطويل، وقائله: امرئ القيس وهو في ديوانه ص 15.

والمعنى: يخبر أنه لما عبر ساحة الحي أو القرية ن وانتحى أي أخذ به الطريق إلى بطن الوادي، عرضته حقف، وهو ما اعوج وثني من الرمال، وهذه الحقاف كالقفاف، أي مرتفعة أحيانا بحيث يصعب السير فيها.

والشاهد فيه قوله: وانتحى، حيث أتى بالواو زائدة مقحمة على رأي من قال بزيادتها.

وهو من شواهد الإنصاف 456/2، وشرح الرضي على الكافية 393/4، والخزانة 43/11.

[2] / ينظر الإنصاف 456/2 ــ 457.

[3] / في: ب [مذهب].

[4]/ وذلك بقوله (وقد روي فيه النصب) ينظر المفصل /98.

[5] / سقط من: ب، و: ج.

[6] / سقطت من جميع النسخ، والسياق لا يصح إلا بها.

والفرق بين هذا القسم وبين القسم الثاني من هذه الأقسام الخمسة: أن المستثنى هنالك من تام، وهــنا مــن نــاقص، والضابط: أن المستثنى منه إذا كان مذكورا فالمستثنى من تام نحو: ما جاءنــي أحــد إلا زيــد، فـــ:الأحد مستثنى منه، وهو مذكور كما ترى، وإن لم يكن مذكورا فالمســتثنى مــن نــاقص نحو: ما جاءني إلا زيد، وما رأيت إلا زيدًا ، فالمستثنى منه ليس بمذكور، إذ لم يقل ما جاءني أحد إلا زيد،وما رأيت أحدا إلا زيدا.

قوله: (فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ)

يــريد بذلك وجه النصب في[قولك][1]: ما جاءني أحد إلا زيدًا، ووجه المشابهة ما ذكر فــي المــتن[2] مــن أن كلا من المنصوبين فضلة فقولك:/41، ج/ عَمْرًا، في: ضربتُ عَمْرًا: فضلة كزيد في: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً؛ لأنها قد جاءت بعد أخذ الفعل فاعله.

[حكم غير]

قوله: (لإِبْهَامِهِ)

إذا قلــت: خَلْــفَ زَيْــدٍ، لا ينتهــي بشــيء دون شيء إلى أقصى العالم، كما أنّ: غير زيد، لا ينتهي بشيء دون شيء إلى أقصى ما ينتهي به الخلق، فعلم أن بينهما شبها من حــيث الإبهــام. وغير المتعدي يتعدى إلى نحو: خلف، تقول: جُلس خلف زيد، فتعدي جلس إلــيه، وهــو لازم غير متعد، فيجوز أن يتعدى إلى: غير، مالا يتعدى إليه من الأفعال بدون واســطة، وإن امتنع في: جاءني إلا زيدا،جاءني زيدا بدون واسطة، وذلك نحو: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ، وذهبوا غيرَ زيدٍ، الأول متعد لكن لا إلى غير، والثاني لازم.

قوله: (وَمَعْنَاهُ الْمُغَايَرَةُ وَخِلاَفُ الْمُمَاثَلَةِ)

اعلــم أنَّ غيــراً علــى وجوه، فإذا قلت: مررت برجل غيرك فالمعنى أنك مررت بالمخاطــب وبغيــره، أو مــررت بغيــر المخاطب ولم تمرر به، أو مررت برجل يخالف المخاطب في الأوصاف والأخلاق، فالمخالفة في الوجهين الأولين في الذات، وفي الثالث في الأوصاف والأخلاق، والمماثلة لا تتأتى إلا في الوجه الثالث؛ لأن الرجل لا يكون نفسَ غيره فــيوافقه في الذات /73، أ/ والأصل، وإنما الموافقةُ في الفرع كالأوصاف والأخلاق، ثم أنهم

---

[1] / سقط من: ب، و: ج.

[2] / ينظر المفصل ص 99.

لما وجدوا بينه وبين: إلا، مشابهة من حيث إنّ بعد كل واحد منهما مغاير لما قبلها أدخلوا كل واحد منهما على صاحبه، أي استعاروا غيراً؛ لمعنى الاستثناء؛ وأعربوه لكونه اسما متمكنا؛ وللزوم الانجرار لما بعده. واستعاروا إلا؛ لمعنى الوصفية؛ وأعربوا ما بعده لإبانة الإعراب بكـونه حـرفا. ثم إن وقوع غير موقع إلا كثير، ووقوع إِلاَّ، موقع غير قليل، والفرق: أن غيرا اسم، و: إلا: حرف وتصرفهم في الأسماء أكثر من تصرفهم في الحروف.

قوله: (الرَّفْعُ صِفَةً لِـ:الْقَاعِدُونَ[1])

رُوي فـي﴿غَيْـرَ أُولِـي الضَّـرَرِ﴾ [2] الحـركات الـثلاث، الـرفع[3]على أنه صفة لـ:القاعدون، أي لا يستوي القاعدون الأصحاء من المؤمنين والمجاهدون. والجر[4] على أنه صـفة للمؤمنـين، أي من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون. والنصب[5] على الاستثناء أي لا يسـتوي القاعـدون مـن المؤمنين والمجاهدون إلا أولى الضرر من القاعدين فهم يستوون بالمجاهدين.

قوله: (فِي التَّنْزِيلِ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ﴾ [6])

امتنع في الآية الاستثناء، إذ لو حُمِلَتْ على الاستثناء فمعناها حينئذ: لو كانَ فيهما آلهة مسـتثنى عـنهم الله لفسـدتا، وهذا يقتضي أن لو كان فيهما غير مستثنى عنهم الله لم تفسد، ونعوذ بالله من هذا القول.

---

[1] / في قوله تعالى:﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ سورة النساء / 94.

[2] / سورة النساء /94.

[3] / الـرفع في: ﴿غَيْرُ﴾ قراءة ابن كثير وأبو عمرو وحمزة ويعقوب وعاصم على أنه صفة لـ: القاعدون كما ذكر الشارح، ينظر البحر المحيط 35/4، والنشر في القراءات العشر189/2، وطيبة النشر 217.

[4] / الجر في :﴿ غَيْرِ﴾ قراءة الأعمش وهو أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الكوفي، وابن حيوة وهو رجاء بن حيوة، على أنها صفة للمؤمنين كما قال الشارح، وهي قراءة غير متواترة، ينتظر الجامع لأحكام القرآن 343/5، والبحر المحيط 35/4.

[5] / النصب في: ﴿غَيْرَ﴾ قراءة نافع وابن عامر والكسائي وخلف، على الإستثناء كما قال الشارح، وهذه القراءة وقراءة الرفع قراءتان متواترتان، أما قراءة الجر فغير متواترة، ينظر البحر المحيط 35/4، والنشر 189/2، وطيبة النشر 217.

[6] / سورة الأنبياء /22.

قوله: (وَكُلُّ أَخٍ[1]...........   ....)

أراد: وكــلُّ أخٍ غيرُ الفرقدين [مفارقه][2] أخوه. حُذِف غير ووضع مكانه إلاّ، والفرق بــين جعــل إلاّ في البيت للوصف، وبين جعله للإستثناء: أنك لو جعلته للوصف لا يلزم أن يكون لهما أخ سواهما، ولو جعلته للإستثناء يلزم ذلك.

بــيانه أنك لو جعلته للوصف فالمعنى: كل أخ يفارقه أخوه ولا أدّعي في الفرقدين شيئا، كما تقــول: كلُّ رجلٍ غير زيد يلازمه صاحبه. والمعنى كل رجل يلازمه صاحبه ولا أدعي في زيد شيئا.

ولو جعلته للاستثناء فالمعنى: كل أخ يفارقه أخوه إلا الفرقدين، فهما لا يفارقهما أخوهما. كما تقول: كل رجل يلازمه صاحبه إلا زيدًا وعمرًا، والمعنى: إلا زيدًا وعمرًا فإنهما لا يلازمُهُمَا صــاحبهما، تقــدِّر أن لهما صاحبا، فكذا هنا لزمك أن تقدر لهما أخا، فظهر أن بين الوجهين فرقا بيِّنا.

قوله: (إِلاَّ تَابِعًا)

أي: لــيس لك أن تقول: جاءني إلا زيدٌ بمعنى: جاءني غيرُ زيد، ولا مررتُ إلا بزيدٍ بمعنــى: مــررت بغير زيدٍ، إذ لا أصل لــ:إلا في الصفة، وإنما هو دخيل فيها، فاشترط في اســتعماله فيها أن يكون تابعا لشيء في اللفظ ليظهر انحطاط رتبة الدخيل عن رتبة الأصيل، ولــذا امتنع ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلاَّ ٱللَّهُ﴾ [3]؛ لأن: إلا لما صار دخيلا في الصفة لم يكن فيه دلالة على حذف الموصوف بخلاف غير فهو أصيل فيها.

قوله: (وَشَبَّهَهُ سِيبَوَيْهِ بِــ:أَجْمَعُونَ[4])

أجمعــون: لفــظ تأكــيد لا يجــيء إلا بعد اسم تقع هي تأكيدا له، نحو: جاءني القوم أجمعون، ولو قلت: جاءني أجمعون من غير سَبْقِ ذِكرِ متبوعٍ لم يجز، فصار إلاَّ في الصفة كـــ:أجمعون في التأكيد.

---

[1] / البيت من الوافر، وهو بتمامه:- وكُلِ أخٍ مفارقُه أخوه   لعمرُ أبيك إلّا الفرقدان

وسبقت دراسته في المقدمة ص17.

[2] / في:أ [مفارقوه] والصحيح ما ورد في: ب، و: ج، لتناسبه مه السياق.

[3] / سورة الأنبياء /22.

[4] / ينظر الكتاب 334/2، حيث قال: (ونظير ذلك من كلام العرب أجمعون).

قوله: (فَتَحْمِلُ الْبَدَلَ)

النكـتة فـي هـذا أن: مـنْ، الاستغراقية، و:لا، التي لنفي الجنس لاتدخلان إلا في النكـرات، نحو: هَلْ مِنْ رجل في الدار؟ وَلاَ رجلَ فيها. ولا يقال: هل من عبدِاللهِ في الدار؟ ولا زيـد فيها، فلو حولت البدل على اللفظ، والبدل في حكم تكرير العامل كنت مدخلا إياهما في المعارف، وهذا ممتنع لامتناع دخول ما هو موضوع لاستغراق الجنس وما هو موضوع لنفـي الجـنس /57، ب/ على ما ليس بجنس فيلزم أن يُحْمل على المحملِّ ويرفع وينصب؛ لأن: أحـد، فـي: مـا جاءنـي مِن أحدٍ، مرفوع بالفاعلية، وفي ما رأيت من أحد منصوب بالمفعولية. وقيل في امتناع الحمل على اللفظ مع لا أن الحمل عليه مع لا يؤدي إلى تقدير لا بعـد إلا؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل، والعامل في الأول: لا، فوجب أن يكون كذلك في المبدل منه، فيلزم أن يلفظ بلا بعد إلا وهو ممتنع، ويلزم التناقض أيضا؛ لأن إلا للإثبات ولا للنفـي، ولا أحد محله مرفوع بالابتداء[1]، فكأنك قلت: ما جاءني أحدٌ إلا عبد الله، وما رأيتُ أحـداً إلا زيدا، ولا فيها أحدٌ إلا عمروٌ. فإن قلت: ما وجه إفادة: مِنْ الاستغراقية للاستغراق؟ قـيل هو أنها تدخل ومعناها: من واحد إلى أقصى هذا الجنس، كذا قاله أبو سعيد السيرافي[2]، فلذا اختصت بالدخول على النكرة المنفية، وفي التنزيل:﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ[3]﴾.

قوله: (لَيْسَ زَيْدٌ)

إنمـا لـم يَجُـزْ غيرُ النصب؛ لأن ليس له معنيان، النفي والفعلية. بطل معنى النفي بـــ:إلا، وبقـي معنى الفعلية، فيجب النصب على تقدير: إلا كان شيئا، [وتقدير هذا الكلام][4] أنّ: ليس، إنما عملت لا لكونها للنفي بل لكونها فعلا فهي بمنزلة قولك: ما كان، ولو قلت: ما كان زيد شيئًا إلا شيئًا لاستقام؛ لأن العمل لكان، وتقدير: كان، بعد: إلا، مستقيم. فإن قلت: لِمَ

---

[1] / تبع الشارح رأي سيبويه وجرى على منواله في هذه المسألة، ينظر الكتاب 317/2.

[2] / هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد، ولد سنة: 284هـ، فبرع في النحو وعلم القرآن وقرا آتـه واللغة والأدب والشعر والفقه والحساب وكان يدرسها جميعا، أخذ عن ابن دريد، والنحو عن ابن السراج، كان زاهـدا ورعا، ولي القضاء ببغداد، ومن مصنفاته:- شرح أبيات سيبويه، وأخبار النحويين البصريين، والإقناع في النحو ولم يتمه، تنظر ترجمته في إنباه الرواة 1/ 313 ، والبغية 507/1، والأعلام 210/2.

وينظر قوله المنسوب إليه في الكتاب 315/2، حاشية رقم: 3.

[3] / سورة ص/64.

[4] / سقط من: أ.

لَــمْ يجز الجرُّ بالنظر إلى الباء في بشيء؟ قلت: لأنه جاء لتأكيد النفي، وقد بطل الأصل وهو النفي بــ:إلا، فبطلان الفرع كان أحق وأولى، ولأنه لو جاز الجر للزم أن تكون الباء الداخلة علــى خبــر ليس داخلة في مقام الإثبات، وذلك ممتنع. وبَنُو لُبَيْنَى[1] قوم من بني أسد، وأمهم لُبَيْنَــى،[2] يقــول لهم: أنتم في ترك لومكم لهم واطرحكم أمرهم بمنزلة يد لا عضد لها، فكيف تصنع اليد إذا كانت عن عضدها.

قوله: (وَمَا زَيْدٌ)

لــم يجز غير الرفع؛ لأن:ما، تعمل بمشابهة ليس في معنى النفي، فبدخول: إلا بطلت المشابهة؛ لامتناع تقدير: مابعد إلا؛ لأدائه إلى فساد المعنى، فعاد الكلام إلى الابتداء والخبر، فــلا يجوز إلا الرفع، بخلاف ليس فإنها تعمل لا لأجل النفي، فالوجه الذي هي نافية فيه غير الوجه الذي هي عاملة فيه.

وإنشاد الإمام فصل القضاة يعقوب الجندي[3] فيه وهو من تلامذة المصنف:-

مَا تَابِعٌ لَمْ يَتَّبِعْ مَتْبُوعَهُ ... فِي لَفْظِهِ وَمَحَلِّهِ يَا ذَا الثَّبَتْ

مَاذَا بِعِلْمٍ غَيْرُ عِلْمٍ نَافِعٍ ... بَالَغْتُ فِي إِتْقَانِهِ حَتَّى ثَبَتْ[4]

---

[1] / بدأ في شرح شاهد الزمخشري، وهو: أَبَني لُبَينى لَستُمُ بِيَدٍ ... إِلّا يَداً لَيسَت لَها عَضُدُ

وهو من الكامل، وقائله طرفة بن العبد، وهو في ديوانه ص45.

والمعنى: أنه شبههم في الضعف بيد لا عضد لها.

والشــاهد فــيه قوله: يداً، الثانية حيث نصبها لوقوعها بعد إلا بدلا من محل الجار والمجرور لتعذر حمله على لفظ المخفوض؛ لأن ما بعد إلا موجب، والباء مؤكد للنفي. وهو من شواهد الكتاب 317/2.

[2] / قــال الخوارزمي في التخمير 478/1، أن بني لبينى هم قوم من بني أسد، أمهم لبينى من بني والبة بن الحارث بن علبة، وينظر شرح أبيات المفصل 367/1.

[3] /هــو الإمام فضل القضاة أديب الملوك يعقوب بن شيرين الجَندي بفتح الجيم والنون، أبو إسماعيل، أفضل الفتيان فــي عصــره وأعقلهم وأذكاهم وأدهاهم، وكان كاتب سلطان خوار زم، وهو يكتب باللسانين العربي والفارسي وهو تلميذ الزمخشري، وقال عنه معلمه يمدحه: وهو ممن ربيت وخرجت وبلغت تلك الذروة وهو أوثق سهم من كنانتي، ولــه شــرح للمفصــل كمــا ذكر محقق التخمير 47/1، ينظر المقري التلمساني، أحمد ابن محمد ، كتاب: أزهار الرياض في أخبار القاضي عيّاض ص1842.

[4] / من الواضح أن هذين البيتين لقاضي القضاة يعقوب الجندي، فلما عرضها على الزمخشري قال له لقد جئت شيئا إدًا ، تنظر التخمير 480/1، فالبيت الأول من الكامل، أما الثاني فهو من الرجز، والشاهد فيه قوله: غيرُ بالرفع مع أن متبوعه مجرور وهو العلم.

فـ:غير مرفوع، مع أن متبوعه وهو العلم الأول مجرور [أومنصوب][1].

قوله: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلاَّ أَبُوكَ خَيْرٌ مِن زَيْدٍ)

تقديـره: مـا أتاني أحدٌ خيرٌ من زيدٍ إلا أبوك، فـ:خيرٌ من زيدٍ، صفة لـ:أحد، لا صفة لـ:أبوك، وهو صورة تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه،/74، أ/ فسيبويه اختار الـرفع ترجيحا لجانب الموصوف؛[2] لأنه هو الأصل، وجعل تقديم المستثني على الصفة كلا تقديم. ومما يدل على صحة المذهب: أنه غير مستثنى مما تأخر عنه؛ لأن زيدا لم يخرج إلا مـن الأحدين، وهو متقدم، و[خير][3] إنما جاء لبيان المراد بالأحدين، فيكون تقديمه وتأخيره بمنزلة، فلم يكن مستثنى مقدما فلا يجب النصب.

ووجـه الـوجه الثاني: أن الصفة مع الموصوف كشيء واحد، بدليل أنهما عبارتان عن ذات واحدة، فلما لم تتقدم الصفة على المستثنى جعل كأن الموصوف وهو المستثنى لم يتقدم عليه، بل تقدم المستثنى على المستثنى منه فيجب النصب.

قوله: (مَا أَتَانِي إِلاَّ زَيْدٌ إِلاَّ عَمْرًا)

معنى هذا: أنك إذا قلت: ما أتاني إلا زيدٌ فقد جعلت جميع الناس عدَوْا زيدًا تاركيك، فقـولك: إلا عمرًا استثناءٌ من هو إلا الذين تركوك، فكان التقدير [لذلك][4] تركوني إلا عمرًا، فيلزم النصب[5]، والذي حداهم على هذا التقدير امتناع ارتفاعهما وانتصابهما.

أما ارتفاعهما: فلأنك لو قلت: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرو برفعهما، فرفعهما إما للفاعلية وهو ممتـنع؛ لأن الفعـل الـواحد لا يكون له فاعلان، وأما على أنه بدل من زيد، وفيه/42، ج/ فسادان.

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / ينظر الكتاب 336/2.

[3] / في: أ [وخيرة].

[4] / في: أ [كذلك].

[5] / وجوب النصب هما لأن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى منه؛ لأنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تريد أن تدخل فيه الثاني، ينظر الكتاب 338/2.

أحدهما: بطلان الغرض؛ لأن المبدل منه في حكم الساقط، ولو أبدلت كان التقدير: ما أتاني إلا عمرو. والغرض إتيانهما، لا إتيان عمرو وحده.

والثانـــي: أن عمـــرا ليس زيدًا ولا بعضه، ولا مشتملا عليه، فالإبدال هنا يدخل في الغلـــط، وهو كاسمه غلط. وأما انتصابهما: فامتناع ذلك للزوم تعرِّي الفعل عن الفاعل، فلما امتـــنع الوجهان لزم الوجه الثالث، وهو أن يرفع أحدهما، وينصب الوجه الآخر وطريقُه ما بيّنا.

قوله: (مَنْصُوبَيْنِ)

لأن الفعل أخذ فاعله فنُصِبَ عمروٌ وبشرٌ لتقدمهما على المستثنى منه كقوله:-

[.........................]   وَمَالِيَ إِلاَّ اللهَ غَيْرَكَ نَاصِرُ[1]

كأنـــه قال: ومالي إلا الله إلا إياك ناصر، وإذا قلت: ما أتاني إلا عمرا أحدٌ إلا بشرٌ لم يخل من أن تجعل بشرًا هو البدل، وعمرًا استثناء. أو تجعل عمرا بدلا ثم قدمتَه، ففي الأول يختار رفع بشر، ويكون قولك: إلا عَمْرًا استثناء من قولك: أحدٌ إلا بشرٌ، ويجوز نَصْبُ بشرا على الاستثناء.

وفي الثاني: ينصب بشرٌ على الاستثناء؛ لأن الذي كان يقع بدلا وهو عمرو، قد قدمته، وبشرٌ مستثني. وأما نصبُ عمروٍ فواضحٌ.

قوله: (مَا مَرَرتُ بِأَحَدٍ)

هذا من الاستثناء المُفرّغ باعتبار الصفات. والمراد بالمُفرّغ ما لم يكن المستثنى منه مذكـــورا فـــيه[2]، والتفـــريغ جار في الصفات أيضا، قال تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [3]. ولا فرق بين أن تكون الصفة بمفرد أو بجملة.

---

[1] / عجز بيت من الطويل، وقائله: الكميت، وهو في ديوانه في الموسوعة الشعرية، وهو بتمامه:-

وَمَالِيَ إِلاَّ اللهَ لاَ رَبَّ غَيْرَهُ   وَمَالِيَ إِلاَّ اللهَ غَيْرَكَ نَاصِرُ

والشاهد فيه قوله: الله، وغيرك، حيث جاء منصوبا؛ لأنه مستثنى متقدم، والتقدير: (ومالي ناصر إلا الله غيرك) فكأن الله بـــدلا من ناصر وغيرك منصوبا على الاستثناء فلما قدما لزما النصب جميعا؛ لأن البدل لا يقدم.وهو من شواهد الكتاب 339/2، وابن يعيش 93/2، والحلل في إصلاح الخلل /340.

[2] / ينظر شرح الرضي على الكافية 99/2.

[3] / سورة الشعراء /208.

فلك أن تقول: ما جاءني أحد إلا ظريف، وما جاءني أحدٌ إلا أبوه كريمٌ.

فـــإن قلـــت: معنـــى الاستثناء المفرغ نفي الحكم عن كلِّ ما عدا المستثنى، نحو: ما جاءنـــي إلا زيدٌ، ففيه نفي المجيء عن كلِّ واحد وإثباتُه لزيدٍ، ومثل هذا ممتنع في الصفات، فإنـــك إذا قلت: ما جاءني أحدٌ إلا راكبٌ مثلا، لم يستقم أن ينتفي عنه جميع صفاته، ألا ترى أن كـــونه عالما وحيًا وغير ذلك مما لا ينفك عنه من الصفات لا ينتفي عنه! قلت: معلوم أن جمـــيع صفاته لا يستقيم انتفاؤها، وإنما الغرض نفي ما يُضاد الصفة المذكورة بعد إلا، وإنما ساغ استعمال لفظ النفي والإثبات المفيد للحصر وإن لم يكن الغرض إفادة الحصر، لكون ما ذكرنا من الغرض معلوما، وإذ قد [عرفت أو][1] وقفت على هذا فاعلم أن قوله: زيدٌ خيرٌ منه [2] جملـــة من مبتدأ وخبر، وقعت صفة لـــ:أحد، وفي: منه: ضمير عائد إلى الأحد، وهي في موضع جرٍ لوقوعها صفة للمجرور، ولا عمل لـــ:إلا في اللفظ، وعملها في المعنى، فإنها قد أبطلـــت النفي في المعنى، فخلص الكلام لمعنى الإيجاب، فصار المعنى: زيد خير من جميع مـــن مـــررت به. وإنما صارت إلا لغوا في اللفظ؛ لأن إلا يؤتى بها للمعاونة، ولا حاجة هنا إلى المعاونة؛ لأن الصفة والموصوف يَنصَبُّ عمل العامل عليهما انصِبَابَةً واحدة.

قوله: (وَقَدْ أَوْقَعَ)

هذا لِسُلوك طريقة الافتنان في الكلام، فكم من اسم وقع موقع الفعل! وكم من فعل وقع موقع الاسم! ولسلوك طريقة الاختصار أيضا، ففيه ذكر الإثبات وإرادة النفي، ومعنى نشدتك بـــالله: ســـألتك بالله. [ومعناه][3]: ما أطلب منك إلا فعلكَ. وفي القَسَم معنى الطلب، ومعنى ما أقسمت عليك إلا فعلت ما أطلب منك إلا فعلت. وقد أَلَمَّ بهذا الأسلوب عبدُ الله بن عباس[4] ـــ رضـــي الله تعالى عنه ـــ في قوله ـــ وقد دخل مجلسا غاصًّا بالأنصار فقاموا له تعظيمـــا:

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / أي في قول الزمخشري: "مامررت بأحد إلا زيد خير منه" ينظر المفصل ص 101.

[3] / في: ب، و: ج [ومحصوله].

[4] / سبقت ترجمته.

بالإيـــواء والنّصرة إلا جلستم[1]، أي: ما أطلب بحق هاتين الخصلتين إلا جلوسكم. وأراد قوله تعالى: ﴿ وَالذِينَ ءَاوَوْا وَّنَصَرُوا ﴾ [2] فذَكَّرَهم ما هم محصنون به.

قوله: (عَزَمْتُ عَلَيْكَ)

أي أقســمت علــيك وهــو من أقسام الملوك،[3] و:لمّا، في: لمّا ضربت، بمعنى: إلا. والخطـــاب فـــي علـــيك: لأبـــي موسى الأشعري[4]، وكأن كاتبه فرَّط فيما كتب إلى عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ حيث عَنْون كتابه بقوله: [من أبو[5] موسى] الأشعري، فكتب إليه عمر رضي الله عنه إذا أتاك كتابي فاضربه سوطا واعزله عن عملك[6]، أي ما أطلب منك إلا ضربك كاتبك سوطا، وهذا القبيل من الاستثناء فيه تغييران:

أحدهما: الإيجاب بمعنى النفي.

والثاني : وقوع الفعل موقع الاسم.

[حذف المستثنى]

قوله: (لَيْسَ إلاَّ وَلَيْسَ غَيْرُ)

أي: لـــيس إلا هو إلا المذكورَ وغيرَ المذكور، ثم حذف المضاف إليه من: غير، مع إرادة معناه، فبني على الضم، وهذا الحذف إنما يتأتى إذا كانت: إلا و:غير بعد ليس. كذا قاله الســـيرافي[7]، وإنمـــا يكون ذلك عند قيام قرينة دالة على خصوصية المستثنى المحذوف، ولذا

---

[1] / ينظرا بن يعيش 95/2، البصائر والذخائر 25/2.

[2] / سورة الأنفال /73 ــ 75.

[3] / قال ابن يعيش " وقوله عزمت عليك من قسم الملوك، وكانوا يعظمون به عزائم الأمراء" ينظر 95/2.

[4] / هو عبد الله بن قيس بن حضار، أبو موسى الأشعري اليماني صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قدم عليه مسـلما مـــن الحبشة واستعمله الرسول صلى الله عليه وسلم على زبير وعدن، وولي الكوفة والبصرة لعمر، حفظ الكثيـــر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، توفي سنة: 44 هـــ، على الصحيح، تنظر ترجمته في العسقلاني، ابن حجـــر، كـــتاب: الإصـــابة في تمييز الصحابة، دار صادر، الطبعة الأولى 1328هـــ ص 359/12، رقم الترجمة 4898، والأعلام 254/4.

[5] / في جميع النسخ [من أبو موسى] وأثبتت صوابها.

[6] / ينظر الخصائص8/2، واليغموري، يوسف بن أحمد بن محمود، كتاب: نور القبس ص/ 3.

[7] /ينظر القول في الكتاب ص346/2حاشيةرقم/2 ، وتنظر حاشية السيرافي على الكتاب، مطبعة المثنى بغداد، 1/ 376.

امتـــنع جـــاءَ القومُ [ليس][1] إلا، وصحَّ ضربتُ زيدا ليس إلا؛ لانتفاء القرينة في الأول، وتحققهـــا فـــي الثاني؛ لأن المعنى ليس المضروب إلا زيدًا، وكذا: ليس غير، أي ليس المضروب غير زيد.

[1] / سقط من : أ .

فصل: الخبر والاسم في بابي كان وإن.

قوله: (**لَمَّا شَبَّهَ الْعَامِلَ فِي الْبَابَيْنِ**) الخ

لـــم يذكر مرفوع كان في المشبهات بالفاعل عند قوله: وأما المبتدأ وخبره، وخبر إنّ وأخـــواتها، ولا التـــي لنفـــي الجنس، واسم ما، و: لا المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل)[1]. وظاهـــر كلامـــه ههنا أن مرفوع كانَ مشبَّه بالفاعل، وتركُ ذِكْرِه عند/75، أ/ ذكر/58، ب/ المشـــبهات بالفاعـــل دليل على أنه عنده فاعل، فتحقق الاختلاف في قوله: فلعل قوله: (شبه العامل في البابين)الخ محمول على أنّ: إنّ شُبِّهت بالفعل المتعدي باعتبار معمولها، وأن كان شُـــبِّهت باعتـــبار منصـــوبها خاصةً، وأَن ما عمل فيه إنَّ وهو الاسم والخبر[2] شبه بالفاعل والمفعول، وأنَّ بعض ما عمل فيه كان وهو الخبر شبه بالمفعول، ويحتمل أن يكون اختار ثم مـــذهب من يقول إن مرفوع كان فاعل، واختار هنا مذهب من يقول أنه مشبه بالفاعل[3]، لكن في الوجه الأول حُمِل كلامه المذكور هنا على خلاف ظاهره.

وفي الوجه الثاني: تحقق الاختلاف في قوله: والعلم عند الله تعالى.

قوله: (**إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ**)

فيه أربعة أوجه:

أحـــدها: نصب الأول ورفع الثاني، وهو الأحسن؛ لأن كان الناقصة كثيرة الدور في كلامهم، فساغ إضمارهما؛ لأنها كالمذكورة، وقد دخل الفاء في: فخير، وهي تدخل في الجملة الاسمية إذا وقعت خبرا نحو: إنْ تأتني فأنت مُكْرم.

والثاني: نصبهما، أي إنْ كان عمله خيرًا فجزاؤه يكون خيرا، أو فهو يُجْزى خيرا.

الـــثالث: رفعهما، أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير، فـــ:كان هنا إما التامة، أي: إنْ حدث، أو الناقصة.

---

[1]/ ينظر المفصل /37.

[2] / هذا مذهب البصريين، ينظر الإنصاف176/1 وما بعدها.

[3] /هذا مذهب البصريين، ينظر الإنصاف 821وما بعدها.

الــرابع: [أو فهــو يجزى خيرا][1] وهذا أردأ الأوجه؛ لأن رفع الأول إنما يكون بما ذكرنا من التقدير، وهو ضعيف لفظا ومعنى.

أما لفظاً: فلكثرة ما يقدر محذوف. وأما معنى: فلكون المعنى على الخصوص، وليس المعنى علــى الخصــوص، وإنمــا المعنى على الإطلاق؛ لأن المراد إن كان عمله على الخصوص خيرا.

فــإن قلت: أنا أُقَدِّر كان التامة على معنى إن حدث خيرٌ. قلت: تقديرها أيضا ضعيفٌ؛ لأنها قلــيلة الاستعمال، وما قل استعماله ضعف حذفه، وما كثُر استعماله قوي حذفه، وفي تقديرها محذور آ خر، وهو الإخلال بالمعنى؛ لأنه يصير كأنه أجنبي عن الأول، والمعنى على تعلقه بــه،.والــتعلق فــي تقدير الناقصة لا التامة، فلذا كان نصبُ الأول على تقدير الناقصة على الــوجه الذي هو في الوجه الأول أحسن، وإنما ضعف نصب الثاني إذ فيما ذكرنا من التقدير كثــرة ما يقدر محذوفا، وفي الرفع تقليله؛ لأن التقدير: فجزاؤه خيرٌ، ولو قدرت: إن كان في عملــه خيــر كان جزاؤه خيرا، يلزم منه حذف الفاء الثابتة في المسألة، وهو أيضا ضعيف، فعلم أن الوجه الأول هو الأحسن.

والــوجه الــرابع الأردأ، والــوجه الثاني والثالث هما الواقعان بين منزلتي الأحسن والأردأ؛ لاشتمال كل منهما على ما في الأحسن، وعلى ما في الأردأ.

ولــم يذكــر المصنف الوجه الرابع؛ لأنه ذكر جواز نصبها ورفعها، ويلزم من جواز نصبها ورفعها جواز رفع الأول و نصب الثاني، ويجوز أن يكون ترك ذكره لكونه[هو][2] الأردأ.

قوله: (قَدْ قِيلَ[3][............ ....])

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / سقط من: أ.

[3] / مطلع بيت من البسيط، وقائله: النعمان بن المنذر، وهو بتمامه:-

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعتِذَارُكَ عَنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلاَ

والمعنــى يتمثل في مناسبة هذا البيت حيث كانت بين النعمان والربيع بن زياد العبسي قربة، فكان النعمان يستضيف الــربيع ويــؤاكله فســمع ذات يــوم أنه أبرص، وكان العرب يتطيرون من البرص فطرده عن مجلسه وقال له :

شَرِّدْ بِرَحْلِكَ عَنِّي حَيْثُ شِئْتَ وَلاَ تُكْثِرْ عَلَيَّ وَدَعْ عَنْكَ الأَقَاوِيلاَ

نصب كذبا وحقا بإضمار كان، وتمامه:-

[.........................]　　　فَمَا اعتِذَارُكَ عَنْ شَيْءٍ إذَا قِيلاَ

وســبب هذا الشعر أن الربيع بن زياد العبسي كان نديم النعمان بن المنذر فوفدت بنو عامــر إلــى النعمان وأقاموا عنده لبعض حوائجهم ، وكان الربيع يقع [فيهم][1] ويحقرهم عند الملك، وكان لبيد يومئذ غلاما قد أخذوه معهم ، فأخذت بنو عامر لبيدا معهم في بعض الأيام ودخلوا على النعمان فزُجر لبيد بالربيع وقال يخاطب الملك:-

مَهلاً ــ أبَيتَ اللَعنَ ــ لا تَأكُل مَعَه　　　إنَّ اِستَهُ مِن بَرَصٍ مُلَمَّعَه

وَإنَّــهُ يُدخــِلُ فيــها إصبَعَــه　　　يُدخِلُها حَتّى يُواري أَشجَعَه

كَأَنَّما يَطلُبُ شَيئاً ضَيَّعَه[2]

فترك النعمان مؤاكلته وقال له: عد إلى قومك ولك عندي ما تريد من الحوائج، فمضى الربيع إلى قبة وتجرد وأحضر شاهد بدنه وأنه ليس فيه سوء فأخبروا النعمان بذلك فقال له:-

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ[..................　　　.........................])

أي: إنــك أبرص،أي إن كان الذي قيل حقا وإن كان كذبا، فما اعتذارك منه وأنت لا يمكنك أن تمنع الناس من الحديث، ولا تضبطه بعد انتشاره فلا ينفعك الاعتذار.

قوله: (وَمِنْهُ أَمَّا أَنْتَ)

أصل الكلام: لأن كنت منطلقا حذف الجار؛ لأنه يحذف كثيرا مع أنْ، و: أنَّ /43، ج/ ثم حذفُ: كان، للاختصار وضمّت ما، وهي للتأكيد إلى أنْ لتكون عِوَضا من ذهاب الفعل

فقال له الربيع هذا كذب، فقال له وإن كان كذبا فقد انتشر خبره فلا تستطيع أن تمحوه من عقول الناس، ولا يستطيع اعتذارك أن يمحوه من عقولهم.

والشاهد فيه قوله : حقا وكذبا) حيث يجوز فيها الرفع والنصب، الرفع على تقدير إن وقع حق، والنصب على تقدير إن كان، وهو من شواهد الكتاب 260/1، وأمالي الشجري 341/1ــ 347/2، وهو في التخمير 489/1، وابن يعيش 96/2ــ 97، وشرح أبيات المفصل 368/1، والمغني /61، والهمع 440/1، والأشموني 1/ 196، والخزانة 10/4، وشرح أبيات المغني 8/2، والدرر 247/1.

[1] / في : ب [فيه] .

[2] / تنظر القصة مفصلة والرجز مشروحا في الخزانة 577/9 .

كالهــاء فــي الزنادقة، وأدغمت النون في الميم وانقلب الضمير المتصل في: كنت، منفصلا فصار إلى: أما أنت منطلقا انطلقت.

فإن قلت: هذا تقدير فيه استبعاد؛ لأن فيه تغيرات شتى، قلت: نعم غير أنه قريب بالنظر إلى مــا يلــزم لــو لم يرجع إلى هذا التقدير الذي ذكرنا وهو الخروج عن قياس كلامهم بلزوم اســتعمال تــركيب غيــر مستقيم إعرابه، فارتكاب مستبعد أجدرُ من ارتكاب ما يؤدي إلى الخروج عن قاعدتهم المعلومة.

قوله: (أبا خراشة[1][............ ....])

تمامه:- [..........................] فَإِنَّ قَومِيَ لَم تَأكُلهُمُ الضَبُعُ

الفاء في: فإنّ [للتعليل][2] لم أذل المقدر.

والمعنــى: لكــونك ذا نفر لم أذل، وقوله لم تأكلهم الضبع أي السَّنَة المُجْدِبة، شُبِّهت السنة المجدبةُ في إهلاكها الناس [بعيث][3] الضبع.

وفي أمثالهم: أفسد من ضبع[4].

---

[1] / مطلع صدر بيت من البسيط، وقائله العباس بن مر داس، وهو في ديوانه، تحقيق: د/ يحي الجبوري ص 106 ، وهو بتمامه:-

أَبا خُراشَةَ أَمّا أَنتَ ذا نَفَرٍ فَإِنَّ قَومِيَ لَم تَأكُلهُمُ الضَبُعُ

والمعنى: يخاطب الشاعر أبا خراشة ويقول له إن كنت معتزا ومفتخرا بقومك بأنهم كثيرون وأقوياء فإن قومي أيضا أقــوياء فلم ينهكهم سنون قحط ولم تضعف هممهم أيام حرب، ولم يضعفوا لقطع الصحراء، فلا يستهن بهم فإنهم لم تأكلهم الضباع وتفنيهم.

والشاهد فيه حذف كان وتعويض ما عنها وإدغامها في أن.

وهــو مــن شــواهد الكتاب 293/1، وأمالي ابن الشجري 34/1، والخصائص 381/2، والإنصاف 71/1 ،وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 479، وهو في التخمير 491/1 ــ493، وأمالي ابن الحاجب411/1 ــ442، واللسان مادة [خ، ر، ش] 61/4ـــ ومادة [ض، ب، ع]، وشرح أبيات المفصل 373/1، والمغني 44/1ــ437ــ694، وشرح قطر الندى /140، والأشموني 198/1، والهمع 443/1، والخزانة 13/4، وشرح أبيات المغني 173/1، والدرر 1/ 253.

[2] / في: أ [للعطف على].

[3] / سقط من: ب، و: ج.

[4] / ينظر مجمع الأمثال للميداني 84/2، والمستقصى 271/1.

قوله: (إمَّا أقَمْتَ[1] [.........   ....])

التقدير: ولأن كنت مرتحلا حفظت، و:فالله يكلأ، يدل على حُفظت.

والمعنـــى: أنْ أقمتَ حفظك، ولكونك مرتحلا أيضا حفظك الله، وكسر همزة إما الأولى واجب؛ لأنها للشرط، ودخول: ما على إنْ فيها كدخولها في نحو: إمَّا تُكْرمني [أكرمك][2] ، وكذا فتح همزة أمَّا) من وأمَّا أنْت؛ لأنه مثل قولك: أمَّا أنْت منطلقًا، وقد تقدم ذكره.

---

[1] / مطلع صدر بيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وهو بتمامه:-

إمَّا أقَمْتَ وَإمَّا أنْتَ مُرْتَحِلاً   فَاللهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

والمعنى: أي يحفظك مقيما ومرتحلا في الحل والسفر حيا وميتا، وفي جميع أمورك التي تأتي بها وتدركها.

والشاهد فيه: حذف كان بعد: أن المصدرية في قوله: أنت مرتحلا، والتقدير: لأن كنت مرتحلا.

وهـــو من شواهد التخمير 494/1، وابن يعيش 98/2 ــ 99، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 383/1، وأمالي ابن الحاجب 410/1ــ 411، واللسان مادة [أ، م، ا]199/1، والمغني 36/1، وشرح أبياته 179/1، والخزانة 19/4.

[2] / في: أ [أكرمه].

فصل: المنصوب بلا التي لنفي الجنس

قوله: (الْمَنْصُوبُ بِلاَ التِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ)

[قــد ذكــرنا][1] قبل أن المراد بنفي الجنس ما هو فلا عليك أن تتذكره[2]، والمصنف لم يذكر ما يقع به التمييز للمنصوب بــ:لا، وكان الأولى أن يقال: هو المسند إليه بعد دخول لا نكــرة يلــيها مضافا أو مشبها بالمضاف، وإنما لم يذكره استغناء بما ذكر في أثناء مسائل هذا الباب.

قوله: (لاَ غُلاَمُ رَجُلٍ)

المضاف في هذا الباب مشروط فيه أن يكون مضافا إلى نكرة؛ لأن المراد العموم واستغراق الجنس، ولا ذلك إلا بكون /76، أ/ المضاف إليه منكورا.

والحــركة فــي [الغــلام][3] للإعراب بمنزلتها في رأيتُ غلامَ رجلٍ، إذ لو كانت الحركة فيه [بنائــية][4] لما نُوِّن المضارع للمضاف في نحو: لا خيراً منه قائمٌ هنا، كما لا ينون المفرد في لا غــلامَ فــي الدار، وإنما امتنع بناء المضاف مع لا لما فيه من جعل ثلاثة أشياء وهي: لا، والمضــاف، والمضاف إليه، شيئا واحدا، ولو لم تكن الإضافة معاقبة للتنوين لنون المضاف. ولا يلــزم من تعري الاسم من التنوين كونه مبنيا. ألا ترى إلى أنهم أجمعوا على أن حركة المضاف في: ياغلامَ رجلٍ إعرابية، ولا تنوين فيه، وإنما لم ينتصب إلا إذا كان مضافا؛ لأنه إذا كان مفردا تضمَّن معنى الحرف فيلزم بناؤه.

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / ذكــر الشــارح في الفصل الرابع (خبر لا التي لنفي الجنس) وقال" اعلم أن نحو رجل يشتمل على الجنس كله بطريق البدل، وذلك أنك تقول جاءني رجل فيصلح لكل واحد من الأمة ولا يكون أكثر من واحد ....إلى أن يقول بحيث لا يجوز نحو : لا رجل في الدار بل رجلان، وهذا معنى قوله لنفي الجنس"، ينظر الفصل الرابع ص 358، وهو يريد أن يوضح أن لا التي لنفي الجنس تقيد نفي وقوع الشيء المتكلم عليه من جنس المتكلم عنه مثل لا رجل في الدار أي لا يوجد جنس الرجال في الدار لا مفردا ولا مثنى ولا جمع.

[3] /في: أ [الكلام].

[4] / في: أ [بنا] وسقط الجزء الأخير من الكلمة.

قوله: (فَإِذَا كَانَ مُفْرَدًا)

بَنَـي [المفـرد][1] [المنفـي][2] فـي نحـو: لا رَجُـلَ أفضلُ منك، لتضمنه معنى مِنْ الاسـتغراقية، وقـد سبق أنّ إفادة مِنْ الاستغراقية الاستغراق لأنها تدخل لابتداء الجنس إلى انتهائه. فقولك: هلْ مِنْ رجُلٍ؟ تقديره: هل من واحد من هذا الجنس إلى أقصاه؟ إلا أنه اكتفى بذكـر مِـنْ عن ذِكْر: إلى[لا][3] لدلالة إحدى الغايتين على الأخرى، وإنما قلنا يتضمن المفرد معنـى مِـنْ الاستغراقية لأن قولهم: لا رجلَ في الدار أبلغ في النفي من: لا رجلٌ في الدار، [بالـرفع، ومِـن: ليس رجل في الدار][4]، ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك إلا بحرف مؤكد مثبت للإستغراق، وذلك الحرف هو: من، فوجب تقديرها.

فـإن قلت: لِمَ لَمْ يُستفذ معنى الاستغراق من حرف النفي؟ قلت: لو كانت لا مفيدة للاستغراق لـذاتها لمـا جاز قولهم: لا رجل في الدار بل رجلان، طريقة أخرى في بناء المفرد أنّ: لا، معناها النفي، والنفي كالاستفهام في أنهما يتشبَّثان بمضمون الجملة لا بالاسم وحده.

ألا تـرى أنك إذا قلت: هل خرج زيد ؟ فاستفهامك عن التباس خروج زيد في زمان ماض بزيد؛ لأنك لم تجهل الخروج في زمان ماض حادثا على الإطلاق، ولم تجهل أيضا زيدا، بل جهلت التباس الخروج به، فعلم أنّ الاستفهام مُتَشبِّث بمضمون الجملة.

وإذا تقرر هذا في الاستفهام فالنفي شبيه في هذا الحكم، فإنك إذا قلت: ماخرج [زيد][5] فالنفي مُتشـبِّث بمضمون الجملة، إذ من المعلوم أنك لم تقصد بذلك نفي جنس الخروج الحادث في زمن ماض، ولئن قَصدتَهُ لَتُكَذَّبَنَّ في ذلك؛ لامتناع تصور هذا النفي، ولم تقصد نفي زيد /59 ، ب/ أيضـا بـل قصدت نفي التباس الخروج به، فعلم أن النفي بمنزلة الاستفهام في تشبثها بمضمون الجملة.

و: لا، فـي: لا رجل، في: قولنا: لا رجل أفضل منك، يفيد النفي الذي من شأنه أن يتشبث بالاسم المنفي، لا بمضمون الجملة، وهو النفي على معنى الاستغراق؛ لأنه غيرُ مُتصَوَّرٍ في

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / سقط من: ج.

[3] / سقطت من جميع النسخ، وأرى أن السياق يقتضيها.

[4] / سقط من: أ.

[5] / سقط من: أ.

غيـر الاسـم المنفـي في الجملة، وهي إفادتها هذا المعنى كـ:لام التعريف، فإن اللام تفيد التعـريف فـي نفـس الرجل في قولك: خرج الرجل، ولما خُصَّت [لا][1] في هذا المقام بحكم أحبُّوا أن يُنَصِّبُوا للاختصاص دليل؛ا لتنفصل هذه الحالة من سائر حالاتها التي لم تتنزل فيها منـزلة حرف واحد يُحْدث في الاسم وحده معنى فبنوا الاسم المنفي؛ لأن هذا الحكم مما يدل على فرط امتزاج الحرف بالاسم. والحرفُ المحدِث [لِمعنى][2] في نفس الاسم، شأنُه أن يتنزل منـزلة حـرف مـن حـروفه، ألا تـرى إلى وقوع اللام في بـ:الرجل فاصلة بين العامل والمعمـول، وجعل فصلها كلا فصل، كما في جزء الكلمة. [فإن الراء في بـ:رجل لم تُجعل فاصـلة].[3] فـإن قلت: فليُبنَ نحو الرجل؛ لأن اللام نازلة منزلة الجزء من الاسم، فناسب أن يُبْنـى ليكون البناء دالا على فرط امتزاج الحرف بالاسم، قلت: البناء للمميز، ولا حاجة هنا إلـى المميز؛ لأنه ليس حالة تزول فيها عن صفة الامتزاج بالاسم فيحتاج إلى نصب الدليل لامتـزاجها بـه بخلاف: لا، فإنها تفيد تارة نفي المتشبث بمضمون الجملة لا غير، وأخرى تقيده وتفيد النفي المتعلق بالاسم أيضا، على ما سبق إليك فيما سبق آنفا.

فإن قلت: فلم اختيرت الفتحة للبناء؟

قلـت: لأن: لا، استحقت النصب في الأصل؛ لكونها محمولة على إنَّ، فلما وجب البناءُ بني الاسم المنفي على الحركة المستحقة دون الأجنبية رعاية لجانب الأصل من وجه.

قوله: (لاَ نَسَبَ[4][................ ....])

---

[1] / في: أ [إلا]وما أثبته أنسب للسياق.

[2] / في: أ [المعنى].

[3] / سقط من: أ.

[4] / البيت من السريع، واختلف في قائله، فقيل هو لأنس بن العباس بن مر داس السليمي في الكتاب 285/2، وابن يعيش 101/2، واللسان مادة [ع، ت، ق] 38/9 ــ ومادة [ق، م، ر] 300/11، نقلا عن ابن بري والعيني، وهو لابن حمام الأزدي في المختلف والمؤتلف /127، وف التخمير لابن عامر السليمي 500/1، وهو بتمامه:- لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

والمعنـى: أنه لا فائدة من ذكر أواصر القربى بيننا لإطفاء حميتنا ورغبتنا في قتالكم فلا تنفع اليوم نسبة ولا قربة فقد استوى الأمر واتسع الخرق على الراقع أي أن الثوب الذي يخرق خرقا كبيرا يتعب راقعه ولا فائدة من عمله فيه فكذا نحن.

والمناسبة ما ذكره الشارح.

تمامه:-[......................]   اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وفي بعض النسخ: إتَّسَعَ الْفَتْقُ عَلَى الرَّاتِقِ، زعم بعض الرواة أن النُّعمان بن المنذر بعث جيشا إلى بني سُليم لشيء كان وجد عليهم من أجله، فمر الجيش على غطفان فاستجاشوهم على بني سليم فهزمت بنو سليم الجيشَ، ومتّ غطفان إلى بني سُليم بالرحم التي بينهم، فقال أبو عامر قصيدته التي منها قوله:-

لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً   اتَّسَعَ الْفَتْقُ عَلَى الرَّاتِقِ

لاَ صُلْحَ بَيْنِي فَاعْلَمُوهُ وَلاَ   بَيْنَكُمْ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

سَيْفِي وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ وما   قَرْقَرَ قَمَرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ[1]

يريد أنهم أعانوا جيش الملك علينا، ولم يرعوا ما بيننا وبينهم من النسب والصداقة، فنحن أيضا لا نرعى لهم، وقد تفاقم ما بيننا وبينهم فلا يرجى صلاحه، فهو كالفتق الواسع يتعب من يريد أن يرتقه، فلا صلح بيننا أبدا.

قوله: (فَعَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ)

هذا الكلام غير مستقيم؛ لأن: لا نسب، و: لا خلة، مثل قولهم: لا حول ولا قوة، وهناك لم تضمر فعل، فكذا هنا بخلاف قوله: ألا رجلا، فإنه لا يمكن جعله من باب: لا حول ولا قوة، لعدم التكرير فيه، فلذا حملوه على إضمار فعل، واستقام ذلك منهم.

قولهم: (أَلاَ[2][................   ....])

والشاهد فيه قوله: خلة، حيث نصب بفعل مقدر تقديره: (لا أرى خلة).

وهو من شواهد الكتاب 285/2- 309، والكامل، ولا شاهد فيه في الكامل لأنه أورده برفع: خلة، والأصول لابن السرج 403/1، وهو في التخمير 500/1، وابن يعيش 101/2، والإيضاح لبن الحاجب384/1، وأمالي ابن الحاجب 412/1، وشرح أبيات المفصل 378/1 والمغني 266/1 -600 ، والأشموني 261/1 وشرح أبيات المغنى 343/4.

[1] / ينظر القصة في الإنصاف388/1.

[2] / مطلع بيت من الوافر، وقائله: عمر بن قعاس، أو: قنعاس المرادي المدججي.

وهو بتمامه:-   أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا   يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيتُ

والمعنى: يقول: دلوني على رجل من صفاته أنه يدلني على امرأة تروق لي وتعينني على حياتي.

والشاهد فيه قوله: رجلا، حيث جاء منصوبا بفعل مقدر تقديره: (ألا ترونني رجلا).

تمامه:- [......................]   يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

المحصلة بالصاد المهملة المكسورة المرأة التي تحصل تراب المعدن[1].

تبيتُ: أي تُبَيِّنُ، إنما أضمر الفعل لقيام الدليل على تقديره؛ لأن قوله: إلا رجلا تضمن معنى الفعل، وهو التمني، والدليل على هذا تسميتهم تلك المرأة المتمنية لقولها:-

ألا سبيلَ إلى خمرٍ فأشربها   أم لا سبيلَ إلى نصر بن حجّاجِ [2]

ولأن الهمزة في: ألا، للاستفهام وهو مستدع للفعل.

قوله: (نَوَّنَ مُضْطَرًّا)

قال المصنف هذا الاضطرار على مذهبه كالاضطرار الذي في قوله:- /77، أ/

سَلامُ اللَّهِ يا مَطَرٌ عَلَيها[3]   [......................]

قوله: (وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً)

لأن النفي فيه شمول، ولا يحصل شمول [المنفي][4] إلا بدخولها على المنكور، أما: ما، فلذات النفي فلذا عمَّت بدخولها المعرفة والنكرة.

وهو من شواهد الكتاب 308/2، ونوادر أبي زيد الأنصاري /256.

[1] / ينظر اللسان مادة [ح، ص، ل] 208/3، والخزانة 45/3.

[2] / البيت من البسيط ، وقائلته فريعة بنت همام الزلفاء، شاعرة إسلامية، لها شعر في ذم عمر بن الخطاب فلما وصل شعرها إليه خافت فأرسلت إليه شعرا فيه اعتذار، وهذه من قصيدة قصيرة من ستة أبيات مطلعها:-

يا لَيت شعريَ عَن نفسي أزاهقةٌ   منّي ولَم أقضِ ما فيها من الحاجِ

والمعنى أنها تتمنى لنفسها قرينا وزوجا بمواصفات ذكرتها في بقية أبيات القصيدة.

والشاهد في قولها: سبيل، حيث جاء منصوبا بفعل مقدر تقديره: أجد سبيلا، على التمني، ولهذا سمت بالمتمنية.

وهو من شواهد: سر صناعة الإعراب 242/1،شرح شواهد الإيضاح لابن بري527.

[3] / صدر بيت من الوافر، وقائله: الأحوص، ومنا سبته أن الأحوص كان يعشق امرأة فتزوجها رجل اسمه مطر فهجاه بهذه القصيدة، وهو بتمامه:-

سَلامُ اللَّهِ يا مَطَرٌ عَلَيها   ولَيسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَلامُ

والشاهد فيه: تنوين مطر، في الأول للضرورة .

وهو من شواهد : الكتاب 202/2، وأمالي ابن الشجري431/1، والإنصاف311/1.

[4] / سقط من: أ.

والـــوجه الثانـــي لوجوب التنكير: أن الغرض بـــ: لا: نفي الجنس، فلو عُرِّف لم يُعَرَّف إلا تعريفَ جِنسٍ، وكما يحصل ذلك بالمعرفة [كذلك][1] يحصل بالنكرة، فيقع التعريف ضائعا.

قوله: (لاَ هَيْثَمَ[2] [.............. ....])

أي لا مـــثل هيثم. ومثل: إذا أضيف إلى معرفة فإنه نكرة لما سنقرره بعد إن شاء الله تعالى.

وهيثم: اسم راعٍ[3] حَسَنُ الرعية، وقيل اسم حادٍ[4]، وبعده:-

[........................] وَلاَ فَتَى مِثْلَ ابنِ خَيْبَرِيِّ

قوله: (وَقَوْلُ ابْنُ الزَّبَيْرِ[5])

هو بفتح الزاي يهجو ابنَ الزُّبير /45، ج/ عبدَ الله[6]، وقد سأله فلم يعطه، (وأبو خُبَيْبٍ) كنية عبد الله[7]، والنكد: قلة الخير[8].

---

[1] / في: ب [وقد].

[2] / مطلع صدر بيت من الرجز، وقائله بعض بني دبير، وقيل أحد أبيات سيبويه الخمسين، وهو بتمامه:-

لاَ هَيْثَمَ الليْلَ لِلْمُطِيِّ وَلاَ فَتَى مِثْلَ ابنِ خَيْبَرِيِّ

والمعنى:لا مثل هذا الرجل الذي اسمه هيثم الليلة يرعى الإبل مثل رعيه، وفيه تحسر على غيابه ومدح له.
والشاهد فيه قوله: هيثم، حيث جاء منصوبا لأنه اسم لا النافية للجنس، وهو اسم علم، فهو مؤول كما ذكر الشارح.
وهو من شواهد الكتاب296/2، والمقتضب362/4، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص105.

[3] /هو هيثم بن الأشر، وكان مشهورا بين العرب بحسن الصوت في حدائه الإبل، تنظر الخزانة 58/4.

[4] / أي يجيد الحداء للمطي، ينظر ابن يعيش103/2، والإيضاح في شرح المفصل386/1.

[5] /هـــو عبد الله بن الزَّبير بن الأشيم بن الأعشى الأسدي، شاعر كوفي أموي، توفي سنة: 75هـــ، تنظر ترجمته في الأغاني5088/14، والخزانة264/2، والأعلام87/4.

[6] / هـــو: عـــبد الله بن الزُبير بن العوّام بضم الزاي، وهو ابن العوام القدسي الأسدي من: 1ـــ 83هـــ، وهو أول مولـــود ولـــد فـــي الإسلام بعد الهجرة، كان خطيبا وفارسا شجاعا بويع بالخلافة سنة: 64 هـــ، بعد موت يزيد بن معاويـــة، وقـــتل في مكة على يد الحجاج، تنظر ترجمته في الكامل لابن الأثير 348/4ـــ 361، والإصابة 89/4، والخزانة64/4، والأعلام87/4.

[7] / كنية عبد الله بن الزُبير بن العوّام بضم الزاي.

[8] / شرع في شرح بيت أورده الزمخشري من الوافر، وقائله:عبد الله بن الزَّبير الأسدي، والبيت بتمامه:- أرى الحاجاتِ عند أَبي خُبَيبٍ نَكِدنَ وَلا أُمَيَّةَ في البِلادِ

ولا أُمَيَّة: ولا مِثل أُمَيَّة[1].

قوله: (وَقَضِيَّةٌ وَلاَ أبا حَسَنٍ لَهَا[2])

يــريد عليا ــ رضي الله عنه ــ وقيل، هذا قولُ الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ كانوا يقولونه عند القضاء، ومعناه: أنحكم نحن وليس علي ــ رضي الله عنه ــ حاضرا فيه؟ [وقد] [3] قيل: من قال ولا أبا حسن لها، فكأنه قال: لا عالم لها؛ لأنه كان معروفا بالعلم، والرجل إذا كان مشهورا بصفة كان اسمه صفة بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، ألا ترى أنه يقال: فــلام حــاتم، أي: جــواد لكــون حاتم مشهورا بالجود، وهذا هو الوجه الثاني في نحو هذه المسائل، يؤيد هذا الوجه قولهم: لكلِّ فرعونٍ موسى، أي لكل جبار قاهر.

قوله: (فَمِثْلٌ لاَ مِثْلَ)

لأن السِّيَّ بمعنى المثل.

قوله: (لاَ أَبَ لَكَ)

المنفــي مفــرد نكــرة، فيبنى على الفتح لما قدمنا، وإنما أورد هذا وإن كان معلوما بالقياس على ما تقدم لأجل اللغة التي سيذكرها بعد؛ لكونها على خلاف القياس، وهي: لا أبا لك. فإن قلت: لِمَ لَمْ تقل إن: لا أب لك مضارع للمضاف بمنزلة: لا خيرا منه قائم هنا؛ لتعلق اللام به كما تعلق [فيه][4] بـــ:خيراً ؟ قلت: متعلق بمحذوف، والتقدير: لا أب لك كائن [لك][5]،

والمعنى: يقول الشاعر أنه رفع حاجاته إلى عبد الله بن الزبير فلم يقضها له فقال أرى حاجاتي ولم تقض عنده، ولا مثل أمية في الجود وفي التفاني في خدمة الناس.

والشاهد فيه: قوله: أمية، حيث نصب لأنها اسم لا النافية للجنس وهي علم. وهو من شواهد الكتاب 2/296ــ297، وأمالــي ابن الشجري1/239، والمقتضب4/362، وهو في التخمير /503ــ 504، وفي ابن يعيش2/103، وشرح أبيات المفصل1/386، والأشموني 1/256، والهمع 1/523، والخزانة 4/61، والدرر1/337.

[1] / أمية أبو قبيلة من قريش، وهما أميتان، الأكبر والأصغر أبناء عبد شمس بن عبد مناف، تنظر الخزانة 4/64.

[2] / هذا الأثر موجود في الكتاب2/297، والمقتضب4/363، والتخمير1/505، وابن يعيش 2/104.

والشاهد فيه قوله: أبا حسن، حيث جاء منصوبا على أنه اسم: لا، وهو علم لـــ:على بن أبي طالب كرم الله وجهه.

[3] / سقط من: أ، و: ج.

[4] / سقط من: ج.

[5] / سقط من: أ.

وقولهم لا أبا لك يستعمل في الذم.

وقيل في المدح، ووجه المدح هنا مثل وجه الدعاء لعين بُثينة في قوله:-

رَمى اللَهُ في عَينَي بُثَينَةَ بِالقَذى[1] [........................]

وذُكــر فــي شرح قوله عليه السلام {عَلَيْك بذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ} [2] أن تربت يداك دعاء له وليس بدعاء عليه. ومثاله: لا أبا لك[3]، وعن النضر بن شُميل[4] أنه قال: سألت الخليل عــن قول العرب: لا أبا لك فقال: معناه (لا كافئ لك)[5]، وقيل:[6] قولهم لا أبا لك معناه: بعث وتحضيض وليس بنفي الأبوة.

قوله: (نَهَارِ بْنِ تَوْسِعَةَ[7])

نهار علم منقول ضد ليل، وتوسعة بفتح التاء وكسر السين.

---

[1] / صدر بيت من الطويل، وقائله جميل بثينة، وهو في ديوانه ص68، وهو بتمامه:-

رَمى اللَهُ في عَينَي بُثَينَةَ بِالقَذى وَفي الغُرِّ مِن أَنيابِها بِالقَوادِحِ

والمعنــى الظاهر أنه دعاء، والمعنى الصحيح هو أنه أراد سبحان الله ما أحسن عيناها، ومن ذلك قول العرب: قاتل الله فلانــا مــا أشجعه، ورمى الله الفساد والهلاك في سادات قومها لأنهم منعوني من زيارتها والإلتقاء بها، وأنياب القوم ساداتهم.

والقوادح: أي ما يقدح به من سوء الفعل والقول.

والشاهد فيه: قوله: لا أب لك، حيث يستعمل في المدح والذم، واستعمال هذا البيت فيه للمدح، أي لمدح بثينة.

وهو من شواهد الخصائص 122/2، واللسان مادة [ق، د، ح]50/11، والخزانة 398/6.

[2] /جــزء من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو بتمامه:- {تنكح المرأة لأربع، لمالها ولحسبها ولجمالها وديــنها فاظفــر بــذات الــدين تربت يداك } والحديث أخرجه البخاري كتاب النكاح، رقم الحديث 5090، صحيح البخاري ص 244/2. ومسلم كتاب النكاح، باب استحباب نكاح ذات اليمين 623/1.

[3] / ينظــر الجوزية، ابن القيم، كتاب عون المعبود في شرح سنن أبي داو ود، تحقيق: عبد الرحمن محمد، الطبعة الثانــية، الناشــر محمد عبد المحسن 1388 هــ 1968 م ص 43/2، والنووي، شرح صحيح مسلم، دار الفكر، الطبعة الثانية 1392 هــ 1972 م 51/10.

[4] /هــو النضــر بن شميل بن خراشة المازني التميمي، أبو الحسن :122ــ 203 هــ، صادق ثقة، صاحب حديث وفقه وغريب وشعر ومعرفة بأيام الناس، أخذ عن الخليل ، تنظر ترجمته في البغية 31/2، والأعلام 33/8.

[5] / ننظر القول في اللسان مادة [أ، ب، ا] 61/1.

[6] / القول للمر زوقي في شرحه للحماسة، تنظر ص1429/3.

[7] / هــو نهار بن توسعة، بن أبي عتبان من بني بكر بن وائل، شاعر بكر في خرسان، كان هجاء، وكان أبوه من أشعر بكر، تنظر ترجمنه في الشعر والشعراء 1/ 537، والأعلام 89/8 .

قوله: (وَلاَ غُلاَمَيْنِ لَكَ)

هــذا أيضــا علــى نهج لا أبا لك في البناء، وفي تعلق اللام في تعلق بما ذكرنا من المحــذوف في: لا أبا لك، كائنين لك. فإن قلت: التنوين لا يجامع البناء، والنون في غلامين عوض عنها، قلت: بل هي عوض عن الحركة كالنون في يا غلامان، ألا تراك تقول لا غلامَ ويا غلامُ فتجده عاريا عن التنوين.

قوله: (وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لاَ أَبَا لَكَ)

الــلام فــي: لا أبا لك مُعْتَدٌّ بها من وجه دون وجه، فوجه الاعتداد: أنّ الأب لو كان مضــافا علــى الحقــيقة لما حامت لا حوله لاختصاصها بالنكرات، والمضاف إلى المعرفة معــرفة، وكــيف يجمــع بين [النصب والنون][1]؟ فلو أن اللام داخلة في حد الاعتداد بها في الثبوت، والحجز عن الإضافة لما ساغ قولهم: لا أبَا لك. ووجه عدم الاعتداد بها ثبوت الألف فــي: أبا؛ لاختصاص ثبوتها بالإضافة، يقال: رأيت أباك، ولا يقال: رأيت الأبا، فلو لم تكن الــلام في تقدير الزائل الساقط مثل ما، في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [2]، و﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾ [3] لما ثبتت هي، وثبوتها هنا نظير سقوط النون في مثاليه، إذ الثبوت والسقوط كلاهما [للإضافة][4]، واللام في [الوجهين][5] معتدٌّ بها من وجه دون وجه، وهذا الثبوت والسقوط من الشواذ، كما أن الملامح في جمع لَمْحَة، وهي الشبه، يقال:فلان لمحة من أبيه، أي: مشابهة، وأن المذاكير في جمــع ذكــر[6]، وأن لــدن غدوةَ بالنصب في لدن غدوة بالجر للإضافة من الشواذ، والقياس لمحات، وذكور، ولدن غدوة بالجرِ[7].

قوله: (وَقَصْدُهُمْ)

---

[1] / في: ب [بين النون والنصب].

[2] / سورة آل عمران /159.

[3] / سورة المائدة /14.

[4] / في: أ [بالإضافة].

[5] / في:ب ، و:ج [الفصلين].

[6] / ينظر الكتاب 2/281—282.

[7] / لــدن: فــي لغة العرب دائما مضافة، ومجرور ما يليها، وشذ إفرادها ونصب غدوة بعدها، والقياس جر غدوة بعدها، وفي هذا قال ابن مالك:– وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجُرْ وَنَصْبُ غُدْوَةَ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

أنظر ألفية ابن مالك ــ باب الإضافة، وشرح الشافية الكافية لابن مالك 2/953.

فيه يريد أنه مضاف على الحقيقة باعتبار المعنى، وجعل إعطاءه حكم المضاف لذلك، ثم أكد كونه مضافا بأن جعل اللام مزيدة لتوكيد الإضافة، ثم ذكر معنى آخر [في مجيء هذه اللام][1]، وهو ما يظهر بها من صورة الانفصال، بمعني أنه لما تعذر قضاء حق المنفي باعتبار المعني في كونه نكرة قضى حقه باعتبار اللفظ، وكل ما ذكرنا من كلامه مشعر بأنه مضاف في الحقيقة، وهذا غير مستقيم، إذ لو كان مضافا لامتنع دخول لا عليه؛ ولأن التكرير للمنفي المعرفة لازم ولا تكرير هنا، وللزم الرفع أيضا للزوم الرفع المنفي المكرر [من المعارف][2].

والوجه الذي يعول عليه هو أن يقال أعطي أحكام المضاف على وجه الشذوذ لشبهه بالمضاف بمشاركة بينهما في أصل المعنى، فقولك: صديقك، وصديق لك، مشتركان في أصل النسبة وإن اختلفا في الأخصيَّةِ عند حذف اللام، والأعميَّة عند ثبوتها، لذا لم يقل: لا أبا فيها، إذ لا مدخل لـ:في الشبه الإضافيّة الأخصيّة ولا الأعميّة.

قوله: (تَوكِيدًا لِلإِضَافَةِ)

إذ الإضافة هنا بمعنى اللام، بدليل أن الفاصل إذا كان سوى اللام لا يجوز، لا يقال: لا أبا فيها، فإن قلت ينبغي أن يجوز/60، ب/ لا خاتمي من فضةٍ كما جاز لا أبا لك؛ لأنّ الإضافة في: خاتمِ فضةٍ بمعنى: مِنْ، كما كانت هنالك بمعنى اللام.

قلت إنما امتنع لا خاتمي من فضة؛ لكونه غير مسموع من العرب، لا لأن مِنْ غير صالحة لتأكيد الإضافة، مع أن نحو: لا أبا لك شاذ، والقياس على الشواذ ممتنع.

فأن قلت: قد قررت أن اللام لا بد منها في نحو: لا أبا لك، فما بالها محذوفة في نحو قوله:- [........................] وَأَيُّ كَرِيمٍ لاَ أَبَاكَ مُخَلَّدِ[3]

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / سقط من: أ.

[3] / البيت من الطويل، وقائله مسكين الدرامي، وهو في ديوانه ص/31، والبيت بتمامه :-

قَدْ مَاتَ شُمَّاخٌ وَمَاتَ مِزَرَّدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ لاَ أَبَا لَكَ مُخَلَّدُ

والمعنى: يخبر عن موت شماخ، وموت مزرد، وهما شاعران معروفان، ثمة يقرر أن الهلاك مصير كل شريف، وقال وأي كريم لا أبا ك يخلد.

والشاهد فيه قوله: لا أبا ك، حيث حذف لام الإضافة، والأصل: لا أبا لك يخلد.

وقوله:- أَبَا الْمَوْتِ الذي لاَ بُدَّ أَنِّي مُلاَقٍ لاَ أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي[1]

قلت: لما استقر في الأذهان، وعلم في مكان أنه لابد منه إجترئ على حذفها ثقة على حذف السامع، ونظير هذا الحذف: حذف حرف النفي وجواب /78، أ/ القسم في قوله: ﴿تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [2]، أي: لا تفتؤ، وسيجيء ذكره في المشترك أن شاء الله تعالى.

قوله: (وَقَضَاءً)

عَطْفٌ على: توكيداً، أي أنّ حق لا أن لا تدخل إلا على المنكر فأقحموا اللام لينفك الاتصال المشعر بكون المضاف معرفة.

قوله: (بِتَيْمَ الثَّانِي[3])

أي هذه اللام مع الإضافة شيئان بمنزلة شيء واحد، تراد ما قبل المضاف إليه كما أن التمييز كذلك.

قوله: (وَالفَرْقُ)

يريد أن: لا أبا معرب، وكذا لا غلامَيْ لك، ولا ناصرَيْ لك، وأن لا أبا لك مبني؛ لأن المنفي في: لا أبا لك، مجرد عن الإضافة المعرِّفَة، إذ لو كان مضافا لكانت الألف ثابتة ثبوتها في: لا أبا لك، فأما: لا غلامَيْن لك، ولا ناصِرَيْن لك فمبني عند سيبويه[4] بالقياس على الواحد،

وهو من شواهد الكتاب 279/2 برواية يمتع، بدل يخلد، والمقتضب 375/3، والكامل 106/2 ـ 160/3، والأصول في النحو لابن السراج 390/1، والعقد الفريد488/2، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري /212، وابن يعيش 105/1 ، والخزانة 100/4.

[1] /البيت من الوافر، وقائله الهيثم بن الربيع بن زراره ـ أبو حية النميري المتوفى سنة: 183 هـ،

والمعنى يخاطب الشاعر الناس ويقول إني لا أهاب الموت التي أدرك لا محالة ملا قيني.

والشاهد فيه قوله: لا أبا ك، حيث حذفت منه اللام، والأصل: لا أبا لك.

وهو من شواهد الخصائص 345/1، وشرح شواهد الإيضاح /211، وابن يعيش 105/2، واللسان مادة [خ، ع، ل] 105/4، وشرح شذور الذهب /328، والهمع 525/1، والخزانة 100/4، والدرر 553/1.

[2] / سورة يوسف /85.

[3] / يشير إلى قول الشاعر: يا تَيمُ تَيمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكُمُ لا يوقِعَنَّكُمُ في سَوأةٍ عُمَرُ

وقد مر الكلام عليه.

[4] / ينظر الكتاب 2 /283.

وعند المبرد منصوب[1]، وحجته أنه لو كان مبنيا لسقط كما سقط التنوين من الواحد، والجواب ما ذكرنا قبل.

قوله: (امْتَنَعَ الْحَذْفُ وَالإِثْبَاتُ)

أي: حـــذف النون من: لا يدين بها،[2] وإثبات الألف في لا أب فيها، فحجة يونس[3] أن قولهم لا أبا لك نزل منزلة المضاف والمضاف إليه، ولذا أثبت الألف في لا أبا لك، والفصل بينهما بالظرف كما في قوله:-

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لاَ أَخاً لَهُ[4] [.........................]

أي: همـــا أخـــوا مَـــنْ. و:في الحرب: فاصل، فيجوز الفصل هنا، وحجة سيبويه أن الفصل هنا بشيئين: الظرف، واللام، فلا يجوز[5].

وحجـــته علـــى الوجه الذي ذكرنا أنه مشبه بالمضاف على وجه بعيد؛ لأنه بطريق الشذوذ، والفصـــل يبعِّد المضاف عن المضاف إليه ويوهم زوال الإضافة؛ لأن المضاف مع المضاف ككلمة واحدة فلا يفصل بين أجزاء الكلمة بفاصل،[فلا يلزم][6] من تشبيهه بالمضاف بوجه بُعيد

---

[1] / نظر المقتضب 357/4 ــ 376.

[2] / ينظر الكتاب 2 / 283، و المقتضب 376/4

[3] / تنظر حجة يونس في: الكتاب/279/2.

[4] / صدر بيت من الطويل، وقائلته عمْرة الخثْعَمية، شاعرة جاهلية، لها ميمية في رثاء اثنين من قومها، والبيت بتمامه :- هُما أخوا في الحربِ مَن لا أخاً له إذا خافَ يوماً نبوةً فدعاهما

والمعنـــى: أنهـــا تمـــدح هذين الرجلين وتقول هما من الشجاعة بمكان حيث أنهما يشعران بالأخوة لمن يدعهما ليوم النزال والفزع.

والشـــاهد فيه: قوله: في الحرب، حيث جاء به فاصلا بين المضاف والمضاف إليه والأصل: هما أخوا من لا أخا له في الحرب، وهذا الفصل جائز في الشعر فقط.

وهو من شواهد الكتاب92/1، ونوادر أبي زيد /365، والخصائص 405/2، والإنصاف 424/2، والتخمير 50/2 ــــ 53، وابن يعش19/3ــ 21، واللسان مادة [أ، ب، ي] 59/1، وشرح أبيات المفصل 474/1 ، والهمع 526/2، والدرر 171/2.

[5] / ينظر الكتاب 181/1.

[6] / في: أ [فلا بد] .

تشبيهُهُ بما هو أبعد [منه][1] فلذا امتنع الحذف والإثبات اللذان هما من أحكام الإضافة فيما نحن بصدده، ومعنى: لا يدين بها لك، لا طاقة بهذه الحادثة لك.

قوله: (لَمْ يَكُنْ بُدٌّ)

هــذه المسألة متفق عليها، إنما لم يجز إسقاط النون من الصفة والموصوف؛ لأنك لو قصــدت الإسقاط فلا يخلو من أن تسقط النون من الموصوف أو الصفة وكلاهما ممتنع، أما الإسقاط من الموصوف فلأن الإسقاط في: غلامي لك، كان على تقدير: سقوط اللام من لك، فأجمــل أحــوال قولك: لاَ غلامَيْ ظريفَيْن لك، أن يتنزل منزلة المضاف، وليس في كلامهم مضــاف فُصِل بينه وبين المضاف إليه بصفة، نحو: رأيت غلامَيْ الظريفَيْنِ زيدٍ، والتقدير: رأيت غلامَيْ زيدٍ الظريفينِ. وأما الإسقاط من الصفة فإنما امتنع لأنه للإضافة، والموصوف يضــاف دون الصفة، ألا تراك لا تقول: رأيتُ غُلاَمَيْنِ ظريفَيْك بجعل الظريفين صفة، وإنما تقول: غلاميك الظريفين.

[حكم صفة لا]

قوله: (وَفِي صِفَةِ الْمُفْرَدِ)

اعلم أن المنفي المفرد إذا وُصِف ففي صفته ثلاثة أوجه:

إحداها :- أن تُمْزج الصفة بالموصوف وتُجعلا بمنزلة اسم مفرد؛ لأنهما بمنزلة شيء واحد؛ لدلالتهما على ذات واحدة. ألا ترى أنك إذا قلت: لا رجل في الدار كان النفي لجنس الرجال عموما، وإذا قلت لا رجل ظريف كان النفي لنوع الظرفاء خاصة، فعلم أن صفة المنفي ليست كغيرها من الصفات في كونهن فضلات، فإنك تقول: يا زيد الظريفُ /45، ج/ ولا يفيد الصفة إلا توضيحا في المنادى، ولم تجعله لنوع دون نوع.

وثانيهما:- أن تَنصِبَ الصِفَةَ وتُنوِّنَها، وإنْ كان الموصوف مبنيا. أما الإعراب: فلانتفاء علة البناء؛ لأن تضمن معنى الحرف في الموصوف لا في الصفة، ولذا أُعْربت ونُصبت حملا على لفضه؛ لأن هذه الحركة التي في المنفي شُبِّهَت لكونها عارضة بحركة الإعراب، كضمة

[1] / سقط من: أ.

المنادى، فلذا ساغ النصب حملا على [لفظه][1]، كما تقول: يا زيدُ الظريفُ فترفع الصفة لتضاهي الموصوف، إلا أنّ هذه الصفة لما عَرِيَت من اللام نُوّنَت.

وثالثها:- أن ترفع الصفة حملا على مَحلّه، فقولك: لا رجلَ ظريفٌ فيها، بمنزلة: ما رجلٌ ظريفٌ فيها، وإن لم يكن في: ما: ما في: لا من معنى الاستغراق، ورجلٌ كما ترى مرفوع بالابتداء فيجوز رفع الصفة.

قوله: (وَلَيْسَ فِي الصِّفَةِ الزَّائِدَةِ)

إذا كان للموصوف أكثرُ من صفة واحدة نحو: لا رجلَ ظريفًا عاقلاً فيها، فالزائدة لا تُبنى لأنهم لا يجعلون ثَلاثةَ أشياء شيئًا واحدا؛ لكراهية كثرة التراكيب، وفي الصفة الأولى ما سبق من الأمرين.

قوله: (فَإِنْ كَرَّرْتَ الْمَنْفِي)

المنفيُّ المكررُ بمنزلة المنفيِّ الموصوف، فهناك يجوز الأمران فكذا هنا ، ووجه الإعراب: أن القياس أن يكون التكرار غير مانع عن البناء؛ لأن المكرر عن الأول، إلا أنه لما كان من أصلهم أن لا تُبْنَى ثلاثُ كلمات حصل المانع عن البناء فلم يُبْن فحمله على اللفظ، فقيل: لا ماءَ ماءً باردًا، ولأن الثاني تابع كالصِّفَة فجاز فيه الإعراب كما جاز فيها.

وأما البناء: فلأنّ الأول في حكم السقوط، لأنه بدل عن الأول وهو في حكم الساقط، فكأنه قيل: لا ماءَ غيرَ مكررٍ، وإنما لم يجز البناءُ في الصفة في قولك: لا ماءَ ماءَ باردٌ مع المنفي لوقوع الاسم المكرر فاصلا بينهما.

[حكم معطوف اسم لا]

قوله: (وَحُكْمُ الْمَعْطُوفِ)

أي: لك أن تنصب المعطوفَ أو ترفعه حملا على لفظ المعطوف عليه، ومحله كما في الصفة، وليس لك أن تَبْنِيَه وتقول: لا أبَ وابْنَ، كما قلت: لا رجلَ ظريفَ، والفرق أن الصفة مع الموصوف كشيء واحد، فأمكن أن يُجعلا شيئا واحدا كخمسة عشر، وبُنِيا كما بُنيا بخلاف المعطوف مع المعطوف عليه لوقوع الفصل بينهما لفظا ومعنى. فالفصل لفظا بوقوع حرف

---

[1] / في: أ [اللفظ].

العطـــف بينهما، والفصل معنى أن الابن ليس هو الأب في المعنى، كما أن الظريف كان هو الرجل في المعنى في قولك: لا رجُلَ ظريفَ، فلما انفصل أحدهما عن الآخر لفظا ومعنى لم يكـــن أن يمـــزجا /79، أ/ ويجعلا شيئا واحدا، فانسدَّ طريق البناء، وليس لك أن تقول لِيُبْنَ المعطـــوف جهـــة الاستقلال؛ لأن من شرط مثل هذا البناء التلفظ بـــ:لا، بدليل أنك لو قلت: رجل في الدار وأنت تريد لا رجل لامتنع.

قوله: (لاَ أَبَ[1]..................   ....])

ويروى فلا أب الأول أثرم والثاني مقبوض[2]، وتمامه:-

[.........................]   إِذْ هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

ويروى:- [.........................]   إِذَا مَا ارْتَدَى بِالْمَجْدِ ثُمَّ تَأَزَّرَا

قوله: (.................................   لا أمَّ[3] ....)

---

[1] / مطلع صدر بيت من الطويل، وقائله:رجل من عبدة مناة بن كندة في شرح شواهد الإيضاح لا بن بري /207، وقال عنه صاحب الخزانة أنه من أبيات سيبويه الخمسين وهو بتمامه:-

فَلاَ أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنَهُ   إِذْ هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

والشاهد فيه قوله: ابنا، حيث جاء منصوبا بالعطف على اسم لا التي لنفي الجنس، ويجوز فيه الرفع؛ لأن اسم لا إذا تكرر وعطف عليه وجب فيه فتح الأول وجاز في الثاني النصب والرفع.

وهو من شواهد الكتاب 285/2، والمقتضب 372/4، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري /207، وهو في التخمير 1/ 511، وابـــن يعـــيش 101/2ـــــ 110، وأمالي ابن الحاجب 419/1ـــ 593/2، والإيضاح لابن الحاجب في شرح المفصل 385/1، وشرح أبيات المفصل 397/1، والأشموني 264/1، والخزانة 69/4.

[2] / الأثرم في تفعيلات البيت قبض، وهو حذف الخامس الساكن من فعولن، وخرم وهو حذف حركة من أول الجزء ، وإذا دخل القبض والخرم على بيت يسمى أثرم، ينظر العقد الفريد باب الخرم 429/5.

[3] / البيت من الكامل، وقائله مختلف فيه، وقيل لرجل من بني عبد مناه بن كنانة، وقيل لرجل من مدجج، وقيل: لابن أحمد الكناني، وهو في الموسوعة الشعرية لجساس بن مرة، ولضمرة النهشلي، وهو بتمامه:-

هَذا لَعَمرِكُمُ الصَغارُ بِعَينِهِ   لا أُمَّ لي إِن كانَ ذاكَ وَلا أَبُ

والمعنى: أن الشاعر يعامله أهله معاملة خارجة عن الإنصاف، فمتى ما استغنوا عليه أهانوه، ومتى ما احتاجوا إليه فـــي يـــوم كريهة قدموه، فآلمه هذا الصنيع وقال هذا هو الهوان والذل أن ادعى في يوم الكريهة فقط .والشاهد فيه قوله: أب، حيث جاء معربا مرفوعا على جعل لا بمعنى ليس في محل اسم لا .

أوله:- هَذا لَعَمرِكمُ الصَغارُ بعَينِه   [........................]

وقبله:- هَلْ فِي الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا استَغْنَيْتم   وَأَمِنتمُ فَأَنَا [البَعِيد][1] الأَجْنَبُ

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَـــةٌ أُدْعَى لَهَا   وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيسُ يُدْعَى جُنْدُبُ

هَذَا لَعَمْرُكُمُ .... البيت

وبعده:- عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّتِي وَإِقَامَتِي   فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

يقـــول: هل في القضية العادلة أن أُدْعى إذا نزلت بكم نازلة، وإذا تخلَّصتم منها وكان ما بكم خيرٌ دُعي جُندُب إليها وتُرِكت أنا، ويُحاس الحِيسُ!.

والصــــغار: الهوان. وذاك: اسم كان، وهو إشارة إلى الفعل الذي جرت عادتهم أن يفعلوا به، وكـــان: تامة بمعنى حدث، أي أنْ حدث معنى ذلك منكم فصيرت عليه، ثم عجبت من جعلهم [حظّهُ][2] منهم أنْ يُستعان به في الشدة ويطرح في الرخاء.

وعجـــب: مبـــتدأ، ولتلك: خبر، وقضيةً: حال، و: لا في قوله: ولا أب: للتكرير لا للعطف، نصب في البيت الأول المعطوف، ألا تراه نوَّنه فقال: وابنًا، ورفع الثاني.

قوله: (وَلاَ الْعَبَّاسُ)

إنما ارتفع العباسُ لأن المعرف يخالف المنكر، فيَقْبُحُ حملة على اللفظ ومحله مرفوع، فحمل على محلِّه، إذ لا مخالفة بين المعرفة والنكرة من حيث المحل، وإنما المخالفة من جهة اللفـــظ، ويعنـــي بالمحل أنه وقع موقع المعرفة لأنه مبتدأ، إلا أنه من ضرورة وقوعه بعد لا جعلـــه نكـــرة، إذ هي لا تدخل إلا على النكرات، والمحل هو الإعراب، وشارك المعطوفُ المعطـــوفَ علـــيه في حكم المحلِّ، أو يقول: إنما جاز في نحو: لا رجل، ولا امرأة، إجراءً لحـــركة البـــناء مجـــرى الحـــركة الإعرابية، فجُعل المعطوفُ كأنّ حرف النفي قد باشره،

وهـــو من شواهد الكتاب 292/2، والمقتضب 371/4، وهو في التخمير 513/1، وابن يعيش 110/2، وأمالي ابن الحاجـــب 593/2، والإيضـــاح فـــي شـــرح المفصـــل 395/1، وشرح أبيات المفصل 399/1، والمغني 593/2، والأشموني 260/1، وشرح أبيات المغني256/7، والخزانة 38/2.

[1] / في: أ ، و: ج [الغريب]، والذي أثبته هو الذي ثبت في الموسوعة.

[2] / في: ب مكررة.

والمعرفة لو باشرها حرف النفي لم تكن إلا مرفوعة نحو: لا زيدٌ في الدار، ولا عمرٌو، فهي إذا كانت تابعة كانَ أنْ تكون مرفوعة أولى.

[حكمه إذا كرر]

قوله: **(وَيَجُوزُ رَفْعُهُ إذَا كُرِّرَ)**

أي: يجوز رفع المنفي المكرر، لأنهم إذا كرروا جوَّزوا الابتداء، ويكون قولك: لا رجلٌ فيها ولا امرأةٌ جوابا لقول من قال: أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ ؟ وهذا هو سؤال سائل ثبتَ عنده أحدهما لا يعنيه، لكنه يطلب بسؤاله التعيين، فجاء الجواب وهو قولك: لا رجلٌ فيها ولا امرأة، نافيا لما ثبت عنده / 61، ب/ على [طريق][1] التفضيل، فلذا جاءا مرفوعين؛ لأن السؤال صدر مرفوعا بالابتداء، والجواب مبني على السؤال بخلاف حالة الإفراد؛ لأن السؤال متضمن لعلة البناء فبني الجواب عليه فقيل: لا رجلَ بالفتح، وقولك: لا رجلَ فيها ولا امرأةَ بفتحهما مبني على سؤال متضمن لعلة البناء، وكأن السؤال هل من رجل في الدار؟ وهل من امرأةٍ ؟ فلذا بُنيا على الفتح.

قوله: **(مَفْصُولاً)**

امتنع البناء عند الفصل؛ لأن البناء يشعر أن الشيئين امتزجا وجُعِلا شيئا واحدا، فالفصل إذًا بمنزلة الفصل بين راء رجل وباقيته، وهذا منتف، ألا ترى أنك لا تجد باب خمسةَ عشرَ، وحضْرَ موْتَ مفصولا بين شطريه بشيء لما في البناء مع الفصل من مناقضة تامة فينتفي، البناء فيما نحن فيه لوقوع الفصل، فلما انتفى البناء وجب الرفع [على الابتداء][2].

وقيل: لأن: لا، لا تعمل إلا فيما يليها[3]؛ لأنها مشبهة بـ:إنَّ[4] ولا تعمل إنَّ مع الفصل مع ما لها من الأصالة، فما ظنك من امتناع الفرع من العمل مع الفصل، فلما بطل العمل ارتفع الاسم على الابتداء، وزيدٌ من المعارف فلا تعمل فيه.

---

[1] / في: ب، و:ج [طريقة].

[2] / سقط من: أ.

[3] / ينظر شرح الرضي على الكافية 154/2.

[4] / ينظر شرح الرضي على الكافية 160/2 ـ161.

والوجه الثالث:في الرفع عند الفصل: أن قولك: لا فيها رجلٌ: جواب لقول من يقول: هل فيها رجل؟ وفيها: بيان لموقع استقرار الرجل وبيان موضع الشيء بيان له فلا يبقى معنى العموم، فلا يتحقق تضمن معنى الحرف فتعين الرفع لانتفاء علة البناء.

أمـــا اشتراط التكرير: فلأن هذا إنما جاء مبنيا على السؤال نحو: أفي الدار رجلٌ أم امرأةٌ ؟ وأزيـــدٌ فيها أمْ عَمْرٌو ؟ بدليل أن المفرد لا يفتقر إلى ذكر الاسم، فإذا قيل أزيد عندك ؟ كان الجواب أن تقول: لا، كأنك قلت لا أصل لذلك.

ووجـــه آخر في تكرير المعرفة: أن: لا، للشيوع، فيجب التكرير ليحدث ضرب من الشيوع، ويكـــون كالقاضـــي من حقِّها في أصل وضعها، لما في التكرير من التعدد والمشابهة لما في الأجناس.

فـــإن قلت: قولهم: لا نولك أن تفعل كذا معرفة بالإضافة[1]، ومع ذلك وقع مرفوعا بعد لا من غير تكرير، قلت: ذلك لمشاكلة بينهما وبين: لا ينبغي، في المعنى، ولا تكرير في لا ينبغي، فكذا في هذه تنزيلاً لها منزلة ما هو بمعناها، وكأنها أُخذت من النَّول وهو الإعطاء[2] أي ليس مـــا أعطيت أن تفعل كذا، بمعنى: ليس خُلُقك هذا، ولا يليق بك؛ لأنك إذا أخبرته بأنه لم يُعط ذلك ولم يجوِّز له فقد كففته عنه. فنولك: مبتدأ، وأنْ تفعَل: خبره.

ومثل ما نحن فيه انفتاحُ دال يَذَرُ مع عرائه من حروف الحلق لكونه في معنى يَدَعُ فاعرفه، فإنهما متشابهان حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ[3] [وقيل[4]: لا، هذه بمعنى ليس، فيكون ارتفاع نولك بليس][5].

قوله: ([.......................] حياتك[6] [................])

---

[1] /ينظر المقتصد 818/2.

[2] / ينظر اللسان مادة [ن، و، ل]335/14.

[3] / قوله: حذو القدة بالقدوة جزء من حديث صحيح عن رسول الله صلى اله عليه وسلم، وهو بتمامه:{ لتتبعن سنن الذين من كان قبلكم حدو القدة بالقدة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه} أخرجه البخاري في صحيحه، نسخة إحياء الثرات العربي ببروت لبنان ،/ كتاب بدء الخلق ص206/4. ومسلم كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى462/2.

[4] / ينظر شرح الرضي على الكافية 162/2، وشرح أبيات المفصل 405/1.

[5] / سقط من: أ.

[6] / صدر بيت من الطويل، وهو بتمامه:-

وَأَنتَ امْرِئ مِنَّا خُلِقتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لاَ نَفْعٌ وَمَوتُكَ فَاجِعُ

أوله:- وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا [.........................]

أي: أنت منا ولا ننتفع بك، بل إنما ينتفع بك الأباعد، وإن مُتَّ فجعتنا بنفسك؛ لأن لنا بك جمالا رائعا وذكرا شاسعا.

ووجه ورود: لا نفع: أنه نكرة مرفوعة بعد لا.

وأول البيت الثاني :-

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ[1] [.........................]

ووجه شذوذه قوله: أنْ لا إلينا رجوعها: أنه/ 80، أ/ معرفة غيرُ مكرر ومفصول بين لا ومفنيها، وهو غيرُ مكرر.

وقيل في ترك التكرير في البيتين أن: لا، وقع فيهما موقع الفعل فلا يجب التكرير[2]، فكأن التقدير: لا تنفع، وأن لا ترجع.

ووجه آخر: أن لا في لا نَفْعٌ بمعنى غير أي: حياتك غير نافعة.

وقد اختلف في قائله، فقيل هو لرجل من بني سلول في الكتاب 305/2، وابن يعيش 112/2، وقيل لأبي زيد الطائي، في حماسة البحتري ص116، وقيل: للضحال بن هنام الرقاشي، في التخمير 518/1، والخزانة 37/4.

والشاهد فيه: وقوع النكرة المرفوعة بعد: لا، غير مكررة في قوله: لا نفع، وهو ضعيف حيث أن الرفع يجوز بعد تكرير: لا، وأجاز المبرد ذلك.

وهو من شواهد ما ذكرنا في نسبة البيت والمقتضب 360/4، وهو في التخمير 518/1، وابن يعيش 112/2، والإيضاح في شرح المفصل 394/1، وشرح التسهيل لابن مالك 68/2، وشرح الرضي على الكافية 161/2، والأشموني 269/1، والهمع 535/1، والدرر 353/1.

[1] / البيت من الطويل، ولم يعرف قائله، وهو بتمامه:-

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رِكَائِبُهَا أَنْ لاَ إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

ويروى:- قضت وطرا..............البيت.

والمعنى : قضت الحبيبة حاجة كانت لها، واستعظمت حادثة الفراق ،حتى كأنه مصيبة الموت، وأعلمتنا أنه الفراق الذي لا وصال بعده.

والشاهد فيه قوله: لا إلينا رجوعها، حيث جاء اسم لا معرفة من غير تكرير لضرورة الشعر، وهو رجوعها، وقد أجازه المبرد في السعة.

وهو من شواهد الكتاب 298/2، والمقتضب 361/4، وهو في التخمير 513/1.

[2] / ينظر التخمير 517/1.

وفي: أنْ لاَ إلينا رجوعُها بمعنى: ليس رُجُوعُها إلينا على التقديم.

قوله: (**وَقَدْ أَجَازَ الْمُبَرِّدُ فِي السِّعَةِ أَنْ يُقَالَ: لاَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلاَ زَيْدٌ عِنْدَنَا**)

يعني في سَعَةِ الكلام،[1] وغيره يجيز ذلك في الشعر للضرورة، والمراد بذلك أنه يجيز لا رجـلُ في الدار على انفراده، كما يجيز: لا زيدٌ عندنا على انفراده، وإلا فهما جائزان في فصيح الكلام إذا اجتمعا بالاجتماع، وإنما الكلام إذا انفردت كل واحدةٍ من المسألتين.

[إعراب: لا حول ولا قوة إلا بالله]

/46، ج/ قوله: (**وَفِي لاَ حَوْلَ**)

وجــه فــتحهما ظاهر؛ لأن كلا منهما بمنزلة لا رجلَ؛ لأنهما وردا جوابا عن سؤال ســائل: أَمِن حَوْلٍ عن معصية الله ؟ أَمِنْ قوة على طاعتة ؟ فيكون التقدير: لا مِنْ حولٍ عن معصــية الله إلا بــالله، ولا من قوة عن طاعة الله إلا به، إلا أنه استغنى بذكر قولك: إلا بالله [مرة][2]عن ذكر الآخر فيكون الامتناع عن المعصية بعصمة الله، والقوة على طاعته بتوفيقه.

ووجــه نصــب الثانــي ورفعه: العطف بالحمل على اللفظ والمحل، ولا الثانية في الوجهين مؤكدة للنفي غيرُ عاملةٍ، ألا ترى إلى أن لا في قولهم: ليس زيد ولا أخوه منطلقين، لا عمل لها لكونها مزيدة للتأكيد فجرى ما بعد لا الثانية مجرى ما ليس فيه لا، كقوله: فلا أب وابنا،[3] ووجــه رفعهما: أنهم إذا كرروا المنفي يُجَوِّزُون الرفع على الابتداء ولا يجعلون لــ:لا، إذ ذاك عملا، وقد ذكر هذا قبل، كأنَّ قائلا قال: أَحَوْلٌ له ؟ أَقُوَّة له ؟ فقيل: لا حول له ولا قوة.

ووجــه رفع الأول عند فتح الثاني: ما ذكره أنّ: لا بمعنى: ليس، وما بعد ليس يرفع، فكذا ما بعد: لا هنا، وعليه بيت الكتاب:-

[......................] فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ[4]

---

[1] / قال المبرد [فالتكرير : لا زيد في الدار ولا عمرو ــ ولا رجل في الدار ولا امرأة] فبهذا صرح بجواز رفع اسم لا بدون تكرير اسمها، ينظر المقتضب 360/4.

[2] / في:أ [هذا].

[3] /يشير إلى الشاهد الذي مر ذكره قبل قليل وهو:-

فَلاَ أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنَهُ إِذْ هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

[4] / سبقت دراسة البيت.

فكأنـــه قال؛ ليس براح عندي، والتقدير هنا: ليس حولٌ إلا بالله، ثم اعترض معترض فقـــال: هل من قوة على الطاعة ؟ فقال مجيبا لسؤال المعترض ولا قوةَ بالفتح، ونظيره قول القائل ابتداء: ليس رجلٌ في الدار، فقيل له: أمِنْ امرأةٍ فيها؟ فقال: ولا امرأةً فيها فكذا هذا.

ووجْـــه الـــوجهِ السادس: عكس الوجه الخامس، كأنك قلت: لا مِنْ حول وليس قوةٌ إلا بالله، وهـــذا الوجه الثالث في الظاهر إلا أنهما يتباينان من حيث التقدير؛ لأنّ: لا، في الوجه الثالث غيرُ عاملة وهنا عاملة بمعنى ليس.

[حذف اسم لا]

قوله: (وَقَدَ حُذِفَ الْمَنْفِي)

وجه حذفه القياس على حذف المبتدأ، إذ هو المبتدأ بعينه طرأ عليه حرف النفي.

فصل: خبر ما ولا المشبهتين بـــ:ليس

قوله: (إلاَّ مَنْ دَرَى)

معـــناه: إلا مـــن درى أنّـــه المصحف ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[1] بالنصب فإنه يوافق فيه أهل الحجاز استئنانًا بِسُنَّةِ المصحف، على أن اللغة القُدْمى[2] الفُصحى هي الحجازية، والتميمية لغة سليقة[3].

قوله: (فَإِذَا انْتَقَضَ)

بطل [العمل][4] بدخول إلاّ؛ لأن:ما، و:لا، إنما يعمل كلٌّ منهما لمشابهة ليس في النفي، فبدخول: إلا، زال فانتفت المشابهة، فيبطل العمل.

فـــإن قلتَ: فبدخول إلاّ في خبر ليس أيضا يبطل النفي، ومع ذلك لا يبطل عملها، قلت: إنما تعمـــل لـــيس لكـــونها فعلا، فبانتفاء النفي [فيها][5] لا تنتفي الفعلية، وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرهمنا بخلاف ليس؛ لأن ليس لما كانت هي الأصل عملت عند التقديم والتأخير، ولم تعملا عند تقديم خبرهما لتنحط رتبتهما؛ لأن مراتب الفروع دون مراتب الأصول [أبدا][6].

فصل قوله: (وَدُخُولِ البَاءِ)

الـــباء فـــي الأصل باءُ ليس، فَمن شبَّه ما بليس ، قال: ما زيدٌ بمنطلقٍ، وَمَنْ لا: فَلا. ونحـــو قـــوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[7] على [اللغة الحجازية[8]][9] وبنو تميم يقرؤون

---

[1] / سورة يوسف /31.

[2] / أخذ الشارح تعبير الزمخشري بنصه في وصف اللغة بالقدمى، ينظر الكشاف317/2.

[3] / قـــال أبو حيان: وانتصاب بشرا على لغة الحجاز ....، ولغة تميم الرفع، قال ابن عطية ولم يقرأ بـــه، وقال الزمخشري: ومن قرأ به على سليقته من بني تميم قرأ بشرٌ بالرفع وهي قراءة ابن مسعود، ينظر البحر المحـــيط 270/6، وقـــال المبرد " وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره كما تدخل ألف الاستفهام فلا تتغير، وذلك كمذهب بني تميم في: ما، نظر المقتضب 362/2.

[4] / في: ب [عملها].

[5] / سقط من: ب.

[6] / سقط من: أ.

[7] / سورة فصلت /45.

[8] / ينظر الكتاب 57/1، الإيضاح في شرح المفصل 399/1

[9] / في: ب، و: ج [لغة الحجاز].

اتِّـباعا للقــرآن، وأمــا في غير القرآن فإنهم يمتنعون من الباء، والحجة لهم أن الباء ممتنع دخولها قبل دخول: ما، لا يقال زيد بمنطلق، فكذا بعد دخولها.

والجواب لأهل الحجاز أن دخول الباء بمقابلة دخول اللام في خبر إنّ، فقولك: ما زيد بمنطلق جواب لقول القائل: إن زيدًا لمنطلقٌ، فالباءُ هنا بمقابلة اللام، ثم [وافقوا][1] فاستويا في التأكيد إثباتا ونفيا، ودخول اللام في الخبر هناك بعد دخول إنّ، فكذا دخول الباء هنا بعد دخول ما.

[لات]

قوله: (يَكْسَعُونَهَا)

كسَعَه: ضَرَبَه من خلفه، استعارة لزيادة الحرف أخيرا، أردفت بهذه التاء واختلف فيها.

فمذهب البصريين[2] أنها بمعنى ليس، وذهب الكوفيون إلى أنها التي لنفي الجنس[3]؛ لأنها الكثيرة في الاستعمال، ولا التي بمعنى ليس إنما تكون في الشعر، فوجب أن يحمل ما ورد في القرآن على الشائع لا على القليل النزر.

وحجةُ البصريين أنّ تاءَ التأنيث قد دخلت عليها[4] وهي من خواص الفعل، فوجب أن تكون المشبهة بالفعل ليقوى وجه دخول التاء عليها، وإلحاقُ التاء بالنافية للجنس بعيدٌ من حيث أنها مشبهة بالحرف، وهذه مشبهة بالفعل، فكانت التاء بهذه أولى، وإنما اختصت بالأحيان لما في دخولها على غيرها من إلباسٍ؛ لأن: لا، ليست لنفي الحال صريحا، فتختص بالدخول على الأحيان، بخلاف ليس، فهي أينما وقعت وقعت لنفي الحال فلا تختص بالأحيان، فإن قلت ما وجه قراءة من قرأ ﴿وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ﴾ [5] بالكسرة،[6] ومثل هذه القراءة قوله:-

---

[1] / سقط من: أ، و: ج.

[2] / ينظر الكتاب 57/1 ـ 58، والمغني 254/1.

[3] / ينظر المُغني 254/1.

[4] / ينظر البحر المحيط 133/9.

[5] / سورة: ص/2 .

[6] /هي قراءة : عيسى بن عمرو، ينظر البحر المحيط 136/9.

طَلَبوا صُلحَنا وَلاتَ أَوانٍ فَأَجَبنا أَن لَيسَ حينَ بَقاءِ[1] ؟

قلت: وجهها: هو التشبيه بـــ:إذ، في قوله:-

[........................ ....]وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ[2]

فـــ:إذٍ زمـــان قطـــع منه المضافُ إليه، وعوض عنه التنوين فالتقى ساكنان، الذال والتـــنوين، فحـــرِّكت الـــذال بالكسر، فكذا الآية، إذ الأصل: وَلَاتَ حينَ مناصِبِهم، فلما قطع المضـــاف مـــن المضاف إليه نزِّل منزلة قطعه من الحين؛ لاتحاد المضاف والمضاف إليه، وعـــوِّض عـــن الضـــمير المقطوع التنوينُ، ثم كُسِرَ الحين؛ لأن التنوين كان قد/81، أ/ وقع عقيبه، فنُونُه بمنزلة الذال من: إذٍ.

أما البيت فظاهر؛ لأن الأصل، ولاتَ أوانَ صُلح. حذف المضاف إليه/62، ب/ وعوَّضَ منه التنوين، فصار الأوان شبيها بإذٍ فكسر كما كسر ذلك.

وقـــيل[3]: التاء داخلة على حين، والحجة أنها متصلة بـــ:حين في الإمام[4]، ويجعل هذا القائل الحـــين والتحين لغتين، فعلى هذا تكون لا النافية، للجنس لكنا نقول: إن ذلك ليس مما يحتج به، فكم من شيء وقع في المصحف وهو خارج عن قياس الخط [5]، فلعل هذا من ذاك.

---

[1] / البيت من الخفيف، وقائله حرملة بن المنذر بن معد يكرب، أبو زبيد الطائي المتوفى سنة: 41 هـــ.
والمعنى: أنه حين اشتد البأس في القتال طابوا الصلح لينجوا بأنفسهم فأجبنا أن ليس حين بقاء لكم لنقيم الصلح بيننا.
والشـــاهد فيه قوله: أوان، حيث جاء مكسورا منونا على تقدير أن الأصل: ولات أوان طلبوا، فحذفت الجملة وبنيت أوان على السكون أو على الكسر ثم أبدل التنوين من المضاف إليه فصارت أوان.
وهو من شواهد معاني القرآن للفراء 398/2، وسر صناعة الإعراب 71/2.

[2] / جزء من بيت من الوافر، وقائله: أبو دئيب الهذلي، وهو في ديوانه ص 68/1، وهو بتمامه:-

نَهَيْتُكَ عَن طِلابِكَ أُمَّ عَمرٍ بِعاقِبَةٍ وَأَنتَ إِذٍ صَحيحُ

والشـــاهد فـــيه قوله: إذ صحيح، حيث عوض بالتنوين عن الجملة المحذوفة، والتقدير: وأنت إذا لأمر ذاك صحيح، وهو ما حصل في الشاهد السابق حيث أتى الشارح بهذا الشاهد لبيان شاهده حيث بنى على التنوين تشبيها بـــ: إذ.
وهو من شواهد الخصائص 376/2، وابن يعيش 29/3ـــ 31/9.

[3] / القائل هو أبو عبيد القاسم بن سلام، حيث ذكر أنهم يزيدون التاء على حيم ، وأوان، وآلان، فيقولون: تحين، و: تأوان، وتألان، ينظر القول في الإنصاف108/1.

[4] / يقصد بالإمام المصحف العثماني، قال الزمخشري في كشافه " واستشهاده بأن التاء ملتزقة بحين في الإمام لا متشبث به فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط" ينظر الكشاف 359/3.

[5] / أي الرسم القرآني المخالف لقواعد الإملاء.

وأمـــا قوله: التحين لغة: فالجواب أن الفصيح هو الحين بدون التاء، فيجب حمل ما جاء في التنزيل على اللغة الفصيحة، فعلم أن الفصيح ما ذهب إليه البصريون[1].

فـــإن قلـــت: أيـــن أنـــت عن لزوم مالم يعهد مثله في كلامهم على هذا المذهب، وهو لزوم الإضـــمار في الحرف، ولو جاز الإضمار في الحذف لجاز زيدٌ ما قائما، وهو ممتنع؟ قلت: جوابه من وجهين:

أحدهما: أنه حذفٌ لا إضمار، والحذف سائغ إذا دل عليه دليل.

والثاني: أنها جرت مجرى الفعل في لحاق التاء بها، فلا يلزم من الإضمار فيما قوي شبهه بالفعل الإضمارُ فيما لم يقوَ.

هذا واعلم أن لكلمات النفي أربع مراتب:

الأولـــى: للـــيس؛ لأنها عاملة في تقديم الخبر وتأخيره، وداخلة على المعرفة والنكرة، ومختصة بنفي الحال وأنها من الأفعال.

الثانـــية: لـــ:ما؛ لأنها لنفي الحال، وتعمل في التأخير لا التقديم، وتدخل على المعرفة والنكرة.

الثالثة:- لـــ:لا؛ لأنها للنفي على الإطلاق وتدخل على النكرة دون المعرفة.

الرابعة:- لـــ:لات؛ لاختصاصها بالحين.

---

[1] / وهو أن التاء كلمة بذاتها، ينظر الإنصاف107/1.



العنوان:	الإقليد فى شرح المفصل دراسة وتحقيق " الجزء الأول : من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء "
المؤلف الرئيسي:	الجندي، أحمد بن محمود بن عمر، ت. 700 هـ.
مؤلفين آخرين:	كمبة، على نور الدين سالم، ابن طاهر، محمد امحمد عثمان، بادى، يوسف حسين(محقق، مشرف)
التاريخ الميلادي:	2006
موقع:	مصراتة
الصفحات:	1 - 479
رقم MD:	774930
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة 7 أكتوبر
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	ليبيا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التراث العربى، النحو العربى، الإعراب النحوى، البلاغة العربية، تحقيق التراث، الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، ت. 538 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/774930

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جامعة 7 أكتوبر- مصراته
كلية الآداب
قسم اللغة العربية
(شعبة اللغويات)

دراسة وتحقيق الجزء الأول من كتاب:

الإقليد في شرح المفصّل

للإمام: أحمد بن محمود بن عمر الجَندي، (المتوفى سنة 700هـ)

إعداد الطالب:

علي نور الدين سالم كمبة

إشراف:

الدكتور/ محمد محمد بن طاهر

الأستاذ/ يوسف حسين بادي.

بحث مقدم لاستكمال درجة الإجازة العالية (الماجستير) في النحو والإعراب.

العام الجامعي 2005م-2006 م

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي

جامعة 7 أكتوبر كلية الآداب / مصراتة
مكتب الدراسات العليا والتدريب والمعيدين بالكلية
قسم اللغة العربية

[دراسة وتحقيق الجزء الأول من كتاب الإقليد في شرح المفصل للإمام أحمد بن محمود بن قاسم الجندي المتوفى سنة 700هـ من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء]

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير)
في اللغة العربية (شعبة اللغويات)

إعداد الطالب:

علي نور الدين سالم كمبة

لجنة المناقشة:

1- د. محمد امحمد عثمان بن طاهر	مشرفا ومقررا	التوقيع:..................
2- أ. يوسف حسين بـادي	مشرفا مساعدا	التوقيع:..................
3- أ.د. محمد خليفة الدنـاع	عضـوا	التوقيع:..................
4- د. خليفة محمد بديـري	عضـوا	التوقيع:..................

نوقشت يوم الإثنين الموافق 2006/7/24ف

يعتمد:- ....
د. محمد الهادي أبوعجيلة
مدير مكتب الدراسات العليا والتدريب والمعيدين بالكلية

العام الجامعي
2006-2005 ف

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

صدق الله العظيم

الآية: :(88) من سورة هود

الإهداء

إلى والدي الكريمين، مع أطيب تمنياتي لهما بدوام الصحة وطول العمر



الحمد لله الذي امتن بفضله، وأكرم بجزيل نعمائه، وجعل أهل العلم من بين أوليائه، له الحمد أولا وآخرا، والصلاة والسلام على من لانبي بعده، وعلى آله وصحبة. وبعد:

فإنه ومما يزيدني شرفا وفخرا أن أحضى بعطف وأريحية علمين من أعلام الدرس اللغوي، أنار الله بصيرتهما، وسخرهما ليكونا دالين على الخير عالمين وبه عاملين هما السيدان الجليلان

الأستاذ الدكتور: محمد امحمد عثمان بن طاهر

الأستاذ الشيخ :يوسف حسين بادي

اللذان قبلا الإشراف على هذا العمل العلمي، وآلا على نفسيهما متابعة الطريق حتى النهاية، فلهما خالص المودة وعظيم الامتنان.

كما يشرفني أن أتقدم بوافر التقدير وجزيل الشكر إلى الأستاذين الجليلين

الأستاذ الدكتور والعالم الجليل: محمد خليفة الدناع

الأستاذ الدكتور والعالم الجليل خليفة محمد بديري

على تفضلهما قبول وتوجيه هذا العمل

كما لا يفوتني أن أخص بالشكر قسم اللغة العربية ومكتب الدراسات العليا بكلية الآداب، ومكتب الدراسات العليا بجامعة 7 أكتوبر.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل في مرحلتي الليسانس، ومرحلة دبلوم الدراسات العليا.

كما يتعين عليّ في هذا المقام أن أبعث بأرقى ما يجود به الفكر من عبارات التقدير والاعتراف بالجميل الثناء والشكر إلى كل من: **الدكتور شعبان عوض العبيدي، والأستاذ مراجع عبد القادر الطلحي**، من جامعة قار يونس، على جهودهما الكبيرة، ومساعدتهما لي في سبيل إخلاء طرف هذا الموضوع من جامعة قار يونس، حيث كان قد سبقني إليه في التسجيل **الأستاذ: مراجع الطلحي**، فعملوا على إقناعه للتنازل عليه لي ولزملائي في قسم اللغة العربية، وهذا كله بفضل الله، ثم مجهودات **الدكتور: محمد محمد بن طاهر**، فلهم مني كل شكر وتقدير.

وأيضا يطيب لي أن أشكر الإخوة العاملين بمكتبة: سيدي أحمد الزروق العريقة، على ما قدموه لي من مساعدة، وإلى المهندس فتحي عامر على ما بذله من جهد في تنسيق وإخراج هذا البحث.

كمالا يفوتني أن أسجل احترامي وشكري وتقديري إلى كل من: **الدكتور: عمار أمين الدَّدُّو**، نائب رئس قسم المخطوطات، بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

والدكتور: محمد بن صالم الخليفي، عميد شؤون المكتبات بجامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، بالمملكة العربية السعوية.

وأخيرا أتقدم إلى كل من قدم معونة، أو نصيحة، أو أعانني بكلمة طيبة، بإعارة كتاب وإلى كل من نظر إليّ بإحسان أتقدم إليهم بعظيم الشكر والامتنان، وجزاهم الله عني خير الجزاء إنه نعم المولى ونعم النصير، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مقدمة

الحمد لله الذي علا، والصلاة والسلام على النبي المصطفى،سيدنا محمد-صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وأصحابه أولي النهى، وعلى التابعين ومن لسنته اقتفى.

وبعـد : فقد شرف الله اللغة العربية بأن جعلها لغة القرآن الكريم، ثم أثنى عليها في محكمه فقال ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**[1]﴾ وجعلها لغة الرسول الأمين، لينشر بها هذا الدين القويم، فأصـبحت بذلك محط اهتمام العلماء والدارسين على مر العصور والسنين، وصار أغلى ما يسـعى إلـيه كـل جيل من أجيال العرب والمسلمين، أن يكون حلقة ربط بين ثقافة عصره وعصور أسلافنا السابقين، وأن يكون مسهما في ربط حاضر هذه الأمة بماضيها المتين.

ولما كان تراثنا الإسلامي يزخر بعدد كبير من المخطوطات التي لا تزال حتى اليوم فـي أرفف المكتبات العالمية تعاني وطأت الغبار ومرارة النسيان، ولا يزال ما تحتويه من عظـيم العلـوم ومن نفائس الكتب التي لم يقدر لها أن ترى النور، ولم يكتب لها أن تقع في أيـدي المحققين والدارسين في طي النسيان، وإيمانا مني بعظم الواجب الذي يقع على شباب هذه الأمة في مواصلة مسيرة أسلافهم، ورغبتي في أن أسهم في نشر هذا التراث، وأملا مني فـي أن يكـون لـي شرف المشاركة في إخراج جزء من هذا التراث لذا سعيت إلى ميدان التحقيق.

وقـد كـنت أرى كتاب المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم الزمخشري، أنه من أمتع كتب التراث النحوي؛ لما فيه من اختصار الألفاظ، وغزارة المعاني، وإحاطة بمفردات هـذا العلـم، أحببت أن تكون دراستي حول هذا الكتاب، ومن هنا توجهت إلى شروحه؛ لما رأيت فيها من الأهمية التي تتلخص في النقاط التالية:

* الإسهام في إحياء تراث السلف، الذي حرم رؤية النور، وبقى مهملا في أرفف المكتبات.

* تعد دراسة هذا الكتاب إضافة عظيمة إلى قائمة شروح المفصل، والتي تكثر في تعدادها ولم يظهر منها للمكتبة العربية إلا بضعة شروح.

---

[1]. سورة الشعراء الآية رقم 195.

* امـــتدادا لكتاب المفصل للزمخشري، المتوفى سنة (538هــ) والذي يعد من أمات كتب العربية.

* خدمة للمكتبة العربية، والتي هي في حاجةٍ إلى مثل هذه النفائس من كتب التراث.

وبعـــد استشـــارة واســـتخارة، وبتوفيق من الله تعالى، اهتديت إلى مخطوط في شرح المفصل يعد من أهم كتب التراث النحوي، ألا وهو كتاب (**الإقليد في شرح المفصل، للإمام أحمد بن محمود بن عمر الجندي**) المتوفى سنة [700هــ] ليكون تحقيقه ودراسته موضوعا لبحثي الذي أقدمه لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) إن شاء الله تعالى، فبحثت عنه في فهـــارس المخطـــوطات، وجمعت ما أمكنني من معلومات، فتملكتني فيه رغبة وشعرت منه بـــرهبة، أما الرغبة فهي أن يكون لي شرف الإسهام في إخراج هذا الكتاب القيم، وهذا أملي وأرجـــو الله أن يوفقنـــي في ذلك، وأمّا الرهبة فهي خوفي من أن لا أتم هذا الكتاب الضخم نظـــرا لطـــوله وكثـــرة مادته، فتذللت هذه الرهبة بعد أن وافق قسم اللغة العربية بجامعة 7 أكتوبـــر علـــى قســـمته على أربعة أجزاء بناء على قسمة مؤلفه، ليكون نصيبي منها الجزء الأول، ويـــبدأ من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء، وتولى زملاء آخرون تتمة بقية أجزائه، وهم:

الطالب: محمد سالم الرجوبي: تولى دراسة وتحقيق الجزء الثاني.

الطالب: مصطفى سالم المازق: تولى دراسة وتحقيق الجزء الثالث.

الطالب: محمد مصباح المغربي: تولى دراسة وتحقيق الجزء الرابع.

وقـــد حباني الله بنعمة منه وفضل، عندما هيّأ لي من بين رجالات هذه الأمة مشرفين عالمـــين فاضـــلين؛ ليشـــرفا عليّ في هذا العمل، فاستفدت من علمهما، وانتفعت بنصحهما، واغترفت من معينهما، وهما:-

1. فضيلة الدكتور: محمد محمد عثمان بن طاهر، مشرفا أساسيا، الذي فتح لي بيته وقلبه، ونهلت من معين علمه وخبرته
2. فضيلة الشيخ الأستاذ: يوسف حسين بادي، مشرفا مساعدا الذي حواني وأمدني بالنصح

والإرشاد . فجزاهما من الله عني خير الجزاء.

وقـد قسـمت هـذا البحث كما هو معتاد في البحوث التي تقوم على تحقيق كتب التراث إلى قسمين قسم دراسي، وقسم تحقيقي.

القسم الأول

القسم الدراسي ويشمل مقدمة وباب.

المقدمة، وهي مقدمة البحث.

وباب وهو ترجمة الزمخشري والجندي صاحب الإقليد

ويشمل عدة فصول، وهي كالآتي:

الفصل الأول: التعريف بالزمخشري صاحب المتن، ويشمل عدة مطالب.

المطبب الأول: اسمه ونشأته.

المطلب الثاني: مؤلفاته.

المطلب الثالث: التعريف بكتاب المفصل.

الفصل الثاني: التعريف بالجَندي صاحب الإقليد، ويشمل عدة مطالب:

المطلب الأول: اسمه.

المطلب الثاني: موطنه وعصره.

المطلب الثالث: تلاميذه وشيوخه.

المطلب الرابع: مؤلفاته.

المطلب الخامس: توثيق اسم الكتاب ونسبته إليه.

الفصل الثالث: ثقافته.

الفصل الرابع: أثره فيمن بعده من العلماء.

الفصل الخامس: كتاب الإقليد.

الفصل السادس: مصادره في الإقليد.

الفصل السابع: المخطوطة ووصفها.

الفصل الثامن: منهجه.

الفصل التاسع: مخالفته للزمخشري.

ثانيا القسم التحقيقي

ويشتمل على مقدمة المؤلف وثلاثة أبواب:

الباب الأول: الكلام وما يتألف منه،ويشمل عدة فصول:

فصل: في معنى الكلمة والكلام

فصل: اسم الجنس

فصل: اسم العلم

فصل: الاسم المعرب

فصل: الممنوع من الصرف

الباب الثاني المرفوعات ويشمل:

فصل: الفاعل

فصل: المبتدأ والخبر

فصل: خبر إن وأخواتها

فصل: خبر لا التي لنفي الجنس

فصل: اسم ما ولا المشبهتين بـــ:ليس

الباب الثالث: المنصوبات، ويشمل:

فصل: المفعول المطلق.

فصل: المفعول به.

فصل: النداء.

فصل: المندوب.

فصل: الاختصاص.

الباب الأول

ترجمة الزمخشري والجندي صاحب الإقليد

الفصل الأول

التعريف بالزمخشري صاحب المفصل.

الفصل الأول: التعريف بالزمخشري صاحب المفصل.

ويشمل عدة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونشأته:

هــو: محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري ــ جار الله ــ أبو القاسم، ولد في شهر رجب سنة سبع وستين وأربعمائة في قرية من قرى إقليم خوار زم، تُدعى زمخشر، فنسب إليها.

وكــان مولده في عهد السلطان ملكشاه السلجوقي، ووزيره نظام الملك وهو من أزهى الفترات التي ازدهرت فيها العلوم.

بــدأ الزمخشــري طلبه للعلوم في هذه القرية، وعندما عرف أنها لم تسد حاجته سافر إلى بلدان أخرى كثيرة، مثل بخارى، وخرسان، وبغداد، ومكة التي طال فيها مكثه حتى لقب: جار الله.

وكــان الزمخشري قد فقد إحدى رجليه، قيل من إثر سقوطه من على دابته، وقيل من البرد، مما اضطره إلى أن يتخذ له رجلا من خشب، وأخذ يتلقى العلم من أفواه المشايخ الذين اشــتهروا بــالعلم وســعة الاطلاع، فأخذ النحو من أبي مضر بن محمود بن جرير الضبي الأصبهاني، المتوفى سنة [507 هــ]، وقرأ كتب اللغة في بغداد على أبي منصور الجواليقي، المتوفى سنة [539 هــ]، وقرأ في مكة كتاب سيبويه على عبدالله بن طلحة اليابري، المتوفى ســنة [518هــــ]، وقيل: إنه أحذ الأدب عن أبي الحسن بن المظفر المتوفى سنة [442هــ]، وهذا يتعارض مع تاريخ ولادة الزمخشري،إذ وفاة ابن المظفّر قبل ولادة الزمخشري، وسمع الحديث من أبي منصور الحارثي، وأبي سعيد الشقاني وأبي الخطاب بن أبي البطر.

تفقه في اللغة والنحو والدّين حتى سنّ له مذهب الاعتزال وقوي فيه وجاهر به وصار يدعو إليه.

المطلب الثاني: مؤلفاته:

تبحّر الزمخشري في شتى العلوم، فتفقه في الفقه والتوحيد، وتعمق في اللغة وفروعها مـــن نحـــو وبلاغة، وعُرف بحدة الذكاء وتيقد الذهن وقوة الحفظ، وقد ظهر هذا واضحا في مؤلفاته التي كثرت وتنوعت وصارت مراجعا للعلماء من بعده.

فمن أشهرها :-

1. الكشاف في التفسير.
2. أساس البلاغة في اللغة.
3. الفائق في غريب الحديث.
4. المستقصى في أمثال العرب.
5. نوادر الكلم في الأدب.
6. المفصّل في صنعة الأعراب.
7. حواشي المفصل.
8. شرح الأنموذج في النحو.
9. شرح أبيات كتاب سيبويه.
10. الأحاجي النحوية.
11. المفرد والمؤنث.
12. القسطاس في العروض.
13. الرائض في الفرائض.
14. أطواق الذهب.
15. شرح بعض مشكلات المفصل.
16. ربيع الأبرار.
17. وله مقامات ودواوين في الشعر.

توفي رحمه الله بجرجانية خوارزم، ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة[1].

المطلب الثالث: التعريف بكتاب المفصل.

المُفَصَّــل بأداة التعريف، وميم مضمومة، وفاء مفتوحة، وصاد مضعّفة بالفتح: اسم مفعــول من فصّل، اسم اختاره الزمخشري لكتابه، وكأنه يريد باسمه إشارة إلى أنه قد فصّله وشرحه ونظمه أيّما تفصيل وشر ح وتنظيم.

ويعتبــر كــتاب المفصّــل من أهم كتب الزمخشري حيث انتشر وداع صيته، وصار بعض النحويــين يعادله بكتاب سيبويه، شرع في تصنيفه غُرّة رمضان سنة ثلاث عشر وخمسمائة وفــرغ مــنه غرةِ محرم خمس عشر وخمسمائة[2]، وبلغ المفصل درجة من إعجاب الناس به حتى مدحوه وقالوا فيه :-

مُفَصَّل جار الله في الحُسْن غاية   وألفاظه فيه كَدُرٍّ مُفَصَّل

ولولا التُّقى قلت المفَصَّل مُعجِزٌ   كآي طِوَال من طِوال المُفَصَّل[3]

وهو كتاب يتناول أبواب النحو والصرف، وأظهر فيه مدى سعة اطلاعه وقدرته العلمية على تحليل النصوص وتأصيل القواعد وفهم المعاني، وقد قسمه إلى أربعة أقسام، مقتفيا بذلك أثر أبــي علــي الفارسي في تقسيمه لكتابه الإيضاح حيث قسمه إلى أربعة أجزاء أسماء وأفعال وحروف ومشترك، حيث قال الزمخشري:(فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب الممفصل في صــنعة الإعــراب مقسوما أربعة أقسام: القسم الأول: في الأسماء.القسم الثاني: في الأفعال.

---

1. تنظر ترجمته في، القفطي، أبي الحسن علي بن يوسف، كتاب: إنباه الرواه على أنباه النحاة، تحقيق/ محمد أبو الفضــل إبــراهيم، مطــبعة: دار الكتب المصية1952 م ص265/3ــ 272. والسيوطي، الحافظ جلال الدين، بغية الــوعاة فــي طــبقات اللغويــين والنحاة، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ص279/2ــ 280. والذهبــي، شــمس الــدين أبي سعيد، سير أعلام النبلاء، تحقيق/ شعيب الأرناووطي وآخرون، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ص151/20ــ156. ومعجم البلدان لياقوت الحموي 147/3. ومعجم الأدباء للحموي، الطبعة الثالــثة، دار الفكر ص 126/19ــ 135. وابن خلكان، أبو العباس شمس الدين، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الومان، تحقيق د/ إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ص168/5ــ 174. وهدية العارفين 402/2. وكشف الظنون 1774/2. وتــارخ الأدب العربي 125/5 ــ 238 . ويعقوب، د/ إميل بديع، المعجم المفصل في اللغويين العرب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ص26/2.

2 / وفيات الأعيان 169/5 .

3 /ينظر كشف الظنون 1774/2 .

القســـم الـــثالث: فـــي الحروف.القسم الرابع في المشترك من أحوالها. وصنفت كلا من هذه الأقسام تصنيفا، وفصّلت كل صنف منها تفصيلا، حتى رجع كل شيء إلى نصابه واستقر في مركزه)[1] وقد اهتم به العلماء، وصاروا يُدرِّسونه ويَتَدَارسُونه، ومع تداوله بين الناس وطول العهـــد عليه بدأت تظهر عليه الشروح، التي من بينها شرح الإقليد الذي نحن بصدد دراسة وتحقيق الجزء الأول منه الجزء الأول منه.

---

[1] / ينظر الزمخشري: محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق النعساني، دار ومكتبة الهلال بيروت لبنان، الطبعةالأولى1993م، ص 20.

الفصل الثاني

التعريف بالجندي صاحب الإقليد.

الفصل الثاني: التعريف بالجندي صاحب الإقليد.

ويشمل عدة مطالب:

المطلب الأول: اسمه:

هــو: تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم الجَنْدِي[1] وورد في بعض التراجم بلقــب الخُجَــنْدي[2] بدل الجندي، والذي ثبت لي أن الصواب هو الجَنْدِي، بفتح الجيم وسكون النون، وليس الخُجَندي للأمور الآتية:

1. مجيء اسمه مضبوطا تاما على غلاف نسخة المخطوطة المصورة من مكتبة المدرسة الأحمدية بحلب-سوريا، وهي التي جعلتها النسخة الأم، ورمزتُ لها بالرمز: (أ).
2. مجــيء اسمه مضبوطا بالجَنْدي على غلاف النسخة المصورة من دار الكتب التونسية التي رمزت لها بالرمز: (ب).
3. مجــيء اســمه مضــبوطا بالجَنْدي على غلاف النسخة المصورة من المعهد العربي للمخطــوطات بالكــويت، والتــي تحصلت عليها من مركز جمعة الماجد بدبي، والتي رمزت إليها بالرمز:(ج).
4. ما صرح به نفسه، بذكر اسمه في خاتمة كتابه حيث قال: (قَالَ مُؤَلِّف الْكِتَابِ، أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُــودِ بْــنِ عُمَرْ الْجَنْدِي-غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالدَيْهِ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِمَا وَإِلَيْهِ-هَذَا مَا سَبَقَ بِهِ وَعْدِي مِنْ أَنْ أَفْتَحَ لَهُمْ الْغَلَقَ إِلَى مَا هُوَ حَجِيٌّ بِأَنْ يُزبَرَ بِالتِّبْرِ عَلَى صَحَائِفِ الْحَدَقِ)[3].

---

[1]/ ينظــر القرشي الحنفي، محي الدين أبو محمد المتوفى سنة [775هــ] كتاب الجواهر المضية في طبقات الحنفية، دار النشر، مكتبة التاريخ والحضارة الإسلامية، محمد كتب خانة، كراتشي ص24 .

والــبغدادي، أبو الفداء إسماعيل باشا، كتاب: هدية العارفين في أسماء المؤلفين وأثار المصنفين من كشف الظنون، دار الفكــر 1402هــ / 1982 م ص5 /102، والزركلي، خير الدين، كتاب الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، الطبعة الخامسة ص 254/1 .

[2] / ينظر هدية العارفين 102/5، وكحالة عمرو رضا، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان ص172/2.

[3] / تنظر اللوحة 324، من الآقليد النسخة:أ

5. ورود اســـمه مضبوطا بالجَنْدي في تراجم كل من ترجم لمؤلفاته مثل: كارل بروكلمان فـــي كـــتابه تـــاريخ الأدب العربي[1]، وحاجي خليفة في كشف الظنون[2]، والقرشي في الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية.[3]

6. ورود اسمه بالجَنْدي في تراجم كل من ترجم له إلا من أشرت إليهم وهم البغدادي في هديـــة العارفـــين، وكحالة في معجمه للمؤلفين، ولعلهما قالا بالخُجَنْدي نسبة إلى مدينة خُجَنْدة وهي مدينة من إقليم بخارى وهي لصيقة مدينة الجَنْد- التي هي مدينة الجَنْدي- في الموقع، وشريكتها في الوصف والنعت لدى جميع من ترجم للمدينتين.

فخُجَـــندة بضم الخاء وفتح الجيم وسكون النون اسم مدينة بالقرب من مدينة الجَنْدي وهي بلدة مشـــهورة بما وراء النهر على شاطئ سيحون، وهي مدينة نزهة، وقال عنها ياقوت الحموي فـــي معجمـــه: "وليس بذلك الصُّقع أنزه منها وينتسب إليها جماعة من الفضلاء"[4]، ولعل هذا الوصف هو الذي جعل بعض المترجمين له ينسبونه لخُجَندة.

المطلب الثاني: موطنه.

أمـــا موطن المؤلف فهي مدينة الجَنْد بفتح الجيم وسكون النون، وهي أيضا مدينة من إقلـــيم بخـــارى، وهي عظيمة الوصف ساحرة الطبيعة[5]، وقال عنها ياقوت:" جَنْد اسم مدينة عظيمة في بلاد تركستان، بينها وبين خوارزم عشرة أيام تلقاء بلاد الترك، مما وراء النهر، قريب من نهر سيحون، وأهلها مسلمون، وإليها منسب القاضي الأديب العالم الشاعر المُنشئ النحوي يعقوب بن شيرين الجَنْدي، كان من أجل من قرأ على أبي القاسم الزمخشري)[6].

---

[1] / ينظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، الطبعة العربية، ص 243/5 .

[2] / ينظر ص 178/2 .

[3] / ينظر ص124 .

[4] / ينظر، الحموي، ياقوت، معجم البلدان، دار بيروت 1399هـ 1979م، ص347/2ـ348.

[5] / ينظـــر الجـــزري، عز الدين بن الأثير، اللباب في تهذيب النساب، دار صادر للطباعة، طبعة سنة 1400هـــ 1980 م ص 296/1. وينظـــر الأسيوطي الشافعي، جلال الدين عبد الرحمن، كتاب لب اللباب في تحرير الأنساب، دار صادر ص 68 .

[6] / ينظر معجم البلدان لياقوت 168/2 ـ169 ، [ج، ن، د].

المطلب الثالث: تلاميذه وشيوخه:

أمّـــا عن تلاميذه وشيوخه فلم أظفر فيما وقفت عليه من المصادر بذكر لهم إلا إشارة واحدة له حين قال: قال علامتنا[1].

المطلب الرابع: مؤلفاته.

ترك العلامة الجَنْدي عدة مؤلفات للمكتبة العربية منها:-

1.شرح المصباح للمطرزي:

ذكـــره كـــارل بـــروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي[2]، وحاجي خليفة في كشف الظنون[3]، والقرشي في الجواهر المضية في طبقات الحنفية[4]، والبغدادي في هدية العارفين[5].

2.عقود الجواهر في علم التصريف:

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون حيث ذكر أوله وقال أوله:- الحمد لله على تواتر آلائه......)[6]، ذكره بروكلمان[7]، والبغدادي في هدية العارفين[8].

3.شرح الكافية في النحو

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون في معرض ذكره لشرّاح الكافية في النحو للشيخ جمـــال الدين أبي عمر عثمان بن الحاجب المالكي النحوي المتوفي سنة 646هـــ حيث قال: ومن شروحها شرح الشيخ أحمد بن محمود العجمي الجَنْدي[9].

4.الإقليد شرح المفصل في صنعة الإعراب.

---

[1] / تنظر الرسالة 208.

[2] / ينظر تاريخ الأدب العربي ص 243/5.

[3] / ينظر كشف الظنون ص 178/2 .

[4] / الجواهر المضية في طبقات الحنفية ص /124.

[5] / ينظر هدية العارفين ص 102/5 .

[6] / ينظر كشف الظنون ص 1155/2 .

[7] / ينظر تاريخ الأدب العربي ص 243/5.

[8] / ينظر هدية العارفين ص 102/5.

[9] / ينظر كشف الظنون ص 1376/2.

والجزء الأول منه موضوع هذا البحث.

المطلب الخامس: توثيق اسم الكتاب ونسبته إليه.

إضافة إلى ما ذكرت في معرض ترجمته من أمور تقطع بأن اسمه هذا هو الصحيح، ما صرح به نفسه في مقدمة كتابه، بأن الكتاب الذي أسماه الإقليد، وعد قطعه على نفسه بأن ينجزه حيث قال: وَقَدْ جَرَى عَلَيَّ الوعْد ــ والإخْلافُ من سُوسِ الوغْد ــ أنْ أفْتَح لهم الغَلَق إلى حلِّ عوِيصاته الأبِيَّة، وأرفع الحِجَاب عمَّا فيه من غوَامض الأسْرار الأدبيَّة"[1].إلى أن قال: (وجَمَعْتُ في هذه المَجَلَّة الموْسُومة بالإقليد من معان خفايا ما حُلَّ به عُقَد من السحر خبايا) . ثـم قال في خاتمة كتابه في فصل الخاتمة :-(قال مؤلف الكتاب أحمد بن محمود بن عمر الجندي –غفر الله له ولوالديه–هذا ما سبق به وعدي من أن أفتح لهم الغَلَق إلى ما هو حَجِي بأن يُزبرَ بالتِّبْرعلى صحائفِ الْحَدَقِ)[2].

---

[1] /تنظر مقدمة المخطوطةص 39.

[2] / تنظر اللوحة 324 من النسخة أ.

الفصل الثالث

ثقافته



العنوان:	الإقليد فى شرح المفصل دراسة وتحقيق " الجزء الأول : من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء "
المؤلف الرئيسي:	الجندي، أحمد بن محمود بن عمر، ت. 700 هـ.
مؤلفين آخرين:	كمبة، على نور الدين سالم، ابن طاهر، محمد امحمد عثمان، بادى، يوسف حسين(محقق، مشرف)
التاريخ الميلادي:	2006
موقع:	مصراتة
الصفحات:	1 - 479
رقم MD:	774930
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة 7 أكتوبر
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	ليبيا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التراث العربى، النحو العربى، الإعراب النحوى، البلاغة العربية، تحقيق التراث، الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، ت. 538 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/774930

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الخاتمة

بحمد الله وتوفيق منه وفضل، تم تحقيق الجزء الأول من كتاب الإقليد في شرح المفصل، وبعد دراسته وتحقيقه وطول مكث عليه تبين لي منه النتائج التالية:

1. إظهار هذا الكتاب للقارئ الكريم وللمكتبة العربية يعتبر من أهم نتائج هذا العمل.
2. أظهر كتاب الإقليد هوية مؤلفه الأمام: أحمد بن محمود الجَندي من خلال تناوله للقضايا الخلافية، وأثبت أنه بصري خالص، يدود عن المدرسة البصرية بكل ما أوتي من حجج وتعليلات علمية شيِّقة
3. في كثير من المناسبات نراه يصحح ما وقع في نسخ المفصل من أخطاء، ويقارن ما وقع بينها من فروق، ويثبت صحيحها.
4. كشف الجندي في كتابه عن بعض الكتب والعلماء الذين غمرتهم السنون ولم يظهر لهم أثر في وقتنا الحاضر، مثل فخر المشائخ، وأبي كراع[1]، ويعقوب الجندي[2] (فضل القضاة)، والجنزي.[3]
5. ومما يُحمد للجندي أنه وفَّى بعهده الذي قطعه على نفسه في بداية كتابة من أنه لن يعمد إلى إيجاز مخل، ولا إلى تطويل ممل حيث قال: " فصرفت همِّي إلى الإنجاز، محترزا عن وصْمَتَي تطويل وإيجاز".
6. أنه وفَّى بعهده أيضا عندما صرح بأن لديه ما يقوله في كتابه، حيث قال: " وجمعت في هذه المجلة الموسومة بالإقليد، من مَعَانٍ خَفَايَا مَا حُلَّ به عُقَد من السِّحر خَبَاياَ"، فلقد أجاد في كل قضايا الكتاب الشرح والتحليل والنقد، وقد حوى ما لم تحوه كتب الشروح الأخرى.

---

[1]/ تنظر الرسالة ص 102.

[2]/ تنظر الرسالة ص384.

[3]/ تنظر الرسالة ص 358.



العنوان:	الإقليد فى شرح المفصل دراسة وتحقيق " الجزء الأول : من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء "
المؤلف الرئيسي:	الجندي، أحمد بن محمود بن عمر، ت. 700 هـ.
مؤلفين آخرين:	كمبة، على نور الدين سالم، ابن طاهر، محمد امحمد عثمان، بادى، يوسف حسين(محقق، مشرف)
التاريخ الميلادي:	2006
موقع:	مصراتة
الصفحات:	1 - 479
رقم MD:	774930
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة 7 أكتوبر
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	ليبيا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التراث العربى، النحو العربى، الإعراب النحوى، البلاغة العربية، تحقيق التراث، الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، ت. 538 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/774930

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

10. المصادر والمراجع

أولا : القرآن الكريم، رواية قالون عن نافع المدني، طبعة أمانة التعليم.

ثانيا : مصادر البحث من كتب التراث

1. الأبــرص: عبـيد بن الأبرص (ت25 ق هــ) ديوان الأبرص شرح وتقديم:د/ عمر فاروق، دار القلم.
2. أبــو ربيعة: ديوان لبيد (ت41 هــ) تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، الطبعة الأولى1417هــ -1997م.
3. أبو سلمى: زهير، (ت 13هــ) الديوان، دار صادر بيروت.
4. الأتابكــي: جمـــال الــدين أبي المحاسن يوسف بن تعزي بردي (ت874هــ) النجوم الزاهــرة فــي ملوك مصر والقاهرة، دار الكتاب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية.
5. الأردبيلــي: حمـــال دين محمد بن عبد الغني(ت647هــ) شرح الأنموذج في النحو، لمحمــود بن عمر الزمخشري(ت 538هــ)، تحقيق وتعليق: د حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب.
6. الأزدي: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت321هــ) جمهرة اللغة، مكتبة المتنبي بغداد، الطبعة الأولى.
7. الأزهــري: أبــو منصور محمد بن أحمد (ت370هــ) تهذيب اللغة، تحقيق د: عبد الســلام هــارون، مراجعة أ - محمد على النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
8. الأزهــري: خالد بن عبد الله (ت905هــ)، شرح التصريح على التوضيح/دار الفكر بيروت.

9. الإستر ابادي: ، رضي الدين محمد بن الحسن النحو(ت688هـ) شرح شافية بن الحاجب مع شرح شواهده، تحقيق وشرح:الدكتور : محمد نور الحسن، و: محمد الزقزاق، و: محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة سنة: 1395هـ - 1975م.

10. الإستر ابادي: رضي الدين محمد بن الحسن النحو(ت688هـ) شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، الطبعة الثانية 1996م.

11. الأسنوي: شرح الأسنوي: جمال الدين عبد الرحمن(ت772هـ): نهاية السول في شرح منهاج الوصول في علم الأصول/ مطبعة محمد علي صبحي وأولاده.

12. الأسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن الشافعي(ت) لب اللباب في تحرير الأنساب، دار صادر.

13. الأشموني: علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين (ت 900هـ) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، مكتبة عيسى البابي الحابي.

14. الأصبحي: مالك بن أنس (ت177هـ)، المدونة الكبرى، تحقيق: حمدي الدرامش محمد، مكتبة نزار مصطفى البار، مكة المكرمة، الطبعة الأولى1999م.

15. الأصفهاني: أبو الفرج، (ت356هـ) الأغاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، مؤسسة جمال للنشر،1389هـ- 1969م، شارع العيني القاهرة.

16. الأعشى: ميمون بن قيس (ت7 هـ) الديوان، حققه وقدّم له: فوزي العطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، شرح وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميزت.

17. الألوسي: محمد شكري البغدادي(1270هـ) الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناشر، مكتبة دار البيان بغداد، ودار صعب بيروت.

18. الآمـــدي: أبـــو القاسم الحسن بن بشر، المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم (ت370هـــ) تصحيح وتعليق الدكتور:كر نكو دار الجبل بيروت، الطبعة الأولى1411 هـــ 1991م.

19. أمين: أحمد، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة1965م.

20. الأنبا ري: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد (ت577هـــ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت.

21. الأندلســـي: أحمـــد بـــن محمد بن عبد ربه (328هـــ) العقد الفريد، شرحه وضبطه وصـــححه وعـــنون موضـــوعاته: أحمـــد أمين ، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبـــياري، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية،1372هـــ - 1952م.

22. الأنصـــاري: أبـــو زيد (ت215هـــ) النوادر في اللغة، تلخيص الدكتور: محمد عبد القادر أحمد، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس ليبيا، الطبعة الأولى.

23. الأنصـــاري: الأحوص، شعر الأحوص، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال ، قدّم له: الدكتور: شوقي ضيف، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية،1411هـــ -1990 م.

24. ابـــن الجـــزري: أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير (ت833هـــ) النشر في القـــراءات العشـــر، تقديم الأستاذ: محمد علي الضباع، خرج آياته الشيخ: زكرياء عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1418 هـــ -1998م.

25. ابـــن الحاجـــب: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف (646هـــ) الإيضاح في شرح المفصـــل، تحقـــيق: د/ موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني وزارة الأوقاف والشؤون الدينية1982م.

26. ابـــن السكيت: يعقوب بن إسحاق أبو يوسف(ت 244هـــ) إصلاح المنطق/ تحقيق:

أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف الطبعة الرابعة.

27. ابـــن الشـــجري: ضـــياء الدين أبي السعدات هبة الله علي بن حمزة (ت542هـ) الأمالي الشجرية، دار المعرفة.

28. ابن حمدون: محمد بن الحسين، التذكرة الحمدونية/ (ت566هـ)

29. ابـــن زنجلة: عبد الرحمن محمد (من رجال المائة الرابعة) حجة القراءات، تحقيق: ســـعيد الأفغانـــي، منشـــورات جامعة بنغازي، الطبعة الولى1394هـ - 19747م.

30. ابـــن عصـــفور: أبو الحسن علي بن مؤمن(669هـ) ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس،بيروت،1402هـ -1982م.

31. ابن عقيل: عبد الله بن عقيل العقيلي(ت 769هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعـــه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت،1409هـ -1988م.

32. بـــابن: جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت672هـ) شرح التسهيل: تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى1410هـ - 1990م.

33. بثيـــنة: جمـــيل بثيـــنة (ت82هـ) الديوان جمع وتحقيق: د/ حسين نصار، مكتبة النصر، الطبعة الثانية1967م.

34. الـــبخاري: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت256هـ)، صحيح البخاري بحاشية السندي، تحقيق: عمار زكي البارودي، المكتبة التوفيقية.

35. البرقوقـــي: عـــبد الرحمن، شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 1986م.

36. بروكلمان: كارل (ت 1956 م) تاريخ الأدب العربي، الطبعة الرابعة.

37. البصري: علي بن أبي الفرج (ت656هـ) كتاب الحماسة البصرية، تحقيق الدكتور:

عادل جمال سليمان، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1408هـ-1987م.

38. البطليوسي: عبد الله بن محمد بن السيد (ت521هـ) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل طبع لأول مرة سنة 1980م بتحقيق سعيد عبد الكريم، مكتبة الموسوعة الشعرية، من إصدارات المجمع الثقافي، أبو ضبي، الإمارات العربية.

39. البغدادي: إسماعيل باشا (ت 1339هـ) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسانيد الكتب والفنون، مكتبة المثنى بغداد،

40. البغدادي: إسماعيل باشا (ت 1339هـ) هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين/ دار الفكر، 1402هـ -1982م.

41. البغدادي: تاريخ بغداد، أبي بكر أحمد بن على (ت 463هـ) مكتبة الموسوعة الشعرية، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية.

42. البغدادي: عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ) خزانة الأدب ولب لباب العرب، تحقيق: عبد السلام هارون مكتبة الخانجي بالقاهرة،الطبعة الأولى، 1406 هـ- 1986م.

43. البغدادي: عبد القادر عمر (ت1093هـ) شرح أبيات مغني اللبيب/ تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1393هـ - 1973م.

44. البكري: أبو عبد الرحمن (ت487هـ) معجم ماستعجمم من أسماء البلاد والمواضع تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب بيروت.

45. بن الأثير: عز الدين بن الأثير (ت360هـ) الكامل في التاريخ، ، دار صادر، بيروت 1402هـ -1982م.

46. بـــن الحاجب: أبو عمر عثمان(ت 646هـــ) أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار الجبل بيروت،1409هـــ - 1989م.

47. ابـــن الســـراج: محمـــد بن سهل النحوي البغدادي(ت 316هـــ) الأصول في النحو، تحقـــيق : د - عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية،1408 هـــ -1988م.

48. ابن العبد: طرفة بن العبد (ت60 ق هـــ) ديوان طرفة بن العبد دار صادر.

49. ابن بَرِّي: عبد الله بن بَرِّي بن عبد الجبار (ت582هـــ) شرح شواهد الإيضاح، تقديم وتحقـــيق: الدكتور عيد مصطفى درويش، مراجعة الدكتور: محمد مهدي علام، القاهرة الهيئة العامة لشؤون المطابع العربية،1405هـــ - 1985م.

50. ابـــن جماعة: بدر الدين (ت733هـــ)شرح كافية بن الحاجب/ تحقيق الدكتور: محمد محمد داود، دار المنار القاهرة.

51. ابـــن جني: أبو الفتح عثمان (ت 392هـــ) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية.

52. بن جني: أبو الفتح عثمان (ت 392هـــ) سر صناعة الإعراب، قدم له :د /فتحي عبد الرحمن حجازي، تحقيق: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية.

53. ابـــن جنـــي: أبي الفتح عثمان (ت 392هـــ)اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب بيروت، مكتبة النهضة،الطبعة الثانية 1405هـــ 1985م.

54. ابن حنبل: الإمام أحمد (ت241هـــ) مسند الإمام أحمد بن حنبل دار صادر ، المكتب الإعلامي للطباعة والنشر.

55. ابن حنبل: الإمام أحمد (ت241هـــ) مسند الإمام أحمدب بن حنبل، رقّم أحاديثه محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـــ -1993م.

56. ابـــن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت681هـ) وفيات الأعـــيان وأنـــباء أبناء الزمان/ تحقيق الدكتور: إحسان عباس، دار الثقافة بيروت لبنان.

57. ابن عباد: اسماعيل بن عباس (ت385هـ) المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسين آل ياسن، طبعة سنة 1994م، بيروت.

58. ابن عطية: جرير بن عطية (ت 110هـ) ديوان جرير، تحقيق: د/ نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر.

59. بـــن كثيـــر: أبو الفداء اسماعيل (774هـ) تفسير ابن كثير/ دار الأندلس للطباعة والنشر بيروت لبنان،طبعة سنة 1416هـ -1996م.

60. ابـــن كثير: أبو الفداء اسماعيل (774هـ)، البداية والنهاية، مكتبة المعارف بيروت – مكتبة النصر الرياض، الطبعة الأولى 1966م

61. ابن معاوية: يزيد بن معاوية، شعر بن معاوية / جمع وتحقيق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت لبنان، الطبعة الأولى،1982م.

62. بـــن منظور: محمد بن مكرم (ت711هـ) لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية،1417هـ -1997م.

63. ابـــن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري،(ت761 هـ) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: د/ هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي،الطبعة الثانية، 1414هـ -1994م.

64. ابـــن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري،(ت761 هـــ) شـــرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الثقافة بالزمالك القاهرة.

65. ابـــن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري،(ت761 هـــــ) مغنـــي اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الشاميين للتراث.

66. ابن يعيش: موفق الدين بن يعيش (ت643هــ) شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

67. البيهقـــي: أحمد بن الحسين بن علي (458هــ) السنن الكبرى، وفي ديله الجوهر النقـــي، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، مطبعة : مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة في الهند.

68. التـــرمذي: أبـــو عبد الله بن الحسين الحكيم (ت 320هــ)نوادر الأصول في معرفة أخـــبار الرســـول -صلى الله عليه وسلم- طبعة قديمة، القسطنطنية، دار السعادة،1293هــ.

69. التميمـــي: أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد(ت 332هــ) الانتصار لسيبويه على المبـــرد دراســـة وتحقيق:د زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1416هــ -1996م بيروت.

70. التوحيدي: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان(ت754هــ)البحر المحيط في التفسير/ بعناية الشيخ / عرفات حسونة، مراجعة/ صدقي محمد جميل، دار الفكر، طبعة جديدة 1412هــ 1992م.

71. الثعالبي: عبدا لملك بن محمد بن إسماعيل (429هــ) فقه اللغة وأسرار العربية وضع الشروح والتعليق والفهارس: د : ديزيره سقال، دار الفكر العربي بيروت، الطبعة الأولى 1999م.

72. الثعالبـــي: عبدا لملك بن محمد بن إسماعيل (ت429هــ) يتيمة الدهر في شعر أهل العصـــر، مكتـــبة الموسوعة الشعرية، المجمع الثقافي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة.

73. الجـــاحظ: أبو عثمان (ت255هــ) البيان والتبيين تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر،الطبعة الرابعة.

74. الجرجانـــي: عـــبد القاهر (ت471 هـــ) دلائل الإعجاز، تحقيق: د/ محمد رضوان الدايـــة، د/ فائـــز الداية، مكتبة سعد الدين، الطبعة الثانية -1407هـــ - 1987م

75. الجرجانـــي: عـــبد القاهـــر (ت471هــ) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح/ تحقيق الدكتور: بحر كاظم مرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، 1982م.

76. الجـــزري: شـــمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن (-833هــ) غاية النهاية في طبقات القراء/ المكتب التجاري للطباعة والنشر، المكتب التجاري الوطني للطباعة والتوزيع والنشر.

77. الجـــزري: شـــهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد (ت835هــ) شرح طيبة النشر، ضـــبطه وعلق عليه الشيخ: انس مهرة، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى1420هــ -2000م.

78. الجـــزري: عز الدين بن الأثير (ت630هــ) اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر للطباعة، طبعة سنة 1400هــ -1980م.

79. الجندي: أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا.

80. الجـــوزي: عـــبد الـــرحمن بـــن علي بن محمد (ت597هــ) كتاب الأذكياء/ دراسة وعـــرض: د/ عز الدين منصور، الطبعة الأولى المكتب التجاري للطباعة والنشر،1394هــ -1985م..

81. الجـــوزية: ابـــن قيم، الجامع لأسماء الله الحسنى، - القرطبي - ابن كثير - العلامة الســـعدي، دراســـة وإعداد حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، الطبعة الأولى 1423هــ 2002م

82. الجوهـــري: إســـماعيل بن حماد (ت393هــ) الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق:أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة 1047 هــ -1987م.

83. الجيانـــي: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك (672هـ) شرح الكافية الشافية/ تحقيق الدكتور: عبد المنعم هريري، جامعة أم القرى،ة مركز البحث العلي وإحـياء التـراث الإسـلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة.

84. حاجـي خليفة: مصطفى بن عبد الله (ت1067هـ) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت: مكتبة المثنى.

85. الحمدانـــي: أبـو فراس(ت357هـ) الديوان، شرح وتقديم: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

86. الحموي: لياقوت (ت626هـ) معجم البلدان، دار بيروت،1399هـ -1979م

87. الحمـوي: ياقوت (ت626هـ) معجم الأدباء، دار الفكر، الطبعة الثالثة 1400هـ ـ 1980م.

88. الحنفـي: محـي الدين أبو محمد القرشي (ت 775هـ) الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة، مكتبة التاريخ والحضارة الإنسانية- كراتشي.

89. الخفاجـي: شـهاب الـدين أحمد بن محمد بن عمر (ت1069هـ) حاشية الشهاب، المسـماة: عناية القاضي وكفاية الراضي/ للقاضي على تفسير البيضاوي للإمـام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر(ت691هـ)ضبط وتخريج الآيات الشيخ: عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،الطبعة الأولى1417هـ -1997م.

90. الخوارزمـي: صدر الأفاضل القاسم بن الحسن (ت617هـ) التخمير، شرح المفصّل فـي صنعة الإعراب: تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 1990م.

91. الخوارزمي: فخر الدين (ت750هـ) شرح أبيات المفصل، دراسة وتحقيق: محمد نـور رمضـان يوسف، منشورات : كلية الدعوة الإسلامية، الجماهيرية العظمى، طرابلس، الطبعة الأولى، 1429هـ -1999م.

92. الـــدناع: محمـــد خلـــيفة، التطبيقات النحوية على شواهد بن عقيل في ضوء شرحي الجرجانـــي والعـــدوي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت لبنان ،طبعة 1997م.

93. الديـــنوري: عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـــ) أدب الكاتب، مكتبة الموسوعة الشعرية.

94. الدينوري: عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـــ) الشعر والشعراء تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر - مصر،دار المعارف،966م.

95. الديـــنوري: عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـــ) عيون الأخبار، تحقيق: الدكتور محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى،1414هـــ -1994م.

96. الذبيانـــي: زيـــاد بـــن معاوية (ت 18 ق هـــ) ديوان النابغة / تحقيق ودراسة: كرم البستاني،دار صادر، بيروت.

97. الذهبـــي: شمس الدين أبي سعيد(ت778هـــ) سير أعلام النبلاء، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر العمري، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،1417 هـــ -1997م.

98. ذي الرمة: غيلان بن عقبة(ت117هـــ) ديوان ذي الرمة، طبعة1337 هـــ -1919 م.

99. الرقيات: عبيد الله بن قيس (ت85هـــ) ديوان عبيد الله بن قيس شرح وتحقيق :محمد يوسف نجم، الجامعة الأمريكية،بيروت لبنان، دار الفكر بيروت.

100. الزبيدي: السيد مرتضى الحسيني (1205هـــ) تاج العروس من جواهر القاموس، دار ليبيا للنشر 1386هـــ- 1966م.

101. الزركلي: خير الدين، (ت 1976م) الأعلام، دار العلم للملايين الطبعة الرابعة، وهي المرادة عند الإطلاق.

102. الزركلي: خير الدين، (ت 1976م) الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة،وهذه استعنت بها في ترجمة المؤلف فقط.

103. الزمخشـــري: جـــار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت538هـــ) أساس البلاغة، دار الكتب المصرية،1314هـــ - 1922م.

104. الزمخشـــري: جـــار الله محمـــود بن عمر (538هـــ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

105. الزمخشـــري: جـــار الله: محمـــود بن عمر (ت538هـــ) المفصل في علم العربية، وبذيلـــه كـــتاب: المفضـــل فـــي شرح أبيات المفصل، لمحمد بدر الدين النعســـاني، قـــدم له الدكتور: علي أبو ملجم، دار ومكتبة الهلال بيروت لبنان، الطبعة الأولى،1993م.

106. الزمخشـــري: جار الله: محمود بن عمر (ت538هـــ)، المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1379هـــ -1977م.

107. الزوزني: عبد الله حسين (ت486هـــ) شرح المعلقات السبع، دار صادر، بيروت، 1377هـــ -1958م.

108. السجستاني: سليمان بن شعث (ت 275هـــ)سنن أبي داود، دار الريان للتراث، طبعة سنة 1408هـــ -1988م.

109. الســـكري: سعيد الحسن بن الحسين (ت275هـــ) شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود شاكر، مكتبة دار العروبة.

110. الســـمرقندي: عـــبد الله بن عبد الرحمن الدرامي (ت 255هـــ) سنن الدرامي، تحقيق وتخريج الأحاديث والفهرسة: فوّاز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، دار الريان للترات بالقاهرة، ودار الكتاب العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1407هـــ -1987م.

111. سيبويه: عمرو بن عثمان(ت180هـــ)، كتاب سيبويه،تحقيق:عبد السلام هارون،عالم

الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

112. السيرافي: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد (ت 385هـ) شرح أبيات سيبويه/ تحقيق د: محمد على الريح هاشم/ منشورات مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر العربية للطباعة والنشر، 1394هـ -1974م.

113. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911 هـ) همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع/ تحقيق الدكتور:عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة مصر.

114. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ) الدر المنثور في التفسير بالمنثور، مطبعة الأنوار المحمدية.

115. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت المكتبة العصرية.

116. شرح قطر الندى وبل الصدى ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محي الدين عبد الحميد.

117. الشنفرى: عمرو بن مالك الأزدي(ت70هـ) ديوان الشنفرى، إعداد وتقديم: طلال حرب، الدار العالمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1414 - 1993م.

118. الشنقيطي: أحمد بن الأمين (ت1331هـ) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق وتصحيح وتعليق ومقابلة، أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، دار العلوم.

119. صالح: بهجت عبد الواحد، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الثانية،1418هـ -1998م.

120. الصبان: محمد بن علي (ت1206هـ) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني/ تحقيق طه عبد الرؤوف

حسن، المكتبة التوفيقية.

121. الصـــبهاني: حمزة بن الحسن (ت351هـ) الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة، تحقيق وتقديم: عبد المجيد قطامش، دار المعارف بمصر.

122. الصـــنعاني: أبو بكر عبد الرزاق بن همام (ت221هـ) المنصف/ تحقيق وتخريج: الشيخ حبيب الأحمدي الأعظمي، منشورات المجلس العلمي.

123. الضـــبي: المفضل الضبي (ت) المفضليات، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر،الطبعة الرابعة،1361هـ 1941م.

124. الطائـــي: أبو تمام حبيب بن أوس (ت 231هـ) ديوان الحماسة، مكتبة: محمد علي صبيح الكتابي.

125. طاشـــكبري زاده، كتاب الشقائق النعمانية، العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، دار الكتاب العربي بيروت طبعة سنة:1395هـ .

126. الطبري: أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت360هـ) المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجـيد السقا، شركة ومعمل ومطبعة الزهراء الحديثة المحدودة، الطبعة الثانية

127. الطبـــري: أبو جعفر محمد بن جرير (ت370هـ)، جامع البيان في تفسير القرآن، وبهامشه غريب القرآن وغريب الفرقان للنيسابوري، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الثانية،1392هـ -1972م

128. عـــبادة: محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، الأسكندرية،15ـ 12-2001م.

129. العباسي: عبد الرحيم بن أحمد (ت 963هـ) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق وتعليق ووضع الفهارس:محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت 1367هـ 1947م.

130. عــبد الحميد: عبد الحميد السيد، بلوغ الإرب في الواو في لغة العرب، مكتبة الكليات الأزهرية.

131. عــبد الحمــيد: محمــد محي الدين شرح ديوان الشريف الرضي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى 1368هـ -1949م.

132. عــبد الملك: لأبي محمد عبد الملك، سيرة ابن هشام، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى 1998م.

133. العجــاج: رؤبة بن عبد الله (ت145هـ) مجموعة من أشعار العرب،(ديوان رؤبة) اعتنى بتصحيحها: وليم بن الورد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية1400هـ - 1980م.

134. العجــاج: عبد الله بن رؤبة (ت 90هـ) ديوان العجاج تحقيق: د/ عزة حسن، مكتبة دار الشرق.

135. عزّة: كثير عزّة (ت 105هـ) ديوان كثير عزّة تحقيق: د/إحسان عباس، دار الثقافة بيروت1391هـ -1971م.

136. العســكري: أبــو الهــلال (ت365هـ) جمهرة الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبــراهيم، وعبد الحميد قطامس، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والتوزيع 1384هـ - 1964م.

137. العكبــري: أبــو الــبقاء عبد الله بن الحسن (ت 616هـ) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت لبنان1396هـ - 1976م.

138. العكبــري: أبــو البقاء محب الدين عبد الحميد بن الحسين بن عبد الله(ت 616هـ) اللــباب فــي علــل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى 1995م.

139. العكبــري: أبــو البقاء محب الدين عبد الحميد بن الحسين بن عبد الله(ت 616هـ)

مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، الطبعة الأولى، بيروت.

140. العلائلـــي: صـــلاح الدين أبو سعيد خليل، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، تحقيق الدكتور: موسى حسن الشاعر، دار البشير، عمان الطبعة الأولى 1990م.

141. الفارابـــي: أبو نصر الحسن بن أسد (ت487هـ)، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني ، جامعة بنغازي، الطبعة الثانية،/1394 هـ -1974م.

142. الفارســـي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ) الإيضاح العضدي ،تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأيف، الطبعة الأولى

143. الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ) الحجة للقراء السبعة، وضـــع هوامشـــه وعلـــق علـــيه: كامـــل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية،الطبعة الأولى،1421هـ -2001م.

144. الفارســـي: أبـــو علـــي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ) كتاب الإيضاح، تحقـــيق الدكتور: بحر كاظم مرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1416هـ -1996م.

145. فامبري: أرمينيوس فامبري، تاريخ بخارى منذ أقدم العصور وحتى العصر الحاضر، ترجمة: أحمد محمود الساداتي.

146. الفـــراء: أبو زكرياء يحي بن زياد (ت207هـ) معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور،1955م.

147. الفـــراهيدي: الخلـــيل بـــن أحمد (ت 175هـ) كتاب العين، تحقيق: الدكتور: مهدي المخزومـــي، والدكـــتور: إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة: الهلال، لبنان، 1988م.

148. الفـــرزدق: همـــام بن غالب (ت110هـ) ديوان الفرزدق، دار صادر 1380هـ-

1960م.

149. الفيروزبادي: محمد بن يعقوب (ت817هـ) القاموس المحيط، عالم الكتب بيروت.

150. القاضـي: عبد الفتاح، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد لنشر القرآن الكريم والكتب الإسلامية.

151. القرطبـي: أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، راجعه وعلـق علـيه: د: محمـد إبراهيم الخنفاوي، وخرّج أحاديثه محمد محمد عثمان، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الثانية 1416هـ -1996م.

152. القزوينـي: الخطيب القزويني (73هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق وتعليق وفهرسـة: د/ عـبد الحمـيد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - القاهرة الطبعة الثانية 1422هـ 2002م

153. القشـيري: أبـو الحسـين مسلم بن الحجاج (ت261هـ) صحيح مسلم/ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

154. القفطـي: جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف،(624هـ) إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية 1952م.

155. القيرواني: أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت 437هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق : ياسـين محمـد السواس، اليمامة للطباعة والنشر دمشق، الطبعة الثالثة 1423هـ -2002م.

156. القـيس: امـرؤ القـيس (ت13هـ) ديوان امرئ القيس تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

157. القيسـي: أبـو علي الحسين بن عبد الله (من علماء القرن السادس الهجري) إيضاح شـواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى 1408هـ -1987م.

158. الكاتب: سيف الدين: وأحمد عصام، شرح ديوان عنترة بن شداد، دار ومكتبة الحياة

بيروت لبنان.

159. كحالـــة: عمـــر رضا، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ،مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الثانية،1398هــ ت1978م.

160. المبـــرد: محمـــد بن اليزيد (ت285هــ) الكامل في اللغة والأدب، عارض أصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية،1417هــ -1997م.

161. المبـــرد: محمد بن اليزيد (ت285هــ) المقتضب: تحقيق الدكتور: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب بيروت.

162. المتنبـــي: أحمد بن الحسين (ت354هــ) ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، طبعة 1980م.

163. مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، طبعة سنة1411 هــ ت 1990م.

164. مجموعة أشعار العرب(وهو مشتمل على ديوان رؤبة) منشورات دار الآفاق بيروت، الطبعة الثانية.111400هــ 1980م.

165. 1. المرزوقـــي: أبي على أحمد بن محمد (ت421هــ)، شرح ديوان الحماسة/ دار الجبل بيروت، الطبعة الأولى،1411هــ -1991م.

166. المعري: أبو علاء (ت499هــ) ديوان أبي علاء المعري المعروف بسقط الزند، دار صادر للطباعة والنشر 1383هــ - 1996م.

167. المعـــري: أبـــو عـــلاء (ت499هــ) رسالة الصّاهل والشاحج، تحقيق: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، الطبعة الثانية،1404هــ -1984م.

168. المعري: أبو علاء (ت499هــ) شرح ديوان سقط الزند، دار مكتبة الحياة.

169. المفضّـــليات : ديوان المفضّليات: تحقيق/ أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة.

170. الميدانـــي: أحمـــد بـــن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري (ت518هـ) مجمع الأمثال، تحقيق وضبط غرائب: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة السنة المحمدية.

171. النرشخي: أبو بكر بن أبي جعفر (ت348هـ)، تاريخ بخارى، دار المعارف القاهرة 1385هـ.

172. الهذ ليين: ديوان الهذ ليين، الدار القومية للطباعة والنشر،1384هـ 1965م.

173. الورد: عروة بن الورد (ت30 ق هـ) ديوان عروة بن الورد دراسة وتحقيق: أسماء أبوبكر محمد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان،1418هـ -1998م.

174. يعقوب: إميل بديع، المعجم المفصل في اللغويين العرب/ ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى1418هـ -1997م.

175. يعقـــوب: إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى1413هـ 1992م.

176. اليمانـــي: عـــبد الباقـــي عـــبد المجيد (ت743هـ) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويـــين، تحقـــيق: د - عبد المجيد ديّات، الطبعة الأولى،مركز الملك فيصل للبحوث الإسلامية 1416هـ 1996م.-

177. اليوسي: الحسن بن مسعود بن محمد أبو على نور الدين (ت 1102هـ)، زهرة الأكم فـــي الأمـــثال والحكم، تحقيق: محمد حجي، ومحمد الأخضر، طبعة سنة 1401هـ -1981م.



العنوان:	الإقليد فى شرح المفصل دراسة وتحقيق " الجزء الأول : من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء "
المؤلف الرئيسي:	الجندي، أحمد بن محمود بن عمر، ت. 700 هـ.
مؤلفين آخرين:	كمبة، على نور الدين سالم، ابن طاهر، محمد امحمد عثمان، بادى، يوسف حسين(محقق، مشرف)
التاريخ الميلادي:	2006
موقع:	مصراتة
الصفحات:	1 - 479
رقم MD:	774930
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة 7 أكتوبر
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	ليبيا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التراث العربى، النحو العربى، الإعراب النحوى، البلاغة العربية، تحقيق التراث، الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، ت. 538 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/774930

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جامعة 7 أكتوبر- مصراته
كلية الآداب
قسم اللغة العربية
(شعبة اللغويات)

دراسة وتحقيق الجزء الأول من كتاب:

الإقليد في شرح المفصّل

للإمام: أحمد بن محمود بن عمر الجَندي، (المتوفى سنة 700هـ)

إعداد الطالب:

علي نور الدين سالم كمبة

إشراف:

الدكتور/ محمد محمد بن طاهر

الأستاذ/ يوسف حسين بادي.

بحث مقدم لاستكمال درجة الإجازة العالية (الماجستير) في النحو والإعراب.

العام الجامعي 2005م-2006 م